



جمهورية بـمـشـر الـقـرـيـة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

أد كـتـب الـقـي

مَجْلُودَاتُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

المجلد الثاني

السنة السابعة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٦

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٩٧٦

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة
المستشارين : محمد صدق المصاوي ، وعبد الرزاق عبد المجيد جودة ، وزكي الصاوي صالح
وجمال الدين عبد اللطيف

(٢٧٨)

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤ القضائية :

(١) وكالة "الوكالة المستمرة" عقد .

الوكالة المستمرة . ماهيتها . أن يعبر الوكيل اسمه للأصيل ويرم العقد بصفته أصيلاً لا بصفته
وكيلاً . أثرها . انصراف أثر العقد إلى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة .

(٢) عقد "تفسير العقد" . محكمة الموضوع . نقض .

تفسير العقد . من سلطة القاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه من كانت عبارة العقد
تحتل المعنى الذي حواه .

(٣ ، ٤) وكالة . عقد "فسخ العقد حكم" . بيع .

(٣) الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستمر . حجته قبل الأصيل ولو لم
يكن خصماً في الدعوى دون الوكيل .

(٤) القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه . إلزام المشتري
برد العين المباعة إلى البائع وبأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن .

(٥) نقض "المصلحة في الطعن" .

قيام مصلحة نظرية بحسب الطاعن في التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه . التمسك على هذا الخطأ .
غير مقبول .

١ - النص في المادة ٧١٣ ، والمادة ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلًا ولكن بصفته أصيلاً ، ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ، ويعتبر وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل ، وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

٢ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير عبارات العقد وتفهيم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصله وكان قد برر قوله بما يحمله ويؤدي إليه .

٣ - متى ثبت أن المطعون عليه كان معبراً اسمه للطامن في عقد البيع وقد تم هذا البيع لمصلحة الطامن ولحسابه ، وبالتالي ينصرف أثره إليه باعتبار أنه هو البائع الحقيقي ، فإن مقتضى ذلك أن يكون الحكم الصادر بفسخ هذا العقد حجة عليه - وإن لم يكن مختصماً في دعوى الفسخ - فكان الشأن شأن الوكيل المستتر في الظاهر ، مع كونه في الواقع شأن الموكل .

٤ - مفاد نص المادة / ١٦٠ من القانون المدني أن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه ، ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل ، وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المباعة إلى المطعون عليه - البائع - وأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن .

٥ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاطعاً في أنه بتأييد حكم الفسخ - في دعوى أخرى - سيكون مآل الاستئناف حتماً هو تأييد الحكم المستأنف

برفض الدعوى ، ومن ثم فإن منحة الطاعن في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى بدلا من الحكم برفضها تكون مصلحة نظرية بحثة ويكون النعي بأن الحكم المطعون فيه في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الأوان على ما توهمه من عدم التمسك في استئناف حكم التمسك رغم أنه قضى بتأييده — غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدونة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٨٩ سنة ١٩٦٤ مدني القاهرة الابتدائية ضد الجامعة الأمريكية ويمثلها المطعون عليه بصفته طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٦١٠ جنية ، وقال شرحا لدعواه إنه به قد بيع تاريخه ١٩٥٩/٦/٢١ اشترى من المطعون عليه أرضا صالحة للبناء مساحتها ٩٤ فداناً و ١٠ قراريط و ١٠ أسهم مبينة الحدود والمعالم بالعقد لقاء ثمن قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنية دفع منه مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنية بموجب شيك واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ، ونص في البند الرابع على أحقية الطاعن في تحويل البيع إلى من يشاء بحيث تكون الزيادة في الثمن حقا خالصا له دون البائع الذي ليس له سوى الثمن المتفق عليه وأن البائع لا يمانع في هذا التحويل ويتعهد بالتوقيع على العقود اللازمة ويكون الطاعن مسؤولا بالتضامن مع المشتري الجديد عن تنفيذ الالتزامات الواردة بالعقد ، ونفاذا لذلك اتفق مع المطعون عليه على تحويل العقد إلى الكويتي الجنسية مقابل ثمن قدره ٢٣٦١١٠ جنية ، وحرر المطعون عليه مع هذا الأخير عمدا تاريخه ١٩٥٩/٦/٢٣ يتضمن بيعه له ذات الأرض بالثمن المذكور ، وإذا يستحق الطاعن الزيادة في الثمن وقدرها ٣٦١١٠ جنية استلم منها مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية واتفق الطرفان على أن يدفع

الطاعن للطعون عليه مبلغ ٧٥٠٠ جنيه تعويضا عن وضع يد المستأجرين على الأرض المبيعة سداد منه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وبقي عليه مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وبخصمه من باقى فرق الزيادة فى الثمن وقدره ٦١١٠ جنيه فيكون المستحق له مبلغ ٣١١٠ جنيه وهو المبلغ المطالب به . وفى ١٦/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨١ سنة ٨٣ قى مدنى القاهرة . وبتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ، ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى فهم الواقع والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن مؤدى ما تضمنه البنسند الرابع من العقد المؤرخ ٢١/٦/١٩٥٩ الصادر إليه من المطعون عليه من أحقيته فى تحويل البيع إلى الغير وحصره لنفسه على الزيادة فى الثمن هو أن يصدر البيع منه إلى الغير ، إلا أن ما حدث هو قيام المطعون عليه فى ٢٢/٦/١٩٥٩ بالتعاقد مباشرة مع الغير فباعه ذات الأرض بثمن قدره ٢٣٦١١٠ جنيه مما يقتضاه استقلال كل من العقدين عن الآخر وتباينه معه فى خصوص شخص المشتري وثمن البيع وشروطه ، يؤيد ذلك ما وصف به البيع الثانى والمشتري الثانى من أنهما جديدا ، وما نص عليه فى الاتفاق المبرم بين الطاعن والمطعون عليه فى ٢٣/٨/١٩٥٩ من أن عقد المشتري الثانى حل محل عقد الطاعن المؤرخ ٢١/٦/١٩٥٩ وأصبح هو السارى فيما عدا التزام الطاعن بضمان سداد باقى الثمن المتفق عليه فى عقده ، وبهذا يكون سبب التزام المطعون عليه يدفع فرق الزيادة فى الثمن هو مجرد تعاقد مع الغير بثمن أكبر مما اشترى به الطاعن ، يؤكد هذا النظر طريقة تنفيذ المطعون عليه لالتزامه فقد رد للطاعن مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مقدم الثمن الذى دفعه بالعقد المؤرخ ٢١/٦/١٩٥٩ كما دفع له ٣٠,٠٠٠ جنيه فوق الزيادة فى مقدم الثمن بمجرد قبضه مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه من المشتري الجديد بالعقد المؤرخ ٢٢/٦/١٩٥٩ ،

إلا أن الحكم المطعون فيه خلط ما بين العلاقتين واعتبر العقدين مرتبطين ووصف العقد الثاني بأنه صدر من المطعون عليه بالنيابة عن الطاعن مع أنه فضلا عن اعدام الدليل على هذه النيابة وعدم إدعاء المطعون عليه قيامها، فإن من شروط النيابة أن يتعامل النائب باسم الأصيل، فإذا تعامل باسمه — كما فعل المطعون عليه — فقدت النيابة كيانها، مما يكون معه الحكم قد خالف القانون وأخطأ فهم الواقع وشابه الفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن النص في المادة ٧١٣ من القانون المدني على أن "تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل" وفي المادة ١٠٦ من هذا القانون على أنه "إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائما أو مدينا إلا إذا كان من المفروض حتما أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب". يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلًا ولكن بصفته أصيلا، ذلك أن وكياله في هذه الحالة تكون مستترة ويتميز وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون عليه لم يكن في تعاقدته مع المشتري الآخر بمقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٢ إلا اسمًا مستعارا للطاعن واستدل على ذلك بما نص عليه في البند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٦/٢١ الصادر من المطعون عليه إلى الطاعن من موافقة المطعون عليه على أحقية الطاعن في تحويل العقد إلى الغير وفي الزيادة في الثمن وتعهد المطعون عليه بالتوقيع على كافة العقود اللازمة لذلك وبأن المطعون عليه هو الذي حرر العقد بينه وبين المشتري الثاني بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢ متضمنا بيعه له ذات الأرض وبما ورد في البند الثاني من الاتفاق المعقود بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٢ بين الطاعن والمطعون عليه من أن يدفع الأخير إلى الأول مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فرق وقدره مقدم الثمن

المدفوع من المشتري الثاني وقدره ٥٠٠٠٠ جنيه ويستفظ المطعون عليه بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لأنه رد إلى الطاعن الشيك الذي كان قد حرره بهذا المبلغ للمطعون عليه من ثمن الصفقة وهي أسباب تبرر ما انتهى إليه الحكم من تكليف عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٢ من أنه تعاقب بطريق السخير ، كما كان ما تقدم فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الطعن بالأسباب الثاني والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف النانون وشابه فساد في الاستدلال والتصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم فسر العقد المؤرخ ١٩٥٩ / ٦ / ٢١ والاتفاق الحاصل في ١٩٥٩ / ٨ / ٢٢ على عكس ما تنتجه نصوصها فقرر أن نية الطرفين لم تنصرف قط إلى أن التزام المطعون عليه يدفع الزيادة في الثمن إلى الطاعن منبت الصلة بالعقد المؤرخ ١٩٥٩ / ٦ / ٢٢ المبرم بين المطعون عليه والمشتري الثاني بل هو مرتبط به ومتوقف على صحته ، ويترتب على ذلك أن القضاء بفسخ العقد المذكور في الدعوى رقم ٣١٤٣ سنة ١٩٦٤ مدني القاهرة الابتدائية التي أقامها المشتري الثاني ضد المطعون عليه إذا تأيد في الاستئناف رقم ١٤٤٠ سنة ٨٢ ق مدني القاهرة فإنه يؤدي إلى انعدام سبب مطالبة الطاعن بفرق الزيادة في الثمن لأنه بالفسخ يرد المطعون عليه ما قبضه من الثمن ولا تكون هناك بالتالي زيادة في الثمن ويعود الحال بين الطاعن والمطعون عليه إلى ما كان عليه من قبل وبيعت العقد الأول قوته ويغدو منتجا لآثاره وذلك باعتبار أن حكم الفسخ وإن كان ظاهره صادرا ضد المطعون عليه إلا أنه في مؤداه صادر ضد الطاعن وإن لم يكن مختصا في دعوى الفسخ ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف لنصوص العقد المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢١ واتفاق ١٩٥٩/٨/٢٢ إذ يؤدي نصوصهما أن التزام المطعون عليه بدفع فرق الزيادة في الثمن متوقف على مجرد تعاقبه مع الغير بثمن أكبر خاصة وأن الطاعن لم يضمن للمطعون عليه بقاء العقد الثاني ونفاذه ، والمطعون عليه بدوره لم يجعل استحقاق فرق الثمن موقوفا على قيام ذلك العقد ، كما أن العقد المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢١ يذير العقد المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٢ وقد انقضى العقد الأول بالاتفاق على حوالته إلى الغير ولا يسوغ في القانون أن يتبدل أثر الحكم بفسخ العقد إلى من لم يكن طرفا فيه ، وقد تمسك الطاعن

بهذا الدفاع الجوهري أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم أغفل الرد عليه بما يجعله معيباً بالقصور ومخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في جملته غير سديد ، ذلك أنه لما كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصله وكان قد برر قوله بما يحمله ويؤدي إليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للبند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢١ والاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٢ أورد قسوله " أنه معنى كل ذلك ومؤداه أن الجامعة — المطعون عليه بصفته — لم تلتزم أبداً أن تدفع أى مبلغ للمستأنف — الطاعن — سواء التزاماً متجزاً أو معلقاً على شرط بسل هي تعاقدت وباعت له ، أما تحريرها عقد بيع للمشتري من المستأنف مباشرة وأعطائها المستأنف فرق مقدم الثمن بالزيادة فليس إلا تنفيذاً لشرط من شروط تعاقدتها مع المستأنف وقول المستأنف بعد هذا أن الجامعة الأمريكية التزمت له بدفع فرق الزيادة في الثمن بمجرد سداد المشتري الثانى له قسول غير صحيح إذا قصد منه أنه كائناً ما كان الأمر عن العلاقة بين الجامعة والمشتري الثانى وأيا كان مصير التعاقد بينه وبينها فهو ملتزمة سداد فرق الثمن بالزيادة — وذلك لأن نية المتعاقدين في عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢١ واتفاق ١٩٥٩/٨/٢٢ لم تتصرف أبداً كما يستقرأ من نصوصها — إلى هذا القصد ، فالجامعة قد باعت للمستأنف عقاراً معيناً بسعر محدد وبشروط معروفة بينهما ، فلا عليها بعد ذلك أن تحاول هو إعادة بيع العقار أخيره بقصد الحصول على الفرق بين السعرين بالزيادة ، ولا عليها أن تساعد على ذلك وتعينه فتقبل تحرير عقد بيع العقار بينها وبين المشتري الثانى مباشرة منعاً من قيام عقدين ، ولا عليها أن تعهدت بتسليم فرق السعر بالزيادة للمستأنف لأن كل هذا لا تأثير له على تعاقدتها مع المستأنف ولا هو يمس هذا التعاقد أو ينال منه من قريب أو بعيد . " ، مما مفاده أن الحكم استخلص أن نية المتعاقدين لم تتصرف إلى أن التزام المطعون عليه بأداء فرق الزيادة في الثمن إلى الطاعن

يتحقق بمجرد التصرف بالبيع إلى المشتري الثاني بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢ وإنما هو معلق على نفاذ هذا العقد الذي أبرمه المطعون عليه نائبا عن الطاعن ، ولما كان ما أورده الحكم سائغا ويتسق ونصوص العقدين المشار إليهما يؤدي إلى ما استخلصه منها ، وكان ما ذكره الحكم من أن فسخ التعاقد بين المطعون عليه وبين المشتري الثاني قد صدر في حقيقته ضد الطاعن وأن لم يكن مختصا في دعوى الفسخ — هذا القول يتفق مع صحيح القانون ، ذلك لأن المطعون عليه وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الأول كأنه معيرا اسمه للطاعن في عقد البيع الثاني وقد تم هذا البيع لمصلحة الطاعن ولحسابه وبالتالي ينصرف أثره إليه باعتبار أنه هو البائع الحقيقي مما يقتضاه أن يكون الحكم الصادر بفسخ هذا العقد حجة عليه دون الوكيل المستر فكان الشأن شأنه في الظاهر مع كونه في الواقع شأن الموكل ، ولما كانت المادة ١٦٠ من القانون المدني تنص على أنه "إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد" مما مفاد أن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع الثاني أن تعود العين المبيعة إلى المطعون عليه ، وأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن ولا تكون هناك زيادة في الثمن حتى يدعى الطاعن بأحقية فيها ، ولما كان ما أورده الحكم فيه الرد الكامل على دفاع الطاعن ، فإن النعى عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ما قرره من أن حق الطاعن في المطالبة بفرق الزيادة في الثمن متوقف على إلغاء حكم الفسخ الصادر في الدعوى رقم ٣١٤٣ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية ، وأنه طالما لم يفصل في استئنافه رقم ١٤٤٠ سنة ٨٢ ق مدنى القاهرة ، فإن الدعوى تعتبر مرفوعة قبل الأوان ، في حين أن الطرفين نجا محكمة الاستئناف إلى أن حكم الفسخ قضى بتأييده في الاستئناف المذكور وقدم المستندات الدالة على ذلك ، إلا أن الحكم غفل

عنها وبني قضائه على ما توهمه من عدم الفصل في الاستئناف المشار إليه ولا يمكن إلزام بما كانت ستقضى به محكمة الاستئناف لو أنها أطلعت على تلك المستندات إذ العبرة بما قضى به الحكم في منطوقه ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إلى قوله : ” . . . إن مطالبة المستأنف بباقي الفرق تتوقف على مصير اتفاق بين الجامعة الأمريكية — المطعون عليه — والمشتري الثاني على هدى ما سيجرى به الحكم في الاستئناف ١٤٤٠ سنة ٨٢ ق القاهرة المرفوع عن حكم الفسخ ٣١٤٣ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة فإن تأيد الحكم بالفسخ انعدم سبب المطالبة ، وإن ألغى حكم الفسخ استئنافيا قام حق المستأنف عندئذ فقط في المطالبة بما لم يدفع له من فرق السعر ، وهو ما لم يحصل حيث لما يقضى بعد في الاستئناف ١٤٤٠ سنة ٨٢ ق القاهرة ، وهذا الذى أورده الحكم قاطع فى أنه بتأييد حكم الفسخ سيكون مآل الاستئناف حتما هو تأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى ، ومن ثم فإن مصالحة الطاعن فى التمسك بخطأ الحكم فى قضائه بعدم قبول الدعوى بدلا من الحكم برفضها تكون مصالحة نظرية بحتة ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسين هيكل نائب رئيس محكمة النقض ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد مدني العصار ، وعبد الرؤوف جودة ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين
عبد الحليف

(٢٧٩)

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٤ القضائية :

(١ و ٢) اختصاص "الاختصاص الولائي" قرار إداري . تحسين .

(١) القرارات الإدارية النهائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات
الاختصاص القضائي . الاختصاص بنظر الطعون فيها — وهذا ما استثنى بنص خاص منعقد بلجنة
القضاء الإداري .

(٢) القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إداري نهائي
في ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مدوره غير مشوب بعيب نخادر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص
المحاكم العادية بنظر الدعوى بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الانتداد به .

(٣) حكم "حجية الحكم" نزع الملكية للنفعة العامة "تحسين" .

تقدير الحكم لتعويض عن نزع ملكية الأرض للنفعة العامة دون أن يعرض لمقابل التحسين
هذا الحكم لا يجوز حجية بشأن ما يعرض من نزاع أمام لجنة طعون التحسين حول تقدير قيمة
الأرض قبل وبعد التحسين .

(٤) اختصاص "اختصاص ولائي" نقض الحكم في الطعن .

نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . اقتضار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة
الاختصاص . عند الاقتضاء تبين المحكمة المختصة الواجب التناهي إليها بإجراءات جديدة
م ٢٦٩/١ مرافعات .

١ - الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي بتعقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره مما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادي ولاية نظره وذلك عملاً بمفهوم المادتين ٨ و ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله قرار لجنة الطعون في مقابل التحسين المطلوب إلغاؤه .

٢ - مفاد نصوص المواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة أن القانون ناط بالجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة منه ولاية الفصل في الطعون التي يرفعها ذوو الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار إداري نهائي صادر من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي ، وإذ لم يرد في هذا القانون نص خاص يخول القضاء العادي ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، وكان القرار المطلوب إلغاؤه قد صدر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين ، فإن هذا القرار يكون قد استكمل في ظاهره مقومات القرار الإداري غير مشوب بعيب بالغ الجسام وظاهر الوضع بحيث يجزئه من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به وإنما يكون الاختصاص بالفصل فيها بتعقد المجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

٣ - متى كان الحكم الصادر في دعوى التعويض عن نزع الملكية لم يعرض لتقدير مقابل التحسين في نزاع حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين وإنما عرض له بصدد تقدير القيمة الفعلية للأرض وقت نزع ملكيتها باعتبار أن مشروع التحسين قد بدأ في تنفيذه قبل خمس سنوات من تاريخ نزع الملكية فراعى ما أصاب الأرض من تحسين عند تقدير التعويض عن نزع الملكية وذلك إعمالاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ولهذا فقد أضاف الحكم

مقابل التحسين إلى قيمة الأرض ولم يخصمه منها حسبما تقضى به أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ من أن مقابل التحسين هو عبء مالى يتحمل به أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ومن ثم فلا يجوز الحكم بحجة بشأن النزاع الذى عرض أمام لجنة الطعون فى مقابل التحسين حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين مما تكون معه هذه اللجنة فى نطاق تقديرها غير ملزمة فى هذا الخصوص بالتقيد بالحكم سالف الذكر .

٤ — تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص ، تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٣٥٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد محافظ القاهرة بصفتة وآخرين — الطاعنين — وقالوا بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٥ صدر قرار بترع ملكية أرض مساحتها ١٩ قيراطاً و ٢٠ سهماً تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وقدسرت لجنة التسمين بالمحافظة التعويض المستحق لهم على أساس ٥٠٠٠ جنيه للفدان ، فاعترضوا على هذا التقدير بالاعتراض رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ أمام لجنة الفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات بمحكمة القاهرة الابتدائية التى قررت بتاريخ

١٥/١٠/١٩٦٣ بتعديل التعويض إلى ٧٠٠٠ جنيه للفدان قطعنا على هذا القرار وقيد طعنهم برقم ٦٠٨٧ سنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية ، وندبت المحكمة خبيرا هندسيا لتقدير قيمة الأرض وقت نزاع ملكيتها وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى تقدير ثمن المتر المربع من الأرض بعد استبعاد ثلث مساحتها مقابل الشوارع بمبلغ أربعة جنيهات منها جنيه واحد فرق تحسين قرر أن المشتري سوف يتحمله فيما لو بيعت بعد تقسيمها ، وعلى هذا الأساس احتسب جملة التعويض بمبلغ ٩٠٦٢ جنيها و ١٢٠ مليا ، وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه وجعل التعويض المستحق بمبلغ ٩٠٦٢ جنيها و ١٢٠ مليا ، غير أن اللجنة المختصة بمحافظة القاهرة فرضت مبلغ ٤٧٧٤ جنيها و ١٩٠ مليا مقابل تحسين على الأرض بواقع ١ جنيه و ٤٠٥ مليا للمتر المربع على أساس أن ثمن الفدان قبل التحسين ٥٠٠٠ جنيه وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ قطعنا فى قرارها بالطعن رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة ، وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٩ قررت لجنة طعون التحسين تعديل القرار المطعون فيه ، واعتبار قيمة المتر المربع قبل التحسين ٢ جنيه و ٥٠٠ مليا وتأيبده فيما عدا ذلك ، وإذ صدر هذا القرار مخالفاً لحماية الحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم ٦٠٨٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية سالف الذكر لأن هذا الحكم أدخل مقابل التحسين فى تقدير التعويض عن نزاع الملكية مما لا يجوز معه فرض مقابل تحسين آخر ، فقد أقاموا الدعوى الحالية بطلب إلغاء قرار لجنة طعن التحسين الصادر بتاريخ ١١/٦/١٩٦٩ فى الطعن رقم ٧٩ سنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة وإلغاء مقابل التحسين المفروض على قطعة الأرض المزوعة ملكيتها . دفع الطاعنون بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أن قرار هذه اللجنة نهائى طبقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وطلبوا احتياطيا ورفض الدعوى . وبتاريخ ٣١/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩٠ لسنة ٨٧ ق مدنى القاهرة طالبين إلغاء الحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

وبعدم الاعتداد بقرار لجنة طعون المحسين الصادر في الطعن رقم ٧٩ سنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة في تقديره قيمة المتر المربع من كامل أرض النزاع قبل التحسين بما زاد على مباح ١ جنيه و ٣٣٣ مليا وتقديره قيمة المتر المربع من تلك المساحة بند التحسين بما يجاوز ٢ جنيه و ٦٩٦ مليا وبراءة ذمة المطعون عليهم من مقابل التحسين المفروض فيما جاوز مبلغ ٦٩٦ مليا عن المتر المربع الواحد وذلك نزولا على حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٠٧٨ سنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية ووفقا للمسطح المبين بذلك الحكم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وعرض الطعن في هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى مستندا إلى أن الحكم النهائى الصادر في الدعوى رقم ٦٠٨٧ لسنة ٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية احتسب مقابل التحسين في تقدير التعويض عن نزع ملكية العقار المملوك للطعون عليهم ثم احتسبت لجنة الطعن في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ مقابل تحسين على العقار المذكور بالزيادة عما قدره الحكم فيكون هذا القرار قد صدر مخالفا حجية الحكم مشوبا بعيب عدم الاختصاص واغتصاب السلطة مما يجعله معدوما وتكون جهة القضاء العادى هى صاحبة الولاية في عدم الاعتداد بالقرار المذكور ، في حين أن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على تشكيل لجنة خاصة ناطت بها الفصل بقرارات نهائية في الطعون المقدمة من أصحاب الشأن في القرارات التى تصدر بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم ، وهذه اللجنة جهة إدارية ذات اختصاص قضائى فيكون مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو الذى يختص وحده بالفصل فيما يرفع من طعون عن قرارات تلك اللجان عملا بنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، لا يتال من ذلك أن الحكم رقم ٦٠٨٧ سنة ٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية صار نهائيا فيما قضى به مجاوزا اختصاصه عندما تصدى لمقابل التحسين لأن هذا التصدى لا يكتسب حجية ، هذا إلى أنه غير

صحيح ما قرره المحكم المطعون فيه من أن تجاوز الحكم سالف الذكر للخصومة المعروضة عليه لا يعاب عليه مادام أنه صادر نهائياً ، ذلك أنه لم يكن للحكمة التي أصدرت الحكم المذكور ولاية التصدي لمقابل التحسين ، ومن ثم فإن لجنة طعون التحسين لم تخالف القانون عندما أصدرت قرارها بغير التذات لهذا التجاوز ، وإذا قضى المحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وبعدم الاعتداد بالقرار الإداري الصادر من تلك الجهة أخذاً بحجية الحكم ٦٠٧٨ سنة ١٩٦٣ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ينبغي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره عدداً ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادي — ولاية نظره ، وذلك عملاً بمفهوم المادتين ٨ و ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر قرار لجنة طعون التحسين في ظله ، وإذا تنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن "تقدر قيمة العقار الداخلي في منطقة التحسين قبل التحسين وبعده لجنة تؤلف من . . ." وتنص المادة السابعة منه على أن "لذوي الشأن الطعن في قرارات اللجان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بها . . ." وتنص المادة الثامنة منه على أن "تفصل في الطعون لجنة تؤلف في كل مديرية أو محافظة من (١) رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو وكيلها رئيساً . . . وتفصل هذه اللجنة في الطعون في ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ ورودها إليها وتكون قراراتها نهائية " ، مما مفاده أن القانون المذكور ناطق باللجنة المختصة . عليها في المادة الثامنة منه ولاية الفصل في الطعون التي يرفعها ذوو الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار إداري نهائي صادر من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي ، وإذا لم يرد في هذا القانون نص خاص ينحول القضاء العادي ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، وكان القرار المطلوب الغاؤه قد صدر

من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين ، فإن هذا القرار يكون قد استكمل في ظاهره مقومات القرار الإداري غير مشوب بعيب بالغ الجسامة وظاهر الموضوع بحيث يجرد من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ، ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى بطالب الغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به وإنما يكون الاختصاص بالفصل فيها ، منعقدا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، لا يغير من هذا النظر ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن القرار سالف الذكر قد خالف حجية الحكم الصادر في دعوى التعويض عن نزع الملكية رقم ٦٠٨٧ سنة ١٩٦٣ مدني القاهرة الابتدائية استنادا إلى أن هذا الحكم قدر مقابل التحسين بمبلغ جنيه واحد عن المتر من ثلثي المساحة أي ٦٦٦ ر مليم عن المتر من كامل المساحة ذلك أن الحكم المذكور لم يعرض لتقدير مقابل التحسين في نزاع حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين ، وإنما عرض له بصدد تقدير القيمة الفعلية للأرض وقت نزع ملكيتها باعتبار أن مشروع التحسين قد بدئ في تنفيذه قبل خمس سنوات من تاريخ نزع الملكية فراعى ما أصاب الأرض من تحسين عند تقدير التعويض عن نزع الملكية وذلك أعمالا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ولهذا فقد أضاف الحكم مقابل التحسين إلى قيمة الأرض ولم يخصمه منها بحسب ما تقضى به أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ من أن مقابل التحسين هو عبء مالي يتحمل به أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ، ومن ثم فلا يجوز الحكم بحجية بشأن النزاع الذي عرض أمام لجنة الطعون في مقابل التحسين حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين مما تكون معه هذه اللجنة في نطاق تقديرها غير ملزمه في هذا الخصوص بالتقيد بالحكم سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى المرفوعة بالغاء لجنة الطعون في مقابل التحسين الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ باعتبار أن هذا القرار هو قرار إداري معدوم فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب ودن حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداوى إليها بإجراءات جديدة ولما سلف فانه يتعين إلغاء الحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى و باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صدقي المعار ، وعبد الرؤوف جودة ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين
عبد الطيف .

(٢٨٠)

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ القضائية :

(١ و ٢ و ٣) اختصاص ”الاختصاص الولائي“ . قرار إداري . تحسين .
قوة الأمر المقضي .

(١) القرارات الإدارية النهائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات
الاختصاص القضائي . الاختصاص بنظر الطعون فيما — عدا ما استثنى بنص خاص — منه قد
لجهة القضاء الإداري .

(٢) القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إداري نهائي .
ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . اختصاص القضاء الإداري بالفصل في الطعن المرفوع من هذا القرار .

(٣) صدور قرار من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . لا بعد قرار إداري
معدوماً لتضمن مساعداً بجمعية حكم قضائي سابق . عدم اختصاص القضاء العادي بالفصل في
الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو عدم الامتداد به .

(٤) اختصاص ”اختصاص ولائي“ . نقض ”الحكم في الطعن“ .

نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . اقتضار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة
الاختصاص . عند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة الواجب التداعى إليها بإجراءات جديدة . م ١/٢٦٩٩
مرافعات .

١ — الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية
سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي

يشعقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، عدا ما يرى المشروع بنص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره وذلك عملا بمفهوم المادتين ٨ و ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله قرار لجنة الطعون فى مقابل التحسين المطلوب إلغاؤه .

٢ — مفاد نصوص المواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، أن القانون ناط باللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة منه ولاية الفصل فى الطعون التى يرفعها ذوى الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار إدارى نهائى صادر من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائى ، وإذا لم يرد فى هذا القانون نص خاص ينحول القضاء العادى ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يكون هو الجهة القضائية المختصة بالفصل فى تلك الطعون .

٣ — أن القرار — الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون فى مقابل التحسين — المطلوب إلغاؤه وإن تضمن مساسا بحجية حكم قضائى سابق إلا أنه استكمل فى ظاهره مقومات القرار الإدارى غير مشوب بعيب بالغ الجسامة وظاهر الوضوح بحيث يجرد من الصفة الإدارية ويتحدر به إلى درجة العدم ، ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى المرفوعة بإلغاء قرار لجنة الطعون فى مقابل التحسين باعتبار أن هذا القرار هو قرار إدارى معدوم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (١) .

(١) ذات المبدأ تقرر أيضا بالحسين الصادرين فى الطعين رقمى ٥٨٠ و ٦٠٠ لسنة ١٩٧٢ ق الصادرين بجلسته ١١١٩ و ١٩٧٦ .

٤ - تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٣٥٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد محافظ القاهرة وآخرين - الطاعنين - وقالوا بيانا لها إنه بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٥ صدر قرار بنزع ملكية أرض يملكونها مساحتها ١١ قيراطا و ١١ سهما تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وقدرت لجنة التثمين بالمحافظة التعويض المستحق لهم على أساس ٥٠٠٠ جنيه للفدان فاعترضوا على هذا التقدير بالاعتراض رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ أمام لجنة المنافع العامة بمحكمة القاهرة الابتدائية والتي قررت بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٨ بتعديل التعويض إلى ٧٠٠٠ جنيه للفدان فطعنوا على هذا القرار وقيد طعنهم برقم ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية ونذبت المحكمة خيرا هندسيا لتقدير قيمة الأرض وقت نزع ملكيتها وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى تقدير ثمن المتر المربع من الأرض بمبلغ أربعة جنيهات بعد خصم جنيه واحد مقابل التحسين والمرافق ، وعلى هذا الأساس احتسب جملة التعويض بمبلغ ٨٠٢٠ جنيها و ٨٠٠ ملجم . وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتعديل ثمن المتر المربع من الأرض إلى مبلغ أربعة جنيهات غير أن اللجنة المختصة بمحافظة القاهرة فرضت مبلغ ٣٨١٤ جنيها و ٧٦٣ ملجا مقابل تحسين

على الأرض بواقع جنيه واحد و ٩٠٥ مليات للتر المربع على أساس أن قيمة الفدان قبل التحسين ٥٠٠٠ جنيه طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، فطعنوا في قرارها بالطعن رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة ، بتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ قررت لجنة طعون مقابل التحسين تعديل القرار المطعون فيه واعتبار قيمة المتر المربع قبل التحسين جنينين و ٥٠٠ ملجم وتأيدته فيما عدا ذلك ، وإذ صدر هذا القرار مخالفاً لحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية سالف الذكر لأن هذا الحكم قدر التعويض عن نزاع الملكية على أساس القيمة الصافية للتر المربع ، مما لا يجوز معه فرض مقابل تحسين آخر ، فقد أقاموا الدعوى الحالية بطلب إلغاء قرار لجنة طعون التحسين الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ فى الطعن رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة وإلغاء مقابل التحسين المفروض على قطعة الأرض المتروعة ملكيتها . دفع الطاعنون بعدم جواز نظر الدعوى استناداً إلى أن قرار هذه اللجنة نهائى طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وطلبوا احتياطياً رفض الدعوى . بتاريخ ١٩٧٠/١/٣١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بطلبات المطعون عليهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٩٨٩ لسنة ٨٧ ق مدنى القاهرة طالبين إلغاء والحكم أصلياً بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى ، واحتياطياً برفضها ، بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبعدم الاعتداد بقرار لجنة طعون التحسين الصادرة فى الطعن رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ تحسين القاهرة وبراءة ذمة المطعون عليهم من أى مقابل تحسين وذلك نزولاً على حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث أن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى مستنداً إلى أن الحكم النهائي الصادر فى الدعوى رقم

٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية استنزل مقابل التحسين من التعويض الذى قدره من نزع ملكية العقار المملوك للطعون عليهم ، ثم احتسبت لجنة الطعن قرارها الصادر بتاريخ ١١/٦/١٩٥٩ مقابل تحسين عن القدر المذكور فيكون هذا القرار قد صدر مخالفاً بحجية الحكم مشوباً بعيب عدم الاختصاص واغتصاب السلطة مما يجعله معدوماً وتكون جهة القضاء العادى هى صاحبة الولاية فى عدم الاعتداد بالقرار المذكور ، فى حين أن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على تشكيل لجنة خاصة ناطت بها الفصل بقرارات نهائية فى الطعون المقدمة من أصحاب الشأن فى القرارات التى تصدر بفرض مقابل التحسين على قراراتهم ، وهذه اللجنة جهة إدارية ذات اختصاص قضائى فيكون مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو الذى يختص وحده بالفصل فيما يرفع من طعون عن قرارات تلك اللجان عملاً بنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، لا ينال من ذلك أن الحكم رقم ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية صار نهائياً بعدم استئنائه فيما قضى به مجاوزاً اختصاصه عندما تصدى لمقابل التحسين لأن هذا التجاوز لا يكتسب حجية ، هذا إلى أنه غير صحيح ما قرره الحكم المطعون فيه من أن تجاوز الحكم سالف الذكر للتصومة المعروضة عليه لا يعاب عليه مادام أنه صار نهائياً ، ذلك أنه لم يكن للحكمة التى أصدرت الحكم المذكور ولاية التصدى لمقابل التحسين ، ومن ثم فإن لجنة طعون التحسين لم تخالف القانون عندما أصدرت قرارها بغير التفات لهذا التجاوز ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى وبعدم الاعتداد بالقرار الإدارى الصادر من تلك اللجنة أخذاً بحجية الحكم رقم ٢٤٧١ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية ، فإنه يكون قد أخذ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن الاختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى ينقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، هذا ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره ، وذلك عملاً بمفهوم المادتين ١١ و ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله قرار لجنة الطعون فى مقابل

التحسين المطلوب إلقائه ، وإذ تنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن "تقدر قيمة العقار الداخل في منطقة التحسين قبل التحسين وبعده لجنة تؤلف من . . ." وتنص المادة السابعة منه على أن "لأدنى الشأن الطعن في قرارات اللجان خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانها" وتنص المادة الثامنة منه على أن "تفصل في الطعون لجنة تؤلف في كل مديرية أو محافظة من (١) رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو ونياتها رئيسا . . . وتفصل هذه اللجنة في الطعون في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ ورودها إليها وتكون قراراتها نهائية" مما يفاده أن القانون المذكور ناط بالجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة منه ولاية الفصل في الطعون التي يرفضها ذرو الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار إداري نهائي صادر من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي وإذ لم يرد في هذا القانون نص خاص بنحوول القضاء العادي ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، فإن مجلس الدولة هيئة قضاء إداري يكون هو الجهة القضائية المختصة بالفصل في تلك الطعون ، لا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المطلوب الإغاؤه هو قرار معدوم لمساسه بحجية حكم قضائي نهائي ، ذاك أن هذا القرار وقد صدر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين على ماسلف البيان ، فإن هذا القرار ولا يتضمن مساسا بحجية حكم قضائي سابق يكون قد استكمل في ظاهره مقومات القرار الإداري غير مشوب بعيب بالغ المساس وظاهر الوضوح بحيث يجرده من الصفة الإدارية ويخدر به إلى درجة العدم ، ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى بطالب الغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص القضاء العادي بنظر ادعوى المرفوعة بإلغاء قرار لجنة الطعون في مقابل التحسين الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ باعتبار أن هذا القرار هو قرار إداري معدوم فلا بد أن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بأجراءات جديدة ، ولما سلف فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها .

جلسة ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، والدكتور ابراهيم صالح .

(٢٨١)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ القضائية :

(١) عمل " تسكين العمال " . شركات .

تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عـدم قيامها أساسا على احوالة الشخصية للعامل . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .

(٢) حكم " تسبيب الحكم " . خبرة .

" إقامة الحكم قضاء على سند يفاير السند الذى ركن اليه الطاعن وطلب من أجله تدب خير .
تضمنه الرد الضمنى على هذا الطلب .

١ — إذكرانت المسادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئوليتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة ، يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، فإن مؤدى ذلك أن هذه التسوية لاتقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل ، وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم — أى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ — وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها

لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، حتى إذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصلا على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يميزان له شغل وظيفة أعلى ^(١) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند آخر يغير السند الذي استند إليه وطلب من أجله نذب خبير ، وهو ما يغني الحكم عن إجابة طالبة فإن في ذلك الرد الضمني على هذا الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقسّرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١١٧ سنة ١٩٦٩ عمال جزئي القاهرة على الشركة المطعون ضدها وطلب الحكم بوضعه في الفئة الثالثة اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، وقال بيانا لها إن الشركة قامت بتسوية حالته على الفئة السابعة حالة أنه قد توافر له المؤهل ومدة الخبرة اللذان تتطلبها الفئة الثالثة وفقا لجدول توصيف وترتيب الوظائف بها . وإذا كان يتعين على الشركة وضعه في هذه الفئة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ فقد أقام الدعوى بطاياته المتقدمة . وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ أحالت المحكمة الجزئية الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لإختصاصها قيميا بنظرها وقيدت بمداولها برقم ٦٠٣٩ سنة ١٩٦٩ عمال كلي ، وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن ههنا الحكم لدى محكمة

(١) ذات المبدأ تقر في الحكمين الصادرين في الطعنين ٥١٣ لسنة ٤١ ق و ٤٧٣ لسنة ٤٠ ق بذات الجلسة .

استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٨٣ ، ٢٦١٥ سنة ٨٧ ق . و بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بعد أن ضمت الاستئناف برفضها وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طأبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأخير منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى وأقر الشركة على وضعه في الفئة السابعة تأسيسا على ما قرره من أن هذه الفئة قد تحددت للوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ وتوافرت فيه شرائطها وفاته أن أحقيته للفئة الثالثة إنما تسند إلى أن مؤهله ومدة خبرته يعطيان له الحق في هذه الفئة طبقا لأحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وإذا لم يراع الحكم ذلك وخط في قضائه بين استحقاق الوظيفة واستحقاق الفئة المالية والذي يقوم على توافر المؤهل ومدة الخبرة اللازمين لها فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقسم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئوليتها والإشترطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد به مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية لا تنوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم — أى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ — وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الإشرطات التي يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الإشرطات أصبح صالحا لشغلها بنقض النظر

عما إذا كان حاصلا على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة أهل ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها قد سوت حالة الطاعن وفقا لتلك القواعد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة الاستئناف نذب خبير لتحقيق دفاعه إلا أن الحكم المطعون فيه التفتت عن هذا الطلب وأغفل الرد عليه ، هذا إلى أن الحكم ذهب خطأ إلى تأويل طلباته بأنها مناقشة في جداول الوظائف مع أنه لم يجادل أصلا في هذه الجداول بل طالب بأحقية لفئة المسالة الثالثة مسترشدا في ذلك بأحكام لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وما جاء بمذكرتها الايضاحية وبذلك يكون الحكم قد أدخل بحقه في الدفاع كما شابه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتم قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن طلباته فيها تنصرف إلى مناقشة جداول التقييم والتعادل الخاصة بالشركة المطعون ضدها بل استند في ذلك — وكما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث — إلى عدم أحقيته في شغل فئة الوظيفة التي يطالب بها تأسيسا على أن التسوية تقضي الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المساداة لها بعد التقييم ولا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل كما ذهب الطاعن وهو ما يغني الحكم عن إجابة طلبه نذب خبير لتحقيق دفاعه وفي ذلك الرد الضمني على هذا الطلب ، فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطلب .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :
 محمد مصطفى المنلوطنى ، حسن السنباطى ، والدكتور بشرى رزق فتیان ، رافت عبد الرحيم .

(٢٨٢)

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) عمل " تسكين العمال " . شركات " شركات القطاع العام " .

ترقية العاملين بشركات القطاع العام . شروطها . المادتان ٢٠ ، ٢٥ من القرار الجمهورى
 ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استخلاص الحكم بأسباب سائفة توافر شروط ترقية العامل .
 لانتخالفة قانون .

(٢) نقض " السبب الجديد " . عمل .

دفاع موضوعى جديد . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال فى
 دعوى لم عمل .

١ - مفاد المادتين ٢٠ ، ٢٥ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام
 الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عمل به من تاريخ
 نشره فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، أن الترقية لغیر الوظائف من السادسة إلى
 الأولى تكون بالأقدمية فى حدود ٧٥ ٪ وبالاختيار فى حدود ٢٥ ٪ ، وأنه
 يشترط فى الترقية أن يكون العامل حاصلا على تقدير مقبول على الأقل فى متوسط
 التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد مضى على تعيينه سنة كاملة بما فيها
 فترة الاختبار وإذا كانت دعوى المطعون ضده — العامل — تتعلق بحركة
 الترقيات التى أقرتها الشركة الطاعنة فى أول يونيه ١٩٦٣ وبأحقاقه فى الترقية إلى
 وظيفة مساعد ملاحظ والتى كانت موجودة وقت إجراء حركة الترقيات مما
 يندرج تحت حكم المادتين ٢٠ ، ٢٥ دون المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين
 بشركات القطاع العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على ما استخلصه

بأسباب ساعدت لها أصلها الثابت بالأوراق من توافر الشروط اللازمة للترقية والواردة في المادة ٢٥ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام ، وبأحقية المطعون عليه للترقية بالأقدمية في حدود الـ ٧٥ ٪ . وانصوص عليها في المادة ٣٠ من ذات اللائحة دون استناد إلى قاعدة المساواة الواردة بالمادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو إلى أن الترقية حق تلقائي عند توافر شروطها . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٣ - النعي من الشركة الطاعنة بأن ترقية زملاء المطعون عليه - العامل - قد تمت في نطاق نسبة الاختيار المحددة بـ ٢٥ ٪ غير مقبول لأنه دفاع موضوعي جديد لا يتجاوز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تثبت أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦٦ عمال كل القاهرة مطالبا بالحكم بأحقية الترقية إلى وظيفة مساعد ملاحظ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ بأجر شهري مقداره ٢٢ جنيها وصرف متجمد الفروق المترتبة على هذه التسوية والفوائد القانونية . وقال بيانا لذلك إنه بتاريخ ٣٠ أيار سنة ١٩٥٩ إلحق بالعمل لدى شركة الطاعنة في مهنة مساعد صانع بأجر يومي مقداره ٣٩٠ مليما وفي ١/٦/١٩٦٣ أجرت الطاعنة حركة ترقية إلى وظيفة مساعد ملاحظ بمرتب شهري مقداره ٢٢ جنيها ، وقد شملت تلك الترقية زملاء له أقل منه خبرة وكفاءة وأحدث منه تخرجا وأقدمية . وبعد أن نذبت المحكمة خيرا في الدعوى حكمت بأحقية المطعون ضده إلى وظيفة

مساحد ملاحظ اختياراً من ١٩٦٣/٦/١ ، ولزام الطاعة بأن تؤدي له بمبلغ ٦٨٨ جنيهات و ٥٧٠ ملياً والقوانين واقع ٤ / ستوي اعلى مبلغ ٦١٠ جنيهات و ٧٤٠ ملياً اعتباراً من ١٩٦٩/١١/٢٩ ، وعلى المبلغ المقتضى به اختياراً من أول يناير سنة ١٩٧٠ استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٧٨ سنة ٨٧٢ ق . وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . علمت الطاعة في هذا الحكم بطريق التقص وقدمت النيابة العامة مذكرةً بدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض للطعن على غرفة المشورة وحددت لنظره جلسة ٧ مارس سنة ١٩٧٦ وفيها ألتمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعة تنمى بأسباب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر أن توافر شروط الترقية يوجب ترقية العامل تلقائياً في حين أن الترقية إجراء لا يأتى إلا بإيداً لوضع تنظيمى يهدف إلى تحقيق أعلا المستويات ، وأمر الحكم قضاءه على قاعدة المساواة الواردة بالمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في حين أن قواعد الترقية الواردة بلائحة العاملين بالشركات المصادرة بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ هى الواجبة التطبيق ، كما خالف الحكم نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة لأن جدول تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المرفق بهذه اللائحة قد ورد خلواً من وظيفة مساعد ملاحظ ، والتى يطلب المطعون عليه الحكم بأحقية في الترقية إليها وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية في الترقية اعتماداً على أن الطاعة لم تدع بأن زملاءه رقوا من بين نسبة الـ ٢٥٪ .

وحيث إن هذا الطعن في حملته غير سديد ، ذلك أن مفاد المادتين ٢٠ ، ٢٥٤ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، أن الترقية

لغير الوظائف من السادسة إلى الأولى تكون بالأقدمية في حدود ٧٥٪ وبالاختيار في حدود ٢٥٪ وأنه يشترط في الترقية أن يكون العامل حاصلًا على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لأحرسة وأن يكون قد مضى على تعيينه سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار . وكانت دعوى المطعون ضده تتعلق بحركة الترقيات التي أقرتها الشركة الطاعنة في أول يونيو سنة ١٩٦٣ وبأحققته في الترقية إلى وظيفة مساعد ملاحظ والتي كانت موجودة وقت إجراء حركة الترقيات مما يندرج تحت حكم المادتين ٢٥، ٢٠ دون المادتين ٦٣، ٦٤ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه بأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق من توافر الشروط اللازمة للترقية والواردة في المادة ٢٥ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام وبأحققته المطعون عليه للترقية بالأقدمية في حدود ٧٥٪ والمنصوص عليها في المادة ٢٠ من ذات اللائحة دون استنادا إلى قاعدة المساواة الواردة بالمادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأما أن الترقية حق تلقائي عند توافر شروطها متى كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ، ولا يقبل من الطاعنة قولها من أن ترقية زملاء المطعون عليه قد تمت في نطاق نسبة الاختيار المحددة بـ ٢٥٪ لأن هذا دفع مؤتمري جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بمئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس محكمة النقض ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛ محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف جودة ؛ وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد الطيف .

(٢٨٣)

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٠ ، القضائية :

(١) انقض " الخصوم في الطعن " . دعوى " ترك الخصومة " .

تبرل المحكمة ترك الخصومة من أحد المتنازعين في الاستئناف . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض الموجه إليه . ملة ذلك .

(٢) حكم " القصور " . دعوى " ترك الخصومة " . ملكية . تجزئة .

دعوى تجزئة الملكية لأطيان زراعية . قابليتها للتجزئة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها رغم قبولها ترك الخصومة من أحد المتنازعين . خطأ وقصور .

(٣) إثبات . ملكية .

ررود إمام الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصاح سند له في إثبات كسب ملكية العقارات .

١ - لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته ، أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته وبقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه لما كان ذلك وكانت المطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع قد قررا بترك الخصومة في الاستئناف ، وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول هذا الترك مما مفاده

أنهما قد تخليا عن منازعتهما مع الطاعنين قبل صدور الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع .

٢ — إذا كان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى طالبن الحكم لهم بتثبيت ملكيتهم للأطيان موضوع النزاع وتسليمها لهم ، ولما قضى لهم بطلباتهم ضد المطعون عليهم استأنف الأخيرون الحكم . وبجلسة ١٩٦٩/١٠/٢٥ قرر المطعون عليه التاسع وهو وكيل عن والدته المطعون عليها الأولى عن نفسها بتنازله عن استئنافه وعن استئناف والدته وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول ترك الخصومة بالنسبة لما طبقا للمادة ٢٣٨ من قانون المرافعات ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة قابلا للتجزئة فإن الحكم بقبول ترك الخصومة يقتصر أثره على المطعون عليهما المذكورين دون باقي المطعون عليهم عملا بالقاعدة العامة التي تقصر حجية الأحكام على من كان طرفا فيها . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بحث مدى أثر الحكم بقبول ترك الخصومة من المطعون عليهما سالف الذكر وقضى برفض الدعوى برمتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

٣ — كسب الملكية له أسباب حددها القانون ، ليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن الطاعن الأول والمرحومين
... .. مورثي باقي الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٤ مدني
فنا الابتدائية ضد المرحوم مورث المطعون عليهم وضد آخرين طلبوا فيها

الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى أطيان زراعية مساحتها ٢ ف و ١٧ ط مينة الحدود والماء الم بالصحيفة وكف منازعة المطعون عليهم في هذه الأطيان وتسليمها لهم ، استنادا إلى أنهم يملكون الأطيان المذكورة بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٤٢/٩/٢٩ مسجل بتاريخ ١٩٤٢/١٠/١٧ برقم ٢٩٣٥ وأن مورث المطعون عليهم ينازعهم في ملكيتها بفسير وجه حق . وأحالت المحكمة القضية إلى محكمة دشنا وقيدت برقم ٤ سنة ١٩٥٠ مدنى . وبتاريخ ١٩٥٣/٤/١٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة قنا الابتدائية حيث قبلت بجدولها برقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ ، وبتاريخ ١٩٥٧/١/٢١ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا للانتقال إلى الأطيان موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت تدخل ضمن مستندات أحد الطرفين وما إذا كان البائون للطرفين متحدين وتحقيق وضع اليد على الأطيان المذكورة ومادته وسببه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٠ بتثبيت ملكية المدعين للأطيان موضوع الدعوى وكف منازعة المطعون عليهم — ورثة — في الأطيان المذكورة وإلزامهم بتسليمها لهم . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ١٣ سنة ٤٠ ق مدنى (دائرة قنا) . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا للانتقال إلى الأطيان سالفة البيان وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان أيهما هي الصحيحة والتي تدخل ضمنها هذه الأطيان وحقبة ملكيتها والمالك الأصلي لها وتصرفاته فيها بالبيع والعقود الصادرة منه للغير المسجلة وغير المسجلة مع تحقيق وضع اليد وسببه وفحص أوجه اعتراضات الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحالتها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع لأنهما قررا بترك الخصومة في الاستئناف وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول هذا الترك وأبدت النيابة الرأى في الموضوع برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة في محله ، ذلك أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم المطعون فيه ، ولما كان ذلك وكانت المطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع قد قررا بترك الخصومة في الاستئناف وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول هذا الزك مما مفاده أنهما قد تخليا في منازعتهما مع الطاعنين قبل صدور الحكم المطعون فيه ولما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى عن نفسها والمطعون عليه التاسع .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون عليه التاسع وهو وكيل عن والدته المطعون عليها الأولى قرر بجلسته ١٩٦٩/١٠/٢٥ بتنازلهما عن الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث الآثار المترتبة على هذا الترك مع أن الاستئناف رفع من المطعون عليهم بصفتهم ورثة وموضوع الدعوى يقبل التجزئة وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت إن الطاعنين أقاموا الدعوى طالبين الحكم لهم ضد المرحوم مورث المطعون عليهم بتثبيت ملكيتهم للأطيان موضوع النزاع وكف منازعته لهم فيها وتسليمها لهم ، ولما قضى لهم بطلباتهم ضد المطعون عليهم بعد وفاة مورثهم استأنف الآخرون الحكم وبجلسته ١٩٦٩/١٠/٢٥ قرر المطعون عليه التاسع وهو وكيل عن والدته المطعون عليها الأولى عن نفسها بتنازله عن استئنافه وعن استئناف والدته وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول ترك الخصومة بالنسبة لهما طبقا للسادة ٢٣٨ من

قانون المرافعات ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة قابلاً للتجزئة ، فإن الحكم بقبول ترك الخصومة يقتصر أثره على المطعون عليهما المذكورين دون باقى المطعون عليهم عملاً بالقاعدة العامة التى تتمتع حجية أحكام على من كان طرفاً فيها ، وإد أغفل الحكم المطعون فيه بحث مدى أثر الحكم بقبول ترك الخصومة من المطعون عليهما سالفى الذكر وقضى برفض الدعوى برمتها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الأطيان موضوع الدعوى تقع بحوض الغرق ٦٥ بالقطعة رقم ٦ واتفق الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف والخبير الذى ندبته محكمة أول درجة على أن هذه الأطيان تقع فى الطبيعة بالقطعة المذكورة وأن مستند تملك الطاعنين وهو العقد المسجل بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٢ ينطبق على أرض النزاع ، وأن العقود الصادرة إلى المرحوم مورث المطعون عليهم تنصب على أطيان تقع بالقطعة رقم ٨ ، ومن ثم فلا يكون للمطعون عليهم وجه فى المنازعة وبالتالى لا يكون لهم مصلحة فى الاستئناف ، ويكون الحكم المطعون فيه إذقضى بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المطعون عليهم ومورثهم من قبل قد نازعو الطاعنين فى ملكية الأطيان ، موضوع الدعوى استناداً إلى أنهم تملكوها بوضع اليد المدة الطويلة ، وصدر الحكم الابتدائى بتثبيت ملكية الشاعنين لهذه الأوطيان وبإلزام المدعى عليهم بكف مازعتهم للطاعنين فيها ومن ثم فإنه يكون للمتهمين عليهم مصلحة فى استئناف هذا الحكم ، ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى فهم واقعة الدعوى وفى تطبيق القانون ، ذلك أن الخبير أثبت فى تقريره الذى اعتمده الحكم المطعون فيه أن الأطيان موضوع الدعوى تقع بالقطعة رقم ٦ وأن مستند ملكية الطاعنين ينصب على هذه القطعة غير أنه ذهب إلى أنه بالإطلاع على

سجلات مساحة نك الزمام منذ سنة ١٩٠٥ وجد أن القطعة المذكورة مكلفة بأسماء أشخاص غير من تصرفوا بالبيع للطاعنين ؛وجب العقد المسجل بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٢ واتخذ من ذلك دليلا على نفي ملكية هؤلاء البائعين وقضى برفض دعوى الطاعنين ، في حين أن التكليف وإن كان يعد مظهرا من مظاهر الملكية إلا أنه ليس سببا لها ولا دليلا عليها .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه لما كان لكسب الملكية أسباب حددتها القانون ليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لحماية الضرائب على العقارات وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن البائعين لهم لا يملكون الأطنان الكائنة بالقطعة رقم ٦ بحوض الفرق / ٦٥ مثار النزاع وأنه بالتالي لا تنتقل ملكية هذه الأطنان للطاعنين بمقتضى العقد الصادر لهم والمسجل بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٢ واكتفى الحكم في نفي هذه الملكية بما جاء بتقرير الخبير من أنه تبين من الاطلاع على سجلات مساحة نك الزمام لسنة ١٩٠٥ أن هذه القطعة ومسطحها فدانان ولاقواريطوع أسهم أدرجت بأسماء أشخاص آخرين غير من تصرفوا بالبيع للطاعنين أو أن ملكية هؤلاء البائعين تقع بالقطعة رقم ٨ بحوض الفرق / ٦٥ دون أن يعنى الحكم بتحقيق ملكية البائعين المذكورين للقطعة رقم ٦ ، فإن الحكم يكون قد عاره قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب أيضا دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين محمد المهدي ، محمد الباجوري ، وصلاح الدين نصار ، ابراهيم هاشم .

(٢٨٤)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢ في القضاية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن . محكمة الموضوع .

توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واتفق باستقل بتقديره قاضي الموضوع .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن .

تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ . مادة ٤ قانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . الاعتماد بأجرة المثل . شمول هذه الأجرة الزيادة القانونية . دلالة ذلك . شمول الأجرة المقررة بها لعين النزاع تلك الزيادات .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا وموديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٢ - مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب لتعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ أن تزداد الأجرة بنسب مئوية تختلف باختلاف وجوه استعمال الأماكن والطريقة التي تستغل بها وتحتسب بمعدل ٤٥٪ بالنسبة للمحال المؤجرة لأغراض تجارية إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيئات شهريا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه حدد أجرة الدكان محل النزاع على ضوء أجرة الدكان المجاور باعتبارها مماثلة من واقع تحديداتها طبقا للثابت بالحكم

المبادر في الدعوى . . . ، وكان البين من استظهار هذا الحكم الأخير أنه حدد
أجرة المثل للحل المسترشد به عملاً بحكم المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،
مما يدل على أن الأجرة المقضى بها في الحكم المطعون فيه شاملة الزيادة القانونية ،
وبالتالي فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة
دمياط الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتحديد أجرة العين المبينة بصحيفة
الدعوى بمبلغ مائتى قرش شهرياً بخلاف ما يلحقها من تخفيضات وفق القوانين
المتابعة ، وقال بيانا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/٤/١ استأجر من الطاعن
الدكان المبين بالصحيفة بأجرة شهرية قدرها ثلاثة جنيهات خفضت إلى مائتين
وواحد وستين قرشاً ، وإذ كانت الأجرة القانونية مائتى قرش وفق الثابت
بالدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ مدنى دمياط الابتدائية بخلاف ما يلحقها من
تخفيضات حسب القوانين المتابعة ، فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان .
وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٢ حكمت المحكمة بنذب أحد الخبراء المعاينة العين موضوع
النزاع وبيان تاريخ إنشائها وأجرتها أو أجرة المثل مع إجراء الإعفاءات المقررة
بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ إن كان لها وجه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت
في ١٩٧١/٤/٢٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٨٩ لسنة ٣ مدنى المنصورة (مأمورية دمياط) طالباً بإلغاء والقضاء بطلباته .
حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبتخفيض
أجرة العين المؤجرة المبينة بعقد الإيجار المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ
١٠٩ قرش شهرياً . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة

العامّة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأىها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينمى الطاعن بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول : إن الحكم استند فى قضائه بالتخفيض إلى مماثلة عين النزاع من كافة الوجوه لـ كان مجاور كائن فى ذات العقار مملوك لشقيقته فى حين أنه قام بترويد عين النزاع بالمياه والنور وأجرى بها بعض الإصلاحات التى تعوز عين المثل . كما أن هذه العين الأخيرة مؤجرة من شقيقته بأقل من أجر المثل بمجاملة لمستأجرها وهو خال زوجها ، الأمر الذى يجعل المقارنة منتفية بينهما ، ويعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل لا يعدر أن يكون من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى خصوص سبب النعى قوله : " . . . لا محل من بعد لما ذهب إليه المستأنف ضده - الطاعن - من أنه أجرى بالعين محل الممازعة تعديلات جوهرية ، وأن أجرة مثيلها روعى فيه قرابة مستأجره . . . لشقيقته ، لا محل لذلك كله لأنه فضلا عن أن المستأنف ضده أقر صراحة بمحضر أعمال الخبير بأن محل النزاع على حالة لم يحصل فيه تعديل أو تغيير ، فإن الخبير لم يثبت حصول مثل هذه التعديلات فى تقريره ثم إن الأدعاء بأن أجرة عين المثل روعى فيها مجاملة المستأجر ينفيه تظلم المستأجر من هذه الأجرة وإقامة الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ كلى دمياط المتضمنة طلب تخفيضها . . . " وهو تقرير موضوعى سائغ ومؤد له سنده من الأوراق ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه مع افتراض جواز الاستهداء بأجر عين المثل لتحديد أجرة العين محل النزاع فقد كان يتعين زيادة الأجرة بنسبة ٤٥ ٪ من قيمة الإيجار الشهرى عملا بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم

١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإذ أغفل الحكم أعمال هذه الزيادة رغم أن المكان مؤجر لأغراض تجارية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على أنه « لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي (أولا) فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة ٤٥ ٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيهات شهريا . . . » يدل -وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أنه يجب لتعيين الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ أن تزداد أجرة الأساس بنسب مئوية تختلف باختلاف وجوه استعمال الأماكن والطريقة التي تستغل بها ، وتحتسب بمعدل ٤٥ ٪ بالنسبة للمحال المؤجرة لأغراض تجارية إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيهات شهريا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه حدد أجرة الدكان محل النزاع على ضوء أجرة الدكان المجاورة باعتبارها مماثلة من واقع تحديد أجرتها طبقا للثابت بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/١ في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ مدني دمياط الابتدائية المرددة بن شقيقه الطامن وشريكته في ملكية العقار وبين المستأجرين المثل ، وكان البين من استظهار هذا الحكم المرفق بتقرير التحجير أنه حدد أجرة المثل للمحل المسترشد به معملا حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ آنقه الذكر ، وأن الأجرة الأصلية كانت ٧٥ قرشا شهريا زيدت بنسبة ٤٥ ٪ فأصبحت مقربة بمبلغ ١٠٩ قرشا ، مما يدل على أن الأجرة المقضى بها شاملة الزيادة القانونية ، وبالتالي فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد المهدي ، محمد الباجوري ، وملاح نصار ، وإبراهيم داشم .

(٢٨٥)

الظعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ " أحوال شخصية " :

(١ ، ٢) أحوال شخصية " النسب " . إثبات .

(١) النسب يثبت بالفراش . المقصود بالفراش . الزنا لا يثبت نسبا . زواج الزاني
بمزنيته لا يثبت نسب الوليد إذا أتت به لأقل من ستة أشهر .

(٢) الولد لفراش . المقصود به . قيام الزوجية عند بدء الحمل لا عند حصول الولادة .

(٣) أحوال شخصية . إثبات .

الأصل الفذوي . لا ينسب لساكت قول . الاستثناء . اعتبار السكوت بمثابة الإقرار .
سدوت الزوج من نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج لأقل من ستة أشهر . لا بعد الإقرار .

(٤) نقض " نعي مجهل " .

خلو تقرير الظعن من بيان مواطن العيب بالحكم المطعون فيه . نعي مجهل غير مقبول .

(٥) أحوال شخصية . دعوى .

التناقض مانع من سماح الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى عليه . التناقض فيما هو محل خفاء
ومنه النسب عضو مقتفر . دعوى العلاقة المنتجة للنسب ليس محل خفاء .

١ - من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية ، وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة ^(١) أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به من

(١) راجع نقض ظعن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٥ .

راجع نقض ظعن رقم ١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ .

مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، ورتب الفقهاء على ذلك أن الزنا لا يثبت نسبا ، وأساس الأخذ بهذه القاعدة هو ولادة الزوجة أو المطلقة في زمن لا يقل عن ستة أشهر من تاريخ الزواج ، لما هو مجمع عليه من أنها أقل مدة للحمل أخذا بقوله تعالى ” وحمله وفصاله ثلاثون شهرا “ وقوله تعالى ” وفصاله في عامين “ فبإسقاط مدة الفصال الواردة في الآية الأخيرة من مدة الحمل والفصال الواردة في الآية الأولى يتبقى للحمل ستة أشهر ، وفرع الفقهاء على ذلك أنه إذا تزوج رجل امرأة بختاء بولد لأقل من ستة أشهر من زواجها لم يثبت نسبه لأن العلوق سابق على النكاح يبين فلا يكون منه ، ومن الراجح في مذهب الحنفية سرمان هذه القاعدة ولو كان الطارق من نفس الزوج نتيجة الزنا ، فيجوز الزاني أن ينكح من نيته الحبل منه ويحمل له أن يطأها في هذا النكاح ولكن لا يثبت الولد منه إذا أتت به لأقل من ستة أشهر لأنه لم يكن وليد مدة حمل تام .

٢ - النص أن الولد للفراش إنما يراد به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء الحمل لا عند حصول الولادة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن الطاعنة أتت بالبنت المدعى لسببها للطعون عليه لأقل من ستة أشهر من تاريخ العقد فلا يثبت نسبها به لتحقيق قيام الوطء في غير عصمة وتيقن العلوق قبل قيام الفراش ، فإنه يكون قد أصاب صحیح القانون ويكون النعمى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٣ - استثنى فقهاء الأحناف من الأصل الذي ينسب بالأنثى قوله ، بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الإقرار ، ليس من بينها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لأقل من أدنى فترة الحمل .

٤ - خلو تقرير الطعن من المواطن التي تنعاه الطاعنة على التأويلات التي لجأت إليها محكمة الموضوع توصلا لنفي النسب المدعى أو أوجه الاحتمال التي يمكن الركون إليها في إثباته وغفل عنها الحكم المطعون فيه ، فإن النعمى يكون مجهولا وبالتالي غير مقبول .

٥ - من الأصول المقررة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه مادام باقيا لم يرتفع ولم يوجد

ما عرفه بأحد الكلايين على الآخر أو بتهديق الحكم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول ، مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر وهو يتفق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد وكان أحد الكلايين في مجلس القاضى والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضى حصول ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضى ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أنصحت في حقيقة الدعوى أنه لم يكن لها أية دلالة مشروعة بالمطعون عليه قبل العقد الرسمى الموثق بعد تقديمها شكواها ، وأكدت ذلك في مراحل تحقيق الشكوى بالشرطة وأمام النيابة ، كما أقرت في محضر جاسنة محكمة أول درجة بأنه لم يكن بينها وبين المطعون عليه عقد زواج صرفي قبل عقد زواجها الرسمى فان ذلك يتناقض مع ما أوردته في صحيفة الاستئناف من أنه تزوجها زواجا عرفيا أمام شهود على وعده منه بإتمام العقد الرسمى ، وهو تناقض يندرج معه اتوفيق بين الكلامين . لا يغير من ذلك ما هو مقرر من أن التناقض فيما هو محل خفاء ومنه النسب عفومغتفر لأن التناقض هنا في دعوى العلاقة المشبهة للنسب وهى الزوجية والفراش الصحيح وهو ليس محل خفاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعنة أقامت الدوى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية « قس » أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بثبوت نسب البنات . والمرزوقه بها منه وأمره بعدم التعرض لها في ذلك ، وقالت مراحلا لانهما تعارفا وتولدت الألفة والمحبة بينهما واتفقا على الزواج غير أن عقبات مادية وأدبية حالت دون ذلك مما أدى إلى قيام علاقته الجنسية بينهما

وحملت منه وإذ عقد قرانه عليها أمام الشرطة في ١٠/١٠/١٩٧١ عند تقديمها بشكوى في حقه ، ثم عمد إلى تطليقها بعد قرابة أسبوعين ، وأنكر نسب ابنته التي وضعتها في ١٢/٥/١٩٧١ ورفض الاتفاق عليها فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٠ لسنة ٩٠ ق طالبة إلغاء والقضاء لما بطلباتها وبتاريخ ١٥/٢/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة بهيئة غرفة مشورة رأت أنه جديره بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنحى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن الثابت أن الطاعنة حملت من المطعون عليه وبدت عليها أثاره قبل أن يكون بينهما عقد صحيح أو فاسد أو ووطء بشبهة ، فتكون المولودة المطلوب ثبوت نسبها ثمرة علاقة غير شرعية لا يثبت بها النسب شرعا ، لأن ولد الزنا لا يلحق الزاني أدعاه أولم يدعه استنادا إلى الحديث النبوي الشريف أن الولد للفراش وللعاهر الحجر ، في حين أن المقرر في فقه الحنفية أن الزانية إذا تزوجت بالزاني الذي حملت منه يحل له وطؤها اتفاقا ويكون الولد له ولزمته النفقة ، هذا إلى أن المقصود بالفراش في الحديث الشريف هو الفراش القائم وقت الولادة لا وقت بدء الحمل ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذاك أنه وإن كان من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ورتب الفقهاء على ذلك أن الزنا لا يثبت نسبا ، إلا أن أساس الأخذ بهذه القاعدة هو ولادة الزوجة أو المطلقة في زمن لا يقل عن ستة أشهر من تاريخ الزواج ،

لما هو مجمع عليه من أنها أقل مدة للحمل أخذنا بقوله تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » وقوله تعالى « وفصاله في عامين » فإسقاط مدة الفصال الواردة في الآية الأخيرة من مدة الحمل والفصال الواردة في الآية الأولى يتبقى للحمل ستة أشهر ، وفرع الفقهاء على ذلك أنه إذا تزوج الرجل امرأة بخلات بولد لأقل من ستة أشهر من زواجها لم يثبت نسبه لأن العلوق سابق على النكاح يبين فلا يكون منه ، ولما كان الراجع في مذهب الحنفية سريان هذه القاعدة ولو كان العلوق من نفس الزوج نتيجة الزنا ، فيحق للزاني أن ينكح مزنيته الحبل منه ويحل له أن يطأها في هذا النكاح ولكن لا يثبت الولد منه إذا أتت به لأقل من ستة أشهر لأنه لم يكن وليد مدة حمل تام ، لما كان ذلك وكان النص أن الولد للفراش إنما يراد به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء الحمل لا عند حصول الولادة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن الطاعنة أتت بالبت المدعى نسبها للمطعون عليه لأقل من ستة أشهر من تاريخ العقد فلا يثبت نسبها به لتحقيق قيام الوطء في غير عصمة وتيقن العلوق قبل قيام الفراش ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

وحيث إن حاصل النعي بالسبين الثالث والخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدال ، ذلك أنه تقي صدور إقرار من المطعون عليه في التحقيقات الإدارية بنسبة المولودة إليه حالة أن موقفه المتمثل في تهريبه من الإدلاء بأقواله والظروف المحيطة بتوثيق عقد الزواج الرسمي تستقيم دليلا قاطعا على إقراره بأن الحمل منه وأنه نتيجة معاشرته الطاعنة هذا إلى أن الحكم لجأ إلى التأويلات البعيدة لنفي نسب المولودة على خلاف القاعدة الفقهية التي تقضي بأن النسب يثبت بإثباته .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن استثنى فقهاء الأحناف من الأصل الفقهى ألا ينسب لساكت قول بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الإقرار ، إلا أنه من ليس من بينها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لأقل من أدنى فترة الحمل ، ولما كانت الطاعنة تسلم بأنه

ليس للمطعون عليه من إقرار بنسب المولودة إليه كما لا يوجد منه انكار له ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " ... فلا يوجد في صورة محاضر تحقيقات الشرطة والنيابة العسكرية المرفقة بأوراق الدعوى أى إقرار منسوب للاستأنف عليه — المطعون عليه — بالبنوة ولا بأن الحمل من مائه ، هذا على أن الإقرار يكون الحمل من مائه لا يلزم منه ثبوت النسب لجواز أن يكون من ماء حرام . وأما عن عقد الزواج الذى وثق رسميا بعد تقديمها الشكوى للشرطة فلا يحتاج به لا حتمال الخلف وانكالك الجهة فلا ينهض العقد عليها بعد الحمل دليلا على أنه ثمرة لعلاقة مشروعة بل تعين دليلا على عكس ذلك ... " ، فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان تقرير الطعن جاء خلوا من المواطن التى تنعاه الطاعنة على التأويلات التى لحقت إليها محكمة الموضوع توصلا لنفى النسب المدعى ، أو أوجه الاحتيال التى يمكن الركون إليها فى إثباته وغفل عنها الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون مجعلا وبالتالى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أهدر ما أثارته الطاعنة أمام محكمة الاستئناف من أن المطعون عليه تزوجها زواجا عرفيا أمام شهود قبل العقد عليها رسميا بدعوى وجود تناقض بين هذا القول وبين سبق إقرارها بأنه لم يقدحها عرفيا وإن التناقض فى دعوى النكاح غير معتبر ، فى حين أن الدعوى الماثلة هى دعوى نسب طفلة لأبيها ، واجماع الفقه الحنفى على اغتفار التناقض فيها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان من الأصول المقررة — على ما جرى تأييده قضاء هذه المحكمة — أن التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا ينفى سببه ما دام باقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول ، مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر وهو يتحقق ، متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد وكان أحد الكلامين

في مجلس القاضى والآمر خارجه ولكن يثبت أمام القاضى حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضى . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أفصححت في صحيفة الدعوى أنه لم يكن لها أية علاقة مشروعة بالمطعون عليه قبل العقد الرسمى الموثق بعد تقديمها شكواها ، وأكدت ذلك في مراحل تحقيق الشكوى بالشرطة وأمام النيابة ، كما أقرت في محضر جلسة محكمة أول درجة بأنه لم يكن بينها وبين المطعون عليه عقد زواج عرفى قبل عقد زواجها الرسمى ، فإن ذلك يتناقض مع ما أوردته في صحيفة الاستئناف من أنه تزوجها زواجا عرفيا أمام شهود على وعد منه بإتمام العقد الرسمى ، وهو تناقض يتعذر معه التوفيق بين الكلامين . لا يغير من ذلك ما هو مقرر من أن التناقض فيما هو محل خفاء ومنه النسب عفو ، فمتفر لأن التناقض هنا في دعوى العلاقة المنتجة للنسب وهى الزوجية والفراش الصحيح وهو ليس محل خفاء ، وإذا انتهى الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النemy عليه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يمين رفض الطعن برمته .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسود محمود ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد المهدى ، ومحمد الباجورى وصالح الدين نصار وإبراهيم هاشم .

(٢٨٦)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية "الطلاق" .

التطبيق للضرر . شرطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام المعشرة ومجهز القاضى عن الإصلاح
 بين الزوجين . مثال بشأن عجز المحكمة عن الإصلاح .

(٢) خبرة . بطلان " بطلان الإجراءات " .

دعوة الخصوم للحضور أمام الخبير . مادة ١٤٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . النفقة بين إغفال
 دعوة الخصوم أصلا وبين دعوتهم بغير طريق الكتاب المسجل . تحقق البطلان في الحالة الأولى .
 عدم ترتيب البطلان في الحالة الثانية إلا إذا لم يطمئن القاضى إلى عدم بلوغ الدعوة محلها .

(٣) أحوال شخصية . نيابة عامة . دعوى " التدخل فى الدعوى " .

النيابة العامة تعد طرفا أصليا وليست طرفا منضمما فى قضايا الأحوال الشخصية التى
 لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . للخصوم أن يعقبوا على رأى النيابة فيها .

(٤) استئناف " نطاق الاستئناف " .

الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة
 لما رفع منه الاستئناف . مادة ٣١٧ من اللائحة الشرعية . وجوب إعادة النظر فى الدفوع والأدلة
 المقدمة إلى محكمة أول درجة والرد على الدفوع والأدلة المقدمة فى الاستئناف .

(٥) أحوال شخصية . " الطلاق " .

(٥) إتيان الزوج زوجته فى غير موضع الحوث . ضرر لا تستقيم به الحياة الزوجية . وجوب
 التفريق عند ثبوته . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٦) إثبات "خبرة" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .

لمحكمة الموضوع تقدير القواعد الدلالية لتقرير الخبر . حقها في الجزم بما لم يقطع به طالب أن المسألة المطروحة ليست من المبادئ الفنية البحتة .

١ - النص في المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه "إذا ادعت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطالب من القاضي التفريق . وحيثما يطاقها القاضي طائفة بائلة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . . . " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشاوع اشتراط للحكم بالتطابق في هذه الحالة ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن استأجل الدعوى للصالح فأجابته المحكمة إلى طلبه وفي الجلسة التالية أنكرت المطعون عليها قوله وأصرت على طلب الطلاق ، ومضى الطاعن في دفاعه طالبا رفض الدعوى ، فإن هذا يكفي في ثبوت عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

٢ - إنه وإن كانت المادة ١/١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه في الميعاد المحدد للبصد في مباشرة ما مورثته ورسمت الوسيلة التي يدعوبها الخصوم وهي كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ، ورتبت الفقرة الأخيرة منها على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ، إلا أنه ينبغي التفرقة بين مخالفة حكم هذه المادة بعدم دعوة الخبير للخصوم أصلا وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بوسيلة أخرى غير الكتب المسجلة ، اعتبارا بأن مطلق الدعوة للخصم أيا كانت وسائلها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالحهم أمامه تنويرا للدعوى وهي التي يترتب على مخالفتها وحدها بطلان عمل الخبير ، أما حصول هذه الدعوة بوسيلة أخرى فهو إجراء خادما للإجراء الأول مقصود به الاستيثاق من حصولها بدليل يقيني ، فلا يقتضي البطلان

إلا إذا لم يطمئن قاضي الموضوع إلى أن الدعوة بهذه الوسيلة قد بلغت محلها الواجب إبلاغها إليه ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه نفى مظنة البطلان تأسيسا على ما أثبت بالتقرير من إرسال إشارة للطاعن من طريق جهة الإدارة للمضور في الموعد المحدد وكانت أوراق الدعوى قد جاءت خلوا مما يفيد عدم وصول ذلك الإخطار إليه فإن مفاد ذلك أن قاضي الموضوع قد اقتنع بأن دعوة الطبيب الشرعي للطاعن قد صادفت محلها ، ويكون النفي على غير أساس .

٣ - بصدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، ومن ثم فإنها تكون في مركز الخصم العادي ويحق للخصم أن يعقب عليها ، ولا يسرى في شأنها حكم المادة ٩٥ من قانون المرافعات القائم فيما نصت عليه من أنه " في جميع الدعاوى التي تكون فيها النيابة طرفا منضما لا يجوز للخصوم بمسند تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الحكم ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة " إذ هي لا تسرى - وعلى ما يبين من عبارتها - إلا حيث تكون النيابة طرفا منضما .

٤ - مقتضى نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي ضمن المواد التي أبقى عليها القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن الاستئناف يعيد للدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، بحيث يجب على محكمة الاستئناف إعادة النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أساس أي دفع أو دليل آخر يقدم أمامها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن الذي تضمنته المذكرة التي كانت محكمة أول درجة قد استبعدتها - بغير حق - وكان الطاعن فضلا عن عدم تقديم هذه المذكرة ضمن مستنداته - أمام محكمة النقض - لم يبين مواطن القصور فيما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن النفي في هذا الخصوص يكون غير منتج وعار عن الدليل .

٥ - إتيان الزوج زوجته في غير موضع الحث يشكل ضررا لاستقراره الحياة الزوجية ويوجب التفريق عند ثبوته في معنى المادة السادسة من القانون

٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهذا الفعل ينطوي على اضرار المطعون عليها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

٦ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والجزم بما لم يقطع به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدته لديها وتستطيع بنفسها أن تشق طريقها لابتداء الرأي فيها طالما أن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون في مطلق حقه إذ هو ادخل زمان تكرار الاستعمال ضمن الفترة التي استغرقتها الحياة الزوجية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية أمام محكمة سوداج الابتدائية بطلب الحكم لها بتطابقها منه ، وقالت بيانا لها إنها زوجته بصح جميع العقد الشرعي في ١٩٦١/٧/٦ ، إلا أنه أساء إليها واعتدى عليها وتركها دون إنفاق ، وإذا أصبحت العشرة بينهما مستحيلة فقد أقامت الدعوى ، حكمت المحكمة في ١٩٧٣/١٠/٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنه أساء إليها إساءة يتعذر معها قيام العشرة بينهما وأنها تتضرر من ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين أضافت المطعون عليها أن الطاعن يأتيها دون رضا في غير موضع الحرج فحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣ بنسب الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على المطعون عليها لبيان ما إذا كانت أو تبت من غير الحلال منها وتاريخ ذلك إن أمكن وما إذا كانت متكررة الاستعمال ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعي تقريره حكمت في ١٩٧٤/٦/٩ بتطبيق

المطعون عليها من زوجها طالقة بئنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ سنة ١٩٧٤ سوهاج "أحوال شخصية" (٤٩ ق أسيوط) طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترتت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالتطابق للضرر دون أن يعرض الصاحح على الطرفين مع أنه إجراء جوهرى أوجبه المدة السادسة من انقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مما يشوبه بالبطلان .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه "إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحيثئذ يطلقها القاضى طالقة بئنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . . . " ، يدل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع اشترط للحكم بالتطليق في هذه الحالة ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن استأجل الدعوى للصالح فأجابته المحكمة إلى طلبه وفي الجلسة التالية أنكرت المطعون عليها قوله ، وأصرت على طلب الطلاق ، ومضى الطاعن في دفاعه طالبا رفض الدعوى ، فإن هذا يكفي في ثبوت عجز المحكمة الإصلاح عن الإصلاح بين الزوجين ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه ينعى أمام محكمة الاستئناف على محكمة أول درجة استنادها إلى تقرير الطبيب الشرعى رغم ما شابه من بطلان في الإجراءات لمباشرته الكشف الطبي على المطعون عليها في غيبته

ودون إخطاره واكتفى الحكم المطعون فيه نفيًا لبطلان الإجراءات بالتعويل على ما أثبتته التقرير من إرسال برقية إليه عن طريق جهة الإدارة ، مع أنه كان واجبا عليه إزاء اعتراض الطاعن ، التحقق من سلامة وصول الإعلان إليه ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير مسديد ، ذلك أن المادة ١/١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه في الميعاد المحدد للبدء في مباشرة مأموريته ورسمت الوسيلة التي يدعوها الخصوم وهي كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ، ورتبت الفقرة الأخيرة منها على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ، إلا أنه ينبغي التفرقة بين مخالفة هذه المادة بعدم دعوة الخبير للخصوم أصلا ، وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بوسيلة أخرى غير الكتب المسجلة ، اعتبارا بأن مطلق الدعوة للخصم ، أيا كانت وسيلةها وإجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالحهم أمامه تنويرا للدعوى وهي التي يترتب على مخالفتها وحدها بطلان عمل الخبير ، أما حصول هذه الدعوة بوسيلة أخرى فهو إجراء خادما للإجراء الأول مقصود به الاستيثاق من حصولها بدليل يقيني ، فلا يقتضى البطش إلا إذا لم يطمئن قاضي الموضوع إلى أن الدعوة بهذه الوسيلة قد بلغت محلها الواجب إبلاغها إليه ، لما كان ذلك وكان المبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان عمل الخبير بمقولة إن إجراءات الكشف الطبي على المطعون عليها قد تمت في غيبته ، ونفى الحكم المطعون فيه مظنة البطلان تأسيسا على ما أثبت بالتقرير من إرسال إشارة للطاعن عن طريق جهة الإدارة للحضور في الموعد المحدد ، وكانت أوراق الدعوى جاءت خلوا مما يفيد عدم وصول ذلك الإخطار إليه ، فإن مفاد ذلك أن قاضي الموضوع قد اقتنع بأن دعوة الطبيب الشرعي للطاعن للحضور قد صادفت محلها ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث من السبب الأول الإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة

أول درجة استبعدت المذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة بجلسة ١٩٧٤/٥/٣ قولا منها بأنها قدمت بعد أن أبدت النيابة العامة رأيها ، في حين أن النيابة تعتبر خصما أصيلا في الدعوى يسرى عليها ما يسرى على سائر الخصوم من أحكام ، ومن حق الطاعن بهذه المثابة أن يعقب عليها وإذا أبدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، مقرر أن الالتفات من مذكرة الطاعن لم يرد في أسباب الحكم القطعي وإنما جاء بحكم الإحالة على الطب الشرعي خلافا للواقع ، فإنه فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق ينطوي على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه وإن كانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، ومن ثم فإنها تكون في مركز الخصم العادي ويستحق الخصم أن يعقب عليها ، ولا يسرى في شأنها حكم المادة ٩٥ من قانون المرافعات القائم فيما نصت عليه من أنه " وفي جميع الدعاوى التي تكون فيها النيابة طرفا منضا لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة ، وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة " ، إذ هي لا تسرى - وعلى ما بين من عبارتها - إلا حيث تكون النيابة طرفا منضا ، وأن كانت محكمة أول درجة قد استبعدت فعلا المذكرة المقدمة من الطاعن قبل صدور الحكم في موضوع الدعوى بالتطبيق لا في حكم الإحالة على الطب الشرعي حسبما أورده الحكم المطعون فيه ، إلا أنه لما كانت المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي ضمن المراد التي أبقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تقضي بأن الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وتوجب على محكمة الاستئناف إعادة النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة ، وعلى أن دفع أو دليل آخر يقدم أمامها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن الذي تضمنته المذكرة التي كانت محكمة أول درجة قد استبعدتها ، وكان الطاعن فضلا عن

عدم تقديم هذه المذكرة ضمن مستنداته لم يبين مواطن القصور فيما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن النعي في هذا الخصوص يكون غير منتج و عار عن الدليل .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يستوعب دفاعه على وجهه الصحيح ، إذ فهمه على أن الطاعن يجادل في حق المطعون عليها في تغيير سبب الدعوى مع أنه استهدف منه إبراز أن تردد المطعون عليها بين أسباب متعددة للإضرار وإخفاقها في التدليل عليها ولجوءها إلى سبب جديد لم تفصح عنه من قبل يدل على كذب مدعائها . هذا إلى أن الحكم اعتمد نتيجة تقرير الطبيب الشرعي دون أن يناقش ما عابه الطاعن عليه من أنه خلا من تحديد زمان الاستعمال المتكرر وبدايته حتى يمكن إلزام بنسبة هذا الفعل إليه ، وإذ يجب أن تتوافر في التقرير الطبي صفة إلزام واليقين لأنه بصدد الاستدلال على جريمة ، وأن ينصب على الواقعة المراد بالاستدلال به عليها وكان القول يبطل به الاستدلال إذا تطرق إليه الاحتمال ، فإن قضاء الحكم بالتطبيق للضرر بناء على واقعة غير مؤكدة ويحتمل فيها أن يكون تكرار الاستعمال سابقا على دخول الطاعن بالمطعون عليها وإغفاله الرد على دفاع الطاعن بصده مع أنه جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى يصح به بالفساد في الاستدلال علاوة على القصور في التسبيب .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذاك أنه لما كان إتيان الزوج زوجته في غير وضع الحرث يشكل ضررا لاستقيم به الحياة الزوجية ويوجب التفريق عند ثبوته في معنى المسادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أورد أن الطاعن كان يأتي المطعون عليها خلال فترة الزوجية من دبر دون رضاها ورغم اعتراضها وأن ذلك تأيد بتقرير الطبيب الشرعي الذي أسفر الكشف الطبي عليها عن وجود ارتخاء واضح وبالعضلة العاصرة الشرجية وشكل منطقة الشرج مما يشير إلى أنها متكررة الاستعمال من فترة يتغذر تحديدها ، وأن هذا الفعل ينطوي على إضرار بالمطعون عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير

القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والجزم بما لم يقطع به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدت له لديها وتستطيع بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها طالما أن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في مطلق حقه إذا هو أدخل زمان تكرار الاستعمال ضمن الفترة التي استغرقتها الحياة الزوجية ، لما كان ذلك وكان المقرر أن لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فيها ما يستأهل الرد عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان ماسا فيه الحكم عن حق المطعون عليها قانونا في تغيير سبب الدعوى — وهو ماسم به الطاعن — لم يكن له من أثر في قضائه ، ولا يغير منه ما كان يستهدفه الطاعن من نعيه للتدليل على عدم صحة الدعوى ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب غير وارد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطيه ، والدكتور ابراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم عريه .

(٢٨٧)

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) إثبات . تقض " النعى المفتقر للدليل " .

عدم تقديم الطاعنون صورة رسمية من القرار المقول بأنه تضمن قضاء خالفه الحكم المطعون فيه . افتقار النعى إلى الدليل .

(٢) عمل " التسوية بين العمال " . شركات .

احتجاج الطاعنين — عمال — بأن الشركة منعت زميلاً لهم أجراً يزيد على الحد الوارد بالجدول المرافق للقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لايسوغ الاستدلال على أن الشركة بجنحت إلى تفرقة في المعاملة بين عمالها . إمكان تهور وقوع الخطأ في ذلك من جانب الشركة .

(٣) عمل " إعانة الغلاء " . قانون " سريانه من حيث الزمان " . شركات .

النظم الخاصة بإعانة الغلاء . عدم سريانها على العاملين بشركات القطاع العام المعنيين بعد العمل بالألئحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

١ — إذ كان الطاعنون لم يقدموا صورة من القرار المقول بأنه تضمن قضاء خالفه الحكم المطعون فيه ، فإن النعى يكون مفتقراً للدليل .

٢ — متى كانت أجور الطاعنين الحالية تتجاوز الأجر المقرر بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بشركات القطاع العام لفئة الوظيفة التي عينوا فيها ، وكان ما احتج به الطاعنون من أن الشركة منحت زميلاً لهم أجراً يزيد على الحد الوارد بهذا الجدول وبالمخالفة لأحكام

تلك اللائحة لا يسوغ الاستدلال على أن الشركة - منحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها لأن ذلك مما يمكن تصور وقوع الخطأ فيه من جانب الشركة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون قد أدخل بقاعدة المساواة .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن أحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - عدا ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات والتي يتراخى العمل بها إلى حين اتمام معادلة الوظائف - تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وأن الشارع قد رأى وبصر يح نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة الغلاء بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وأنه ترتيبا على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بها بعد العمل بتلك اللائحة بل يتقاضى الأجر الذي يحدده الجدول المرافق لها للدرجة المعين فيها باعتباره أجرا شاملا لا تضاف إليه إعانة الغلاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٨١٩ سنة ١٩٦٧ عمال جزئي القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبين الحكم بإلزامها بتعديل الأجر الشهري لكل منهم إلى مبلغ ٢٩ جنيها و ٧٠٩ مليات اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٢٨ وأداء ما يترتب على ذلك من فروق ، وقالوا بياناً لها إنهم التحقوا بالعمل بها خلال شهر مارس سنة ١٩٦٢ في وظيفة " برادفنى " من الدرجة التاسعة بمرتب شهري قدره ٢٥ جنيها و ٥٣٣ مليا لكل من الأولين و ٢٤ جنيها و ٨٤٦ مليا للآخر وقاموا بعملهم على أكمل وجه مما دعاها إلى ترقية لهم إلى الدرجة الثامنة

بوظيفة " براد ماهر" ثم عقدت لهم ولنيرهم اختبارا لشغل وظيفة " براد ماهر" من الدرجة الثامنة واجتازوه بنجاح، وفي ١٩٦٢/٦/٢٨ اعتمدت الشركة ترقيتهم لتلك الدرجة بالوظيفة المذكورة واستطردوا قائلين إن زملاءهم الذين اجتازوا معهم ذلك الاختبار أصبحوا يتقاضون شهريا مبلغ ٢٩ ج و ٧٠٩ م كما صرفت لهم كافة الفروق ورغم ذلك فقد ظلوا هم يتقاضون أجورهم السابقة وإذا أبت الشركة تسوية حالاتهم أسوة بهم مع أنهم يتساوون معهم في ظروف العمل، فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالمة الذكر، وفي ١٩٦٨/٥/٢٥ قضت المحكمة الجزئية بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم، وبعد أن قدم الخبير تقريره، قضت في ١٩٦٩/٢/٢٢ بأحالة الدعوى إلى محكمة القادرة الابتدائية وقيدت بحدودها برقم ٢٩٥٢ سنة ١٩٦٩ عدل الطاعنون طلباتهم على ضوء ما أسفر عنه ذلك التقرير، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩ قضت المحكمة بالزام الشركة المطعون ضدها أولا : بتعديل مرتب كل من الطاعنين إلى مبلغ ٢٦ ج و ١٨٣ م اعتبارا من ١٩٦٣/١٢/٢٢ للأول ومن ١٩٦٣/٩/١٥ للثاني ومن ١٩٦٤/٥/١ للأخير . وثانيا : بأن تؤدي للأول مبلغ ٢٦٣ ج و ٣٨٠ م وللثالث مبلغ ١٧٠ ج و ٢٢٠ م قيمة الفروق المستحقة لكل منهم حتى نهاية أبريل ١٩٦٩ . استأنفت الطاعنون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٤٠٥ سنة ٨٦ ق، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/١٠/١٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب ينشأ الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه أنه — فيما قضى به من عدم احقيتهم في المطالبة بإضافة إمدانة ذلاء العيشة إلى مرتباتهم ومساواتهم بأقرانهم استنادا إلى أحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — قد خالف حكما أنحر حاز قوة الأمر الماتخذ وهو قرار هيئة التحكيم الصادر في النزاع رقم ٥٦ سنة ١٩٦٥ استئناف القاهرة بين الشركة المطعون ضدها وبين نقابة

العاملين بها والذي قضى بأحقيتهم في تلك الإعانة وفي المساواة بأقرانهم حتى يتم ترتيب ومعادلة وظائف الشركة طبقا لما تقتضيه تلك اللائحة .

وسبب إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الطاعنين لم يقدموا صمورة رسمية من القرار المشار إليه في وجه النعي والمقول بأنه تضمن قضاء خالفه الحكم المطعون فيه مما يكون معه النعي مفتقرا للدليل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في استخلاص وقائع النزاع ، وفي بيانه يقول الطاعنون إن الحكم إذ انتهى إلى أن قرار شغلهم لوظيفة " براد ماهر " هو في حقيقته تعيين جديد قد خالف الثابت في الأوراق من أنهم كانوا يمارسون العمل من قبل صدور هذا القرار في درجة أقل ، هذا إلى أن التعيين الجديد يقتضى أن تكون علاقتهم بالشركة قد انتهت كما يستلزم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وتقديم مسوغات الالتحاق بها وهو ما لم يحصل ، فضلا عن أنه لم يكن هناك دافع لهم على تحمل أعباء وظيفة جديدة مادام أن التعيين فيها لا يؤدي إلى زيادة أجورهم مما مؤداه أن شغلهم تلك الوظيفة هو في حقيقته ترقية وليس تعيينا جديدا خاصة وأن مفهوم الترقية هو نقل العامل من مستوى وظيفي معين إلى مستوى أعلى بقصد حصوله على أجر أكبر وهو ما ينطبق على حالاتهم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد عول في اعتباره شغل كل من الطاعنين لوظيفة " براد ماهر " تعيينا جديدا وليس ترقية على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أنهم كانوا يشغلون من قبل وظيفة " براد فني " بالشركة وأنهم مع آخرين من خارجها تقدموا لإداء الاختيار الذي عقدته لهم لشغل وظيفة " براد ماهر " من الفئة الثامنة فلما اجتازوه بنجاح وفي تاريخ لاحق على العمل بأحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ صدر قرار من لجنة شئون الأفراد بالشركة نص صراحة على تعيينهم في تلك الوظائف ودون أن تؤخذ أو تراعى في شأنهم أية إجراءات أو شروط مما هو منصوص عليه في تلك اللائحة بالنسبة للترقيات إلى الوظائف الأعلى ، وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص

سائق لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق ويبرر قانونا النتيجة التي انتهى إليها فان النعي عليه بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه رفض مساواتهم بزملائهم في الأجر فأصدر بذلك قاعدة المساواة التي تفرض على رب العمل أن يسوي بين عماله الذين يتساوون في ظروف العمل والتي توجهها أحكام قانون العمل ومبادئ العدالة .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان النابت في الدعوى أن أجور الطاعنين الحالية تجاوز الأجر المقرر بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بشركات القطاع العام لفئة الوظيفة التي عينوا فيها على ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع ، وكان ما احتج به الطاعنون من أن الشركة منحت زميلا لهم أجرا يزيد على الحد الوارد بهذا الجدول وبالمخالفة لأحكام تلك اللائحة لا يسوغ الاستدلال على أن الشركة جنحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها لأن ذلك مما يمكن تصور وقوع الخطأ فيه من جانب الشركة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن النعي عليه بأنه أخل بقاعدة المساواة يكون في غير محله .

وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيانه يقول الطاعنون إن الحكم قضى باستحقاقهم الأجر المحدد لوظيفتهم طبقا للجدول المرفق بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بشركات القطاع العام في حين أن المادة ٦٤ من هذه اللائحة أوجبت تنفيذ أحكامها وتطبيق ذلك الجدول إلى حين إتمام معاداة الوظائف مما يفاده ان يستمر العاملون وحتى يتم ذلك في تقاضي مرتباتهم الحالية مضافا إليها ما يستحقونه من إعانة غلاء المعيشة وفقا للقرار واللوائح التي كان معمولا بها من قبل .

وحيث ان هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن أحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦

لسنة ١٩٦٢ — هذا ما يتعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات التي يتراخى العمل بها إلى حين إتمام معادلة الوظائف — تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢ ، وأن الشارع قد رأى وبصريح نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار إليه إلغاء النظم الخاصة بإعانة الغلاء بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وأنه ترتيباً على ذلك لا تسرى هذه النظم على من يعين بها بعد العمل بتلك اللائحة بل يتقاضى الأجر الذي يحدده الجدول المرافق لها للدرجة المعين فيها باعتباره أجر شاملاً لا تضاف إليه إعانة الغلاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين ممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، والدكتور إبراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم عيد .

(٢٨٨)

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية . تقادم « تقادم مسقط » . عمل .

دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . تقادمها بمضى خمس سنوات .
١١٩٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . رفع العامل دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة في سنة ١٩٦٧ رغم انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٠ . وجوب احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العمل بالقانون المذكور . علته ذلك ،

نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدنى على أن تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وذلك إعمالاً للأثر المباشر للتشريع ، وقرر قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى المادة ١١٩ منه — وعلى ما هو مفهوم من نصها — أن دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية تتقادم بخمس سنوات إذا لم تكن الهيئـة قد طولبت بها كتابة خلال هذه المدة واستحدث بذلك تقادماً قصيراً لم يكن مقرراً فى قانون التأمينات الاجتماعية السابق الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ خاصاً بمطالبة المؤمن عليه بحقه فى اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة واتى كانت تتقادم بحسب الأصل بمضى خمس عشرة سنة عملاً بالمادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون المدنى قد نصت على أن تسرى مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن — العامل — انتهت خدمته فى سنة ١٩٦٠

ووجه دعواه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية في ١٩٦٧ وبذلك لا تكون مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد اكتملت من وقت العمل بهذا القانون في أول أبريل سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ رفع الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه إستناداً إلى هذه المادة بغير أن يعمل حكم المادة الثامنة من القانون المدني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠١ سنة ١٩٦٠ عمال كلى أسيوط بإتداء على ... في مواجهة مؤسسة التأمين والإدخار طلباً بالحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣١٧ جنهما ، وقال بيانا لدعواه إنه كان يعمل لديه منذ سنة ١٩٣٢ إلى أن فصله في آخر يونيه سنة ١٩٦٠ وإذ كان هذا الفصل تعسفياً ويستحق ٨٦٥ جنهما فرق مرتب ، ٢٣٩ جنهما و ٥٠٠ مليم مكافأة نهاية الخدمة ، ١٢ جنهما و ٥٠٠ مليم بدل إنذار و ٢٠٠ جنية تعويضاً عن الفصل ومجموعها مبلغ ١٣١٧ جنهما فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وتاريخ ١٦/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه فصل من العمل بغير مبرر ولينفى صاحب العمل ذلك ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٦٢/٢/٦ برفض طلب التعويض وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لإدانة المأمورية المينة بمنطوق الحكم . قدم الطرفان للتخير محضر صلح تاريخه ١٩٦٦/١١/٣ أنهما بموجب النزاع القائم بينهما ، ثم وجه الطاعن دعواه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية — المطعون ضدها — بصحيفة أعلنها لها في ١٩٦٧/٤/٩ .

وانتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٤٢ جنيا و ٨٠٠ مليم قيمة تعويض الدفعة الواحدة طبقا للمادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لخروجه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون. وفي ١٩٦٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة بدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالزام الهيئة بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٦٦ جنيا و ١٦٦ مليم . استأنفت الهيئة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف رقم ١ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٦/١٠/٩ وفيها التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث مما بناء على الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى بسقوط حقه في إقامة الدعوى مستندا في ذلك إلى نص المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حين أن هذا القانون صدر بعد فصله من العمل في يونيو سنة ١٩٦٠ فلا تسرى أحكامه على واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني وقد نصت على أن تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وذلك إعمالا للأثر المباشر للتشريع ؛ إلا أنه لما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد قرر في المادة ١١٩ منه — وعلى ما هو مفهوم من نصها — أن دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية تتقادم بمضي خمس سنوات إذا لم تكن الهيئة قد طولبت بها كتابة خلال هذه المدة ، واستحدث بذلك تقادما قصيرا لم يكن مقررا في قانون التأمينات الاجتماعية السابق الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ خاصا بمطالبة المؤمن عليه بحقه في اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة موضوع الدعوى الماثلة التي كانت تتقادم بحسب الأصل بمضي خمس عشرة سنة عملا بالمادة ٣٧٤ من القانون المدني ؛ وكانت المادة الثامنة

من القانون المدنى قد نصت على أن تسرى مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن انتهت خدمته فى سنة ١٩٦٠ ووجه دعواه إلى الهيئـة المطعون ضدها فى سنة ١٩٦٧ وبذلك لا تكون مدة خمس السنوات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد اكتملت من وقت العمل بهذا القانون فى أول أبريل سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ رفع الدعوى ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن فى إقامة دعواه إستنادا إلى هذه المادة بغير أن يعمل حكم المادة الثامنة من القانون المدنى ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد فتحي مرسى ، وعضوية السادة المستشارين
محمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقى ، وجميل الزينى ، وسعد العيسوى .

(٢٨٩)

الطعن رقم ١٨ ٤ سنة ٣ ٤ القضائية :

(٢٠١) حكم " حجية الحكم " . دعوى " الخصوم فى الدعوى " .
تضامن .

(١) القضاء فى مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة إلا بين الخصوم
أنفسهم . مادة ٤٠٥ مدنى .

(٢) توجيه الطلبات إلى المدعى عليهم بالتضامن . اعتبار كل منهم مستقلا عن الآخر فى الخصومة .
مثال بشأن حجية الحكم .

(٣) دفع " سقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم " . دعوى . تقادم .
" تقادم مسقط " .

الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم . إبداءه بملزمة استبعادها محكمة أول
درجة بحق . عدم التمسك به فى الاستئناف . اعتباره غير مطروح على محكمة الدرجة الثانية .

(٤) نقض " السبب الجديد " .

الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول
مرة أمام محكمة النقض .

١ - المقرر أن القضاء فى مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية لا يجوز
قوة الأمر المقضى فى هذه المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم إذ أن وحدة المسألة
فى الدعويين وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء مراعاة نص المادة ٤٠٥ مدنى

وإطلاقه أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى قد تدير أحدهما أو كلاهما .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده لم يكن خصما للطاعنين أمام محكمة أول درجة في الدعوى السابقة ، بل هو محكوم عليه بهما على وجه التضامن بالتعويض — لآخر — وكان الطاعنان لم يوجها طلبات للمطعون ضده أمام المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع منهما عن الحكم المشار إليه فلا يضح اعتباره خصما حقيقيا للطاعنين في هذا الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء بإلزام الطاعنين بتعويض المطعون ضده لثبوت الخطأ في جانبهما — على أن الحكم الصادر في الاستئناف المشار إليه — الذي قضى برفض دعوى التعويض قبل المستأنفين وتأييد الحكم المنشأ بالنسبة للمطعون ضده — لا أهلية له في الدعوى الحالية لاختلاف الخصوم ، يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ — متى كان الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم لم يكن مطروحا أمام محكمة أول درجة لإبدائه في مذكرة استبعدها المحكمة لتقديمها دون تصريح في فترة حيز الدعوى للحكم ، وكان الطاعنان لم يتمسكا بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أقبل الفصل في هذا الدفع الذي لم يكن مطروحا عليه .

٤ — إذ كان الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم دفاعا يخالط الواقع ، وكان لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٠٨ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة على الطاعنين بصفتهم ووزير الرى بصفته ممثلا لمصلحة المساحة بطلب إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، استنادا إلى أن هيئة البريد التى يمثلها الطاعنان قررت إصدار طابع بريذ تذكرى بمناسبة إقامة معرض بينالى الاسكندرية الثالث واختارت لذلك التصميم الذى تقدم به الفنان وكلفت مصلحة المساحة بتنفيذ الطابع فعمدت مصلحة المساحة إلى المطعون ضده الموظف بها بذلك فقام بإعداد الطابع بعد إدخال بعض التعديلات على التصميم الأصلى وذكرت هيئة البريد فى نشرتها أن الطابع المذكور من تصميم المطعون ضده ولما اعترض الفنان على ذلك عادت هيئة البريد فذكرت فى نشرتها اللاحقة أن الطابع من تصميم هذا الأخير، وقد أقام الدعوى رقم ١٨٧٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضده والطاعنين ومصلحة المساحة بطلب تثبيت ملكيته للمصنف موضوع النزاع وإلزامهم متضامنين بالتعويض، وقضى له ابتداءيا بطلباته، فاستأنفت هيئة البريد ومصلحة المساحة الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٧ سنة ٨٥ ق حيث قضى بتعديل الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبل المستأنفين. ولما كانت هيئة البريد هى التى اختارت المصنف المذكور، وكلفته بتنفيذه ثم أخطأت فى نشرتها بنسبة التصميم إليه مما دفا صاحبه إلى مقاضاة المطعون ضده فحكم عليه بالتعويض ووصم فى الحكم باختلاس المصنف الأمر الذى أضر بمصنفه الفنية ودفعه إلى رفع الدعوى الحالية للمطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية، وتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ قضيت محكمة القاهرة الابتدائية بالإزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ٣٠٠ جنيه. استأنف الطاعنان هذا الحكم

بالاستئناف رقم ١٩٦٨ سنة ٨٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ثبوت خطأ الطاعنين مخالفاً بذلك الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٣٧ سنة ٨٥ ق الذي كان المطعون ضده طرفاً فيه والذي نفى صدور خطأ من الطاعنين فقطع بذلك في تلك المسألة التي هي أساس المسؤولية في الدعويين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القضاء في مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم إذ أن وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة لا يجوز - إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني وإطلاقه - أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلاً عن الآخر في الخصومة . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده لم يكن خصماً للطاعنين أمام محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٨٧٢ سنة ١٩٦٠ مدني كلى القاهرة بل هو محكوم عليه معهما على وجه التضامن بالتعويض للفقنان وكان الطاعنان لم يوجها طلباً ما للمطعون ضده أمام المحكمة الاستئنافية في الاستئناف رقم ٦٣٧ سنة ٨٥ ق المرفوع منهما عن الحكم المشار إليه فلا يصح اعتباره خصماً حقيقياً للطاعنين في هذا الاستئناف ، ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٣٧ سنة ٨٥ ق المشار إليه لاجبة له في الدعوى الحالية لاختلاف الخصوم ، يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا بمذكرتهما المقدمة لمحكمة أول درجة في فترة حجز الدعوى للحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم وفقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علم المطعون ضده بالضرر ومحدثه ولكن محكمة أول درجة استبعدت تلك المذكرة. ولما كان الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما تضمنته من دفع وأوجه دفاع، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في هذا الدفع، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم لم يكن مطروحا أمام محكمة أول درجة لإبدائه في مذكرة استبعادها المحكمة لتقديمها دون تصريح في فترة حجز الدعوى للحكم، وكان الطاعنان لم يتمسكا بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الفصل في هذا الدفع الذي لم يكن مطروحا عليه، وإذا كان الدفع المشار إليه دفاعا يخالطه واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير أساس . ومتى كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جردة ، وزكي الصاوي صالح ،
ونجما الدين عبد الحليم الطيف .

(٢٩٠)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ القضائية :

(٢ و ١) إثبات " الدفع بالجهالة " : إرث

(١) . انحضار دفاع الورثة في أنهم لا يتلبون شيئا من العقد العرفي المنسوب لمورثتهم . التعدي
بأنه لا يقبل منهم انكار التوقيع طبقا للمادة ١٤ / ٣ من قانون الإثبات لأنهم ناقشوا موضوعه . لا محل له .

(٢) . حق الإرث عليه بأن التوقيع على الورقة العرفية هو لمورثه . استبعاد المحكمة للورقة .
بقوله إن المتسك بها لم يقدم دليل حصرها كما لم يطلب إجراء أى تحقيق بشأنها . عدم اتباع المحكمة
للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٤ / ١ و ٢٠٤ من قانون الإثبات . خطأ في القانون .

(٣) حكم " تسبب الحكم " . خبرة .

إثبات الخبر للاقرار الصادر من الحكم في محضر أعماله . عدم التزام المحكمة ببيان نص هذا
الإقرار في الحكم .

(٤) إيجار . تعويض . ريع . مسؤولية تقصيرية " .

غصب للعقار . عمل غير مشروع . التزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقيد
المحكمة بالحد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية عند تقدير التعويض . الريع . بدعوى تعويض .

(٥) نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم نقضا جزئيا . أثره .

١ — متى كان المطعون عليهم لم يدفعوا بصورة عقد البيع العرفي — المنسوب منهذوره من مورثتهم إلى الطاعن الثالث — بل إن الخبير هو الذي استبعد العقد من تلقاء نفسه قولاً منه إنه صوري ، وقد انحصر دفاع المطعون عليهم في أنهم لا يعلّمون شيئاً عن العقد المذكور ، ومن ثم يكون في غير محله تحدى الطاعنين بالمادة ٣/١٤ من قانون الإثبات التي تقضى بأن من احتج عليه بخبر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .

٢ — النص في المادة ١/١٤ ، ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وتقابلها المادة ٣٩٤ من القانون المدني قبل الغائها ، والمادة ٣٠ من قانون الإثبات وتقابلها المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق ، يدل على أنه إذا نفى الوارث عنه بأن التوقيع الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه هو لمورثته . تعين أن توجه إليه يمين عدم العلم ، فإذا حلف هذه اليمين زالت عن الورقة مؤقناً قوتها في الإثبات ، وكان على المتمسك بها أن يقيم لدليل على صحتها ، فإذا رأت المحكمة أن وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفي لإقناعها بأن التوقيع صحيح أمرت بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، وإذا لم تتبع محكمة الموضوع الإجراءات سالفة الذكر بشأن عقد البيع الابتدائي — الذي نفى المطعون عليهم عليهم بصدوره من مورثتهم — وقضت باستبعاده لمجرد القول بأن " المستأنفين — الطاعنين — لم يقدموا الدليل على صحة صدوره من مورثتهم وأنهم لم يطلبوا إجراء أى تحقيق بشأنه " فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

٣ — متى كان إقرار الطاعنين بوضع يدهم على أطيان النزاع جميعها قد ورد بأقوالهم أمام الخبير وأثبتته في محاضر أعماله ، فحسب الحكم أن يشير إلى هذا الإقرار دون حاجة لبيان نصه مادام أن تقرير الخبير مقدم في الدعوى .

٤ — المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي التي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها لا تحكم سوى العلاقة التجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالرأي على أن الطاعنين وضعوا اليد على نصيب المطعون عليهم في أطيان التركة بطريق النصب ، وكان النصب باختياره

عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه ، ولاتتقدير المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى عند قضائها بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضى الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها .

هـ - تنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم لم يتقضى إلا فى جزء منه بقی نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى مالم تكن مترتبة على الجزء المنقوض ، وإذا تقضى الحكم المطعون فيه فى خصوص السبب المتعلق بالتصرف بالبيع فى فداين إلى الطاعن الثالث فإنه يترتب على ذلك تقضى الحكم بالنسبة لمقدار الريع المقضى به عن هذا القدر وبقى الحكم نافذا بالنسبة لأجزائه الأخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى دمنهور الابتدائية ضد الطاعنين طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى أطيان زراعية مساحتها ٤ أفدنة و ١٨ قيراطا و ١٦ سهما وإلى حصة قدرها ٩ قراريط من ٢٤ قيراطا شيوعا فى منزلين ومخزن وتسليمها لهم ، وهذه العقارات مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مع إلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٧١٢ جنيها قيمة ريع الأطيان فى المدة من ١٩٦٢/١/٦ حتى ١٩٦٦/٢/١٦ . واستندوا فى ذلك إلى أنهم يملكون العقارات المذكورة بالميراث عن المرحومين وأن الطاعنين يضعون اليد عليها ويستأثرون بريع الأطيان فى تلك الفترة .

وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٣ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بدمهور لمعينة الأتيان والعقارات الموضحة بصحيفة الدعوى وبيان ماخلفه كل من مورثي الطرفين من أتيان زراعية وعقارات مبنية ونصيب المطعون عليهم فيها وواضع اليد على هذا النصيب ومدته وسببه ومقدار الربح الذي يغله خلال الفترة من ١٩٦٢/١/٦ حتى ١٩٦٦/١/٦ ومن المسئول عنه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى $\frac{10}{11}$ قراربط من ٢٤ قيراطا في كامل أرض وبناء المتزلين والمخزن ومساحة قدرها ١٥٠ سهم من الأراضي الزراعية والموضحة بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ ٤٨٣ جنيها و ١٢٤ مليا قيمة الربح المستحق عن الفترة من ١٩٦٢/١/٦ حتى ١٩٦٦/١/٦. استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق مدني (مأمورية دمنهور) وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢١ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية المطعون عليهم إلى $\frac{8}{11}$ ط من ٢٤ ط في كامل أرض وبناء المتزلين والمخزن ومساحة قدرها ٣ ف و ٥ ط و ٧ ص الموضحة بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ ٣٨٦ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة الربح عن المدة من ١٩٦٢/١/٦ حتى ١٩٦٦/١/٦ . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الوجه الثاني من السبب الأول وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه يجدر بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصدرت النيابة دلي رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المورثة تصرفت قبل وفاتها إلى الطاعن الثالث في فدانيين من أتيان النزاع بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٦١/١٢/٢٥ غير أن الحكم المطعون فيه استبعد هذا العقد استنادا إلى أنه عقد عرفي لم يسجل وأن المطعون عليهم أنكروا علمهم بصددوره من مورثتهم فزال مال من قوة في الإثبات ولم يقدم الدليل على صحة صدوره منها في حين أن المطعون عليهم أقاموا

دفاعهم أمام محكمة أول درجة على الطعن بصورية عقد البيع المذكور ، مما
مقاده أنهم ناقشوا موضوع عقد البيع فلا يقبل منهم بعد ذلك أن يطعنوا عليه
بالجهالة طبقا لنص المادة ٣/١٤ من قانون الإثبات ، ومع التسليم بأن طعنهم
بالجهالة مقبول ، فإن الحكم قد أخطأ بعدم اتباع الإجراءات التي رشتها السادتان
٣٠ ، ٢/١٤ من ذلك القانون لتحقيق الدفع بالجهالة ، وهو ما يجيبه بالخطأ
في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في وجوبه الأول مردود ، بأن المطعون عليهم لم يدفعوا
بصورية عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦١/١٢/٢٥ الصادر إلى الطاعن الثالث
وأن الأخير هو الذي استبعد هذا التمسك من تلقاء نفسه قولاً له إنه نصوري ،
أما المطعون عليهم فقد انحصر دفاعهم في أنهم لا يعلمون شيئاً عن العقد المذكور
ومن ثم يكون في غير محله تسمى الطاعنين بالمادة ٣/١٤ من قانون الإثبات التي
تقضى بأن من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط
أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . والنعى في وجهه الثاني صحيح ذلك أن
النص في المادة ٢٤/١٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وتقابلها
المادة ٣٩٤ من القانون المدني قبل إلغائها على أنه " يعتبر المحرر العرفي صادراً
من وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة
أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ويكفى أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم
أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق " وفي المادة ٣٠
من هذا القانون وتقابلها المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق على أنه " إذا
أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو إمضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر
ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها
لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة أصبعه
أمرت المحكمة بالتحقيق بالمصاهرة أو بسماع الشهود أو بكليهما " ، يدل على أنه
إذا نفى الوارث علمه بأن التوقيع الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه هو لمورثه
تعين أن توجه إليه يمين عدم العلم ، فإذا حلف هذه اليمين زالت عن الورقة مؤقتاً
قوتها في الإثبات وكان على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها فإذا رأت
المحكمة أن وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفي لإقناعها بأن التوقيع صحيح أمرت

بالتحقيق بالمضاماة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، وإذا لم تتبع محكمة الموضوع الإجراءات السابقة المذكورة بشأن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٤١ وقضت باستبعاده لجرد القول بأن " المستأجرين - الطاعنين - لم يقدموا الدلائل على صحة صدوره من مورتهم وأنهم لم يطالبوا بإجراء تحقيق بشأنه " فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التمييز ونساذ في الاستدلال ، ذلك أن الطاعنين استندوا في طلب رفض الدعوى إلى أن المرحوم مورت الطرفين تصرف بالبيع منذ سنة ١٩٤٠ في فدان و ... قرار يربط من أطيان النزاع إلى وأن البيع أقر بوضع يدهم من تاريخ الشراء وتقدم الطاعنون إلى محكمة الاستئناف إقرارا من هؤلاء المشتريين يقيد هذا المعنى ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه ليس للطاعنين أن يتسكوا به لأن المشتريين هم أصحاب الحق في الإدعاء بالتملك بوضع اليد المدة الطويلة ، وأنه ثبت من قرار الطاعنين أمام الخبير أنهم يضعون اليد على الأطيان موضوع النزاع كلها ، في حين أن الطاعنين مصلحة في إثبات صحة دفاعهم حتى لا يلزموا برجع تلك المساحة التي تصرف فيها المورث إلى الغير ، كما أن الحكم لم يبين نص الإقرار المنسوب إلى الطاعنين وما إذا كان يؤدي إلى المعنى الذي ذهب إليه هذا إلى أن الحكم لم يرد على المستند المتوقع عليه من المشتريين ، وهو ما يبيح بالنقض في الاستدلال والقصور في التمييز .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعول على ما ادعاه الطاعنون من أن مورث الطرفين تصرف بالبيع إلى آخرين سنة ١٩٤٠ في جزء من أطيان النزاع مساحته فدان و ... قرار يربط وأن المشتريين تملكوا هذه المساحة بوضع اليد المدة الطويلة وذلك لعدم قيام دليل على هذا التصرف ولأنه اتضح من المعاينة التي أجراها الخبير ومن أقوال الطاعنين ورجال الإدارة الذين سألهم أن الطاعنين هم الذين يضعون اليد على الأطيان موضوع النزاع كلها منذ وفاة والدهم ، وإذا تكفى هذه الدعامة لحمل النتيجة التي انتهى

إليها الحكم ، فإنه لا يعيبه التفاته من الرد على الشهادة المقدمة من الطاعنين التي تتضمن أن هؤلاء المشتريين قد اشتروا الأطيان الواردة بها ، كذلك لا جدوى من النعى على الحكم فيما استطرد إليه من أنه ليس للطاعنين أن يتمسكوا بهذا الدفاع إذ هو تزيد لا يؤثر في سلامة قضائه ، أما عن إقرار الطاعنين بوضع يدهم على أطيان النزاع جميعه فقد ورد بأقوالهم أمام الخبير وأثبتته في المحاضر أعماله ، وحسب الحكم أن يشير إلى هذا الإقرار دون حاجة لبيان نصه مادام أن تقرير الخبير مقدم في الدعوى .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم اعترضوا على تقرير الخبير بأنه غالى في تقدير ريع الفدان بثلاثين جنيها لأن القانون جعل الحد الأقصى للقيمة الإيجارية سبعة أمثال ضريبة الأرض ، هذا إلى أنه لم يحتسب الأموال الأميرية وضريبة الدفاع التي كانت مربوطة عليها ، واكتفى الحكم في رده بأن تقدير الخبير لريع الأطيان مقبول للأسباب التي بنى عليها دون أن يبين الحكم القيمة الإيجارية للفدان وما إذا كان الخبير قد خصم الأموال الأميرية وضريبة الدفاع من الريع الإجمالي للفدان وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي التي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها لا تحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالريع على أن الطاعنين وضعوا اليد على نصيب المطعون عليهم في أطيان التركة بطريق الغصب ، وكان الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تنقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب العتار المقتضب مقابل ما رُم من ثمار ، وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضي الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما كانت المادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا
 ن الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن
 تبة على الجزء المنقوض، ولما سلف، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في
 موص الوجه الثاني من السبب الأول المتعلق بالتصرف بالبيع في فدائين إلى
 لاعتن الثالث، و يترتب على ذلك نقض الحكم بالنسبة لمقدار الربيع المقضى به
 ، هذا القدر، ويبقى الحكم نافذا بالنسبة لأجزائه الأخرى .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد جمن فيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد صديق العصار ، عبد الرزاق عبد المجيد جوده ، رزكي المياوي صالح ،
جنان الدين عبد الطيف .

(٢٩١)

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣ في القضايا :

(١) استئناف "الأثر الناقل للاستئناف" .

أثر الاستئناف . طرح ما قدم إلى محكمة أول درجة من أدلة ودفع وأوجه دفاع على محكمة
الاستئناف . جواز أن يطرح عليها أيضا مافات الطرفين ابدأؤه منها أمام محكمة الدرجة الأولى .

(٢) ارتفاق . حكم "عيوب التدليل" .

نفي الحكم وجوب حق الارتفاق الذي تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف . استناد
الحكم في ذلك إلى انكار المطعون عليهم لهذا الحق ، ولعدم تمسك الطاعنة به أمام محكمة
أول درجة . فساد في الاستدلال وتصور .

(٣) ارتفاق . ملكية .

حق الارتفاق . ماهيته . لما لك العقار الخادم طلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر من العقار .
شرطه . م ١٠٢٣ مدني . نفي الحكم صفة حق الارتفاق لجرد أنه يمثل حق المالك في الانتفاع
بملكه . خطأ في القانون .

١ - الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى
إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقاً لما تقضي به المادة ٢٣٣ من قانون
المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام
محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد
فات الطرفين ابدأؤه أمام محكمة أول درجة .

٢ - متى كانت الطاعة - شركة المطاحن - قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن لا يطحن حق ارتفاق بالصرف في أرض المطعون عليهم ، وأن هذا الحق هو من تخصيص المالك الأصلي - المطعون عليه الأول - وقت أن كانت الأرض والمطحن على ملكه ، وأن هذا الحق يعد طبقاً للمادة ١٠١٧ من القانون المدني مرتباً للمطحن على أرض المطعون عليهم بعد انتقال ملكيته بالتأميم إلى مؤسسة المطاحن في سنة ١٩٦٢ ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - وهي نفى وجود حق الارتفاق - إذ أن إنكار المطعون عليهم لهذا الحق أو عدم تمسك الطاعة به أمام محكمة أول درجة لا يزيد في ذاته عدم وجود هذا الحق ، وإذا اكتفى الحكم بهذا القول في نفى قيام حق الارتفاق المذكور دون أن يعنى تحقيقه ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب .

٣ - حق الارتفاق طبقاً للمادة ١٠١٥ من القانون المدني هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلاً بتكاليف لفائدة الثاني ، وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكه إلا أنه يوجب عليه ألا يمس في استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق ، فلا يعوق استعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة ، ومع ذلك فقد أجازت له المادة ١٠٢٣ من القانون المدني في حالة ما إذا كان الموضع الذي عين أصلاً لاستعمال حق الارتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعاً من أحداث تحسينات في العقار المرتفق به ، أن يطلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر ، متى كان استعمال الارتفاق في وضعية الجديد ميسوراً لمالك العقار المرتفق بالقدر الذي كان ميسوراً به في وضعية السابق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونفى عن الحق الذي تدعيه الطاعة صفة حق الارتفاق لمجرد أنه يؤدي إلى تعطيل حق مالك العقار الخادم من الاستمتاع بملكه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تسلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٧٠ مدنى الجيزة
الابتدائية ضد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للطاحين والمخابز بصفته
ورئيس مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة بصفته طلبوا
فيها الحكم بإلزامهمما متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٥٦٥ جنيها و ٣٠٠ مليم ، وقالوا
شرحا لدعواهم إن المطعون عليه الأول عن نفسه كان يملك قطعة من الأرض
مساحتها ٢٣٠٥ م^٢ تقع ملاصقة لمطاحن دار السلام بمصر القديمة ، وبمقد
مسجل فى ١٩٦٧/٧/٣ باع قدرا منها مساحته ٢٧٧٧ م^٢ الى كل من
... .. ثم باع الباقي الى سائر المطعون عليهم بمقد مسجل
فى ١٩٦٧/٨/٨ ، وأن المطاحن المذكور منذ تأميمه فى شهر يناير سنة ١٩٦٢ وهو
يصرف مياهه الناتجة عن غسل الحبوب وتبريد الماكينات فى تلك الأرض
فطالب المطعون عليه الأول القائمين على إدارة المطاحن بالكف عن ذلك بسبب
ما تلحقه المياه بالأرض من ضرر يحول دون الانتفاع بها وينقص من قيمتها إلا
أنهم أنذروه بأنهم فى سبيل توصيل المطاحن بالمجارى وحملوه المسئولية إذا حال
دون تصريف المياه فى الأرض ، وإزاء ذلك أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٦٨٠
سنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة وفيها نذبت اعكمة خبيرا لإثبات حالة الأرض وبيان
المياه التى تغطيها وهل يرجع ذلك الى تصريف فائض المطاحن المجاور لها
وبيان أثر المياه عليها وكيفية استغلالها وتقدير قيمة الأضرار التى لحقت بها وقيمة
تكاليف اصلاحها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بانتهاء تلك الدعوى ،
وإذ يقدر الضرر الذى لحقهم حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ طبقا للأسس التى أوردها الخبير
فى تقريره بمبلغ ٥٥٦٥ جنيها و ٣٠٠ مليم ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة للحكم لهم

بطلباتهم . وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة
للؤسسة المصرية العامة للطاحن والمخابز . وبصحيفة معلنة في ١٩٧١/٤/٢٠ اختصم
المطعون عليهم شركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة — الطاعنة — وهى الشركة
الداخلة لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة وطلبوا الحكم بإلزامها بأن
تدفع لهم المبلغ السالف ذكره . وبتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة
بأن تؤدى للمطعون عليهم مبلغ ٢٦٧٥ جنيها . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٣١٠٩ لسنة ٨٨ ق مدنى القاهرة كما استأنفته الشركة الطاعنة
وقيد استئنافها برقم ٣٣٧٧ سنة ٨٨ ق مدنى القاهرة ، وبعد أن قررت المحكمة ضم
الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت في ١٩٧٢/٢/٢٤ بتعديل الحكم
المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم مبلغ ٥٣٤٩ جنيها و ٣١ مليات
ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على
هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها
الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم أقام قضاؤه بعدم
وجود حق ارتفاق للمطحن بالصرف في الأرض المملوكة للمطعون عليهم استنادا
إلى انكارهم هذا الحق وعدم تمسك الطاعنة به أمام الخبير في دعوى إثبات الحالة
أو في الإنذار الموجه منها إلى المطعون عليه الأول ، وإلى أن قيام الطاعنة بصرف
مخلفات المطحن في الأرض على النحو الذى صوره الخبير لا يعتبر قانونا حق ارتفاق
بالصرف لأنه لا يحد فقط من انتفاع المطعون عليهم بالأرض بل يعطله تماما وهو
ملا يجوز ، وهذا الذى قرره الحكم يعد خلطا بين حق الارتفاق وآثاره وعلاوة
على أن تحدى الطاعنة بحق الارتفاق أمام محكمة الاستئناف لا يعتبر دليلا على عدم
وجوده ، وإذا نفت المحكمة قيام هذا الحق دون تحقيق فلان الحكم يكون معيبا
بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه لما كان الاستئناف - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتتظارها وفقاً لما تقتضيه
بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات، لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة
ودقوع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضاً على أساس
ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة، وكانت
الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن للطعن حق ارتفاق الصرف
في أرض المطعون عليهم وأن هذا الحق هو من تخصيص المالك الأصلي -
المطعون عليه الأول - وقت أن كانت الأرض والمطعن على ملكه وأن هذا
الحق يعد طبقاً للمادة ١٠١٧ من القانون المدني مرتباً للطعن على أرض المطعون
عليهم بعد انتقال ملكيته بالتأميم إلى مؤسسة المطاحن في سنة ١٩٦٢، ولما كان
الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه في نفي وجود هذا الحق على ما قرره من أن
الملاك يقررون أن شيئاً من ذلك لم يحدث... وأنه من القول بوجود حق
ارتفاق للطعن على بقية الأرض... قول لم يدعمه أحد ممن حضروا عن المطعن
أمام خير إنبات الحالة ولا في إندار الشركة. وهذا الذي أورده الحكم ليس
من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ أن إنكار المطعون عليهم لحق
الارتفاق أو عدم تمسك الطاعنة به أمام محكمة أول درجة لا يفيد في ذاته عدم
وجود هذا الحق، وإذا اكتفى الحكم بهذا القول في نفي قيام حق الارتفاق المذكور
دون أن يعنى بتحقيقه الأمر الذي يعيبه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب،
وكان ما أضافه الحكم من أنه "فضلاً عن أن حق الارتفاق كما ورد في المادة ١٠١٥
مدني حق يحدد من منفعة عقار آخر والحد من المنفعة مسألة وواد هذه المنفعة
مسألة أخرى فحدد المنفعة جائز وهو حق ارتفاق... أما تعطيل حق الملكية
فهو غير جائز قانوناً لأن فيه مصادرة للحق جميعه ووقوف بين المالك وملكه
والانتفاع به دون مبرر من القانون، والثابت في الدعوى... إن تصرف المياه
في الأرض موضوع التداعي يضر بالأرض جميعها بارتفاع يصل إلى ٤٠ سم وهو
ما يمنع ويعطل الانتفاع بها كلية فلا يصح اعتباره حق الارتفاق"، وهذا
القول من الحكم غير صحيح في القانون، ذلك أن حق الارتفاق طبقاً للمادة ١٠١٥
من القانون المدني فهو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من

منفعة الأول وينجعله مثقلاً بتكاليف لفائدة الثانى ، وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكه إلا أنه يوجب عليه ألا ينس فى استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق فلا يعوق استعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة ، وعلى ذلك فقد أجازت له المادة ١٠٢٣ من القانون المدنى فى حالة ما إذا كان الموضع الذى يعين أصلاً لاستعمال حق الارتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد فى عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعاً من إحداث تحسينات فى العقار المرتفق به ، أن يطلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق فى وضعه الجديد ميسوراً لمالك العقار المرتفق بالقدر الذى كان ميسوراً به فى وضعه السابق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونفى عن الحق الذى تدعيه الطاعنة صفة حق الارتفاق لمجرد أنه يؤدى إلى تعطيل حق مالك العقار الخادم من الانتفاع بملكه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور عبد الرحمن مياذ ، ومحمد الباجوري ، وصالح الدين نصار ، وإبراهيم هاشم .

(٢٩٢)

الطعن رقم ١٣٦ سنة ٤٢ القضائية :

(١) إثبات . خبرة .

تختل قاضي الموضوع خبراء الجدول أو الخبراء الحكوميين إلى غيرهم . عدم الانصاف في الحكم
عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز . لا بطلان . مادة ٢٢٦ مرافعات سابق المقابلة للسادة ١٣٦
من قانون الإثبات .

(٢) خبرة . نقض ” أسباب الطعن “ .

الاعتراض على شخص الخبير أو على عمله . وجوب إبدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) إيجار . ” إيجار أماكن “ .

الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . تحديد أجزائها . في ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
إحداث تعديلات جوهرية بهذه الأماكن تغير من طبيعتها وطريقة استعمالها . وجوب اعتبارها
في حكم المنشأة حديثا . خروجها من نطاق تطبيق القانون . الاصلاحات والتجديدات لا تخرج
المكان من نطاق القانون المذكور .

(٤) إيجار ” إيجار أماكن “ . نقض ” أسباب الطعن “ .

تكييف التعديلات بأنها جوهرية أو بسيطة . تكييف قانوني يستند إلى تقرير واقع .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) محكمة الموضوع .

توافر التماثل بين هذين النزاع وعين المثل . واسع يستقل بتقديره قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سافها .

(٦) إيجار " إيجار أماكن " . " تحديد الأجرة " .

مفاد نص المادة ٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وجوب الاعتداد بأجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر . علة ذلك . لاعبرة للاختلاف بين تكاليف إنشاء هذين النزاع وهذين المثل . ملة ذلك .

١ - مفاد نص المادة ٢٢٦ مرفعات سابق المقابلة للمادة ١/١٣٦ ٢٦ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشروع لم يرتب البطلان على تخطي قاضي الموضوع خبراء الجدول إلى غيرهم دون أن يفصح في حكمه عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز لأنه يسلكه هذا السبيل يكون قد شف عن أنه لا يرتاح إلى من تم من خطبه وأنه يطعن إلى من صار نديه .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى اعتراض على شخص الخبير أو على عمله فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند مباشرة الخبير عمله فإن فاته ذلك فعليه أن يبيده لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك أيضا فلا يجدي الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سببا جديدا غير جدير بالالتفات إليه .

٣ - النص في المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي ... ولا تسرى أحكام هذه المادة على المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ " يدل على أن المشرع جعل أجرة الأماكن المعنية بهذا النص لا تزيد على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر ، وحددها بأنها تلك التي يكون قد تم

إنشاؤها فعلا قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا يكفي أن يكون قد بنى في إنشائها قبل هذا التاريخ وأن تجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المشار إليها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يخرجها عن القيود الواردة بتلك المادة وإنما يحيز لئالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، غير أنه إذا حدثت تعديلات جوهرية فيها غيرت من طبيعتها ومن طريقة استعمالها بعد أول يناير ١٩٤٤ فإن الجزء الذي أصابه التعديل يعتبر في حكم المنشأ حديثا ولا تسرى عليه وحده أحكام تحديد الأجرة الواردة بالمادة .

د — المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن تكيف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغير وإن كان يعتبر تكييفاً قانونياً إلا أنه يستند إلى تقرير واقعي ، فإنه لا يجوز للطاعن إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه بدعوة على محكمة الموضوع .

ه — المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن توافر التماثل أو انعدامه لا يقدّر أن يكون من مسائل الواقع التي يستغل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٦ — مفاد ما تنقض به المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنها اعتدت بتحديد أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو بأجرة المثل لهذا الشهر باعتبارها الشهر السابق مباشرة على ظهور أزمة المساكن في الحرب العالمية الثانية ، على تقدير أن الأجرة فيه لا تزيد على الأسعار الطبيعية التي كانت سائدة قبلها ، دون أن تحفل بالاختلاف بين تكاليف إنشاء عين الزراع وتكاليف عين المثل بسبب الظروف الاقتصادية التي أدت إلى أن الأماكن التي شيدت بعد قيام الحرب العالمية الثانية زادت تكاليفها عما تم بناؤها قبل نشوبها اكتفاء بما قدره المشرع من أن هذا الفرق يقابله النسبة المئوية التي يضيفها القانون إلى أجرة ذلك الشهر ، يؤيد ذلك أن المشرع كان يوسع النص على ذلك حسبما فعل بالنسبة لمباني مدينة الاسكندرية والتي جعل الخيار فيها بين أجرة شهر أغسطس ١٩٣٩ أو أبريل سنة ١٩٤١ للظروف الخاصة بتلك المدينة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناوأة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٦٧ مدني أمام محكمة أسبوط الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة الموضوعة بالصحيفة إلى مبلغ جنينين و ٥٠٠ مليم شهريا ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٨/٩ أجره الطاعن الدور الأول من المنزل رقم ٣ بشارع الأمام على يندر أسبوط بأجرة شهرية قدرها سبعة جنينيات ، وأذ علم أن الأجرة القانونية لا تتجاوز جنينين ٥٠٠ مليم ، فقد أقام دعواه ، وتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩ حكمت المحكمة بطلب أحد الخبراء لمعاينة عين النزاع وبيان تاريخ إنشائها وتحديد أجرتها الفعلية أو المالية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وعدل مورث المظنون عليهم طلباته وفق ما انتهى إليه التقرير حكمت بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٠ بإعادة الأمور إلى الخبير لتحقيق أجرة شهر ابريل سنة ١٩٣١ ، فإن تعذر تقدير على أساس أجرة المثل في شهر ابريل سنة ١٩٤١ ، وعقب أن قدم الخبير تقريره التكميلي حكمت في ١٩٧١/٣/٢٢ بتحديد أجرة شقة النزاع بمبلغ ٢,١٩٥ اعتبارا من تاريخ إنشائها حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ وبمبلغ جنينين و ٨٧٠ مليا ابتداء من ١٩٦٢/١/١ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٤٦ ق مدني أسبوط طالبا الغاء ورفض الدعوى ، وتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطرق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرائه جديراً بالنظر وبالخاصة المدة الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد بتقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة رغم أنه ليس من بين الخبراء المقبولين أمام المحاكم وقد حلف اليمين قبل مباشرته بأموريته ، ورغم أنها لم تبين في حكمها الظروف الخاصة التي اقتضت تجاوزهم إليه بالتطبيق للمادة ١٣٦ من قانون الإثبات ، في حين أن هذه القاعدة إنما شرعت ضمانا لعدم تحيز المحكمة لأحد الخصوم بنائب خبير يحقق له مصلحته . وحرصا على اطمئنان المتقاضين للحميدة في تعيين شخص الخبير وفي قيامه بعمله ، وتمكين المحكمة للنقض من مراقبة ما اتخذته محكمة الموضوع من إجراء فيها ، وإغفال المحكمة لبيان هذه الظروف من شأنه تفويت الغاية التي قصدها المشرع ويستتبع بطلان إجراءات ندب الخبير وجميع الأعمال التي ترتبت بالابتناء عليه ويصم الحكم بالبطلان .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات السابق الذي صدر حكم ندب الخبير في ظله — والمقابلة للمادة ١/١٣٦ و ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — على أنه " إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو ثلاثة خبراء تقرر المحكمة اتفاقهم . وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها إلا إذا قضت بغير ذلك ظروف خاصة ، وعليها حينئذ أن تبين هذه الظروف في الحكم " . والنص في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء على أن " لجهات القضاء أن تندب للقيام بأعمال الخبرة خبيرا أو أكثر من خبراء الجداول أو تندب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعي أو إحدى المصالح الأخرى المعهود إليها بأعمال الخبرة ، فإذا رأت لظروف خاصة أن تندب غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك في الحكم ... " ، يدل على أن المشرع لم يرتب البطلان على تخطي قاضي الموضوع خبراء الجداول أو الخبراء الحكوميين إلى غيرهم دون أن يفصح في حكمه عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز ، لأنه بساكنه هذا السبيل يكون قد شغف عن أنه لا يرتاح إلى من تم تخطيه وأنه يطمئن إلى من صار ندبه ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى اعتراض على شخص الخبير أو على عمله فعليه أن

أن يثبت هذا الاعتراض عند مباشرة الخبير عمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يبدئه لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك أيضا فلا يجديهِ الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سببا جديدا غير جدير بالالتفات إليه . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يعترض على شخص الخبير طيلة مراحل التقاضي بل أبدى أقواله أمامه ونعى على ما خالص إليه في تقريره باعتباره أن إجراء نديه ثم صحيحا وله مسوغاته ، فإنه لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض ابتداء ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الأولين من السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفساده في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم حدد أجرة شقة النزاع مطبقا المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أخذا بما خلص إليه الخبير من أنها أنشئت في النصف الأخير من سنة ١٩٤١ وتم جردها وربط العوايد عليها في شهر يناير ١٩٤٢ ، في حين أن المادة آنفة الذكر لا تسرى إلا على الأماكن التي تم إنشاؤها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وإذا كان الثابت من الكشف الرسمي للعوايد الخاص بالعين المؤجرة أنه بدئ في إنشائها عام ١٩٤٢ ، إلا أنه لم يتم بناؤها وتشيدها دفعة واحدة بل على عدة مراحل استغرقت من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٤٩ ، يشهد بذلك التعديلات المتتالية التي جرت على العوايد المفروضة وزيادتها خلالها ، وكذلك رخص البناء اندالة على التدرج في إقامة للعين المؤجرة حتى صار تمامها فعلا في سنة ١٩٥٩ ، وكان الخبير قد عمد إلى اجترأ بعض بيانات الكشف والرخص المقدمة وأطرح دلالة سائرها منحرفا عن الدقة اللازمة في تحديد تاريخ إتمام الإنشاء ، وكان القانون الواجب التطبيق بهذه المثابة هو المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذي يحدد الأجرة على أساس مغاير ، فإن الحكم فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون قد عاره الفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار

التي أبرمت منذ أولى مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة
 للمثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي . . . ولا تسري أحكام هذه المادة على
 المبنى المنشأ منذ أول يناير ١٩٤٤ ، يدل على أن المشرع جعل أجرة
 الأمانة المعنية بهذا النص لا تزيد على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة للمثل
 لهذا الشهر ، وحددها بأنها تلك التي يكون قد تم إنشاؤها فعلاً قبل أولى
 يناير ١٩٤٤ ، لا يكفي أن يكون قد بدئ في إنشائها قبل هذا التاريخ ، وأن مجرد
 القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المشار إليها — وعلى ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة — لا يخرجها عن الغيود الواردة في تلك المادة ، وإنما يجوز للمالك
 إضافة زيادة ، مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ ، غير أنه إذا حدثت
 عمليات جوهريّة فيها غيرت من طبيعتها ومن طريقتها استعمالها بعد أول
 يناير ١٩٤٤ فإن الجزء الذي أصابه التعديل يعتبر في حكم المنشأ حديثاً ولا تسري
 عليه وحده أحكام تحديد الأجرة الواردة بالمادة ، ولما كان البين من الاطلاع
 على تقرير الخبير اللذين اتخذا منتهما محكمة الموضوع محمولين على أسبابهما
 أساساً لقضاها ويعبران جزءاً لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه ، أن الخبير
 أثبت أنه عاين شقة النزاع وأنها أنشئت في سنة ١٩٤١ مستنداً إلى الكشف
 الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الأموال المقررة والثابت فيه أنه تم بناؤها
 في سنة ١٩٤٢ وربطت غايها للعوائد في تلك السنة وأن رخصة البناء استخرجت
 في ١٩٤١/٤/٢٦ ، وكانت أوراق الدعوى خلوا عما يشير إلى أن الطاعن قد
 تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المين المؤجرة لم يتم إنشاؤها قبل أول يناير
 سنة ١٩٤٤ ، أو أنه نفي على تقرير الخبير اجترأه بعض ما ورد في كشوف
 العوائد ورخص البناء ، وأنه يشير إلى أن البناء لم يتم بالكامل قبل ذلك التاريخ ،
 لما كان ذلك وكان المقرّر في قضاء هذه المحكمة أن تكيف التعديلات بأنها
 جوهريّة تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها أو بسيطة لا تحدث
 به مثل هذا التغير وإن كان يعتبر تكييفاً قانونياً إلا أنه يستند إلى تقرير واقعي ،
 فإنه لا يجوز للطاعن إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه
 من واقع كان يجب عرضه بدلاء على محكمة الموضوع ، فإن النفي على الحكم
 المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس . . .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثالث من السبب الثاني و بالسبب الثالث عل الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه نهي على تقرير الخبرة الأول ما خلص إليه من تشابه شقة النزاع والشقة المسترشد بها لتحديد أجرة المثل ، وحدد أوجه الاختلاف الجوهرية بينهما والتي تجعل الشقة الأخيرة غير صالحة لاتخاذها أساسا للمقارنة من نواحي الموقع والمساحة وعدد الحجرات ، مما حدا بالمحكمة إلى إعادة المأمورية إلى الخبرة لتحقيق هذه الاعتراضات ، وإذ لم يعن الخبر ببعتها واكتفى بقوله إن المنزلين متلاصقان ولا يفصلهما سوى سور من المبانى ، وتبنى الحكم ما انتهى إليه التقرير ، فإنه يكون مشربا بالقصور . هذا إلى أن الحكم لم يستجب لما أثاره الطاعن من عدم جواز إجراء المقارنة بين شقة المثل والعين المؤجرة بسبب ارتفاع ثمن الأواضي وتكاليف الباء بعد قيام الحرب على سند من أنه لا ينبغي مراعاة هذه التكاليف ، في حين أن الثابت أن شقة المثل أنشئت في سنة ١٩٣٩ في وقت كانت التكاليف تقل كثيرا عنها عند إتمام بناء العين المؤجرة ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن توافر التماثل أو انعدامه لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائعا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان البين من تقريرى الخبرة اللذين أخذ بهما الحكم المطعون فيه أن الشقة موضوع النزاع والشقة المسترشد بها متجاورتان وفي حى واحد وتقعان في شارعين متماثلين وأنهما متشابهتان في مواد البناء ، وأوضح في رسمه التخطيطى مساحة كل منهما وعدد حجراتهما والمنافع المتصلة بهما ، ثم عقد مقارنة بين الشقتين وقوم الفروق بينهما وبين الأسانيد التي بني عليها صلاحية الشقة المسترشد بها لتكون شقة مثل ، وكان التقرير التكميلي قد تضمن الرد على أوجه الاعتراض التي ساقها الطاعن ، وكان رده في هذا الصدد سائعا ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة — متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبر لاقتناعها بصحة أسبابه — بالرد استقلالا على كافة المطاعن الموجهة إلى ذلك التقرير لأن أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فيها

ما يستاهل الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون غير وارد . لما كان ما تقدم وكان مفاد ما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنها اعتدت بتحديد أجرة المنزل لهذا الشهر باعتباره الشهر السابق مباشرة على ظهور أزمة المساكن في الحرب العالمية الثانية ، على تقدير أن الأجرة فيه لا تزيد على الأسعار الطبيعية التي كانت سائدة قبلها ، دون أن تحفل بالاختلاف بين تكاليف إنشاء من الزرع وتكاليف من مثل بسبب الظروف الاقتصادية التي أدت إلى أن الأماكن التي شيدت بعد قيام الحرب العالمية الثانية زادت تكاليفها عما تم بناؤها قبل نشوبها ، اكتفاء بما قدره المشرع من أن هذا الفرق يقابله النسبة المئوية التي يضيفها القانون إلى أجرة ذلك الشهر ، يؤيد ذلك أن المشرع كان يوسع النص على ذلك حسبما فعل بالنسبة لمبنى مدينة الاسكندرية والتي جعل الخيار فيها بين أجرة شهر أغسطس ١٩٣٩ أو أبريل ١٩٤١ للظروف الخاصة بتلك المدينة ، وإذا سائر الحكم هذا النظر ، فإن النعى عليه بخالفه القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدي ، ومحمد الباجوري ، وصالح الدين نصار ، وأبراهيم هاشم .

(٢٩٣)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) إيجار " إيجار أماكن " " انتهاء مدة الإيجار " .

التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن . تنقيدها لنصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار . امتداد العقود الناضجة لتلك التشريعات تلقائياً وبمحكم القانون لمدة غير محدودة .
نصوصها لأحكام تلك التشريعات وأحكام القانون المدني التي لا تتعارض معها ، المدة ركن في العقد وإن طلت غير محدودة لامتدادها .

(٢) إيجاز " إيجار أماكن " " إمتداد الإيجار " .

امتداد عقود إيجار الأماكن الخاصة بالتشريعات الاستثنائية لمدة غير محدودة وفقاً لأحكام هذه التشريعات . عدم توقف هذا الامتداد على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمناً . لا محل في هذا الصدد لإعمال المادتين ٥٦٣ و ٥٩٩ مدني .

(٣) إيجار " إيجار أماكن " . إمتداد الإيجار " انتهاء الإيجار " .

عقد الإيجار الخاص لفوائين إيجار الأماكن . إمتدادها إلى مدة غير محددة . فقد التنبيه بالإخلاء فائدته المباشرة في تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة . نتيجة حتمية للإمتداد للقانوني .

(٤) إيجار " إيجار أماكن " . دعوى . استئناف " نصاب الاستئناف " .
حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . دعوى يفسخ عقد الإيجار . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(٥) إيجار " إيجار أماكن " " التنازل عن الإيجار " . عقد . بيع .

بيع المستأجر للمكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر . مادة ٢/٥٩٤ مدني . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر . عقد بيع المحل . فقد رضائي . تعهد البائع والمشتري الحصول على موافقة المؤجر . لا أثر له .

(٦) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .

خار المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستلزم به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . سلطة قاضي الموضوع في مدى توافرها .

١ — إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد منعت المؤجر عن إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ما دام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاصة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبمحكم القانون إلى مدة غير محددة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على سواء ، طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي أمثلها اعتبارات تتعلق بالنظام العام إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر صراحيا في ذلك مواعيد التقييد بالإخلاء أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر اتخاذ الإجراءات التي رسمها القانون لانتهاء العقد ووضع حد لامتداده لأحد الأسباب التي يثبتها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، وتظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة ، المدة زكن من أركانها وإن غدت غير محدودة لامتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد .

٢ — لا محل لإطلاق القول بأن الامتداد القانوني — لعقد إيجار الأماكن — يقتصر على حالة انقضاء مدة العقد الاتفاقية أو التي صار امتداده إليها طبقا لأحكامه وبعد ثبوت عدم قابلية العقد للامتداد الاتفاقى بإبداء التنبيه بالإخلا دون الأحوال التي تكون المدة المعينة التي صار امتداده إليها وفقا لأحكام العقد

ذاته لمسا تنقص لعدم ابداء التنبيه بالاخلاء في الميعاد ، لأن المشرع قد فرض بنصوصه الآمرة امتداد عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة العاقدين صريحة أو ضمنية ، دامت مدة العقد الأصلية المتفق عليها فيه قد انتهت ، ولا اعتداد يكون هذه المدة قد صار تحديد هابعدم توصية التنبيه بالاخلاء من أى من الطرفين أو امتدت اتفاقا ، أو اعتبر عقد الإيجار منعقدا للفترة المعنية لدفع الأجرة تبعا لعدم الاتفاق على المدة أصلا أو عدم تعيينها أو تذكر أبنائها في معنى المسادين ٥٦٣ : ٥٩٩ من القانون المدنى .

٣ - المقرر أنه طالما سلب المشرع من المؤجر حقه في عدم تجديد العقد أو عدم متداده بإرادته المنفردة فلم يعد ثمة جدوى من التوسع بأن عدم توجيه التنبيه يتضمن تجديدا للعقد لأن عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الخاصة بإيجار الأماكن لا تنتهى بانتهاء مدتها بل تمتد إلى مدة غير محدودة ، وتنظم هذا الامتداد وتضع ضوابطه وتحكم آثاره قوانين إيجار الأماكن على نحو يفاير أحكام القانون المدنى ، لا يوهن من ذلك أنه قد يكون للتنبيه بالاخلاء بعض الآثار المترتبة على التفرقة بين العلاقة التجارية خلال مدة العقد الاتفاقية أو الممتدة اتفاقيا وتلك التى تليها بسبب الامتداد القانونى لأن هذه الآثار تمنى أن التنبيه المشار إليه قد فقد فائدته المباشرة فى تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة كنتيجة حتمية للامتداد القانونى .

٤ - إذ كانت الدعوى التى يقيمها المؤجر باخلاء العين المؤجرة هى دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار بمعنى إنهائه وكانت المادة ٣٧ / ٨ من قانون المرافعات تنصى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها ، فإن مفاد ذلك أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد غير محدودة فإن المقابل النقدي يكون غير محدد ويكون طالب الإخلاء غير قابل لتقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها

جائزا استثنائه ، لما كان ، تقدم وكان عقد الإيجار مشار التزاع المخرر بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول قد انعقد مشاهرة بتاريخ أول أكتوبر ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد امتد تلقائيا وبحكم القانون لمدة غير محدودة بعد أن انتهت مدته الأصلية ، ويكون طلب الإخلاء غير مقدر القيمة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

٥ - النص في المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني على أنه ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت "الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جازلا لحكمة بالرغم من وجود الشرط القائم أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق" يدل على أن القانون أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر من هذا الشرط صراحة أو ضمنا ، إذا كان العقار المؤجر قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه وليس من بينها الحصول على إذن خاص من المؤجر وقت التنازل ، هذا إلى أن بيع المحل التجاري عقد رضائي يتم بمجرد اتفاق طرفيه وانتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى الإرادة ، فلا يتطلب المشرع اتخاذ أي إجراء معين قبل انعقاده ، وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد اتمامه أن يلجأ إلى القضاء الذي يصبح له حق مراقبة توافر الضرورة الملجئة التي تميز هذا البيع ، لا يغير من هذه القاعدة أن يتعهد البائع والمشتري في عقد البيع بالحصول على موافقة المؤجر على التنازل لأنه ليس اشتراطا للصحة يكسبه حقا يحل له التمسك بأعماله .

٦ - لم يضع المشرع في المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أُلحمت قضائها على أسباب سائغة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المعدون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصر فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهما الدعوى رقم ٣٧٥١ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاصهما من العين المؤجرة الميمنة بصحيفة الدعوى وتسليمها سليمة خالية من التلف ، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٣ استأجر منه المطعون عليه الأول شقة بالدور الأول من العقار رقم ٦ بدرب البرابرة تتبع قسم الموسيقى لاستعمالها مصنعا للحلوى ، لقاء أجرة شهرية ١٥ جنيها ، وإذ أجراها المطعون عليه الأول من باطنه إلى المطعون عليه الثانى بدون إذن كتابى صريح منه مخالفا للبند الثامن من العقد ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، أجاب المطعونان ضد هما على الدعوى بأن أولهما باع المصنع للثانى وفق المادة ٤٤٢/٢ من القانون المدنى ، وبتاريخ ٢٥/١/١٩٧١ حكمت المحكمة باخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة وتسليمها للطاعن . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠٥ لسنة ٨٨ ق للقاهرة طائين إلغاءه ، ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف ، وبتاريخ ١٦/٢/١٩٧٢ حكمت محكمة الاستئناف برفض الطعن وبقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى

برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على سند من القول بأن قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية قيدت أحكام القانون المدني فيما يتعلق بإنهاء مدة الإيجار وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون بعد انقضاء مدتها أيا كانت طريقة تعيين هذه المدة ، ورتب الحكم على ذلك أن دعوى الإخلاء لمخالفة المستأجر شرط الناجر من الباطن لا يمكن تقديرها بمقابل نقدي معين لعدم إمكان تحديد المدة التي امتد إليها العقد فتكون الدعوى غير قابلة للتقدير ويكون الحكم الصادر فيها مما يجوز استئنافه ، في حين أنه يتعين التمييز بين مدة العقد الاتفاقية وبين مدة الامتداد القانوني الذي فرضه المشرع على المؤجر بعد انقضاء مدته الاتفاقية ، فلا تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إلا بعد انقضاء المدة الأصلية المتفق عليها في عقد الإيجار ، وطالب أن المدة المتفق عليها أو تلك التي امتد العقد إليها لم تنقض ولم يوضع حداً لامتدادها بحصول تنبيه بإبداء الرغبة في عدم الامتداد فلا يكون ثمة محل للامتداد القانوني إلى أجل غير مسمى ، وتبقى العلاقة الأصلية قائمة ، وتظل المدة معينة سواء كانت هي المدة الأصلية أو مدة الامتداد وتحدد على أساسها قيمة الدعوى وليس يصح القول بأن التشريع الاستثنائي قد أفقد التنبيه بالرغبة في إنهاء العقد فائدته ، تبعاً لأنه لا يترتب عليه إمكان إخلاء المستأجر ، لأنه لا يزال للتنبيه آثار عملية في مواطن أخرى يتمتع معها القول بأن مدة العقد أصبحت تنتهي بمجرد انتهائها ودون حاجة إلى تنبيه بالرغبة في عدم امتدادها . وإذا برم العقد في واقعة الدعوى مشاهرة ونص فيه على امتداده من شهر إلى آخر ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين بعدم الرغبة في امتداده ، ولم الطرفين بعدم حصوله من أيهما ، وكانت الأجرة محددة بخمسة عشر جنيهاً شهرياً ، فإن قيمة الدعوى إنما تقدر بقيمة الأجرة عن المدة الباقية من الشهر الجاري وقت رفعها . وهي تدخل في النصاب الانتهازي للمحكمة الابتدائية ، ويكون الحكم فيها غير قابل للاستئناف خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وهو ما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت التثريعات الخاصة بإيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر

بالبقاء شاغلا له مادام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيلت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة إلى المؤجر والمستأجر على سواء ، طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي أملت اعتبارات تتعلق بالنظام العام إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيًا في ذلك مواعيد التنبيه بالإخلاء ، أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر اتخاذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد ووضع حد لامتداده لأحد أسباب التي بينها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني وتظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة ، المدة ركن من أركانه ، وإن غدت غير محدودة لامتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد ، لما كان ذلك وكان لا محل لإطلاق القول بأن الامتداد القانوني يقتصر على حالة انقضاء مدة العقد الاتفاقية أو التي صار امتداده إليها طبعًا لأحكامه وعدم ثبوت عدم قابلية العقد للامتداد الاتفاقية بإبداء التنبيه بالرغبة ، دون الأحوال التي تكون المدة المعينة التي صار امتداده إليها وفقا لأحكام العقد ذاته لما تنقضي تبعًا لعدم إبداء التنبيه بالإخلاء في الميعاد لأن المشرع قد فرض بنصوصه الآمرة امتداد عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافقي إرادة العاقدين صريحة أو ضمنية مادامت مدة العقد الأصلية المتفق عليها فيه قد انتهت ولا اعتداد في هذا المجال بكون هذه المدة قد صار تجديدًا بعدم توجيه التنبيه بالإخلاء ، من أي من الطرفين ، أو امتدت اتفاقًا ، أو اعتبر الإيجار منعقدًا للفترة المعينة لدفع الأجرة تبعًا لعدم الاتفاق على المدة أصلاً أو عدم تعيينها أو تعذر إثباتها في معنى المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني ، يؤيد ذلك أنه طالما سلب المشرع من المؤجر حقه في عدم تجديد العقد أو عدم امتداده بإرادته المنفردة فلم يعد ثمة جدوى من التذرع بأن عدم توجيه التنبيه يتضمن تجديدًا للعقد لأن عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنهى بانتهاء مدتها بل تمتد إلى مدة غير محدودة كما سلف

القول وتنظم هذا الامتداد وتضع ضوابطه وتحكم آثاره قوانين ايجار الاماكن على نحو يغير أحكام القانون المدني، لا يوهن من ذلك أنه قد يكون للبيعة بالاخلاء بعض الآثار المترتبة على التفرقة بين العلاقة التجارية خلال مدة العقد الاتفاقية أو الممتدة إتفاقاً وتلك التي تلحقها بسبب الامتداد القانوني لأن هذا الآثار لا تنفي أن التلبيه المشار إليه فقد فائدته المباشرة في تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة كنتيجة حتمية للامتداد القانوني . لما كان ذلك وكانت الدعوى التي يرميها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة هي دعوى بطلب فسخ عقد الايجار بمعنى إنهائه ، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضي بأنه ، إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المنايل التقدي للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، مما مفاده أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد غير محددة فإن المقابل التقدي يكون غير محدد ويكون طلب الاخلاء غير قابل لتقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى به زائده على مائتين وخمسين جنيها طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثنائه . لما كان ما تقدم وكان عقد الايجار مثار النزاع المحرر بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول قد انعقد مشاهرة بتاريخ أول أكتوبر ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد امتد اتفاقاً بحكم القانون لمدة غير محدودة بعد أن انتهت مدته الأصلية ، ويكون طالب الاخلاء غير مقدر القيمة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الرخصة المقررة للمستأجر وفق المادة ٥٦٤/٢ من القانون المدني مرهونة بموافقة المؤجر وتقدير القاضي إذا ما توافرت الشروط التي تتطلبها ، بمعنى أنه ينعين على بائع المحل التجاري والمشتري له أن يطلبوا موافقة المؤجر ويستأذناه في إحلال المشتري محل المستأجر البائع في عقد الايجار ، ولا يخول النص المستأجر حقاً في رفع الحظر المفروض عليه وأن يتمضي لنفسه بتوافر حالة الضرورة الملجئة التي تسوغ التنازل ، وقد أثبت المطعون عليهما صراحة في عقد

بين المتجر المبرم بينهما تعهدهما بالحصول على موافقة المؤجر ، وإذا التفت الحكم عن هذا لدفع ولم يبين وجه الرأي فيا إذا كان لازما بحكم القانون أو بحكم التعهد طاب موافقة المؤجر ، رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى واكتفى بتقرير صحة ما سلكه المظعون عليهم مادون أن يبين سند ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن ولا يصلح ردا عليه ويعتبر تقريراً للرأى قانونى غير مسبب ، فإنه يكون قد عاره القصور في التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الذمى في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى على أنه " ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر حقيقى " ، يدل على أن الطاعن أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا إذا كان العقار المؤجر قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه وليس من بينها الحصول على إذن خاص من المؤجر وقت التنازل ، هذا إلى أن بيع المحل التجارى عقد رضائى يتم بمجرد اتفاق طرفيه وتنتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى الإرادة فلا يتطلب المشرع اتخاذ أى إجراء معين قبل انعقاده وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد إتمامه أن يلجأ إلى القضاء الذى يصبح له حق مراقبة توافر الضرورة الملجئة التى تجيز هذا البيع . لا يغير من هذه القاعدة ألا يتعهد البائع والمشتري فى عقد البيع بالحصول على موافقة المؤجر على التنازل لأنه ليس اشتراطا لمصلحة يكسبه حقا يحل له التمسك بإعماله . لما كان ذلك فإن إيجاب موافقة مالك العقار المؤجر على بيع المتجر أو المصنع لا يظاهاه القانون . لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المظعون فيه أنه أورد في هذا الصدد قوله " ... فإن الرأى فى صحيح القانون هو أنه فى حالة وجود شرط مانع فى عقد إيجار متجر أو مصنع واقتضت الضرورة به فإما أن يرفع المشتري الدعوى للقضاء بطلب حصوله محل البائع الذى استأجر المحل أصلا من المؤجر وإلغاء عقد الإيجار بشروطه وإما أن يترفع حتى ترفع عليه الدعوى من المؤجر فيفسخ عقد الإيجار وعندئذ يثير للمشتري

واقعة البيع الاضطراري في صورة دفع في الدعوى وهذا الحل الأخير هو الذي سلكه المستأثنان - المطعون عليهما - ومن ثم فلا تريب عليهما في موقفهما ... ، فإن هذا الذي ساقه الحكم سديد كاف لحمل قضائه ويتضمن مواجهة لدفاع الطاعن والرد عليه من أنه ليس بالآزم الحصول مسبقا على موافقة المؤجر على التنازل بما لا ينطوي على قصور في التسبب أو إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى إخلاء المكان المؤجر على سند من توافر الضرورة الملجئة لبيع المتجر اعتبارا بأنه ليس لها ضابط يقيني ، مع أنه يقصد بها أن تضع حدا لنوع النشاط الذي كان يزاوله المستاجر وبحيث يكون بيع المتجر هو آخر عمل تجاري يقوم به ، والثابت استمرار المطعون عليه الأول - البائع - في ممارسة نفس نشاطه في مصنع مجاور لمولاه . هذا إلى أن الطاعن استدلل بنحو الثمن المقدر بالعقد للمصنع المبيع على حقيقة ما تساويه مقوماته المادية والمعنوية وما يوحى به من صورة البيع ، كما اتخذ من تعهد المطعون عليهما بالسعى إليه للحصول على موافقة قريبة على انتفاء الضرورة ، غير أن الحكم أطرح دفاعه بما يدل على عدم استعمايه له ، وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المشرع في المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني لم يضع ضابطا يستهدي به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للشئى رغم الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع يستخلصها من ظروف الدعوى وملائمتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ممتدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استدلل على توافر الضرورة في قوله " ... أن البائع رجل بلغ من السن عتيا (قارب السابعة والستين) وقد وهن العظم منه ولم يرزق بأولاد تعاونه في نشاطه التجاري فلا يقوى على إدارة المصنع الذي باعه مع وجود أتون فرن به تنساب منه تيارات الهواء

الساخن فتلفح جسده وتؤذى صحته مع ما انتابه من مرض فإنه فضلاً عن ذلك
 أثر أن يقتصر في نشاطه على إدارة مصنع آخر صغيره حتى إذا كان خفيف
 العمل محدود النشاط ، هذا وذلك تتوفر به قانوناً حالة الضرورة أو الاضطراب
 لبيع المصنع خلافاً لما رآته المحكمة الابتدائية ، إذ أن هذه العوامل تتفق
 والمجرى الطبيعي للأمر ... ولا يقدح في توفر حالة الضرورة ما ساقه الحكم
 المستأنف على انتفاء هذه الحالة من أن المستأنفين — المطعون عليهما —
 تعهدا بالحصول على موافقة المستأنف عليه — الطاعن — وما جاء بمدونات
 الحكم في هذا الشأن ليس فيها ما يؤخذ على مساندة المستأنفين ، فيصرف النظر
 عما قرر المستأنف الثاني — المطعون عليه الثاني — من أنه قابل المستأنف
 عليه لإخطاره بما تم في بيع المصنع فطالب منه زيادة الأجرة الشهرية للعين
 المؤجرة إلى عشرين جنيهاً بدلاً من خمسة عشر وإلا امتنع عن الموافقة على التنازل
 عن عقد الإيجاره ، فإن إثبات المتعاقدين في البيع لمنحل هذا الشرط أو التعهد
 بما يفيد التجاوزه إلى المؤجر يحصل منه على موافقته على تغيير عقد الإيجار
 باسم المشتري — رضاء أو قضاء — وهذا التعهد لا يمت بصلة على توفر
 أو انتفاء حالة الضرورة لبيع المصنع ، وأور في سياق آخر ”أذنت ساعة الرحيل
 أ عن الديار بعد انتهاء مدة إقامته بصفته أجنبياً ليس في الأوراق ما يبعث على الشك
 والصورية في البيع أو أن الهدف الأصلي منه تحقيق الربح الوفير ، ومن ثم يتعين
 لإطراح دفاع المستأنف عليه في هذا الصدد“ وهي تقارير موضوعية سائغة لها
 سندها من الأوراق وتؤدي عقلاً إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم فإن النعي عليه
 بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمد ، وعنوية السادة المستشارين :
 محمد الهادي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وإبراهيم هاشم .

(٢٩٤)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

(٢٠١) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
 تطليق "أسباب التطليق" .

(١) اعدم بالتطليق لاستحكام النفور بين الزوجين في شريعة الأقباط الأرثوذكس .
 شرطة م ٥٧ مجموعة ١٩٣٨ .

(٢) العقم لا يصلح سببا مستقلا لطلب التطليق في شريعة الأقباط الأرثوذكس .

(٣) حكم "تسبيب الحكم" .

الاستطراد الزائد بالحكم غير المقرن بمقدماته ولا المرتبط بنتائجه . لا أثر له .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن استحكام النفور بين الزوجين الذي
 تجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة للأحوال الشخصية الخاصة للأقباط
 الأرثوذكس الصادرة في ١٩٣٨ طلب الحكم بالتطليق بسببه ، يجب أن يكون
 نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر وإخلاله بواجباته نحوه إخلالا جسيما ،
 بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب
 طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه .

٢ - انعم طالما كان مستقلا بذاته لا يعتبر سببا للتطليق في شريعة
 الأقباط الأرثوذكس لأن قواعدها لم تنص عليه من بين أسبابه واكتفت بذكر
 الموانع التي تحول دون الاتصال الجنسي مما مفاده أنه لا يمكن الربط بين التطليق

ربين عدم تحقيق الغاية من الزواج ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى ، لا يكون قد خالف القانون لأنه حصل بما له من سلطة فهم الواقع في الدعوى وفي حدود سلطاته التقديرية أن أسس طالب التطبيق يرجع إلى عقم المطعون دأبها وأن افرقة بينهما وبين زوجها الطاعن نجت عن هذا السبب الذي لا يد لها فيه وأنه ليس من خطأ مرده إليها الأمر الذي ينتفى معه اشتراك الزوجين في الخطأ . لما كن ذلك فإن ما يثيره الطاعن — الزوج — لا يعدو أن يكون شهادة في . اعطاة شهادة الموضوع في تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — لا يؤثر في الحكم ما استورد إليه تزييدا من تقرير متى جاء هذا التقرير غير مقترن بمقدماته ولا مرتبط بنتائجه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنحصر في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة أسبوط الابتدائية ضد زوجته المطعون عليها طالبا الحكم بالتفريق بينهما وحل رباط الزوجية وفسخ عقد الزواج وأمرها بعدم التعرض له في ذلك ، وقال مبرحا لها إنه تزوجها طبقا لشرعية الأقباط الأرثوذكس بموجب العقد الموثق في ١٩٦٥، ١١/١٦ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، وإذا لم تنجب لكونها عاقرا وتركت منزل الزوجية واستمرت الفارقة بينهما أكثر من ثلاث سنوات ، فقد أقام الدعوى بالزنايات سائلة البيان ، بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليه — أساءت معاشرته وأخامت بواجباتها الزوجية مما أدى إلى استكلام النفر بينهما واستحال العشرة وأنها تركت منزل الزوجية مدة ثلاث سنوات متوالية ، وبعد سماع أقوال شاهدة حكمت بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢ بتطابق المطعون عليها من زوجها الطاعن . استأنفت

المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٩٥٠ ق أسيوط طالبه إلغائه،
وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثالث
منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك
يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن الفرقة بينه وبين زوجته
المطعون عليها ترجع إليه بدليل إبدائها في كافة مراحل الدعوى الرغبة في عودة
الحياة الزوجية بينهما متى رغب هو في ذلك ، حالة أن الثابت من أقوال شاهديه
إن المطعون عليها رفضت من قبل رفع الدعوى المحاولات العديدة المبذولة للتوفيق
بينهما والتي انتهت بتركها منزل الزوجية وهو ما يعد خطأ منها يحجز الحكم بالتطليق
باعتبار أن الخطأ المشترك بين الزوجين يصلح سبباً له إعمالاً لنص المادة ٥٧
من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، وإذا
التفت الحكم عن ذلك واتخذ من إبداء المطعون عليها الرغبة في عودة الحياة الزوجية
دليلاً على أن الفرقة جاءت من جانبه رغم أن إبداء هذه الرغبة بعد رفع الدعوى
بقصد الرد عليها لا يصلح دليلاً على ما استدل به عليه ، فإنه يكون فضلاً عن
مخالفته القانون قد شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن
استحكام النفور بين الزوجين الذي تجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة
بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ طلب الحكم
بالتطليق بسببه ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر
أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً ، بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ،
على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه ،
وكان العقم طالماً كان مستقلاً بذاته لا يعتبر سبباً للتطليق في شريعة الأقباط
الأرثوذكس لأن قواعدها لم تنص صراحة عليه من بين أسبابه ، واكتفت بذكر

الموانع التي تحول دون الاتصال الجنسي مما مفاده أنه لا يمكن الربط بين التطلق وبين عدم تحقق الغاية من الزواج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله " وكانت المحكمة تستخلص مما أورده المستأنف ضده - الطاعن - بصحيفة دعواه وما أدلى به شاهداه بمحض التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن سبب النزاع إنما هو عدم الانجاب الذي يرجعه إلى الزوجة المستأنفة - المطعون عليها - والتي نفتها بأنها عاقر عقيم لا تنجب ، فإنه وبغض النظر عما يكون من الزوجين سببا في ذلك فإن العقم ليس سببا للتطلق في شريعة الأقباط الأرثوذكس والتي أوردت وعلى سبيل الحصر تلك الأسباب في مجموعة سنة ١٩٣٨ فلا يجوز الخروج عنها أو التوسع فيها مراعاة لروح الشريعة المسيحية والأصل فيها عدم التطلق ومن ثم تكون الفقرة بين الزوجين قد انبعثت أصلا بفعل الزوج الذي كره زوجته لعدم الانجاب وهو راغب فيه ثم استطالت تلك الفقرة بسبب الكراهية لزوجته ، تلك التي أبدت في جميع مراحل التقاضي استعدادها للعودة إلى منزل الزوجية متى أراد زوجها ذلك . فإن الزوج في هذه الحالة لا يرب لا يفيد من طول الفقرة للتذرع بها كسبب من أسباب التطلق أصيل ، متخذاً من طلب الطلاق وهو عقم الزوجة وعدم الانجاب مع أن الذرية هبة من الله يمنحها من يشاء وإلا كان بيد كل الزوجين أن يخلق سببا للفرقة ويطيل مداها أكثر من ثلاث سنوات ويعقق بفعله سبب التطلق الأمر الذي لا تقره شريعة الأقباط الأرثوذكس التي تعتبر الزواج نظاما لا عقدا فضلا عن أنه يشترط للتطلق للفرقة ألا يكون طالب الطلاق قد ساهم بخطئه في هذه الفقرة على أساس أن من يعتمد من الزوجين إلى اصطناع أسباب الخلف رغبة في التحلل من رابطة الزوجية يتعين أن يرد عليه قصده السيئ إذ لا يجوز للسيئ أن يفيد مما أثم " فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، لأنه حصل بمأنه من سلطة فهم الواقع في الدعوى وفي حدود سلطته التقديرية . أن أساس طلب التطلق يرجع إلى عقم المطعون عليها وأن الفقرة بينها وبين زوجها الطاعن نجمت عن هذا السبب الذي لا يدها فيه ، وأنه ليس هناك من خطأ مرده إليها الأمر الذي ينتفي معه اشتراك الزوجين في الخطأ ولا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل لا يجوز

إثارتها أمام محكمة النقض ولا يؤثر في الحكم ما استأورد إليه تزييدا من تقريره أن المطعون عليها أبدت في جميع مراحل الدعوى رغبتها في العودة إلى منزل الزوجية إذ جاء هذا التقرير غير مقترن بمقدماته ولا مرتبط بنتائجه ، وبذلك يكون النعي بشقيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما استخلصه من شهادة شاهدي الطاعن من أن سبب الخلاف بين الزوجين يرجع إلى عقم المطعون عليها ، حالة أن شهادتهما انصبت على أن الفرقة ترجع أولا إلى عدم التوافق بين الزوجين وإلى الكراهية المتبادلة وبذلك يكون قد مسخ أقوال هذين الشاهدين وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مردود ، ذاك إنه لما كان البين من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن الشاهد الأول من شاهدي الطاعن قد نسب الخلاف بين الزوجين إلى عقم الزوجة وعدم الوفاق بينهما بينما نفى الشاهد الثاني معرفة سبب هذا الخلاف وإن أشار إلى أن المطعون عليها لم تلد ، وكان ما خلص إليه الحكم من أقوال هذين الشاهدين ومما أورده الطاعن بصحيفة دعواه من أن الخلاف بين الزوجين يرجع أساسا إلى عقم المطعون عليها ورغبة الطاعن في الإنجاب لا يتجافى مع مضمون شهادتهما ويؤدي إلى ما انتهى إليه قضاؤه . لما كان ذلك وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك ما لم تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وهي غير مقيدة بأن تأخذ بكل ما يبيده الشاهد ، فلها أن تأخذ ببعض أقوائه مما ترتاح إليه وتثق به دون بعضها الآخر ، بل إن لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا مادام المعنى الذي أخذت به لا يتجافى مع عبارتها ، لما كان ما تقدم فإن ما يشير به الطاعن في نعيه لا يعدل أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم ، ويكون النعي في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائبه رئيس اللجنة ألحور خلف وعضوية المادة المتارين : محمد مصطفى المنلوطن وحسن السنباطي والدكتور بشري رزق فتبان ورافقت هذه الرحيم .

(٢٩٥)

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ١٤ القضائية :

(١) تقادم " تقادم مسقط " .

خضوع الحق للتقادم الخمسى . مناطه . م ١/٣٧٥ مدلى .

(٢) تأمينات اجتماعية . تقادم . " تقادم مسقط " .

الاشتراكات التى يترتب عنها حب العمل بأدائها عن العاملين لديه ، ويتورطها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى مواعيد دورية شهرية . انصافها بالدورية والتجديد . تقادمها بخمس سنوات .

(٣) تقادم " تقادم مسقط " . فوائد . تأمينات اجتماعية .

سقوط الحق بالتقادم . أثره .

سقوط الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة تقادمها . المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المستحقة على رب العمل لهيئة التأمينات . اعتبارها من ملحقات الحق الأصلى .

١ - مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدنى هو انصافه بالدورية والتجديد أى أن يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها ، وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقدارده من وقت لآخر .

٢ - إذ كان مقتضى المسواد ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب العمل يلتزم بأداء اشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلتزم باستقطاع جزء محدد من

أجور المؤمن عليهم وذلك شهريا ، ويجب عليه توريد كل هذه الاشتراكات التي تتكون منها أموال التأمين إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي ، فإن هذه الديون كلها تتصف بالدورية والتجدد مادام أن صاحب العمل ملزم بالوفاء بها في مواعيد دورية شهرية ، ويستمر أداؤها دون انقطاع طالما ظل خاضعا لأحكام قانون التأمينات ، ومن ثم فتعد من الحقوق التي تتقدم بخمس سنوات ، ولا يقدح في ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، التي تدل فقط على تطبيق أسباب قطع التقدم المنصوص عليها في القانون المدني باعتبارها أسبابا عامة وذلك بالإضافة إلى التنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الالتزام بدفع الاشتراكات والفوائد والغرامات أو عن نوع التقدم الذي تخضع له هذه الديون .

٣ - إذ كان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٦ من القانون المدني أنه إذا سقط الحق بالتقدم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملاحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملاحقات وكانت المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات موضوع الطعن تعتبر من ملاحقات الحق الأصلي وهو دفع الاشتراكات الذي يسقط بالتقدم ، فإن تلك المبالغ الإضافية تسقط هي الأخرى مع هذا الحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحفيصل أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٨٤ لسنة ١٩٦٩ مدني كلى الأسكندرية على الطاعنة طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٩٧٩ جنيها و ٧٥ مليا وقال شرحا لدعواه إنه كان يملك وآخرون مطبعة باسم الشركة الشرقية للطباعة وتمت تصفيتها

والتصرف فيها بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ ثم فوجيء بمطالبة هيئة التأمينات له بالمبلغ المذكور بموجب خطابها المؤرخ ١٩٦٩/٣/١١ باعتباره قيمة الاشتراكات وفروقاتها وفوائد التأخير والغرامات عن الفترة من ١٩٥٩/٤/١ حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ في حين أن حقها في المطالبة بهذا المبلغ قد سقط بالتقادم الخمسي. وبتاريخ ١٩٧٠/١/١٠ قضت المحكمة ببراءة ذمة المطعون عليه من هذا المبلغ لسقوطه بالتقادم. فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٦ لسنة ٢٦ ق استئناف الاسكندرية. وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت له جلسة ١٩٧٦/١١/١٧ وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون والخطأ في تطبيقه وتاويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر المبلغ المطلوب الحكم به من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسي طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدني، مع أن هذا المبلغ عبارة عن اشتراكات يلتزم وب العمل بالوفاء بها إلى الهيئة العامة للطاعنة باعتباره نائبا قانونيا عن العاملين لديه في توريدها، أما الغرامات وفوائد التأخير عن ذلك المبلغ فهي جزاء وتعويض عن التأخير في الوفاء ومن ثم فلا تندرج كل هذه المبالغ في عداد الحقوق الدورية المتجددة ولا تتقادم إلا بمضي خمس عشرة سنة، خاصة وأن نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يقطع بأن للشارع أخذ بأسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدني بما في ذلك نص المادة ٣٨٤ التي تقضى بانقطاع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن، والحقوق الدورية المتجددة لا تسقط بالتقادم الخمسي ولو أقر بها المدين مما يفصح عن أن الشارع أراد تطبيق القواعد العامة لتقادم الحقوق ومددها والأسباب القاطعة لها ومن بينها الإقرار.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسي وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني

هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية أيا كانت مدتها ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر ، وكان مقتضى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ ، من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على حالة الطعن المائل أن صاحب العمل يلتزم بإداء اشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلتزم باستقطاع جزء محدد من أجور المؤمن عليهم وذلك شهريا ، ويجب عليه توريد كل هذه الاشتراكات التي تكون منها أموال التأمين إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي ، فإن هذه الديون كلها تتصف بالدورية والتجدد مادام أن صاحب العمل ملزم بالوفاء بها في مواعيد دورية شهرية ويستمر أداؤها دون انقطاع طالما ظل خاضعا لأحكام قانون التأمينات ، ومن ثم فتعد من الحقوق التي تتقدم بخمس سنوات . ولا يندرج في ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تدل فقط على تطبيق أسباب قطع التقدم المنصوص عليها في القانون المدني باعتبارها أسبابا عامة وذلك بالإضافة إلى التنبيه على صاحب العمل بإداء المبالغ المستحقة للهيئة ، ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الإلزام بدفع الاشتراكات والفوائد والغرامات أو عن نوع التقدم الذي تخضع له هذه الديون . لما كان ذلك وكان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٦ من القانون المدني أنه إذا سقط الحق بالتقدم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقدم الخاصة بهذه الملحقات وكانت المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات موضوع الطعن تعتبر من ملحقات الحق الأصلي وهو دفع الاشتراكات الذي يسقط بالتقدم الجمعي حسبما سلف بيانه فإن تلك المبالغ الإضافية تسقط هي الأخرى مع هذا الحق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظار القانوني السليم من اعتبار الاشتراكات المستحقة للهيئة من الديون المتجددة الدورية التي تخضع للتقدم الجمعي فإن النعي بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله لا يقسوم على أساس صحيح ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة المستشارين محمد صدقي القصار ، وعبد الرؤف عبد المجيد جرده ، وزكى الصاوى صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف .

(٢٩٦)

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٢ القضائية :

(١) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان . نقض " إعلان الطعن " .

الدفع ببطلان صحيفة الطعن بالنقض . ثبوت علم المظنون عليه بالطعن وتقديمه مذكرة بدلاء في المواعيد القانونية . أثره . عدم قبول الدفع . علته ذلك . تحقق الغاية من الإعلان .

(٢) نقض " إعلان الطعن " . استئناف .

وبجوب قيام قلم المحضرين بإعلان صحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إليه من قلم الدناوب . م ٢٥٦/٣ مرافعات . ميماد تنظيمي . الدفع باعتبار الطعن كان لم يكن إعمالا للسادة ٧٠ مرافعات . لا محل له . علته ذلك .

(٣) حكم " تسليب الحكم "

(٣) استناد المحكمة في قضائها إلى إقرار مرفق بدعوى منضمة . عدم تعيين الحكم للدعوى التي قدم فيها الإقرار . لاعيب .

(٤) عدم بيان الحكم نعم الإقرار الذي اعتمد عليه في قضائه . لاعيب . مادام أنه كان مقبلا للمحكمة ومبيننا في مذكرات الخصوم .

(٥) بيع " ضمان الاستحقاق " .

قيام مشتري العقار بدفع الدين إلى الدائن صاحب حق الاختصاص على العقار المبيع توفيقا لتنفيذ عليه . اعتباره استحقاقا للبيع . جواز رجوع المشتري على البائع للبائع له بدعوى ضمان الاستحقاق . اتفاق المتعاقدين على تعديل أحكام هذا الضمان . جائز .

(٦) حكم "تسبيب الحكم". فضالة. نقض "سلطة محكمة النقض". بيع.

خطأ الحكم في تقريراته الزائفة. لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه
إدام أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة. أحكام الفضالة. لأجل لإصلاحها حيث تقوم بين طرفي
الخصومة رابطة عقدية. مثال في بيع.

(٧) تقادم "تقادم مسقط". نقض "السبب الجديد".

سقوط الدين بالتقادم. عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

١ — إذ كان الثابت أن المظنون عليه الأول علم بالطعن المودع صحيفته
في الميعاد، وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن مما تحقق
به الغاية التي يبتغيها المشرع من إعلانه، فإن الدفع ببطلان الطعن — لأن صحيفته
لم تشمل على بيان الموطن الصحيح للطعون عليه — يكون في غير محله.

٢ — المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن،
لأجل لإعمال حكمها سواء قبل أو بعد تعديها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦
على قضايا الطعون أمام محكمة النقض، ذلك أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك
القانون قد خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة، وذلك على خلاف ما نصت عليه
المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالاستئناف، بل تضمنت
المادة ٣/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض، فنصت
على أنه "وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين
يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه — من قلم كتاب محكمة النقض — ولا يترتب
على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن "مما مفاده" أن الميعاد
المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً بل
مجرد ميعاد تنظيمي، لا يترتب على تجاوزه البطلان.

٣ — إذ كانت المحكمة قد استندت في قضائها إلى الإقرار الصادر من مورث
الطاعين المودع بالدعوى ... المنضمه للدعوى الحالية وأشار إليها الحكم في
وئاته، فلا عليها إن هي لم تعين الدعوى التي قدم فيها الإقرار.

٤ — لا يعيب الحكم عدم ذكر نص الإقرار الذي اعتمد عليه في قضائه ، مادام أنه كان مقدما إلى المحكمة ومبيناً في مذكرات الخصوم بما يكفي معه مجرد الإشارة إليه .

٥ — إذ كان الثابت في الدعوى حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن بنك مصر اتخذ إجراءات التنفيذ على قطعة أرض مقام عليها منزل مملوك للطعون عليه الأول اشتراه من المطعون عليه الثاني وآخر وذلك وفاء لدين مستحق للبنك على مدينه المسالك الأصلي لهذه الأرض ، وقام المطعون عليه الأول بدفع الدين للبنك توفيقاً لبيع منزله ، ثم رفع دعواه الحالية يطالب مورث الطاعنين وهو البائع للبائعين له بهذا المبلغ ، فإن مناد ذلك أن المطعون عليه الأول يرجع بما دفعه للبنك على مورث الطاعنين لا بوصفه مديناً شخصياً للبنك ، وإنما بوصفه بائعاً للبائعين للطعون عليه الأول ، وإن دفع الأخير دين البنك يعتبر بالنسبة لهذا البائع استحقاقاً للبيع فيجب عليه الضمان ويلتزم بأن يدفع للطعون عليه الأول — المشتري — ما دفعه للبنك . لا يغير من هذا النظر أن مورث الطاعنين التزم في الإقرار المؤرخ . . . بأن يدفع دين البنك أو أثمان العقارات المبيعة لأن ذلك من جانبه ليس إلا إقراراً بالتزامه بضمان الاستحقاق وتعديلاً لأحكامه المنصوص عليها في المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني ، إذ يجوز للمتعاقدين طبقاً للمادة ٤٤٥ من هذا القانون أن يتفقا على تعديل هذه الأحكام .

٦ — إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة ، وكان لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ في قرارات الحكم القانونية دون أن تنقضه ، فإنه لا يعيبه ما أضافه خطأ من أنه يحق للطعون عليه الأول — مشتري العقار — أن يرجع على مورث الطاعنين — البائع للبائعين — ما دفعه للبنك — الدائن صاحب حق الاختصاص — عملاً بالمادتين ١/٣٢٣ و ١/٣٢٤ من القانون المدني ، وأن أساس ذلك أحكام الفصالة المنصوص عليها في المادة ١٩٥ من هذا القانون إذ لا قيام لأحكام الفصالة حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر .

٧ - متى كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين المنفذ به بالتقادم وكان تحقيقه يخالفه واقع ، فإنه يكون سببا جديدا لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٧٤ سنة ١٩٦١ مدنى المنيا الابتدائية ضد المرحوم مورث الطاعنين ومورث المطعون عليهم من الحادية عشرة إلى السابع عشر وضد المطعون عليه الثانى والمطعون عليهم من الثالث إلى العاشرة بصفقتهم ورثة المرحوم بطلب الحكم بإلزام المرحوم والمطعون عليه الثانى من مالها الخاص وبالتضامن مع المطعون عليهم من الثالث إلى العاشرة من مال وتركته مورثهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٠٠ جنيهه والفوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . وقال فى بيان دعواه إنه بموجب عقد بيع مسجل فى ٢٨/١٠/١٩٤٦ اشترى من المطعون عليه الثانى والمرحوم المنزل الموضح بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ جنيهه ، ثم علم أن بنك مصر اتخذ إجراءات نزع الملكية على قطعة أرض مساحتها ٤٣٩ مترا مربعا يدخل ضمنها المنزل المذكور وفاء لدين مطلوب من المالك الأصل لها ، فأندر البائعين له وكذلك مورث الطاعنين وهو البائع لها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لشطب جميع القيود والتسجيلات الموقفة على منزله ، وبادر مورث الطاعنين برفع دعوى ضد بنك مصر قضى فيها بإبطال إجراءات نزع الملكية وتأييد الحكم استثنافيا ، إلا أن بنك مصر اتخذ إجراءات جديدة بالدعوى رقم ١١ سنة ١٩٥٨ يوع المنيا الابتدائية لنزع ملكية ذات الأرض القائم عليها منزله وأندره مع باقى المشترين من المدين بصفقتهم حائزين للعقار،

فأقام معهم اعتراضا على قائمة شروط البيع قيد تحت رقم ٢١٢ سنة ١٩٥٨ الدنيا الابتدائية قضى برفضه وتأيد الحكم في الاستئناف ، فأعاد المطعون عليه الأول إنذار البائعين له ومورث الطاعنين بتطهير العقار مما يثقاه غير أنهم لم يتخذوا أى إجراء ، ثم حدد يوم ١٩٦١/٣/٨ لبيع العقار المحجوز فجاء إلى بنك مصر الذى وافق على التنازل عن السير في إجراءات البيع بالنسبة للمنزل مقابل مبلغ ٩٠٠ جنيه فقام بإنذار البائعين سالفى الذكر بشطب التسجيلات وإلا فإنه سيدفع المبلغ للبنك ، وإذا اضطر إلى دفع المبلغ المذكور بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٠ ويحق له الرجوع به على مورث الطاعنين وكذلك على المطعون عليه الثانى وورثة كما يحق له مطالبتهم بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا عن الضرر الذى أصابه من جراء ذلك فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان .

وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٦ حكمت المحكمة بإلزام ورثة المرحوم الطاعنين — بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول من تركة مورثهم مبلغ ٩٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية فى ١٩٦١/٤/١٩ حتى السداد ومبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف وقيد استئنافهم برقم ٤٣ سنة ٥٥ ق مدنى مأمورية الدنيا . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٧ حكمت المحكمة بإبطال الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم للمطعون عليه الأول مبلغ ٩٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة فى ١٩٦١/٤/١٩ حتى السداد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بإبطال الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض هذا الدفع وفى الموضوع برفض الطعن وأعرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول هو أن صحيفة الطعن لم تشمل على بيان موطنه الصحيح وهو من البيانات الجوهرية التى يستوجب إخفاؤها البطلان ، هذا إلى أنه ترتب على ذلك عدم إعلانه إلا بعد انقضاء أكثر

من ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صحيفة الطعن ، مما يعتبر معه الطعن كأن لم يكن عملاً بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذاك أنه لا كان الثابت أن المطعون عليه الأول علم بالطعن المودع صحيفة في الميعاد ، وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن مما يتحقق به الغاية التي يبتغيها المشرع من إعلانه ، وكان لا محل لأعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٢ على قضايا الطعون أمام محكمة النقض ، ذلك أن النص الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالاستئناف ، بل نصت المادة ٢٥٦/٣ من القانون المذكور كيثية إعلان صحيفة الطعن بالنقض فنصت على أنه "وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض — ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن" ، مما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ، لا كان ذلك فإن الدفع ببطلان الطعن يكون في غير محله ويتمين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التبرير ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءً على أن مورث الطاعنين يلزم طبقاً لإقراره المؤرخ ١٩٤٧/١/١٦ بسداد الديون المستحقة لبنك مصر على مدينه والمضمونة بالعقارات التي اشتراها منه وباعها للغير ومنهم المطعون عليه الأول ، في حين خلت مدونات الحكم وأسبابه من بيان المصدر الذي استقى منه مضمون هذا الإقرار أو بياناته الجوهرية فيما يتعلق بشخص من صدر إليه وصلة المطعون عليه الأول به ، كما لم يبين موضعه من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأنه لما كانت المحكمة قد استندت في قضائها إلى الإقرار الصادر من مورث الطاعنين بتاريخ ١٦/١/١٩٤٧ والذي أورده الخصوم في الدعوى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٩ مدني المنيا الابتدائية التي كانت مضممة للدعوى الحالية وأشار إليها الحكم في مدوناته ، فلا عليها أن هي لم تبين الدعوى التي تقدم فيها الإقرار وكان لا يعيب الحكم عدم ذكر نص هذا الإقرار الذي اعتمد عليه في قضائه ما دام أنه كان مقلداً إلى المحكمة ومبيناً في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليه ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالقبول يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسببين الثاني والرابع دلي الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير والفساد في الاستدلال ، وفي بيانه يقولون إن الحكم أزم مورث الطاعنين بقيمة ما دفعه المطعون عليه الأول إلى بنك مصر استناداً إلى تعهد المورث في الإقرار المؤرخ ١٦/١/١٩٤٧ بدفع هذا الدين ، في حين أن الإقرار المذكور لا يعدو أن يكون ترديداً لأحكام القانون بشأن ضمان التعرض الصادر من الغير وضمن الاستحقاق ، ولا يعتبر إقراراً بدفع دين البنك دون قيد أو شرط ، مما كان يتعين معه بحث شروط وأحكام الرجوع لهذا الضمان ، وإذ لم يقيم المطعون عليه الأول بإنذار مورث الطاعنين إلا بعد أن اعترض على قائمة شروط البيع وقضى نهائياً برفض الاعتراض ، فيكون قد فقد حقه في الرجوع بالضمان طبقاً لنص المادة ٤٤٠/٣ من القانون المدني ، كما استند الحكم في قضائه إلى المادتين ٣٣٣ ، ٣٣٤ مدني بالإضافة إلى المادة ١٩٣ من القانون المدني الخاصة بالفضالة ، مع أن مورث الطاعنين لم يكن مديناً شخصياً لبنك مصر وإنما هو ضامن للتعرض والاستحقاق ولا تطبق أحكام الفضالة في حالة وجود رابطة تعاقدية بين رب العمل والفضولي ، هذا إلى أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن دفع المطعون عليه الأول للبنك هو دفع خاطيء وغير ملزم لهم لعدم أحقية البنك في التنفيذ على العقارات لتملك مورثهم والمشتريين منهم لهذه العقارات بمضي المدة الطويلة المكسبة للملكية قبل أن يقيد بنك مصر اختصاصه عليها ، ولأن دين الاختصاص سدد لشركة سافاجو الدائن الأصلي الذي حل محله بنك مصر ، وجب إقرار من وكيل محلي سافاجو في ٢٦/٦/١٩٣١ ،

علاوة على أن الحكم برفض الاعتراض على قائمة شروط البيع هو مجرد قضاء وقتي بالاستمرار في التنفيذ لا يمنع المعارضين من الالتجاء إلى القضاء الموضوعي للفصل في ملكيتهم للعقار موضوع التنفيذ أو سقوط الدين المنفذ به بمضى المدة ، غير أن المطعون عليه الأول أبى أن يسلك هذا الطريق الموضوعي كغيره من المشتريين الذين رفعوا الدعوى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٩ مدنى المنيا الابتدائية بطلب أحقيتهم للعقارات المنفذ عليها ، وإذا التفت الحكم عن دفاعهم الجوهرى سالف البيان وقضى بإلزامهم بالمبلغ ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذاك أنه لما كان الثابت فى الدعوى حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن بنك مصر اتخذ إجراءات التنفيذ على قطعة الأرض مقام عليها منزل مملوك للمطعون عليه الأول اشترته من المطعون عليه الثانى والمرحوم وذلك وفاء لدين مستحق للبنك على مدينه المالك الأصل لهذه الأرض ، وقام المطعون عليه الأول بدفع مبلغ ٩٠٠ جنيه للبنك بتاريخ ١٩٦١/٣/٨ توفيا لبيع منزله ثم رفع دعواه الحالية يطالب مورث الطاعنين وهو البائع للبائعين له بهسذا المبلغ ، مما مفاده أن المطعون عليه الأول يرجع بما دفعه للبنك على مورث الطاعنين لا بوصفه مدينا شخصيا للبنك ، وإنما بوصفه بائعا للبائعين للمطعون عليه الأول وأن دفع الأخير دين البنك يعتبر بالنسبة لهذا البائع استحقاق للبيع فيجب عليه الضمان ويلتزم بأن يدفع للمطعون عليه الأول ما دفعه للبنك ، ولا يغير من هذا النظر أن مورث الطاعنين التزم فى الإقرار المؤرخ ١٩٤٧/١/١٦ بأن يدفع دين البنك أو أثمان العقارات المبينة لأن ذلك من جانبه ليس إلا إقرارا بالترامه بضمان الاستحقاق وتعديلا لأحكامه المنصوص عليها فى المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدنى إذ يجوز للمتعاقدين طبقا للمادة ٤٤٥ من هذا القانون أن يتفقا على تعديل هذه الأحكام ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة وقرر بعد أن استعرض وقائع النزاع على النحو سالف الذكر أن مورث الطاعنين يلزم بضمان الاستحقاق وقضى بإلزامه بالمبلغ الذى دفعه المطعون عليه الأول للبنك ، وكان لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ فى قرارات الحكم القانونية دون أن

تنقضه ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه ما أضافه خطأ من أنه يحق للمطعون عليه الأول أن يرجع على مورث الطاعنين بما دفعه للبنك عملاً بالمادتين ١/٣٢٣ و ١/٣٢٤ من القانون المدني، وأن أساس ذلك أحكام الفضالة المنصوص عليها في المادة ١٩٥ من هذا القانون ، إذ لا قيام لأحكام الفضالة حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر ، وكان لا محل للتحدى بأن المطعون عليه الأول فقد حقه في الرجوع بالضمان على مورث الطاعنين طبقاً لنص المادة ٣/٤٤٠ من القانون المدني التي تنص على أنه إذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر عليه حكم حاز قوة الأمر المنطى فقد حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق ، ذلك أن هذا الدفاع مردود بما حصله الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه الأول اتخذ من جانبه كل ما يطلب منه ، إذ أنه أخطر مورث الطاعنين بإجراءات نزع الملكية بعد فشله في الاعتراض على قائمة شروط البيع وبنه عليه بتطهير عقاره من اختصاص البنك وأبذره بأنه سيقوم بسداد مبلغ ٩٠٠ جنيه الذي اتفق عليه مع البنك مقابل استبعاد عقاره من إجراءات التنفيذ قبل جلسة ١٩٦١/٣/٨ المحددة لبيعه ، ومع ذلك فإن مورث الطاعنين لم يستجيب لهذه الإنذارات فلم يتدخل في دعوى البيوع ، ولم يتخذ الإجراءات لتطهير العقار من حق الاختصاص الذي ينقله ، ولم يمنع المطعون عليه الأول من سداد أي مبلغ للبنك ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن المطعون عليه الأول لم يكن مخطئاً حين قام بسداد المبلغ المتفق عليه مع البنك توفياً لبيع مثله جبراً ، وهي قرارات موضوعية سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، وكان النعي على الحكم بانتفاته عن دفاع الطاعنين من أن مورثهم والمشتريين منه تملكوا العقارات المنقذة عليها بالتقادم الطويل قبل قيد حق الاختصاص أو أن اتدين سدد في ١٩٣١/٦/٢٦ لشركة سلفاجو الدائنة أصلية قبل حلول بنك مصر محلها هو نعي مردود بأن الحكم قد أخذ مورث الطاعنين بإقراره المؤرخ ١٩٤٧/١/١٦ الذي أقر فيه بأن للبنك اختصاصاً على العقارات المبيعة كما أنه يلتزم بالوفاء بدينه المستحق على مدينه أو ثمن هذه العقارات وهو ما يتضمن الرد على دفاع

الطاعنين سالف البيان ، وإذا كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيانه يقول الطاعنون إن الحكم استند في قضائه إلى أن المطعون عليه الأول اتخذ من جانبه كل ما يطلب منه إذ أنه أخطر مورث انطاعنين بإجراءات نزع الملكية بعد فشله في الاعتراض على قائمة شروط البيع ونبه عليه بتطهير العقار من اختصاص البنك وأنه سيدفع مبلغ ٩٠٠ جنيه للبنك لاستبعاد عقاره من البيع فلم يستجب مورث الطاعنين لذلك ولم يمنع المطعون عليه الأول من الدفع ، في حين أن المطعون عليه الأول ترانح في إنذاره إلى ما بعد الحكم نهائيا في الاعتراض وهو ما يسقط حقه في الرجوع ولم يكن في وسع مورث الطاعنين أن يرفع دعوى باستحقاق العقار المنفذ عليه لأنه لم يكن مالكا ، كما أنه لم يكن في وسعه أن يمنع وفاء المطعون عليه الأول للبنك ، ولم تصدر عنه موافقة على ذلك ، هذا إلى أن الحكم لم يناقش شروط الرجوع بالضمان رغم منازعتهم في صحة الدين ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على السببين الثاني والرابع قد خلص في أسباب سائغة إلى أن المطعون عليه الأول اتخذ من جانبه كل ما هو مطلوب منه ورتب على ذلك أنه لم يكن مخطئا في أداء المبلغ المتفق عليه مع البنك ، وكان ما قرره الحكم من أن مورث الطاعنين التزم في إقراره المؤرخ ١٩٤٧/١/١٦ بدفع دين البنك يعتبر ردا ضمنيا على ما يتمسك به الطاعنون من عدم صحة الدين المنفذ به ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مفيد .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب ، ذلك أن الحكم قضى بصحة الوفاء وصحة الرجوع على مورث الطاعنين رغم القضاء ببطلان إجراءات التنفيذ الأولى بناء على طلب مورثهم ، ولم يبين الحكم سبب هذا البطلان ومدى أحقية البنك في التنفيذ من جديد ،

كما أنه لم يعن ببيان تاريخ البيع الصادر من مدين البنك إلى مورث الطاعنين وذلك حتى يمكن التحقق من صحة الوفاء وبالتالي ضمان الاستحقاق ، كذلك لم يبين الحكم تاريخ دين البنك وسببه مع لزومه للتأكد من قيام هذا الدين وأنه سابق على البيع ولأنهم نازعوا في انقضاء الدين بالوفاء وسقوطه بالتقادم ، وهذا السقوط لا تقطعه سوى المطالبة القضائية ولا يكفي لقطعه قيد الاختصاص أو تجديده ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى سرودود في شقه الأول بما حصله الحكم المطعون فيه من أن البنك أعاد التنفيذ بإجراءات جديدة وقام بإنذار الحائزين من جديد بعد الحكم ببطالان الإجراءات الأولى ، ومن ثم فلا عليه إن هو لم يعن ببيان أسباب القضاء ببطالان هذه الإجراءات . ومردود في شقه الثاني بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن البنك قيد اختصاصه قبل انتقال ملكية المنزل المبيع إلى المطعون عليه الأول بالعقد المسجل في ١٩٤٦/١٠/٢٨ ، وكان الحكم وعلى ما سلف ذكره في الرد على الأسباب السابقة قد أخذ مورث الطاعنين بإقراره المتضمن وجود حق اختصاص للبنك على العقارات المنفذ عليها والتزامه بالوفاء بالدين المستحق للبنك أو أداء ثمن هذه العقارات وأن مورث الطاعنين يلزم بضمان الاستحقاق قبل المطعون عليه الأول وألزمه تبعا لذلك بالمبلغ الذي أداه للبنك توفيا لبيع منزله مما يكون معه غير منتج تعيب الحكم بعدم بيان تاريخ البيع الصادر من مدين البنك إلى مورث الطاعنين أو تاريخ دين البنك وسببه ، وكان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين المنفذ به بالتقادم وكان تحقيقه يخالطه واقع فإنه يكون سببا جديدا لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد المهدي ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وإبراهيم هاشم .

(٢٩٧)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) حكم « الأحكام التي تقبل الطعن المباشر » .

عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهي بها الخصومة كلها .
مادة ٢١٢ مرافعات . بجواز الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص الولائي على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات متى كانت الجهة المقول باختصاصها قد ألغيت . مثال بشأن تحديد الأجرة .

(٢) قانون « تفويض تشريعي » . إيجار « إيجار أماكن » .

القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ . مواجهته حالة عدم وجود أجرة اتفاقية من المؤجر والمستأجر وتركها لتقدير لجنة تقدير الإيجارات التي أغفلها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . بقاء هذه الحالة خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . اعتبار القرار المذكور مادرا في حدود التفويض التشريعي الوارد بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) إيجار « إيجار أماكن » . دفع . قانون .

عدم بيان الطاعن مواطن التفسير التي تجاوزت حدود التفويض التشريعي . دلالة ذلك . عدم جدية الدفع . مثال في دفع بعدم دستورية القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن إيجار الأماكن .

(٤) إيجار « إيجار أماكن » . قانون .

بمجال تطبيق القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ . عدم وجود أجرة اتفاقية بين المؤجر والمستأجر عن العين المؤجرة وقت صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . إتفاق الطرفين دلي تحديد أجرة . وجوب إعمال القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

(٥) إيجار « إيجار أماكن » .

الأجرة التعاقدية في معنى المادة ٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ . الأجرة الحقيقية التي انصرفت إليها ارادة المتعاقدين منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار .

(٦) إيجار « إيجار أماكن » "تقدير الأجرة" . نظام عام . إثبات ، تحديد أجرة الاماكن الخاضعة لتشريعات الاستثنائية . أمر متعلق بالنظام العام . اخفاء حقيقة الأجرة . جواز إثباته بكافة الطرق .

(٧) إيجار « إيجار اماكن » . قانون . نظام عام إثبات .

أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيجار الاماكن . قواعد أمره . جواز إثبات مخالفة أحكامه بكافة الطرق .

(٨) إيجار « إيجار اماكن » . قانون "نفاذ القانون" . اختصاص .

إلغاء القانون لمحكمة أروجة اختصاص . أثره . حصول الإلغاء بمجرد نفاذ القانون مالم ينص على غير ذلك .

(٩) إيجار « إيجار اماكن » . قانون "نفاذ القانون" . اختصاص . دعوى "دعوى تحديد الأجرة" .

القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الاماكن . الغاؤه مجالس المراجعة . القضاء في ظل ذلك القانون في دعوى مرفوعة قبل صدوره بعدم اختصاص القضاء العادي وباختصاص مجالس المراجعة بتحديد الأجرة إعمالا للقرار التفسيري ٨ لسنة ١٩٦٥ . خطأ في القانون .

١ - إنه وإن كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التي عدتها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، وذلك على ما أورده المذكرة الإيضاحية تبسيطا للأوضاع ومنعا من تقطيع أوصال القضية وتفاديا لجميع ما أثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة دقيقة بين الأحكام

الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر تلك التي لا تقبله ، إلا أن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة يجوز الطعن فيه على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات المطروحة فيها والتي استبقته المحكمة للقضاء في موضوعها اعتبارا بأنه حكم مهني للخصومة ومنه لها فيما فصل فيه وحسمه بصدده عدم الاختصاص طالما أنه لن يعقبه حكم في موضوعه . لما كان ذلك وكان البين أن الدعوى الماثلة قد انتهت فيها محكمة الموضوع إلى القضاء بعدم اختصاصها الولائي في شأن طلب تحديد الأجرة ونأطت بها مجالس المراجعة رغم سبق إلغائها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإنها تكون قد انتهت الخصومة في هذا الشق من الدعوى إذ لن يتلوه حكم في موضوع تحديد الأجرة بالذات ، لا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد نذبت خبيرا لتحقيق فروق الأجرة السابقة ، إذ أنه لا ينمى في هذه الصورة أن المنازعة في تحديد الأجرة قد نبت فيها بالقضاء بعدم الاختصاص وانتهت الخصومة في خصوصه .

٢ - النص في المادة السادسة مكرر (ب) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المضافة بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على تشكيل لجنة عليا فوضها المشرع في إصدار تفسيرات ملزمة لأحكامه جعل لها قوة القانون ونص على نشرها في الجريدة الرسمية أسوة به ، مفاده وجوب أن تقتصر هذه التفسيرات التي تصدرها اللجنة على نطاق هذا القانون وحده ولا تتعداه إلى سواه ، إذ كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واجهت نوعين من الحالات السابقة على صدوره هي الحالات التي سميت فيها أجرة تعاقدية ولم يصدر بشأنها من اللجان تقدير للأجرة حتى صدر ذلك القانون ، وكذلك الحالات التي سميت فيها أجرة تعاقدية وقدرت اللجان أجرتهما تقديرا نهائيا ، وبينت الحكم الذي يطبق في شأن كل منهما ، ولم تتناول حالة الأماكن التي أوجرت وأخطرت عنها اللجان أو شغلت قبل صدوره ولم تكن لها أجرة تعاقدية تصلح أساسا للتقدير الحكيم ، ومن بينها الأماكن المؤجرة بفقود اتفق فيها على تحديد أجرتهما طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، اعتبارا بأنه لا يعد تعيينا لأجرة تعاقدية حرة وكان القرار التفسيري التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ إنما ينصب على هذه الحالة الأخيرة التي بقيت خاضعة لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن

القرار المشار إليه يكون قد صدر في حدود التفويض التشريعي المخول للجنة العليا دون أن يماوزه إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

٣ - إذ كان الطاعن لم يبين المواطن التي بنى عليها ما أثاره - من دفع بعدم دستورية القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ - استنادا إلى أن القرار المذكور تضمن تفسيراً لمصوص القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن ذلك يدل على عدم جدية دفعه .

٤ - النص في المادة الأولى من القرار التفسيري التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ على أنه : " إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقاً لما تقرره لجنة التقدير فلا تكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر بحال التقدير في تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائياً فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون وذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن هذا القرار إنما يواجه الحالة التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر أصلاً على تحديد أجرة للعين بل تركا أمر تحديدها إلى لجنة التقدير ، إذ لا يكون هناك أجرة متفق عليها وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥٪ بالتطبيق لما تقتضيه المادة الثانية منه ، وفي هذه الحالة تستمر اللجنة في تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة ولم يصبح قرارها نهائياً بسبب النظم منه فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعن ، بمعنى أنه لا مجال للأخذ بالقرار التفسيري سالف الإشارة إلا إذا لم تكن هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها بين المؤجر والمستأجر فإذا انضمت وجودها كان لا مناص من إعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

٥ - العقود بالأجرة التعاقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الأجرة الحقيقية التي انصرفت إليها إرادة المتعاقدين منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار .

٦ — المقرر أن تحديد أجرة الأماكن هي من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها ، والتحايل على زيادتها أو إخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم القانون يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والقرائن .

٧ — القرار التفسيري التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبر قواعد القانون المذكور جميعا أمره ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها بحيث لا يسوغ التحايل على أحكامه بمحاولة نفى وجود أجرة تعاقدية ويكون من حق من يدعى حصول الاتفاق عليها إثبات ذلك بكافة الطرق .

٨ — المقصود بالقوانين المعدلة للاختصاص في معنى المادة الأولى من قانون المرافعات هي تلك التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو القيمي أو المحلي دون القوانين التي تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء فان هذا الإلغاء يحدث أثره حتما بمجرد نفاذ القانون مالم ينص على غير ذلك .

٩ — إذا نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به في ١٨/٨/١٩٦٩ على إلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته المادة الخامسة منه من تشكيل مجالس المراجعة للتظلم أمامها في قرارات لجان التقدير ، وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قضت بإحالة التظلمات المعروضة على مجالس المراجعة عند العمل بأحكامه إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بالحالة التي يكون عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٤/١٢/١٩٦٩ أي في تاريخ لاحق للعمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قاضيا باختصاص مجالس المراجعة . بنظر دعوى تحديد الأجرة طبقا للقرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ — والتي لم يعد لها وجود مع أن الولاية قد أصبحت معقودة بالقضاء العادي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية بطالب الحكم (أولا) بتحديد أجرة الشقة موضوع الدعوى بمبلغ ١٣ جنيها شهريا ، شاملة " الجراج " وكافة ما يعتبر ملحقا بالعين المؤجرة (ثانيا) بالزامه بأن يرد إليه مبلغ ١١٩ جنيها ، وما يستجد بواقع ٣ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٥ ، وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ٢١/٧/١٩٦٢ اتفق مع المطعون عليه على أن يستأجر منه الدور الرابع من العمارة رقم ٦٧ بشارع الامبراطور بهلوى بأجرة شهرية قدرها ٢٠ جنيها ، يدفع له مقدما مبلغ ٢٤٠ جنيها قيمة الأجرة المستحقة عن سنة ثم حرر عقد الإيجار فى ٢٢/١٠/١٩٦٢ لمدة سنة اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وحددت الأجرة فيه طبقا لتقدير اللجنة ، وإذ تخضع العين المؤجرة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحددت لجنة التقدير المختصة فى ١/٢/١٩٦٤ أجرتها بمبلغ ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا ، وصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يفصل مجلس المراجعة فى التنظيم المرفوع من الطرفين فأصبحت الأجرة مبلغ ١٣ جنيها بعد تخفيضها بواقع ٣٥٪ طبقا للقانون ، وأصر المطعون عليه على اقتضاء الأجرة وفق تقدير اللجنة ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سائلة البيان . حكمت المحكمة فى ٢٣/١/١٩٦٩ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٣ سنة ٨٦ ق القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء بطلباته ، وبتاريخ ٤/١٢/١٩٦٩ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف (أولا) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تحديد الأجرة (ثانيا) بإلغائه فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة أول درجة برد فروق الأجرة وإعادتها إليها للفصل فيها . طعن الطاعن فى الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها

الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم لا تجيز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المبنى للخصومة كلها وذلك بما عدا الأحكام التي عدتها على سبيل الحصر وهى الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وذلك — وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية — تبسيطا للأوضاع ومنعا من تقطيع أوصال القضية وتفاديا لجميع ما أثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله ، إلا أن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة ولائيا ، يجوز الطعن فيه على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقى الطلبات المطروحة فيها والتي استبقته المحكمة للقضاء في موضوعها ، اعتبارا أنه حكم مهيء للخصومة ومنه لها فيما فصل فيه وحسمه بصدده عدم الاختصاص طالما أنه لن يعقبه حكم في موضوعه . لما كان ذلك وكان البين أن الدعوى المناهضة قد انتهت فيها محكمة الموضوع إلى القضاء بعدم اختصاصها الولائى في شأن طلب تحديد الأجرة وناطت بها مخالفة المراجعة رغم سبق إلغائها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فلما تكون قد انتهت الخصومة في هذا الشق من الدعوى إذ لن يتلوه حكم في موضوع تحديد الأجرة بالذات لا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد نذبت خيرا لتحقيق فروق الأجرة السابقة ، إذ أنه لا يبنى في هذه الصورة أن المنازعة في تحديد الأجرة قد بت فيها بالقضاء بعدم الاختصاص وانتهت الخصومة في خصوصه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، تنعى الطاعن بالوجه الثانى من السبب الأول والسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التبيين ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في صحيفة الاستئناف

بعدم دستورية القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تأسيسا على أنه ينطوي على تفسير للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الذي لم يتضمن نصا يخول تلك اللجنة تفسير نصه مع أن أجازة التفسير هو من قبيل التفويض التشريعي الذي لا يفترض بغير نص ولا ينبغي التوسع فيه ، وإذا اعتمد الحكم على هذا القرار التفسيري للقضاء بعدم الاختصاص الولائي رغم عدم دستوريته ، ولم يرد على الدفاع المبدئي من الطاعن في خصوصه رغم أنه جوهري فإنه يكون قاصر التسبب علاوة على خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة مكر (ب) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ تقضي بتشكيل لجنة عليا فوضها المشرع في إصدار تفسيرات تشريعية منزلة لأحكامه جعل لها قوة القانون ونص على نشرها في الجريدة الرسمية أسوة به ، مما مفاده وجوب أن تقتصر هذه التفسيرات التي تصدرها اللجنة على نطاق هذا القانون وحده ولا تتعداه إلى سواه ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واجهت نوعين من الحالات السابقة على صدوره هي الحالات التي سميت فيها أجره تعاقدية ولم يصدر بشأنها من اللجان تقدير نهائي للأجره حتى صدور ذلك القانون ، وكذلك الحالات التي سميت فيها أجره تعاقدية وقدوت اللجان أجرتها تقديرا نهائيا ، وبينت الحكم الذي يطبق في شأن كل منهما ، ولم تتناول حالة الأماكن التي أوجرت وأخطرت عنها اللجان أو شغلت قبل صدوره ولم تسكن لها أجره تعاقدية تصلح أساسا للتقدير الحكيم ومن بينها الأماكن المؤجسرة بعقود اتفق فيها على تحديد أجرتها طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، اعتبارا بأنه لا يعد تعيينا لأجره تعاقدية حرة ، وكان القرار التفسيري التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ إنما ينصب على هذه الحالة الأخيرة التي بقيت خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن القرار المشار إليه يكون قد صدر في حدود التفويض التشريعي المخول للجنة العليا دون أن يجاوزه إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين المواطن التي بني عليها ما أثاره من أن القرار تضمن تفسيراً لنصوص القانون الأخير مما يدل على عدم جدية دفعه ، وكان أخذ الحكم بالقرار التفسيري

وحمل قضائه على أساسه لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فإن سكوتة عن مناقشته لا يشكل قصورا في التسبيب .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول وبالأَسباب الثاني والثالث والخامس منها مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بعدم الاختصاص الولائي على سند من القول بأن طرفي التداعي لم يتفقا عند التعاقد مل أجرة معينة للعين المؤجرة ، وتركها لتحديد طبقا للثابت بعقد الإيجار إلى بلنة تقدير الإيجارات ، وأن الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢١ الذي يعتصم به الطاعن للتدليل على حصول الاتفاق على الأجرة جاء خلوا من تحديد المبلغ المدفوع فيه باعتباره أجرة سنة ، كما شمل مدة سابقة على بدء العلاقة التأجيرية ، وانصب على شقة تغاير العين المؤجرة ، بالإضافة إلى أن الإيصال المؤرخ ١٩٦٣/٢/٤ يدفع الطاعن مبلغ ٢٠٩ جنيهات من إيجار الشقة عن عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، لا ينفي عن صدور أجرة تعاقدية متفق عليها ، ولا يكشف عن انصراف نيتيها إلى تحديد الأجرة بمبلغ عشرين جنيها شهريا ، وعلى ذلك فلا محل لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مقدار هذا المبلغ المدفوع مقدما لتجاوز النصاب الجائز لإثباته بالبلينة ورتب الحكم على ذلك انمقاد الاختصاص لمجلس المراجعة بالتطبيق لقرار التفسير رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ، في حين أن دفاع الطاعن مؤسس على وجود أجرة اتفاقية متعاقد عليها شفاهة ، وأن المطعون عليه حرص على عدم ذكرها كتابة تحايلا على قوانين الإيجارات الأمر الذي يحيز لإثباتها بكافة الطرق ، خاصة وأن مدار النزاع حول ما إذا كانت هناك أجرة اتفاقية أيا كانت قيمتها لا على ثبوت مقدار هذه الأجرة وعلاوة على ذلك فقد خلط الحكم بين عدم إثبات قيمة المبلغ كتابة في الإيصال وبين القول بعدم الاتفاق على مبلغ ما ، مما ينحول الاختصاص للقضاء العادي لا مجلس المراجعة هذا إلى أن مناط استبقاء الاختصاص للجان التقدير ومجالس المراجعة وفق القرار التفسيري المنوه عنه هو ألا تكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها ، غير أن الحكم جعل المنط عدم إمكان تحديد الأجرة شهريا وليس عدم وجود أجرة اتفاقية ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القرار التفسيري التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ على أنه « إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا تكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر لحان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعن... وذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه،» يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن هذا القرار إنما يواجه الحالة التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر أصلا على تحديد أجرة للعين بل تركا أمر تحديدها الى لجنة التقدير ، إذ لا يكون هناك أجرة متفق عليها وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ بالتطبيق لما تقضى به المادة الثانية منه ، وفي هذه الحالة تستمر اللجنة في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة ولم يصبح قرارها نهائيا بسبب التظلم منه فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعن ، بمعنى أنه لا مجال للأخذ بالقرار التفسيري سالف الإشارة الا اذا لم تكن هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها بين المؤجر والمستأجر ، فإذا اتضح وجودها كان لا مناص من إعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولما كان الطاعن يؤسس دفاعه على أنه اتفق مع المطعون عليه على أجرة معينة حددتها ، وأن ذلك الأخير تعمد إخفاءها تحايلا على أحكام القانون بهدف التوصل الى عدم رد فروق الأجرة والإفلات من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الواجب التطبيق على واقعة النزاع ، ودلل على ذلك بتقاضى المؤجر منه ما يوازي أجرة سنة كاملة مقدما ، مما يبين منه أن هناك أجرة معينة المقدار سلفا ومتفق عليها وإن لم يثبت مقدارها في عقد الإيجار أو في إيصال السداد كتابة ، لما كان ذلك وكان المقصود بالأجرة التعاقدية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الأجرة الحقيقية التي انصرفت اليها إرادة المتعاقدين منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار . وكان المقرر أن تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية هي من

مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأميم مخالفة القواعد للواردة بشأنها والتحايل على زيادتها أو على إخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم القانون يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والقرائن ، وكان للقرار التفسيري التشريعي رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبار قواعد القانون المذكور جميعا أمرة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها بحيث لا يسوغ التحايل على أحكامه بمحاولة نفى وجود أجرة تعاقدية ويكون من حق من يدعى حصول الاتفاق عليها إثبات ذلك بكافة الطرق ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يستجب الى طاب الطاعن احواله الدعوى ان التحقيق قولا منه بتجاوز النصاب الذي يجوز اثباته بالبيئة ، وتخذ من عدم ثبوت مقدار الأجرة المدفوعة في الايصال المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢١ دليلا على عدم اتفاق الطرفين عليها مع أن ذلك بمجرد لا ينفي جواز الاتفاق عليها وامكان تحديدها فيما بينهما وأن إخفاء مقدارها كان بقصد التحايل على القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب بما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم صدر بتاريخ لاحق للعمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والذي قضى بإلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته من تشكيل مجالس المراجعة ، وإذ انطوى قضاء الحكم على عقد الاختصاص لهذه المجالس رغم إلغائها وإحالة اختصاصها إلى القضاء المادي فلا يكون هنالك محل للقضاء بعدم الاختصاص الولائي .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به في ١٨/٨/١٩٦٩ قد نصت صراحة على إلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته المادة الخامسة منه من تشكيل مجالس المراجعة للتظلم أمامها في قرارات لجان التقدير ، وكانت المادة ٤٢ من ذات القانون قضت بإحالة التظلمات المروضة على مجالس المراجعة عند العمل بأحكامه إلى اللجنة الابتدائية

الكائن في دائرتها العقار بالجهة التي يكون عليها ، لما كان ذلك وكان المقصود بالقوانين المعدلة للاختصاص في معنى المادة الأولى من قانون المرافعات القائم هي تلك التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو التيمس أو المحل ، دون القوانين التي تنفي محكمة أو تزيل جهة قضاء فإن هذا الإلغاء يحدث أثره حتما بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص على غير ذلك : لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢/١٢/١٩٦٩ أي في تاريخ لاحق للعمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فأضيا باختصاص مجالس المراجعة التي لم يعد لها وجود مع أن الولاية قد أصبحت معقودة للقضاء العادي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه لهذا السبب أيضا .

وحيث إن ضوع ص.الح للتفصيل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة : المستشارين :
الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار ، وإبراهيم هاشم .

(٢٩٨)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية"

(١) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين » قانون .

منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجية غير المسلمين تختلف الطائفة أو الملة . وجوب
تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . تغيير الطائفة أو الملة لغير الاسلام أثناء سير الدعوى
لا أثر له .

(٢) ، (٣) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين »
« ديانة » . قانون « القانون الواجب التطبيق » دعوى « دعاوى الأحوال الشخصية » .
اختصاص « الاختصاص بمسائل الأحوال الشخصية » .

(٢) منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين . الاختصاص بها والقانون الواجب
التطبيق على أطرافها . مناطه . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى واقضاء الخصومة فيها .
المقصود بذلك .

(٣) اختلاف طائفة كل من الزوجية غير المسلمين عن الآخر . جواز إيقاع الطلاق بالإرادة
المتردة . لا يغير من ذلك انضمام الزوجة لطائفة الزوج أثناء سير الدعوى قبل إيقاع الطلاق .

(٤) استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل دون معقب متى كان تقديرها يستند إلى أسباب .
سائغة . مثال في تغيير الطائفة عند غير المسلمين .

١ — مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وعلى
ما جرى به قضاء هذه — المحكمة — أنه في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية
للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة تصدر الأحكام طبقاً لارجح

الأقوال في مذهب أبي حنيفة باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية ، ولا يؤثر في وضع الخصومة أو الخصوم والقانون الواجب التطبيق عليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى ما لم يكن هذا التغيير إلى الاسلام (١) .

٢ — مؤدى نص المادة السابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع اتخذ من «سير الدعوى» و «انعقاد الخصومة فيها» وهو وصف ظاهر منضبط مناطا يحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها ، ولما كان سير الدعوى في هذا المجال ينصرف إلى الوقت الذي تعتبر فيه الدعوى مرفوعة إلى القضاء طبقا لما يقضى به قانون المرافعات حتى صدور حكم نهائي فيها ، فيعتمد بالتغيير — الملة أو الطائفة — إذا تم قبل رفع الدعوى ، ويراعى عند تحديد الاختصاص التشريعي بخلاف التغيير الطارئ أثناء سيرها . (٢) .

٣ — إذ كان الثابت أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الاتجاليين قبل رفع الدعوى وبذلك أصبح وزوجته الطاعنة محتفى الطائفة فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية التي تجيز إيقاع الطلاق بالإرادة المنفردة ، دون اعتداد بتغير الطاعنة لطائفتها والانضمام لطائفة المطعون عليه أثناء سير الدعوى ، لا يغير من ذلك ، أن المطعون عليه لم يوقع الطلاق إلا في تاريخ لاحق لتغير الطاعنة لطائفتها وانضمامها لطائفة المطعون عليه الجديدة ، أو أنه لم يطلب عند رفعه الدعوى إثبات طلاقه أياها ، لأن الدعوى قائمه منذ البداية على إختلاف الطرفين طائفته وأن من حقه إيقاع الطلاق .

(١) تقض طعن رقم ٣٠ سنة ٣٧ ق " ١ " جلسة ١٤/١/١٩٧٠ بمجموعة من ٢١ ص ٩٦

(٢) » » » ٣٤ » ٣٦ » » » ١٩٦٨/٤/١٠ » » ١٩ » ٧٥٠

» » » ١٤ » ٣٥ » » » ١٩٦٦/٤/٢٠ » » ١٧ » ٨٨٩

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية أن تحديد تاريخ انضمام الطاعة لطائفة الأقباط الإنجيلية يرجع إلى تاريخ صدور شهادة رئيس الكنيسة الرسولية للأقباط الإنجيليين بشبرا ، مستندا إلى القرائن التي ساقها وكان هذا الإسناد أمرا يتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستعمل به محكمة الموضوع مادام تقديرها يستند إلى أسباب سائغة فإن النعي على الحكم - بالنسبة في الاستدلال والقصور في التسييب - يكون غير سديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٢ ، "أحوال شخصية" أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعة ، طالبا الحكم بفسخ عقد زواجهما والتفريق بينهما وأمرها بعدم التعرض له في أمور الزوجية ، وقال بيانا لدعواه أنه تزوج بالطاعة في ٣٠ / ٥ / ١٩٦٥ طبقا لشرعية الأقباط الأرثوذكس ، وإذا انضم إلى طائفة الإنجليك التابعة للكنيسة البروتستانتية في ٢٢ / ٨ / ١٩٧١ ، وأصبعا مختانين الملة وكان يحق له أن يوقع يمين الطلاق على الطاعة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، فقد أقام دعواه بطلانته سالفه البيان ، وأجابت الطاعة على الدعوى بأنها انضمت هي الأخرى لطائفة الأقباط الإنجيليين في أول أغسطس سنة ١٩٧١ ، ودفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة التوصل فيها ، عدل الطاعن طلباته إلى الحكم بإثبات طلاقه المطعون عليها طلاقا أولى رجعية ، وبتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعة أسامت معاملته واستحکم الخلاف بينهما ، وأنها كانت حتى تاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧١ قبطية أرثوذكسية ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة

في ١٢/٥/١٩٧٣ (أولا) برفض الدفع المبدئي من الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى (ثانيا) باستجواب المطعون عليه فيما إذا كان قد أوقع يمين الطلاق على الطاعنة أم لا ، وبجلسة ٢٦/٥/١٩٧٣ أوقع المطعون عليه يمين الطلاق على الطاعنة ، ثم حكمت المحكمة في ٩/٦/١٩٧٣ بإثبات طلاقه لها طلاقاً أولى رجعية ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦ سنة ٩٠ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغاءه والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالحلقة المحددة ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بإثبات الطلاق تأسيساً على أن الطاعنة انضمت إلى طائفة الإنجليين الرسولين في ٢٣/١٢/١٩٧١ وأثناء السير في الدعوى المرفوعة في ٢١/٩/١٩٧١ ، في حين أن الطلاق الذي قضى الحكم بإثباته أوقعه المطعون عليه في ٢٦/٥/١٩٧٣ وفي وقت كانت الطاعنة وفقاً لمذهب الحكم تتبع ذات طائفة المطعون عليه ، الأمر الذي لا يبيح الطلاق بالإرادة المنفردة ، ولا يعول فيه على إقامة الدعوى في تاريخ سابق لأن إثبات الطلاق لم يكن مطروحاً عند رفعها ، كما أن المطعون عليه لم يستعمل حقه فيه طيلة فترة اختلاقه وزوجه طائفة ولم يوقعه إلا بعد أن صار اتحادهما مرة أخرى ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة ، تصدر الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية ، ولا يؤثر في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق عليها وعليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفة إلى أخرى "أثناء سير الدعوى"

ما لم يكن هذا التغيير إلى الإسلام، أو مؤداهما كذلك أن الشارع اتخذ من "سير الدعوى" و "انعقاد الخصومة فيها" — وهو وصف ظاهر منضبط — مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها، ولما كان سير الدعوى في هذا المجال ينصرف إلى الوقت الذي تعتبر فيه الدعوى مرفوعة إلى القضاء طبقا لما يقضى به قانون المرافعات حتى صدور حكم نهائي فيها، فيعتمد بالتغيير — أي كان نوعه — إذا تم قبل رفع الدعوى ويراعى عنه تحديد الاختصاص التشريعي، بخلاف التغيير الطارئ أثناء سيرها، لما كان ذلك، وكان الثابت في هذه الدعوى أن المطعون عليه أنضم إلى طائفة الإنجليين قبل رفع الدعوى، وبذلك أصبح وزوجته — الطاعنة — تحتفى الطائفة، فإن الحكم يكون قد إلزم جميع القانون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز إيقاع الطلاق بالإرادة المفردة، دون اعتداد بتغيير الطاعنة لطائفتها والانضمام لطائفة المطعون عليه أثناء سير الدعوى، لا يغير من ذلك أن المطعون عليه لم يوسع الطلاق إلا في تاريخ لاحق لتغيير الطاعنة لطائفتها وانضمامها لطائفة المطعون عليه الجديدة، وأنه لم يطلب عند رفعه الدعوى إثبات طلاقه إياها، لأن الدعوى قائمة منذ البداية على اختلاف الطرفين طائفة وأن من حقه إيقاع الطلاق، وإذا انتهى الحكم إلى هذه النتيجة السليمة فإن النعي عليه بخالفه القانون يكون على غير أساس.

وحيث أن حاصل السبب الثاني الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه اعتبر انضمامها لطائفة الانجياين لم يقع إلا في ٢٣ / ١٢ / ١٩٧١ من تاريخ أعطائها شهادة الانضمام رغم أن البيانات الواردة بها مستخرجة من سجلات الكنيسة وثابت بها أن الطاعنة قيدت برقم ٦٣ في أول أغسطس سنة ١٩٧١ وتعتبر من هذه الطائفة من ذلك التاريخ وإذا مسخ الحكم الثابت بهذه الشهادة، وعول على شهادة أخرى صادرة من وكيل شريعة الأقباط الأرثوذكس فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب.

وحيث إن النعي مردود، ذلك أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه، أنه أقام قضاءه بشأن تغيير الطاعنة لطائفتها

على أن "... وبما أن المدعى عليها — الطاعنة — ركنت في إثبات تغييرها لطائفها في ١٩٧١/٨/١ إلى شهادة صادرة من القس رئيس مجلس الكنيسة الرسولية للأقباط الانجيليين بشبرا بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٣ وقد تضمنت الشهادة أن — المدعى عليها قيدت بسجلات تلك الكنيسة بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٧١ ولم يجر اعتماد توكيل تصدير الشهادة من وكيل طائفة الانجيليين إلا في ١٩٧١/١٢/٣١ . لما كان ذلك ، وكان ارجاع تاريخ انضمام المدعى عليها إلى تاريخ سابق على تاريخ إصدار تلك الشهادة يناقض الشهادة الصادرة من القس وكيل شريعة الأقباط الأرثوذكس ببقايوب البلد ، والتي تضمنت عقد اجتماع في منزله مساء يوم ١٩٧١ / ١١ / ٥ لمحاولة إصلاح ما بين الزوجين طرفي الخصومة وأن شاهدي المدعى — المطعون عليه — قد حضرا الاجتماع الذي كشف فيه المدعى عن انتمائه إلى طائفة الانجيليين ، وأن المدعى عليها كانت حتى هذا التاريخ قبطية أرثوذكسية لما كان ذلك وكانت الشهادة التي عولت عليها المدعى عليها في إثبات تغييرها لطائفها لا تعدو أن تكون في مجال الإثبات ورقة عرفية تخضع لما تخضع له سائر الأوراق العرفية في هذا الشأن ، فإنه إزاء ما جمده المدعى من نسبه تغيير المدعى عليها لطائفها إلى تاريخ سابق على تحرير الورقة ومخالفة هذا التاريخ لما تضمنته ورقة عرفية أخرى هي الشهادة الصادرة من وكيل شريعة الأقباط الأرثوذكس ببقايوب البلد والتي تأيدت بشهادة شاهدي المدعى التي تطعن إليها المحكمة وتأخذ بها ، فإنه لا يمكن التعويل على غير التاريخ الذي حملته الشهادة الصادرة من رئيس مجلس الكنيسة الرسولية للأقباط الانجيليين وهو ١٩٧١/١٢/٢٣ تاريخا لتغيير المدعى عليها لطائفها وانتمائها لطائفة الانجيليين " ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية أن تحديد تاريخ انضمام الطاعنة لطائفة الأقباط الانجيليين يرجع إلى تاريخ صدور شهادة رئيس مجلس الكنيسة الرسولية للأقباط الانجيليين بشبرا ، مستندا إلى القرائن التي ساقها ، وكان هذا الاستناد أمرا يتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقبل به محكمة الموضوع ما دام تقديرها يستند إلى أسباب سائفة ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين .
محمد محمد المهدي ، وأندكتور عبد الرحمن عياد ، صلاح نصار ، وإبراهيم هاشم .

(٢٩٩)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "ح أحوال شخصية" .

(٤٠٣، ٢٠١) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
زواج . قانون . إثبات .

(١) الزواج في شريعة القباط الأرثوذكس . نظام ديني . شروط انعقاده . توافر الشروط الموضوعية
من حيث الأهلية والرضا وانتهاء الموانع . وأن يتم الزواج علنا وفقا لطقوس دينية .

(٢) توثيق عقد الزواج عند الطوائف المسيحية . الاختصاص به . ق ٢٨ لسنة ١٩٤٧
المعدل بق ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ . التوثيق ليس شرطا لازما لصحة العقد . اعتباره من قبيل أعداد
الدليل لإثبات الزواج .

(٣) التوثيق لا يعد لإنشاء الزواج جديد . اعتباره مجرد وسيلة إثبات . إقرار أحد الزوجين
في وثيقة التصديق بآثاره لطائفة معينة . لا أثر له .

(٤) اختلاف الزوجين طائفة في تاريخ سابق على رفع الدعوى . مؤداه . حوار التطلاق
بالإرادة المنفردة . م ٢/٦ ق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . بيانات وثيقة التصديق المحررة في تاريخ
لاحق عن فواج تم في تاريخ سابق بشأن الطائفة . لا أثر لها .

(٦٠٥) أحوال شخصية " تدخل النيابة " . حكم " بيانات الحكم " . نيابة
عامة .

(٥) أغفال ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان .

(٦) خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا بطلان . شرط ذلك . إبداء النيابة الرأى بالفعل
والإشارة إلى ذلك في الحكم .

(٧) نقض أسباب الطعن . أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .

متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . فانه يكون غير مقبول . مثال في اغفال الإشارة إلى ابداء النيابة الرأي في دعوى طلاق أمام محكمة أول درجة .

١ — النص في المادة ١٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أن " الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطاً علياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة التعارف على شئون الحياة " يدل على أن الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس نظام ديني لا يكفي لإنعقاده توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وائتفاء الموانع دائماً وإنما يلزم أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة وبعد صلاة الإكليل اعتباراً بأن الصلاة هي التي تحمل النساء للرجال والرجال للنساء وإلا كان الزواج باطلاً . (١)

٢ — مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع اترع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وإعطائها لمكاتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة ، وخولها لموثق متدرب له إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدثاً للطائفة والملة ، دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، واقتصر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج ، بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلاً أو عدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توثيقه لا يؤثر في صحة الزواج ، اعتباراً بأن التوثيق إجراء لاحق على انعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية . (٢)

(١) نقض طعن رقم ١٥ سنة ٣٨ ق (أ) ١٥/١١/١٩٧٢ مجموعة س ٢٣ ص ١٢٤٢ .

(٢) نقض طعن رقم ١٥ سنة ٣٨ ق (أ) ١٥/١١/١٩٧٢ مجموعة س ٢٣ ص ١٢٤٢ .

٣ — التوثيق لا بعد إنشاء لزواج جديد ولا يقيد ببياناته سواء المنقولة عن العقد الأصلي أو المثبتة على لسان الزوجين للحاجة في تحديد الطائفة أو الملة التي ينتميان أو أحدهما إليها ، لأنه لا يعدو أن يكون وسيلة لإثبات أصلية للزواج ، لأن إقرار أحد الزوجين في وثيقة اتصديق بانتمائه إلى طائفة معينة لا يقيد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عدم تغييره لتلك الطائفة ، ولا ينهض وحده دليلاً على رجوعه إليها إذ كان قد سبق له الخروج منها ، إذ قد يكون المراد منه مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب أو الطائفة التي أصبح ينتمي إليها في حقيقة الواقع .

٤ — إذ كان الثابت من الأوراق أن المراسم الدينية لزواج المطعون عليه بالطاعة تمت طبقاً لشرعية الأقباط الأرثوذكس في ١٧/٦/١٩٦٢ ثم انضم المطعون عليه إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٧/١٢/١٩٧١ وأصبح مختلفاً والطاعة طائفة قبل رفع الدعوى ، فإن ذلك يجيز له تطبيقها وفق أحكام الشريعة الإسلامية أعمالاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يؤثر على ذلك ما أثبتت بوثيقة التصديق على الزواج المؤرخة ١٤/٨/١٩٧٢ والمشار فيها إلى سبق إتمامه في ١٧/٦/١٩٦٢ من أنه قبلي أرثوذكسي .

٥ — المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن عدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية لا يعد في ظل قانون المرافعات القائم من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

٦ — خلو الحكم من بيان رأى النيابة لا يترتب عليه بطلانه إلا أن ذلك مشروط بأن تكون النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وثبت ذلك في الحكم .

٧ — أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد خلا من الإشارة إلى أن النيابة قد أبدت رأيها ، إلا أن لما كانت محكمة الاستئناف أثبتت في حكمها أن النيابة أبدت رأيها ومضت في نظر الدعوى وانتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفي لجملة ، فإن النعي على حكمها بالبطلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٧٢ "أحوال شخصية" أمام محكمة أسيوط الابتدائية ضد الطاعنة طالبا لإثبات طلاقه لها ، وقال بيانا لدعواه أنه تزوج بها في ١٧/٦/١٩٦٢ طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس ، وإذا انضم لطائفة الروم الأرثوذكس ، وبقيت قبطية أرثوذكسية ، واختلفا ملة ، وأوقع عليها الطلاق بإرادته المنفردة يوم ١٦/٨/١٩٧٢ ، ففسد أقام الدعوى بطلباته ، وفي ٢٤/١٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإثبات الطلاق . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" أسيوط طالبة إلغاءه والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ٩/٤/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وطنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم ركن في إثبات تغيير طائفة المطعون عليه إلى شهادة صادرة من بطريركية الروم الأرثوذكس بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧١ ورتب على ذلك جواز إيقاعه الطلاق بإرادته المنفردة ، وأطرح دلالة ماجاء بوثيقة التصديق على الزواج الرسمية المؤرخة ١٩/٨/١٩٧٢ أمام الموثق المختص من أنه قبطي أرثوذكس ، على سند من أنها ليست إلتوثيقا للزواج القائم ، في حين أن مفاد القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة مخول لموظف متدب من قبل وزير العدل والإشارة في وثيقة التصديق إلى أن المطعون

قبطى أرثوذكسى دليل رسمى على اتحاد الزوجين فى الطائفة والملة فى التاريخ الذى صدرت فيه ، وتعد نسخة لشهادة التحاق المطعون عليه بطائفة الروم الأرثوذكس السابقة عليها . وتنفيذ عودته إلى طائفته الأولى ، بما يؤدى إلى اتحاده والطاعة فى الملة والطائفة ، ويستوجب تطبيق أحكام الشريعة الخاصة بهما دون أحكام الشريعة الإسلامية ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ على أن الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطا علميا طبقا لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون على شئون الحياة يدل على أن الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس كسرى نظام دينى لا يكفى لانهقاده توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع ، وإنما يلزم أن يتم الزواج علنا وفقا للطقوس الدينية المرسومة وبعد صلاة الأكليل اعتبارا بأن الصلاة هى التى تحمل النساء للرجال والرجال للنساء ، وإلا كان الزواج باطلا ، ولما كان مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٥ ، أن المشرع ائتمن عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهم المكاتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة ، وخولها لموثق متدرب له إمام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدى الطائفة والملة ، دون أن يجعل من التوثيق شرطا لازما لصحة العقد ، واقتصر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج ، بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلا أو عدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخى فى توثيقه ، لا يؤثر فى صحة الزواج باعتبار أن التوثيق إجراء لاحق على انعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية ، مما مفاده أن التوثيق لا يعد إنشاء لزواج جديد ، ولا يعتد ببياناته سواء المنقولة عن العقد الأصلى أو المثبتة على لسان الزوجين للحاجة فى شأن تحديد الطائفة أو الملة التى ينتميان أو أحدهما إليها ، لأنه لا يعدو أن يكون وسيلة لإثبات أصلية الزواج ولأن إقرار أحد الزوجين فى وثيقة التصديق بانتدائه إلى طائفة معينة لا يفيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم تغييره لتلك الطائفة ،

ولا ينهض وحده دليلًا على رجوعه إليها إذا كان قد سبق له الخروج منها ، إذ قد يكون المراد منه مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب أو الطائفة التي أصبح ينتمى إليها في حقيقة الواقع لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المراسم الدينية لزواج المطعون عليه بالطاعة تمت طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس في ١٧/٦/١٩٦٢ ، ثم أنضم المطعون عليه إلى طائفة الروم الأرثوذكسي في ١٧/١٢/١٩٧١ وأصبح مختلفا والطاعة طائفة قبل رفع الدعوى ، بما يجيز له تطبيقها وفق أحكام الشريعة الإسلامية أعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكان لا تأثير لما أثبتت بوثيقة التصديق على الزواج المؤرخة ١٤/٨/١٩٧٢ والمشار فيها إلى سبق إتمامه في ١٧/٦/١٩٦٢ من أنه قبطي أرثوذكسي ، وإذا التزم الحكم هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الثاني النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يبيده الحكم الابتدائي الباطل لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في الدعوى ورأى النيابة فيها .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية لا يعد في ظل قانون المرافعات الزائم من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم وكان خلو الحكم من بيان رأى النيابة لا يترتب عليه بطلانه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وثبت ذلك في الحكم ، وإذن خلا الحكم الابتدائي من الإشارة إلى أن النيابة قد أبدت رأيها إلا أنه لما كانت محكمة الاستئناف أثبتت في حكمها أن النيابة أبدت رأيها ومضت في نظر الدعوى وانتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفي لحمله وذلك بقولها ” ومن حيث أن ما ذكرته المستأنفة — الطاعة من أن قوله — المطعون عليه — أنه من طائفة الروم الأرثوذكس على حد زعمه — لا يعتد به لأنه أقر بوثيقة الزواج الرسمية المؤرخة ١٤/٨/١٩٧٢ بأنه قبطي أرثوذكسي ، وهي لاحقة للشهادة الدالة على تغيير طائفته كما أن المقرر يؤخذ بإقراره في وثيقة التصديق على الزواج بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٢

تري المحكمة عدم التعويل عليه ، ذلك لأن الثابت من الأوراق المقدمة وهي صورة محضر الزواج طبق الأصل بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٤ أنه تزوجها لدى مطرانية الأقباط الأرثوذكسي بسيوط في ١٧/٦/١٩٦٢ ، وأنها كانت مخطوبته بدليل عبارة " قد أقيمت الطقوس الدينية لزواج بمخطوبته " ، كما أن الثابت من شهادة الانضمام لبطيركية الروم الأرثوذكسي أنها بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧١ ، كما أن الثابت من وثيقة التصديق على الزواج أنهما وثقا زواجهما السابق لدى الموثق الرسمي بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٢ بدليل العبارة الواردة أسفل الوثيقة " وذلك بعد إتمام المراسم الدينية بتصريح من المطرانية رقم ٦٣ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ " ، وهذا العقد الأخير لم يقصد به إلا توثيق الزواج طبقا للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، ومن ثم فيكون الطرفان مختلفي الطائفة ويتمين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وحيث أن الطلاق من حقوق الله تعالى ويتعين على المحكمة إثباته من تاريخ إيقاعه فإن النعي على حكمها بالبطلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المنتشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد حسين وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صفاء الدين وعز الدين الحسيني وعبد العال السيد وعثمان الزيني .

(٣٠٠)

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) نقض " الصفة في الطعن " . أهلية . دعوى .

إنما الدعوى من الولي الطبيعي على القاصر . اختصاصه بهذه الصفة في الاستئناف دون اعتراض
منه . الدفع ببطالان الطعن بالنقض لاختصاصه فيه رغم بلوغ القاصر سن الرشد . لا محل له ما دام
أنه لم يقدم دليل ذلك .

(٢) دعوى " بيانات الصحيفة " . موطن .

بيان موطن المدعى بالصحيفة . وجوب أن يكن كافيا . البيان الناقص يستوى في أثره
مع إخفائه .

(٣) حكم " الطعن في الحكم " . دعوى " بيانات الصحيفة " إعلان . موطن .

هدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى . أثره . جواز إعلانه بالطعن في الحكم
في موطنه المختار المين بالصحيفة . ترتب ذات الأثر متى كان بيان الموطن قاصرا عن الاهتمام
إليه .

(٤) محكمة الموضوع . دعوى " بيانات الصحيفة " . موطن .

استقلال قاض الموضوع بتقدير كفاية بيان الموطن الأصلي للمدعى في صحيفة الدعوى . شرطه .
أن يقيم قضاؤه في ذلك على أسباب نائفة .

١ - إذ كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من المطعون عليهم ومن بينهم
المطعون عليه الأخير بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر ، وأن الطاعنة اختصته

في الاستئناف بهذه الصفة فلم يتمسك ببلوغ القاصر سن الرشد وظل يحضر عنه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يقدم بعد صدور هذا الحكم — مع عدم تسليم الطاعنة ببلوغ القاصر سن الرشد — ما يدل على بلوغ القاصر هذه السن سوى التوكيل الرسمي الصادر منه لمحاميه ، وهو مالا يعد دليلا حاسما في هذا الخصوص لما كان ذلك فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأخير .

٢ — إذ أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان موطن المدعى ، فقد أفادت أن يكون هذا البيان كافيا لإعلان ذوى الشأن بهذا الموطن أعلانا يمكنهم من معرفته والاهتداء إليه ، ومن ثم فإن البيان الناقص الذي لا يمكن منه التعرف على الموطن يستوى في أثره مع إغفال هذا البيان .

٣ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه " إذا كان المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه المختار المبين بهذه الصحيفة " ومن ثم فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه — إذا كان هو المدعى — في موطنه المختار المبين في صحيفة افتتاح الدعوى سواء كانت هذه الصحيفة قد خلت تماما من بيان الموطن الأصلي للمدعى أو كان البيان قاصرا لا يمكن معه الاهتداء إلى الموطن الأصلي ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر تطبيق حكم تلك الفقرة على حالة خلو صحيفة الدعوى من البيان المذكور ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — لأن كان تقدير كفاية بيان الموطن الأصلي للمدعى في صحيفة الدعوى أو عدم كفايته ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يجب أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ولما كان الثابت من بيان المطعون عليهم لموطنهم الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى أنهم اقتصروا على ذكر أنهم " من بندو منفلوط " وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم تناويع الطاعنة في كفاية هذا البيان قد استدلل على كفايته بسبق تسليم الخطابات المرسلة من مكتب الخبير إلى المطعون عليهم والتي لم يوضح على مظاريفها عنوان تفصيلي ،

وكان تسليم هذه الخطابات للمطعون عليهم لا يفيد بطريق اللزوم أنها سلمت إليهم في موطنهم ، ولا أن تلك البيانات كافية للتعرف على هذا الموطن . فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا ضد وزارة الأوقاف (الطاعنة) الدعوى رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ، طالبين الحكم بإلزامها بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن مدة إدارتها لوقف المرحوم ، ويتعين خبير لمراجعة الحساب الذى تقدمه ، والحكم بما يظهر من تقريره ، وبعد أن قدم الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة لفحص الحساب تقريره ، حكمت فى ١٢/٤/١٩٦٩ بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ ٩٨٨٠٦ جنيهات و ١٤٠ ملياً استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣ سنة ٨٧ ق القاهرة . ودفع المطعون عليهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهم بصحيفته إعلاناً صحيفياً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم كتاب المحكمة وفى ٣٠/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع . طعننت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه الأخير ببطلان الطعن بالنسبة إليه وقدمت النيابة العامة مذكره برأيها ، وطلبت رفض الدفع ونقض الحكم .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدى من المطعون عليه الأخير أنه اختصم فى الطعن بصفته وليا طبيعياً على ابنه ، فى حين أن ولده المذكور قد بلغ سن الرشد فى ٢٣/٤/١٩٧١ قبل رفع الطعن .

وحيث إنه لما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من المطعون عليهم ومن بينهم المطعون عليه الأخير بصفته ولياً طبيعياً على ابنه الفاضل ، وأن الطاعنة اختصته فى الاستئناف بهذه الصفة ، فلم يمسك ببلوغ

القاصر سن الرشد وظل يحضر عنه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يقدم بعد صدور هذا الحكم — مع عدم تسلم الطاعنة بباوغ القاصر سن الرشد — ما يدل على باوغ القاصر هذه السن سوى التوكيل الرسمي الصادر منه لمحامي ، وهو ما لا يعد دليلا حاسما في هذا الخصوص ، فانه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأخير .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور ، وفي بيان ذلك تقول أنه إزاء عدم بيان المطعون عليهم لموطنهم الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى بيانا كافيا . فقد أعلنتهم بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم كتاب المحكمة ، في مكتب الأستاذ المحامي الذي اتخذوه موطنا مختارا لهم في صحيفة الدعوى ، وبزعم صحة هذا الاعلان لموافقته لنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ، فقد قضى الحكم المطعون فيه ببطلانه ، واستند في ذلك إلى أن المطعون عليهم قد بينوا موطنهم الأصلي بيانا كافيا في صحيفة الدعوى ، وأنه بفرض وجود نقص في هذا البيان فإن مناط تطبيق حكم الفقرة المشار إليها هو خلو صحيفة الدعوى أصلا من بيان موطن المدعى ، أما حيث يكون هذا البيان ناقصا فانه يجب ابتداء أن ينتقل المحضر إلى الموطن المبين بصحيفة الدعوى فإذا لم يعثر على المراد لإعلانه وجب التحري عن موطنه الأصلي وإعلانه فيه وهو من الحكم خطأ في تحديد المقصود ببيان الموطن الأصلي ، إذ أخضعه لاعتبارات واقعية تعتمد على ما يسفر عنه انتقال المحضر ، وليس على ما يستلزمه القانون في بيان الموطن وهو المكان الذي يقيم فيه الشخص باستمرار ويلزم أن يكون محددًا ، فلا يكفي بالنسبة لمدينة معينة أن يقال إنها موطن أو محل إقامة هذا إلى أن الحكم استدل على كفاية بيان المطعون عليهم لموطنهم في صحيفة الدعوى والتي اقتصر فيها على ذكر أنهم من بندر متفلوط ، بأنه في بعض المدن والبنادر يكفي ذكر اسم الشخص للاعتداء إليه وأنه سبق وصول الخطابات المرسلة من مكتب الخبراء إلى المطعون عليهم مع أنه لم يوضح على مظاريفها سوى أنهم مقيمون بمفلوط ، وهو ما لا يصلح للتسديد على كفاية

البيان ، لأن مفلول مدينة كبيرة مقسمة إلى أحياء وشوارع والمنازل فيها تحمل أرقاما ، ولا يمكن الاعتداد بوصول خطابات مكتب الخبراء إلى المطعون عليهم لأن القانون لم يحدد طريقا أو ميعادا لتسليمها ، وقد يتسلمها أى شخص ويسلمها في وقت لاحق لأصحابها .

وحيث إن المادة ١٢ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان موطن المدعى ، فقد أفادت أن يكون هذا البيان كافيا لإعلام ذوى الشأن بهذا الموطن إعلاما يمكنهم من معرفته والاهتداء إليه ، ومن ثم فالبيان الناقص الذى لا يمكن معه التعرف على الموطن يستوى فى أثره القانونى مع إغفال هذا البيان ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا كان المطعون ضده هو المدعى . ولم يكن قسدين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصيل ، جاز إعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين بهذه الصحيفة" . فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه — إذا كان هو المدعى — فى موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ، سواء كانت هذه الصحيفة قد خلت تماما من بيان الموطن الأصيل للمدعى أو كان البيان قاصرا لا يمكن معه الاهتداء إلى الموطن الأصيل . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر تطبيق حكم تلك الفقرة على حالة خاوصة الدعوى من البيان المذكور ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولئن كان تقرير كفاية بيان الموطن الأصيل للمدعى فى صحيفة الدعوى أو عدم كفايته هو من وسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ، إلا أنه يجب أن يقيم قضاؤه على أسباب سائنة تكفى لحمله ، ولما كان الثابت من بيان المطعون عليهم لموطنهم الأصيل فى صحيفة افتتاح الدعوى أنهم اقتصروا على ذكر أنهم "من بندر مفلول" وكان الحكم المطعون فيه — رغم منازعة الطاعنة فى كفاية هذا البيان — قد استدلل على كفايته بسبق تسليم الخطابات المرسله من مكتب الخبراء إلى المطعون عليهم والتي لم يوضح على مظاريفها عنوان تفصيلي ، وكان تسليم هذه الخطابات للمطعون عليهم لا يفيد بطريق اللزوم أنها سلمت إليهم فى موطنهم ولا أن تلك البيانات كافية للتعرف على هذا الموطن ، فإن الحكم يكون كذلك مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد فاضل المجرشي ، ومرواح عطية ، والدكتور ابراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم عيد .

(٣٠١)

الطعن ٥٢٠ لسنة ١ في القضايا :

حكم "الطعن في الحكم . المصاحبة في الطعن" . تقض . عمل .

الطعن في الحكم للخطأ الذي يرد في الأسباب . لا يصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ولا تقوم له قائمة إلا بها . عدم القضاء على الطاعة بشيء . أثره . انقضاء مصاحبة في الطعن في الحكم . مثال في دعوى عمل .

إذا كان الطعن في الحكم للخطأ الذي يرد في الأسباب لا يصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، دون الأسباب التي يستقيم الحكم بقبولها وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه وإن عرض في أسبابه لبحث العلاقة القائمة بين الشركة الطاعة وبين المطعون ضده إلا أنه أورد في ختامها قوله : "وحيث إنه متى كان ذلك وكان إنهاء العقد موضوع التلادعي قد تم بناء على اتفاق طرفيه لا بطريق الفصل من جانب الشركة المدعى عليها (الطاعة) تكون دعوى المدعى (المطعون ضده) المسائلة قائمة على غير أساس من الواقع أو القانون متعيبة الرفض " وكان هذا الذي حصله الحكم وقام عليه فضائه يتجلى وحده لحمل النتيجة التي انتهى إليها أيما كانت العلاقة القانونية بين الطرفين على مقتضى العقد المبرم بينهما ، فإن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب خاصة بتكييف هذه العلاقة لا تكون مرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً لأنه يقوم بدونها ، ولما كن الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعة بشيء ومن ثم لا تكون لها مصاحبة في الطعن فيه ، فانه يتعين القضاء بعدم قبوله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين - من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عنده أقام الدعوى رقم ٥٠٢ و ٥٠٣ سنة ١٩٦٩ عمال كبرى القاهرة
على الشركة الطاعنة طالبا بالحكم بإلزامها بأن تؤدى له مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج على سبيل
التعويض ، وقال بياثا لها أن الشركة عينته حاييبا بها بمقد عمل لمدة سنة تبدأ في
أول أغسطس سنة ١٩٥٩ ودرجت على تجديد هذا العقد سنويا مما يحيله إلى
عقد غير محدد المدة ، إلا أنها أخطرتة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بتجديد العقد
لمسدة ستة شهور تبدأ في ديسمبر سنة ١٩٦٨ ثم طابت إليه في ٣٠ أبريل
سنة ١٩٦٩ لإنهاء العقد وأنت إليه راتبه مضافا إليه مبلغ ٥٠٠ ج مقابل توقيعه
على إقرار بتخالفه عن جميع حقوقه قبيلها . وإذا كان إنهاء العقد على هذا النحو
وقع تعسفيا وبغير مبرر فقد انتهى إلى طالب الحكم بطلباته المتقدمة . وباتاريخ
٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنفت
الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٨٩ سنة ٨٧ ق
كما استأنفه المطعون ضده وقيد استئنافه برقم ٣٦٠ لسنة ٨٧ ق . وفي ٩ مايو
سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بعد أن ضمت الاستئناف برفضها وتأيد الحكم
المستأنف . طاعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بدعوى أن الحكم قد
أخطأ فيها قرره في أسبابه من أن علاقتها بالمطعون ضدهى علاقة عمل فبس بذلك
مصدرة واضحة لها لما يترتب في جانبها من التزامات قبل الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن تأسيسا
على انتفاء مصاحبة الطاعنة في الطعن في الحكم . طابت احتياجا رفض
الطعن . وعرض الدامن على غرفة المشورة فحددت لنظاره جلسة ٢٠ أكتوبر
سنة ١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث أن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن في محله ، ذلك ، لأنه لما كان الطعن في الحكم للخطأ الذى يرد في الأسباب لا يصبح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها دون الأسباب التى يستقيم الحكم بغيرها ، وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه أنه وإن عرض في أسبابه لبحث العلاقة القائمة بين الشركة الطاعنة وبين المطعون ضده وخلص إلى أنها علاقة عمل إلا أنه أورد في ختامها قوله : « وحيث أنه متى كان ذلك وكان إنهاء العقد موضوع لتداعى قد تم بناء على اتفاق طرفيه لا بطريق الفصل من جانب الشركة المدعى عليها (الطاعنة) تكون دعوى المدعى (المطعون ضده) المسائلة قائمة على غير أساس من الواقع أو القانون متعينة الرفض » وكان هذا الذى حمى به الحكم وأقام عليه قضاؤه ، يكفى وحده للحل النتيجة التى انتهى إليها أيا كانت العلاقة الزانونية بين الطرفين على مقتضى العقد المبرم بينهما ، فإن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب خاصة بتكليف هذه العلاقة لا تكون مرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا لأنه يقوم بدونها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنة بشيء ومن ثم لا تكون لها مصلحة في الطعن فيه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد جعفر هياكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد مدني العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده ، وزكي الصاري صالح ، وجمال
الدين عبد اللطيف .

(٣٠٢)

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤ القضائية :

(١) بطلان . حكم . دعوى "الإعادة للرافعة" .

الأصل في الإجراءات أن تكون قد وُعيت . البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر
من الخصوم ضد إعادة الدعوى للرافعة . عدم جواز التمسك به إلا من شرع البطلان لمصلحته . م
٢١ مراجعات .

(٢ و ٣ و ٤ و ٥) تقادم "التقادم المكسب" . حيازة . ملكية . محكمة الموضوع .

(٢) حسن النية الذي يقتضيه تلك العقار بالتقادم القصير . ماهيته .

(٣) استخلاص حسن نية راضع اليد . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه
ملائماً وكافياً لحل قضائه .

(٤) اكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط
رضع اليد .

(٥) راضع اليد على العقار بسبب وقتي معلوم . جواز اكتسابه للملكية في حالتيه ، أن يتلقى
العقار من شخص يعتد أنه هو المالك له ، أو أن يجابه المالك مجابهة ظاهرة إنكار ملكيته
والاستئثار بها دونة .

(٦) نقض "أثر نقض الحكم" .

دعوى تثبيت الملكية لأطيان زراعية وبطلان التصرفات الواردة عليها . موضوع قابل للتجزئة .
نقض الحكم الصادر برفض الدعوى . اقتصار أثر النقض على نصيب الطاعن من المدعين دون
الآخرين .

١ - متى كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، فإن محكمة الاستئناف تكون قد تحققت من أن سند الوكالة - الصادر لمحامى الطاعنين الذى مثل بالجلسة بعد إعادة الدعوى للرافعة - كان صادرا من كل الطاعنين ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا دليلا على أن هذا التوكيل لم يصدر عنهم ، وكان لا مصلحة لهم في التمسك بالبطلان لعدم إعلان من لم يحضر من المطعون عليهم - بإعادة الدعوى للرافعة - إذ لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته عملا بما تقضى به المادة ٢١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالبطلان يكون في غير محله .

٢ - حسن النية الذى يقتضيه التملك بالتقادم القصير هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقادا تاما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه ، فإذا شاب هذا الاعتقاد أدنى شك امتنع حسن النية .

٣ - لئن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة في استخلاص حسن نية واضح اليد - في التملك بالتقادم القصير - من نصوص العقد ومن الظروف الملابسة لتحريره ، إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه .

٤ - يتعين على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقرونا بنية التملك ومستمرا وهادئا وظاهرا فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

٥ - وضع اليد بسبب وقتى معلوم غير أسباب التملك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر صالحا للتمسك به إلا إذا حصل تغيير في سببه يزيل عنه صفته الوقتية ، وهذا التغيير لا يكون إلا بإحدى اثنتين ، أن يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين بمجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه يزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه ، وهو ما تقضى به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى .

٦ - إذ كان الثابت أن المدعين أقاموا الدعوى بثبوت ملكيتهم إلى الأطيان الزراعية ، وببطلان عقد البيع المسجلين - الصادرين عن ذات الأطيان - وهو موضوع قابل للتجزئة ، ولما كان لا يفيد من الطعن إلا من رفعه عملاً بما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، وكان الطعن بالنقض لم يرفع إلا من بعض المدعين الذين قضى برفض دعواهم ، وتأيد هذا القضاء استثنائياً ، لما كان ذلك فإن نقض الحكم يقتصر أثره على أنصبة الطاعنين في الأطيان المباعة بالمقدين سالفى الذكر دون باقى المدعين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تنصل في أن الطاعنين والمطعون عليهم من الأول حتى الرابعة والعشرين أقاموا الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٥ مدنى المنصورة الابتدائية بصحيفة معلقة في ٢٠/٢٧/٢٩٥٥/٣٠ ضد باقى المطعون عليهم طالبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم فى ١١ فدانا و ٣ قراريط و ٦ أسهم شيوخا فى ١٠ فدانا موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وببطلان عقد البيع الصادر من المرحوم ، مورث المطعون عليهم من الثامن والثلاثين إلى السابعة والأربعين إلى المرحوم مورث المطعون عليهم من الخامس والعشرين إلى السابع والثلاثين والمؤرخ ١٩٢٨/١١/٧ والمسجل بمحكمة المنصورة المختلطة فى ١٩٢٨/١١/٢٩ فيما يخص بالقدر سالف الذكر ومحو ما ترتب عليه من تسجيلات ، وببطلان عقد البيع الصادر من ورثة إلى المطعون عليه التاسع والخمسين والمسجل بمحكمة المنصورة المختلطة فى ١٩٤٥/١/١٦ فيما يخص بالمساحة المذكورة ومحو ما ترتب عليه من تسجيلات ، وقالوا فى بيان دعواهم إن المرحوم المتوفى سنة ١٩٠٥ كان قد باع

١٤ فدانا إلى أولاده الخمسة بموجب عقد بيع مسجل في ١٨٨١/٦/١١ بالسوية فيما بينهم وبموجب عقد رهن تأميني مسجل في ١٩١٦/١/١٣ رهن إلى المرحوم أطيانا زراعية مساحتها ١٦ فدانا ضمنا لمبلغ ١٢٨٠ جنيه بخلاف القوائد وتعهد الراهنون بسداد الدين على مدى ١٥ سنة تنتهي في سنة ١٩٣٠ بطريق الاستهلاك السنوي ، وبعد سداد جزء من الدين باع ١٤ فدانا من القدر المرهون إلى الدائن المرتهن بموجب عقد مسجل في ١٩٢٨/١١/٢٩ وذلك بعد وفاة أخويه وتعيينه وصيا على أولادهما مع أنه لا يملك في هذه الأطيان سوى ٢ فدافين و ٢٠ قيراطا و ١٨ سهما وأما الباقي وقدره ١١ فدانا و ٣ قراريط و ٦ أسهم فهو ملك للمدعين ميراثا عن باقى الإخوة ثم تصرف ورثة المرحوم في مساحة ١٠ أفدنة و ٦ قراريط ٢ سهما من القلور مشتراه إلى بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٤٥/١١/٦ ، وإذ كان البيع الأول الصادر من المرحوم إلى المرحوم باطلا فيما زاد عن نصيب البائع لوقوعه على ملك المدعين وكذلك البيع الثانى الصادر من المرحوم إلى فقد أقاموا الدعوى للمحكمة لمسم بطلباتهم . ثم أدخل المدعون مورث المطعون عليهم من الخامسة والخمسين إلى الثامن والخمسين خصما في الدعوى ليحكم عليه بذات الطلبات تأسيسا على أنه اشترى من قدرا من الأطيان المبيعة له . رد المطعون عليه بأن القدر المبيع له ليس من بين الأطيان المرهونة ، وأن عقد البيع الأول الصادر من المرحوم إلى المرحوم اقترن بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . ويتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٩ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالدقهلية ليندب خبيرا زراعيا لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما إذا كان القدر المبيع من المرحوم إلى المرحوم يدخل ضمن الأرض المرهونة من البائع وأخويه للشترى المذكور ، وما إذا كان هو ذات القدر المبيع من لأولاده وإخوته ومدى انطباق القدر المتنازع عليه

على هذه العقود وتحقيق وضع اليد عليه ومدته وسببه ، ثم أحييت الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للاختصاص وقيدت بمجلد لها برقم ٦٠٣ لسنة ١٩٥٦ مدنى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ بإحالة الدعوى إلى التتبع ليثبت المطعون عليه أن البائع له قد وضع اليد على القدر البيع له من المرحوم بموجب العقد المسجل في ١٩٢٨/١١/٢٩ منذ سنة ١٩٢٨ حتى ١٩٤٥ تاريخ رفع الدعوى المدة الطويلة المكتسبة للملكية وأن المطعون عليه المذكور وضع اليد على هذا القدر من بعده حتى الآن . وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت بتاريخ ١٩٦١/٥/٣١ برفض الدعوى . استأنف المدعون هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٩٣ سنة ١٩٦١ مدنى وأمورية الزقازيق و بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقي على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان و بيانته يقولون إن المحكمة الاستئنافية حيزت الدعوى للحكم ثم قررت إعادتها للرافعة بجلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ دون أن يصدر قرار بإعلان الخصوم ، وبالجلسة المذكورة لم يحضر سوى بعض المستأنفين والمحامى الموكل عنهم وأحد المستأنف عليهم ، مع أن التوكيلات المقدمة هى عن خمسة فقط من المستأنفين البالغ عددهم نحو الأربعين ، ثم حيزت المحكمة الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، وإذ كانت الإجراءات مشوبة بالبطلان لعدم إعلان الخصوم بعد إعادة الدعوى للرافعة فإن الحكم يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات الاستئناف أنه فى الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠ حضر أحد المحامين نائبا عن الأستاذ وكيل المستأنفين بالتوكيل رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٣ رسمى عام المنصورة وبعد أن تداولت القضية بالجلسات قررت المحكمة

حجزها للحكم بالجلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ وفيها صدر قرار بعدم أجل النطق بالحكم بالجلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ وورد في محضر هذه الجلسة أنه نودي على الخصوم فحضر أحد المحامين عن الأستاذ عن المستأنفين استنادا إلى التوكيل السابق إثباته كما حضر ثلاثة منهم ، ثم قررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة بالجلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ لتلاوة تقرير التلخيص وأثبت في محضر هذه الجلسة أن الأستاذ المحامي حضر مع المستأنفين الحاضرين وعن المستأنفين الآخرين بالتوكيل السابق إثباته وأبدى دفاعه في الدعوى في مواجهة الحاضر عن المطعون عليه عبد الفتاح إبراهيم المطار ثم قررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ حيث صدر الحكم المطعون فيه بما مفاده أن وكيل الطاعنين قسّد حضر مع من حضر منهم بالجلسة التي أعيدت إليها القضية للمرافعة بعد أن حجزت الحكم كما أنه حضر عن الطاعنين الغائبين بتوكيل سبق إثباته وأبدى دفاعه في الدعوى ، ولما كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وأن محكمة الاستئناف تحققت من أن سند الوكالة المشار إليه كان صادرا من كل الطاعنين ، وكان الطاعنون لم يقدموا دليلا على أن هذا التوكيل لم يصدر عنهم ، وكان لامصلحة لهم في التمسك بالبطلان لعدم إعلان من لم يحضر عن المطعون عليهم إذ لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصالحته عملا بما تقتضي به المادة ٢١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه مما ينعمه الضاعنون في باقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أن الحكم خلط بين أحكام نوعي التقادم المكسب للملكية الذي يستند إليه المطعون دايه في ملكية البائعين له ومورثهم لأطيان قد تمت نصيب كل من الذين لم يوقعا على عقد الزهن بالتقادم القصير في حين أن الدائن المرتهن المذكور كان يعلم من عقد الرهن أن البائع له غير ماثت بالنسبة لكل مازاد عن نصيبه في القدر المبيع مما ينفي عنه حسن النية . هذا إلى أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن التقادم الطويل لم تتوافر شروطه

القانونية لأن الاطيان المذكورة لم تنفج من حيازتهم واستمروا يضعون أيديها بوصفهم مالكيين لها من قبل الرهن حتى اليوم ، أما استئجار بعضهم للأطيان المتنازع عليها من الدائن المرتين وورثته من بعده فلم يقصد به إلا ضمان سداد فوائد الرهن ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى وقضى برفض دعواهم وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وانقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان حسن النية الذى يقتضيه اتملك بالتقادم القصير هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقادا تاما حين التصرف بأن المتصرف مالك لما يتصرف فيه فإذا شاب هذا الاعتقاد أدنى شك امتنع حسن النية ، وأنه وإن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى استخلاص حسن نية واضع اليد من نصوص العقد ومن الظروف الملازمة لتحريره إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه ، ولما كان يبين من الحجة المطعون فيه أنه اتبى إلى أن الدائن المرتين قد تملك أنصبه بالتقادم القصير واستدل على حسن نيته وقت شرائه هذه الأنصبه من بالعقد المسجل فى ١٩٢٨/١١/٢٩ لمجرد أنهما لم يوقعا على عقد الرهن ، مع أن المستفاد من الحكم أن لأطيان المبيعة بالعقد سالف الذكر ومساحتها ١٤ ف كان يملكها وإخوته الأربعة : بالسوية فيما بينهم بموجب عقد البيع الصادر لهم من أبيهم والمسجل فى ١٨٨١/٦/١١ وقام برهن هذه الأطيان إلى ضمانا لمبلغ ١٢٨٠ جنيها وفوائده بموجب عقد رهن تأمينى مسجل فى ١٩١٦/١/١٣ ثم باع الأطيان المذكورة إلى الدائن المرتين بالعقد المسجل فى ١٩٢٨/١١/٢٩ وغم أنه لا يملك فيها سوى ١٨ س ٢٠ ط ٢ ف أما الباقي وقدره ٦ س ٣ ط ١١ ف فهو مملوك لأخوته الأربعة الذين وقع به ورتهم الدعوى الحالية ، وهذه الوقائع ليس من شأنها أن تفيد أن الدائن المرتين حين اشترى أنصبه من أخيهما كان يعتقد أنه يشتري من مالك إذ أنه وعلى ما سلف البيان سبق أن ارتهن القدر المبيع — وتدخل فيه الأنصبه — من وأخويه بوصفهم ملاكاً — مما يعيب الحكم فى استناده إلى التقادم القصير

بالفساد في الاستدلال ، ولما كان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم بأنه ليس للطعون عليه أن يستند في ملكيته لأطيان النزاع إلى أن ورثة البائعين له قد تملكوها بالتقادم الطويل لعدم توافر شروطه القانونية لأن الطاعنين ومورثيهم استمروا يضعون اليد على هذه الأطيان بعد رهنها بوصفهم مالكيها ، وإذا كان بعضهم قد استأجرها من الدائن المرتهن فقد كان القصد من ذلك ضمان سداد فوائد الرهن بالجزء على المحاصيل في العين المرهونة ، وكان يتعين على الحكم المثبت للملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقرونا بنية التملك ومستمرًا وهادئًا وظاهريًا فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تمسكها وتحقق من وجودها . وكان وضع اليد لسبب وقى معلوم غير أسباب التملك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر صالحًا للتمسك به إلا إذا حصل تغير في سببه يزيل عنه صفة الرقبة ، وهذا التغير لا يكون إلا بإحدى اثنتين ، أن يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الأغيار بصفة أنه هو المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين مجابهة ظاهرة وصریحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه يزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه وهو ما تنقض به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدني ، ولما كان الحكم المطعور فيه قد خلص إلى أن هو وورثته ممن تملكوا أنصبه بالتقادم الطويل المكسب للملكية واكتفى في ذلك بأنه تبين من تقرير الخبير المقدم في الدعوى ومن أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة أنهم كانوا يضعون اليد بنية التملك على هذه الأطيان ويؤجرونها للطاعنين بعد أن اشتراها مورثهم من بالعقد المسجل في ١٩٢٨/١١/٢٩ حتى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٤٥ ، وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا يفيد بذاته أن الحيازة قد استوفت جميع عناصرها القانونية الصحيحة وكان الحكم لم يبين أيضا ما إذا كان بعد أن اشترى الأطيان موضوع الدعوى من وهو غير مالك قد جابه الطاعنين بعمل ، أدى أو قضائي يدل على إنكار ملكيتهم للأطيان

المذكورة ، ولا يكفي في ذلك ما قرره الحكم من أن الطاعنين استأجروا أطيان النزاع من الدائن المرتين وورثته من بعده ذلك أن الطاعنين قد تمسكوا بأن استئجار بعضهم للأطيان بعد الرهن كان يقصد ضمان سداد فوائد الدين على ما سلف البيان غير أن الحكم غفل عن تحقيق هذا الدفاع وهو ما يعيبه بالقصور في هذا الخصوص ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الثابت أن ورثة أولاد
المرحوم أقاموا الدعوى بثبوت ملكيتهم إلى أطيان زراعية مساحتها
٦ س ٣ ط ١١ ف شائعة في ١٤ ف وببطلان عقدى البيع المسجل أولها في
١٩٢٨/١١/٢٩ والثانى في ١/١٦ سنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة للقدر سالف الذكر
وهو موضوع قابل للتجزئة ، ولما كان لا يفيد من الطعن إلا من رفعه عملاً
بما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، وكان الطعن بالنقض لم يرفع
إلا من بعض المدعين الذى قضى برفض دعواهم وتأييد هذا القضاء استنافياً ،
لما كان ذلك فإن نقض الحكم يقتصر أثره على أنصبة الطاعنين في الأطيان
المبيعة بالعقدين سالفى الذكر دون باقى المدعين .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وإبراهيم هاشم .

(٣٠٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٥ ق "أحوال شخصية"

(١) ، (٢) حكم "بيانات الحكم" . نيابة عامة . أحوال شخصية . بطلان .

(١) إفعال الحكم اسم عضو النيابة الذي أدى رأي في القضية . لا بطلان . كفاية إبداء
النيابة الرأي بالفعل والإشارة إلى ذلك في الحكم .

(٢) عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . بطلان الحكم لعدم
إبداء رأي النيابة . شرطه . أن تطلب النيابة المكالمة الأخيرة ولا توجيهها المحكمة إلى طلبها .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) أحوال شخصية "قواعد الإثبات الشرعية" .
إثبات .

(٣) شروط قبول الشهادة على حقوق العباد في المذهب الحنفي . موافقتها للدعوى . المقصود
الموافقة التامة والموافقة التضمينية . كفاية الموافقة في المعنى دون اللفظ . مثال في دعوى طلاق .

(٤) موافقة الشهادة للشهادة . شرائط ذلك في المذهب الحنفي . كفاية تطابق اللفظين على
إفادة المعنى سواء كان ذلك بين اللفظ أو بمرادف له . مثال في دعوى طلاق .

(٥) اختلاف الشهادين في الزمان والمكان . لا أثر له متى كان الشهود به قولاً محصناً .

(٦) الاختلاف بين الشهادتين في القذف . لا أثر لاختلاف الزمان والمكان . الاختلاف
بين الإنشاء والإقرار . أثره . عدم قبول الشهادة . مثال في دعوى طلاق .

(٧) مسئولية . تعويض .

الحق في التبليغ عن الجرائم . مساءلة المبلغ مدنيا عن التعويض . شروطه .

(٨) أحوال شخصية " طلاق " " ضرر " .

طلب إثراج الطلاق لضرر . مادية الضرر . إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل . التقهر .
بارتكاب الزوجة إحدى الجرائم . اعتباره اضراما بها .

(٩) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " .

استغلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر دون رقابة متى استندت على أدلة مقبولة .

(١٠) أحوال شخصية . دعوى .

اختلاف دعوى الطامة عن دعوى التظلم موضوعا وسببا . النشوز لا يعد مانعا من نظر دعوى
الزوجة بالتظلم . النفاذ محكمة الموضوع من دلالة حكم الطامة في دعوى التظلم . لاسخطا .

(١١) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " " شهادة الشهود " أحوال شخصية .
قوة الأمر المقضى .

تقرير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضى . جواز الأخذ بأقوال شهود سبق التشكك في شهادته
في دعوى أخرى .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات على أنه
" يجب أن يبين في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وحضروا
تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية إن كان والنص في الفقرة الثانية
على أن " عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم " .
يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن بيان اسم عضو النيابة الذي
أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان
الحكم ، وإذا كانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم
فإن النعي عليه لخلوه من بيان اسم عضو النيابة يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الثابت أن النيابة أبدت رأيها بمذكرة قبل حجز الدعوى للحكم
أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٤/٥/٢٠ ثم طلبت بعد إعادة الدعوى للمرافعة
وبجلسته ١٩٧٤/٦/١٧ التأجيل لإبداء الرأي فاستجابت المحكمة لطلبها ، وفي الجلسة
التالية لم تبد رأيا فحجزت المحكمة الدعوى مرة أخرى لإصدار الحكم ولما كان القانون

لا يوجب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى إذ يحمل سكوتها أنها لم تر فيها ما يغير رأيها الذي سبق أن أبدته ، وكان بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يصادف محله إلا إذا طالبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت وهو ، ألم يحصل في الدعوى فإن النعى يكون على غير أساس .

٣ - من المقرر في الفقه الحنفى أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى فإن خالفها لا تقبل ، وقد تكون الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى ، وقد تكون الموافقة ببعض الدعوى وتسمى موافقة تضمينية وهي تقبل اتفاقا و يأخذ القاضى بما شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من المدعى بالبيئة ، ولا تلزم الموافقة في اللفظ بل تكفى الموافقة في المعنى والمقصود سواء اتحدت الألفاظ أو تغايرت لما كان ذلك وكانت المطعون عليها قد أقامت دعواها بالتطبيق استنادا إلى أن الطاعن أساء عشرتها وأضر بها وأنه دأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب وضربت لذلك المثل الذى ساقته فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سباب تكون ألفاظا واردة على الدعوى والمقصود بها وتكون المطابقة قائمة بين الشهادة والدعوى .

٤ - أنه وإن كان اشتراط التعدد في الشهادة في الشرع الإسلامى إنما يعنى أصلا موافقة الشهادة لشهادة بحيث ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر. ولئن اختلفت الأقوال عند الحنفية فيما يتعلق بشرائط موافقة الشهادة للشهادة بين الإمام ومناحيه ، فينما يرى الصاحبان الاكتفاء بالموافقة التضمنية أصوة بمطابقة الشهادة للشهادة ، إذ برأى الإمام يوجب لقول الشهادة تطابق لفظى الشاهدين بطريق الوضع لا بطريق التضمن ، إلا أن المراد عنده أيضا هو تطابق اللفظين على إفادة المعنى سواء كان ذلك بين اللفظ أو بمرادف له ، وإذا كان البين أن الشاهدين قد توافقت أقوالهما في العبارة الأولى من الطاعن ، وأنهما وإن اختلفا في العبارة الثانية إلا أن كلا العبارتين تحقق ذات المعنى المتواضع عليهما عرفا في أنهما من ألفاظ السباب المترادفة والتي تعنى مقصودا واحدا ، الأمر الذى يسوغ معه القول بمطابقة الشهادة للشهادة في هذا المجال .

٥ - المقرر في الثقة الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المتهود به تولاة في إقراره باختلاف الشاهدين في الزمان والمكان لا يمنع من قبول الشهادة لأن اللفظ مما يعاد ويكرر .

٦ - الفتوى على أن الاختلاف بين الشهادتين في القذف لا يمنع من قبول الشهادة طالما اقتصر على الزمان والمكان بخلاف ما إذا كان الاختلاف بين الإنشاء وبين الإقرار فلا يقبل إجماعا ، وهو أمر غير متوافر في واقعة الدعوى لأن كلا الشهادتين من قبيل الإنشاء ، هذا إلى أن الواقعة المطالب إثباتها هو الإضرار الحادث بالزوجة من الزوج والذي يحيز للزوج طالب التعاقب ، وما ألفاظ السبب إلا الدليل عليه وهو أمور تعد وتكرر بالنسبة للمعنى المقصود منها ، ومن ثم فإن الاختلاف في الشهادة زائلا ومكنا في المظهر الذي استدل بها كل منهما على وقوع الإضرار وهي الأقوال التي سمعها الشاهدان ونقلها ليس بضائر شهادتهما .

٧ - الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعو إلى مؤاخذه طالما صدر مطابقا للحقيقة حتى ولو كان الباحث عليه الاشقاء والكيد ، لأن صدق المبلغ كفيلا أن يرفع عنه تبعة الباحث السيئ ، وإن المبلغ لا يسأل مدنيا عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو ورعونة .

٨ - يشترط للحكم بالتطبيق للضرر ونق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توافر وقوع الضرر أو الأذى من جانب الزوج دون الزوجة ، وأن تصبح العشرة مستحيلة بين أمثالهما ، ولما كان الضرر هو إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل ويدخل في ذلك التشهير بارتكاب إحدى الجرائم ، وكان البين أن شككة الموضوع ذهبت إلى أن الطاعن تدرع في التبليغ ضد المطعون عليها بقارفة جريمة الإجهاض وأنه لم يثبت من التحقيقات التي أجريت إنها كانت حاملا وتخلصت من حملها ، وأن تقرير مفتش الصحة لا يفيد الجزم بحدوث إجهاض لما قرره من أن الظواهر التي أسفر عنها الكشف توجد في سائر السيدات اللاتي سبق لمن أولاده ، وأنه لم ينتج عن هذا التبليغ أية معفيات واستخلص من ذلك أن الطاعن كان يستهدف الإضرار بالمطعون عليها بحيث لا تدوم العشرة بينهما

وأن هذا القول مأخذه من الأوراق ، فإن هذا الاستخلاص يقوم على أسباب
سائغة ويكون النعي على الحكم على غير أساس .

٩ - إذ كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة محكمة
النقض مادامت استندت إلى أدلة مقبولة ، وكانت المحكمة في حدود سلطاتها
الموضوعية لم تتخذ من واقعة الاتهام بالزنا عنصرا ، فإن محاولة الطاعن الاستعانة
به للترفع بأن ألقاظ السباب الموجهة لا تكفي لإثبات الضرر ولا تسوغ التفريق
لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير أسباب الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع
دون رقابة ويكون النعي على الحكم الفساد في الاستدلال غير وارد .

١٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعنة تختلف في موضوعها
وسببها عن دعوى التطليق للضرر ، إذ تقوم الأولى على الهجر وإحلال الزوجة
بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على ادعاء
الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع ديام العشرة ، وأن الدشور ليس بمانع بفرض
حصوله من نظر دعوى التطليق والفصل فيها ، لما كان ذلك فانه لا تريب على
محكمة الموضوع إذ هي رفضت الاستجابة لطلب الطاعن - الزوج - تقديم
حكم الطاعة وأبت التعويل على دلالتها لاختلاف المناط في كل منهما .

١١ - إذ كان تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز
قوة الأمر المقضى فانه لا على المحكمة إن هي أخذت في دعوى الطاعن للضرر بشهادة
شاهد سمعته هي وكانت المحكمة الجزئية قد تشككت في صحة شهادته في دعوى
الطاعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١١٩٥ لسنة ١٩٦٩ أحوال

شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطبيقها منه طلاقه بائنة وقالت شرحا لدعواها أنها زوجة له بموجب عقد شرعى صحيح مؤرخ ١٩٦٨/٤/٢٠ ، وإذ امتنع عن الاتفاق عليها ، وأبلغ ضدها كذبا بأنها أجهضت نفسها ، ودأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب فى الطريق العام وفى ذلك إضرار بها بما لا تستقيم معه الحياة الزوجية بينهما فقد أقامت دعواها بطلبها منائف البيان . وبجلسة ١٩٧٠/١/١٣ أضافت المطعون عليها العجز الجنسى للطاعن كسبب للتطليق . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن بموجبه العقد الشرعى ومدخلته وأنها فى عصمتها وطاعته وأنه أضر بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت حكمت بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلاقه بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١ لسنة ٨٨ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٧١/١٠/١٧ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد برقم ٢٦ لسنة ٤١ ق ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣١ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وبعد إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٩٧٥/٢/١٩ حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وسمعت النيابة مذكرة أبديت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فوأنه جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالوجه الثالث من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطالان لحالوه من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ، ولأنه بعد إعادة الدعوى للمرافعة بجلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ وتقديم الطرفين . مستندات جديدة ومذكرات طابت النيابة بجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ التأجيل لإبداء رأى ، إلا أنه بعد أن أحيلت الدعوى إلى دائرة أخرى نظرتها بجلسة ١٩٧٤/١١/١٦ وقررت حجزها للحكم فحالت بذلك بين النيابة وبين إبداء رأيها الذى كانت قد طلبته من قبل بالمخالفة لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات على أنه "يجب أن يبين في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتروا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان" ، والنص في الفقرة الثانية في أن "عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم" ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم. وإذا كانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النعى عليه خلوه من بيان اسم عضو النيابة يكون على غير أساس لما كان ذلك وكان الثابت أن النيابة أبدت رأيها بتذكرة قبل حجز الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠ ثم طابعت بعد إعادة الدعوى للمرافعة وبجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ التأجيل لإبداء أى فاستجابت المحكمة لطلبها ، وفي الجلسة التالية لم تبد رأيا وحجرت المحكمة الدعوى مرة أخرى لإصدار الحكم وكان القانون لم يوجب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى إذ يحمل سكوتها على أنها لم ترفيها ما يغير رأيها الذي سبق أن أبدته . كان بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يصادف محله إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت وهو ما لم يحصل في الدعوى فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الأول من الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم عول في قضائه على ما أشهد به شاهدوا المطعون عليها من توجيه الطاعن ألفاظ سباب إليها ، في حين أنها لم تستند إلى هذا السبب في صحيفة الدعوى ، فقد اقتضت في أسباب التطبيق على ادعاء الإضرار بها للتبليغ عنها بأنها أجهضت نفسها ، وأنه اعتدى عليها طبقا للثابت في شكوى قدمتها ثم أضافت سبب العنة ، فتكون شهادة شاهدها على واقعة السبب واردة على غير ادعاء ومنفردة عن الدعوى ومنعزلة عنها فلا تعتبر شرعا ، إذ الشهادة على حقوق العباد بالاتفاق لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوق الله تعالى ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في الفقه الحنفي أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى — فيما تشترط فيه الدعوى — فإن خالفها لا تقبل ، وقد تكون الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى ، وقد تكون الموافقة لبعض الدعوى وتسمى موافقة تضمنية وهي تقبل اتفاقا ويأخذ القاضى بما شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من المدعى بالبينة ولا تازم الموافقة في اللفظ بل تكفى الموافقة في المعنى والمقصود سواء اتحدت الألفاظ أو تغايرت ، لما كان ذلك وكانت المطعون عليها قد أقامت دعواها بالتطبيق استنادا إلى أن الطاعن اساء عشرتها وأضر بها وأنه دأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب وضربت لذلك المثل الذي ساقته فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سباب يكون شهادة واردة على الدعوى والمقصود بها ويكون المطابقة قائمة بين الشهادة والدعوى ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالشق الثاني من الوجه الأول من السبب الأول وبالوجه الثاني منه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالتطبيق على سند من أقوال شاهدي المطعون عليها من سماعهما المطعون عليه يوجه إليها لفظا نائيا ، وأن شهادتهما منصبة على قول فيكفى فيها أن تكون مؤدية إلى حقيقة يمكن استخلاصها من مجموعها وإن اختلفت أقوالهما زمانا ومكانا ، في حين أن لفظ السب الوارد على لسان أحدهما يخالف ماورد على لسان الآخر شكلا ومضمونا ومعنى ومبنى فلا تقبل الشهادتان . هذا إلى أن قيام الشهادتان على واقعة تغاير الأخرى زمانا ومكانا يجعلها شهادة فردية لم يكتمل لها النصاب الشرعى اعتبارا بأن كل شاهد تحمل على زعمة الشهادة وحده على واقعة معينة دون اشتراك الآخر معه في سماعها ، فتصبح الواقعة التي شهد بها كل غير ثابتة لعدم قيام البينة الشرعية عايتها ، بالإضافة إلى أن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه اعتد بأقوال شخص غير مسلم في تحقيقات الشكوى رقم ٤١٦٩ لسنة ١٩٦٦ إدارى قصر النيل ، مع أن الشهادة عند الحنفية من باب الولاية وهي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة ، وأقوال هذا الشخص فضلا عن عدم إطلاقها بمجلس القضاء لا يجوز قبولها لأنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير صحيح ، ذلك إنه وإن كان اشتراط التعدد في الشهادة في الشرع الإسلامي إنما يعنى أصلاً موافقة الشهادة للشهادة بحيث ترد أقوال كل شاهد بمطابقة لأقوال الآخر ، ولئن اختلفت الأقوال عند الختلفة فيما يتعلق بشرائط موافقة الشهادة للشهادة بين الإمام وصاحبيه ، فبينما يرى الصاحبان الاكتفاء بالموافقة التضمينية أسوة بمطابقة الشهادة للمدعى ، إذا برأى الإمام بوجوب لقبول الشهادة تطابق لفظي الشاهدين بطريق الوضع لا بطريق التضمن إلا أن المراد عنده أيضاً هو تطابق اللفظين على إفادة المعنى سواء كان ذلك بين اللفظ أو بمرادف له ولما كان الحكم الابتدائي وهو بسبيل سرد أقوال شاهدي المطعون عليها أورد وقرر إنه سمع المدعى عليه . . . الطاعن . . . بسبب زوجته المدعية . . . المطعون عليها . . . بقوله (يا بنة الكلب يا سافلة) ، كما قرر الشاهد أنه سمع المدعى عليه يشتم المدعية قائلاً (إنك بلة كلب وسخة) وكان البين من ذلك أن الشاهدين قد توافقت أقوالهما على صدور العبارة الأولى من الطاعن وأنها وأن اختلفا في العبارة الثانية إلا أن كلا من العبارتين تحقق ذات المعنى المتواضع عليه عرفاً في أنهما من الفاظ السباب المترادفة والتي تعنى مقصوداً ، والأمر الذي يسوغ معه القول بمطابقة الشهادة للشهادة في هذا المجال . لما كان ذلك وكان المقرر في الفقه الحنفى . . . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أنه إذا كان المشهود به قولاً محصناً فإن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع من قبول الشهادة لأن اللفظ مما يعاد ويكرر ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت الضرر على ما قرره من أن . . . ومن حيث إنه في صدد ما أثاره المستأنف . . . الطاعن . . . عن اقوال شاهدي المستأنف ضدها . . . المطعون عليها . . . فإن الاستفادة من تلاوة هذه الأقوال أنها أجمعت على أن المستأنف أهان المستأنف ضدها بلفظ ناب ، وهذا وأن اختلفت أقوال شاهديها زماناً ومكاناً ، ذلك أن شهادة الشاهد إنما ترد على الوقائع المطلوب إثباتها جملة وتفصيلاً فيكفى أن تكون مؤدية إلى حقيقة تستخلصها المحكمة من جماع هذه الأقوال وخاصة إذا كانت الشهادة منصبية على قول وغير منصبية على فعل بذاته يتحدد بمكان وزمان معينين ومن حيث أن هذه المحكمة ترى في دعامة الحكم المستأنف من أنه أعتمد على

شهادة شاهدي المستأنف ضدها — وهي شهادة — تأخذ بها هذه المحكمة وإن في هذه الدعامة وحدها ما يكفي لحمل قضاء المحكم المستأنفيا انتهى إليه .
فإن هذا الذي قرره المحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الفتوى على أن الاختلاف بين الشهادتين في القذف لا يمنع من قبول الشهادة طالما اقتصر على الزمان والمكان ، بخلاف ما إذا كان الاختلاف بين الإنشاء وبين الإقرار فلا تقبل إجماعا ، وهو أمر غير متوافر في واقعة الدعوى لأن كلا الشهادتين من قبيل الإنشاء . هذا إلى أن الواقعة المطلوب إثباتها هي الإضرار الحادث من الزوج والذي يجيز للزوجة طاب التطليق وما ألفاظ السباب إلا الدليل عليه ، وهي أمور تعاد وتكرر بالنسبة للنمى المقصود منها ، ومن ثم فإن الاختلاف في الشهادة زمانا ومكانا في المظاهر الذي استدل بها كل منهما على وقوع الإضرار ، وهي الأقوال التي سمعها الشاهدان ونقلها ليس بضائر شهادتهما . لما كان ما تقدم وكان تصريح المحكم المطعون فيه بأن أقوال شاهدي المطعون عليها كافية وحدها لحمل قضائه لا يفيد البتة إنه استند إلى الأقوال الواردة بالشكوى المشار إليها بسبب النمى أيا كان وجه الرأى فيها ، وما قرره المحكم بعد ذلك من تأييد المحكم الابتدائي لأسبابه ناقلة لا يعتد به ، ويكون النمى بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على المحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن المحكم استند في القضاء بالتطليق على أنه نادر بلا مسوغ إلى التبليغ عن زوجته بمقارفة جريمة إجهاض نفسها وترتب على ذلك أنه ينبغي الإضرار بها في حين أن التبليغ عن جريمة حق وواجب ، وقد أبلغ الزوج عن جريمة تقع أكبر الضرر فيها عليه بحرمانه من وليد كان يرجوه ، ولم يثبت أن بلاغه كان كاذبا ، بل أيد بالتقرير الطبي الذي رجح حصول الإجهاض لحينين ذى ثلاثة أشهر ، وإقرار الزوجة بذهابها إلى أحد الأطباء دون علمه ، الأمر الذي يندر اعتباره سبيل إضرار يبيح التطليق . هذا إلى أن استبعاد المحكم لواقعة اتهام المطعون عليها بالزنا بمقوله إنه كان بعد صدور الحكم الابتدائي يتناقض مع ما انتهى إليه قضائه من تأسيس التطليق على مضارتها بالفاظ سباب مدهاه ، لأنه طالما كان المعيار شخصيا في تقدير الضرر ، فإن

مثل هذه الزوجة الخاطئة لا يضيرها توجيه ألفاظ تعد هينة بالقياس إلى سلوكها، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي في غير محله ، وذلك أنه وإن كان الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد ، وإسئاله لا يدعو إلى مؤاخذه طالما صدر مطابقا للحقيقة حتى وإن كان الباعث عليه الانتقام والكيد ، لأن صدق المبلغ كفيل أن يرفع عنه تبعة الباطل السيء ، وأن المبلغ لا يسأل مدنيا عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو أو رعونة ، إلا أنه لما كان يشترط للحكم بالتطبيق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توافر وقوع الضرر أو الأذى من جانب الزوج دون الزوجة ، وأن تصبح العشرة مستحيلة بين أمثالها ، وكان الضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ويدخل في ذلك التشهير بإرتكاب أحد الجرائم ، وكانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة من محكمة المقص ما دامت قد استندت على أدلة مقبولة ، لما كان ذلك وكان البين أن محكمة الموضوع ذهبت إلى أن الطاعن تسرع في التبليغ ضد المطعون عليها بمقارفة جريمة الإجهاض وأنه لم يثبت من التحقيقات التي أجريت أنها كانت حاملا وتخلصت من حملها ، وأن تقرير مفتش الصحة لا يفيد الجزم بحدوث إجهاض لما قرره من أن الظواهر التي أسفر عنها الكشف توجد في سائر السيدات اللواتي سبق لمن الولادة وأنه لم ينتج عن هذا التبليغ أية معقبات ، واستخلص من ذلك أن الطاعن كان يستهدف الإضرار بالمطعون عليها بحيث لا تدوم العشرة بينهما ، وكان لهذا القول مأخذه من الأوراق ، فإن هذا الاستخلاص يقوم على أسباب سائفة ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية لم تتخذ من واقعة الاتهام بالزنا عنصرا ، فإن محاولة الطاعن الاستعانة به للتذرع بأن ألفاظ السباب الموجهة لا تكفي لإثبات الضرر ولا تسوغ التفريق لا يعدو أن

يكون مجادلة في تقدير أسباب الضرر مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة، ويكون النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال غير وارد .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة أول درجة لم تستجب لطلبه إعادة الدعوى إلى المرافعة لتقديم الحكم الصادر لصالحه ضد المطعون عليها في دعوى الطاعة ، قولاً منها بأنه غير منتج أو مؤثر في الدعوى ، في حين أن هذا الحكم أقيم على اعتبار الزوج أمينا على زوجته وعلى انتفاء أى أضرار من جانبه ، وفصل محكمة الطاعة في هذه الوقائع وهى ذات وقائع دعوى التطلاق يجعلها بمثابة الحقيقة القضائية والقرينة القاطعة على أنها بعدم تنفيذها له تعد ناشرا لا يجوز الحكم بتطليقها إذ يكون فيه إغانة على ظلمها وهسيانها ، وبالتالي فلا تسمع دعوى التطلاق شرعا . هذا إلى أن الطاعن تسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد شاهدي المطعون عليها أمامها سبق له الإدلاء بأقواله في دعوى الطاعة وردت اعلمة شهادته لما استبانته من كذبها فلا يجوز من ثم الاعتداد بشهادته ، وأن الأسباب التى أبدتها في دعوى التطلاق غير صحيحة لأنها أبدت استعدادها في دعوى الطاعة للإقامة مع الطاعن إذا هيأ لها مسكنا شرعيا ذلك قبل إقامتها دعوى التطلاق بأيام قلائل ، وإذا لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون قاصرا لتسبيب .

وحيث إن الدعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها أو سببها عن دعوى التطلاق للضرر ، إذ تقوم الأولى على الهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والفرار في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة لإضرار الزوج بما لا يستطاع دوام العشرة ، وأن الدشوز ليس بمانع بغرض حصوله من نظر دعوى التطلاق والفصل فيها ، فإن لا تريب على محكمة الموضوع إذا هى رفضت الاستجابة لطلب الطاعن عن تقديم حكم الطاعة وأبت التعويل على دلالتها لاختلاف المناط في كل منهما ، لما كان ذلك وكان تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة لا يجوز قوة الأمر المقضي ، فإنه لا على المحكمة أن هي أخذت في دعوى التطبيق للضرر بشهادة شاهدة سمعته هي وكانت المحكمة قد تشككت في صحة شهادته في دعوى انشاعة لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد جعل دعائه الأساسية على أقوال شاهدي المطعون عليها على ما سبق بيانه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها اعتقالات متى أقامت قضائها على ما يكفي لملئه ، فإن النعمى يكون على غير أساس .

ولما تقدم بتعين دفع للطلع .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وحضرة السادة المستشارين :
الدكتور ديد الرحمن عواد ، محمد الهاجوري ، وملاح نصار ، وإبراهيم حاتم .

(٣٠٤)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٤ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم "الطعن بالأحكام" . استئناف . دعوى "ترك الخصومة" .

المنزعة بين المدعى وحق المدعىة إلى القضاء . جواز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت
حق فيه أو أداء نظر الطعن .

(٢) حكم "الطعن في الأحكام" . استئناف . نقض .

التنازل أثناء نظر الطعن بالنقض عن متابعة السير في الاستئناف إذا ما نقض الحكم . جاز .
طعنه .

(٣) دعوى "ترك الخصومة" .

ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلوا من أي تحفظات أو شروط تهدف إلى تمسك التارك
بحقه الخصومة أو بالتأثير .

(٤) حكم . دعوى "الخصوم في الدعوى" .

الانحياز في الأحكام إنما مقرونة بالحق وليس منسجمة على ، فضاء محكمة التقاضي بقبول حلول
الحكم محل الطاعة بعد وثاقته . انه يجب أثره إلى تاريخ طلب الحلول .

(٥) حكم "تسبيب الحكم" .

بند الحكم الإداري يدع إلى عدم جوده لا يغير به وجه الرأي في الدعوى . لا تقصير .

(٦) دعوى "ترك الخصومة" . إثبات "الإقرار" .

القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف . استناد الحكم إلى إقراره بالترك صادر من المستأنف
ومصنف عليه بكتابة التوثيق . لا خطأ .

(٧) دعوى "ترك الخصومة" . أحوال شخصية . "طلاق" نظام عام .

الأصل جواز ترك الخصومة في كافة احوال . الاستثناء . تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام . مثال بذان دعوى طلاق .

(٨) أحوال شخصية "إرث" . إثبات "الإقرار" .

إقرار الوارث بوارث آخر . وجوب أخذ المقر باقرار في دعاوى المال . لا يغير من ذلك كون المقر له غير وارث حقيقة .

(٩) دعوى "ترك الخصومة" . بطلان . الترام "عيوب الإرادة" . حكم "القصور" .

ترك الخصومة . تعرف إرادى يبطل إذا شابه عيب من العيوب المفسدة للرضا . إغفال محكمة الموضوع الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .

١ — وأن كانت الدعوى لا تقتصر على حق الاجاء إلى القضاء لحماية الحق فحسب وإنما تمتطيل إلى استنفاد جميع الوسائل المقررة فانونا لحماية ، إلا أنه يجوز النزاع عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه أو أثناء نظر الخصومة المرددة بعد نظر الاستئناف ، إذ التنازل في هذه الحالة يؤمن معه الاعتساف ، كما أن من شأن الترك في هذه الحالة استقرار الحكم الابتدائي اعتبارا بأن ترك الخصومة في الاستئناف يعتبر في نظر الشارع بمثابة قبول من جانب المسأنف للحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة .

٢ — النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١٩ من قانون المرافعات على أنه "يجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة أول درجة انتائيا" . يدل على أن المشرع قد أجاز الاتفاق مقدما بين الخصمين على التنازل عن استئناف الحكم ولم يرف في ذلك مخالفة للنظام العام ، لما أورده المذكرة الإيضاحية من أن المادة "تضمنت فقرة أخيرة تبيح النزول عن الاستئناف قبل رفع الدعوى ذلك أن الاستئناف كغيره من الحقوق يجوز النزول عنه فضلا عن أن هذا النزول يكون أقرب شبهة بنظام التحكيم ولا يعتبر من جهة أخرى حرمانا للخصم من حق الالتجاء إلى القضاء بقدر ما هو منظم لهذا الحق فضلا عن

أن حكم هذه الفقرة مسلم به في كثير من التشريعات الحديثة ، ، مما مفاده أنه يجوز التنازل من باب أولى عن متابعة السير في الاستئناف حال نقض الحكم وإعادة الدعوى لسيورها أمام محكمة الإحالة ، ولا يجوز القول بأن الإقرار بالتنازل قدم في مرحلة الطعن بالنقض وهي متميزة عن خصومة الاستئناف المتعلقة بالدعوى الموضوعية لأنه وإن كان الحكم الصادر في الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من شأنه أن ينهى الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصوم طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم .

٣ — المقرر أنه لا يجوز أن يكون الترك مقرونا بأى تحفظ ، بمعنى أن يكون خاليا من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الآثار القانونية المترتبة على قيامها ، وإذا كان ما تضمنه الإقرار من أن التزام الطاعن بعدم السير في الدعوى حال نقض الحكم لا يعسد من قبيل الشروط أو التحفظات التي يتعين خلو الترك منها لأنه إنما قصد إلى مجرد بيان الحالة التي تتحقق فيها إمكانية استمرار السير في الدعوى ، ولأنه برفض الطعن ينتج من كل نزاع بما لا مجال معه للاتفاق على ترك الخصومة ، ومن ثم فإن وروده في الإقرار لا يؤثر في قيام الترك أو إنتاجه أثره .

٤ — إذ كان الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقا جديدا ، فإن الحكم الصادر من محكمة النقض بقبول حلول الطاعن محل رافعة الدعوى عقب وفاتها ينسحب أثره إلى تاريخ طلب الحلول .

٥ — إذ كان ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع لا يعدو أن يكون دفاعا خير جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم فلا يعيب الحكم إضفاله الإشارة إليه ، وبكون النعى عليه بالقصور في التسبب على غير أساس .

٦ — إذ كانت المسألة ١٤١ من قانون المرافعات تجزئ إبداء ترك الخصومة ببيان صريح من التارك في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاع خصمه

عليه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه بإثبات ترك الطاعن الخصومة في الاستئناف على أن الإقرار المقدم من المطعون عليه والمصدق عليه بمكتب توثيق شمال القاهرة يحمل توقيع الطاعن ويتضمن بيانا صريحا منه بتنازله عن إجراءات السير في الاستئناف وأنه بهذه المثابة يقوم مقام المذكرة الموقع عليها منه ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص صحيح في القانون إذ لم يستلزم الشارع شكلا معيناً للمذكرات التي يقدمها الخصوم في الدعوى أو يتحدد طريقا معيناً لتقديمها إلى المحكمة وإنما ما أوجبه أن تكون موقعة من التارك أو وكيله وأن يكون بيان الترك فيها صريحا لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ما توافر في الإقرار الصادر من الطاعن على النحو المتقدم بيانه ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس (١) .

٧ - أنه وإن كان ترك الخصومة جائز في كل الأحوال متى تنازل المدعى عن خصوميته بغير تحفظ متخذ الشك الذي يقضي به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا الترك أو لم يكن في ميسوره الاعتراض عليه طالما لم تكن له مصلحة قانونية في المضي في الدعوى إلا أنه يرد على هذا الأصل استثناء لم يتضمنه به نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات قوامه عدم إجازة الترك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام ، اعتبارا بأن الحقوق المتصلة به ينبغي ألا يجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروكة مصيرها لإرادة الأفراد ، لما كان ذلك وكان قبول المحكمة حاول الطاعن محل المدعية الأضحية عقب وفاتها مؤسسا على أن له مصلحة مشتقة بالنسبة لما يترتب على دعوى الطلاق من آثار مالية تختلف باختلاف الإبقاء على عروة الزوجية أو فصلها ، وكان الإقرار الصادر من الطاعن - بترك الخصومة - ينطوي على قبول للحكم الصادر من محكمة أول درجة بما يندرج فيه لزوما من أحقية المطلعون عليه - الزوج - لاستحقاق الميراث في تركه الزوجة المتوفاة ، وكان الإقرار بهذه المثابة لا يتضمن أي مساس

بالنظام العام وإنما ينصب على الحقوق المالية البهتة والتي ارتضى الطاعن أحقية المطعون عليه بها ، فإن من الجائز إثبات الترك الوارد به دون عائق من قواعد النظام العام ، ولا تريب على الحكم إذا هو أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص .

٨ - الاتفاق في مذهب شنفية على أن إقرار الوارث بوارث آخر من شأنه أن يؤدي إلى معاملته بإقراره في صدد استحقاق المقر له بالميراث في تركة الميت في غيره من الحقوق التي ترجع إليه ، ويؤخذ المقر بإقراره لأن له ولاية التصرف في مال نفسه طالما كانت الدعوى من دعوى المال ، دون ما اعتداد بما إذا كان المقر له وارثا حقيقة بل يكفي بأن تعتبر ديفته بحسب الظاهر .

٩ - إذا كان ترك الخصومة تصرفا إراديا يبطل إذا شابته عيبا من العيوب المنسبة للرضاء ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه إنه كان خاضعا عند تحديد لإقرار لإكراه شاب إرادته في معنى المادة ١٢٧ من القانون المدني ، ودال على ذلك بقرائن عدة ساقها ذهب إلى أنها تكشف عن مدى الرهبة التي بعثها المطعون عليه في نفسه دون حق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا تدافع رغم أنه جوهري وقد تغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحومة أقامت الدعوى رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٦٤ أحوال شخصية " نفس " أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد

المطعون عليه بطلب الحكم بطلاقها منه طلاقاً بائناً بينونه كبرى و يمنع تعرضه لها في أى أمر من أمور الزوجية ، وقالت شرعاً لها أن المطعون عليه تزوجها بتاريخ ١٩٦١/٥/٤ وإذ أقر كتابة وبخط يده بأنه طلقها ثلاث طلاقات الأولى في آخر يولييه ١٩٦٢ والثانية في ١٤ من سبتمبر ١٩٦٢ والثالثة في ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ بما أبانها منه بينونه كبرى وتعهد بإثبات هذا الطلاق لدى مأذون شرعى ثم أنكر هذا الطلاق فقد أقامت الدعوى ، دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية واستئنافها رقم ١١٠ لسنة ٨٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى . استأنفت المدعية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١ لسنة ٨٣ ق أحوال شخصية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنتم رافعة الدعوى في هذا الحكم بطريق النقض وقيد برقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق أحوال شخصية ، وبجلسة ١٩٦٩/١١/٢٦ حضر الطاعن الحالى وقرر بوفاتها وطلب قبول حواله محلها بصفته أحد ورثتها ، وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ نقضت المحكمة الحكم بعد قبول طلب الحلول وأحالت الدعوى إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها ، وأمام محكمة الإحالة دفع المطعون عليه باعتبار المستأنف - الطاعن - تاركا للخصومة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٧ حكمت محكمة الاستئناف بإثبات ترك الطاعن للخصومة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قنباؤه بإثبات ترك الخصومة استناداً إلى ما تضمنه الإقرار الموثق بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ من تعهد الطاعن والتزامه بعدم السير أو تحريك أو تمجيل الدعوى إذا ما قضى في الطعن بالنقض بقبوله ، في حين إنه لا يعتبر ترك الخصومة بالمعنى القانونى لأن جوهر الترك وفق المادتين ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات هو النزول عن جميع الإجراءات التى تكون قد اتخذت

بالفعل مما يقتضى وجود الحق فى إتخاذ تلك الإجراءات بالفعل حتى يمكن التنازل عنها إذ لا يتصور التنازل من شىء لم يوجد ، والى ذلك أن حق الطاعن فى تعجيل الاستئناف لم يكن قد نشأ بعد وقت صدور الإقرار المذكور حتى يأتى له قانوناً تركه تبعاً ؛ أن حكم النقض الذى يتولد عنه حقه فى التعجيل لم يكن قد صدر ، لا مجال للقول بأن الخصومة كانت قائمة ومطروحة على محكمة النقض عند صدور الإقرار لأن الخصومة أمام محكمة الموضوع تنتهى بدور الحكم النهاى القطعى فيها ، وهى متميزة عن خصومة نقض التى لها بدايتها ونهايتها الخاصتين بها ، وقد صدر الإقرار متعلقاً بخصومة الاستئناف فى وقت لم تكن قائمة فيه خصومة الاستئناف الأصلية أو خصومة الاستئناف المزمع تجديدها . هذا إلى أن تعهد الطاعن بالترك فى الإقرار لم يرد منجزاً حتى ينتج آثاره بل يرد معقلاً على شرط القضاء فى الطعن بنقض الحكم بالإسافة إلى أن صفة الطاعن فى تجديد الخصومة فى الاستئناف بمقتضى حلولة محل المدعى لم تثبت إلا بصدر الحكم فى الطعن بالنقض وفى وقت لاحق لصدور الإقرار بالترك ، ورغم تمسك الطاعن بهذا ادفاع الجوهرى فإن المحكمة لم تنفت إليه وهو ما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن القصور فى السبب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الإقرار الموقع عليه من الطاعن والمقدم من انطعون عليه والموافق فى ١٣/٣/١٩٧٣ جرى نصه بما يلى "أقر أنا الموقع أدناه والمقيم أننى متنازل ومقر بالتنازل عن السير فى إجراءات طلب الحلول محل ابنة عمى المرحومة فى الطعن بالنقض المرفوع منها برقم ٢٠ لسنة ٣٧ قضائية المحجوز للحكم جلسة الأربعاء الموافق ١٨ أبريل ١٩٧٣ طعننا منها على الحكم الاستئنافى رقم ٦١ لسنة ٨٣ فى أحوال شخصية القاهرة المؤيد للحكم رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٦٤ كلى أحوال شخصية القاهرة والذى قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأتعهدوا ألزم بعدم السير أو تحريك أو تعجيل هذه الدعوى إذا ما قضى فى الطعن بالنقض المذكور بالقبول ولا يحق لى العودة إلى القضاء الموضوعى بشأن هذا النزاع إذا ما قضى بقبول الطعن ولا تقبل منى أى دعوى موضوعية بخصوص هذا النزاع موضوع

الحكم المطعون عليه بالنقض رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق وهذا إقرار مني وتنازل والتزام لا وجوع فيه إقرارا للواقع وإبراء للذمة . . . ولما كان مفاد هذا الإقرار أنه يتضمن قبول الطعن للحكم الصادر من محكمة أول درجة قاضيا بعدم جواز نظر الدعوى ، كما ينطوي على ترك الخصومة في الاستئناف إذا ما نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف والذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي وأعيدت الدعوى إليها للفصل فيها ، وأن كانت الدعوى لا تقتصر على حق الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق لحسب وإنما تستطيل إلى استنفاد جميع الوسائل المقررة قانونا لحمايته ، إلا أنه يجوز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه وأثناء نظر الخصومة المرددة بعد إقامة الطعن بالاستئناف إذ التنازل في الحالة يؤمن معه الاعتساف ، كما أن من شأن الترك في هذه الحالة استقرار الحكم الابتدائي اعتبارا بأن ترك الخصومة في الاستئناف يعتبر في نظر الشارع بمثابة قبول من جانب المستأنف للحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة ولا يسوغ القول بأن التنازل غير متصور في واقعة الدعوى تبعا لأنه لم يكن قد نشأ بعد حق الطعن في العودة من جديد إلى الاستئناف بتعجيله ، لأن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١٩ من قانون المرافعات القائم على أنه "يجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى انتائيا . . ." يدل على أن المشرع قد أجاز الاتفاق مقدما بين الخصمين على التنازل عن استئناف الحكم ولم يبر في ذلك مخالفة للنظام العام ، لما أورده المذكرة الإيضاحية من أن المادة "تضمنت فقرة : أخيرة تبيح النزول عن الاستئناف قبل رفع الدعوى ذلك إن الاستئناف كغيره من الحقوق يجوز النزول عنه فضلا عن أن هذا النزول يكون أقرب شيئا بنظام التحكيم ولا يعتبر من جهة أخرى حرمانا للخصم من حق الالتجاء إلى القضاء بقدر ما هو منظم لهذا الحق فضلا عن أن حكم هذه الفقرة سلم به في كثير من التشريعات الحديثة . . ." مما مفاده أنه يجوز التنازل من باب أولى عن متابعة السير في الاستئناف حال نقض الحكم وإعادة الدعوى سيرها أما محكمة الإحالة ولا يجوز القول بأن الإقرار بالتنازل غدم في مرحلة الطعن بالنقض وهي متميزة عن خصومة الاستئناف المتعلقة بالدعوى الموضوعية ، لأنه وإن كان الحكم الصادر في الاستئناف - وهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من

شأنه أن ينهى الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويشتت الخصوم طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم وبهذه المثابة فلا يكون قائما سوى ما قضت به محكمة الدرجة الأولى في ١٩٦٦/٦/٢٣ والإقرار الموثق في ١٩٧٣/٣/١٣ والذي يجوز الاتفاق عليه مسبقا عن ماسلف بيانه . لما كان ذلك وكان المقرر أنه لا يجوز أن يكون الترك مقرونا بأي تحفظ ، بمعنى أن يكون خاليا من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأي أثر من الآثار القانونية المترتبة على قيامها ، وكان ما تضمنته الإقرار من أن التزام الطاعن بعدم السير في الدعوى حال نقض الحكم لا يعد من قبيل الشروط والتحفظات التي يتعين خلو الترك منها لأنه إنما قصد إلى مجرد بيان الحالة التي تتحقق فيها إمكانية استمرار السير في الدعوى ولأنه برفض الطعن ينحسم كل نزاع بما لا مجال معه للاتفاق على ترك الخصومة فيها ، ومن ثم فإن وروده في الإقرار لا يؤثر في قيام الترك أو إنتاجه لآثاره ، لما كان ما تقدم وكان الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقا جديدا ، فإن الحكم بقبول حلول الطاعن محل رافعة الدعوى عقب وفاتها ينسحب إلى تاريخ طلب الحلول وهو سابق على تاريخ الإقرار بالترك وتكون دفعة الطاعن في متابعة السير في الاستئناف تتحقق وقت صدور الإقرار ، لما كان ماسلف فإن ما أناره الطاعن من أوجه دفاع في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون دفاعا غير جودري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم لا يعيب الحكم إغفاله الإشارة إليه ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه استند في قضائه بإثبات ترك الخصومة في الاستئناف إلى الإقرار المؤرخ ١٩٧٣/٣/١٣ ، في حين أنه لا يعتبر من الوسائل التي يحصل بها ترك الخصومة والواردة على سبيل الحصر في المباداة ١٤١ من قانون المرافعات ، وقد أدى به هذا الخطأ اعتبار الإقرار بمثابة بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك للخصومة بينما المقصود بالمذكرة في نطاق قانون المرافعات هو ما يكون موجها من أحد

الخصوم إلى المحكمة أثناء سير الدعوى ، ومن ثم فلا يدخل في شموله ما يصدر من الخصوم بعيدا عن المحكمة من إقرارات حتى ولو تم توثيقها وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أنه لم يناقش ما أثاره في هذا الصدد رغم انطوائه على دفاع جوهري وما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات بجيز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح من التارك في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه بإثبات ترك الطاعن الخصومة في الاستئناف على أن الإقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٧٢ والمقدم من المطعون عليه والمصدق عليه بمكتب توثيق شمال القاهرة يحمل توقيع الطاعن ويتضمن بيانا صريحا منه ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص صحيح في القانون إذ لم يستلزم الشارع شكلا معيناً للذكرات التي يقدمها الخصوم في الدعوى أو يحدد طريقا معيناً لتقديمها إلى المحكمة وإنما ما أوجبه أن تكون موقعة من التارك أو وكيله وأن يكون بيان التارك عليها صريحا لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ما توافر في الإقرار الصادر من الطاعن على النحو المتقدم بيانه ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه يشترط لقبول ترك الخصومة ألا تكون متعلقة بمسألة من المسائل المتصلة بالنظام العام حتى لا يتأثر الحق الموضوعي بهذا الترك فلا يعذر بترك المدعى للخصومة حتى ولو قبل المدعى عليه ذلك ، وإذ كان موضوع النزاع متعلقا بالنظام العام لأنه ينصب في حقيقته على دعوى إثبات طلاق بائن وأثره على اعتبار الزوجية قائمة بعد الطلقة الثالثة وما يترتب على ذلك من اعتبار المطعون عليه من بين ورثة المتوفاة أم لا ، وقضى الحكم بترك الخصومة ملتفتا عما أثاره من دفاع في هذا الخصوص وهو ما يعيبه بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعمى مردود ، ذلك إنه وإن كان الأصل أن ترك الخصومة جائز في كل الأحوال متى تنزل المدعى عن خصومته بغير تحفظ متخذا الشكل الذى يقضى به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا الترك أو لم يكن في ميسورة الاعتراض عليه طالما لم تكن له مصلحة قانونية في المضى في الدعوى ، إلا أنه يرد على هذا الأصل استثناء لم يتضمنه نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات قوامه عدم إجازة الترك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام ، اعتبارا بأن الحقوق المتصلة به ينبغي ألا يجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك مصيرها لإرادة الأفراد ، لما كان ذلك وكان الاتفاق في مذهب الحنفية على أن إقرار الوارث بوارث آخر من شأنه أن يؤدي إلى معاملته بإقراره في صدد استحقاق المقر له بالميراث في تركة الميت وفي غيره من الحقوق التى ترجع إليه ، ويؤخذ المقر بإقراره لأن له ولاية التصرف في مال نفسه طالما كانت الدعوى من دعاوى المال ، دون ما إعتداد بما إذا كان المقر له وارثا حقيقة بل يكتفى بأن تعتبر صفة بحسب الظاهر ، لما كان ما تقدم وكان قبول المحكمة حلول الطاعن محل المدعية عقب وفاتها مؤسسا على أن له مصلحة محتملة بالنسبة لما يترتب على دعوى الطلاق من آثار مالية تختلف باختلاف الإبقاء على عروة الزوجية أو فسخها ، وكان الإفراق الصادر من الطاعن ينطوي على ما سلف بيانه على قبول الحكم الصادر من محكمة أول درجة بما يندرج فيه لزوما من أحقية المطعون فيه لاستحقاق الميراث في تركة الزوجة المتوفاة ، وكان الإقرار بهذه المثابة لا يتضمن أى مساس بالنظام العام ولما ينصب على الحقوق المالية البحتة والتي ارتضى الطاعن أحقية المطعون عليه بها ، فإن من الجائز إثبات الترك الوارد به دون عائق من قواعد النظام العام ، ولا تريب على الحكم إذا هو أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويكون النعمى غير وارد .

وحيث إن حاصل السبب الرابع نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه كان وقت إصداره الإقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٧٣ والمتخذ سندا للحكم في قضائه ، واقعا تحت إكراه تمثل في تهديد المطعون عليه له بحل الشركة التى آلت الأنصبة فيها إليهما ميراثا عن الطاعنة الأصلية وشقيقتها وهو ما كان يترتب عليه فقداه ، المصدر الرئيسى

لدخله ، وأنه رغم إثارة هذا الدفاع الجوهرى المنتج فى الدعوى واستدلالة عليه بكثرة الإقرارات التى حصل عليها منه المطعون عليه فإن الحكم قد التفت عن بحثه وتحقيقه وهو ما يشوبه القصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان ترك الخصومة تصرفا إراديا يبطل إذا شابه عيب من العيوب المفسدة للرضاء ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أنه كان خاضعا عند تحرير الإقرار لإكراه شاب إرادته فى معنى المادة ١٢٧ من القانون المدنى ، ودلل على ذلك بقرائن عدة ساقها . ذهب إلى أنها تكشف عن مدى الرهبة التى بعثها المطعون عليه فى نفسه دون حق ، خاصة بعد أن آلت إليه تركة شقيقة المدعية المتوفاة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهرى وقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور لما ينبغى معه نقضه لهذا السبب .

ولما كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ولما تقدم .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعصوية السادة المستشارين :
أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسنى ، عيّن الزينى ، محمدى الحولى .

(٣٠٥)

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣ القضائية :

(١) إثبات " القرائن القانونية " . مسئولية " مسئولية تقصيرية " . قوة
قاهرة .

وقوع عجز بعهد أمين المخزن . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ فى جانبه . لا ترتفع إلا إذا
قام بإثبات القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته . م ٥٥ من لائحة المخازن والمشتريات
الصادرة فى ١٩٤٨/٦/٦ .

(٢) مسئولية " مسئولية تقصيرية " قوة القاهرة . تمويض .

وقوع عجز بعهد أمين المخزن . اختلاس آخرين لأشياء غير تلك المطالب بقيمة لا يعد
قوة القاهرة أو ظروفاً خارجة عن إرادة الأمين . وجوب مساءلة عن قيمة العجز .

١ — مفاد نص المادة ٥٥ من لائحة المخازن والمشتريات — الصادر بموافقة
مجلس الوزراء فى ١٩٤٨/٦/٦ — أن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء
الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بعهدته وافترض قيام
هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع هذا العجز ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا قام
هو بإثبات قيام القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته التى ليس فى
إمكانه التعوط لها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه
برفض دعوى الطاعنة — وزارة الشؤون الاجتماعية — على عجزها عن إثبات
خطأ المطعون عليه — أمين المخزن — فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

٢ — إذ كان المطعون عليه أميناً للمخزن وقد وقع عجز بعهدته ، وكان قيام
بعض موظفى الطاعنة — وزارة الشؤون الاجتماعية — باختلاس بعض محتويات

المخزن غير تلك المطالب بقيمتها لا يعد قوة قاهرة أو ظرفا خارجا عن إرادة المطعون عليه لا يمكن التحوط له فإنه يكون مسئولا عن قيمة العجز ، ويتعين القضاء بإلزامه بأن يدفع للتأعنة المبلغ المطالب به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الواقع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن وزارة الشؤون الاجتماعية (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٤١٨ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد و طالبة الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٥٩ جنيها و ٣٤٠ مليا وقالت في بيانها أن المدعى عليهما كانا يعملان بمنطقة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجيزة وأتهما في الجناية رقم ٢١١ سنة ١٩٥٧ كلى الجيزة مع آخرين بأنهم في ١٩٥٧/٥/٢٤ بصفتها موظفين عموميين أستوليا بغير حق على صفائح الجبن المبينة بالمحضر والملوكة للدولة وقد حكم فيها بتاريخ ١٩٥٨/١/١ بحبسهما ستة أشهر وتغريمهما متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيها مع العزل وإذا بلغت قيمة العجز في صفائح الجبن والمسلى المستولى عليها مبلغ ٦٥٩ جنيها و ٣٤٠ مليا فقد أقامت الدعوى لمطالبتهما بمقابل ما أصاب المنطقة من ضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى . وبصحيفة معلنه في ١٩٦٤/٥/١٩ أدخلت الوزارة (المطعون عليه) أمين نخون المنطقة في تاريخ الحادث خصما في الدعوى طالبة إلزامه هو المدعى عليهما الأولين متضامنين بأن يدفعوا لها المبلغ المطالب به مضافا اليه مبلغ ١٦٥ جنيها و ٦٣٤ مليا وهو ما يوازي ١٠٪ نظير المصاريف الإدارية واستندت في ذلك إلى أن الصفائح المستولى عليها كانت في عهده وأنه المسئول عما يحدث بها من عجز طبقا لحكم المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات .

دفع المدعى عليه الثالث (المطعون عليه) بسقوط الدعوى بالنسبة له بالتقدم بانقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة في ٢٤/٥/١٩٧٥ قبل رفع الدعوى عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني وأضاف أنه لم يكن أمين المخزن بالمعنى المقصود من لائحة المخازن بل كان سكرتيراً لوحدة الشؤون الاجتماعية الكائن بها المخزن ثم أضيفت إليه عهدته ولم تكن الإضافة تتطلب منه فتح المخزن يومياً وملاحظة سلامة ما به من موجودات وأن حادث الاختلاس الذي أدى إلى حصول العجز في عهدته أرتكبه عاملان بالوحدة فبعد حادثاً قهرياً وخارجاً عن إرادته فلا يجوز مساءلته عن العجز. وفي ١٢/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما الأولين متضامنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ٦٥٩ جنيهاً و٣٤٠ ملياً وبقبول الدفع المبدئى من المدعى عليه الثالث بسقوط الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المدعية هذا الحكم طالبة ألغائه والحكم لها بجميع طلباتها قبل المدعى عليهما جميعاً وقيد الاستئناف رقم ١٧٨٤ سنة ٨١ ق القاهرة. وفي ٢٩/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا الحكم بطريق النقض بالاعين رقم ٤٧ سنة ٣٧ وفي ١٠/٦/١٩٧١ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من سقوط الدعوى قبل المطعون عليه الثالث وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة استناداً إلى عدم انطباق التقدم الثلاثى المنصوص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على واقعه الدعوى . وفي ٢٨/٢/١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى بالتقدم ورفض الدعوى . طعنت وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تراءى له الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدعوى إلى عجزها عن إثبات الخطأ الموجب للمسئولية في جانب المطعون عليه كأمين مخزن عما وقع بالمخزن عهدته من عجز ، وأن دليلاً — باعتبارها صاحبة الادعاء — عبء إثبات هذا الخطأ ، وبكفى المطعون عليه اتخاذ موقف سلبى إلى أن يقوم الدليل فيدفعه ، وفي ذلك مخالفة لحكم المادة ٤٥ من لائحة المخازن الصادر بها

قرار مجلس الوزراء في ٦/٦ ١٩٤٨ التي افترضت قيام الجمعاً الموجب للمسئولية في جانب أمناء المخازن من مجرد ثبوت وقوع عجز في عهدهم ولم ينحول لهم دور هذه المسئولية إلا إذا أثبتوا أن هذا العجز كان نتيجة قوة قاهرة أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في إمكانهم التحوط لها ولا يعد اختلاس بعض محتويات المخزن من قبيل القوة القاهرة أو الظروف الخارج عن إرادة المطعون عليه ، لأن الطاعنة تطالبه بقيمة العجز الذي ظهر نتيجة جرد المخزن ، دون قيمة الأشياء المحتلصة والتي تم ردها إلى المخزن عقب ضبطها قبل الجرد .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات المشار إليها إذ تنص على أن " أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصياً عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها وإعنائها وعن صحة وزنها وعددها ومقامها ونوعها وعن نظافتها وحمايتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو النقص ولا تخلى مسئوليتهم إلا إذا أثبت المصاحبة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الإمكان التحوط لها " ، فإن مفاد ذلك أن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بعهدته ، واقتراض قيام هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع هذا العجز ولا ترفع هذه القرينة إلا إذا قام هو بإثبات قيام القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته التي ليس في إمكانه التحوط لها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على عجزها عن إثبات خطأ المطعون عليه فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه ولما كان المطعون عليه أميناً للمخزن وقد وقع عجز بعهدته بلغت قيمته ٦٥٩ جنيهها و ٣٤٠ مليماً ، وكان قيام بعض موظفي الطاعنة باختلاس بعض محتويات المخزن غير تلك المطالب بقيمتها ، لا يعد قوة قاهرة أو ظرفاً خارجاً عن إرادة المطعون عليه لا يمكن التحوط له ، فإنه يكون مسئولاً عن قيمة هذا العجز ، ويتعين القضاء بالزامه بأن يدفع للطاعنة المبلغ المذكور .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبي ، وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المارحوشي وممدوح عطية ، والدكتور ابراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم عبد .

(٣٠٦)

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤ القضائية :

(١) دعوى " مصالحة " . نقض " المصالحة في الطعن " .

عدم تحقق مصالحة نظام في اختصاص أحد المطعون ضدهم . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .
(٢) عقد " فسخ العقد " . عمل " الأجر " . جمعيات .

انصاء العامل عن مباشرة بعض أعماله بالجمعية الخيرية . اتباعا لما ارتأته وزارة الشؤون الاجتماعية محققا لصالح العمل . أثره . اقتضاء إلزام الجمعية بالوفاء بأجر العامل عن تلك الأعمال . علته ذلك .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في مسائل الواقع " .

تقدير توافر حلال العمل بالتزاماته اليومية . مما يستلزم به قاضي الموضوع .

١ — متى كان الطاعن لم يوجه إلى المطعون ضدها الثانية أية طلبات ولم يقضى لها شيء عليه وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بها . فإنه لا تكون للطاعن مصالحة في اختصاصها في هذا الطعن ويتعين عدم قبوله بالنسبة لها .

٢ — لما كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الجمعية في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ كمحصل لقاء عمولة بنسبة ١٥٪ من قيمة الاشتراكات المحصلة خفضت إلى ١٠٪ طبقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ وأن الجمعية رأت لمواجهة نقص العدولة إسناد بعض الأعمال الكتابية إليه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٠ مقابل مبلغ ٢,٥٠٠ ج. إلى أن اعترضت مراقبة الشؤون الاجتماعية على ذلك فقررت

الجمعية اقضاءه عن هذه الأعمال اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ، وكانت المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للدانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والصادر بها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٥٧/٤/٢٨ قد فرضت رقابة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل على هذه الجمعيات في جمع المال كما خواتها وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمعه وإنفاقه ، وترتبطا على ذلك يكون مارتأته مراقبة الشؤون الإجتماعية من أقضاء الطاعن عن مباشرة أعمال الجمعية الكتابية وتفرغه لأعمال التحصيل خشية التلاعب في حساباتها هو مما يدخل في سلطتها انزولة لها بمقتضى القانون ويجب على الجمعية اتبائه . وكانت المادة ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ لا تمنع من تطبيق القواعد العامة في شأن استحالة التنفيذ وفسخ العقد المرتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ انتهى إلى أن التزام الجمعية بالوفاء بأجر الطاعن عن الأعمال الكتابية قد انقضى وأن توقفها عن إدائه لا يعتبر انتقاصا من حقوقه .

٣ — تقدير توافر الإخلال بالالتزام الجوهري من جانب العامل مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا يحوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أدام الدعوى رقم ١٩٨ سنة ١٩٠٢ مدنى كلى المنيا على المطعون ضدها الأولى (الجمعية الخيرية الأرثوذكسية بالمنيا) طالبا الحكم بالزامها بأن تردى له مبلغ ٣٤٩ ج ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لديها فى سنة ١٩٤٦ كمحصل اشتركت بأجر شهرى قدره ثمانية جنيهات ، وفى ماير سنة ١٩٥٩ خفضت الجمعية أجره إلى ستة جنيهات وظل فى ذلك يواصل عمله إلى أن فوجئ فى ١٥ مايو ١٩٦١ بخفض أجره إلى ثلاثة جنيهات ، ولما تقدم بشكواه إلى

مكتب العمل بادرت الجمعية بنصله . وإذا كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق قبلها ٢٥٠ ج تعويضا عن الفصل ، ١٨ ج أجر متأخر عن الشهور مارس وأبريل ومايو ١٩٦١ . ٦٠ ج بدل انذار . ٧٥ ج مكافأة نهاية الخدمة ومجموعها مبلغ ٣٤٩ ج فقد انتهى إن طلب الحكم له به . ادخلت المطعون ضدها الأولى المطعون ضدها الثانية (الهيئة العامة للتأهيلات الاجتماعية) خصما في الدعوى ليحكم بالزامها مباشرة بمكافأة نهاية الخدمة إن كان للطاعن حق فيها أو بالزامها بما عساه أن يحكم به عليها . وفي ٩ يونيو ١٩٦٢ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى أن الطاعن أدخل بالتزاماته الجوهرية وليشئ الأخير ذلك وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٧ سنة ٨٠ ق فأحالته إلى محكمة استئناف بنى سويف للاختصاص وقيد بجدولها برقم ٣٣٣ سنة ١ ق ، وفي ٩ يناير ١٩٦٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية كما رأت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٣ أكتوبر ١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية أنها ليست خصما حقيقيا في الطعن .

وحيث إن هذا اندفع في محله ذلك أنه لما كان الطاعن لم يوجه أية طلبات للمطعون ضدها ولم يقض له بشيء عليها كما أسس طعنه على أسباب لا تتعلق بها فإنه لا تكون له مصاحبة في اختصاصها في هذا الطعن مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب حاصل الأربعة الأولى والسابع منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه كما شابه القصور في

التسبب وفي بيانها يقول الطاعن أن الحكم أقر مسلك الجمعية المطعون ضدها حين استجابت لطالب مراقبة الشؤون الاجتماعية إقصاءه عن الأعمال الكتابية مستندا في ذلك إلى نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ مع أنها قد جاوزت بطلان اختصاصها المقرر بتلك المادة ، كما اعتبر الحكم أن هذا الطلب يشكل إستحالة في تنفيذ العقد تحول وب العمل انقاص أجر العامل مجافيا بذلك المادة ٦٩٠ من القانون المدني فيما وضعته من ضمانات خاصة بأداء الأجر لا يستقل أحد طرفي العقد بالانقاص من حقوق الآخر ، هذا إلى أن المشروع قصر حالات إستحالة تنفيذ عقد العمل في المادة ٨١ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على وفاة العامل أو عجزه عن تأدية عمله أو مرضه مرضا يستوجب انقطاعه عنه مدة معينة ، ويضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه إذا كان اسناد الأعمال الكتابية إليه يتعارض مع قيامه بتحصيل الاشتراكات فقد كان من المتعين على الجمعية أن تعهد إليه بعمل آخر مع الإبقاء على أجره كما هو إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بالقصور المبطل .

وحيث إن هذا المعنى مردود ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى - وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه - أن الطاعن التحق بالعمل لدى الجمعية في ٢٩ يوليو ١٩٤٦ كحاصل لقاء عمولة بنسبة ١٥ ٪ من قيمة الاشتراكات المحصلة خفضت إلى ١٠ ٪ طبقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، وأن الجمعية رأت لمواجهة نقص عمره لته اسناد بعض الأعمال الكتابية إليه اعتبارا من أول مايو ١٩٦٠ مقابل مبلغ ٢ ج ٥٠٠ م إلى أن اعترضت مراقبة الشؤون الاجتماعية على ذلك فقررت الجمعية إقصاءه عن هذه الأعمال اعتبارا من أول يناير ١٩٦١ وكانت المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والصادر بها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٧ قد فرضت رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على هذه الجمعيات في جمع المال كما خولتها وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمعه وانفاقه ، وترتبيا على ذلك يكون ما ارتأته مراقبة الشؤون الاجتماعية من إقصاء الطاعن عن مباشرة أعمال الجمعية الكتابية وتفرغه لأعمال التحصيل خشية التلاعب في حساباتها هو مما يدخل

في سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون ويجب على الجمعية اتباعه ، وكانت المادة ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تمنع من تطبيق القواعد العامة في شأن استحالة التنفيذ وفسخ العقد المترتب دليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ انتهى إلى أن التزام الجمعية بالوفاء بأجر الطاعن عن الأعمال الكتابية قد انقضى وأن توقفها عن أدائه لا يعتبر انتقاصا من حقوقه ، لما كان ذلك وكان الدفاع الذى يثيره الطاعن لا يستند — وفق هذا النظر — إلى أساس قانونى وبالتالي يكون تعيب الحكم بالقصور لإغفاله الرد عليه غير منتج . فإن النعى على الحكم بهذه الأسباب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم اعتبر واقعة احتجازه خمسة جنهات مما حصله من اشتراكات لنفسه مقابل أجره عن الأعمال الكتابية إخلالا بالتزام جوهرى ينحول للجمعية فسخ العقد من جانبها عملا بالفقرة السادسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى حين أن نص هذه الفقرة لا ينطبق على حالته لأنه لم ينحل بأى التزام جوهرى بل كان يستعمل حقه فى اقتضاء أجره كاملا وفقا لما جرى به العرف بالنسبة لمحصلى الاشتراكات ، وإذا غفل الحكم الرد على هذا الدفاع يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن احتجاز الطاعن مبلغ خمسة جنهات كمقابل للأعمال الكتابية التى أقضى عنها بحجة استحقاقه لهذا المقابل يتنافى مع واجب المحافظة على مابعدته من أموال وعدم المساس بها وتسليمها لصاحب الشأن فيها مما يعد إخلالا بالتزام جوهرى يرد عليه حكم الفقرة السادسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هذا الذى حصله الحكم قد أسنده إلى أسباب سائغة فإن ما يثيره ، الطاعن فى سبب النعى لا يدعو أن يكون جدلا موضوعيا فى توافر الإخلال بالتزام الجوهرى مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي أقام قضاءه على استخلاص نرج بأقوال شهود المطعون ضدها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها فيما يتعلق بسبب فصله من العمل ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ذلك واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه مما يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أسباب مستقلة تكفي لجملة وتواجه دفاع الطاعن بما يقتضيه ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه وأقصى بذلك ما يتعلق من أسباب هذا الحكم بما حصله من أقوال هؤلاء الشهود ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد فاضل المرحومى ، ومدرح عطية ، والدكتور إبراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم همد .

(٣٠٧)

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل " إصابة عمل " تأمينات اجتماعية " أمراض معينة " .

إصابة العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . مثال . الإصابة بحلطة
في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل .

المتصور إصابة العمل ونقا لنص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من قانون
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ . الذي يحكم واقعة
الدعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا
القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو
بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضررا وألما وكان الحكم المطعون فيه قد
أسس قضاءه بأن وفاة مورث الطاعنين نتيجة إصابته بحلطة في الشرايين التاجية
للقلب ودبوط فيه لا تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن إرهاقه من العمل
كان مستمرا ولا يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ومارتبه على ذلك من أن تلك
الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا لم يرد بالجدول المرافق بالقانون ولا يعتبر مرضا
مهنيا . وكان هذا الذي حصله الحكم قد أسنده إلى أسباب مائعة تتفق مع الثابت
في الأوراق ولا مخالفة فيه للقانون ، ويتضمن الرد دفاع الطاعنين بأن النعي
على الحكم يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية على المطعون ضدهما — الهيئة العامة للأمينات الإجتماعية والشركة الأهلية للغزل والنسيج — وطلبوا الحكم بالزام الأولى بأن تؤدي لهم معاشا شهريا قدره ٥٥ جنيهًا و ٦٣٦ مليا اعتبارا من تاريخ وفاة مورثهم المرحوم في ١٩٦٧/١١/١ عدا مبلغ ٢٢٧٨ جنيهًا و ١٨ مليا قيمة التأمين الإضافي المستحق لهم وقالوا بيانا لها أن مورثهم كان يعمل رئيسا لقسم الصرف بالشركة المطعون ضدها الثانية وأنه في يوم ١٩٦٧/١٠/٣١ ظل يباشر عمله درن انقطاع من الساعة السابعة والنصف حتى الساعة الثانية عشر والنصف من صباح اليوم التالى وأثر عودته إلى منزله بسيارة الشركة ، شعر بالآلام في صدره وتبين أنه أصيب بحلطة في الشرايين التاجية للقلب نتيجة إرهاقه من العمل عجلت بوفاته في الساعة الواحدة والنصف صباحا ، وإذ رفضت الهيئة المطعون ضدها الأولى اعتبار إصابته حادث عمل فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩٧٣ لسنة ٢٥ ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١٩٧٦/١٠/٣٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم

رفض اعتبار وفاة مورثهم أثر إصابته بجلطة في الشرايين التاجية للقلب نتيجة الإرهاق إصابة عمل تأسيسا على ما قاله من أن هذه الإصابة لا يتوافر فيها عنصر المفاجأة لأن طبيعة عمله كانت تستلزم بقاءه فيه لمدة طويلة في اليوم الأخير من كل شهر على مدى سنوات خدمته مما يؤثر على صحته ويعرضه لمرض القلب الذي لا يعتبر مرضا مهنيا ، وهو من الحكم قول يقوم على مجرد الاستنتاج إذ خلت أوراق الدعوى مما يفيد ذلك ، بينما أغفل الحكم الرد على دفاعهم المتضمن أن إصابة مورثهم نشأت عن المجهود المضني الذي بذله في عمله قبيل وفاته ، وبما تعتبر معه حادث عمل في حكم الفقرة د من المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مما يعيب الحكم فضلا عن مخالفته للقانون بخالفته الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان المقصود بإصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى . الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضررا وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأن وفاة مورث الطاعنين نتيجة إصابته بجلطة في الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لاعتبار إصابة عمل ، على ما حصله من أن إرهاقه من العمل كان مستمرا ولا يتسم بالمباشرة حتى يعتبر حادث عمل ومارتبه على ذلك من أن تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا لم يرد بالجدول المرافق للقانون فلا تعتبر مرضا مهنيا ، وكان هذا الذي حصله الحكم قد أسنده إلى أسباب سائغة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخالفه فيه للقانون ويتضمن الرد على دفاع الطاعنين ، وإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة، مصطفى الأسير، وعضوية السادة المستشارين :
جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين بونس ، الفى بقطر حبشى .

(٣٠٨)

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٠ في القضايا :

(١) ضرائب " ضريبة إضافية " و " طعن ضريبي " .

إباحة الطعن في ربط الضريبة الإضافية خلال شهر من تاريخ الإخطار بصحيفة تودع
المأمورية . عدم وحبوب بيان أسباب الاعتراض بها . جواز ابداء سبب الطعن أمام اللجنة
لأول مرة .

(٢) ضرائب " ضريبة إضافية " . شركات " الشركات المساهمة " .
قانون .

الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ سنة ١٩٥٨ . وعلاؤها . ما يتقاضاه عضو مجلس
الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة
ليس. عضوا بمجلس إدارتها . لا تخضع هذه الضريبة .

١ - مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٥٨ أن تدرى
على الضريبة الإضافية من حيث الربط والظن المسادة ٥٢ من القانون ١٤
سنة ١٩٣٩ قبل تعديها بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٦٩ والتي نصت على أن للممول
خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة المصنوع عليها في الفقرتين الرابعة
والسادسة من المادة ٣٤ أن يطعن بعريضة يودعها الممول المأمورية المختصة
وبغير رسم . . يدل على أن المشرع الضريبي أباح للممول خلال شهر من تاريخ
إخطاره بربط الضريبة الإضافية أن يطعن عليها بصحيفة يودعها المأمورية
دون أن يلزمه ببيان أسباب ذلك الاعتراض في صحيفة الظن . وإذا التزم الحكم
المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما طلبه المطعون ضده لأول مرة أمام اللجنة

من أمر استبعاد مرتبه الذى يتقاضاه من شركة أخرى من وعاء الضريبة الإضافية ليس طلبا جديدا فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) - أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضوا بمجلس إدارتها مما يقتضاه أن تتلزم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن - المطعون ضده - يشغل وظيفة مدير عام شركة مصر الجديدة ويعمل بجانب ذلك عضوا بمجالس إدارات شركات مساهمة أخرى وقد قدرت مراقبة الضرائب لإيراداته الخاضعة للضريبة الإضافية في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٥١٤٧ جنيها و ٥٥٢ مليا في سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٥٥٤٣ جنيها و ١٠٢ مليا وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٥/١/١٩٦٤ بتخفيض تلك الإيرادات إلى مبلغ ٨٩١ جنيها و ٢١٧ مليا في سنة ١٩٥٧ و مبلغ ٤١٧ جنيها و ٣٠٩ مليا في سنة ١٩٥٨ وقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ١٩٦٤ تجارى القاهرة طعنا على هذا القرار . بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف

(١) قضا ١٩٧٣/٢/٢١ طعن ٨٠ لسنة ٣٥ ق مجموعة المكتب السنة ٢٤ ص ٢٩٥ .

- قضا ١٩٧٢/١٢/٢٧ طعن ٩٩ لسنة ٣٥ ق مجموعة المكتب السنة ٢٣ ص ١٤٧١ .

رقم ٢١٣ سنة ٨٤ ق وبتاريخ ١٩٦٨/١/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الطعن شكلا وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٦ قضت المحكمة الابتدائية بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير وعاء الضريبة الإضافية في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٤٩٦٧ جنيها و٥٢٥ مليا وفي سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٥٤٦٣ جنيها و١٠٢ مليات . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٣ سنة ٨٦ ق وبتاريخ ١٩٧٠/٥/١٣ حكمت المحكمة بالناء الحكم المستأنف وتأييد قرار اللجنة . طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن المطعون ضده بنى اعتراضه على ربط الضريبة الإضافية على سبب واحد أورده بصحيفة طعنه ، هو عدم خصم مراقبة الضرائب مقابل المعاش بواقع ٧٪ سنويا من وعاء الضريبة الإضافية ثم أبدى أمام اللجنة طلبا جديدا هو استبعاد مرتبه الذي يتقاضاه باعتباره مديرا لشركة مصر الجديدة من وعاء هذه الضريبة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد قرار اللجنة الذي استبعد هذا المرتب من الخضوع للضريبة الإضافية يكون قد خالف القانون ، إذ فصلت اللجنة في طلب جديد أبداه الممول بعد الميعاد القانوني المحدد في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٩٩ سنة ١٩٥٨ أن تسرى على الضريبة الإضافية من حيث الربط والطنن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديها بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٦٩ والتي نصت على أن "للمول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة المنصوص عليها في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة رقم ٤٣ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه ، ، يرفع الطعن بعريضه يودعها الممول المأمورية المختصة وبغير رسم " يدل على أن المشروع الضريبي أباح للمول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة الإضافية أن يطعن عليها بصحيفة يودعها المأمورية دون

أن يلزمه ببيان أسباب ذلك الاعتراض في صحيفة الطعن وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما طلبه المطعون ضده لأول مرة أمام اللجنة من أمر استبعاد مرتبه الذي يتقاضاه من شركة مصر الحديدية من وعاء الضريبة الإضافية ليس طلبا جديدا فإن لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن الحكم قضى باستبعاد المرتب الذي يتقاضاه المطعون ضده من شركة مصر الحديدية - باعتباره مديرا لها - من وعاء الضريبة الإضافية استنادا إلى أنه لم يكن عضوا بمجلس إدارات شركات مساهمة أخرى . وهو من الحكم مخالفة للقانون إذ أن جميع المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة في شركة مساهمة تخضع للضريبة الإضافية سواء روى في الحصول عليها تلك الصفة أم لم تراع .

وحيث إن هذا المعنى مردود ذلك أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس إدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضوا بمجلس إدارتها مما يقتضاه أن تتألف صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باستبعاد المرتب الذي يتقاضاه المطعون ضده من شركة مصر الحديدية بصفته مديرا لها ومن وعاء الضريبة الإضافية استنادا إلى أنه لم يكن عضوا بمجلس إدارتها فإنه لا يكون قد خالف القانون ويتعين بذلك رفض هذا الطعن .

جاسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضو السادة المستشارين محمد فاضل
المرجوشي ، وممدوح عطية والدكتور إبراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم مبد .

(٣٠٩)

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٠ في القضائية :

(١) دعوى " مصلحة " نقض " المصلحة في الطعن " .

عدم تحقق مصلحة للطعن في اختصاص أحد المطعون ضدهم . عدم توجية طلبات ما إليه
أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(٢) حكم " مالا يعد قصورا " .

إخفاق الحكم الرد على دفاع لم يقدم عليه دليل . لا قصور .

(٣) شركات . عمل " أجر " .

امتداد الدفعة المالية للشركة حتى آخر يونيو ١٩٦٢ . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٢ . تقاضى العامل
نصيبه من الأرباح على هذا الأساس . لا خطأ . عدم أحقية العامل في المطالبة بأية زيادة عن الفترة
التي امتدت إليها الدفعة المالية .

(٤) ، (٥) ، (٦) عمل " الإجازات " .

(٤) عدم ادعاء العامل مطالبته للشركة بإجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة
من خدمته وإنما رفضت التصريح له بها . أثره . عدم جواز المطالبة بمقابل تقدي عنها .

(٥) ويوجب اتخاذ السنة الميلادية أساسا لحساب إجازات العاملين بشركات القطاع العام
اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٦) الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الإجازة . هو الأجر الثابت دون احتساب
الملحقات .

(٧) عمل " عقد العمل " . " انتهاء العقد " .

عقد العمل محدد المدة . استمرار تنفيذه بعد انقضاء مدته . اعتباره مجددا لمدة غير محددة .
الغائه . دون مراعاة موله الاخطار اثره استحقاق العامل تعويضا مساويا لأجره عن ثلاثين يوما .

(٨) تعويض .

القضاء بالتعويض عن الضررين المادي والأدبي بجملة واحدة لاخطا . مادام أنه عرض
للعناصر المكونة للضرر .

(٩) حكم " تسبیب الحكم " . استئناف " تسبیب الحكم " .

تعديل الحكم الاستئنافي لمقدار التعويض . إلزام الحكم بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل
ماعداهما . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي بشأنها مؤيدا .

(١٠) نقض " ما لا يصلح سببا للنقض " حكم . " أغفال الفصل في بعض
الطلبات " .

إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات . عدم صلاحية سببا للطعن فيه بطريق النقض . السبيل
إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره .

١ — متى كان الطاعن لم يوجه إلى المطعون ضدها النائية طلبات ما ولم يقضى
لها بشئ عالية كما أنها لم تنازعه في طلباته قبل الشركة المطعون ضدها الأولى ،
وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بها فانه لا تكون للطاعن مصلحة في اختسامها
في هذا الطعن ، ويتعين عدم قبوله بالنسبة لها .

٢ — متى كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أنه انتقل لماشرة
العمل في القاهرة وأسوان خلال الأيام التي يطالب ببدل السفر عنها مكتفيا
بقوله أن عمله بمدينة الأقصر كان يقتضى سفره إليهما فلا تترتب على المحكمة
إن هي التفتت عن الرد على هذا الدفوع الذي لم يقم عليه . ليل .

٣ — لما كانت المادة الأولى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل السنة
المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والمعمولة

من ١٩٦٢/٣/٢٧ قد نصت على تعديل سنتها المالية بحيث تبدأ من أول يولييه من كل عام وتنتهي في آخر يولييه من العام التالي وعلى أن يمد العمل بميزانية السنة المالية الحالية إلى ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٣ إذا كانت نهاية السنة قبل هذا التاريخ وكان مقتضى ذلك أن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ قد امتدت بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى إلى آخر يولييه ١٩٦٢ وجرى حساب أرباحها من تلك السنة حتى هذا التاريخ ، وكان الطاعن قد تقاضى نصيبه في تلك الأرباح على هذا الأساس ، فانه لا يكون ثمة سند لمطالبته بأية زيادة عن الفترة التي امتدت اليها سنة الشركة المالية .

٤ — لما كان لا يجوز للعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يترانى باجازاته ثم يطالب بمقابلتها ، وإلا فقدت اعتبارها ولم تحقق الغرض منها واستحال إلى عوض نقدي وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت اليها ومخالفة لها ، وأما إذا حل ميعاد هذه الاجازات ورفض صاحب العمل الزخيص للعامل بها فانه يكون قد أخل بالتزام جوهري ولزمه تعويض العامل عنها . وكان الطاعن لم يدع أنه طالب الشركة باجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته وأنها رفضت التصريح له بها فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلها .

٥ — المادة ٣٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — الذي يحكم وادعة اندعوى — نصت على اتخاذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين .

٦ — الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل بغير اعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر .

٧ — متى كان الطاعن قد استمر في العمل بعد انقضاء مدة عقده المحدد المدة في آخر أبريل ١٩٦٣ وبالتالي يعتبر العقد مجددا لمدة غير محددة عملا بالمادة ٧٩

من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يستحق في حالة الغائه من جانب الشركة دون مراعاة المهلة المحددة في المادة ٧٢ من ذلك القانون بثلاثين يوما بالنسبة له تعويضا مساويا لأجره عن مدة هذه المهلة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بمرتب شهر مقابل مهلة الإخطار يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٨ — متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض ثم انتهى إلى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عن الضررين المادي والأدبي فلا يعيبه إدماجهما معا وتقدير التعويض عنهما بجملة .

٩ — متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به فلا يكون ملزما إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وماعداه يعتبر مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

١٠ — أغفال الفصل في إحدى الطبقات لا يصلح سببا للطعن في الحكم بطريق النقض ، وإنما علاج هذا الإغفال طبقا لأداة ١٩٣ من قانون المرافعات هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي نطاق ما يطلبه الفصل فيه — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٥ سنة ١٩٦٤ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما وانتهى فيها إلى

طلب الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له مبلغ ١١٥٧٩ جنيهًا و ٨٦٥ مليًا وبأحققته في مكافأة نهاية خدمة بمقدورها ٢١٧ جنيهًا و ٥٧٠ مليًا على أن تسددها للمطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وقال بيانًا لدعواه أنه التحق بالعمل رئيسًا لحسابات الشركة في ١٤/٧/١٩٥٩ بمرتب شهري ١٠٠ جنيه و ٨٣٣ مليًا إلى أن أخطرتة الشركة في ١٨/٧/١٩٦٣ بفصله من العمل وإذا كان هذا الفصل بغير مبرر ويستحق قبلها مبالغ ١١٧٩٧ جنيه و ٤٣٥ مليًا قيمة مكافأة نهاية الخدمة وبدل الإنذار ومقابل الإجازات السنوية عن عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ وأجره عن المدة من أول إلى ١٧ يولييه سنة ١٩٦٣ وأجره عن ساعات العمل الإضافية والمكافأة التشجيعية ومنحة الإنتاج ونصيبه في أرباح اعتبارًا من سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ المسالية وبدل السفر عن المدة من ٣١/٥/١٩٦٣ إلى ٢٦/٦/١٩٦٣ ومقابل المبيت بالقاهرة عن الليلة الأخيرة والتعويض عن الفصل التعسفي فقد أقام دعواه بالطلبات المتقدمة بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ١٩٥ جنيه و ٩٢٠ مليًا منه ١٢٠ جنيهًا مقابل الإجازة و ٧٥ جنيهًا و ٩٢٠ مليًا نصيبه في الأرباح ، وقبل الفصل في باقي طلبات الطاعن وفي باقي ما يستحقه من مقابل الإجازة ونصيبه في الأرباح بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٦/٣/١٩٦٨ بالنسبة للطلبات الخاصة بمنحة الإنتاج والأرباح والإجازة السنوية والمكافأة التشجيعية والأجر المتأخر والتعويض عن مهلة الإخطار بإلزام الشركة بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٥١٣ جنيهًا و ٦٦١ مليًا ، وبرفض الدعوى بالنسبة لطلب الأجر الإضافي وبدل السفر ، وقبل الفصل في طلب التعويض ومكافأة نهاية الخدمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بمنطوق الحكم ، وبعد أن سمعت شاهدي الطاعن حكمت في ٢٢/٣/١٩٦٩ بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تسدد إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ٢٠٨ جنيه و ١٤٣ مليًا قيمة مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للطاعن ، وبأن تدفع له مبالغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضًا عن فصله . استأنف الطاعن الحكم الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٨ أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦٩١ سنة ٨٥ ق

كما استأنفته الشركة وقيده استئنافا برقم ٧٣٥ سنة ٨٥ ق ثم استأنف الطاعن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٢ بالاستئناف رقم ٧٠١ ، ٧٢٠ سنة ٨٦ ق كما استأنفته الشركة بالاستئناف رقم ٧٠٠ لسنة ٨٦ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الخمسة حكمت في ١٩٧٠/٦/١١ بتأييد الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٨/٣/١٦ ، وبتأييد الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٨/٣/٢٢ ، فيما قضى به في شقه الأول وبتعديله فيما قضى به في شقه الثاني الخاص بالتعويض إلى إلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن هو أن الهيئة المطعون ضدها الثانية لم تكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يوجه إلى المطعون ضدها الثانية طلبات ما ، ولم يقض لها بشيء عليه كما لم تنازعه في طلباته قبل الشركة المطعون ضدها الأولى ، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بها ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصها في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والمقصود في التسبيب فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٦ وذلك من أربعة أوجه حاصل أولها أن الحكم رفض طلبه بدل السفر بمقولة أن مقر عمله طبقا للأمر الإداري الذي أصدرته الشركة في ١٩٦٣/٥/١٩ هو الأقصر وأنه متى أدى عمله فيه

فلا يستحق بدل السفر ، في حين إن تمسك بأن عمله كان يقتضى سفره إلى أسوان والقاهرة وبأنه انتقل إليهما فعلا يستحق ذلك البدل ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري . وحاصل الوجه الثانى أن الحكم الابتدائى الذى أيد به الحكم المطعون فيه أخطأ فى تحديد حصة الطاعن فى الأرباح سنة ١٩٦٢/١٩٦١ المالية بمبلغ خمسين جنيها لأن هذه السنة بدأت فى أول أبريل سنة ١٩٦١ واستمرت حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ طبقا للقرار الجمهورى الصادر بتوحيد تاريخ إنتهاء السنة المالية لشركات القطاع العام مما يتعين معه احتساب نصيبه فى الأرباح عن خمسة عشر شهرا . وحاصل الوجه الثالث خطأ الحكم فيما انتهى إليه من أن انقضاء عام على استحقاق الطاعن إجازته السنوية دون أن يطالب بها يسقط حقه فيها فى حين أن الشركة لم تبد هذا الدفاع فضلا عن تعلق حق العامل فى الإجازة بالنظام العام ، كما أخطأ الحكم فى حساب الإجازة عن السنة الميلادية بغير مراعاة تاريخ عقد العمل وعلى أساس الأجر الأسامى دون إضافة متوسط المكافأة التشجيعية ومنحة الإنتاج . وحاصل الوجه الرابع خطأ الحكم فيما قضى به من مقابل مهلة الإخطار بواقع مرتب شهر واحد بينما يستحق الطاعن منه ما يعادل مرتب ثلاثة شهور طبقا لما جاء بعقد العمل المبرم بينه وبين الشركة المطعون ضدها الأولى لأنه شرط أكثر فائدة له .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأنه لما كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يدل على أنه انتقل لمباشرة العمل فى القاهرة وأسوان خلال الأيام التى يطالب ببديل السفر عنها مكتفيا بقوله أن عمله بمدينة الأقصر كان يقتضى سفره إليهما ، فلا تثريب على المحكمة إن هى التفتت عن الرد على هذا الدفاع الذى لم يقم عليه دليل ، ومردود فى وجهه الثانى بأنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل السنة المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والمعمول به من ١٩٦٢/٣/٢٧ قد نصت على تعديل سنتها المالية بحيث تبدأ فى أول يونيو من كل عام وتنتهى فى آخر يونيو من العام التالى وعلى أن يمد العمل بميزانية السنة المالية الحالية إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ إذا كانت نهاية السنة المالية قبل هذا التاريخ ،

وكان مقتضى ذلك أن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ قد امتدت بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى إلى آخر يونية سنة ١٩٦٢ وجرى حساب أرباحها عن تلك السنة حتى هذا التاريخ ، وكان الطاعن قد تقاضى نصيبه في تلك الأرباح على هذا الأساس ، فإنه لا يكون ثمسة سند لمطالبته بأى زيادة عن الفترة التي امتدت إليها سنة الشركة المالية . والنعي مردود في وجهه الثالث بأنه لما كان لا يجوز للعامل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يترانى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها وإلا فقدت اعتبارها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض نقدي وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، وأما إذا حل ميعاد هذه الإجازات ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى ولزمه تعويض العامل عنها . وكان الطاعن لم يدع أنه طالب الشركة بإجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته وإنما رفضت التصريح له بها ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — الذى يحكم واقعة الدعوى — قد نصت على إتخاذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساسا لحساب الإجازات التي تمنح للعاملين ، وكان الأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الإجازة — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هو الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل بغير اعتبار لما قد يكون هناك من ملاحظات للأجر ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى للطاعن بمقابل الإجازة عن السنة الميلادية الأخيرة وعلى أساس أجره الثابت فإن ما ينعاه عليه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . ومردود في وجهه الرابع بأنه لما كان الطاعن قد استمر في العمل بعد انقضاء مدة عقده المحدد المدة في آخر إبريل سنة ١٩٦٣ وبالتالي يعتبر العقد مجددا لمدة غير محددة عملا بالمادة ٧١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يستحق في حالة الغائه من جانب الشركة دون مراعاة المهلة المحددة في المادة ٧٢ من ذلك القانون بثلاثين يوما بالنسبة له تعويضا مساويا لأجره عن مدة هذه المهلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بمرتب شهر مقابل مهلة الإخطار يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني بطلان الحكم المطعون فيه للقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ذلك أنه لم يبين العناصر المكونة فانونا للضرر المادي الذي قضى من أجه بالتعويض ولم يراع أن الضرر الذي أصاب الطاعن منغير ويجب جبره كاملا ، كما لم يواجه عناصر التعويض التي أوضحها الطاعن فضلا عن أنه أغفل التعويض عن الضرر الأدبي .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه عرض لكافة العناصر المكونة للضرر فانونا التي يجب أن تدخل في حساب التعويض ثم انتهى إلى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عنهما جامة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به لا يكون ملزما إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وما عداه يعتبر مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أغفل الفصل في طلب الفوائد القانونية على المبالغ المستحقة للطاعن من تاريخ فصله أو تاريخ الحكم بها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك إن إغفال الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن في الحكم بطريق النقض ، وإنما علاج هذا الإغفال طبقا للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد المستشار فائق رئيس المحكمة الدستورية وعضوية السادة المستشارين
حلال عثمان ، محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، ألقى بقطر حبشي .

(٣١٠)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ القضائية :

(٣ ، ٢ ، ١) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " و " ضريبة الضريبة " . " التقدير الحكمي " . شركات " أرباح الشريك المتضامن " .

(١) الشريك المتضامن في شركة التضامن . يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصيبه من ربح .

(٢) قاعدة الربط الحكمي . في الفانون ٢٠٠ سنة ١٩٥٢ ، ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ .
شرط تطبيقها : وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس والسنة المقيسة .

(٣) الربط الحكمي . وفاة أحد الشركاء المتضامين . لا أثر له بانتهاء للشريك الآخر الذي ظل يزال ذات النشاط .

١ — الشريك المتضامن في شركة التضامن يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصيبه من ربح .

٢ — إذا كان النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم عن كل السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، ثم امتدت هذه السنوات إلى سنة ١٩٥٤ طبقا للقانون ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ يفترض فضلا عن وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة فإذا توافر هذان الشرطان تعين تطبيق الربط الحكمي باتخاذ سنة ١٩٤٧ أساسا للربط عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥٤

٣ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن نشاط المرحوم .. في سنة ١٩٤٧ باعتباره شريكا متضامنا مع شريكه ... الآخر . هو تجارة الخردوات وأن هذا النشاط بالنسبة له استمر طوال السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ مما يتوافق معه وحدة النشاط ووحدة الممول وهما الشرطان الواجب توافرها لانطباق قاعدة الربط الحكمي لا يغير من ذلك وفاة الشريك الآخر في ١٩٥٣/٨/٢٥ فإنه يتمين بالنسبة إلى ذلك الشريك اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا للربط على كل من سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل - في أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٥/٦/١٥ تكونت شركة تضامن بين المرحومين لتجارة الخردوات وبتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٥ توفي المرحوم تقدم الشريك الآخر إقرارا بالأرباح المأمورية ضرائب المنصورة فقدرتها بمبلغ ٧٢٨ جنيبها عن الفترة من ١٩٥٣/٨/٢٥ إلى ١٩٥٣/١٢/٣١ وبمبلغ ١٠٨٠ جنيبها عن سنة ١٩٥٤ وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٠/٧/٢٥ بتأييد تقديرات المأمورية فقد أقام الدعوى ٣١٩ سنة ١٩٦٠ تجاري كلى المنصورة طعنا على هذا القرار طالبا اتخاذ أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن المدة من ١٩٥٣/٨/٢٥ إلى ١٩٥٣/١٢/٣١ وعن سنة ١٩٥٤ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٨ قضت المحكمة بتأييد قرار اللجنة ثم توفي المرحوم عقب صدور هذا الحكم فاستأنفه ورثة كل من الشريكين بالاستئناف ١٨/٨٦ ق تجاري المنصورة وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٨ قضت المحكمة بالنسبة إلى ورثة المرحوم بتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة إلى ورثة المرحوم

... .. بإلغاء الحكم المستأنف واتخاذ أرباحه في سنة ١٩٤٧ أساسا للربط
الحكمي عن سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٤ فطمنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم
بطريق البقضى وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وعرض
الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم اعتبر أن نشاط المرحوم ... في سنة ١٩٤٧ باعتباره شريكاً متضامناً لأخيه المرحوم ... في ... في تجارة الخردوات قد استمر طوال السنوات من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٤ وهو ما يوافر معه وحدة المول ووحدة النشاط مما يقتضي إخضاع أرباحه في الشركة لقاعدة الربط الحكمي عن سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن وحدة الممول لا تتحقق إلا إذا استمر في مباشرة نشاطه في السنوات المقيدة بذات المركز القانوني في سنة القياس ولما كان الشريك قد توفي في ٢٥/٨/١٩٥٢ دون أن يتفق على عقد الشركة على استمرار ورثته فيها بعد وفاته فقد انقضت الشركة بوفاته وبالتالي لا تنطبق قاعدة الربط الحكمي على نصيب من الأرباح بعد ذلك التاريخ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن
الشريك المتضامن في شركة تضامن يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إخضاع
كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصيبه من ربح وإذا كان
النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح
المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق
التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١
ثم امتدت هذه السنوات إلى سنة ١٩٥٤ طبقا للقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤
يفترض فضلا عن وحدة النشاط وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة
فإذا توافر هذان الشرطان تعين تطبيق الربط الحكي باتخاذ سنة ١٩٤٧ أساسا
لربط عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥٤ وإذا كان الثابت من الحكم المطعون

فيه أن نشاط المرحوم في سنة ١٩٤٧ باعتباره شريكا متضامنا مع شريكه هو تجارة الخردوات وأن هذه النشاط بالنسبة له استمر طوال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ مما يتوافق معه وحدة النشاط ووحدة الممول وهما الشرطان الواجب توافرها لانطباق قاعدة الربط الحكى فإنه يتعين بالنسبة إلى المرحوم اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا للربط عليه عن كل من سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه على غير أساس بما يستوجب معه رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ، وعضوية السادة المستشارين :
سيد مصطفى المنفلوطي ، حسن السيناوي ، والدكتور بشري رزق قتيان ، رافت عبد الرحيم

(٣١١)

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤١ القضائية :

عمل . " عمال أطعم السفن البحرية التجارية " " إعانة غلاء المعيشة "

الأجر المحدد بقرار وزير الحرية (١) لسنة ١٩٥٧ لأفراد أطعم السفن البحرية التجارية .
أجر شامل لإعانة غلاء المعيشة . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم جواز مطالبتهم بتطبيق واحد
إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ .

مفاد المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون ٧٦ لسنة ٦٤ هو أن الشارع قصد إيضاح
أن الأجر المحدد بقرار وزير الحرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بشأن أفراد أطعم
السفن البحرية التجارية إنما هو أجر شامل لإعانة غلاء المعيشة وأن وضع حدا
لأئزتهم نحو المطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم دون مساس
بمحجية الأحكام النهائية ، ذلك أن مرتباتهم وأجورهم منذ نظمت — على نحو
ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون — وهي شاملة لإعانة غلاء المعيشة ،
ولم يحدث أبدا أن طبقت القواعد العامة لإعانة غلاء المعيشة عليهم ، والسبب في
ذلك أنهم لا يعملون في دولة واحدة ، وأنه روعي من تحديد المرتبات أن تكون
شاملة لإعانة غلاء المعيشة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم
هذا النظر فأن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لأنه لم يطبق قواعد
الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٢٣ سنة ٦٩ عمال كلى الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها ، انتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيها وقال بيانا لذلك أنه بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ الحق بالعمل على بواخر الشركة بأجر شهري ١٩ جنيه ، وكان وقتئذ من غير ذوى الأولاد ، ولم رزق في ١٩٦١/١٢/٣٠ بمولود طالب الشركة بصرف فرق إعانة الغلاء طبقا للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ٥٠ وقدره جنيهاً و ٨٥٠ ملياً إلا أنها رفضت فأقام دعواه بطلب متجدد هذا الفرق حتى ١٩٦٨/١١/٣٠ وهو المبلغ السالف بياحه . و بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ١٠٥ سنة ٢٦ في وفي ١٠/٥/١٩٧٧ قصت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الدعوى . وعرض الطعن على غرفة المشورة وحدثت له جلسة ٧٦/١٠/٢٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقال في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بأنه ليس للعمال البحريين التمسك بقواعد إعانة الغلاء أو المطالبة بها مهما تغيرت حالتهم ، ويكون قد خالف ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ من أن أجور هؤلاء العمال تشمل إئانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر العسكري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٠ وقت الالتحاق بالعمل . وترتبط على ذلك إذا ما تغيرت حالة

العامل الاجتماعية وجب رفع نسبة الإعانة طبقاً للجدول الملحق بذلك الأمر العسكري لأنه لا يمكن القول بأن أجورهم تشمل إعانة الغلاء بأقصى صورها وإلا لنص الشارع على ذلك صراحة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مفاد المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، هو أن الشارع قصد إيضاح أن الأجر المحدد بقرار وزير الحربية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بشأن أفراد أطقم السفن البحرية التجارية إنما هو أجر شامل لإعانة غلاء المعيشة وأن يضع حداً لأنزعجتهم نحو المطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم دون ماساس بحجية الأحكام النهائية ، ذلك أن مرتباتهم وأجورهم منذ نظمت — على نحو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون — وهي شاملة لإعانة غلاء المعيشة ، ولم يحدث أبداً أن طبقت القواعد العامة لإعانة غلاء المعيشة عليهم ، والسبب في ذلك أنهم لا يعملون في دولة واحدة . . . وأنه روعي في تحديد المرتبات . . . أن تكون شاملة لإعانة غلاء المعيشة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اترم هذا النظر، فالنعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ، وعضوية السادة المستشارين : محمد مصطفى المنفلوطي ، حسن المنباطي ، الدكتور بشرى رزق فتیان ، رأفت عبد الرحيم .

(٣١٢)

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ١٤ القضائية :

عمل " العاملون بالقطاع العام " .

عدم جواز التعيين بشركات القطاع العام في وظيفة من الفئة السادسة مما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية . م ٧ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وجوب احتساب أقدمية من تم تعيينه في ظله من تاريخ صدور القرار لامن تاريخ إبرام العقد .

نصت المادة السابعة من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٢/١٢/٢٩ أنه " لا يجوز التعيين في وظيفة من الفئة السادسة مما فوقها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الإنتاج ولإمكان الإفادة من ذوى الكفاية والخبرة الخاصة ويكون التعيين في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة المؤسسة " وإذا كان الواضح من هذا النص أنه يتضمن قاعدة أمره لا يجوز الاتفاق على مخالفتها مؤداها النهى عن التعيين في وظيفة من الفئة السادسة مما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية وكان الثابت أن الوظيفة التي يشغلها الطاعن من الوظائف التي لا يجوز التعيين فيها إلا بقرار من رئيس الجمهورية ولم يصدر هذا القرار بتعيينه إلا في ١٩٦٦/٥/٢٨ فإنه لا يعتد في تسوية أقدميته بالشركة المطعون عليها إلا اعتبارا من هذا التاريخ ، ولا يترتب على عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة في ١٩٦٤/٣/١٤ أى حق في أقدميته وبالتالي يكون طلب تسوية حالته في ١٩٦٤/٣/١٤ أو في ١٩٦٤/٧/١ على غير

أساس من القانون ولا محل بعد ذلك للتحدى بقواعد التعادل والتسكين المحدد لإجرائه في ١٩٦٤/٧/١ وفقا لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة سالفه الذكر متى كان الطاعن في تاريخ تعيينه المعتبر قانونا وهو ١٩٦٦/٥/٢٨ خارج نطاق هذا التسكين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٣١ سنة ١٩٦٨ عمال كلي القاهرة على الشركة المطعون عليها وطلب في صحيفة الحكم أولا : — أصليا : بأحقته في تسوية حالته على الفئة المالية الثالثة في وظيفة محام ممتاز منذ ١٩٦٤/٧/١ واحتياطيا بأحقته في تسوية حالته على الفئة المالية الرابعة في وظيفة محام أول منذ تاريخ تعيينه في ١٩٦٤/٣/١٤ مع ترقيته إلى الفئة الثالثة في وظيفة محام ممتاز اعتبارا من ١٩٦٧/١١/١ ، ثانيا بالزام الشركة المطعون عليها في الحالين بالفروق المالية في المرتب والعلاوات الدورية من ١٩٧٥/٧/١ حتى رفع الدعوى ومايستجد من فروق . وقال بيانا لدعواه أنه حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٦ ثم التحق بالعمل في الشركة المطعون عليها في ١٩٦٤/٣/١٤ بمقتضى القرار رقم ٢٦٥ الصادر من مجلس إدارتها وشغل منذ التحاقه بها وظيفة مشرف على قسم المرافعات وهي تعادل وظيفة محام ممتاز المقرر لها الفئة المالية الثالثة إلا أن الشركة سوت حالته على الفئة المالية الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ في وظيفة محام ثان ثم أصدرت قرار بترقيته إلى وظيفته محام أول بالفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٧/١١/١ . ولما كانت هذه التسوية تخالف القانون لذلك فقد أقام الدعوى بطابعه المشار إليها . ومجلس ١٩٦٥/٢/٢٣ قضت محكمة أول درجة

بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليعهد إلى أحد خبرائه بأداء المهمة الموضحة. بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره وقضت في ١٩٧٠/١١/٢٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٥٦١ سنة ٨٧ ق و بجلسته ١٩٧١/٦/١٦ قضت المحكمة برفض وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث، إن الطاعن ينعى في أسباب طعنه الثلاثة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال في بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة المطعون عليها ١٩٦٤/٣/١٤ معلق على شرط فاسخ هو صدور القرار الجمهوري بتعيينه وبصدور هذا القرار في ١٩٦٦/٥/٢٨ . يعتبر الطاعن معينا بالشركة منذ ١٩٦٤/٣/١٤ أعمالا لتحقيق الشرط الفاسخ وأن حالته قد استقرت من هذا التاريخ في وظيفة محام ثان بالفئة الخامسة في حين أن تحديد أقدميات العاملين في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل يكون اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ على أن تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل الذي تصنعه للشركة وذلك إعمالا لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والقرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ سنة ١٩٦٦ كما أن المحكمة انتهت إلى عدم إعمال قاعدة المساواة في النزاع الحالي مع قيام قواعد التسكين وهو نظر يتعارض مع الهدف الأساسي من إصدار لائحة العاملين بالشركات ومن قواعد وإجراءات تسكين العاملين وهو تحقيق المساواة بين العاملين وأخيرا فإن الحكم قد أخطأ عندما قرر أن وظيفة محام التي عين بها الطاعن قد عودلت بوظيفة محام ثان بالفئة الخامسة في حين أن الثابت من تقرير الخبير أن جدول التعادل والتقييم بالشركة قوم وظيفة محام بمحام أول ومحام ثان كما قرر الحكم أن الطاعن سكن في وظيفة محام ثان بالفئة الخامسة في حين أن الثابت من تقرير الخبير أن إجراءات التسكين

لم تشملها وقد قدم الطاعن للخبير المستندات الدالة على أنه كان يشغل وظيفة مشرف عام على قسم المرافعات في ١٩٦٤/٦/٢٠ وهي من وظائف الفئة الثالثة وقد أثبت الخبير أن الشركة لم تنكر على الطاعن هذا الحق وإنما اعتبرته من قبيل المجاملة .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في الأسباب الثلاثة مردود ذلك أن المادة السابعة من نظام العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٢/١٢/٢٩ نصت على أنه " لا يجوز التعيين في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الإنتاج ولا يمكن الإفادة من ذوي الكفاية والخبرة الخاصة ويكون التعيين في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة المؤسسة " ، إذ كان الواجب من هذا النعمى أنه يتضمن قاعدة آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها مؤداها النهى عن التعيين في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية وكان النائب من الحكم المطعون فيه أن الوظيفة التي شغلها الطاعن من الوظائف التي لا يجوز التعيين فيها إلا بقرار من رئيس الجمهورية ولم يصدر هذا القرار بتعيينه إلا في ١٩٦٦/٥/٢٨ فإنه لا يعتد في تسوية أقدميته بالشركة المطعون عليها إلا اعتباراً من هذا التاريخ فقط ولا يرتب عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة في ١٩٦٤/٣/١٤ أى حق في أقدميته وبالتالي يكون طلب تسوية حالته في ١٩٦٤/٣/١٤ أو في ١٩٦٤/٧/١ على غير أساس من القانون ولا محل بعد ذلك للتحدى بقواعد التعادل والتسكين المحدد لإجرائه في ١٩٦٤/٧/١ وفقاً لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين سالفه الذكر من كان الطاعن في تاريخ تعيينه المعتبر قانوناً وهو ١٩٦٦/٥/٢٨ خارج نطاق هذا التسكين ومن ثم يكون ما نعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قرارات خاطئة في شأن تعادل وظيفته وتسكينها غير منتج وبالتالي غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد فتحي مرمي وعضوية السادة المستشارين ،
محمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقي ، رجيل الزيني ، وسعد العيسوي .

(٣١٣)

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) نقض " إجراءات الطعن " . إعلان " ميعاد الإعلان " .

عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . مادة ٣/٢٥٦ مراقبات .

(٢) نقض " إجراءات الطعن " . إعلان " بيانات الإعلان " .
شركات .

استقلال شخصية الشركة الاعتبارية من شخصية ممثلها القانوني . ورود الاسم المميز للشركة الطاعنة
في صحيفة الطعن . كفاية ذلك لصحة الإعلان . لا حاجة لإيضاح اسم ممثلها القانوني .

(٣) حراسة " حراسة إدارية " . دعوى . تقادم " تقادم مسقط " .

وقف مراعاة سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تسري ضد الأشخاص الذين فرضت عليهم
الحراسة الإدارية خلال فترة الحراسة . استئناف سيرها بمجرد زوال سبب الوقف . الأمرين
١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ .

(٤) حراسة " حراسة إدارية " . أهلية " عوارض الأهلية " .
دعوى " سقوط الحصومة " .

فرض الحراسة على الأموال . لا أثر له بالنسبة للأهلية . لا محل لأعمال ٣٠٦ مراقبات
بشأن مريان مدة سقوط الحصومة في حق عديمي الأهلية وقاصيها .

(٥) شركات . تأمين " إعادة التأمين " . التزام " تنفيذ الالتزام " .
مسئولية " مسئولية عقدية " . تعويض . نقل " نقل بحري " .

تعلق سداد التعويض للأضرار له على حصول شركة التأمين على قيمة البضاعة النالفة من شركات إعادة التأمين . تراعى الشركة عدة سنوات دون مبرر مما حال دون تحقق الشرط . خطأ يوجب مسئوليتها عن التعويض .

(٦) التزام " الوفاء " . أوراق تجارية " الشيك " .

وفاء الدين بطريق الشيك . وفاء معلق على شرط التحصيل . مثال .

(٧) نقد " نقد أجنبي " . التزام . بطلان . نظام هام .

حظر الاتفاق الموقع في مصر والمنضمين تعهدا مذكورا بعملة أجنبية . مادة ١ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٨ المعدل بق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . تعلقه بالنظام العام .

١ - إذا كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل قانون المرافعات الحالي وكان ميعاد إعلان الطعن لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان وفقا للمادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات فإن الدفع ببطلان الطعن المقدم من المطعون ضده لعدم إعلانه بصحيفته في الميعاد القانوني ، يكون على أساس .

٢ - إذا كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعنة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها ، فإن ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافيا لصحة الطعن في هذا الخصوص ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة لعدم إيضاح اسم الممثل القانوني للشركة . متعين الرفض^(١) .

٣ - إذ كانت المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - الذي فرضت بموجبه الحراسة على أموال المطعون ضده - نصت على سريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص

(١) نقض طعن ١٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٠ بمجموعة س ٢١ ص ١٢١٦

نقض طعن ٣١٠ سنة ٣٣ ق جلسة ٦/١٢/١٩٦٧ بمجموعة س ١٨ ص ١٨٢٠

الخاضعين لأحكامه ، وكانت المادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد نصت على جميع مواعيد سقوط الحق وجمع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد من خضعوا لأحكامه ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع أورد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعد وقتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون (١) .

٤ - فرض الحراسة على الأموال لا يفقد أو ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما يترتب عليه غل يده عن إدارتها والتصرف فيها وبالتالي فلا محل للتحدي بأحكام المادة ٣٦ من قانون المرافعات السابق بشأن مريان مدة سقوط الخصومة في حق مدعى الأهلية وناقصها .

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه بأسباب سائغة من واقع الدعوى من تخلف الشركة الطاعنة من الحصول على قيمة البضاعة النالفة من شركات إعادة التأمين رغم انقضاء عدة سنوات وعدم تقديمها ما يبرر ذلك مما يشكل خطأ من جانبها حال دون تحقق هذا الشرط الذي خلق عليه سداد القيمة للطعون ضده للاتفاق المؤرخ مما يجعلها مسئولة عن التعويض ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

٦ - إذ كان وفاء الدين الأصلي بطريق الشيك وفاء معلقاً على شرط التحصيل وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من واقع الدعوى عدم صرف البنك الشيك الذي تسلمه المطعون ضده للاتفاق المؤرخ وكان هذا الاستخلاص سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحم بخصم قيمة هذا الشيك من مبلغ التعويض المقضى به قد التزم صحيح القانون .

٧ — إذ كان الاتفاق ... قد تضمن تحويل الطاعنة — شركة ثانية — إلى المطعون ضدد قيمة ثمن السكر التالف الذي بيع في جدة وذلك بعد موافقة رقابة التمد وكان هذا لاتفاق قد تم في مصر وتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من لقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فإن الاتفاق المشار إليه يكون باطلا بخالفته نصا آمرا متعقا بالنظام العام ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الاتفاق لعدم تديم الدليل على موافقة رقابة النقد ولم يقيم بخصم قيمة ثمن السكر التالف المشار إليه من قيمة التعويض المقضى به يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٣٨ سنة ١٩٦٠ تجارى كلى القاهرة ضد الشركة الطاعنة طالبا الحكم بالزمتها بأن تدفع له مبلغ ٢٥,٦٠٥ جنيها و٤٩٥ مليا وفوائده القانونية استنادا إلى أنه كان قد أمن لدى الشركة الطاعنة على رسالة سكر منقولة من السويس إلى جسة ولما كانت الرسالة المؤمن عليها قد تلفت منذ أقام الدعوى للطالبه بقيمتها اتى تبلغ ١٦٨٣ جنيها انجليزية يا وست شلنات تقدر بالمبلغ المطالب به بالعملة المصرية وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بانقطاع مير الحصومة لزوال صفة المطعون ضده لغرض الحراسة على أوال طبقا للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وأثر رفع الحراسة عن أموال المطعون ضده في ١٩٦٤/٣/٢٤ بموجب القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ قام المطعون ضده بتعجيل دعواه في ١٩٦٤/٨/١٢ ، فدفت الشركة الطاعنة بسقوط الحصومة

لمضى أكثر من سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى وفقا للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق كما دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على اتفاق الطرفين بموجب اتفاق مؤرخ في ١٩٦٠/٧/٢٥ على دفع الباقي من التعويض بعد خصم مبلغ ٤٠٠٠ جنيه تسلمه المطعون ضده بموجب شيك ومبلغ ١٦٠٤ جنيه، و٣٩١ مليا ثمن بيع السكر التالف الذى بيع في جدة وحولت الطاعنة ثمنه إلى المطعون ضده ، اتفق الطرفان على دفع هذا الباقي من التعويض بعد أن تحصله الطاعنة من شركات إعادة التأمين وإذا كان هذا الشرط لم يتحقق بعد فلا تجوز المطالبة بهذا التعويض وبتاريخ ١٩٦٦/٣/١٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع بسقوط الخصومة ثم قضت في ١٩٦٧/٣/٢٦ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ويلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٨٧٦ جنيه و٢٠٨ مليا وفوائد القانونية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٨٤ ق وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضده ببطلان إجراءات الطعن وسقوطه لعدم إعلانه في الميعاد القانونى وبعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة لعدم بيان اسم الممثل القانونى للشركة الطاعنة وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن موضوعا ومعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المقدم من المطعون ضده أنه لم يعلن بصحيفة الطعن في الميعاد القانونى .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه متى كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل قانون المرافعات الحالى وكان ميعاد إعلان الطعن لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه الإبطال — وفقا للمادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات — فإن هذا الدفع يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير صفة المقدم من المطعون ضده لعدم إيضاح اسم الممثل القانوني للشركة الطاعة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه متى كان الواضح من صحيفة الطعن إنه أقيم من الشركة الطاعة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسم الشركة الطاعة الميز لها في صحيفة الطعن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كافياً لسبر الطعن في هذا الخصوص ويكون الدفع المشار إليه متعيناً رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة على ماقرره من أن الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الذي أحال إليه الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ — الذي فرضت بموجبه الحراسة على أموال المطعون ضده — نص على وقف سريان مدد السقوط في حق المفروض عليه الحراسة في حين أن الإحالة إلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ اقتضت على التدبير فحسب وليس من بينها وقف سريان المدة المقررة لسقوط الخصومة وقد نصت المادة ٣٠٦ من قانون المرافعات السابق على سريان المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية وناقصيها وإذا حالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة على أموال المطعون ضده نصت على سريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكامه وكانت المادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد نصت على جميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد من

خضعوا لأحكامه لما كان ذلك وكان مؤدى ماتقدم أن الشارع اراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات إلى التي سرت أو تسرى ضده هؤلاء الأشخاص مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجري هذه المواعيد أو تفتح في حقهم خلال فترة الحراسة و بحيث تعود فستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون ومتى كان ذلك وكان فرض الحراسة على الأموال لا يفقد أو ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما يترتب عليه غل يده بنقص إدارتها والتصرف فيها فإنه لا محل للتحدى بأحكام المادة ٣٠٦ من قانون المرافعات السابق بشأن سريان مدة سقوط الخصومة في حق عديمي الأهلية وناقصيها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على مالا أصل له في الأوراق وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند في القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على ما قرره من خطأ الطاعنة في العمل على عدم تحقق شرط الحصول على التعويض المستحق من شركات إعادة التأمين الذي علق عليه سداد باقي التعويض وفقا للاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ بما يجعلها مسئولة عن التعويض فضلا عن عدم تقديم الدليل على إعادة التأمين في حين أن الطرفين قد سلما بإعادة التأمين وقد خلت الأوراق مما يؤيد مازعمه الحكم من خطأ الطاعنة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما استخلصه بأسباب سائغة من واقع الدعوى من تخلف الشركة الطاعنة عن الحصول على قيمة البضاعة التالفة من شركات إعادة التأمين رغم إنقضاء عدة سنوات وعدم تقديمها ما يبرر ذلك مما يشكل خطأ من جانبها حال دو تحقق هذا الشرط الذي علق عليه سداد القيمة للطعون ضده بالاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ بما يجعلها مسئولة عن التعويض ولما كنا تقدير القرائن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من القرائن متى كان استنباطا سائما لما كان ذلك فإن المجادلة فيما استخلصه

الحكم من واقع الدعوى من ثبوت خطأ الطاعنة تكون مجادلة موضوعية تنحصر فيها رقابة محكمة النقض ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الفساد في الاستدلال والخطأ في فهم الواقع مما يترتب عليه خطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الشيك الذي تسلمه المطعون ضده بالاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ لم يصرف وأن الطاعنة سلمت بإلغائه فيكون الاتفاق المشار إليه فسخ ضمنيا في حين أن الشركة الطاعنة لم تسلم بإلغاء الشيك المشار إليه وأن المطعون ضده وقد ارتضى تسليم الشيك فهو وشأنه في صرفه أو عدم صرفه وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ضم قيمته من التعويض المقضى به إذ خالف الحكم هذه النظرة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان وفاء الدين الأصلي بطريق الشيك وفاء معلقا على شرط التحصيل ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من واقع الدعوى عدم صرف الشيك الذي تسلمه المطعون ضده بالاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ وكان هذا الاستخلاص سائغا ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقيم يخصم قيمة هذا الشيك من مبلغ التعويض المقضى به يكون قد ائتم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض ضم ثمن السكر التالف على أن الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ صريح في أن صرف هذا المبلغ للمطعون ضده موقوف على موافقة رقابة النقد وقد تخلفت الطاعنة عن تقديم ما يؤيد صدور هذه الموافقة في حين أن حوالة الحق تم بالقبول ولا يضمن المحين سوى وجود الدين وقت الحوالة وأن إجراءات النقد تتعلق بإدخال هذا الثمن لجمهورية مصر أو حق المطعون ضده في الاحتفاظ به في الخارج وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظم ولم يخصم قيمة ثمن السكر التالف من التعويض المقضى به فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ قد تضمن تحويل الطاعنة إلى المطعون ضده قيمة ثمن السكر التالف الذي بيع في جدة وذلك بعد موافقة رقابة النقد ولما كان هذا الاتفاق قد تم في مصر وتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ فإن الاتفاق المشار إليه يكون باطلا لمخالفته نصا أمرا متعلقا بالنظام العام لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الاتفاق لعدم تقديم الدليل على موافقة رقابة النقد ولم يتم بخصم قيمة ثمن السكر التالف المشار إليه من قيمة التعويض المتفق به يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ومضى كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد فتحي مرس وعضوية ائادة المستشارين
محمد صالح أبو راس وحافظ رفقى ويحيى الزينى وسعد العيسوى .

(٣١٤)

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) نقض " أسباب الطعن " .

ورود النعى على الحكم الابتدائى دون الحكم الاستثنائى المطعون فيه . غير مقبول .

(٢) ، (٣) دعوى " ترك الخصومة " . استئناف " الاستئناف
الفرعى " . بطلان " بطلان الإجراءات " .

(٢) ترك الخصومة فى المرحلة الابتدائية لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته ، ولا بقبوله .
وجوب الحكم بقبوله فى مرحلة الاستئناف دون توقف على قبول المستأنف عليه ، إذا نزل المستأنف
من حقه فى الاستئناف أو انقضى مهلة الاستئناف وقت ذلك . لا مهلة باءاء المستأنف عليه
لطلباته أو قامة استئنافا فرديا .

(٣) الحكم ببول ترك الخصومة فى الاستئناف الأصل يستتبع ذلك . القضاء بطلان الاستئناف
الفرعى . مادة ٢٣٩ مرافعات .

١ — النعى الذى يرد على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم
الاستثنائى المطعون فيه . والذى قضى بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف الأصل
وبطلان الاستئناف الفرعى المقام من الشركة الطاعنة دون أن يتعرض لموضوع
الاستئناف ، نعى غير مقبول .

٢ — غير المشرع فى الحكم بين ترك الخصومة فى المرحلة الابتدائية للدعوى
وبين تركها فى مرحلة الاستئناف . فنص على الحالة الأولى فى المادة ١٤٢ من
قانون المرافعات التى تقضى بأنه لا يتم ترك الخصومة بعد ابداء المدعى عليه طلباته

إلا بقبوله وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يتسنى له حسم النزاع ولا يبقى مهلداً بخصومة جديدة . أما في مرحلة الاستئناف فقد نصت المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات على أن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة أو الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ففي هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف على قبول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته في الاستئناف أو أقام استئنافاً فرعياً ، إذ لا مصلحة له في الاعتراض على الترك بعد أن أصبح في مأمن من إقامة استئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه في الاستئناف أو لانقضاء ميعاد الاستئناف وقت الترك .

٣ - إذا كان يبين من الأوراق أن المطعون ضده قد ترك استئنافه الأصلي بعد انقضاء ميعاد الاستئناف ، وكان الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي يستتبع القضاء بإعلان الاستئناف الفرعى وفقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي وبإعلان الاستئناف الفرعى المقام من الشركة الطاعنة لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقود والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الزام الطاعنة « شركة الشمال العامة للمقاولات المندمج فيها شركة المقاولات العمومية الراقى ومستصر » بأن تؤدى له مبلغ ٨٠٢٥ جنهما و ٨٥٤ ملياً وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ حكمت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بأن

تدفع له مبلغ ۳۴۲۵ جنيه و ۸۵۴ مليم استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ۴۱۹۵ لسنة ۸۱ ق وأثناء نظره أقامت الطاعنة استئنافا فرعيا قيد برقم ۳۵۳۹ لسنة ۹۰ ق وبتاريخ ۱۹۷۳/۱۱/۱۴ قرر اللطعون ضده بترك استئنافه فحكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول ترك المطعون ضده لاستئنافه وببطلان استئناف الطاعنة الفرعى ، طعن الطاعنة على هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الدائن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن محكمة الموضوع أخطأت إذ قضت بالزام الشركة الطاعنة بالدين المطالب به ، ذلك أن الشركة المسئولة أصلا عن هذا الدين هى الشركة العامة لمقاولات "الرافعى ومستصر" التى تم تأميمها بمقتضى القانون ۱۱۸ لسنة ۱۹۶۱ ثم اندمجت فى الشركة الطاعنة ، مما يترتب عليه ألا تسأل الشركة الطاعنة عن هذا الدين إلا فى حدود ما آل إليها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه يرد على الحكم الابتدائى ، ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم الاستئنافى المطعون فيه ، والذى قضى بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف الأصيل وببطلان الاستئناف الفرعى المقام من الشركة الطاعنة دون أن يتعرض لموضوع الاستئناف .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنه لا يجوز وفقا لنص المادة ۱۴۲ من قانون المرافعات ترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه طلباته فى الدعوى إلا بقبوله . وإذ كانت الشركة الطاعنة قد أبدت طلباتها برفض الاستئناف الأصيل المقام من المطعون ضده ، كما أنها أقامت استئنافا فرعيا عن ذات الحكم أبدت فيه طلباتها ، فإنه لا يجوز للمحكمة بغير قبولها أن تقضى بقبول ترك المطعون ضده للخصومة فى الاستئناف ، وبالتالي ببطلان الاستئناف الفرعى المقام منها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المشرع قد غاير في الحكم بين ترك الخصومة في المرحلة الابتدائية للدعوى ، وبين تركها في مرحلة الاستئناف . فنص على الحالة الأولى في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه « لا يتم ترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله » وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يتسنى له حسم النزاع ولا يبقى مهددا بخصومة جديدة . أما في مرحلة الاستئناف فقد نصت المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات على أن « تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميّعا الاستئناف قد انقضى وقت الترك » ففي هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف على قبول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته في الاستئناف أو أقام استئنافا فرعيا إذ لا مصلحة له في الاعتراض على الترك بعد أن أصبح في مأمن من إقامة استئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه في الاستئناف أو لانقضاء وقت ميّعا الاستئناف وقت الترك وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن المطعون ضده قد ترك استئنافه الأصلي بعد انقضاء ميّعا الاستئناف وكان الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي يستتبع حتما القضاء ببطلان الاستئناف الفرعي وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي ، وببطلان الاستئناف الفرعي المقام من الشركة الطاعنة لا يكون قد خالف القانون أو أخذا في تطبيقه ، ويكون النعى عليه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسه ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد صدقي العصار وعبد الرؤف عبد المجيد جودة ؛ وزكي الصاري صالح
رجل الدين عبد اللطيف .

(٣١٥)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ القضائية :

صالح . قوة الأمر المقضي .

عقد الصلح . اثره . الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا .
صدر حكم حاز قوة الأمر المقضي في المنازعة . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح في دعوى
مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم المذكور .

عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل
أحدهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه إلا أن
الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق
مقرر لمصلحة كل من الطرفين يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر
المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا ، فإذا
لم يقم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه
بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ، ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك
بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضي بانه
لا يكون في استطاعته الطرف الذي اسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح
الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد
إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي .
وإذا كان الثابت أن الطاعنين استمرا بعد الصلح في السير في طعنهما السابق بالنقض
ولم يقدم المطعون عاياه دفاعه في الميعاد المحدد قانونا ، فلما قد اسقط حقه في

التمسك بالصلح - الذى تم بين الطرفين أثناء تداول الطعن السابق بالنقض - ولا يجوز أن يعود إلى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها فى الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوصافه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٦١ سنة ١٩٦٩ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد الطاعنين طلب فيها الحكم بفسخ البيع الذى تضمنه البند الرابع من عقد الصلح المحرر بينهم فى ٨/١٢/١٩٦٧ والزامهما بتسليمه العشرين قيراطا المبليه الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبأن يدفع له مبلغ ٦٢ جنيها و ٨٠٠ مليا وما يستبعد من الربح ابتداء من أول سنة ١٩٦٩ الزراعية بواقع ٣١ جنيها و ٤٠٠ مليم سنويا حتى التسليم ، وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ٨/١١/١٩٥٤ رسا عليه مزاد ٢٠ قيراطا شيوعا فى ٦ قراريط و١ فسدان وذلك فى قضية البيوع رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٦٤ منيا القمح ، ثم أقام دعوى القسمة رقم ٥٦٠ سنة ١٩٦٠ واختص بالقدر الراسى مزاده عليه مفرزا واستلمه رسميا بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٦ ، غير أن الطاعنين إقاما ضده وضد طالبة البيع والمدين الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى الزقازيق الابتدائية طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لهذا القدر على أساس أنهما اشترياه من المدين المزوجه ملكيته بعقدين صريحين حكم بصحتها ، وصدر الحكم فى تلك الدعوى برفضها فاستأنقا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٥ فى المنصورة ، وبعد أن أفضى برفضه طعنا فيه بطريق النقض بالطعن رقم ٥١٥ سنة ٣٤ ق ، وأثناء تداوله حررا معه عقد صلح مؤرخ ٨/١٢/١٩٦٧ أقر فيه الطاعنان بملكيتها للقدر موضوع النزاع ويتنازلهما عن جميع القضايا والطعون

المتعلقة به ونص في البند الرابع من العقد على أنه باعها هذه الأطنان بثمن قدره ٥٠٠ جنيه تعهد بدفعه مع ريعها من تاريخ الصالح حتى الوفاء خلال سنتي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ وأنه في حالة التأخير يصبح البيع لاغيا . وأضاف الطاعن أنه بعد أن تم الصلح حكمت محكمة النقض بتاريخ ١٩١٩/١/٣٠ بنقض الحكم الصادر بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٥ ق المنصورة وبثبتت ملكية الطاعنين للقدر المتنازع عليه ، فامتنع الطاعنان عن تنفيذ التزامها ، فأنذرهما بفسخ عقد البيع الذي تضمنه عقد الصلح وتسليمه العين المبيعة وريعتها بواقع ٣١ جنيه و ٤٠٠ مليم في السنة من تاريخ البيع حتى التسليم ، ولكلها تمسكا بقضاء محكمة النقض فأقام دعواه الحالية بطلباته السابقة . وبتاريخ ١٩٧٠/١/١٣ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليه استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٧٣ لسنة ١٣ ق مدني " مأمورية الزقازيق " وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على أن عقد الصالح المحرر في ١٩٦٧/١٢/٨ حمم النزاع في ملكية العشرين قيراطا فخلصت للطعون عليه وقد باعها للطاعنين بموجب هذا العقد بعد أن تنازلا فيه عن الطعون التي أقامها وبالتالي يحاجان بعقد الصلح وتمتنع عليهما العودة إلى منازعة المطعون عليه في ملكية هذه الأطنان ، في حين أن حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق قضى بتثبيت ملكيتهما للأطنان المذكورة وبمحو التسجيلات الموقعة عليهما تأسيسا على أن عقد البيع الصادر إليهما من المدين المتزوجة ملكيته أسبق تسجيلا من تسجيل تنبيه نزع الملكية ، مما مفاده أن الملكية انتقلت إليهما من المدين قبل اتخاذ إجراءات نزع الملكية ولا يكون من شأن حكم إيقاع البيع أن ينقل ملكية الأطنان المذكورة إلى المطعون عليه الذي رسا عليه المزاد متى كانت غير مملوكة للمدين المتزوجة ملكيته ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه أثر حكم النقض

واتخذ من عقد الصلح سنداً للملكية المطعون عليه مع أنه لا يصلح سبباً لانتقال هذه الملكية لأن الصلح كاشف للحق المتنازل عنه ولا يعتبر منشئاً له ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن عقد الصلح المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٨ قد حسم النزاع في ملكية الأطيان موضوع الدعوى لأنه كشف عن الحق ، وأن البيع الذي تضمنه هذا العقد تم بعد تنازل الطاعنين عن كافة اعتراضاتهما الموضوعية والطعون القائمة بما يمتنع معه عليهما العودة إلى المطالبة بالحق الثابت به سواء عن طريق المضى في الدعوى التي كانت مرفوعة أو بإقامة دعوى جديدة ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك أن عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاماً بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه ، إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم يقم أحدهما بما التزم به عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ، ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذي إسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم ولا يجوز الاستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى ، ولما كان الثابت أن عقد الصلح حرر بين الطاعنين والمطعون عليه بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٨ ، كما يبين من حكم النقض رقم ٥١٥ سنة ٣٤ ق أن المحكمة نقضت في ١٩٦٩/١/٣٠ الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٨١ سنة ٥ ق المنصورة وحكمت في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتبيت ملكية الطاعنين إلى العشرين قيراطاً ومحو التسجيلات الموقعة عليها ، وإذا كان يبين من ذلك أن الطاعنين أستمرا بعد الصلح في السير في طعنهما السابق بالنقض ، ولم يقدم المطعون عليه عقد الصلح أمام محكمة النقض ، فإنه يكون قد أسقط حقه في التمسك

بالصلح ، ولا يجوز له أن يعود إلى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكماً في الطعن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الصلح قائماً ورتب عليه ثبوت ملكية الأطيان موضوع النزاع للطعون عليه والقضاء بفسخ البيع الذي تضمنه عقد الصلح والزام الطاعنين بتسليم الأطيان المذكورة وبدفع الربح للطعون عليه فإنه يتوّن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه .

جلسه ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جودة ، وزكي الصاري ، وجمال الدين عبد اللطيف .

(٣١٦)

الطلعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ القضائية :

حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . تعويض . مسئولية .

حجة الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . تقدير المحكمة المدنية للتعويض المستحق
للضرب نتيجة خطأ المتهم بعد انتقاصه بنسبة الخطأ المسند للجنى عليه وولده الذى ساهم فى أحداث
الضرر . لا خطأ .

مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون
الإثبات المقابلة للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى الملغاة ، إن الحكم الصادر فى
المواد الجنائية تكون له حجيتة فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان
قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين
الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت
المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين
عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها
مخالفا للحكم الجنائى السابق له ، وإذ كان الثابت من الحكم الجنائى — الصادر
فى جنحة عسكرية بادانة المتهم لإرتكابه جريمة إصابتة خطأ وقيادة سيارة بحالة
ينجم عنها الخطر — أنه قطع فى أن الحادث وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثانى —
المتهم — فإنه يكون قد فصل فصلا لازما فى الأساس المشترك بين الدعويين
الجنائية والمدنية ، ويجوز قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، ولا يجوز
للطاعن — المتبوع — بالتالى أن يتمسك بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضروب

وأن هذا يدرأ المسؤولية عن المطعون عليه الثاني . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في مدوناته دفاع الطاعن من أن المجنى عليه ووالده قد شاركا بحطّهما في وقوع الحادث ، فإن قصاء المحكمة بتعويض قدره ٥٠٠ جنيها بينما طالب المضرور بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيها — مفاده أنها رأت من جراتها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني وأنها أنقصت من مبلغ التعويض المستحق للمضرور ما تحمله بسبب الخطأ الذي وقع منه ومن والده . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بأنه خطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول بصفته وليا على ابنه أقام أصلا الدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٧٠ مدني فاقوس ضد وزير الحربية بصفته — الطاعن — والمـعون عليه الثاني طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأنه يدفع له مبلغ ألف جنيها ، وقد بيانا لدعواه أن المطعون عليه الثاني وهو جندي بالقوات المسلحة كان يقود سيارة الجيش رقم ٢٥١٢٨ يوم ١٩٦٨/٦/١١ وصادم ابنه فأحدث به إصابات أدت إلى بتر ساقه اليمنى وغيبطت عن الواقع قضية اللجنة رقم ٢١٢٠ سنة ١٩٦٨ عسكرية فاقوس وقضى فيها بتاريخ ١٩٦٩/١/٩ بإدانة عن ترحم الإصابة الخطأ وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، وإد يلزم المطعون عليه الثاني بتعويض الضرر الذي أصاب ابنه نتيجة الحادث ويقدر بمبلغ ١٠٠٠ ج ويسأل الطاعن بوصفه متبوعا للمطعون عليه الثاني عن هذا الضرر وفقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩

أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٩٩٣ سنة ١٩٧٠ مدنى . وبتاريخ ١٢/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون عليه — الثانى متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليه بصفتة مبلغ ٥٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٨١ سنة ١٥ ق مدنى (مأمورية الزقازيق) كج استأنفه المطعون عليه الثانى أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٨٥ لسنة ١٥ ق مدنى . وبتاريخ ٢٢/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه للقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضرور ومساهمته فيه إذ أنه كان يلهو بالطريق العام واندفع فجأة نحو السيارة فلم يتمكن قائدها — المطعون عليه الثانى — من مفادته ، كما أن والد المضرور اشترك فى الخطأ بترك ابنه الذى لم يجاوز عمره سبع سنوات يلهو بالطريق العام دون رعاية أو رقابة مما كان يتعين معه عدم مساءلة المطعون عليه الثانى عن الحادث أو مراعاة ذلك فى تقدير مبلغ التعويض ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يحص هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور . ويتحصل النعى بالسبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون بتقريره أن الحكم الجنائى الصادر من المحكمة العسكرية قد حقق وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأنه يتعين على المحكمة المدنية أن ترتبط بهذا القضاء ولا يكون أمامها إلا أن تبحث فى تقدير التعويض فى حين أن الحكم الجنائى لا يقيد المحكمة فى بحث ما تمسك به من مساهمة كل من المضرور ووالده المطعون عليه الأول فى الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث هذا إلى أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى مسئولية الطاعن والمطعون عليه الثانى عن التعويض الكامل الجابر للضرر رغم ما هو ثابت من تحقيقات اللجنة العسكرية من أن خطأ المطعون عليه الأول كان نتيجة خطأ المضرور ووالده وهو ما يكفى لفرء مسئوليته طبقا للمادة ١٦٥ من القانون المدنى إذ يعتبر هذا خطأ مشتركا يجوز

اتقاص مبلغ التعويض بما يعادل هذا الخطأ عملاً بما تقتضيه المادة ٢١٦ من القانون المذكور وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى بسببه مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق وقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ... " وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٤٠٦ من القانون المدني الملغاة تنص على أن " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً " فإن مفاد ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف الدائري لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا وصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فلا نه بمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ، ولما كان الثابت في قضية الجنحة العسكرية رقم ٢١٢٠ سنة ١٩٦٨ أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون عليه الثاني لأنه في يوم ١٩/٦/١٩٦٨ بدائرة مركز فاقوس أولاً : تسبب من غير قصد ولا تممد في إصابة الطفل وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته وعدم احترازه بأن قاد السيارة رقم ٢٥١٢٨ بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر مما أدى إلى اصطدامه بالجني عليه وإصابته بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي — ثانياً : قاد السيارة سالفة الذكر بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وقضت المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩/١/١٩٦٩ بحبس المطعون عليه الثاني ستة شهور مع الشغل والنفاذ وذلك تأسيساً على ما ذكره الحكم في أسبابه من أن خطأ المتهم — المطعون عليه الثاني — يتمثل في عدم الحيطة والحذر لأنه كان يسير بعرضته في طريق مزدحم . وكان يجب عليه الاحتياط في القيادة لعدم إصابة أي من الأفراد وأن خطاه هذا نتج عنه إصابة الجني عليه بالإصابات الموصوفة بالأوراق والتي نتج عنها عاهة مستديمة

مما يثبت التهمة قبله “ . ولما كان الثابت من الحكم الجنائي أنه قطع في أن الحادث وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني فإنه يكون قد فصل فصلا لازما في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويجوز قوه الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ولا يجوز للطاعن بالتالي أن يتمسك بأن الحوادث وقع نتيجة خطأ المضرور وأن هذا يدرأ المسؤولية عن المطعون عليه الثاني ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في مدوناته دفاع الطاعن من أن المجني عليه وولده قد شاركا بخطئهما في وقوع الحادث ، فإن قضاء المحكمة بتعويض قدره . . . جنية مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني وأنها انقصت من مبلغ التعويض المستحق للضرور ما تمحله بسبب الخطأ الذي وقع منه ومن والده ، لما كان ذلك فإن النقي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسه ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس الهيئة محمد اسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد المهدي ومحمد البجوري وصالح نصار و ابراهيم هاشم .

(٣١٧)

انطعن رقم ٣١ سنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « ولاية على المال » . دعوى « نظر الدعوى » .
حكم « بيانات الحكم » . إثبات « عبء الإثبات » .

وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية .
لا يلزم تضمينه بيان المنق به في علانية . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى
المخالفة عبء إثباتها .

(٢) أحوال شخصية . حكم « بيانات الحكم » . نيابة عامة .
إغفال الحكم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . كفاية
أبداء النيابة رأياً . والإشارة إلى ذلك في الحكم .

(٣) حكم « التوقيع على مسودة الحكم » . « بطلان الحكم » . بطلان .

وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه . مادة ١٧٥
مرافعات . لا يغني ذلك عن وجوب التوقيع على الورقة المتضمنة الحكم وحده . التوقيع على
الورقة المشتعلة على جزء من الأسباب اتصل بها منطوق الحكم . لا بطلان .

(٤) حكم « إصدار الحكم » .

وجوب صدور الحكم من ذات الهيئة التي سمعت المرافعة . مادة ١٦٧ مرافعات . تخلف
أحد أعضاء الهيئة وحضور آخر جلسة تأجيل النطق بالحكم لاتمام المداولة . لا يفيد اشتراكه
في المداولة .

(٥) حكم « بيانات الحكم » . بطلان . « بطلان الحكم » .

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم
واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتيب بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات .

(٦) أحوال شخصية "ولاية على المال" . التزام "الترام قانون" .
لإثبات "القرائن" .

الترام الولي الشرعي لإيداع قائمة بأموال الماصر قلم كتاب المحكمة في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو أولولة المال إلى الصنف دون توقف على طلب النيابة أو المحكمة . عدم إيداع القائمة أو التأخر في إيداعها . قرينة غير قاطعة على تعريض أموال الماصر للخطر . جواز سلب الولاية أو الحشد منها .

(٧) أحوال شخصية "ولاية على المال" .

سلب الولاية أو الحشد منها بسبب تعريض مال الماصر للخطر . اختلاف زلفها عن نطاق مسئولية الأب عن أعمال الولاية في حالة الخطأ الجسيم .

(٨) نقض "أسباب الطعن" . أحوال شخصية "ولاية على المال" .

التمسك بعدم انقضاء المهلة القانونية لإيداع الولي قلم كتاب المحكمة قائمة أموال الماصر . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إنه وإن كان مفاد المادة ٨٧١ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات أن تنظر محكمة الولاية على المال ما يعرض عليها من طلبات في غرفة مشورة على خلاف الأصل المقرر من أن جلسات المحاكم علنية ، إلا أنه يتعين أن ينطق القاضي بالحكم الصادر فيها علانية وإلا شابه البطلان عملاً بنص المادة ١٧٤ من ذات القانون اعتباراً بأن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية يجب مراعاتها — إلا ما استثنى بنص صريح . . تحقيقاً للغاية التي توخاها المشرع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه ، ولما كان تضمين الحكم ببيان النطق به في علانية أمر لم توجبه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامه الدليل على ذلك ، وكان الطاعن قد استند إلى مجرد خلو الحكم من بيان النطق به ولما فإن النعي في هذا الشق يكون عارياً من دليله .

٢ — اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس من البيانات الأساسية — التي يترتب على إغفالها بطلان

الحكم، ولما كان الثابت أن النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبتت ذلك في الحكم فإن النعى عليه — بالبطلان — يكون على غير أساس .

٣ — النص في المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والإمكان باطلا" يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ، ولا يفتى عن هذا الإجراء توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتملة على أسبابه ، أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب واتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب معا يتحقق به عرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلا ، لما كان ذلك وكان ، أو رده الطاعن في نعيه من أن الورقة الأخيرة من أوراق مسودة الحكم اشتملت على توقيعات أعضاء الهيئة التي أصدرته في نهاية المنطوق ، لا يفيد خلو الورقة من جزء من الأسباب وهو مناط البطلان في هذه الحالة فإن النعى في هذا الوجه يكون مجهلا .

٤ — إذ كان النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا" يدل على أن الحكم يبطل إذا اشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ولو كان المشترك قاضيا في ذات المحكمة وحل محل آخر في نفس الدائرة ، بمعنى أن يكون الحكم صادرا من نفس الهيئة التي سمعت المرافعات التي سبقت وانتهت به ، وكان البين من الإطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات أن المحكمة عقدت يوم ١٩٧٤/١١/٣ برئاسة وعضوية المستشارين ، وقررت حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٧٤/١٢/٢ ، وفي هذا اليوم تخلف عضو اليسار وحضر بدلا منه المستشار فقررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لليوم التالي لإتمام المداولة حيث أنقضت المحكمة بذات — هيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة

وأصدرت حكمها المطعون فيه فإن هذا لا يبين منه البتة مشاركة المستشار في المداولة وإنما يفيد بأنه استكمل الهيئة بدلا من العضو الأصلي الغائب وإقتصر دوره على مجرد تأجيل الدعوى لجلسة مقبلة لافساح المجال أمام الهيئة الأصلية التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للحكم لاتمام المداولة بمعرفتها .

٥ — إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم قد قصت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من يردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجها له أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذا رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغير شخص الخصم بأخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ، وإذا كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء بالطالب المقدم من المطعون عليها بصفتها الشخصية طلبت فيه سلب ولاية الطاعن على ابنه التاجر وتعيينها وصية عليه ، وقضى الحكم الابتدائي لها بطلانها فاستأنفه الطاعن واختصمها بصفتها المشار إليها ، فإن الإشارة في ديباجة الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليها وصية على القاصر لا يؤدي إلى التشكيك في صفتها الحقيقية من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى ولا يترتب عليه البطلان .

٦ — مفاد نص المادتان ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ أيلولة المال إلى الصغير

وذلك ابتغاء الخد من أعمال الأحكام المقررة في شأن موت الولي مجهلا . فطالما قيد القانون من حرية الولي في التصرف وشرط إذن المحكمة لإتمام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال القاصر معلومة لدى المحكمة ، وهو التزام فرضه القانون على الولي من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو المحكمة . وتكفلت المادة ببيان الجزاء عن عدم القيام بهذا التكليف فأجازت اعتبار عدم تقديم القائمة أو التأخير في تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر ، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها ، بحيث إذا رتب أثرها وقدرت الأخذ بها بمناسبة ملائسات التخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفصل من الولي تعريضا لمال القاصر للخطر ويكون لها بالتالي سلب ولايته أو الخد منها .

٧ — إذ كان الحكم المطعون فيه — قد أقام قضاءه بسلب ولاية الطاعن على ابنه القاصر على ما ثبت من تخلفه عن تحرير قائمة بأموال القاصر واحتفاظه بهذه الأموال في حساب باسمه الشخصي وعدم ايداعها باسم القاصر إلا بعد تقديم طلب سلب الولاية ، واتخذ من ذلك قرينة على تعريضه أموال القاصر للخطر تخول له سلب ولايته ، وكان لا مجال للتذرع في هذا النطاق بالمادة ٢٤ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ التي تعرض لمسئولية الأب عن التعويضات عن أفعال الولاية وتقصيرها على حالة الخطأ الجسيم لما بين الأب والأبن من روابط ينبغي أن تكون شفيعة في يسير الخطأ ، لأنها منبته الصلة بما للمحكمة من مطلق الحرية في تقدير ما تستلزمه مصلحة القاصر من سلب الولاية أو الخد منها تبعاً لسوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر يجعل أموال القاصر في خطر ، إذ أن الولاية منوطة بالمصلحة فتمت انتفت وجب أن تزول .

٨ — إذ كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن مهلة الشهرين المحددة لتحرير قائمة بمال القاصر لم تكن قد انقضت منذ تاريخ أيلولة المال إليه فلا يجوز له إثارة هذا الأمر ولأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يتعين عرضه على قضاء الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٣ تقدمت المطعون عليها إلى نيابة أسيوط للأحوال الشخصية بطلب لسلب ولاية الطاعن على ابنه وتعيينها وصية عليه مستنده إلى أن أبنيتها المتوفاة كانت زوجة للطاعن ورزقت منه بالقاصر المشار اليه والموجود في حضانتها بصفتها جدته لأمه ، وقد أستولى الطاعن باعتباره وليا شرعيا على أمواله واستحقاقه الشهري في المعاش ولم يقم بالاتفاق عليه أو رعاية مصالحه ، وبعد أن حققت النيابة العامة الطلب قدمته إلى محكمة أسيوط الابتدائية ، وقيدت الدعوى برقم ٩ ب لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية " مال " أسيوط . حكمت المحكمة بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٤ بسلب ولاية الطاعن على ابنه وتعيين المطعون عليها وصية عليه بدون أجر وتكليفها بمقاضاة المسلوب ولايته بإيداع مستحقات القاصر في المعاش الخاص به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ٤٩ ق أحوال شخصية أسيوط ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه البطلان من وجوه خمسة : (أولها) إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا مما يفيد صدوره بحجاسة علنية فيقع باطلا طبقا لما تقتضيه المادة ١٧٤ من قانون المرافعات . (ثانيها) خلو الحكم المطعون فيه من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في الدعوى خلافا للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات

(ثالثها) عدم توقيع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم على كل ورقة من أوراق مسودته رغم انفصالها واكتفائهم بالتوقيع على الورقة الأخيرة في نهاية المنطوق (رابعها) اشتراك من لم يسمع المرافعة في الدعوى من القضاة في المداولة ، إذ تخلف أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وحجرت الدعوى للحكم وبالجلسة المحددة لأصداره حل محله آخر وتقرر فيها مد أجل النطق به إلى جلسة تالية لإتمام المداولة مما يفيد مشاركة الأخير فيها رغم عدم سماحه المرافعة في الدعوى . (خامسها) صدور الحكم المطعون فيه بوصف أن المطعون عليها وصية على القاصر في حين أنها خاصمت الطاعن أمام محكمة أول درجة بصفتها الشخصية واختصمها هو في الاستئناف بهذه الصفة .

وحيث إن النعى غير سديد في كافة وجوهه ، فهو مردود في الوجه الأول بأنه وإن كان مفاد المادة ٨٧١ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات أن تنظر محكمة الولاية على المال ما يعرض عليها من طلبات في غرفة مشورة على خلاف الأصل المقررة من أن جلسات المحاكم علنية ، إلا أنه يتعين أن يسقط القاضي بالحكم الصادر فيها علانية وإلا شابه البطلان عملاً بنص المادة ١٧٤ من ذات القانون ، اعتباراً بأن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً للغاية التي توخاها المشرع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه ، ولما كان تضمين الحكم ببيان النطق به في علانية أمر لم توجبه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن تضمنها الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن قد استند إلى مجرد خلو الحكم من بيان النطق به علناً فإن النعى في هذا الشق يكون عارياً عن دليله .

وهو مردود في الوجه الثاني بأن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ولما كان الثابت أن النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم وأن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير

أساس . والنعي في الوجه الثالث مردود بأن النص في المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً" ، يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً ، ولا يفتى عن هذا الإجراء توقيعه جميعاً على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتعلة على أسبابه ، أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب اتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب معا يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلاً ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في نعيه من أن الورقة الأخيرة من أوراق مسودة الحكم اشتملت على توقيعات أعضاء الهيئة التي أصدرته في نهاية المنطوق ، لا يفيد خلو هذه الورقة من جزء من الأسباب وهو مناط البطلان في هذه الحالة فإن النعي في هذا الوجه يكون مجهلاً . والنعي مردود في وجهه الرابع بأنه لما كان النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" ، يدل على أن الحكم يبطل إذا اشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ولو كان المشترك قاضياً في ذات المحكمة وحل محل آخر في نفس الدائرة ، بمعنى أن يكون الحكم صادراً من نفس الهيئة التي سمعت المرافعات التي سبقت وانتهت به ، وكان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات إن المحكمة انعقدت يوم ١٩٧٤/١١/٣ برئاسة وعضوية المستشارين وقررت حجز القضية للحكم بالجلسة ١٩٧٤/١٢/٢ وفي هذا اليوم تخلف عضو اليسار وحضر بدلاً عنه المستشار فقررت المحكمة مد أجل الحكم لليوم التالي لإتمام المداولة حيث انعقدت المحكمة بذات هيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة وأصدرت حكمها المطعون فيه ، فإن هذا لا يبين منه البتة

مشاركة المستشار إبراهيم كدواني في المداولة ، وإنما يفيد أنه استكمل الهيئة بدلا من العضو الأصلي الغائب واقتصر دوره على مجرد تأجيل الدعوى لجلسة مقبلة لإفساح المجال أمام الهيئة الأصلية التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للحكم لإتمام المداولة بمعرفتها وبذلك ينتفى الأساس الذي أقيم عليه هذا الوجه من النعي . وهو مردود في وجهه الأخير بأن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتب هذه المادة البطلان على " النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم " إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى وإذن فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المردودة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء بطلب مقدم من المطعون عليها بصفاتها الشخصية طلبت فيه سلب ولاية الطاعن على ابنه القاصر وتعيينها وصية عليه ، وفضى الحكم الابتدائي لها بطلانها فاستأنفه الطاعن واختصمها بصفاتها المشار إليها ، فإن الإشارة في ديباجة الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليها وصية على القاصر لا يؤدي إلى التشكيك في صفتها الحقيقية من حيث اتصالها بالخصومة المردودة في الدعوى ولا يترتب عليه البطلان ، ويكون النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه بسلب ولايته على سند من تحقق الخطر على مال ابنه لأنه تخلف عن تقديم قائمة بأموال القاصر في الميعاد القانوني ولم يودع ما تحت يده منها إلا بعد تقديم الطلب بسلب ولايته ، في حين أن قائمة أموال

القاصر الموقع عليها من وكيل المطعون عليها لم تشتمل إلا على المبلغ الذي أودعه الطاعن بالبنك وقدره ٦٦٥ جنيها والمعاش الشهري وقدره ١٥ جنيها ، وتضمن المبلغ المودع ما استحققه القاصر من تعويض بالإضافة إلى ما تبقى من المعاش بعد الإنفاق على شئونه ، ولم يكن الإيداع وليداً لالتزام قانوني وإنما قصد به مجرد الإفصاح عن احتفاظه بأموال القاصر ، ورغم إثارته هذا الدفاع الذي من شأن ثبوته نفي شبهة الخطر عن مال القاصر فإن المحكمة لم تتناوله بالتحقيق أو الرد . هذا إلى أن الحكم وقد قرر تخلف الطاعن عن تقديم قائمة بأموال القاصر في الميعاد القانوني لم يبين تاريخ أيلولة المال للقاصر الذي يبدأ منه سر يان الميعاد المذكور . بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي رقم ما شابها من قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، حين اعتمد في قضائه على إساءة الطاعن التصرف في مال القاصر وعدم إتفاقة عليه واستئنائه دونه بأثاث منزل الزوجية واختيار القاصر البقاء مع جدته المطعون عليها ، حالة إنه لم يبين التصرفات الضارة بمال القاصر والتي تتوفر بها ركن الخطأ الجسمي الموجب لمساءلة الأب في مباشرته الولاية طبقاً لنص المادة ٢٤ من قانون الولاية على المال ، ولم يحقق واقعة عدم الإنفاق أو الاستيلاء على المفروشات ، كما أن تفضيل القاصر بقاءه مع جدته لا يصح التذرع به في مجال الولاية على المال ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن مفاد ما تقضى به المادتان ١٦ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحضر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو مما يؤل إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ أيلولة المال إلى الصغير ، وذلك ابتغاء الحد من أعمال الاحكام المقررة في شأن موت الولي مجهلاً . فطالما قيد القانون من حرية الولي في التصرف وشرط إذن المحكمة لاتمام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال القاصر معلومة لدى المحكمة ، وهو إلزام فرضه القانون على الولي من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو المحكمة .

وتكفلت المادة ببيان الجزاء على التخلف عن عدم القيام بهذا التكليف فأجازت اعتبار عدم إيداع القائمة أو التأخير في إيداعها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها، بحيث إذا مارقت أثرها وقدرت الأخذ بها بمناسبة ملائسات التخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفعل من الولى تعريضاً لمال القاصر للخطر ويكون لها بالتالى سلب ولايته والحد منها . ولما كان الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص قوله " . . . وكان الثابت من الأوراق أن السيدة . . . والدة القاصر . . . توفيت أثر حادث جنائى وكانت موظفة بوزارة التربية والتعليم وقامت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرف ٥٠٨ جنيتها و ٣٧٥ ملياً قيمة التعويض المستحق لابنها الصغير المشمول بولاية والدة المستأنف - الطاعن - كما تقرر لهذا الابن معاش شهري قدره ١٥ جنيتها و ١٨٠ ملياً اعتباراً من ١/٣/١٩٧٠ ولم يتم المستأنف بتحرير قائمة بأموال القاصر وإيداعها قلم كتاب بالمحكمة وفقاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، هذا بالإضافة إلى أنه ثبت على أثر قيام المستأنف ضدها - المطعون عليها - بتقديم البلاغ للنيابة العامة بسلب ولاية المستأنف أن كان قد أودع باسمه خاصة مبلغ ٦٦٥ جنيتها في بنك الاسكندرية فـرع أسيوط ولم يتم بتحويل هذا المبلغ لاسم القاصر إلا في ١٩/٥/١٩٧٣ ومن ثم فإن المحكمة تأخذ من ذلك أن بقاء أموال القاصر تحت يد المستأنف في خطر ومن مصلحة القاصر سلب ولاية المستأنف على ابنه ميخائيل . . . " وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقام قضاء بسلب ولاية الطاعن على ابنه القاصر على ما ثبت من تخلفه عن تحرير قائمة بأموال القاصر واحتفاظه بهذه الأموال في حساب باسمه الشخصى وعدم إيداعها باسم القاصر ألا بعد تقديم طلب سلب الولاية ، واتخذ من ذلك قرينة على تعريضه أموال القاصر للخطر تخول له سلب ولايته ، وكان لا مجال للتذرع في هذا النطاق بالمادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ التى تعرض لمسئولية الأب عن التعويضات عن أعمال الولاية وتقصيرها على حالة الخطأ الجسيم لما بين الأب والابن من روابط ينبغى أن تكون شفيعة في يسير الخطأ ، لأنها منبته الصلة بما للمحكمة من مطلق الحرية في تقدير ما تستلزمه مصلحة القاصر من سلب الولاية أو الحد منها

تبعا لسوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر يجعل أموال القاصر في خطر ، إذ أن الولاية منوطه بالمصلحة فتمت انتفت وجب أن تزول ، لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم سائغة ولها ماخذها من الأوراق وتكفي وحدها لحمل قضائه فإنه لا على الحكم إذا لم يتتبع الطاعن في مختلف مناحي أقواله وحججه أو يرد استقلا لا على كل منها . ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أخذه بما خص إليه الحكم الابتدائي من أسانيد لسلب الولاية قوامها نسبة عدم الانفاق للطاعن واستيلائه على أثاث منزل الزوجية والاعتداد بإيثار القاصر البقاء مع الجدة دون الأب — بفرض صحته — غير منتج لأن هذه الدعوات لم تكن ذات أثر في قضائه . لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن مهلة الشهر المحددة لإيداع قائمة بمال القاصر لم تكن قد انقضت منذ تاريخ أيلولة المال إليه ، فلا يجوز له إثارة هذا الأمر ولأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يتعين عرضه على قضاء الموضوع ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد مناه الدين ، ودهد المال السيد ، وعثمان الدين ، ومحمدى الحولى .

(٣١٨)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إصلاح زراعى "عدم الإعتداد بتصرفات المالك" . ملكية . شفعة .

رفض دعوى الشفعة . امتداد الحكم إلى أن ملكية الشفعين سوف تزيد على الحد الأقصى
المقرر بالحد الأدنى الزراعى . عدم الاعتداد بالتصرفات المسجلة الصادر من الشفعين يبيع
بعض أطرافه بعد العمل بالقانون ٥ لسنة ١٩٦٩ ولو كان ثابت التاريخ . لاخطأ .

(٢) ملكية "أسباب كسب الملكية" شفعة . إصلاح زراعى . نظام عام .

تمديد حد أقصى المدة الزراعى . تعلقه بالنظام العام . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد .
ق ٥ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالشفعة . اعتباره فى حكم العقد . وجوب تقييد المحكمة بأحكام
القانون المذكور .

النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص بتعيين حد
أقصى ملكية الأمرة والفرد فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها ، على عدم
الاعتداد فى تطبيق هذا القانون بتصرفات المالك السابقة ما لم تكن ثابتة التاريخ
قبل تاريخ العمل به ، إنما هو نص خاص وضعه المشرع لمعالجة حالة خاصة ،
هى حالة التصرفات الصادرة من المالك قبل العمل بهذا التشريع رغبة منه
فى استقرار المعاملات ولتقديره أن التصرفات التى تمت بعقود ثابتة قبل العمل
به انتهى عنها شبهة الصورية والتحايل على القانون وعلى أساس هذا التقدير قرر
الاعتداد بها إستثناء فى مواجهة جهة الإصلاح الزراعى ، وإذ جاء هذا الاستثناء
مقصورا على التصرفات الثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور فإن الحكم

المطعون فيه — إذ قضى برفض دعوى الطاعن بالشفعة لأن ملكيته للأراضي الزراعية سوف تزيد على الحد الأقصى المقرر قانوناً — ولم يعتد بالتصرف الصادر منه — لبنائه بعد العمل به لا يكون قد خالف القانون (١) .

٢ — النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما فى حكمها . . . أكثر من خمسين فداناً . . . وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز شهره . مفاده اتصال هذا الحظر بالنظام العام ، فيسرى حكمه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بهذا القانون أرضاً زراعية تتجاوز القدر المسموح به كما يسرى هذا الحظر على المستقبل ويكون على المحكمة أن تعمل من تلقاء نفسها ، كما يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ، فتمت تبيين أن الحكم بالشفعة يؤدى إلى تملك الشفع لأكثر من خمسين فداناً فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون . فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة من شأنه مخالفة مانع من عليه المادة المشار إليها . ذلك أن حكم الشفعة وأن كان سبباً مستقلاً لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد ، لأن الملكية فى هذه الحالة تكتسب بعمل إدارى من جانب الشفع وهو ما هدف المشرع إلى تجريمه بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأكدته فى المادة السابعة منه حين عرض لتسوية الأوضاع المترتبة على زيادة الملكية من الحد الأقصى المقرر قانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدوى رقم ٢٤٧ سنة ٦٨ مدنى

(١) راجع تقض . مجموعة المكتب الفنى السنة الثامنة ص ٧٩٨

كلّ القيوم يطلب الحكم بأحقّيته في أخذ الثلاثين فدانا من الأطيان الزراعية المبينة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن الذي تمّ به بيعها وقال بيانا لدعواه أن المطعون عليه الأخير باع للطعون عليه الأول الأطيان سالفة الذكر وهى من ضمن وقف الذى مازال مشاعا بين مستحقّيه ، وأن من حقه كمالك على الشيوع في هذا الوقف أن يطلب أخذ هذه الأطيان بالشفعة . وبعد أن نذبت المحكمة خيرا في الدعوى حكمت في ٢٥ ديسمبر ١٩٧١ للطاعن بطلباته . استأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ١٠ سنة ٨ ق — . وأمورية القيوم طالبين إلغاء تأسيسا على أن الطاعن يملك تسعة وهنّرين فدانا وفي إجابته إلى طلبه مخالفة لأحكام قانون الإصلاح الزراعى التى لا تجيز للفرد تملك ما يزيد على خمسين فدانا وبتاريخ ١٣/٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفرنص الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أخطأت إذ أسست حكمها برفض دعواه على أن تصرّفه بالبيع لبناته في ٢٢ ط ١٣ ف بموجب عقد ثابت التاريخ لا يكفى لانتقال الملكية إلى المشتريات . مع أن قوانين الإصلاح الزراعى الصادرة منذ سنة ١٩٥٢ وأخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، تعمد جميعها بالتصرّفات الثابتة التاريخ ولا تستلزم — خلافا للقانون المدنى وقانون الشهر العقارى — التسجيل لنقل الملكية ، وإذ كان من المقرر قانونا أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا في حالات القانون الخاص من أحكام ، وكان قانون الإصلاح الزراعى يعتد بالتصرّفات الثابتة التاريخ كما تعمد بها الجهة القائمة على تطبيقه وتنفيذه ، فإنه لا يكون مالكا سوى ما يقرب من ١٦ فدانا وليس ١٥ مر و ٤ ط و ٢٩ ف كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعى غير صحيح ، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الخاص بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها ، على عدم الاعتداء في تطبيق هذا القانون بالتصرفات الملاك السابقة ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل تاريخ العمل به ، إنما هو نص خاص وضعه المشرع لمعالجة حالة خاصة ، هي حالة التصرفات الصادرة من الملاك قبل العمل بهذا التشريع رغبة منه في استقرار المعاملات ولتقديره أن التصرفات التي تمت بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل به تنتمي عنها شبهة الصورية والتحايل على القانون وعلى أساس هذا التقدير قرر الاعتداد بها استثناء في مواجهة جهة الإصلاح الزراعي ، وإذ جاء هذا الاستثناء مقصورا على التصرفات الثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالتصرف الصادر من الطاعن لبناته بعد العمل به ، لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشفعة حتى لا تزيد ملكية الطاعن عن الحد الأقصى للملكية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم بالشفعة لا يؤدي بذاته إلى انتقال الملكية إلى الطاعن وإنما تنتقل هذه الملكية بالتسجيل ، ومن ثم يكون التحقق من ملكية الطاعن وعدم مجاوزتها الحد المقرر قانونا أمرا من اختصاص جهة الشهر العقاري ولا شأن للطعون عليهم بالتحدث فيه ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض له عند الفصل في الدعوى ولم يفتن إلى التفرقة الصحيحة بين صدور الحكم بالشفعة وبين تسجيل هذا الحكم فجاء بذلك مخالفا للقانون وقاصرا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه على أنه « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها .. أكثر من خمسين فدانا .. وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهره » يفيد اتصال هذا الحظر بالنظام العام ، فيسرى حكمه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت

العمل بهذا القانون أرضا زراعية تتجاوز القدر المسموح به ، كما يسرى هذا الحظر على المستقبل . ويكون على المحكمة أن تعمله من تلقاء نفسها ، كما يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به كذلك ، وإذن فتى تبين أن الحكم بالشفعة يؤدي إلى تملك الشفيع لأكثر من خمسين فدانا ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة في هذه الحالة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة المشار إليها ، ذلك لأن حكم الشفعة وإن كان سببا مستقلا لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد ، لأن الملكية في هذه الحالة تكتسب بعمل إرادى من جانب الشفيع وهو ما هدف المشرع إلى تحريمه بالمادة الأولى من القانون وأكد في المادة السابقة منه حين عرض لتسوية الأوضاع المترتبة على زيادة الملكية عن الحد الأقصى المقرر قانونا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، فإن النهي عليه بالبطلان ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

بإدارة السيد استشار نائب رئيس المحكمة أحمد فتحي مرسى وعينية السادة المستشارين
محمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقي ، وجميل الزيني ، وسعد العيسوي .

(٣١٩)

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢ القضائية :

إثبات "طرق الإثبات" "الكتابة" . صورية . "إثبات الصورية" بيع

طلب المتصرف إبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه استنادا إلى أنه في حقيقته وصيه .
رجوب إثباته بالكتابة . علة ذلك . الإثبات بالبينة في حالة الاحتيال على التناون . مقصور
على أن كان الاحتيال موجها ضد مصلحته .

إن إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقديه بالبينة في حالة الاحتيال على
القانون مقصورة على من كان الإحتيال موجها ضد مصلحته . وإذن فمضى كان
عقد البيع الظاهر الصادر من المورث لأحد ورثته ثابتا بالكتابة فلا يجوز لهذا
المورث أن يثبت بغير الكتابة إن هذا العقد يخفى وصيه وأنه قصد به الاحتيال
على قواعد الإرث وإنما يجوز ذلك للوارث الذي وقع الاحتيال إضرارا بحقه
في الميراث وهو في ذلك لا يستمد حقه في الطعن على العقد من مورثه وإنما
يستمد من القانون مباشرة وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها بطلب إبطال عقد البيع الصادر منها
لولديها الطاعن والمطعون ضده الثاني استنادا إلى أنه يخفى وصيه وأنه قصد به
تمييزهما في الميراث احتيالا على قواعد الإرث وكان الحكم المطعون فيه قد استند
في إثبات الصورية به - النسبية إلى أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى
(البائعة) التي لم تقدم أي دليل كتابي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه بما يستوجب نقضه^(١) .

(١) نقض ١٤/١١/١٩٦٨ مجموعة المكتب السنة ١٩ ص ١٣٦٢

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل في أن الماطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٥١ سنة ٧٠ مدني
كلى ذمياط طلبت فيها القضاء ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٢ والمشهد
برقم ٨٨٥ في ١٩٦١/٩/٢١ وذلك في مواجهة الماطعون ضده الرابع بصفته .
وأثبتت دعوها على أنها تملك المنزل المبين بصحيفة الدعوى وتقيم فيه مع ولديها
(الطاعن والمطعون ضده الثاني) وقد استجابت لطلبها في أن يصبح العقار ملكا
لها وحدهما حتى لا يذهب جزء منه إلى أختها إن هو أصبح
من تركتها ، فخررت لها عقدا يبيع عن هذا العقار مع احتفاظها بملكيتها حتى
وفاتها ثم تبين لها بعد ذلك أن ولها الطاعن استغل جهلها بالقراءة والكتابة
وأثبت في العقد أنه بيع بمنجز مقابل ٢٠ جنيتها . وإذا كانت حقيقة العقد أنه
مضاف إلى ما بعد الموت وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث فقد أقامت
دعواها بطالب ببطلانه لعدم مشروعية السبب وفي أثناء سير الدعوى طلبت ...
... .. الماطعون ضدها الثالثة قبول تدخلها في الدعوى منضمة أوادتها
في طلباتها - وفي ١٩٧١/١/٣١ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بإحالة
الدعوى إلى التحقيق لتثبت الماطعون ضدها الأولى بكافة طرق الإثبات أن التصرف
الصادر منها إلى الطاعن والمطعون ضده الثاني قد قصد به التحايل على أحكام
الميراث وأتاحت للطاعن النفي بذات الطرق ثم قضت في ١٩٧١/١١/٢٨ بقبول
تدخل (الماطعون ضدها الثالثة) وببطلان عقد البيع
المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٢ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣
سنة ٣ ق ، ومكة استئناف المنصورة (مأمورية ذمياط) قضت بتاريخ ٧٢/٦/١٠

بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإبطال عقد البيع موضوع الدعوى على ما انتهى إليه من اعتباره يخفى وصية وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث في حين أن الثابت من العقد إنه عقد بيع منجز ثبت فيه أن المطعون ضدها الأولى قبضت الثمن . ومن ثم فلا يقبل منها إنكار ما ثبت بالعقد كتابة أو إثبات عكسه إلا بالكتابة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات أن هذا العقد يخفى وصية إلى أقوال الشهود فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذم في محله ذلك أن أجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقيه بالبين في حالة الاحتيال على القانون مقصورة على من كان الاحتيال موجهاً ضد مصلحته وإذن فتمى كان عقد البيع الظاهر الصادر من المورث لأحد ورثته ثابتاً بالكتابة فلا يجوز لهذا المورث أن يثبت بغير الكتابة أن هذا العقد يخفى وصية وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث وإنما يجوز ذلك للوارث الذي وقع الاحتيال إضراراً بحقه في الميراث . وهو في ذلك لا يستمد حقه في الطعن على العقد من مورثه وإنما يستمد من القانون مباشرة ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها بطالب بإبطال عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٢ والصادر منها لولديها الطاعن والمطعون ضده الثاني استناداً إلى أنه يخفى وصية وأنه قصد به تمييزهما في الميراث احتيالا على قواعد الإرث وكان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات الصورية النسبية إلى أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى (البائعة) التي لم تقدم أي دليل تثابي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار وعبد الرؤف عبد المجيد جودة وجمال الدين عبد الطيف وإبراهيم هاشم .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ القضائية :

(٢٠١ و ٣) تقادم " تقادم مسقط " . تعويض .

(١) تقادم دعوى التعويض عن بروتستات موقفة دون وجه حق . منازعة من وقعها بشأن مسئوليتها عنها في دعوى الغاء تلك البروتستات . لا يمنع من مريان التقادم .

(٢) المطالبة القضائية . لا تعد ماطعة للتقادم إلا في خصوص الحق المرفوعة به الدعوى وتوابعه . احتفاظ الطاعن بحقه في التعويض بصحيفة دعوى الغاء البروتستات الموقفة دون وجه حق . هذه الدعوى لا تقطع التقادم المسقط للتعويض .

(٣) بدء مريان التقادم المسقط . مناهة . علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه . لاعبرة بتاريخ تحديد قيمة الضرر بصفة نهائية .

١ — إن منازعة المطعون عليهما بـ أمام محكمة الموضوع — حول مسئوليتيهما عن توقيع البروتستات ، لا تعتبر مانعا من مريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به الطاعن عليهما عن توقيع هذه البروتستات ، لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون مطالبتيهما بالتعويض سواء في تلك الدعوى أو بدعوى أخرى مستقلة قبل انقضاء مدة التقادم ذلك أن دين التعويض استحق من الوقت الذي تحقق فيه الضرر للطاعن بتوقيع البروتستات .

٢ — يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المقسط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراदाقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ماقاطعة للتقادم إلا في خصوص

هذا الحق وما التحقق به من توافقه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن
تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة
التقادم بالنسبة للحق الآخر . لما كان ذلك وكانت صحيفة دعوى إلغاء البروتستات
لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض إذ اكتفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه
بالحق في مطالبة المطعون عليهم بالتعويض عما أصابه من توقيع هذه البروتستات ،
وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب إلغاء البروتستات الذي كان مطلوباً في
الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده إذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط
بسقوطه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظار فإنه لا يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون .

٣ — تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أنه "تسقط بالتقادم دعوى
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي
علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى
في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع" . مما
مفاده أن المناط في بدء سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور
بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه لا باليوم الذي تحد فيه قيمة الضرر بصفة
نهائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٧٠ مدني كفر الشيخ
الابتدائية ضد المطعون عليهما بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩/٣/١٩٧٠
طلب فيها الحكم بإلزامهما بأن يؤديا له متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقال

بيانا للدعوى إنه كان قد اشترى منهما في ١٢/١٢/١٩٦٠ شاسيه سيارة نقل لقاء ثمن قدره ١٩٥٠ جنيهها تدفع على أقساط وحررت كميالة عن كل قسط ، وفي ٢١/٣/١٩٦١ اتفق معهما على فسخ البيع وحررا له مخالصة عن قيمة الكميالات ، إلا أنه فوجئ بأنهما كانا في ٢٠/٣/١٩٦١ قد حولا الكميالات المذكورة إلى بنكي مصر والجمهورية المدين قاما بتوقيع بروتستات عدم دفع ضده في موايد استحقاق الكميالات ، فأقام ضد المطعون عليهما والبنكين المذكورين الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ مدنى كفر الشيخ الابتدائية بطلب الحكم بإلغاء أحد عشر بروتستو عدم دفع وقعت ضده ، ولما حكم في تلك الدعوى بطلباته استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ١٦ ق طنطا (٣٦ سنة ١ ق مأمورية كفر الشيخ) وقضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للبروتستو المحرر بتاريخ ٢/٣/١٩٦١ لتوقيعه قبل التخالص وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، وإذا كان الطاعن تاجرا وتأثرت سمعته المالية والتجارية نتيجة توقيع هذه البروتستات فانكشف حجم معاملاته مما عاد عليه بضرر يقدره بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع المطعون عليهما بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدنى ، وقضت المحكمة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧١ بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بمضى المدة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ٩٥ سنة ٤ ق مدنى مأمورية كفر الشيخ ، وبتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالأولين منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ويقول بيانا لذلك إن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي تأسيسا على علمه بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه من تاريخ إقامة الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ مدنى كفر الشيخ الابتدائية ضد المطعون عليهما في ٢٧/١٠/١٩٦٢ بطلب إلغاء البروتستات الموقعة ضده ، في حين أن النزاع ثار في تلك الدعوى واستئنافها حول

تحديد شخص المسئول عن الضرر إذ أنكر المطعون عليهما مسئوليتيهما عن توقيع البروتستات تأسيسا على أن السندات التي وقعت بموجبها البروتستات قد ظهرت منهما تظهيراً ناقلاً للملكية إلى الغير قبل تحرير المخالصة عن هذه السندات ؛ يدل على ذلك أنه أدخل بنك الاسكندرية وشركة مصر للتجارة الخارجية خصوما في الدعوى المذكورة ، ويبين منها أن الحكم الصادر في الاستئناف بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩ هو الذي قطع بمسئولية المطعون عليهما عن توقيع البروتستات ، وبالتالي يتعين أن يحتسب التقادم من ذلك التاريخ ، هذا إلى أن دعوى التعويض الحالية مؤسسة على خطأ المطعون عليهما بتوقيع البروتستات ويقع عبء إثبات هذا الخطأ على الطاعن وهو الأمر الذي لم يثبت إلا بعد صدور الحكم النهائي سالف الذكر ، وإذا احتسب الحكم المطعون فيه بدء التقادم من تاريخ وقوع الضرر دون أن يبين العناصر التي استخلص منها اقران تاريخ علمه بوقوع الضرر بشخص المسئول عنه فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بالتقادم على قوله « أنه لما كان المدعى — الطاعن — أصيب ولا شك بأذى في سمعته من جراء السلوك الخاطئ للمدعى عليهما . — المطعون عليهما — لتوقيعهما بروتستات عدم دفع ضده رغم سداده لقيمة الكمبيالات المحرر عنها هذه البروتستات » وكان المدعى أقام الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ في ٢٧/١١/١٩٦٢ طالبا فيها إلغاء بروتستات عدم الدفع التي وقعها المدعى عليهما ضده في الفترة من ٢/١٢/١٩٦١ إلى ٢/١٠/١٩٦٢ وحصر طلباته في الدعوى الماثلة بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء توقيع المدعى عليهما لهذه البروتستات فإنه لا تريب على هذه المحكمة إن استخلصت علم المدعى بحدوث الضرر الذي أصابه في سمعته وبشخص المسئول عنه من يوم إقامته الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ في ٢٧/١٠/١٩٦٢ ومن ثم فإن مدة الثلاث سنوات محتسبة من هذا التاريخ الأخير وحتى تاريخ إقامة دعوى التعويض — الدعوى الماثلة — في ١٩/٣/١٩٧٠ تكون قد انقضت وتكون لذلك دعوى المسئولية قد تقدمت بمضى المدة عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وكان الحكم المطعون فيه

قد أضاف إلى ذلك " والمستأنف - الطاعن - برفعه دعوى إلغاء البروتستات في سنة ١٩٦٢ يسجل عن نفسه أنه عالم بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وقد كان من حقه أن يطالب بالتعويض الذي يطالبه الآن في ذات الدعوى الأولى الخاصة بإلغاء البروتستات أو في دعوى أخرى مستقلة في خلال الأجل المحدد في المادة ١٧٣ من القانون المدني ولكنه لم يشأ أن يفعل " ، وكانت محكمة الموضوع على ما سلف إرادته قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية علم الطاعن بالضرر الذي أصابه وبشخص المسئول عنه من اليوم الذي أقام فيه الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ مدني كفر الشيخ الابتدائية بطلب إلغاء بروتستات عدم الدفع في ١٩٦٢/١٠/٢٧ وقد أكد الحكم المطعون فيه هذا العلم بما ساقه ردا على السبب الثاني من سببي الاستئناف من أن الطاعن أشار في صحيفة تلك الدعوى إلى أن أضرارا قد أصابته من البروتستات التي وقعها المطعون عليهما وأنه يحتفظ بحقه في المطالبة بالتعويض عنها ، وكانت منازعة المطعون عليهما حول مسئوليتيهما عن توقيع البروتستات لا تعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به الطاعن عليهما عن توقيع هذه البروتستات لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون مطالبتيهما بالتعويض سواء في تلك الدعوى أو بدعوى أخرى مستقلة قبل قبل انقضاء مدة التقادم ذلك أن دين التعويض استحق من الوقت الذي تحقق فيه الضرر للطاعن بتوقيع البروتستات ، ولما كان ما استخلصه الحكم سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لم يعتبر الدعوى الأولى بإلغاء البروتستات قاطعة للتقادم رغم أنه ضمن صحيفتها أن أضرارا قد أصابته وأنه سيطالب بالتعويض عنها ، في حين أن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما تكون قاطعة للتقادم في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه ، وإذا تعتبر دعوى التعويض تابعة لدعوى إلغاء البروتستات فإن احتفاظ الطاعن لنفسه في الدعوى الأولى بالحق في المطالبة بالتعويض عن توقيع هذه البروتستات يكون قاطعا للتقادم ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق "ما قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافره مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه"، فإن تغاير الحقائق أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر، لما كان ذلك وكانت صحيفة دعوى إلغاء البروتستات لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض إذ اكتفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه بالحق في مطالبة المطعون عليهما بالتعويض عما أصابه من توقيع هذه البروتستات، وكان هذا التعويض لا يعتبر من تواجب طلب إلغاء البروتستات الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده إذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه قضى بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه بمضى المدة استناداً إلى علمه بالضرر الذي أصابه وبشخص المسئول عنه من اليوم الذي أقام فيه الدعوى رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٢ بطلب إلغاء بروتستات عدم الدفع في ٢٧/١٠/١٩٦٢ في حين أنه لم يكن المطعون عليهما في ذلك الوقت قد وقعاً أكثر من أحد عشر بروتستا وقد استرا في توقيع بروتستات أخرى أثناء نظر تلك الدعوى واستئنافها الذي فصل فيه بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩، كما أن الضرر الذي لحقه من هذا العمل غير المشروع لم يتحدد بصفة نهائية إلا حين اضطر إلى وقف نشاطه التجاري نهائياً في أواخر سنة ١٩٦٩ مما يتعين معه أن يحتسب تاريخ بدء التقادم من أي من هذين التاريخين، وإذا أقيمت الدعوى الحالية بطلب التعويض في ١٩/٣/١٩٧٠ فلا تكون قد سقطت بالتقادم.

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أن بروتستات عدم الدفع التي ألغيت بالحكم الصادر

في الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ مدنى كفر الشيخ الابتدائية وكانت موضوع دعوى التعويض هي عشر بروتستات وهى التى وقعت بعد تاريخ المخالصة وآخرها كان بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢ قبل رفع دعوى إلغاء البروتستات فى ١٩٦٢/١٠/٢٧ ، وكانت المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى تنص على أن "تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع"، مما مفاده أن المناطق فى بدء سريان مدة التقادم طبقا لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه لا باليوم الذى تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية، مما لا محل معه لتحديد الطاعن باحتساب مدة التقادم من تاريخ وقف نشاطه التجارى نهائيا فى سنة ١٩٦٩ ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وإبراهيم هاشم .

(٣٢١)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" .

الفرقة بين بطلان الزواج وانحلاله . أثر كل منهما .

(٢) دعوى "تكييف الدعوى" .

الزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق واسباغ التكييف القانوني الصحيح عليها .
عدم تقهدها بتكييف الخصوم لها .

(٣) دعوى "سبب الدعوى" . أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" عقد . بطلان .

سبب الدعوى هو الواقعة التي يستند منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة
الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم . مثال في دعوى بطلان زواج .

(٤ ، ٥) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . زواج . إثبات
"عبء الإثبات" .

(٤) شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاراة الزوجة يحجز لإبطال الزواج . توافر
الغش بمجرد ادعائها كذبا بأنها بكر . على الزوج عبء إثبات أن بكاراتها قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها .

(٥) شريعة الأقباط الأرثوذكس . بطلان الزواج للغش في بكاراة الزوجة . نسبي . يزول
بالإجازة اللاحقة . ما يعتبر كذلك .

(٦) حكم "تسبيب الحكم" .

إغفال المحكمة التحدث عن دفاع لم يطرح دليله أمامها . لاقصور .

(٧) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . اثبات "اقرار" .

عدم الأخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين ما لم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود .
م ٥٨ مجموعة ١٩٥٥ لطائفة الأقباط الأرثوذكس . نطاقه قاصر على الطلاق وإجراءاته دون بطلان الزواج .

(٨) محكمة الموضوع "إجراءات الإثبات" . اثبات . حكم "تسبيب الحكم" .

عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم التزامها بالرد استقلالاً على ما يثيره الخصم .

(٩) دعوى "الخصوم في الدعوى" . نيابة عامة . أحوال شخصية .

النيابة العامة تعتبر طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تخص بها المحاكم الجزئية .
ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريان المادة ٩٥ مرافعات التي تجوز للخصوم تصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً .

(١٠) أحوال شخصية . نيابة عامة . حكم "بيانات الحكم" .

إغفال الحكم بيان أهم عنصر النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات . كفاية إبداء النيابة رأيها بالفعل والاشارة إلى ذلك في الحكم .

١ — بطلان الزواج هو الجزاء على عدم استجماع الزواج شروط قيامه وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر الزواج لم يقم أصلاً وهو بهذه المثابة يفترق عن انحلال الزواج بالتطليق الذي يفترض قيام الزواج صحيحاً مستوفياً أركانه وشروطه القانونية فيعد انتهاء للزواج بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكل آثاره في الماضي .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة ^(١) أن قاضي الدعوى ملزم في كل حال بإعطاء الدعوى وضعها الحق وأسباب التكييف القانوني الصحيح عليها دون تقيد بتكييف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى . والعبرة في التكييف هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها بالألفاظ التي صيغت فيها هذه الطلبات .

(١) نقض ١٩٧٣/٦/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٩٤٠

٣ — سبب الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجمع القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان سبب الدعوى حدده المطعون عليه — المدعى بما اتضح له من أن الطاعنة كانت ثيبا عند الدخول وانها أقرت بسبق الاعتداء — عليها وإزالة بكارتها قبل الزواج وأنه طالبها بالانفصال فامتنعت دون وجه حق ، فإن ذلك لا يني عن إقراره بصحة الزواج . لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد كيف الواقعة المطروحة عليه — دون أن يضيف إليها جديداً — بأنها في حقيقتها طلب بإبطال الزواج وليست طلبا بالتطليق فإنه لا يجوز الطعن عليه بأنه قد غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه ويكون نسبة الخطأ في تطبيق القانون إليه على غير أساس .

٤ — النص في المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه ” إذا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش . كذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكاره الزوجة بأن ادعت بأنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل وثبت أنها حامل“ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(٢) — على أن الغش في بكاره الزوجة يجرى إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يثبت فيما بعد أنها لم تكن بكرا وأن الزوج لم يكن على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها .

٥ — النص في المادة ٣٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه ” لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت

(١) : نقض ١٩٩٦/٦/٤ مجموعة المكنب الفني العدد ٢٠ ص ٨٦٨

(٢) : نقض ١٩٧٢/٥/٣ مجموعة المكنب الفني العدد ٢٣ ص ٨١١

أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن علم بالغش وبشرط ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت " يدل على أن — بطلان الزواج بسبب الغش في بكرة الزوجة أو الغش في شخص أحد الزوجين أو خلو الزوجة من الحمل — بطلان نسبي يزول بالإجازة اللاحقة من الزوج الذي وقع في الغلط بما وقع فيه ويعتبر الاختلاط الزوجي بعد اكتشاف الغلط من قبيل الإقرار اللاحق ، لما كان ذلك وكان الحكم قد اتخذ من تاريخ إقرار الطاعة بتحقيقات النيابة العامة في ١٠/٤/١٩٧٣ تاريخاً لعلم الزوج اليقيني بالغش المدعى به ، وقضى بقبول الدعوى لرفعها خلال شهر من تاريخ هذا العلم ، وكان ما خلاص إليه الحكم في هذا الصدد سائق وله ما أخذه من التحقيقات ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

٦ — لا على الحكم المطعون فيه . — إن هو أغفل التحدث عن دفاع متجرد عن دليله لم يطرح أمام محكمة الموضوع .

٧ — تقضي المادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفي لطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٩٥٥ بأنه « لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن وشهادة الشهود » ، وقد وردت هذه المادة ضمن مواد الباب الخاص بالطلاق وأجراءاته ولا صلة لها بالمواد الخاصة ببطلان الزواج وهو مغاير للطلاق .

٨ — محكمة الموضوع — وع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها أو الرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم متى كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه ولها أصلها الثابت بالأوراق .

٩ — المقرر في قضاء هذه المحكمة^(١) أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم

(١) قضا ١٣/١٢/١٩٧٢ مجموعة المصنف الفنى السنة ٢٣ ص ١٣٧٧

الجزئية ، ومن ثم فلا تسرى في شأنها المادة ٩٥ من قانون المرافعات — التي تجيز للتخصوم تصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة — إذ هي لا تسرى — وعلى ما يبين من عبارتها — إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضمماً .

١٠ — مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على اغفالها بطلانها ما دامت النيابة قد أبدت بانفعل رأيها وأثبت ذلك في الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٦ سنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية" أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبا تطبيقها منه ، وقال بيانا المدعواه أنه تزوج بها في ١٩٧٢/٧/٢٣ طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس ، وإذ فوجئ بانها ليست بكرًا ، وأقرت في تحقيقات النيابة العامة أن أحد أقاربها إعتدى عليها وأزال بكارتها قبل الزواج ، فقد أقام الدعوى بطلانها ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١ حكمت المحكمة بإبطال الزواج . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ سنة ٩٠ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثاني فيها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إنه على الرغم من أن المطعون عليه أقام دعواه بطلب التطليق تأسيسا على أنه فوجئ عند الدخول بها بأنها ثيب وأنه طالبها بتقصير عرى الزوجية فأبت دون وجه حق ، إلا أن الحكم غير أساس الدعوى وذهب إلى أن التكييف الصحيح لها أنها طلب بإبطال الزواج ، في حين أن التطليق يختلف اختلافا جوهريا عن الإبطال ويفيد إقرار الطاعن أن زواجه تم بناء على عقد صحيح ، ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها تغييره لما ينطوي على خلط بين سبب الدعوى وبين تكييفها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه وإن كان بطلان الزواج هو الجزاء على عدم استجماع الزواج شروط قيامه وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر الزواج لم يقم أصلا ، وهو بهذه المثابة يفترق عن انحلال الزواج بالتطليق الذي يفترض قيام الزواج صحيحا مستوفيا أركانه وشروطه القانونية فيعد انتهاء الزواج بالفسبة للمستقبل مع الإصتراف بكل آثاره في الماضي ، إلا أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الدعوى يلزم في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانوني الصحيح عليها دون تقييد بتكييف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى ، وكانت العبرة في التكييف هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها لا بالألفاظ التي صيغت منها هذه الطلبات ، وكان سبب الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان سبب الدعوى الماثلة حده المطعون عليه بما اتضح له من أن الطاعنة كانت ثيبا عند الدخول ، وأنها أقرت بسبق الاعتداء عليها وإزالة بكاريتها قبل الزواج وأنه طالبها بالانفصال فامتنعت دون وجه حق ، فإن ذلك لا يتم من إقراره بصحة الزواج ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد كيف الواقعة المطروحة عليه — دون أن يضيف إليها جليدا — بأنها في حقيقتها طلب بإبطال الزواج ، فإنه لا يجوز النعى عليه

بأنه قد غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه ، ويكون نسبة الخطأ في تطبيق القانون إليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الأول والثالث مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم بنبى قضاءه ببطلان الزواج على سند من المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، وعلى أنها أقرت في تحقيقات النيابة بأنها كانت ثيبا عند زواجها في حين أن المادة ٣٨ سالفة الإشارة تشترط للقضاء ببطلان الزواج أن ترفع الدعوى به خلال شهر من وقت العلم بالفسق ، وهى مدة سقوط يترتب على اقتضاها سقوط الحق ورفع الدعوى ، والثابت من تحقيقات النيابة علم الطاعن بفض بكاره الطاعنة يوم دخوله بها وأنه حصل على اقرار منها بذلك فى ١٩٧٣/١/٢٨ وإذ لم ترفع الدعوى إلا فى ١٩٧٣/٤/١٨ فإنه يكون متعينا القضاء بعدم قبولها . هذا إلى أن المادة تشترط أيضا ألا يحصل اختلاط زوجى من وقت العلم بالفسق وقد أغفل الحكم تحقيق هذا الشرط رغم جوهريته بما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . بالإضافة إلى أنه لا يجوز الأخذ باعتراف الطاعنة وحده بسبق فض بكارتها قبل الزواج لأن شريعة الأقباط الأرثوذكس فى المادة ٥٨ من الموسوعة الصادرة سنة ١٩٥٥ لا تمنح الاعتداد باقرار أحد الزوجين ما لم يكن مؤيدا بالقرائن وشهادة الشهود استهدافا لقطع دابر التحايل على أحكام الزواج والطلاق ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ على أنه " إذا وقع غش فى شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن فى الزواج إلا من الزوج الذى وقع عليه الغش . وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش فى شأن بكاره الزوجه بأن أدعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سره سلوكها أو فى خلوها من الحمل وثبت أنها حامل " ، وفى المادة ٣٨ منها على أنه " لا تقبل دعوى البطلان فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة إلا إذا قدم الطالب فى ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متقعا بكامل حريته أو من وقت أن علم بالغش وبشرط

الا يكون حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت " ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الغش في بكاره الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافر بمجرد إدعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يثبت فيما بعد أنها لم تكن بكر ، وأن الزوج لم يكن على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارها أزيلت نتيجة سنوء سلوكها ، كما وأن هذا البطلان نسبي يزول بالإجازة اللاحقة من الزوج الذي وقع في الغلط ، ويعتبر إجازة لاحقة السكوت عن طاب الإبطال مدة شهر من وقت صيرورة الزوج المـمـكـر مـمـتـعـا بـكـامـل حـريـته أو علم الزوج الذي وقع في الغلط بما وقع فيه ، ويعتبر الاختلاط الزوجي بعد اكتشاف الغلط من قبيل الإقرار اللاحق . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قرر " . . . ومن حيث إن المدعى — المطعون عليه — أقام دعواه المائلة بطاياته استنادا إلى ما ثبت له من أن المدعى عليها — الطاعنة — لم تكن بكر وقت الزواج ، وأنها كانت حاملا وعلى علاقة آثمة سابقة على الزواج على ما ثبت من المحضر الإداري رقم ٢٤٩٠ سنة ١٩٧٣ شهر الذي أقرت فيه الزوجة بذلك ، ولم تجحده بـجـلـسـات المرافعة ، وقد أجريت تحقيقات ذلك المحضر بمعرفة النيابة العامة في ١٠/٤/١٩٧٣ ، وأقام المدعى دعواه المائلة بصحيفتها المقدمة لقلم الكتاب في ١٨/٤/١٩٧٣ والمعلنة في ٢٤/٤/١٩٧٣ " ، بما مفاده أن الحكم اتخذ من تاريخ إقرار الطاعنة بتحقيقات النيابة العامة في ١٠/٤/١٩٧٣ تاريخا لعلم الزوج اليقيني بالغش المدعى به ، وقضى بقبول الدعوى لرفعها خلال شهر من تاريخ هذا العلم . لما كان ذلك وكان ما خلاص إليه الحكم في هذا الصدد سائغ وله مأخذه من التحقيقات ، وكان الثابت بالأوراق أنه لم يطرح على محكمة الموضوع الإقرار المؤرخ ١٩٧٣/١/٢٨ الذي تدعى الطاعنة أنها أقرت فيه بإزالة بكارها قبل الزواج وقدمته للمطعون عليه قبل رفع دعواه ، وكانت الطاعنة لم تدع بحصول اختلاط زوجي بينها وبين المطعون عليه بعد إقرارها له بتحقيقات النيابة العامة بإزالة بكارها قبل الزواج ، فلا على الحكم إن هو أغفل التحدث عنه . لما كان ما تقدم وكان لا يسوغ التذرع بما أورده المادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفي لطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ والتي تقضى " بالألا يؤخذ

بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيذا بالقرائن أو شهادة الشهود " لأن هذه المادة إنما وردت ضمن مواد الباب الخاص بالطلاق وإجراءاته ولا صلة لها ، بالمواد الخاصة ببطلاق الزواج ، وهو مغاير للطلاق ، فلا يجوز القبول بالخروج على قواعد الإثبات في هذا المجال ، ويكون النعى على الحكم بخالفه النانون والنصوري في التسبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن اعتراضها في تحقيقات النيابة ، وفي إقرارها المؤرخ ١٩٧٣/١/٢٨ بأن أحد أقاربها قد اعتدى عليها وأزال بكارتها قبل زواجها بالمطعون عليه ، كان وليد إكراه وقع عليها بالضرب والإيذاء والتهديد ، وقد طلبت على سبيل الحزم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصر هذا الدفاع الجوهري ، غير أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد عليه بما يعيب حكمها بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أوردت بصحيفة استئنافها أن المطعون عليه دأب بعد وضع حملها على التعدي عليها بالضرب ، وقد حصل بطريق الإيذاء والتهديد على إقرار منها مؤرخ ١٩٧٣/١/٢٨ تقر فيه بأن أحد أقربائها قد أزال بكارتها قبل الزواج ، وأرغمت نتيجة هذا الإقرار على الاعتراف بأقوالها الواردة بمحضر التحقيق في الشكوى سالفه البيان ، وطلبت إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات دعواها ، وكان الثابت بالأوراق أنه لم يطرح على محكمة الموضوع هذا الإقرار الذي أشارت إليه الطاعنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أن المحكمة تلتفت عما قرره المستأنفة - الطاعنة - من أن المستأنف ضده - المطعون عليه - هو الذي فض بكارتها ذلك أنها اعترفت اعترافاً صريحاً في تحقيقات النيابة التي بأوراق الشكوى المنوه عنها أن خالها هو الذي جامعها وفض بكارتها قبل الدخول على المستأنف ضده ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى الأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها أو الرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم طالما كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما انتهى

إليه ، ولما أصلها الثابت بالأوراق ، وكان المستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف تبينت عدم جدية إدعاء الطاعنة بأن إقرارها بفض بكارتها قبل زواجها كان وليد إكراه لاعترافها بذلك اعترافا صريحا في تحقيقات النيابة العامة ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب لعدم تناول هذا الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى بملسة ١٩٧٤/١٢/٩ وفيها قررت حجزها للحكم بملسة ١٩٧٥/٣/٣ على أن تبنى النيابة رأيها في ثلاثين يوما ، وفي الجلسة الأخيرة قررت مد أحل الحكم بملسة ١٩٧٥/٣/٤ لذات السبب ، ثم صدر الحكم المطعون عليه في تلك الجلسة ، وثبتت به أن النيابة قدمت مذكرة طلبت فيها تأييد الحكم المستأنف ، وإذا تعد النيابة خصما منضما وتجزير المادة ٩٥ من قانون المرافعات للخصوم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحیح الوقائع التي ذكرتها النيابة ، وكان قد حيل بين الطاعنة وبين تقديم هذا البيان تبعا لعدم إتاحة الفرصة لها للاطلاع على تلك المذكرة فإن الحكم يكون مشوبا ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه خلا من إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في الدعوى ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، ومن ثم فلا تسرى في شأنها أحكام المادة ٩٥ من قانون المرافعات ، إذ هي لا تسرى — وعلى ما يبين من عبارتها — إلا حيث تكون النيابة طرفا منضما ، لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أن بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلانها ، ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها وأثبتت ذلك في الحكم ، وكان ذلك الإجراء قد تم ، فإن النعى على الحكم بخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع وبطلان الإجراءات يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين
محمد محمد المهدي ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، إبراهيم هاشم .

(٣٢٢)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "القانون الواجب التطبيق" .

منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختلفي الطائفة أو الملة . القانون
الواجب التطبيق على أطرافها . مناهله . سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها .

(٢) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "الطلاق" .

دعوى الطلاق . يرجع فيها لشرعة الزوجين مختلفي الطائفة أو الملة لبحث دينونةهما بوقوع الطلاق .

(٣) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "الطلاق" . دعوى
"عدم سماع الدعوى" .

دعوى الملاق بين الزوجين غير المسلمين . سماعها . منوط بانتماء الزوجين إلى طوائف دين بوقوع
الطلاق . مادة ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . انضمام الزوجة إلى طائفة اللاتين الكاثوليك
قبل رفع الدعوى وقبل إيقاع الزوج طلاقهما بإرادته المنفردة . أثره . عدم سماع الدعوى .

(٤) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "ديانته" .

تغير الطائفة أو الملة . اتصاله بحرية العقيدة . تحقيق أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه
ومظاهره الخارجية .

(٥) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "ديانته" .

تغير الطائفة إلى الكاثوليكية . الاحتفاظ رغم ذلك بالطقوس الخاصة للطائفة السابقة طبقاً
لوثيقة المجمع الفاتيكاني . لا أثر له في الدينونة بوقوع الطلاق .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة ^(١) أن مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة، وأن الشارع اتخذ من سير الدعوى وإنعقاد الخصومة فيها — وهو وصف ظاهر منضبط — مناطا يتحدد به القانون الواجب التطبيق على أطرافها .

٢ — دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، أي أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولوتوقف على حكم من القاضي، مما مفاده أنه لا يرجع إلى شريعة الزوجين عند اختلافهما في الملة أو الطائفة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط ^(٢) .

٣ — النص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه "لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق" يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بوقوع الطلاق فأجاز سماع الدعوى بالنسبة لها دون تلك التي لا تدين بالطلاق فمنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعا للحرج والمشقة، لما كان ذلك وكان المذهب الوحيد الذي لا يجيز التطليق في المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على اختلاف ملله، وكان يبين مما أورده الحكم — المطعون فيه — أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلصت أن المطعون عليها انضمت إلى طائفة اللاتين الكاثوليك من قبل رفع الدعوى ومن قبل إيقاع الطاعن — الزوج — طلاقها بإرادته المنفردة واستندت إلى أدلة سائفة لا مخالفة فيها للثابت في الأوراق، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه — الذي قضى بعدم سماع دعوى الطلاق — يكون على غير أساس .

(١) نقض ٣١ / ١ / ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٧٩

(٢) نقض ١٤ / ١ / ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٩٦

(٣) نقض ٢١ / ١ / ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٧٩

٤ — المستقر — في قضاء هذه المحكمة — أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتمل بحوية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجود الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية ، فلا يجوز القول بأن انضمام المضمون عليها — الزوجة — إلى طائفة اللاتين الكاثوليك لم يتن وليد عقيدة أو نتيجة تحايل .

٥ — وإن كان المذهب الكاثوليكي لا يدين بالطلاق وهو يسرى على أفراد طوائف الكاثوليك الشرقيين مهما اختلفت ملهم ، إلا أن هذا لا ينفي أن لكل ملة شعائرها الخاصة التي تمارسها في كنيسيتها بلغة البلد الذي نشأت أو انتشرت فيه ، فلن ماورد يوثيقة المجمع الفاتيكاني التي تقدم بها الطاعن والتي تفيد احتفاظ الشرقيين الذين يعتنقون الكتلحة بطقوس الطائفة الاولى التي كانوا ينتمون إليها ، إنما تنصرف إلى هذا المعنى وحده ولا أثر لها في الدينونة بوقوع الطلاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماثر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المظعون عليها طالبا الحكم بإثبات الطلاق الحاصل منه لها بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٠ طلبة أولى رجعية ، وقال بيانا لها إنه بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٤ تزوج بالمظعون عليها طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس وإذا انسلك من طائفة الأقباط الأرثوذكس وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٩٧٢/٩/١٢ بيانا هي قبطية أرثوذكسية وهما يدينان بالطلاق وقد أوقع عليها الطلاق بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٠ ومن قبل رفع الدعوى في ١٩٧٢/١٠/١٦ بقوله ” زوجتي طالق مني “ فقد طلب الحكم بإثباته . دفعت المظعون عليها بعدم سماع الدعوى مستندة إلى أنها انتمت إلى طائفة اللاتين الكاثوليك

وهي لاتدين بالطلاق في تاريخ سابق على رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه طلق المطعون عليها في التاريخ المشار إليه ، وبعد سماع شهود الطرفين وبتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة حاليا الغاءه والقضاء بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيت إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالأسباب الأولى والثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والاختلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم سماع الدعوى على سند من القول بأن انضمام المطعون عليها إلى طائفة اللاتين الكاثوليك التي لا تدين بالطلاق تم صحيحا في ١/٩/١٩٧٣ ، في حين أن هذا الانضمام لم يثبت ثبوتا يقينيا ولم يصاحبه تمام الطقوس والمظاهر الخارجية والرسمية لتناقض الشهادات المقدمة من المطعون عليها ، إذ ورد بإحداها تمام الانضمام في ١/٩/١٩٧٣ ، بينما أثبت في الشهادات الأخرى أنه لم يصادف محله إلا بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٣ ، وجاءت مناقشة محرر هذه الشهادات مشككة في صحة ذلك الانضمام ، إذ لم يسجل في سجلات الكنيسة ، ولم يثبت صدور الشهادات ممن يملك إصدارها ولم تتبع بصدها الإجراءات الواجبة ، مما يشير إلى أن انضمام المطعون عليها إلى طائفة اللاتين الكاثوليك لم يكن وليد عقيدة وإيمان وإنما مبعثه الغش والتحايل . هذا إلى أن الطاعن تمسك بأن وثائق المجمع الفاتيكاني الخاصة بالكهائس الشرقية الكاثوليكية تفرض على من يعتنق الكاثوليكية من الشرقيين الأرثوذكسين الاحتفاظ بالطقوس الدينية للطائفة التي كان ينتمي إليها أصلا ، مما يفاده أن انضمام المطعون عليها لا ينتج آثارا قانونية ، وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع رغم أنه قد يؤدي إلى تغيير وجه الرأي في

الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة ، وأن الشارع اتخذ من سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها — وهو وصف ظاهر منضبط — مناطا يتحدد به القانون الواجب التطبيق على أطرافها ، وكانت دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، أى أن يكون الطلاق مشروفا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضى ، مما مفاده أنه لا يرجع إلى شريعة الزوجين عند اختلافهما في الملة أو الطائفة إلا لبحث دينونيتهما بوقوع الطلاق فقط ، وكان النص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشريعة على أنه ” لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ” يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع الدعوى به بالنسبة لها دون تلك التي لا تدين بالطلاق فمنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعا للحرج والمشقة ، وكان المذهب الوحيد الذى لا يجيز التطليق فى المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على اختلاف ملله ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم سماع دعوى الطامن على قوله ” أن . . . الثابت من الشهادة المؤرخة ١٩٧٢/٩/١ الصادرة للمدعى عليها — المطعون عليها — من الكنيسة الكاثوليكية تفيد انضمامها للطائفة الكاثوليكية اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ أى قبل الطلاق الحاصل فى ١٩٧٢/٩/٢٠ وكان الكاثوليك وقد أصبحت المدعى عليها تعتنق مذهبهم لا يدينون بالتطليق فمن ثم يتمتع سماع هذه الدعوى عملا بنص المادة ٧/٩٩ من اللائحة دون ما بحث وراء الباعث الذى حدا بالمدعى عليها لتغيير ملتها أو طائفتها ومدى جدية أو صورية هذا التغيير ، ذلك أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ويتحقق أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره

الخارجية ، ولما كان الثابت من أقوال الأب رئيس كنيسة البشارة الكاثوليكي الذي استمعت المحكمة إلى شهادته أن المدعى عليها تقدمت بطلب انضمامها لتلك الكنيسة في ۱۹۷۲/۱/۳ وأنه بعد أن أجرى معها بعض الطقوس الدينية وبعض الاختبارات لاستظهار صدق نواياها وافق على انضمامها بهذه الكنيسة اعتباراً من ۱۹۷۲/۹/۱ وأصبح من حقها منذ ذلك التاريخ ممارسة أسرارها وطقوسها الأمر الذي يكفي بذاته للقول بتوافر المظاهر الخارجية لاعتناق المدعى عليها مذهبها الجديد — وقد أقر الأب بسلامتها وصدورها من رئاسة دينية واحدة وإن كان التاريخ المثبت بها على أنه تاريخ انضمام المدعى عليها لتلك الكنيسة وهو ۱۹۷۲/۹/۲۷ ورد خطأ وصحته ۱۹۷۲/۹/۱ وأن التاريخ السابق إنما هو تاريخ تسجيل إسم المدعى عليها بسجلات تلك الكنيسة وأنه من ناحيته قد رجع إلى رئاسته الدينية في أمر قبول انضمام المدعى عليها للمذهب الجديد فوافقت تلك الرئاسة على ذلك . “ فإن هذا الذي أورده الحكم يبين منه أن المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية استخلصت أن المطعون عليها انضمت إلى طائفة اللاتين الكاثوليك من قبل رفع الدعوى في ۱۹۷۲/۱۰/۱۶ ومن قبل إيقاع الطاعن طلاقها بإرادته المنفردة في ۱۹۷۲/۹/۲۰ واستندت إلى أدلة سائغة لا مخالفة فيها للثابت في الأوراق . لما كان ما تقدم وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية ، فلا يجوز القول بأن انضمام المطعون عليها إلى طائفة اللاتين الكاثوليك لم يكن وليد عقيدة أو نتيجة تحايل . لما كان ما سلف وكان المذهب الكاثوليكي لا يدين بالطلاق وهو يسرى على أفراد طوائف الكاثوليك الشرقيين مهما اختلفت مللهم وإن كان هذا لا ينفي أن لكل ملة شعائرها الخاصة التي تمارسها في كنيسها بلغة البلد الذي نشأت أو انتشرت فيه ، فإن ما ورد بوثيقة المجمع الفاتيكاني التي تقدم بها الطاعن والتي تفيد احتفاظ الشرقيين الذين يعتنقون الكاثوليكية بطقوس الطائفة الأولى التي كانوا ينتمون إليها إنما تنصرف إلى هذا المعنى وحده ولا أثر لها في الدينونة بوقوع الطلاق ، ويكون النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ،
وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها
أقامت الدعوى رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية شبرا لإثبات أنه راجعها ،
الأمر الذي يكشف عن أنها لم تنضم إلى طائفة الكاثوليك في التاريخ
الذي حددته ، وأنها تعترف بواقعة الطلاق وتدين به ، وهو دفاع جوهري من
شأنه أن يغير وجه الرأي في الدعوى . لهذا إلى أنه قدم حكما صادرا في ٢٣/١٠/١٩٧٣
في دعوى النفقة رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية شبرا ثابت به أنها لا زالت
قبطية أرثوذكسية ، مما يؤكد أن طلاقه إياها بعد تغيير ملته في ٢٠/٩/١٩٧٣ وقع
صحيا ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفع فإنه يكون قد خالف القانون علاوة
على قصوره في التسبيب .

وحيث إن النعى غير مفيد ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يقدم ضمن
مستنداته دموعة رسمية من عريضة الدعوى رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية
شبرا المشار إليها بسبب النعى وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن
دفاع الطاعن انصب على أن المطعون عليها وقد دفعت دعواه أمام محكمة أول درجة
بأنه راجعها وأن ذلك يكشف عن أنها لم تنضم إلى طائفة الكاثوليك في التاريخ
الذي زعمته ، وكان البين من الحكم الابتدائي أن المطعون عليها إنما ساقط ادعاء
الرجعة احتياطيا باقتراض أحقية الطاعن في إيقاعه الطلاق دون أن تسلم به ،
لما كان ذلك وكانت المحكمة قد خلصت فيما سبق إلى أن الحكم انتهى وبأسباب
سائغة وفي نطاق سلطته الموضوعية إلى ثبوت انضمام المطعون عليها لطائفة اللاتين
الكاثوليك قبل رفع الدعوى ، فإن ذلك كاف لحمل قضائه ، ولا عليه إن هو لم
يرد على ما أشار إليه الطاعن من دفاع لأن في قيام الحقيقة التي استخلصها الردالضمني
المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ما تقدم وكان البين من حكم دعوى النفقة
أنها أقيمت في ١٧/٤/١٩٧٣ قبل أن تعتق المطعون عليها الكاثوليكية وقبل أن
يصدر الطلاق من الطاعن فإنه لا غناء فيما يراد استقاؤه من دلالة ذلك ، ويكون
النعى على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد د محمد حسين وعضوية السادة
الاستشارين : عز الدين الحسيني ، عبد ابدال السيد ، دعيان الزبي ، ومحمد الخولي .

(٣٢٣)

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٥ في القضية :

تأمينات عينية " حق الامتياز " . قانون " مريانه من حيث الزمان " .

حق الامتياز المقبور . استناده للمادة ١٤٠ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . اقتضاه على العقود
المبرمة في ظله دون العقود المبرمة قبل مريانه .

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أنه " يجوز أن يحصل
ما يستحق للدولة من أجر أو ثمن وملاحقاتها عن العقارات الخاضعة لأحكام هذا
القانون بطريق الحجز الإداري ويكون لهذه المبالغ امتياز عام على أموال المدين
في مرتبة المبالغ المستحقة للترتبة العامة المنصوص عليها في المادة ١١٣٩ من
القانون المدني وسابقة على أي امتياز آخر عدا انصروفات للقضائية والضرائب
والرسوم " . كما تنص المادة ٧١ منه على أن " جميع التصرفات التي تمت قبل
الحمل بهذا القانون الواردة على مقاربات كانت داخلية في ملكية الدولة
الخاصة تبقى نافذة بذات الظروف والأحكام السارية وقت إقرارها " مما يفيد
أن حق الامتياز المقرر بالحكومة بالمادة ٤٨ السابقة الذكر ، لا يكون إلا بالنسبة
للعقود المبرمة قبل مريانه ولو بقيت آثار هذه العقود قائمة في ظله . إذ كان ذلك
وكانت عقود البيع الصادرة من الطاعن — رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للإصلاح الزراعي بصفته — إلى المطعون عليها قد تمت قبل صدور القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٤ فإن دين الطاعن لا يكون له حق الامتياز المقرر في هذا القانون
أيا كان ميعاد استحقاقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن بنك مصر (المطعون عليه الأول) اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري
ضد المطعون عليهما الثالثة والرابع بالمدعى رقم ١٩٥٩ بيوع كلى دمياط وفاء
لمبلغ قدره ٥٩٤٦ جنيها و ٥٩٥ مليا على أطيان مساحتها ٧٠ فداناً و ١٢ قراطاً
و ١٦ سهماً مرهونة إليه منهما وبعد أن رسا المزاد على مباشر الإجراءات وأودع
التمن وقدره ٢٧٥٠١ ج تقدم بعرضه إلى قاضى التوزيع طالبا تخصيصه بكامل
هذا المبلغ فاعترض وزير الخزانة بصفته (المطعون عليه الثانى) على هذا الطلب
استناداً إلى أنه يستحق في ذمة المطعون عليه الرابع ضرائب قيمتها ١٥٨٨ جنيها
و ٢٩٦ مليا كما اعترض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته
(الطاعن) تأسيساً على أنه يداين المطعون عليها الثالثة في مبلغ ٨٠٢ جنيها
و ٦٨٠ مليا باقى ثمن ٤٩ فداناً و ١٨ قراطاً و ٢١ سهماً من الأطيان محل التنفيذ كان
قد باعها إليها . وفى ١٩٦٦/١١/٢١ اصدر قاضى البيوع والتوزيع قائمة التوزيع
المؤقتة بتخصيص قلم كتاب محكمة دمياط بمبلغ ١٠٩ جنيها و ٦٧٠ مليا نظير
المصاريف القضائية وتخصيص وزارة الخزانة بمبلغ ٤٦٧ جنيها و ٥ مليات
وتخصيص بنك مصر بمبلغ ٢١٧٣ جنيها و ٢٥ مليا وتخصيص الطاعن بالباقى .
وحدد جلسة لمناقشة الدئن فى القائمة وفيها قرر الطاعن بالمناقضة فى القائمة
المؤقتة طالبا إلغاءها وإصدار القائمة النهائية بتخصيص بنك مصر بما يتبقى بعد سداده
دينه ، على أساس أن هذا الدين له حق امتياز يستوفى قبل دين المطعون
عليه الأول عملاً بنص المادة ٨٥ من القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٤ .
وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٦ حكمت المحكمة برفض المناقضة . استأنف الطاعن هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٣٤٢ سنة ٤٠ ق مأمورية دمياط . وفى ١٩٦٩/١٢/٦ حكمت

بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن دينه وهو باقى ثمن الأطنان المدفوع عليها والتي كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، لا يحق امتياز على ثمن البيع في مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومن ثم يجب أن يقتضيه قبل أى حق آخر ولو كان مضمونا برهن رسمي ، وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والمتصرف فيها ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بقوله إن عقود البيع الصادرة من الطاعن للطعون عليها الثالثة سجلت قبل سريان القانون المذكور فلا يتمتع باقى الثمن المستحق للطاعن بامتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة والتي لا يجب فيها القيد وإنما تتمتع فقط بامتياز البائع المقرر بالمادة ١١٤٧ من القانون المدنى والتي تتحدد مرتبتها على تاريخ قيدها ، فى حين أن دين الطاعن عبارة عن أقساط باقى ثمن الأطنان المباعة للطعون عليها الثالثة وإذا استحققت هذه الأقساط بعد تاريخ سريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون لدين الطاعن حق امتياز عام على أموال المطعون عليها المذكورة فى مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة والمعفاة قانونا من شرط القيد .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن نص فى المادة ٤٨ منه على أنه "يجوز أن يحصل ما يستحق للدولة من أجرة أو ثمن وملحقاتها عن العقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون بطريق الججز الإدارى ويكون لهذه المبالغ امتياز عام على أموال المدين فى مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها فى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى وسابقة على أى امتياز آخر من المصروفات القضائية والضرائب والرسوم . عاد ونص فى المادة ٧١ على أن جميع التصرفات التى تمت قبل العمل بهذا القانون الواردة على عقارات كانت داخلة فى ملكية الدولة الخاضعة تبقى نافذة بذات الشروط

والأحكام السارية وقت إقرارها ما يفيد أن حق الامتياز المقرر للحكومة بالمادة ٤٨ السالفة الذكر لا يكون إلا بالنسبة للعقود المبرمة بعد سريان ذلك القانون دون العقود المبرمة قبل سريانه ولو بقيت آثار هذه العقود قائمة في ظله . إذ كان ذلك وكانت عقود البيع الصادرة من الطامن إلى المطعون عليها الثالثة قد تمت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فإن دين الطامن لا يكون له حق الامتياز المقرر في هذا القانون أيا كان ميعاد استحقاقه . ويكون النص على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والتخطأ في تطبيقه على غير أساس .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسني ، عبد العال السيد ، محمدى الخولى .

(٣٢٤)

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٠ في القضاة :

(١) حكم . " تسبب الحكم " .

عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص العقود التي استندت إليها .

(٢) قضاة . تحكيم .

القواعد المقررة في رد القضاة أو عدم صلاحيتهم . إعمال هذه القواعد على المحكمين بالنسبة
إلى أسباب الرد أو عدم الصلاحية فحسب .

(٣) تحكيم . دعوى . دفاع .

المحكمون المفوضون بالصلح . وجوب التزامهم بالمبادئ الأساسية في التقاضي وأهمها احترام
حقوق الدفاع . عدم تحديد جلسة للرافعة بعد الفصل في طلب أحد المحكمين وقبل إصدار الحكم .
لا يعد إهداراً للمبادئ الأساسية للتقاضي .

١ - لا يعيب الحكم عدم إيراده نصيص البنود التي استند إليها بمشارطة
التحكيم .

٢ - النص في المادة ٨٢٩ من قانون المرافعات السابق على أن " يطلب
رد المحكمين لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح
للحكم ، ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى في ميعاد
خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم وتحكم المحكمة في الرد بعد سماع
الخصوم والمحكم المطلوب رده " يدل على أن المشرع لا يجهل إلى القواعد

المقررة في رد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب وأنه أوجب رفع طلب برد المحكم سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم .

٣ - لن كان صحيحا أن المحكمين المفوضين بالصلح يلتزمون - رغم إعفائهم من التقيد بإجراءات المرافعات - بمراعاة المبادئ الأساسية في انتقاض وأهمها مبدأ احترام حقوق الدفاع ، إلا أنه لما كانت المادة ٨٣٦ من قانون المرافعات السابق توجب على الخصوم " في جميع الأحوال أن يقدموا دفاعهم ومستنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما على الأقل ولا جاز الحكم بناء على الطلبات والمستندات التي قدمها أحدهم " وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمين قد قرروا بجلسة ١٩٥٦/٧/٥ - بعد أن تقدم الخصوم بدفاعهم ومستنداتهم - إصدار الحكم في ١٩٥٦/٨/١٦ ثم عادوا وقرروا وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الرد المقدم ضد أحدهم من مورث الطاعنين ولما حكم نهائيا في هذا الطلب قرروا إصدار حكمهم في ١٩٦٧/٤/٢٧ بعد إخطار الخصوم ، فإن عدم تحديدهم جلسة للمرافعة بعد الفصل في طلب الرد وقبل إصدار الحكم لا يكون فيه إهدار للمبادئ الأساسية للانتقاضى أو الإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأواق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتمثل في أن مورث الطاعنين أقام مورث المطعون عليه الدعوى رقم ٥٠٣ هـ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الاسكندرية للقضاء ببطلان حكم المحكمين الصادر في ١٩٥٧/٤/٢٧ . وقال في بيانها إنه كان شريكا لأخيه المدعى عليه في شركة

تضامن غرضها الاتجار في الأدوات الصحية ، وفي سنة ١٩٥١ نشب بينهما نزاع اتفقا على انتهائه بطريق التحكيم ، ولما تعثرت إجراءات هذا التحكيم طاردا واتفقا في مشارطة تحكيم مؤرخة ١٩٥٥/٥/٣ ، على مرض النزاع بينهما على هيئة تحكيم مفوضة بالصلح ، وأصدرت هذه الهيئة في ١٩٥٧/٤/٢٧ حكما يقضي بإلزامه بأن يدفع إلى أخيه مبلغ ٤٨٠٢ ج و ٢١٩ مليا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ مشارطة التحكيم حتى تمام الوفاء ومبلغ ٦٠ جنيها وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المشارطة حتى الوفاء ومبلغ ٣٠٠٠ جنيها على سبيل التعويض وبالمقاصة فيما بينهما عما انفقه كل منهما في احتياجات الشركة وبإلزامهما متضامنين بمبلغ ٥٠ جنيها مصاريف التحكيم و ١٥٠٠ جنيها أتعاب المحكمين الثلاثة ، مع إلزامه بأن يتحمل بما حكم به على أخيه من هذه المصاريف والأتعاب ، وإذ خرج هذا الحكم عن حدود مشارطة التحكيم ووقع في إجراءاته بطلان يؤثر فيه ، فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٣ سنة ٢٠ ق تجارى الاسكندرية طالبا الغاءه والحكم له بطلباته . وفي ١٩٧٠/١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، حاصل السبب الأول منها القصور والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن مورثهما تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مشارطة التحكيم التي استمد منها المحكمون ولايتهم ، ولم تنوهم سوى إبداء الرأي في كل نقطة من نقط النزاع المحددة في المشارطة دون أن تنوهم سلطة القضاء بالإلزام في أى نقطة منها وإذ استدل الحكم المطعون فيه على ولاية المحكمين في ذلك بفقرتين من المشارطة لم يورد نضمها وبما ورد في هذه المشارطة من أن للمحكمين تحديد المبالغ المستحقة على أى من الطرفين للآخر وهو مالا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون قاصر التسبب وفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذاك أن الحكم المطعون فيه إذ رد على دفاع مورث الطاعنين والوارد بسبب النعي بقوله : ” أنه نص في البند الثالث من المشاركة على أن يقصل المحكون على أساس كافة المستندات والدفاتر الحسابية التي قد تقدم اليهم في : ١ - حالة الشركة المالية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٤١ . ٢ - على من تقع مسئولية الخسائر التي أدت إلى انهيار الشركة . ٣ - القيمة الحقيقية المالية للحل التجاري . ٤ - المبالغ التي قد يكون أي شريك لدينا بها للآخر .

وحيث إنه في نطاق ما سلف يبين أن الاعتراض الأول القائم على عدم أحقيه نيئة التحكيم في إلزام المستأنف (مورث الطاعنين) بمبلغ ٣٠٧٩ جنيها و ٨٧٢ ملياً قيمة حصته في رأسمال الشركة الجديدة التي تكونت بينه وبين شقيقه مورث المستأنف عليه مردود . . . وأن اعتراض المستأنف على أن الهيئة قد ألزمته بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض عن الضرر الأدبي والمادي الذي لحق شقيقه من إجراء تصرفاته في حين أن ذلك يخرج عن اختصاصها طبقاً لمشاركة التحكيم فمردود بما نصت عليه الفقرتان الثانية والرابعة من مشاركة التحكيم المؤرخة ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ والتي خولت الهيئة تحديد من تقع عليه مسئولية الخسائر التي سببت لانهيار الشركة والتزامه بالتالي بمبلغ التعويض المقرر نفاذ الشروط وثيقة التحكيم وكان هذا الذي أورده الحكم له أصله الثابت بمشاركة التحكيم ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن عبارات المشاركة تخول المحكمين سلطة الفصل في جميع أوجه الخلاف الواردة فيها ، وكان لا يعيب الحكم عدم إirاده نصوص البنود التي استند إليها ، فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقولان إن زوجة السيد أحد المحكمين قد ارتهنت ، - خلال إجراءات التحكيم - حصة مورث المطعون عليه في حملة عقارات تأمينا لقرض مقداره ألف جنيه وبذلك تحقق لزوجها المحكم مصلحة في النزاع تجعله غير

صالح لنظرة ، واتخذ مورت الطاعنين عدم الصلاحية هذه سببا من أسباب طلبه بطلان حكم المحكمين ولكن انتم الابتدائي مؤيدا بالحكم المطعون فيه ، ود على ذلك أن مورثهما و كان يرى في هذا الإجراء ما يمنع المحكم من صلاحية الحكم لبادر بالاعتراض عليه أو لاعتبار رده ، وهو من الحكم خطأ في القانون إذن الشارع فرق بين أسباب الرد وأحوال عدم الصلاحية ، إذ الأولى من شأن الخصوم ، بينما تتعلق الثانية بالنظام العام ، وهي قاعدة تسرى على القاضي فيقع عمل أيهما متى كان غير صالح — باطلا ولو باتفاق الخصوم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٨٢٩ من قانون المرافعات السابق على أن "يطلب رد المحكمين لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى في ميعاد خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم وتحكم المحكمة في الرد بعد سماع الخصوم والمحكم المطلوب رده" ، يدل على أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة في رد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب وأنه أوجب رفع طلب برد المحكم سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر ، فإن النعي عليه بخالف القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في القانون ، وفي ذلك يقول الطاعنان إن هيئة التحكيم بعد أن اتخذت قرارا بوقف إجراءات التحكيم على أثر رد أحد أعضائها ، عادت بعد صدور الحكم في طلب الرد وحددت جلسة لإصدار حكمها دون تحديد جلسة للرافعة يدعى إليها الطرفان لهذا الغرض ، وهو إجراء باطل من شأنه أن يؤثر في الحكم ويجعله باطلا ، ورد الحكم المطعون فيه على تمسك مورثهما بهذا الوجه من البطلان بأنه لا يقوم على أساس قويم لأن المحكمين المفوضين بالصلح معقون من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون طبقا للمادة ٨٣٠ من قانون المرافعات السابق ، وهو من الحكم خطأ في القانون لأن المحكمين المفوضين بالصلح وإن كانوا غير مقيدين بإجراءات المرافعات إلا أنهم ملزمون بمراعاة المبادئ الأساسية في التقاضي و باحترام حقوق الدفاع وتمكين كل خصم من الإدلاء بما يعن له قبل النطق بالحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن المحكمين المفوضين بالصلح يلتزمون — رغم إعفائهم من التقيد بإجراءات المرافعات — بمراعاة المبادئ الأساسية في التقاضي وأهمها مبدأ احترام حقوق الدفاع، إلا أنه لما كانت المادة ٨٣٦ من قانون المرافعات السابق توجب على الخصوم "في جميع الأحوال أن يقدموا دفاعهم ومستنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً على الأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والمستندات التي قدمها أحدهم". وكان الثابت في الأوراق، أن المحكمين قد قرروا بـجلسة ١٩٥٦/٧/٥ — بعد أن تقدم الخصوم بدفاعهم ومستنداتهم — إصدار الحكم في ١٦/٨/١٩٥٦، ثم عادوا وقرروا وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الرد المقدم ضد أحدهم من مورث الطاعنين، فلما حكم نهائياً في هذا الطلب قرروا إصدار حكمهم في ٢٧/٤/١٩٥٧ بعد إخطار الخصوم. إذ كان ذلك فإن عدم تحديدهم جلسة للمرافعة بعد الفصل في طلب الرد وقبل إصدار الحكم لا يكون فيه إهدار للمبادئ الأساسية للتقاضي أو إخلال بحق الدفاع، ويكون النعى على ما أورده الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية خاطئة في شأن تفسير الإعفاء من التقيد بإجراءات المرافعات غير منتج مادام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، محمدى الخولى .

(٣٢٥)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية . تعويض . مسئولية " مسئولية تقصيرية "
موظفون .

حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية في شأن إصابة العمل . مانع
من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المدني إلا إذا وقع الحادث بسبب
خطئه الجسيم .

حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية — بشأن
إصابة العمل — يمنع من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون
المدني إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه (النقيب شرطة)
أقام الدعوى رقم ٢٢٧٨٧ لسنة ١٩٧١ مدني كلى شمال القاهرة ضد وزارة
الداخلية (الطاعنة) للحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ ج على سبيل

التعويض، وقل بيانا لدعواه إنه كان يعمل ضابط شرطه بمركز سافنته وفي مساء يوم ١٩٦٩/٤/٢٨ بينما هو بقر عمله انقطع التيار الكهربائي ولما هن له الذهاب إلى دورة المياه في الظلام وعند مغادرتها اصطدم رأسه ببابها فأصيبت عينه اليمنى بانفصال شبكي تخلفت عنه عاهة مستديمة قدرت بنسبة ٣٥٪ واعتبرتها الطاعنة إصابة عمل وقررت له معاشا شهريا قدره ١١ جنيها و ٢٠٠ مليم يضاف إلى مرتبه اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١٠ حتى يصل مرتبه إلى مائة جنية وذلك طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإذا لحقته أضرار مادية وأدبية نتيجة الحادث فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠ جنية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغائه وقيد الاستئنافا برقم ٤٣٨٠ سنة ٨٨ ق استئناف القاهرة ، كما استأنفت المطعون عليه بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٨٩ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ حكمت المحكمة برفض استئناف الطاعنة وفي الاستئناف المرفوع من المطعون عليه بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٠٠٠ جنية طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التفسير وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قد أقام مسئوليتها على وقوع خطأ منها في حق المطعون عليه يتمثل في عدم توفيرها المعدات والأدوات التي تكفل الإضاءة في حالة انقطاع التيار الكهربائي دون أن يضمن أسبابه مصدر استقائه لهذه الواقعة التي لم يدعها ، ويخوض ثبوت هذه الواقعة فإنها لا تكون الخطأ الجسم الذي استلزم قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ توافره حتى يمكن توافره للمصاب الجمع بين التعويض المقرر له طبقا لأحكام هذا القانون والتعويض المقرر طبقا للقواعد العامة ، فضلا عن أنها لا تنطوي على أي خطأ يمكن نسبته إلى الطاعنة .

وحيث إنه لما كان حصول العامل على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ يمنع من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقا

لأحكام القانون المدني إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم ، وكان الحكم المطعون منه قد أقام قضاءه بمسئولية الوزارة الطاعنة على " قوله إنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن يكون في دورها من المعدات والأدوات التي تكفل الإضاءة في الحالات التي تفاجئ فيها إدارة الكهرباء المواطنين من عطل في ماكينات " دون أن يبين ما إذا كان هذا الفعل الذي أسنده للطاعنة يتوافق فيه الخطأ الجسيم من عدمه فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطية ، والدكتور ابراهيم صالح ، ومحمد عبد العظيم عيد .

(٣٢٦)

الطعن رقم ٦٦٤ سنة ١٤ قضائية :

(٣٤٢٤١) عمل . " مكافأة الإنتاج " . " الإجازات " . عرف .

(١) مكافأة الإنتاج . ارتباطها بالعمل وجودا وعدما . عدم استحقاق العامل لها خلال فترة إبعاده عن العمل .

(٢) اعتبار المنحة جزءا من الأجر . شرطه . وجوب التقيد بما جرى عليه العرف في هذا الخصوص .

(٣) الأجر الذي يحسب على أساسه متقابل إجازة العامل هو الأجر الثابت دون احتساب الملاحقات وجوب ضم المنحة إلى الأجر عند حساب بدل مهلة الإنذار الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

١ - متى كان الطاعن لم يكن يباشر العمل بالشركة خلال فترة تعيينه لصدر قرار وزير المواصلات بإبعاده عن العمل ، وكانت مكافأة الإنتاج ترتبط بالعمل وجودا وعدما ولا يقرر حق العامل فيها إلا إذا باشر العمل فعلا فإن الطاعن لا يستحق تلك المكافأة عن الفترة المذكورة .

٢ - المنحة التي تعطى للعامل علاوة على الأجر ووفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والفقرة الثالثة من المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر جزءا من الأجر ، إذا كانت مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من أجورهم لا تبرعا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن اعتبار المنحة جزءا من الأجر مشروط

بالتزام رب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة وتحجب بهذا الخطأ عن استظهار ما إذا كان العرف قد جرى بصرف هذه المنفعة للطاعن ، وخرج بها من اعتبارها تبرعا إلى جعلها حقا مكتسبا له وجزءا من أجره تلتزم الشركة بأدائه إليه . فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — ضم المنفعة إلى أجر الطاعن (العامل) وإن كان لا يغير من مقابل الإجازة الذي استحق له لأن الأجر الذي يحسب على أساسه هذا المقابل هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه دون اعتبار لما قد يكون له من ملاحقات إلا أنه يرتب زيادة بدل مهلة الإنذار المقضى له به كما أن الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن قدم شكوى لمكتب العمل بالسويس بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٣ ضمنها أن الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري والتي حلت محلها شركة القناة للتوكيلات الملاحية فصلته من عمله بغير مبرر وطلب لذلك إعادته إلى العمل ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وإحالة إلى محكمة السويس للأموار المستعجلة وقيد بجدولها برقم ٦٤١ سنة ١٩٦٣ وبتاريخ ٢٠/٧/١٩٦٤ قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل وبإلزام الشركة بأن تؤدي إليه أجره بواقع ٢٠٠ جنيه شهريا من تاريخ فصله حتى الفصل في الموضوع ، وانتهى الطاعن في دعوى الموضوع التي قيدت برقم ١٤٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى السويس إلى طلب الحكم

بإلزام الشركة والمؤسسة العامة للنقل البحري والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - المطعون ضدهم - متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٣٠٠ جنيه مقابل مكافأة نهاية الخدمة وإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٢٧٧٠٠ جنيه مكافأة تشجيعية و ٥٠٠ جنيه هبات وحصة في الأرباح و ٥٠٠ جنيه مقابل إجازات عن سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ٢٠٠ جنيه بدل إنذار و ٢٥٧٥٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي، وفي ١٩٦٦/٣/٢٢ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ماورد بمنطوق الحكم، وبعد أن سمعت شاهد الطاعن قضت في ١٩٦٨/٥/١٢ (أولا) بإخراج مؤسسة النقل البحري من الدعوى (ثانيا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب مكافأة نهاية الخدمة (ثالثا) بإلزام الشركة بأن تؤدي للطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه مقابل الإجازة عن سنة ١٩٦٣ و ٢٠٠ جنيه مقابل مهلة الإنذار و ٥٠٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي ورفضت عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١١٥٥ سنة ٨٥ ق ، كما استأنفته الشركة وقيد استئنافها برقم ١١٥٩ سنة ٨٥ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٩/٦/١٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ماورد بمنطوق الحكم وبعد أن سمعت شهود الطاعن قضت في ١٩٧٠/٥/٢٨ (أولا) برفض الدفيعين المقدمين من الشركة وهما الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى والدفع بسقوط الحق في إقامتها بمضي سنة على تاريخ الفصل (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج مؤسسة النقل البحري من الدعوى ومن عدم قبول الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة (ثالثا) وقبل الفصل في موضوع باقي الطلبات بندي مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧ في هذه الطلبات برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٥٣١٥ جنيها و ٦٩٠ مليا ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/١٠/١٣ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ قضى له بمكافأة الإنتاج حتى تاريخ إعفائه من العمل فى ١٤/٤/١٩٦٣، حين إنه لم يفصل فى هذا التاريخ وإنما فصل فى ١٦/١١/١٩٦٣ وكان خلال هذه الفترة — وكما أقرت الشركة — موقوفا عن العمل مما كان يتعين معه على الحكم احتساب تلك المكافأة حتى هذا التاريخ الأخير .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم يكن يباشر العمل بالشركة فى الفترة من ١٤/٤/١٩٦٣ حتى ١٦/١١/١٩٦٣ لصدر قرار وزير المواصلات فى التاريخ الأول بإبعاده عن العمل وكانت مكافأة الإنتاج ترتبط بالعمل وجودا وعدما ولا يتقرر حق العامل فيها إلا إذا باشر العمل فعلا، فإن الطاعن لا يستحق تلك المكافأة عن الفترة المذكورة، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن المنحة لا تعتبر جزءا من الأجر إلا إذا نص عليها فى عقد العمل أو لوائح الشركة وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن هذه المنحة قد جرى العمل على صرفها للطاعن لعدة سنوات متتالية بصفة مستقرة مما يجعلها تأخذ حكم الأجر وفقا لنص المادة ٣/٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ومن ثم كان يتعين إضافتها إلى أجره مما يترتب عليه زيادة المستحق له عن مقابل الإجازة وبديل الإنذار والتعويض عن فصله .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كانت المنحة التى تعطى للعامل علاوة على الأجر وفقا لنص الفقرة التالية من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى والفقرة الثالثة من المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر جزءا من الأجر إذا كانت مقررة فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من أجرهم لا تبرعا، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن اعتبار المنحة جزءا من الأجر مشروط بالتزام رب العمل بدفعها فى عقد العمل أو لائحة المنشأة وتحجب بهذا الخطأ عن استظهار ما إذا كان العرف قد جرى بصرف

هذه المنحة للطاعن وخرج بها من اعتبارها تبرأ إلى جعلها حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره تلتزم الشركة بأدائه إليه ، وكان ضم هذه المنحة إلى أجر الطاعن وأن كان لا يغير من مقابل الإجازة الذي استحق له لأن الأجر الذي يحسب على أساسه هذا المقابل هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه دون اعتبار لما قد يكون له من ملحقات إلا أنه يرتب زيادة بدل مهلة الإنذار المقضى له به كما أن الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في خصوص قضائه ببدل مهلة الإنذار والتعويض عن الفصل بغير حاجة لبحث السبب الأخير .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين
محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطيه ، وشرف الدين خيري ، ومحمد عبد القليم عيل .

(٣٢٧)

الطعن ٦٩٢ لسنة ١٤ القضائية :

تقدم " تقدم مسقط " . عمل .

دعوى العامل بوقف تنفيذ قرار الفصل لا تقطع مدة تقدم دعوى التعويض عن الفصل .
علة ذلك .

المطالبة القضائية التي يترتب عليها قطع التقدم في حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدني هي المطالبة التي تتضمن معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه . ولما كانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل هي دعوى بإجراء وقفي ولا تنصب على الحق ذاته فهي لا تقطع التقدم بالنسبة له . وإذا كانت الدعوى الحالية المقامة من الطاعن بطلب التعويض عن فصله لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع له نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذا الطلب تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبل الطلب الجازم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن دعوى الطاعن بطلب وقف تنفيذ قرار فصله لا تقطع مدة تقدم الدعوى الحالية ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٥٧ لسنة ١٩٧٠ عمال كلي

القاهرة على المطعون ضده وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، وقال يانا لها إنه كان يعمل ببنك الاتحاد التجارى الذى أدمج اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٤ فى البنك المطعون ضده وأنه بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار البنك بإنهاء خدمته اعتبارا من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨ لانقطاعه عن العمل بدون إذن ، فقدم شكواه إلى مكتب عمل وسط القاهرة فى ١١/١/١٩٦٩ ، ثم أقام الدعوى رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٩ عمال حزنى القاهرة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصله ، وبتاريخ ١٥/٤/١٩٧٠ قضت المحكمة بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا فقد أقام للدعوى الحالية بطلباته المتقدمة ، دفع البنك بسقوط حق الطاعن فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على فصله . وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٠ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بسقوط حق الطاعن فى رفعها بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٨٨ لسنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ١٣/٦/١٩٧١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٠/١١/١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب ينحى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الدعوى المستعجلة التى يقيمها العامل ضد رب العمل بوقف تنفيذ قرار الفصل هى منازعة قضائية تستند إلى عقد العمل وموضوعها طلب تنفيذ العقد تنفيذا عينيا ، وأما الدعوى الموضوعية التى تقام فى أثرها فهى مطالبة بتنفيذ هذا العقد بطريق التعويض ، وإذ كان أساس الدعويين هو عقد العمل وترميان إلى تنفيذه فإن الدعوى المستعجلة المشار إليها وعلى ما هو مستفاد من نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر مرحلة فى النزاع القضائى الذى ينتهى بالحكم بالتعويض للعامل أو برفضه ومن شأن إقامتها قطع التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، ولا يغير من ذلك كون الحكم الذى يصدر فيها ذا حجية مؤقتة لأن المطالبة القضائية تقطع التقادم فى كل الأحوال أيا كانت طبيعة الحكم الصادر فيها ،

وما دام أنه قد أقام دعواه الموضوعية عقب الحكم في دعوى تنفيذ قرار الفصل فقد كان من المتعين اعتبار الدعوى الموضوعية استمراراً للدعوى الثانية ، وإذ جاز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المطالبة القضائية التي يترتب عليها قطع التقادم في حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدني هي المطالبة التي تتضمن معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ، وكانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل هي دعوى بإجراء وقفي ولا تنصب على الحق ذاته ومن ثم فهي لا تقطع التقادم بالنسبة له . وكانت الدعوى الحالية المقامة من الطاعن بطلب التعويض عن فصله لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع له نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذا الطلب تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبل الطلب الجازم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن دعوى الطاعن بطلب وقف تنفيذ قرار فصله لا تقطع مدة تقادم الدعوى الحالية لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ومن ثم يكون النعى عليه بهذه الأسباب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده ، وزكي الصاري صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف .

(٣٢٨)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٠ القضائية :

تنفيذ عقارى .

هدم تسجيل حكم نزع الملكية في خلال ١٦٠ يوما من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره - سقوط تسجيل التنبيه وكفاة الإجراءات التالية بما في ذلك حكم مرمى المزاد . م ٥٤٠ من قانون المرافعات الاهل . وجوب قيام مباشر الإجراءات بتحديد تسجيل التنبيه لهما أو شك على السقوط .

تقضى المادة ٥٤ من قانون المرافعات الاهل الذى اتخذت في ظله إجراءات نزع الملكية ، بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة وستين يوما ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه ، مما مؤداه أنه يتعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أو شك التسجيل الأول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد بحيث إذا لم يتم بهذا الإجراء في ميعاده سقط تسجيل التنبيه بكل آثاره وألغيت معه كل الإجراءات اللاحقة له ، إذ أن تسجيل التنبيه هو من أهم الإجراءات في التنفيذ على العقار ، ويتعين حصوله قبل مباشرة الإجراء الذى يليه وهو رفع دعوى نزع الملكية ، ولما كان الثابت من الأوراق أن مباشرى التنفيذ على عقار المدين قاموا بتسجيل تنبيه نزع الملكية بمحكمة مصر الأهلية في ١٥/٤/١٩٤١ تم أعادوا تسجيله بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤١ كما قاموا بتسجيل حكم نزع الملكية الصادر في ٢٤/١١/١٩٤١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤١ ثم قضى في ٣١/٥/١٩٥٣ بإيقاع البيع على مباشرى التنفيذ ، ولما أعيدت الإجراءات بعد أن تم التقرير بزيادة العشر رسا للمزاد على المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٣ ، ويبين من ذلك أن حكم نزع الملكية قد سجل

بعد أكثر من مائة وستين يوما من تاريخ التسجيل الأول لتنبيه نزع الملكية ، وأن مباشرة الإجراءات لم يحددوا تسجيل ذلك التنبيه في خلال المدة المذكورة وأن ثم فإن تسجيل تنبيه نزع الملكية يسقط ومعه كل الإجراءات التالية بما في ذلك حكم مرسى المزاد ، لا يغير من ذلك أن مباشرة الإجراءات بإعادوا تسجيل التنبيه في ١٩٤١/١١/٢٢ بعد الميعاد ، لأن دعوى نزع الملكية وقد رفعت قبل هذا التسجيل الثانى استنادا إلى التسجيل الأول قد سقطت مع باقى الإجراءات بسقوط التسجيل الأول للتنبيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام أصلا الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٥٨ مدنى الوابلى ضد المرحومة مورثة الطاعنين والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم بىطلان حكم مرسى المزاد الصادر فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ ببيع الوابلى وشطب التسجيلات المترتبة عليه والأمر بتسجيل حكم مرسى المزاد الصادر له فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ ببيع الوابلى ، وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٧ صدر حكم فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ ببيع الوابلى رسا عليه بقتضاه مزاد قرار يبط شائعة فى عدد من القطع ، غير أن المدين رفع إشكالا فى تنفيذ هذا الحكم ، وتدخلت مورثة الطاعنين وهى زوجة المدين منضمة إليه فى طلباته ، استنادا إلى أنها تملك هذه القطع بمقتضى حكم مرسى المزاد الصادر فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ ببيع الوابلى بتاريخ ١٩٥٠/٣/١ وقضى برفض هذا الإشكال ، وإذ امتنعت مصلحة الشهر العقارى عن تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالحه لتعارضه مع حكم مرسى المزاد المسجل الصادر

لصالح مورثة الطاعنين ، فقد رفع دعواه للحكم له بطلباته ، واختصم فيها المطعون عليه الثانى الذى اشترى جزءا من العقار موضوع النزاع ، وأضاف المطعون عليه الأول أنه يستند فى دعواه إلى أن تنبيه نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ ييوع الوايلى التى صدر فيها حكم مرسى المزارد لصالح مورثة الطاعنين سجل فى ١٩٤٨/١١/٣ فى حين أن تنبيه نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ ييوع الوايلى التى صدر فيها حكم مرسى المزارد لصالحه سجل فى ١٩٤١/٤/١٥ . وقضت محكمة الوايلى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١١٧ سنة ١٩٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٢ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليه الأول . استأنفت مورثة الطاعنين هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢١٧ سنة ٧٩ ق مدنى القاهرة ، وقضت المحكمة فى ١٩٧٣/١/٢٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مورثة الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٢٦ سنة ٣٣ ق ، وقضت المحكمة فى ١٩٦٧/١/٣ بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مؤسسة قضاءها على أن الحكم استند إلى أسبقية تسجيل تنبيه نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ ييوع الوايلى على تسجيل التنبيه الخاص بمورثة الطاعنين دون أن يحقق دفاعها بسقوط ذلك التنبيه لأنه لم يحدد فى الميعاد طبقا لما كانت توجيه المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات الأهلى . عجلت مورثة الطاعنين الاستئناف ، وبعد انقطاع سير الخصومة لوفاتها استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب ورقتها ، وبتاريخ ١٩٧٠/١/١١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص الوجه الثانى من السبب الثانى وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم ضئى بطلان حكم مرسى المزارد الصادر لمورثتهم فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ . ييوع الوايلى وأمر بتسجيل حكم مرسى المزارد الصادر للطعون عليه الأول فى

الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي تأسيسا على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية الخاص بمورثتهم لا يسرى في حق المطعون عليه الأول لأنه لاحق على تسجيل التنبيه الذي اتخذته الدائن مباشرة الإجراءات في تلك الدعوى ، وأن عدم إعادة تسجيل هذا التنبيه في الميعاد لا يترتب عليه بطلان التنبيه ذاته هذا في حين أن تسجيل التنبيه المذكور لم يجدد في الميعاد فيكون قد سقط طبقا لنص المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات الأهلى مما يستتبع بطلان إجراءات نزع الملكية في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي ، ويلزم لتصحيحها اتخاذ إجراءات جديدة وبالتالي فلا يكون للمطعون عليه الأول مصلحة في طلب بطلان حكم مرسى المزاد الصادر لمورثة الطاعنين لأن حكم مرسى المزاد الصادر لصالحه باطل لصدوره على أساس إجراءات مخالفة القانون ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات الأهلى التى اتخذت في ظله إجراءات نزع الملكية في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي تقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة وستين يوما ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه ، مما مؤداه أنه يتعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد ، بحيث إذا لم يتم بهذا الإجراء في ميعاده سقط تسجيل التنبيه بكل آثاره ، وألغيت معه كل الإجراءات اللاحقة له ، إذ أن تسجيل التنبيه هو من أهم الإجراءات في التنفيذ على العقار ، ويتعين حصوله قبل مباشرة الإجراء الذى يليه وهو رفع دعوى نزع الملكية ، ولما كان الثابت من الأوراق أن ورثة باشرُوا الإجراءات التنفيذ على عقار مدينهم في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي وقاموا بتسجيل تنبيه نزع الملكية بمحكمة مصر الأهلية في ١٥/٤/١٩٤١ ثم أعادوا تسجيله بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤١ كما قاموا بتسجيل حكم نزع الملكية الصادر في ١٤/١١/١٩٤١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤١ ، وأنه قضى في ٣١/٥/١٩٥٣ بإيقاع البيع على ورثة ولما أعيدت الإجراءات بعد أن تم التقرير بزيادة العشر رسا المزاد على المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٧/١٣/١٩٥٣ ، وكان

بين من ذلك أن حكم نزع الملكية قد سجل بعد أكثر من مائة وستين يوما من تاريخ التسجيل الأول لتنبيه نزع الملكية وأن مباشرة الإجراءات لم يحددوا تسجيل ذلك التنبيه ، خلال المدة المذكورة ، فإن تسجيل تنبيه نزع الملكية يسقط وتسقط معه كل الإجراءات التالية بما في ذلك حكم مرسى المزايدة، ويكون للدائنين الآخرين ومنهم مورثة الطاعنين أن يباشروا إجراءات التنفيذ على العقار لا يغير من ذلك أن مباشرة الإجراءات أعادوا تسجيل التنبيه في ١٩٤١/١١/٢٢ بعد الميعاد لأن دعوى نزع الملكية، وقد رفعت قبل هذا التسجيل الثاني، استنادا إلى التسجيل الأول، قد سقطت مع باقى الإجراءات بسقوط التسجيل الأول للتنبيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بالإجراءات التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي تأسيسا على مجرد قيام التنبيه بعد سقوط تسجيله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه الأول .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين محمد صدقي العصار، و رأفت عبد الرحيم، وجمال الدين عبد اللطيف، و إبراهيم هاشم .

(٣٢٩)

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ القضائية :

الترام "التدليس" . بيع . ريع .

الغش والتدليس في التعاقد . شرطه . م ١٢٥ مدني . إعلان البائع في الصحف أن العين
المعروضة للبيع تغل ريعا معيناً يزيد عن الحقيقة . لا يفيد بذاته توافرية التضييل لدى
البائع .

يشترط في الغش والتدليس على ماعرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني أن
يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة
قانوناً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن التدليس قد توافر في جانب
الطاعنة — الشركة البائعة — لمجرد أنها أعلنت في الصحف أن الحصبة المبيعة
تغل ريعاً قدره ٣١ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً شهرياً مع علمها أنها لا تغل سوى
مبالغ ٢٩ جنيهاً و ٢٧٣ ملياً وإن هذا التدليس وإن لم يدفع على التعاقد إلا أنه
أضرى المطعون عليها وزوجها — المشتريين — على قبول الارتفاع في الثمن عن
طريق المزايدة ، وإذ كان هذا الإعلان وحده مع التسليم بأنه غير متفق مع
الحقيقة لا يفيد بذاته توافرية التضييل لدى الشركة وأنها تعمدت النشر عن
بيانات غير صحيحة بشأن ريع العقار بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع، وبالتالي
فإنه لا يكفي لاعتباره حيلة في حكم المادة ١٢٥ من القانون المدني، ولما كانت
الطاعنة فوق ما تقدم قد تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بأن
الإعلان عن البيع تم صحيحاً لأن ريع الحصبة المبيعة طبقاً لمستنداتها تبلغ ٣١ جنيهاً
و ٧٥٠ ملياً كما نشر في الصحف ، غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعن

بتخصيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بانقاص الثمن وإلزام البائعة
برد الزيادة إلى المشتري — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور
يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

.. حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها وزوجها المرحوم بصفتهم
وليا على ولديه القاضرين طارق وهشام أقاما الدعوى رقم ٦٩١٦ سنة ١٩٦٨
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام شركة الشرق للتأمين — الطاعنة — بأن
تدفع لهما مبلغ ٤٩٥ جنيها و ٦٠٠ مليا والفوائد ، وقالا بيانا للدعوى إن الشركة
الطاعنة أعلنت فى صحيفة الأهرام عن بيع $\frac{1}{5}$ من ٢ س و ١٤ ط شيوعا فى كامل
أرض وبناء عقار مملوك لهما مابين بصحيفة الدعوى وجاء بالإعلان أن هذه الحصة
تغل ريعا شهريا قدره ٣١ جنيها و ٧٥١ مليا وأن ثمنها الأساسى ٦٣٥٠ جنيها
و ٢٠٠ مليم . باعتبار أنه يساوى مائتى مثل الأجرة الشهرية فدخل المزايدة
ورسا المزاد عليهما بثمان قدره ٧٤٤٧ مليا وإذا تبين لهما أن حقيقة أجرة الحصة
المبيعة ٢٩ جنيها و ٢٧٣ مليا بنقص قدره جنيهان و ٤٧٨ مليا يمثل من الثمن
مبلغ ٤٩٥ جنيها و ٦٠٠ مليم ويحق لهما استرداده ، فقد أقاما الدعوى بالطلبات
سالفة البيان وتاريخ ١٩٧٠/١/١١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف
المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٣ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة . وبعد انقطاع
سير الخصومة بوفاة المرحوم استأنفت الدعوى سيرها بناء على
طلب المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاضرين .

وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة بأن تدفع للمطعون عليها عن نفسها وبصفتها مبلغ ٤٠٠ جنيه والفوائد . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم للسبب الأول . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بإلزامها بمبلغ التعويض تأسيسا على أنه عندما نشرت الطاعنة عن بيع الحصة موضوع النزاع ذكرت أنها تغل شهريا مبلغ ٣١ جنيها و ٧٥٠ مليا وأن ثمنها على هذا الأساس ٦٣٥٠ جنيها و ٢٠٠ مليم حالة كونها تعلم أن حقيقة البيع هو مبلغ ٢٩ جنيها و ٢٧٣ مليا الأمر الذي لم تعرفه المطعون عليها إلا بعد تمام البيع وهو يعتبر تدليسا بصرف النظر عن سبب الهبوط بالبيع وقد ساعد هذا التدليس على قبول الارتفاع بالثمن في المزايدة إلى حد ما كانت المطعون عليها تقبله لو علمت حقيقة البيع في حين أنه لم يقع تدليس من جانب الطاعنة لأن الذي حدد الثمن النهائي للحصة المباعة هم المزايدون ومن بينهم المطعون عليها التي تقدمت بأعلى ثمن للحصة وتم التعاقد على هذا الأساس ، وقد خلا العقد الابتدائي الذي حرر بين الطرفين مما يشير إلى أن بيع الحصة المباعة له أثر في تقدير الثمن ، هذا إلى أن ما وقع من الشركة لا يعد تدليسا لأن الثمن الذي رسا به المزاد يزيد على الثمن الأساسي بمبلغ ١٠٩٦ جنيها و ٤٠٠ مليم مقابل ميزة وجود شقة خالية بالحصة المباعة وليس نتيجة تدليس ، كما أن المستندات التي قدمتها الطاعنة تدل على أن حقيقة بيع الحصة المباعة مطابق لما نشر عنه بالصحف ، غير أن الحكم لم يحقق هذا الدفاع وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الغش والتدليس على ماعرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني أن يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " إن الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنف عليها — الطاعنة — عندما

أعلنت عن بيع الحصة موضوع النزاع ذكرت في نشرتها بالصحف أن ماتغله شهرها هو مبلغ ٣١ جنيتها و ٧٥٠ مليا ورتبت على ذلك الثمن الأساسى الذى ستقوم عليه المزايدة ... وبذا أصبح مبلغ ٦٣٥٠ جنيتها و ٢٠٠ مليم وذلك حالة كونها تعلم أن حقيقة الريع الشهري هو مبلغ ٢٩ جنيتها و ٢٧٣ مليا وهو ما لم يعرفه المستأنفان المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها إلا بعد تمام البيع وهو يعتبر من قبيل التدليس بصرف النظر عن سبب الهبوط بالريع وهذا التدليس وإن لم يكن قد دفع إلى التعاقد بل ساعد فقط على قبول الارتفاع فى السعر بالمزايدة إلى حد ما كان يقبله المستأنفان لولا ماتوهما بشأن حقيقة الريع مما يعبر عنه قانونا بالتدليس العرضي أو التدليس غير الواقع وحكم التدليس العرضي بقاء العقد قائم مع عدم الإخلال بحق الرجوع على المداس ومطالبته بالتعويض "مما يؤداه أن الحكم اعتبر أن التدليس قد توافر في جانب الطاعة لجرد أنها أعلنت في الصحف أن الحصة المبيعة تغل ريعا قدره ٣١ جنيتها و ٧٥٠ مليا شهريا مع علمها أنها لا تغل سوى مبلغ ٢٩ جنيتها و ٢٧٣ مليا وأن هذا التدليس وأن لم يدفع على التعاقد إلا أنه أغرى المطعون عليها وزوجها على قبول الارتفاع فى الثمن عن طريق المزايدة ، ولما كان هذا الاعلان وحده مع التسليم بأنه غير متفق مع الحقيقة لا يفيد بذاته توافر نية التضليل لدى الشركة وأنها تعمدت للشر عن بيانات غير صحيحة بشأن ريع العقار بقصد الوصول إلى عرض غير مشروع ، وبالتالي فإنه لا يكفى لاعتباره حيلة فى حكم المادة ١٢٥ من القانون المدنى ، ولما كانت الطاعة فوق ما تقدم قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بالجلسة ١٩٧٢/٥/٣١ بان الإعلان عن البيع تم صحيحا لأن ريع الحصة المبيعة طبقا لمستنداتها تبلغ ٣١ جنيتها و ٧٥٠ مليا كما نشر في الصحف غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره قصور يبطله مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل . نائب رئيس المحكمة . وعضوية
السادة المستشارين محمد صدقي العصار . وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده . وزكي الصاري صالح .
وجمال الدين عبد اللطيف .

(٣٣٠)

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٤ القضائية :

تأمينات عينية " حق الامتياز " . بنوك .

حق الامتياز المقرر لقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني . وروده على كافة أموال
المدين المنقولة . م بق ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٥٨ . مدم اقتصار
الامتياز على محصول السنة الذي صرف القرض في إنتاجه . هذا الامتياز في مرتبة الامتياز المقرر
بالمادة ١١٤٢ مدني .

الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠
الخاص بالترخيص بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي ، معدلة بالقانون رقم ٣٤
لسنة ١٩٥٨ — وعلى ماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون — صريحة في أن حق
الامتياز الذي كفله المشرع لقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني لا يقتصر
على محصول السنة الذي صرفت هذه القروض في إنتاجه ولكنه يرد على كافة أموال
المدين المنقولة وذلك ضمنا لتحصيل مطلوبات البنك ولتدعيم الائتمان الزراعي
والتعاوني ، أما ماورد بالنص من أن هذا الامتياز " يحىء في الترتيب مع
الامتياز المقرر في المادة ١١٤٢ من القانون المدني " فقد قصد به أن يكون في
مرتبة الامتياز المقرر بهذه المادة لمصروفات الزراعة والمبالغ المستحقة في مقابل
آلات الزراعة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع وعلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٦٩ مدني دمياط الابتدائية
ضد رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بكفر سليمان البحري بصفته - المطعون عليه
الأول - ومدير بنك التسليف الزراعي والتعاوني بكفر سعد بصفته - المطعون
عليه الثاني - ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بمحافظة دمياط
بصفته - المطعون عليه الثالث - بطالب الحكم بإلزامهم ضامين متضامين بأن يدفعوا
إليه مبلغ ١٥٠٢ ج و ٥٨٩ مليا وفوائده القانونية ، وقال نيانا لدعواه إنه يمتلك
أطيانا زراعية مساحتها ٤٠ فدانا و ١٦ سهما و ٦ قراريط بزمام ناحية كفر سليمان
البحري مركز كفر سعد بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٦٠ وقام
بتوريد محصولها إلى الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية المذكورة طبقا لنظام
التسويق التعاوني ، غير أن المطعون عليهم خصموا المبالغ باغت جملتها ١٥٠٢ ج
و ٥٨٩ مليا من الرصيد المستحق له دون مبرر ، وتبين له أن خصم هذه المبالغ تم وفاء لدين
ادعى بنك التسليف استحقاقه قبل
... ، وإذا لا يسأل الطاعن عن هذا الدين ، كما أن هذين المدينين لم يكونا
مالكين لأطيانه الزراعية أو حائزين لها بأية صفة ، فقد أقام دعواه للحكم له
بطلباته . وبتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٩ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء بدمياط
لتسوية الحساب بين الطرفين وبيان ما إذا كان المبلغ المطالب به مستحقا على
الطاعن أم لا . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت المحكمة فحكمت بتاريخ
٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ بإلزام المطعون عليه الثالث بصفته بأن يدفع للطاعن مبلغ ٧٤٧ جنيها
و ٩٣١ مليا وفوائده القانونية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات باستئناف

الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا تعديله والحكم له بطلباته. وقيد استئنافه برقم ٨١ سنة ٣ ق مدني (دمياط) ، كما استأنفه اللطفيون عليه الثالث بصفته أمام ذات المحكمة طالبا إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٨٤ سنة ٣ ق مدني ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثاني إلى الأول حكمت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٧ في الاستئناف الأول برفضه وفي الاستئناف الثاني بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض للطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وتحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول إن الحكم أقام قضاءه بالنسبة لمبلغ ٧٤٧ جنيها و ٩٣٦ مليا الذي استقطع من مستحقاته على أساس أن هذه السلفة مضمونه بحق امتياز على أموال المدين المنقولة عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ ، وفات الحكم أن هذه المادة تتحدث عن "أموال المدين" وهو ليس مدينا لبنك التسليف ولم يسبق له الاستدانة منه ، كما أن المادة ألحقت امتياز قروض البنك بالامتياز المقرر في المادة ١١٤٢ من القانون المدني وهي صريحة في أن الامتياز ينصب فقط على المحصول الذي حضرت السلفة في إنتاجه ، وإذ ثبت أن القرض المستحق للبنك قبل الغير تم خلال الفترة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠ فلا يسوغ القول بأن هذا القرض له امتياز على حاصلات السنوات اللاحقة على سنة ١٩٦٥ . هذا إلى أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ ليس له أثر رجعي بل يعمل به من تاريخ نشره في ١٩٥٨/٥/٢٢ ومن ثم لا يجوز تطبيقه على قروض تمت في سنة ١٩٥٦ وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترخيص بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي ينص في مادته الأولى على أن "يستبدل بنص الفقرة الأولى

من المادة السادسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المشار إليه النص الآتي :

” المبالغ المستحقة للبنك عما يقرضه للزارع وما يبيعه لهم بالأجل تكون مضمونة بحق امتياز على جميع أموال المدين المنقولة يجيء في الترتيب مع الامتياز المقرر في المادة ١١٤٢ من القانون المدني “ وورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ” إن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ أن امتياز السلف التي يقرضها بنك التسليف الزراعي والتعاوني أصبح امتيازًا خاصًا على منقول هو محصول السنة التي عقلت هذه السلف من أجله فلا يثبت فيه حق التتبع ، ويترتب على ذلك أن دين البنك يصبح دينًا عاديًا إذا لم يستطع أن يحصل على مطلوباته من غير هذا المحصول ، وقد وجد بعض عملاء البنك في هذه الثغرة ما يشجعهم على التصرف في المحصول المثقل بحق الامتياز وبالتالي يعجز البنك عن الحصول على مستحقاته إذ أن البنك ليس له امتياز عام ولاحق التتبع ، ومن ثم أصبحت حقوق البنك في حاجة ماسة إلى نص قانوني يحميها من تلاعب بعض العملاء لهذه الأسباب مجتمعة ترى وزارة المالية والاقتصاد ضمنا لتحصيل مطلوبات البنك وتدعيم الائتمان الزراعي والتعاوني تعديل الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها تعديلا من مقتضاه أن تكون المبالغ التي يقرضها البنك مضمونة بحق امتياز عام على جميع ممتلكات المدينين ويجيء في الترتيب مع الامتياز المقرر في القانون المدني للمبالغ المنصرفة في البنود والسماح وآلات الزراعة “ . وكانت هذه الفقرة المعدلة وعلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون صريحة في أن حق الامتياز الذي كفله المشرع لقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني لا يقتصر على محصول السنة الذي صرفت هذه القروض في إنتاجه ، ولكنه يرد على كافة أموال المدين المنقولة وذلك ضمنا لتحصيل مطلوبات البنك ولتدعيم الائتمان الزراعي والتعاوني ، أما ما ورد بالنص من أن هذا الامتياز ” يجيء في الترتيب مع الامتياز المقرر في المادة ١١٤٢ من القانون المدني “ فقد قصد به أن يكون في مرتبة الامتياز المقرر بهذه المادة لمصروفات الزراعة والمبالغ المستحقة في مقابل آلات الزراعة ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير انتهى في تقريره الذي اعتمدته المحكمة إلى أن بصفته وليا طبيعيا على أولاده ومن بينهم

الطاعن ووكيلا عن زوجته وبالشترار مع آخرين اشترى أطيانا زراعية مساحتها ٣٣٥ فدانا و ١٤ قيراطا و ٢٠ سهما بموجب عقد بيع ابتدأ في سنة ١٩٥٦ وتقدم المشترون بهذا العقد إلى بنك التسليف بطلب السلفة الزراعية وبناء على هذا العقد وافق على منحهم القروض المطلوبة وعند تسجيل العقد سجل كل فريق القدر الذي يخصه باسمه خاصة ، وإذ بلغ الطاعن سن الرشد فقد وقع بنفسه على العقد النهائي بالنسبة لنصيبه في هذه الأطيان ، ونظرا لعدم وجود حيازة باسم والد الطاعن فقد استعمل البنك حق التبع واحتجز من ناتج أطيان الطاعن ما قيمته ٧٤٧ جنيها و ٩٣٦ مليا كما احتجز من ناتج الأطيان بعد بيع جزء منها إلى ما قيمته ٧٥٤ جنيها و ٩٥٣ مليا ومجموع ذلك ١٥٠٢ ج و ٨٨٩ مليا ، وأضاف الخبير أن السلفة المستقطعة من ناتج أطيان الطاعن قد صرفت خلال السنتين الزراعتين ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ١٩٦٠/١٩٦١ لأنها عن ذات الأطيان حيازته ، وإذ كان ذلك فلا محل لما نعاه الطاعن بأن السلفة سابقة على سريان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ أو أنه ليس مدينا للبنك ولم يسبق له الاستدانة منه أو أن الامتياز المقرر لهذه السلفة لا يرد إلا على المحصول الذي صرفت في إنتاجه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ ٧٤٧ جنيها و ٩٣٦ مليا الذي استقطع من ثمن المحصول الناتج من الأطيان المملوكة له ، قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في فهم الواقع والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيانه يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه برفض لدعوى بالنسبة لطلب استرداد مبلغ ٧٥٤ جنيها و ٦٥٣ مليا على أنه لم يستقطع من ناتج أطيان الطاعن وإنما من ناتج أطيان وأخوته ، في حين أنه كان قد باع هذه الأطيان إليهم وخصموا المبلغ المذكور من باقي الثمن المستحق له قبلهم فيكون هو الذي تحمل بالمبلغ ومن حقه أن يسترده لأنه غير مدين لبنك التسليف وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في فهم الواقع والفساد في الاستدلال ، هذا إلى إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بما أشار إليه الحكم رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٧ مدني المنصورة الابتدائية والذي قضى بنخص المبلغ

سالف البيان من باقى الثمن الذى يستحق لدى المشتريين المذكورين ، كما أن البنك أقر فى مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة أول درجة بأنه خصم هذا المبلغ من المشتريين وفاء لدينه ، وإن أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى وخلا مما يفيد التفاته إلى إقرار الخصم فإنه يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى هذا الخصوص قوله " أنه بالنسبة لمبلغ ٧٥٤ جنيه و ٩٥٣ مليا الخاص بـ واخوته ، فهذا المبلغ قد استقطع من ناتج أطيان المذكورين وليس من أطيان المستأنف - الطاعن - ومن ثم فلا يحق لهذا الأخير المطالبة به " مما مفاده أن الحكم خاص إلى أن واخوته هم أصحاب الحق فى استرداد المبلغ المذكور دون الطاعن لأنه لم ينحصر من المحصول الناتج من أرضه بل من ناتج الأرض التى اشتراها هؤلاء الأشخاص من الطاعن وآخرين ، ولما كان هذا الرد من الحكم سائغا ويكفى لحمله ، فلا عليه إن هو لم يرد على ما تمسك به الطاعن من أن المشتريين المذكورين خصموا هذا المبلغ من باقى الثمن الذى يستحقه قبلهم ، لأن فى قيام الحقيقة التى استخلصها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد مدني العصار، رأفت عبد الرحيم، جمال الدين عبد اللطيف، إبراهيم هاشم .

(٣٣١)

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٤٣ القضائية :

(١) التزام "سبب الالتزام" . إثبات "طرق الإثبات"

الادعاء بانعدام السبب المذكور في العقد . وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد
بوقوع احتيال على القانون . م ١٣٧/٢ مدني .

(٢) اثبات "طرق الإثبات" . صورية . وصية .

طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستلزم وصية . طعن بالصورية النسبية - عدم
جواز إثباته إلا بالكتابة خلافا لحالة الوارث .

(٣) التزام "عيوب الإرادة" . صورية . وصية .

دفع البائع بصورية عقد البيع وأنه في حقيقته وصية . طلبه من بطلان العقد بدعوى
أنه لم يرم تحت تأثير الاستغلال . غير جائز . علته ذلك .

(٤) اثبات "المانع الأدبي" . محكمة الموضوع .

صلة القرابة أو المصاهرة . لا تند في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي -
وجوب الرجوع إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع .

(٥) تزوير .

إدعاء الطاعن بأن توقيعه على عقد البيع المنجز كان خلافا لما اتفق عليه مع المطعون ضده
من تحرير وصية . هو ادعاء بالتزوير . وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع

(٦) بيع "دعوى صحة التعاقد" . دعوى .

دعوى صحة التعاقد . ماديها . ثبوت أن البائع لمعية قض له بالتصديق على الصلح في دعواه بصحة ونفاذ هذه شرائه . كفاية ذلك لقبول دعواها بصحة العقد .

١ — مفاد المادة ٢/١٣٧ من القانون المدني أن ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حتمي وأن الإلتزام في الواقع معدوم السبب، والادعاء بانعدام السبب لا يجوز للمدين إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مدنيا، لأنه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي، طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة آمرة من قواعد النظام العام وذلك عملا بما تقضي به المادة ١/٦١ من قانون الإثبات وتقابلها المادة ١/٤٠١ من القانون المدني الملغاة .

٢ — مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني أن لدائن المتعاقدين وتختلف الخاص أن يثبتوا بكافة الطرق صورية العقد الذي أضربهم أما المتعاقدان فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة، والطعن على عقد البيع بأنه يستروصية ولم يدفع فيه أى ثمن هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر، ومتى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوبا، فإنه لا يجوز لأى من عاقيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملا بنص المادة ١/٦١ من قانون الإثبات . ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضرارا بحقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون .

٣ — متى كان بين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أولا أمام محكمة أول درجة بأن يبيع المصدري منه إلى المطعون عليها وصية، وإذا يحمل هذا الدفع معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة وبصحة العقد كوصية فإنه لا يقبل من الطاعن بعد ذلك الدفع في مذكرة لاحقة بإبطال العقد بإكراه

تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يجب الإرادة ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم إن هو لم يرد على هذا الدفاع .

٤ - صلة القرابة أو المصاهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كان هذا التقدير قائما على أسباب سائغة .

٥ - إذ كان ما أثاره الطاعن من أن شقيق المطعون عليها جملة يوقع على عقد بيع منجز خلافا لما اتفق عليه من تحرير وصية ، مفاده أنه يدعى بتزوير عقد البيع ، ونان الطاعن لم يتخذ أمام محكمة الموضوع الإجراءات التي أوجبها القانون بهذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

٦ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية مما مفاده أن المشتري يحاب إلى طلبه إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن - البائع - كان قد أقام دعوى ضد البائع له بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وقضى فيها بالحق عقد الصالح المبرم بين الطاعن والبائع له بحضور الجلسة وإثبات محتواه فيه وجهه في قوة السند التنفيذي فإن حسب المطعون دأبها - المشتري من الطاعن - ذلك حتى تكون دسواها بصحة عقدها مقبولة لأنه إذا ما سجل الحكم الصادر للطاعن انتقلت الملكية إليه ويصبح تسجيل الحكم الصادر لها ممكناً (١) .

(١) قض ١٩٦٩/٤/٣ مجموعة المكيّتب الفنى السنة ٢٠ ص ٥٧١
وقض ١٩٦٦/٥/١٩ مجموعة المكيّتب الفنى السنة ١٧ ص ١١٩٦

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٨٦٣ سنة ١٩٧١ مدنى كفر الشيخ الابتدائية ضد الطاعن طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧١/١/٢٢ المتضمن بيعه لها المنزل المبين الحدود والمعالم بهذا العقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقبوض قدره ٢٥٠٠ جنيه والتسليم . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٠ سنة ٥ ق طنطا (مأمورية كفر الشيخ) وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وهرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتعمى الطاعن بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب ، ويقول فى بيان ذلك إنه تمسك ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى لانعدام سببه واستدل على ذلك بأنه كان زوجا للمطعون عليها وقت تحرير العقد ولم يسجل هذا العقد حتى الآن ، وأنه لم يتخل عن حيازة المنزل موضوع التصرف بل احتفظ لنفسه بحق السكن فيه مع المطعون عليها التى لم يكن لديها مال لدفع الثمن ولم يكن هو فى حاجة لبيع العقار ، كما أنه من المستبعد أن تدفع المطعون عليها كامل الثمن قبل تحرير العقد النهائى ، ومن ناحية أخرى فقد دفع الطاعن بصورية عقد البيع لأن نيته انصرفت إلى الإيضاء

ينصف العقار إلى المطعون عليها. ورفض الحكم هذا الدفع استنادا إلى أن العقد استوفى أركانه القانونية وأن الطاعن أقرفيه بقبض الثمن مما لا يجوز معه إثبات الصورية بغير الكتابة ، في حين أنه يجوز للدائن أو للخلف الخاص طبقا لنص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن يثبت بكافة الطرق صورية العقد الذي أضر بحقوقه ، وهذا إلى أن الظروف التي أحاطت بالتعاقد موضوع الدعوى تفيد أن المطعون عليها تسلمت على إرادة الطاعن ، وهو غش يبطل العقد يجوز إثباته بشهادة الشهود ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بظاهر العقد أعرض عن دفاع الطاعن سالف الذكر ورفض طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة الدفاع فإنه يكون قد أخذ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع والقصور .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢/١٣٧ من القانون المدني أن ذكر سبب الالتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقي وإن الإلتزام في الواقع معدوم السبب وكان الإدعاء بإعدام السبب لا يجوز للمدين إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مدنيا لأنه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي ، طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة أمره من قواعد النظام العام وذلك عملا بما تقضى به المادة ١/٦١ من قانون الإثبات وتقابلها المادة ١/٤٠١ من القانون المدني المتفاعة . ولما كانت المادة ٢٤٤/١ من القانون المدني تنص على أنه " إذا أبرم عقد صوري فلدائى المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية ، أن يتمسكوا بالعقد الصورى ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم " . مما مفاده أن لدائى المتعاقدين وللخلف الخاص أن يثبتوا بكافة الطرق صورية العقد الذى أضر بهم ، أما المتعاقدان فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة ، وكان الطعن على عقد البيع بأنه استر وصية ولم يدفع فيه أى ثمن هو طعن بالصورية النسبية بطريق المستر ، ومتى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوبا فإنه لا يجوز لأى من عاقيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملا بنص المادة ١/٦١

من قانون الإثبات سالفه الذكر ، ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن عقد البيع الذي ركنت إليه المطعون عليها في إثبات دعواها هو عقد مكتوب ذكر فيه سبب الإلزام إذ أثبت به أن الطاعن قبض كامل الثمن ، وكانت المطعون عليها قد تمسكت في دفاعها بعدم جواز إثبات الصورية التي يدعيها الطاعن إلا بالكتابة ، وكان الحكم قد التفت عما ساقه الطاعن من قرائن على الصورية واستلزم الدليل الكتابي لإثبات صورية سبب الإلزام وصورية العقد ورفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، وإذا عجز الطاعن عن إثبات ما يدعيه من الصورية واعتبر الحكم العقد المطعون فيه بيعاً على مقتضى ظاهر نصوصه التي تعتبر عندئذ حجة على الطاعن ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أولاً أمام محكمة أول درجة أذن البيع الصادر منه إلى المطعون عليها يخفى وصية ، وإذا يحمل هذا الدفع معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة وبصحة العقد كوصية فإنه لا يقبل من الطاعن بعد ذلك الدفع في مذكرة لاحقة بإبطال العقد بأكمله تأسيساً على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم إن هو لم يرد على هذا الدفاع ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذه الأسباب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مانع أدبي حال دون حصوله على ورقة ضد المطعون عليها تثبت صورية العقد الصادر منه لأنه كان زوجاً للمطعون عليها وقت تحرير العقد ويكبرها منا مصاباً بأمراض مزمنة ، وقد حررت مسودة العقد بمناسبة عودة الحياة الزوجية بينهما بعد انفصامها على اعتبار أن التصرف وصية بنصف العقار ، وتكن شقيق المطعون عليها الذي تسلم مسودة العقد لكتابتها حرر عقد بيع . نجز بكامل العقار وجعله يوقع عليه مستغلاً ثقته فيه

وفي المطعون عليها وجهله القراءة والكتابة ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع استنادا إلى أن الزوجية لا تعتبر مانعا أدبيا وساق أسبابا لا تبرر قضاءه في هذا الخصوص ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت صلة النراية أو المصاهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كان هذا التقدير قائما على أسباب سائغة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " أنه لما كانت علاقة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعا أدبيا وكانت ظروف الدعوى وملاستها تدل على أن العلاقة بين الطرفين كانت غير مستقرة وأن الثقة بينهما كانت منعدمة بدليل سبق تطبيق المستأنف — الطاعن — للمستأنف عليها — المطعون عليها — قبل حصول التصرف وتوثيق الزوجية بعد ذلك بعقد جديد ، وأنه متى تقرر هذا يبين أن المانع الأدبي كان منتفيا " ، وهي تقارير موضوعية سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، وكان لا يجدي الطاعن ما أثاره من أن شقيق المطعون عليها جعله يوقع على عقد بيع منجز خلافا لما اتفق عليه من تحرير وصيته ، لأن مفاد ذلك أنه يدعى تزوير عقد البيع ، وإذا لم يتخذ الطاعن أمام محكمة الموضوع الإجراءات التي أوجها القانون بهذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالوجه الرابع من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليها دون أن يتحقق من ملكية الطاعن للعقار موضوع الدعوى إذ أنه اشتراه بعقد عرفي حكم بصحته ونفاذه إلا أنه لم يسجل حتى الآن ، مما لا يجوز معه الحكم بصحة ونفاذ عقد المطعون عليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو تنفيذ الترامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل

العقد في نقل الملكية مما مفاده أن المشتري يجب أن يطلبه إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ١١٨٩ سنة ١٩٦٤ مدني دسوق ضد البائع له يطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وقضى فيها بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٥ بالحقاق عقد الصالح المبرم بين الطاعن والبائع له بحضور الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي ، فإن حسب المطعون عليها ذلك حتى تكون دعواها بصحة عقدها مقبولة لأنه إذا ما سجل الحكم الصادر للطاعن انتقلت الملكية إليه ويصبح تسجيل الحكم الصادر لها ممكناً ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون عليها ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

يرباسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / أنور خلف ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد مصطفى المنفلوطي ، حسن السنباطي ، والدكتور بشرى رزق ، رانت عبد الرحيم .

(٣٣٢)

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ١٤ القضائية :

(١) نقض ” إجراءات الطعن “ . محامة .

وجوب إيداع التوكيل الصادر من الطامن إلى من وكل المحامي في الطعن بالنقض . عدم تقديم
 هذا التوكيل إلى أن حجزت الدعوى للمحكم . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

(٢) نقض ” الصفة في الطعن “ . بطلان .

خلو صحيفة الطعن من بيان صلة قرابة الورثة الطامنين لمورثهم ليس من شأنه التشكيك
 في حقيقة صفتهم . لا بطلان .

(٣ ، ٤) دعوى ” انقطاع سيرة الخصومة “ . بطلان .

(٣) حيز الدعوى للمحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم المستأنف
 عليه مذكرة في الميعاد أثبت بها وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة . أثره انقطاع سيرة الخصومة
 بقوة القانون .

(٤) صدور الحكم في فترة انقطاع الخصومة . أثره بطلان الإجراءات بما في ذلك الحكم .

١ — إذ كان يبين من أوراق الطعن أن الاستاذ . . . المحامي قرر : لطعن عن
 الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وكالة عن الطاعنين الثالث والرابعة ، إلا أنه
 لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته منهما حتى حجزت الدعوى للحكم ، ولما كان لا يفي
 عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطاعنة الأولى
 إلى محامها ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع
 معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعنة الأولى في توكيل

المحامين في الطعن بطريق التقض . لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنين الثالث والرابعة لرفعهم من غير ذى صفة .

٢ — إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات وأن كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله ، ولئن كان الثابت فى تقرير الطعن أن الطاعنين هم ورثة المرحوم ... وكان خلو صحيفة الطعن من ذكر قرابة الطاعنين للورث ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة صفتهم كخصوم وانصالحهم بالخصومة المرددة فى الدعوى فإن الدفع بالبطلان للتجهيل بالصفة يكون فى غير محله .

٣ — تنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ مرافعات على أنه " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها " وتنص المادة ١٣١ من ذات القانون على أنه " تعتبر الدعوى مهياة للحكم فى موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية فى جلسة المرافعة قبل الوفاة ... " وإذ كان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف طلب الحاضران عن طرف الخصومة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم ومذكرات فى عشرة أيام . وقبل انقضاء هذا الأجل تقدمت الشركة المطعون ضدها بمذكرة إلى المحكمة وأوردت بها أن المستأنف قوفى فى ذات يوم جلسة المرافعة وطلبت الحكم بانقطاع سير الخصومة ، ولكن المحكمة قضت فى موضوع الدعوى ، وكان يبين من ذلك أن الخصوم لم يبسدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية فى جلسة المرافعة الشفوية وقبل الوفاة ، ولا يعد باب المرافعة الكتابية مقفولا أمامهم بعد أن رخصت المحكمة لهم بتقديم مذكرات فى فترة حجز القضية للحكم [إلا] بانهاء الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات خلاله ، وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها وتكون الخصومة فيها قد انقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للوفاة الحاصلة خلال ذلك الأجل .

٤ — يترتب على انقطاع سير الخصومة بطلان جميع الإجراءات التي تمت بعد حصوله وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في فترة انقطاع الخصومة فإنه يكون قد وقع باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — يتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤١٣ سنة ١٩٦٦ عمال جزئي بور سعيد — التي قيدت برقم ١٩٧٠/٦٧ عمال كلي بور سعيد بعد إحالتهما إلى المحكمة الابتدائية — طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١١٥ جنيها وما يستجد بواقعه ٥ جنهيات شهريا اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/١ ، وقال بيانا لدعواه إنه كان يعمل لدى شركة ورسم وشركاه ثم آل نشاطها إلى الشركة البحرية التجارية التي أدمجت في الشركة المطعون ضدها ، وكان يتقاضى مرتبا شهريا مقداره ٨٣ جنيها و ٥٠٠ ملم ثم فوجيء اعتبارا من ١٩٦٥/١/١ بنخص خمسة جنهيات من هذا المرتب ، ولما كان هذا المبلغ جزءا من أجره الذي لا يجوز تعديله بغير موافقته فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٣١ حكمت المحكمة بنذب خبير ثم قضت المحكمة الابتدائية في ١٩٧٠/١١/١٧ وبعد أن قدم الخبير تقريره بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع لمورث الطاعنين مبلغ ٣١٥ جنيها . استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بور سعيد) وقيد الاستئناف برقم ٥٤ لسنة ١١ ق ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ حكمت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها ببطلان صحيفة الطعن . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين الثالث والرابعة ويقبوله شكلا بالنسبة للطاعنين الأولى والأخيرة ورفضه موضوعا . عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٦/١١/٢٨ وفيها صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث ان مبنى الدفع من النيابة أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته الطاعنة الأولى بصفتها وكيلة عن الطاعنين الثالث والرابعة مما يكون من الطعن بالنسبة لهما غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأنه يبين من أوراق الطعن أن الأستاذ / ... المحامي الذي رفع الطعن من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثالث والرابعة ، إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته منهما حتى بحزت الدعوى للحكم ، ولما كان لا يفي عن تقديم هذا التوكيل بمجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطاعنة الأولى إلى محاميهما ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة ، وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعنة الأولى في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض . ولما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنين الثالث والرابعة لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن مبنى الدفع من المطعون ضدها ببطلان صحيفة الطعن أن الطاعنين ذكروا بصحيفة الطعن أنهم ورثة المرحوم ... رافع الدعوى أصلاً ، دون بيان درجة القرابة المؤدية للورثة مما يعتبر تجهيلاً لصفاتهم كطاعنين ويلحق البطلان بصحيفة طعنهم .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأنه إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومواطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات ، وأن كل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله ، وكان الثابت في صحيفة الطعن أن الطاعنين هم ورثة المرحوم ... وكان خلو صحيفة الطعن من ذكر قرابة الطاعنين للورث ليس من شأنه التشكيك في حقيقة صفاتهم كخصوم واتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى فإن الدفع بالبطلان يكون في غير محله متعيناً رفضه .

وحيث ان الطعن بالنسبة للطاعنتين الأولى والأخيرة استوفى أوضاعه الشكائية وحيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك قالتا إن الاستئناف تحدده لنظره جلسة ١٩٧١/٢/٢٤

وفيها - حجرت الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات خلال عشرة أيام وقد توفي مورثهم في ذات اليوم . وقدمت الشركة مذكرة أوردت بها أمر وفاة مورثهم وطلبت الحكم بانقطاع سير الخصومة ولكن المحكمة أصدرت حكمها في الموضوع رغم أن الدعوى لم تكن قد تهيأت للحكم في موضوعها لأن الخصوم لم يبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل حصول الوفاة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها " وتنص المادة ١٣١ من القانون على أنه " تعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة " وكان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف وهي جلسة ١٩٧١/٢/٢٤ طلب الحاضران من طرفي الخصومة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم ومذكرات في عشرة أيام . وقبل انقضاء هذا الأجل تقدمت الشركة « المطعون ضدها » بمذكرة إلى المحكمة أوردت بها أن المستأنف توفي في ذات يوم جلسة المرافعة وطلبت الحكم بانقطاع سير الخصومة ولكن المحكمة قضت في موضوع الدعوى ، ولما كان يبين من ذلك أن الخصوم لم يبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة الشفوية وقبل الوفاة ولا يعد باب المرافعة الكتابية مقفولا أمامهم بعد أن رخصت المحكمة لهم بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية للحكم إلا بانتهاء الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات خلاله ، وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها وتكون الخصومة فيها قد انقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للوفاة الحاصلة خلال ذلك الأجل - لما كان ما تقدم وكان يترتب على هذا الانقطاع بطلان جميع الإجراءات التي تمت بعد حصوله وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في فترة انقطاع الخصومة فإنه يكون قد وقع باطلا مما يتعين معه نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

بقيادة السيد المستشار محمد صالح أبو راس ، وعنصرية السادة المستشارين : حافظ رفقي ورجيل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين .

(٣٣٣)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣ ، التفضائية :

(١) إثبات " إجراءات الإثبات " " انكار التوقيع " . محكمة الموضوع .

انكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم إلزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاتناعها بصحة التوقيع .

(٢) إثبات " ترجمة المستندات " .

ترجمة المستندات التي أقيم عليها الحكم إلى اللغة العربية . جواز أن تكون عرفية . شرطه . عدم منازعة الخصم في صحة الترجمة .

(٣) نقل " نقل بحري " " خطابات الضمان " " حجيتها " " سند الشحن " . إثبات .

خطابات الضمان التي يلتزم الشاحن فيها قبل النقل . حجيتها على طرفيها دون الغير . جواز إثبات الطرفين عكس ما ورد بسند الشحن . لا مخالفة في ذلك للقانون المصري أو معاهدة بروكسل . نطاق ذلك .

١ - محكمة الموضوع - وعلى ما يستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإثبات - غير ملزمة في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية ممن نسبت إليه بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة . بل إن لها متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها بأن التوقيع صحيح ، أن ترد على المنكر أنكاره وأن تأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .

٢ — عدم ترجمة المستندات التي تقيم المحكمة عليها قضاءها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا لعانون السلطة القضائية الذي يقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية إلا أنه لا تشترط الرسمية في هذه الترجمة إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية المقدمة للمستند وتنازعون في أمرها . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول على الترجمة العرفية لخطاب الضمان المقدم من الشركة المطعون ضدها الثانية استنادا إلى أن الطاعنة لم تدع بانها غير صحيحة فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه قصور في التسيب .

٣ — خطابات الضمان التي يثبت فيها الشاحن التحفظات التي يطلب الناقل إخراجها في سند الشحن ولم تدرج به استجابة لرغبته والتي يتعهد بمقتضاها بضمان كافة النتائج التي تترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة من قبل الغير — باعتبارها حجة على عاقدتها دون الغير — لا مخالفة فيها للقانون المصري الذي يجيز في العلاقة بين الناقل والشاحن إثبات عكس ما ورد في سند الشحن . كما أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) لا مخالفة فيها أيضا لمعاداة سندات الشحن الموقعة في بروكسل طالما أن المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بين الناقل والشاحن ولم تتضمن اتفاقا على إعفاء الناقل من المسؤولية ولم تكن مشوبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير أو إدخال الغش عليه عند تداول السند .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بجارى

(١) قضا ٢٢/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٦٢٧

كلى السويس على المطعون ضدها الثانية ومدير توكيل أميوط للملاحة بصفتها وكيلين عن ملاك الباخرة "فرازوين" بطلب إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٤٧٠٥ جنيهات و ٣٨٠ ملياً وفوائده القانونية وأسس دعواه على أن وزارة التوين تعاقدت مع شركة النصر للاستيراد والتصدير على توريد كمية من زيت بذرة القطن السوداوى وقد وصلت هذه الرسالة لميناء السويس في ١٩٦٧/١١/٦ على الباخرة "فرازوين" وتبين لدى معاينتها وجود كسور وثقوب ببعض البراميل مع انسكاب الزيت منها والتضح بعد تفريقها في ١٩٦٧/١١/٩ وجود عجز في وزن الرسالة قدره ٢٧,١٤٩ طناً وثمنه ٤٧٠٥ جنيهات و ٣٨٠ ملياً تعتبر الشركة الناقلة مسئولة عنه . وبمقتضى صحيفة مطنة في ١٩٧٠/٧/٢٨ أدخلت الشركة المطعون ضدها الثانية الشركة الطاعنة ضامنة في الدعوى طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها ما عسى أن يحكم به عليها في الدعوى مؤسسة دعوى الضمان على أن براميل الرسالة قدمت للسفينة في حالة سيئة الأمر الذى من أجله امتنع الربان عن استلام البضاعة لشحنها فطلبت منه الطاعنة قبولها بحالتها وقدمت له خطاب ضمان مؤرخاً في ١٩٦٧/١٠/٢٢ تعهدت فيه بمسئوليتها عن أى مطالبة أو دعاوى ترفع عليه نتيجة لحالة البضاعة . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٢ قضت محكمة السويس الابتدائية في الدعوى الأصلية بإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضدها الأول مبلغ ٤٧٠٥ جنيهات و ٣٨٠ ملياً وفوائده القانونية وفي دعوى الضمان بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها الثانية المبلغ المحكوم به عليها في الدعوى الأصلية . استأنفت الشركة الطاعنة الحكم فيما قضى به ضدها بالاستئناف رقم ٤٠٣ سنة ٨٨ ق تجارى ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٧٣/١/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . طعنَت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب من وجهين مؤدى أولهما أن الشركة المطعون ضدها الثانية قدمت لمحكمة الموضوع خطاب ضمان سبب صدوره إلى الطاعنة فأنكرت صدوره من ممثلها مما يسقط حججه في الإثبات

ويوجب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المطعون ضدها الثانية صدوره من الطاعة ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بالقول بأن الطاعة لم تتخذ الإجراءات المقررة للطعن بالإسكار أو التزوير في حين أنه لا يلزم في الطعن بالإسكار واتخاذ إجراءات معينة ويكفى لإسقاط حجية الورقة أن ينكر من نسب إليه صدورها لتأمر المحكمة بالتحقيق . وحاصل الوجهة الثانية أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ عول في قضائه على ترجمة غير رسمية لخطاب الضمان المقدم من الشركة المطعون ضدها الثانية المحرر بلغة أجنبية لم تقدم معه ترجمة رسمية باللغة العربية .

وحيث إن هذا للنعي مردود في شقه الأول بأن محكمة الموضوع - وعلى ما يستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإثبات - غير ملزمة في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية ممن نسبت إليه بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة بل أن لها متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها بأن التوقيع صحيح أن ترد على المنكر إنكاره وأن تأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انتهت في استدلال سائق ومن وقع أوراق الدعوى إلى صحة صدور خطاب الضمان من ممثل الشركة الطاعة فلا عليها إن لم تحمل الدعوى إلى تحقيق لم ترداعيا لإجراءاته ولا يعيب الحكم بعد ذلك ما استطرد إليه تزيدها من أن الشركة الطاعة لم تتخذ الإجراءات المقررة قانونا للطعن بالإسكار أو التزوير والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه وإن كان عدم ترجمة المستندات التي تقيم المحكمة عليها قضائها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا لقانون السلطة القضائية الذي يقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية إلا أنه لا تشترط الرسمية في هذه الترجمة إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحيفة الترجمة العرفية المقدمة للمستند ويتنازعون في أمرها . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه إنه عول على الترجمة العرفية لخطاب الضمان المقدم من الشركة المطعون ضدها الثانية استنادا إلى أن الطاعة لم تدع بأنها غير صحيحة، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون أو هابه قصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعة تدمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أجاز إثبات عكس

بيانات سند الشحن الخاص بالبضاعة في العلاقة بين الشاحن والناقل في حين أن سندات الشحن — وهي مصدر العلاقة بين الطرفين — المستوفية للبيانات المنصوص عليها في المادتين ٩٩، ١٠٠٤ من قانون التجارة البحرية يكون لها حجية كاملة في الإثبات بين الشاحن والناقل عملاً بالمادة ١٠١ منه وإذ جاء سند الشحن موضوع الدعوى نظيفاً وخالياً من أى تحفظ يفيد بأن حالة البراميل غير سليمة فلا يكون الناقل مسؤولاً عن أى تلف أو عجز في البضاعة ولا يعتد بخطاب الضمان الذى استند إليه المحكم المطعون فيه لأنه ينطوي على إعفاء من المسؤولية مع أن كل شرط أو اتفاق يتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وفقاً للمادة ٨/٣ من معاهدة بروكسل الدولية التى وافقت عليها مصر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن خطابات الضمان التى يثبت فيها الشاحن التحفظات التى يطلب الناقل إدراجها في سند الشحن ولم تدرج استجابة لرغبته والى يتعهد بمقتضاها بضمان كافة النتائج التى ترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير ، باعتبارها حجة على عاقلها دون لغير لا تخالفة فيها لمقتضى القانون المصرى الذى يجيز في العلاقة بين الناقل والشاحن إثبات عكس ماورد في سند الشحن كما أنه — وعلى ما جرى به قنءاء هذه المحكمة — لا تخالفة فيها أيضاً لمعاهدة سندات الشحن الموقعة في بروكسل طالما أن المقصود بها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بين الناقل والشاحن ولم تتضمن اتفاقاً على إعفاء الناقل من المسؤولية ولم تكن مشوبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير أو إدخال الغش عليه عند تداول سند الشحن . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدها الثانية وهى شركة الملاحة إنما تمسك بخطاب الضمان موضوع النزاع في دعواها قبل الشاحن ، وكان المحكم المطعون فيه قد خاض إلى أن هذا الخطاب قد سلمته الطاعنة إلى المطعون ضدها الثانية حتى لا تدرج التحفظات التى أرادت إثباتها في سند الشحن عن حالة البضاعة وقت ثبوتها من أنها "براميل مستعملة في حالة رديئة جداً" ، كما خاض المحكم إلى أن هذا الخطاب لم يتضمن به هذه العبارة إعفاء من المسؤولية مما تحرمه المادة ٨/٣ من معاهدة بروكسل كما أنه لم يكن

مشوبا منذ إصداره بقصد إيهام الدير وإدخال الغش عليه عند تداول السند ،
لما كان ما تقدم فإن نعى الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق
القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في
التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن شحن البضاعة
موضوع الدعوى تم بصورة سليمة واستندت في ذلك على الفاتورة رقم ٧٤/١٣٨
المؤرخة ١٩٦٧/١١/١٨ الصادرة من مصانعها وعلى شهادة صادرة من مصانعها
وعلى شهادة صادرة من شركة بورسودان وهي شركة معتمدة للتخليص والشحن
ولم يرد الحكم على ذلك بشيء فشابه قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه
بمسئولية الشركة الطاعنة إلى خطاب الضمان الذي انتهى إلى صحة صدوره منها
والذي تضمن الوصف السئ للبضاعة وقت شحنها وكان ذلك كافيا لحمل قضاء
الحكم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها
على أسباب تسوغه فإنها لا تكون من بعد ملزمة بأن ترد على كل الحجج التي يدلى
بها الخصوم لأن قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الردالضمني لكل
حجة تخالفها ، كما أنها ليست ملزمة بالرد على ما يقدمه لها الخصوم من متندات
وحسبها أن تقيم حكمها على ما يكفي لحمله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد قام على دعامة كافية لحمل قضائه على ماسلف قوله ، فإن النعى على الحكم
بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين محمد مدني العصار، وعبد الرؤف عبد المجيد بجوده وزكي الصاوي صالح، وجمال الدين
عبد اللطيف .

(٣٣٤)

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ١٠ ، القضائية :

(١) دعوى ” مصروفات الدعوى ” .

إلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها . شرطه . أن يكون الحق
مسلماً به من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . م ١٨٥ مرافعات .

(٢) تعويض ” الشرط الجزائي ” . مسئولية ” المسئولية العقدية ” .
محكمة الموضوع .

ورود الشرط الجزائي في العقد . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها إذا كان الملتزم مقصراً من
عدمه لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تقديرها سائفاً

١ — شرط الحكم بإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها
أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه حسباً تقضى به المادة ١٨٥
من قانون المرافعات ، هو أن يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع
الدعوى . وإذا قضى الحكم بإلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى رغم تسليمها
بطلبات المطعون عليهم تأسيساً على أنهما لم يوفيا بالتزاماتهما كاملة إلا بعد رفع
الدعوى وكان ما استند إليه الحكم في قضائه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق
ويتفق مع صحيح القانون . فإن النعي عليه يكون في غير محله .

٢ — لمحكمة الموضوع إذا نص في العقد على شرط جزائي عند عدم قيام
المتعهد بما التزم به ، الساطة التامة في اعتباره مقصراً حسباً يتراءى لها من الأدلة
المقدمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير متى كان سائفاً . لما كان

ذلك وكان تخلف الطاعنين عن تنفيذ التزامهما يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فإن المطعون عليهم لا يكلفون بإثباته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية فى ١١ / ١٢ / ١٩٧٠ والمقيدة برقم ٥٩٠١ سنة ١٩٧١ شمال القاهرة بطلب الحكم ضد الطاعنين وفى مواجهة المطعون عليه الرابع والبنك العقارى المصرى ، بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٦ الصادر لهم من الطاعنين ببيع العقار الموضح بصحيفة الدعوى مع التسليم وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التعويض الاتفاقى والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالوا فى بيان ذلك إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/١٢/٦ باع لهم المطعون عليه الرابع بصفته وكيلًا عن الطاعنين كامل أرض وبناء العقار البالغ مسطحه ٢٨٠ مترا مربعا المبين بصحيفة الدعوى لقاء ثمن إجمالى قدره ٢٣٠٠٠ جنيه دفع منه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقت التعاقد والتزموا بسداد مبلغ ٨٠٠٠ جنيه قيمة دين البنك العقارى المصرى المحمل به العقار المبيع ودفع مبلغ ٧٠٠٠ جنيه عند التوقيع على العقد النهائى تخصم منه قيمة الفوائد المستحقة للبنك حتى تاريخ التوقيع على العقد النهائى ، أما باقى الثمن وقدره ٣٠٠٠ جنيه فقد التزموا بالوفاء به على أقساط شهرية قيمة كل منها ٢٠٠ جنيه بدون فوائد ابتداء من الشهر التالى للتوقيع على العقد النهائى تحرر بها سندات لصالح الطاعنين ، وتعهد الطاعنان فى العقد بتسليمهم مستندات الملكية وكافة الشهادات العقارية اللازمة لإتمام العقد النهائى الذى حدد له أربعة شهور من تاريخ التوقيع على العقد الابتدائى وإلا أصبح من حقهم رفع دعوى بصحة ونفاذ عقد البيع مع

تعمل الطاعنين بالمصروفات فضلا عن التعويض المتفق عليه في العقد والبالغ قدره ٥٠٠٠ جنيه وورد بالبند الرابع من العقد أن الطاعنين يملكان أرض العقار بطريق الشراء بموجب عقود مشهورة ، أما المباني فقد أقيمت من مالهما الخاص ووردت في تكليفهما ، غير أنه تبين للمطعون عليهم الثلاثة الأول أن العقار المبيع لم يرد جميعه في تكليف الطاعنين فطلبوا إليهما تسليم باقى مستندات التمليك حتى يتمكنوا من إتمام إجراءات العقد التباثى ثم وجهوا إليهما إنذارا بذلك فى ١٩٦٩/٤/٢٦ إلا أنهما لم يستجيبا لطلبهم ، وإذ أسفر كشف التحديد عن أن الطاعنين لا يملكان فى العقار المبيع سوى ٢٣ ط ، $\frac{٥١٧٥}{١٠٥٨٤}$ و ١٠ س مشاعا فى ٢٤ قيراط ومساحتها ٢٢٧,٧٠ مترا مربعا فقد أعدوا مشروع العقد النهائى على هذا الأساس وأنذروا الطاعنين فى ١٩٦٩/١١/٢٤ وحددوا لهما يوم ١٩٦٩/١١/٣٠ بمكتب توثيق مأمورية الشهر العقارى بالوايل للتوقيع على هذا العقد وتنفيذ كافة الالتزامات التى تعهد بها الطرفان فى عقد البيع الابتدائى ، ومع ذلك لم يحضرا فى الميعاد المحدد فاثبتوا ذلك فى محضر غيبة ، وإذ تخلف الطاعنان عن تنفيذ التزاماتهما بعدم تسليمهم باقى مستندات الملكية ، كما أنهم امتنعوا عن الحضور إلى الشهر العقارى للتوقيع على العقد النهائى ، فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفه البيان . و بصحيفة معلنه فى ١٩٧١/٣/٦ عدل المطعون عليهم طلباتهم إلى طلب الحكم بصحة وتفاذ العقد بالنسبة لمقدار ٢٣ ط ، $\frac{٧٤٣٤}{١٠٥٨٤}$ س ٢٣ من ٢٤ ط تعادل ٢٢٧,٨٠ مترا مربعا مشاعا فى كامل أرض وبناء العقار المبين بصحيفة الدعوى وب عقد البيع مع الحكم لهم بكافة الطلبات الأخرى الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ حكمت المحكمة باثبات ترك المطعون عليهم الثلاثة الأول للتصومة بالنسبة للبنك العقارى المصرى وإلزامهم بمصروفات هذا الترك ، وفى مواجهة المطعون عليه الرابع بصحة وتفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٦ الصادر من المطعون عليهم الثلاثة الأول وذلك عن بيع حصة قدرها قيراط ٢٣ و $\frac{٧٤٣٤}{١٠٥٨٤}$ س ٢٣ من ٢٤ قيراط مشاعا فى كامل أرض وبناء العقار المبين الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٢٣٠٠٠ ج وألزم المطعون عليهم الثلاثة الأول بالمصروفات و ٥٠٠ ج مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليهم الثلاثة الأول هذا

الحكم وقيد استئنافهم برقم ٤٥٩ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة. وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن المصروفات وعن رفض طلب التعويض وبإلزام الطاعنين بالمصروفات الابتدائية عن طلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٦ والمصروفات الاستئنافية الخاصة بهذا الشق ، وبإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للطعون عليهم الثلاثة الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض وبالمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه. طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينهى الطاعنان بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق ، ذلك أن الحكم ألزمهما بمصروفات الدعوى تأسيسا على أنهما لم ينفذا الإلتزام بتسليم كل مستندات الملكية إلى المطعون عليهم الثلاثة الأول رغم إنذارهما ، إذ لم يسلموا العقد المشهر برقم ٨١١ فى ١٩٦٩/٢/٢٠ المكمل للمساحة إلا فى ١٩٧٠/٣/٢٣ أثناء نظر الدعوى ، كما أنهما رفضا الحضور للتوقيع على العقد النهائى عن المساحة المقدم عنها مستندات الملكية ، فى حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الثلاثة المذكورين أنذروهما فى ١٩٦٩/١١/٢٤ بأن العقار لم يرد جميعه فى تكليفهما وأنهم أعدوا العقد النهائى عن ٢٣ ط ، ١١ س وحددوا يوم ١٩٦٩/١١/٣٠ للتوقيع على هذا القدر الناقص فسجلا على الإنذار بأن باقى القطعة تم تسجيلها فى ١٩٦٩/٢/٢٠ بالعقد المشهر برقم ٨١١ الذى سبق أن سلمت صورته لهم وأنهما على استعداد للتوقيع على العقد بأكمله ، كما أنهما رددا ذلك فى إنذار وجه إليهم فى ١٩٦٩/١١/٢٩ وأظهرا إستعدادهما لتسليمهم صورة أخرى من هذا العقد ، ومع ذلك فقد حرروا محضرا غيبة فى ١٩٦٩/١١/٣٠ بالشهر العقارى ثم أعلناهما بالدعوى فى ١١ ، مع أن تنفيذ العقد بحسن نية كان يقتضى منهم أن يستخرجوا صورة رسمية من العقد المشهر سالف الذكر ، مما مفاده أن المطعون عليهم هم الذين تسببوا فى إقامة الدعوى دون مبرر رغم التسليم بحقهم قبل رفعها ،

ويتعين بالتالى تحميلهم بالمصروفات ، وإذ ألزمهما الحكم بمصروفات الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذاك لأنه لما كان شرط الحكم بالزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصروفات كنها أو بعضها إذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه حسبما تقضى به المادة ١٨٥ من قانون المرافعات هو أن يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من الأوراق أن الطاعنين لم يسلموا المطعون عليهم الثلاثة الأول جميع مستندات الملكية رغم إندارهما بذلك فى ١٩٦٩/٤/٢٦ بعد أن تبين أن العقار المبيع لم يرد جميعه فى تكليفهما ، كما أن المطعون عليهم أئذروهما بتحديد يوم ١٩٦٩/١١/٣٠ للتوقيع على العقد النهائى بأمورية شهر عقارى الوابلى فى حدود ملكيتهما فى العقار إلا إنهما ردا على هذا الإندار بأنهما سبق أن سلماهم صورة من العقد المشر فى ١٩٦٩/٢/٢٠ برقم ٨١١ سنة ١٩٦٩ عن باقى الأرض وأبديا استعدادهما للتوقيع على العقد جميعه ثم امتنعا عن الذهاب فى الزمان وإلى المسكان المحددين فى الإندار ، وهو ما دعا المطعون عليهم إلى إقامة الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقد ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعنين هما اللذان تسببا فى رفع الدعوى لإنهما لم يسلموا صورة العقد المشر برقم ٨١١ سنة ١٩٦٩ إلا فى ١٩٧٠/٣/٢٣ بعد رفع الدعوى ، ولم يعول الحكم على إدعاء الطاعنين بإنهما سلما هذه الصورة قبل ذلك لأنه لا دليل عليه ، وإذا قضى الحكم بالزام الطاعنين بمصروفات الدعوى رغم تسليمها بطلبات المطعون عليهم تأسيسا على إنهما لم يفييا بالتزاماتهما كاملة إلا بعد رفع الدعوى ، وكان ما استند إليه الحكم فى قضائه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ويتفق مع صحيح القانون ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الإسندلال وقصور فى التسبيب ، ذلك أنه ألزم الطاعنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا للمطعون عليهم عن حرمانهم من ريع العقار حتى تاريخ التسليم تأسيسا على إنهما لم ينفذا التزامهما بتسليم مستندات الملكية كاملة رغم

إنذارهما في ١٩٦٩/٤/٢٦ ، في حين أن التعويض لا يستحق طبقاً للبند الخامس من العقد إلا عند إمتناعهما دون مبرر عن التوقيع على العقد النهائي ، وبعد إنذار بمهلة مدتها أسبوع ، ويضيف الطاعنان إنهما لم يمتنعا عن التوقيع لأن العقد الذي أعدّه المطعون عليهم كان عن ٢٣ ط و ١٠ من مع أن العقار بيع لهم بأكمله وقد أنذرهم المطعون عليهم يوم ١٩٦٩/١١/٢٤ للتوقيع على العقد يوم ١٩٦٩/١١/٣٠ أي بعد مهلة ستة أيام فقط ، وهذا إلى أن الحكم لم يبين متى كان التسليم واجبا حتى يستقيم تقديره للتعويض ، وقد حدد البند التاسع من العقد ميعاد تسليم العقار بدفع باقي الثمن وقدره ٧٠٠٠ جنيه والتوقيع على العقد النهائي علاوة على إلتزام المطعون عليهم في البند الثاني بتوقيع كميالة كل منها بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وبالتالي فلا ينشأ حقهم في الربح إلا بعد دفع ٧٠٠٠ جنيه وتوقيعهم على السندات التي تمثل باقي الثمن المقسط ، ولم يتم ذلك إلا في يوم ١٩٧٠/٩/١٢ حيث حرر إتفاق أثبت فيه إنهم تسلموا العقار وحولت لهم عقود الإيجار واستلموا الشقة الخالية كما حرروا الكمبيالات المتفق عليها ، مما مفاده أن المطعون عليهم هم اللذين تسببوا في تأخير التسليم ، وإذا قضى الحكم بإلزامهما بتعويض المطعون عليهم عن حرمانهم من الربح حتى التسليم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الإطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٢٦ أن الطرفين اتفقا في البند الثاني منه على أن يدفع المطعون عليهم مبلغ ٧٠٠٠ جنيه عند التوقيع على العقد النهائي الذي حدد له أربعة أشهر من تاريخ العقد لإبتدأ وأن يحرروا سندات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على أقساط شهرية قيمة كل قسط منها ٢٠٠ جنيه تدفع إبتداء من الشهر التالي للتوقيع على العقد النهائي ، واتفقا في البند الخامس على أنه إذا امتنع الطاعنان عن التوقيع على العقد النهائي في المدة المحددة دين مبرر قانوني يكون للمطعون عليهم رفع دعوى صحة وإنفاذ عن العقد مع إلزام الطاعنين بالمصروفات علاوة على تعويض قدره ٥٠٠٠ جنيه ، وتعهد الطاعنان في البند التاسع بتسليم العقار وعقود الإيجار مؤشرا عليها بالتحويل والتنازل عنها لصالح المطعون عليهم بعد دفعهم باقي الثمن وقدره ٧٠٠٠ جنيه والتوقيع على العقد النهائي ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون

عليهم عرضوا على الطاعنين مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤ وهو اليوم التالي لاستلامهم صورة العقد المشهر برقم ٨١١ سنة ١٩٦٩ عن باقى القدر المبيع واستلم الطاعنان هذا المبلغ فى ١٩٧٠/٣/٢٥ وان الطرفين حررا اتفاقا فى ١٩٧٠/٩/١٢ أثبتا فيه أن المطعون عليهم استلموا العقار المبيع وعقود الإيجار المحولة لصالحهم وأنهم سلموا الطاعنين ١٥ سندا بقيمة كل سند منها ٢٠٠ جنيه تدفع ابتداء من ١٩٧٠/١١/١ واحتفظ الطرفان بحقوقهما فى النزاع المعروض على القضاء ، ولما كان لمحكمة الموضوع إذا نص فى العقد على شرط جزائى عند عدم قيام المتعهد بما التزم به ، السلطة الزامة فى اعتباره مقصرا أو غير مقصر حسبما يترأى لها من الأدلة المقدمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى هذا التقدير متى كان سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول قد سجل على الطاعنين تخلفهما عن تنفيذ التزامهما بتقديم باقى مستندات الملكية رغم إذارهما فى ١٩٦٩/٤/٢٦ بعد انتهاء المدة المحددة فى العقد كما سجل عليهما الامتناع عن التوقيع على العقد النهائى الذى أعده المطعون عليهم طبقا للمستندات المقدمة من الطاعنين وذلك بعد إذارهما بتحديد يوم ١٩٦٩/١١/٣٠ لهذا الغرض وأنهما لم يقدمتا صورة العقد المشهر برقم ٨١١ سنة ١٩٦٩ الا فى ١٩٧٠/٣/٢٣ أى بعد رفع الدعوى واستند الحكم فى ذلك إلى أسباب سائغة ، ولما كان تخلف الطاعنين عن تنفيذ التزامهما على النحو سالف البيان يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف المطعون عليهم إثباته ، وإذا خلص الحكم إلى أن المطعون عليهم يستحقون التعويض إعمالا لأحكام الشرط الجزائى المنصوص عليه فى البند الخاص من العقد وقدر التعويض بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مراعىا فى ذلك أن الالتزام نفذ فى جزء منه بتسليم المطعون عليهم المستندات الأخرى للملكية يوم تحرير العقد حسبما أثبت فى نهايته وأن المطعون عليهم حرروا من ريع العقار حتى تاريخ التسليم الذى شرط له طبقا للبند التاسع من العقد اداء باقى الثمن وقدره ٧٠٠٠ جنيه والتوقيع على العقد النهائى ولا علاقة للتسليم بالمستندات التى تحرر على أقساط مجموعها ٣٠٠٠ جنيه لأن هذه الاقساط لا تستحق إلا ابتداء من الشهر التالى للتوقيع على العقد النهائى ، وقد انتهى الحكم صحيحا وعلى ما سلف ذكره إلى أن التأخير فى التوقيع على العقد النهائى يرجع إلى خطأ الطاعنين ، وكان غير سائغ ما يدعيه

الطاعنان من أنهما لم يمتنعا عن التوقيع ، تأسيسا على أن العقد الذي أعده المطعون عليهم كان عن ٢٣ ط، ١٠ من فقط وأن العقار مملوك لهم كله ، ذلك أن المطعون عليهم قد أعدوا العقد النهائي عن القدر الذي ورد به طبقا لمستندات الملكية التي أسلموها من الطاعنين ، ولم يحرروا العقد عن العقار كله لأن الطاعنين حسبما حصله الحكم هما اللذان تأخرتا في تسليم المستندات الخاصة بباقي العقار المبيع ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود . وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد المهدي ومحمد الباجوري وصالح نصار وأحمد وهدان .

(٣٣٥)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٤١) إيجار ” إيجار الأماكن ” . وقد ” تقدير انعقد ” . قانون .

(١) إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . العبرة في وصف العين هي بما ورد بعقد الإيجار بشرط أن يكون حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين .

(٢) ورود عقد الإيجار على أرض فضاء . خضوعه للقواعد العامة في الإيجار دون قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك أن تكون الأرض مسورة أو عليها مبان لم تكن محل اعتبار في التعاقد .

(٣) حكم ” تسبب الحكم ” . إيجار .

أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . لا ييب متى رأت في هذه الأسباب ما يقتضي عن إيراد جديد . مثال في إيجار .

(٤) استئناف . حكم . قوة الأمر المقضي .

فضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف فقاذا الحكم . م ٢٩٢ مرافعات . وفقى . لا يجوز قوة الأمر المقضي . حلة ذلك .

(٥) نقض . ” أسباب الطعن ” .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن بالنقض وجوب الدفاع الجديدة التي يدعى إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليها . نعى مجهول غير مقبول .

١ — إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن والمقابلة لذات المادة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد استثنت

صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، وكان الضابط في تعيين القانون الواجب التطبيق في طلب الإخلاء مرده في الأصل إلى وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار ، فإن ورد العقد على أرض فضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع للقواعد العامة في القانون المدني بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت إبرام العقد شريطة أن يكون ما ورد بعقد الإيجار في هذا الشأن حقيقيا انصرفت إليه إرادة العاقدين .

٢ — إذ كان البين من عقد الإيجار والمستندات المقدمة أن موضوعه أرضا فضاء تبلغ مساحتها ١٢١٨ مترا مربعا لاستعمالها مقهى صيفي ولا تشغل المباني منها سوى مساحة ٢٧,٢٠ مترا مربعا فقط ، وكان العاقدان قد تعهدا في ملحق العقد بالمحافظة على المباني التي تسلمها حتى نهاية العقد ، سواء كان الانتهاء وفقا للتعاقد أم حال بيع المؤجر الأرض المؤجرة مما يدل على أن التعاقد انصب على أرض فضاء ، وأن كون الأرض مسورة أو مقام عليها بعض المباني أمر لم يكن محل اعتبار ولا يغير من طبيعة محل العقد باعتباره أرضا فضاء ، فإن الحكم المطعون فيه متى قرر أن عقد الإيجار المشار إليه يخضع لقواعد القانون العام ولا تسرى عليه أحكام التشريع الاستثنائي يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ولا لمدلوله ، ويخون النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٣ — لاثيريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد ، ولم كان الثابت أن الحكم الابتدائي قد تناول في أسبابه كل ما أثاره الطاعنان من دفاع وما قدماه من مستندات منتهيا إلى اعتبار المباني المقامة على الأرض عنصرا ثانويا في عقد الإيجار لا يغير من طبيعة العين المؤجرة باعتبارها أرضا فضاء وهو ما يعتبر كافيا لحمله ، فإنه لا يعيب الحكم الاستثنائي إن هو أيده لما ورد به من أسباب .

٤ — إذ كان القضاء في طلب وقف تنفيذ الحكم المستأنف بالتطبيق للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قضاء وقتيا لا يحوز قوة الأمر المقضي لأن الفصل

فيه إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما ينحولها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأى إرثاته وقت الفصل في طلب وقف التنفيذ ، إذ ليس لحكمها فيه من تأثير على الفصل في الموضوع ، فإنه لا وجه للنسبة بسبق وقف محكمة الاستئناف بتنفيذ حكم المحكمة الابتدائية .

هـ - إذ كان القانون قد أوجب بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفة تعريفه به وتحديد له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم ، وكان الطاعنان لم يكشفوا في صحيفة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التي أثارها في صحيفة الاستئناف وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها فإن الطعن في هذا الشق لا يقبل لوروده بجهلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن - تتمثل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٠٥٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بطردهما من العين الميمنة بالصحيفة والتي يشغلانها بتسليمها إليها خالية وبالمائة التي كانت عليها ، وقالت شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/٥/٣١ أجرت اليهما قطعة أرض فضاء مسورة عليها بعض المباني كائنة بطريق الجيش بمحافظة الاسكندرية لمدة سنة تنتهى في ١٩٧٠/٥/٣١ بقصد استعمالها مقهى صيفيا ونص في ملحق عقد الإيجار المبرم في ذات التاريخ على تعهد المستأجرين بتسليم العين المؤجرة عند نهاية التعاقد سواء كان الانتهاء وفقا لنصوص العقد أو في حالة بيع المؤجر الأرض المؤجرة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ، وإذ قامت المؤجرة ببيع

العين المؤجرة في ۱۹۷۰/۵/۷ ، وأخطر الطاعنان بوجوب الإخلاء في ۱۹۷۰/۷/۲۵ فامتنعا ، فقد أقيمت الدعوى بطليها سالف البيان . وبتاريخ ۱۹۷۰/۱۲/۷ حكمت المحكمة بطرد الطاعنين من العين المؤجرة المبينة بصحيفة الدعوى وبالعقد المؤرخ ۱۹۷۹/۵/۳۱ وتسليمها خالية للطاعنون عليها بالحالة التي كانت عليها وقت شغلها . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۳۳۴ س ۲۶ ق اسكندرية طالبين إلغاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ۱۹۷۳/۲/۱۹ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في جلسة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنان بالسبب الثاني منها على الحكم المأخوذ فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائي لا يؤيد لأسبابه بالحكم المأخوذ فيه قضى بالإخلاء على سند من القول بأن العين المؤجرة أرض نضاء ، ولم تكن المباني المقامة عليها هي محل العقد ، فلا تنطبق عليها أحكام قانون إيجار الأماكن الاستثنائي ، ورتب على ذلك إعمال قواعد القانون العام من تحقق الشرط الفاسخ من بيع العين ، في حين أن البرهان من عقد الإيجار أنه انصب على قطعة أرض مسورة عليها بعض المباني ، كما أن الثابت من ملحق العقد المبرم في ذات التاريخ والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منه أن الشركة المؤجرة سلمت إليهما بعض المباني المشار إليها تفصيلا فيه ، والواضح من المستندات المقدمة أن هذه المباني متصلة بالمجاري ومزودة بالمياه والكهرباء ومربوط عليها الضريبة العقارية ، مما يدل على انصراف نية العاقدين إلى أن الإيجار لا يقتصر على الجزء الفضاء من الأرض بل يشمل أيضا المباني والإنشاءات المقامة عليها عند بدء التعاقد ، وإذ يقصد بالأماكن في معنى القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ كل حيز مغلق بحيث يكون حرزا ، وكان المناط في تكييف العقود بما عناه المتعاقدون دون إعتداد بما يطلق عليها من أوصاف ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن والمقابلة لذات المادة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد استثنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، وكان الضابط في تعيين القانون الواجب التطبيق في طاب الإخلاء مرده في الأصل إلى وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار ، فإن ورد العقد على أرض فضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع للقواعد العامة في القانون المدني ، بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت إبرام العقد ، شريطة أن يكون ما ورد بعقد الإيجار في هذا الشأن حقيقيا انصرفت إليه إرادة العاقدين . ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن تناول ما قدم في الدعوى من مستندات أورد قوله " ... متى كان ذلك وكان الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٩ أن المدعى بصفته المطعون عليها — أجز أرضا فضاء مسورة عليها بعض المباني السالف ذكرها للمدعى عليها — الطاعنين — وذلك لاستعمالها كمقهى صيفي ومن ثم لم تكن لمباني محل العقد ولكن انبسط العقد على الأرض الفضاء فقط ولا يغير من طبيعة الأرض كونها مسورة وعليها بعض الحجرات ومن ثم يخرج النزاع الخاص بالعلاقة بين المؤجر والمستأجرين عن تطبيق أحكام التشريع الاستثنائي وتحكمه القواعد العامة في عقد الإيجار إذ أن محل العقد هنا أرض فضاء ... " ، لما كان ذلك وكان البين من عقد الإيجار والمستندات المقدمة أن موضوعه أرضا فضاء تبلغ مساحتها ١٢١٨ مترا مربعا لاستعمالها كمقهى صيفي ، ولا تشغل المباني منها سوى مساحة ١٢٠,٢٧ مترا مربعا فقط ، وكان العاقدان قد تعهدا في ملحق العقد بالمحافظة على المباني التي تسلموها حتى نهاية العقد ، سواء كان الإنهاء وفقا للتعاقد أم حال بيع المؤجر الأرض المؤجرة ، مما يدل على أن التعاقد أنصب على أرض فضاء ، وأن كون الأرض مسورة أو مقام عليها بعض المباني أمر لم يكن محل اعتبار ولا يغير من طبيعة محل العقد باعتباره أرضا فضاء ، فإن الحكم المطعون فيه متى قرر أن عقد الإيجار المشار إليه يخضع لقواعد القانون العام ولا تسري عليه أحكام التشريع الاستثنائي ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ولا لدلوله ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الأول والثالث القصور في التسبب ومخالفة
الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه اكتفى
بتأييد الحكم الابتدائي ولم يرد على ما ورد بصحيفة الاستئناف من أوجه دفاع
جوهرية جديدة رأت معها المحكمة أن أسباب الطعن مما يرجح معه إلغاؤه ،
مما يدل على أنها لم تبحث النزاع المطروح بحثاً دقيقاً ، هذا إلى أن الحكم أفضل
ما ورد : لما حق عقد الإيجار المتضمن استلام الطاعنين عدة مبان انتهى إلى أنها
لم تكن محل العقد دون أن يوضع الأساس الذي استند إليه في هذا الاستخلاص
وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لا تريب على محكمة الدرجة الثانية
أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي ، دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب
ما يغني عن إيراد جديد ، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي قد تناول
في أسبابه كل ما أثاره الطاعنان من دفاع وما قدماء من مستندات ، منتهياً إلى
اعتبار المباني المقامة على الأرض عنصراً ثانوياً في عقد الإيجار لا يغير من طبيعة
العين المؤجرة باعتبارها أرضاً فضاء وهو ما يعتبر كافياً لحمله ، فإنه لا يعيب
الحكم الاستثنائي أن هو أيده لما ورد به من أسباب . لما كان ذلك وكان
القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف بالتطبيق للمادة ٢٩٢ من قانون
المرافعات قضاء وقتياً لا يحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيه إنما يستند
إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما يخولها أن تعدل عند الفصل
في الموضوع عن رأي ارتأته وقت الفصل في طلب وقف التنفيذ ، إذ ليس
لحكمها فيه من تأثير على الفصل في الموضوع ، فإنه لا وجه للتحدي يسبق وقف
محكمة الاستئناف تنفيذ حكم المحكمة الابتدائية . لما كان ما تقدم وكان
القانون قد أوجب بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفته تعريفياً به وتحديداً
له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك اللبيب الذي شاب الحكم ، وكان
الطاعنان لم يكشفوا في صحيفة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التي أثارها
في صحيفة الاستئناف وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها . فإن الطعن في هذا الشق
لا يقبل لوروده مجهلاً ، ويكون النعى بكافة وجوهه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسود محمد وعنيزة أمادة المستشارين : محمد محمد المهدي والدكتور عبد الرحمن عباد ومحمد الباجوري وصالح نصار .

(٣٣٦)

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٤ ق " أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية . إثبات " طرق الإثبات " .

العشرة أو المساكنة ، لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على النكاح . اختلاف الآراء في المذهب الحنفي بشأن الشهادة على النكاح .

(٢) أحوال شخصية " النسب " . إثبات " البيئة " .

النسب . ثبوته بالفراش أو الإفراز أو البيئة . المقصود بالبيئة الكاملة . عدم اشتراط معاينة وائمة الولادة أو حضور مجلس العقد .

(٣) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " . إثبات " البيئة " .

إقامة الحكم قضاءه في دعوى النسب على البيئة الشرعية والقرائن . لا يعنيه ما يزيد فيه من إثبات النسب بالفراش على مجرد المساكنة .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على النكاح وتزيد القول بين الحنفية ، فعند المصاحين يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه متى اشتهر عنه ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحكيمية ، فمن شهد رجلاً وامراً يسكنان في موضع أو بينهما انبساط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن لم يحضر وقت العقد ، أما الإمام فلم يجوز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع إلا إذا شتهر شهرة حقيقية وهو ما يكون بالتواتر .

٢ — النسب كما يثبت بالفراش والإقرار يثبت بالبيننة ، فإذا ادعت امرأة على رجل أنها ولات منه ولم تكن فراشا له فلها إثبات مدعاها بالبيننة الكاملة أى بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول والبيننة فى هذا المجال أقوى من مجرد الدعوة أو الإقرار ، والشهادة المنصبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد إن كان .

٣ — إئن كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد مساكنة المظاعن عليها للطاعن دليلا على الفراش وثبوت النكاح بينهما واعتد بها كشهادة عيانية بالارتباط الزوجى ، وكان فى ذلك مخالفا للقواعد الشرعية إلا أنه لما كان يبين من مدوناته أنه استند فيما استند إليه فى قضائه بثبوت نسب الصغير إلى البيننة الشرعية وكان الحكم المطعون فيه وفى نطاق سلطته الموضوعية فى الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الخلق فيها قد انتهى بأسباب سائفة إلى ترجيح بينة المظعون عليها على بينة الطاعن ثم ساندتها بقرينة استمدها من وجود الولد مع الطاعن والمظعون عليها ، وكانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل قضاء الحكم فإنه لا يعيبه ما تزيد فيه من إثبات النسب بالفراش .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المظعون عليها أقامت ضد الطاعن إبتداء الدعوى رقم ٢١٨٠ سنة ١٩٧١ أحوال شخصية أمام محكمة شبرا الخيرية ، طالبة الحكم لها عليه بفرض نفقة لولدهما " شريف " وأجور حضائته وإرضاعه ومسكن حضائته اعتبارا من ١٩٧١/١/٥ ، وقالت فى بيانها إنها زوج للطاعن ودخل بها وعاشرا معاشرة الأزواج ورزقت منه فى ١٩٧١/١٠/٥ بالولد " شريف " ، طبقا لشهادة الميلاد

المستخرجة من مكتب صحة مصر الجديدة ، أنكر الطاعن الزوجية والمعاشرة والنسب ، وحكمت المحكمة في ١٩/٢/١٩٧٢ بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية ، للأحوال الشخصية وقيدت برقم ٨٤٣ سنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية نفس" وطلبت المطعون عليها إثبات نسب الولد للطاعن . ادعى الطاعن تزوير شهادة الميلاد المقدمة من المطعون عليها ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الإدعاء بالتزوير ، ثم حكمت في ٢٠/٣/١٩٧٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الولد المذكور ابن للطاعن بصحيح النسب الشرعي ، وأنها رزقت به منه على فراش الزوجية ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ٢٩/٢/١٩٧٤ برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨ سنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ، وثبتت نسب الولد "نريف" من أيه الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ، ينصر الطاعن بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اتخذ من من شهادة شاهدى المطعون عليها طريقا لإثبات نسب الولد بالفراش ، فاعتبر أن أقوالهما شهادة بمعاينة المساكنة والمخالطة الدالة على قيام العشرة الزوجية . ومساكنتهما مساكنة الأزواج وأن إنجاب الطفل كان نتيجة لها ، في حين أن ذلك استناد من الحكم لقول مرجوح في الفقه الحنفى ، والصحيح وجوب أن يكون الفراش ثابتا لا نزاع فيه ولا يغتفر فيه التناقض ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم من ثبوت نسب الولد للطاعن على البيئة يخالف الراجح من مذهب الحنفية الذى يشترط لصحة الزواج الشهادة عليه والحلية ، بأن تكون المرأة حلالا للرجل وأن تكون بصيغة التأيد . ولئن جازت الشهادة فيه بالتسامع عليه ، إلا أنه يشترط لقبولها أن يكون السماع ممن حضروا مجلس العقد لا من غيرهم . ويبين

من أقوال شاهدي المطعون عليها أنها لا تثبت نسباً ، فلم يقرر أي منهما أنه حضر مجلس العقد أو سمع به ممن حضره أو أخبره به جمع متوافر استجیل توافلهم علی الکذب ، إنما استقيا عليهما بذلك من المطعون عليهما نفسها ، مما يجعل شهادة كل منهما غير مقبولة : مرما . وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، لذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العشرذ أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على النكاح وتردد القول بين الحنفية ، فعند الصاحبين يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه متى اشتهر عنه ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحسكية فمن شهد رجلاً وامرأة يسكنان في موضع أو بينهما انبساط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن لم يحضر وقت العقد ، أما الإمام فلم يجوز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع إلا إذا اشتهر شهرة حقيقية ، وهو ما يكون بالتواتر ، ولئن اعتبر الحكم المطعون فيه مجرد مساكنة المطعون عليها للطاعن دليلاً على الفراض وثبوت النكاح بينهما واعتد بها كشهادة عيانية بالارتباط الزوجي ، وكان في ذلك مخالفاً للقواعد الشرعية ، إلا أنه لما كان يبين من مداوناته أنه استند فيما استند عليه في قضائه بثبوت نسب الصغير على قوله " . أما عن ثبوت النسب بالبيئة فهو ثابت بشهادة شاهديها أمام محكمة أول درجة ، ذلك إذا كان أولهما بعد أن قرر أنهما زوجان وأن المولود "شريف" طفلهما وأنه كان يخرج بهما ، سئل : هل تعرف الولد الصغير المطلوب إثبات نسبه ، أجاب أنه كان يتزل مع البنات الخدامة ويقعد في القهوة وتلاعبه ، ثم يقول ومن صغير الولد كانوا يركبوا معه في السيارة وكانت سنه حوالي سنتين ، ولما سئل عن رأيه في إنكار المدعى عليه للطاعن — لبنوة الصغير ، أنا أقول الذي يخلصني من الله ، وإذا كان ثانيهما بعد أن شهد بزواجهما قرر أنه يتردد على مسكن المدعية لإصلاح ما صدها من أعمال كهربائية وأنها زوجة للمدعى عليه ، وأنه هو الذي كان يفتح له الباب وكان يراه في الشقة

بالبيجامة وقال : "في حوالى أكتوبر ١٩٧١ شفت أنها ولدت طفلها شريف ، ثم بين كيفية علمه بواقعة الميلاد ، ولما سئل هل رأيت الطفل شريف بعد ميلاده قال : أيوه أنا أروح أشوفه في البيت كما قرر أنه لا يسكن مع المدعية في الشقة إلا والدها المسن". فإن مفاد هذا الذي قرره الحكم أنه بنى قضاءه بنسب الولد للطاعن على سند من البيئة الشرعية ، لما كان النسب كما ثبت بالفراش والإقرار يشهد بالبيئة ، فإذا ادعت امرأة على رجل أنها ولدت منه ولم تكن فراشاً له فلها إثبات مدعائها بالبيئة الكاملة أى بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ، وكانت البيئة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوة أو الإقرار ، وكانت الشهادة المنصبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد إن كان . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه في نطاق سلطته الموضوعية في الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها قد انتهى بأسباب سائفة إلى ترجيح بيئة المطعون عليها ، على بيئة الطاعن ثم ساندتها بقرينة استمدتها من وجود الولد مع الطاعن والمطعون عليها ، وكانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحل قضاء الحكم فإنه لا يعيبه ما تزيد فيه من إثبات النسب بالفراش ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن مفاد المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن تطرح على محكمة الاستئناف كافة الأدلة والدفاع والدفع التي كانت قائمة أمام محكمة أول درجة وأن تحكم فيها ، ومع ذلك فلم يعرض الحكم للدعاء بالتزوير في شهادة الميلاد وورقة التبليغ ، وقضى ضمناً بصحتها رغم تمسكه بذلك أمامها ، هذا إلى أن الحكم قضى بصحة المحررين المطعون عليهما وفي موضوع الدعوى معاً رغم مخالفة نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، وقد أدى خطأ الحكم في هذا المقام إلى الاعتداد بشهادة الميلاد واعتبارها حجة في إثبات النسب في ظل القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ كما اعتبر ورقة التبليغ بمثابة إقرار من الطاعن بثبوت النسب ، وأقام عليه قضاءه ، مع أن شهادة الميلاد لا تعدو أن صحت أن تكون قرينة على ثبوته ، بالإضافة إلى أن الإقرار الذي يؤخذ به المقر هو الذي

يصدر منه في مجلس القضاء ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون ومخالفة
الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى بفرض صحته غير منتج ، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد
بينت في الرد على السبب السابق أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت
النسب بالبيئة دعامة تكفي لحمل قضائه ، فإن ما ينهض الطاعن في إسناد الحكم
على الإقرار كوسيلة لثبوت النسب يكون ولا جدوى منه .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد المهدي ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، إبراهيم هاشم .

(٣٣٧)

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق " أحوال شخصية " :

(١) ، (٢) وقف . محكمة الموضوع .

(١) استظهار غرض الواقف . لقاضي الموضوع حرية فهم عباراته بما لا يخالف المعنى الظاهر لها . وجوب النظر في كتاب الوقف كوحدة متكاملة .

(٢) غرض الواقف يصلح تخصيصاً لمعوم كلامه . ألفاظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل على أظهر معانيها . تقسيم الوقف إلى أقسام متعددة في كتاب واحد . الإشارة إلى ضم ما تعذر صرفه من ريع أحد هذه الأقسام لريع الوقف وأن حكمه يكون حكمه . مفاده . عودة الريع إلى ذلك القسم دون أصل الوقف .

١ - لم ترمم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف طريقة خاصة لاستظهار المعنى الذي أراده الواقف من كلامه ، وأطلقت للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عباراته ، على ألا تخرج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه ، والمراد من كلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه لا خصوص كلمة بعينها أو عبارة بذاتها ، بل ينظر إلى ما تضمنه كتابه كله كوحدة ، متكاملة ، ويعمل بما يظهر أنه أراده منه واتجه إليه مقصده اعتباراً بأن شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة ووجوب العمل .

٢ - إذ كان ظاهر الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه وإن كان جمع الأوقاف الأربعة في كتاب واحد ، يسمعه إلى أربعة أقسام ، فإنه أراد أن يباعد بين كل وقف واعتبارات رآها وقدرا المصلحة في التزامها ، وأنه بينما خصص

الأوقاف الثلاثة الأولى لذريته أو لمعتوقه خصص الوقف الأخير أصلاً للخير ، و كان غرض الواقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يصلح مخصصاً لعموم كلامه ، وكانت ألفاظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل أظهر معانيها فإن الإشارة إلى ما تعذر صرفه من المبالغ التي حددتها في ذلك الوقف — القسم الرابع الخاص بالخيرات — لريعه ، إنما تنصرف إلى المبالغ المقررة صرفها من ريع أطيان القسم الرابع والتي حدد مستحقها وإلى أن ما تعذر صرفه منها يطبق بباقي ريع أطيان المذكورة ويكون حكمه حكمه ، يساند ذلك أن الواقف حدد بعض وجوه الخير وترك البعض الآخر لتقدير الناظر بصرفه فيما يراه ويؤدي إليه إظهاره ، ولإذ جانب المحكم المطعون فيه هذا النظر وجعل مقصود الواقف في حالة تحقق التعذر عوده الريع إلى أصل الوقف فإنه يكون قد أساء تأويل شرط الواقف وخرج به عن معناه الظاهر لمعنى آخر غير سائب وهو ما يعيبه بخالفه القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من المحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن مورثة المطعون عليه ما أقامت الدعوى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف طالبة الحكم باستحقاقها ٩ ف ٧ ط ١٥ من القدر الذي تسلمته الوزارة من وقف المعصراني وعدم أحقيتها له وهو ما يعادل الموقوف على تربة الواقف وإلزامها برد ما تجدد لديها من ريعه بواقع ١٥ جنيهاً و ٤ ملياً للفقدان ، وقالت شرحاً لها إنه بموجب كتاب صادر من الباب العالي بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٠٧ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٠ م وقف أطياناً زراعياً مساحتها ٤٧ ف ١٠ ط ٤ من بناحية منيل شيحة وأبو صير مركز البدرشين محافظة البحيرة على نفسه أيام حياته ينتفع به بسائر وجوه الانتقاعات الشرعية ثم من بعده على من

يبين ، فعشرة أفدنة على زوجته مادامت عزبا فإن تزوجت أو ماتت فيكون وقفا على ابنتها منه أم السعد ثم من بعدها على أولادها ثم على أولاد أولادها كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم إلى حين انقراضهم ، وعشرون فدانا على بنت الواقف أم السعد ثم من بعدها على أولادها ثم على أولاد أولادها وذريتها ونسلها وعقبها إلى حين انقراضهم أجمعين ، فتصبح بعدها الفدادين الثلاثون وقفا مصروفا ريعه في إقامة شعائر ومهمات مسجد وضريح ومقام سيده الإمام محمد بن أدریس الشافعي وفي إقامة شعائر ومصالح ومهمات مسجد وضريح ومقام سيدي محمد فارس سوية بينهما ، فإن تعذر الصرف لإحدهما صرف للآخر وإن تعذرا معا صرف للفقراء والمساكين أينما كانوا أبد الآبدين وأربعة أفدنة على معتوق الواقف بالسوية بينهما ثم من بعد كل على أولاده ثم على أولاد أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم إلى حين انقراضهم أجمعين فيكون ذلك وقفا منفا لوقف العشرين فدانا على الابنة ، وجعل مصرف المساحة الباقية وقدرها ١٤ ف و ١٠ ط و ٤ س مرتبات محددة لبنت أخ للواقف ثم من بعدها لأولادها وذريتها ونسلها وعقبها إلى حين انقراضهم ، ولاتنين من حملة كتاب الله يقرآن القرآن في كل ليلة جمعة بمنزل أحد أولاد الواقف ، لمن يكون خطيبا وملا ومؤذنا ووقادا بمسجد سيدي محمد فارس ، أما ما يفضل بعد ذلك من ريع هذه المساحة فيصرف في وجوه بروخيرات ومبرات من قراءة قرآن عظيم الشأن وتفرقة خبز قرصة وتسبيل ماء عذب ورعى خوص وريحان على تربة الواقف المذكور التي سيدفن بها في أيام الجمع والأعياد وعلى العادة في ذلك وكل ذلك بحسب ما يراه الناظر على ذلك ويؤدي إليه اجتهاده وكل ما تعذر صرفه من المبالغ المذكورة يضم لريع الوقف المذكور ويكون حكمه كحكمه ، وإذ توفي الواقف سنة ١٨٩٢ م في الأراضي الحجازية ودفن بها في جهة غير معلومة وصار الصرف على تربته متعذرا ، واستولت وزارة الأوقاف على كل ريع هذه المساحة الأخيرة مع أنها لا تستحق سوى ما يعادل العشرة جنيهاً المخصصة لقرائ القرآن والقائمين على الخدمة بمسجد سيدي محمد فارس والتي تنتج من ريع ٩ ط و ٦ س باعتبار أن متوسط الإيجار السنوي للفدان ٢٦ جنيها و ٤٠ مايا وكان مقتضى شرط الواقف أن يعود ما ينحص التربة إلى ريع الوقف فيؤول إلى مستحقه من ذريته فقد أقامت

دمواها بطلباتها سالفه البيان ، و بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان مصارف الخيرات في شأن ماوقف على مقبرة الواقف وماإن كانت له مقبرة ومكانها وتحديد ريع الأطيان الموقوفة على المقبرة بعد تعذر الاستدلال على مكانها أو التعرف عليها اعتبارا من أول يناير ١٩٦٠ ، وبعد إن قدم الخبير تقريره عادت وحكت في ٢٥/٣/١٩٧٤ باستحقاق مورثة المطعون عليها لمقدار ٩ف و ٢ط و ١٥س وعدم أحقية وزارة الأوقاف له وإلزامها برد مبلغ ٣١٨٠ جنيها و ١٨٨ مليا قيمة المتجمد في الفترة من ١/١/١٩٦٠ حتى نهاية سنة ١٩٧٢ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة طالبة إلغاءه ، و بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وقصر الرد على مبلغ ٧٣١ جنيها و ٥٣٢ مليا وتأنيده فيما عدا ذلك . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الواقف وقف أنواعا ثلاثة أرضا ومبالغ محددة وريعا ، فوقف على زوجته عشرة أفدنة وعلى ابنته عشرين فدانا وعلى معتوقيه أربعة أفدنة وحدد مرتبات المستحقين آخرين شرط صرفها من صافي ريع باقى المساه الموقوفة ، وخصص مصرف باقى الريع على وجوه الخيرات التى ذكر منها قرارة القرآن وتوزيع الخبز والماء وإلقاء الرياحين على مقبرته بمسايفيد التبويض ، تاركا الأمر للناظر ليتصرف حسبما يؤدي إليه اجتهاده ، وشرط أن يضم كل ما تعذر صرفه من المبالغ المذكورة إلى ريع الوقف المذكور ويكون حكمه حكمه وشرطه كشرطه بما مفاده أن الباقي من ريع المساحة المذكورة يظل موقوفا على وجوه الخير ، وإذ لم تتناول عبارة تعذر الصرف سوى المبالغ المحددة فلإنها تضاف إلى الريع الموقوف أصلا على الخيرات ، وهو وقف مطلق غير مؤقت بزمن أو حادثة من تعذر أو خلافه لأن تعذر الصرف يناق طبيعة الخير والبر ولايتفق مع مقتضياته ، ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبره مؤقتا يرد عليه شرط التعذر

يكون قد خالف شرط الواقف ومسخ عباراته وعدل عن معناها الظاهر مما يصحبه بسبب مخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف لم ترسم طريقة خاصة لاستظهار المعنى الذي أرادته الواقف من كلامه ، وأطلقت للقاض حرية فهم غرض الواقف من عباراته ، على ألا يخرج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه ، وكان المراد من كلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه لا خصوص كلمة بعينها أو عبارة بذاتها ، بل ينظر إلى ما تضمنته كتابه كله كوحدة متكاملة ، ويعمل بما يظهر أنه أراد منه وأتجه إليه مقصده ، إعتباراً بأن شرط الواقف كنص الشارح في الفهم والدلالة ووجوب العمل . لما كان ذلك وكان البين من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده " على ما يبين فمشرة أفدنة شائعة في الأطنان المذكورة تكون وقفاً على زوجته مادامت عزياً فإن تزوجت أو ماتت يكون ذلك وقفاً على ابنتها منه هي أم السعد ثم من بعدها على أولادها ذكورا أو إناثاً سوية ثم على أولاد أولادها كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل ... إلى حين انقراضهم جميعاً يكون ذلك وقفاً على أولاد الواقف ذكورا وإناثاً سوية ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده وذريته ونسله وعقبه على الترتيب المشروح أعلاه إلى حين انقراضهم ، وعشرون فداناً شائعة في الأطنان المذكورة تكون وقفاً على ابنة الواقف هي أم السعد المذكورة ثم من بعدها على أولادها وذريتها ونسلها وعقبها على النص المشروح إلى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفاً على أولاد الواقف المذكور ذكورا وإناثاً سوية ثم ... فإذا انقرضوا جميعاً تكون الثلاثون فداناً المذكورة وقفاً مصروفاً ريعه في إقامة شعائر ومصالح ومهمات مسجد وضريح ومقام الإمام محمد بن إدريس الشافعي ... وفي إقامة شعائرو ... مسجد وضريح ومقام سيدى محمد فارس ... فإن تعذر الصرف لأحدهما صرف للآخر وإن تعذرا معا صرف للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا أبد الأبد ، وأربعة أفدنة شائعة في الأطنان المذكورة على ... و معتوقى الواقف سوية ثم من بعد كل منهما على

أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الترتيب المشروح إلى حين انقراضهم، حتى
يكون ذلك وقفا منتظما لوقف العشرين فدانا المذكورة حكمه بحكمة، وشروطه
كشرطه أبد الآبدين، وأربعة عشر فدانا ورابع وسدس الفدان وسدس قيراط
من باقى الأطنان المذكورة تكون وقفا يصرف من ريعها في كل سنة هلالية مبلغ
الف وخمسمائة قرش صاغ على ما بين، فما يصرف لبنت أخ الواقف هي ...
... خمسمائة قرش صاغ ثم من بعدها لا ولا ولاتها وذريتها
ونسلها وعقبها على النص المشروح إلى حين انقراضهم، وما يذكره لرجلين من
حملة كتاب الله يقرآن في كل ليلة جمعة تحفلة بمثل أبداً أولاد الواقف
أربعمائة قرش من ذلك، ولن يكون خطيباً بمسجد سيدى محمد فالس مائة ونجسون قرشا
باقى ذلك ثم لمن بلى وظيفته وهلم جرا، وما فضل بعد ذلك من ريع الأربعة عشر فدانا
وربع وسدس الفدان وسدس قيراط من فدان المذكورة يصرف في وجوه البر
وخيرات ومبرات من قراءة قرآن وتفرقة شجر قرصه وتسهيل ماء عذب ورعى خوص
وريمان على تربة الواقف التي تسبق بها في أيام الجمع والأعياد على العادة في ذلك
كل ذلك بحسب ما يراه الناظر على ذلك ويؤدى إليه اجتهاده وكل ما تندر صرفه من
المبالغ المذكورة ويكون حكمه كحكمه، وكان ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن
الواقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة يستقل كل منها عن
الآخر بأعيانه والمستحقين فيه وإن كان قد جمع الأوقاف الأربعة في كتاب
واحد يقسمه إلى أربعة أقسام جعل أحدها ومساحته عشرة أفدنة وقفا على زوجته
ومن بعدها على أبناتها منه وذريتها من بعدها فإذا انقضوا يكون على أولاد الواقف
ثم على أولادهم وذريتهم وجعل الثانى ومساحته عشرون فدانا وقفا على ابنته
المشار إليها وذريتها، ثم جعل من هذين الوقفين وقفا خيريا عند انقراض جميع
المستحقين فيهما، وأما القسم الثالث ومساحته أربعة أفدنة فقد جعله وقفا على
معتوقه وذريتها من بعدهما إلى حين انقراضهم فيضم إلى القسم الثانى الذى عبر
عنه بوقف العشرين فدانا ويكون حكمه كحكمه، وأما القسم الرابع والذى يشمل باقى
الأطنان الموقوفة فقد شرط الواقف صرف مبالغ من صافى ريعه للمستحقين
المبينين بكتاب الوقف وما فضل من ريع بعد ذلك يصرف على وجوه البر المحددة
بالكتاب المذكور وعقب الواقف على ذلك بقوله " وكل ما تندر صرفه من

المبالغ المذكورة يضم ريع الوقف المذكور ويكون حكمه كحكمه " ، لما كان ماتقدم وكان ماسلف يدل على أن الواقف أراد أن يباعد بين كل وقف لاعتبارات وآها وقدر المصلحة في التزامها ، وأنه بينما خصص الأوقاف الثلاثة الأولى لذريته أو لمعوقيه خصص الوقف الأخير أصلاً للجهات الخيرية ، وكان غرض الواقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصلح تخصيصاً لعدم كلامه ، وكانت ألفاظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل على أظهر معانيها فإن الإشارة إلى أن ما تعذر صرفه من المبالغ التي حددها في ذلك الوقف تضم لريعه إنما ينصرف إلى المبالغ المقرر صرفها من ريع أطيان القسم الرابع والتي حدد مستحقها وإلى أن ما تعذر صرفه منها يلحق بباقي ريع الأطيان المذكورة ويكون حكمه كحكمه يساند ذلك أن الواقف حدد بعض وجوه الخير وترك البعض الآخر لتقدير الناظر بصرفه فيما يراه ويؤدي إليه اجتهاده ، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وجعل مقصود الواقف في حالة تحقق التعذر عودة الريع إلى أصل الوقف فإنه يكون قد أساء تأويل شرط الواقف ونخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ ، وهو ما عينه بخالفة القانون مما يوجب نفضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين
محمد محمد المزي ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار ، وإبراهيم هاشم .

(٣٣٨)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٤ ق " أحوال شخصية ":

(٢٤١) أحوال شخصية " الولاية على المال " " أسباب سلب الولاية " .
محكمة الموضوع .

(١) الولاية منوطة بمصاحبة الصغير . وجوب سلب الولاية عند ثبوت سوء تصرف الولي .
أسباب سلب الولاية لم تنمذ في القانون ١١٩٠ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الحصر .

(٢) لمحكمة الموضوع تقدير أسباب سلب الولاية . عدم استلزام بلوغ السبب مبلغ الجريمة .
لاموجب لتعلق النحل في سلب الولاية على النحل في الدوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا .

١ - البصر في السادة ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام
الولاية على المال على أنه " إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء
تصرف الولي أو لأي سبب آخر فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحدد منها يدل
على أن المشرع اعتبر أن الولاية منوطة بمصاحبة الصغير وتدور معها وجودا وعندما
تمت انتزعت المصاحبة وجب أن تزول ، فلم يحدد أسباب سلب الولاية أو الحد
منها على سبيل الحصر بل ضرب لها مثلا سوء تصرف الولي .

٢ - ترك المذرع للمحكمة نطاق الحرية في تقدير أي سبب تبينه يؤدي إلى
تعريض أموال القاصر للخطر دون استلزام بلوغ هذا السبب مبلغ الجريمة ،
أو وجوب تعليق النحل في سلب الولاية على النحل في الدعوى الجنائية إذا كانت
قد أقيمت فعلا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة قدمت إلى نيابة الجيزة للأحوال الشخصية طلبا بسلب ولاية المطعون عليه على ابنتها القاصره "حنان" وتعيينها وصية عليها ، مستندة إلى أنه عمد إلى تبديد أموال القاصر إذا لم يودع باسمها ما تسلمه من استحقاقها فى التعويض من إدارة المعاشات رغم صدور قرار من المحكمة بإيداعه كما لم يؤد ما هو مقرر لنفقتها من المعاش ، وبعد أن حققت النيابة العامة الطلب قدمته إلى محكمة الجيزة الابتدائية طالبة سلب ولاية المطعون عليه على حفيده أنقاصر وتعيين والدتها الطاعنة وصية عليها ، وقيدت الدعوى رقم ٤٣ (ب) لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية "مال" الجيزة الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/١٩ حكمت المحكمة بسلب ولاية المطعون عليه على القاصره "حنان" وإقامة الطاعنة وصية عليها . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المطعون عليه بإيداع ما هو متوفر للقاصر لديه بخزانة بنك مصر أو أحد فروعه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها لرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم دلى ثلاثة أسباب ، تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب سلب الولاية على أن مانسته للمطعون عليه من تبديد أموال القاصر مجرد اتهام لم يفصل فيه

بمد ولم يتم على صحته دليل ، فضلا عن أنها لم توضح طبيعة هذا التبيد ومداه ، وأن المطعون عليه يستهدف باستغلال أموال القاصر تدميرها حال أن الطاعنة وقد كانت تقبض المعاش لم تدمر منه شيئا . في حين أنه لا يجوز تعليق سلب الولاية على الفصل في اتهام جنائي إذ قد يذوق الإضرار بمال القاصر دون أن يصل إلى حد الجريمة كما أن الثابت بتحقيقات النيابة أن المطعون عليه أدخل مبلغ التدريس المقرر للقاصر في تجارته وادعى أنه خسره مما يعد إقرارا منه باستيلائه عليه ، هذا إلى أن الطاعنة أوضحت أن إضرار المطعون عليه بمال القاصر أنصب على مبلغ التعويض الذي صرفته القوات المسلحة وقدره ٢١٩ جنيا وما قبضه من معاش ، بالإضافة إلى أن الأوراق خالية مما يشير إلى مانسبه الحكم للطاعنة من أنها تستهدف الحصول على أموال القاصر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود : ذلك أن النص في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال على أنه "إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر فالمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها" ، يدل على أن المشرع اعتبر أن الولاية منوطة بمصاحبة الصغير وتدور معها وجودا وعدما فحتى انتهت المصلحة ويجب أن تزول ، فلم يحدد أسباب سلب الولاية أو الحد منها على سبيل الحصر بل ضرب لها مثلا سوء تصرف الولي ، وترك للمحكمة مطلق الحرية في تقدير أي سبب آخر تبينه يؤدي إلى تعريض أموال القاصر للخطر ، دون استلزام بلوغ هذا السبب مبلغ الجريمة ، أو وجوب تعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه برفض طلب سلب ولاية المطعون عليه على حقيقته القاصر على قوله "... وحيث أن المستأنف عليها - الطاعنة - قدمت ضد المستأنف - المطعون عليه - عدة شكاوى تهمه فيها بتبيد أموال القاصر إلا أن هذا الاتهام لم يفصل فيه بعد ولم توضح فيه هذا التبيد ومداه ... وحيث أن

ما نسب للمستأنف لم يقم عليه دليل بالأوراق إذ أنه مجرد اتهام بني على أقوال المستأنف صدها وهي محل شك . ولما كان الولي وهو رجل يعمل بتجارة اللحوم والخزارة أنسب من يقوم باستغلال أموال القاصرة وتنميتها حتى إذا ما تجاوزت سن البلوغ وجدت لديها مبلغا يعينها وقت العجز ويكون سنداً لها في الحياة . . . ، فزنه يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه لم يؤسس قضاءه على وجوب صدور حكم جنائي يدين المطعون عليه بتبديد أموال القاصر حتى يقضى بساب ولايته عليها وإنما أقامه على سند من عدم توافر الأدلة المؤيدة لما تنسبه للطاعنة إلى المطعون عليه من استيلائه على أموال القاصرة ، وأن بقاء هذه الأموال في يد المطعون عليه لتنميتها عن طريق استثمارها في أعمال الخزارة وتجارة اللحوم التي يمارسها فيه ، مصلحة للقاصر . لما كان ذلك وكانت هذه التقارير لا مخالفة فيها للقانون ولها سندها من أوراق الدعوى والتحقيقات التي أجريت فيها والتي جاءت خالية مما يفيد إقرار المطعون عليه بأنه خسر أموال القاصر التي استغلها في تجارته والتي لم ينكر بقاءها في ذمته ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يكفي لحمل قضائه فزنه لا يعيبه ما ساقه من عدم إيضاح الطاعنة لنطاق التبديد المنسوب إلى المطعون عليه ومداه ، وأنها تستهدف الاستيلاء على أموال القاصر وانفاقها فيما لا يعود عليها بالنفع لأنه من قبيل الاستطراد الزائد عن حاجة الدعوى والذي يستقيم الحكم بدونه ويكون النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعصوية السادة المستشارين :
عبد الرحمن عياد ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، أحمد وهدان .

(٣٣٩)

الطعن رقم ٣ لسنة ٦٤ ق " أحوال شخصية " .

(١) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الأدلة " . إثبات " إجراءات التحقيق " . خبرة .

لمحكمة الموضوع تقدير عمل الخبير ورأيه دون معقب . عدم التزامها بإجابة طلب تدب خبير آخر أو ضم أوراق أخرى متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه .

(٢) ، (٣) أحوال شخصية " المصرين غير المسلمين " " ديانه " إثبات .

(٢) تقدير الطائفة أو الملة . اتصاله بجزيرة المقيدة . تحقق أثره باتمام طقوسه ومظاهره الخارجية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

(٣) اتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقا لطقوس الطائفة التى ينتحى إليها أحد الزوجين . لانقض دليل على انضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة . حلة ذلك .

(٤) أحوال شخصية " المصرين غير المسلمين " . دعوى " عدم سماع الدعوى " .

ثبوت أن الزوجه كاثوليكية المذهب من قبل زواجها . القضاء بعدم سماع دعوى الزوج بانبا طلاقه لما بارادته المنفردة . لاخطأ .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير ورأيه دون معقب عليها باعتباره عنصرا من عناصر الإثبات ، وهى ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر أو ضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم متى وجدت في تقرير الخبير المشتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه .

٢ — تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إن كان مسألة نفسية تتعلق بحرية العقيدة إلا أنه عمل إداري من جانب الجهة الدينية المختصة لا يتم ولا ينتج أثره إلا بعد إبداء الرغبة فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، ويتعين شؤته على نحو قاطع لا يقبل تأويلاً .

٣ — إتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقاً لطقوس الطائفة التي ينتمي إليها أحد الزوجين لا يسرع له التحدي بانضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة التي تمت الخطبة أو إبرام الزواج على أساسها ، ولا ينهض بذاته دليلاً على تغيير طائفته أو مذهبه لأنه قد يكون المراد به مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي يدين به ، وبالتالي فإن رضا المطعون عليها بإجراء الخطبة وعقد الزواج وفقاً لشرعية الأقباط الأرثوذكس التي ينتمي إليها الطاعن وقبولها اتباع طقوسها لا يفيد بذاته تغيير طائفته وانضمامها إلى طائفة الطاعن (الزوج) .

٤ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أوراق الدعوى في حدود سلطتها الموضوعية أن الزوجة المطعون عليها كاثوليكية المذهب منذ ١٩٥٦/١١/٤ — قبل الزواج — وأقامت قضاءها بعدم سماع الدعوى على سند صحيح من المادة ٩٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن طائفة الكاثوليك التي تنتمي إليها المطعون عليها لاتدين بوقوع الطلاق ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠٧ سنة ١٩٧٢ "أحوال شخصية"

أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها طالبا إثبات طلاقها .
وقال بيانا لدعواه إنه تزوج بها في ١٧/١٠/١٩٥٨ طبقا لشرعية الأقباط
الأرثوذكس ، وإذ انضم لطائفة الروم الأرثوذكس ، واختلفا ملة ، وأوقع
عليها الطلاق عند رفعه الدعوى بقوله "زوجتي ومدخولتي السيدة ...
طالق مني وهذه أول طائفة رجعية" ، فقد أقام الدعوى بطلباته ، دفعت
المطعون عليها بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أنها كاثوليكية منذ ١٩٥٦/١١/٤
ومن قبل رفع الدعوى طبقا لشهادة مؤرخة ١٩٧٢/٢/١٩ صادرة من مضرانيه
الأقباط الكاثوليك بأسيوط أدعى الطاعن بتزوير هذه الشهادة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧
حكمت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي
بأسيوط للاطلاع على مسجل الانضمامات بطريركية الأقباط الكاثوليك بأسيوط
في المدة من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٢ لبيان ما إذا كانت العبارة المثبتة لانضمام المضعون
عليها حررت في تاريخ يرجع إلى ١٩٥٦/١١/٤ أم في تاريخ لاحق ، وبعد أن
قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٤/٣/١٩ برفض الادعاء بالتزوير ثم حادت
فحكمت في ١٩٧٤/١٢/١٧ بعدم سماع الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٨ سنة ٩٢ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبا إلغاءه والتضاء
له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٥/١١/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته
جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى
منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، والفساد في الاستدلال ومخالفة
الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بضرورة
ضم السجلات الخاصة بمطرائية الأقباط الكاثوليك بأسيوط حتى تكون تحت
بصر المحكمة إذ العبرة بأصول الأوراق ، وبأنه لا يقبل القول بعجز الطب الشرعي
عن التحقق من تحديد عمر المداد وطالب بعرض الأوراق على قسم أبحاث
التزييف والتزوير بمدينة القاهرة حيث تتوافر الإمكانيات ، غير أن المحكمة
أعرضت عن تحقيق هذا الدفاع الجوهري ، وقضت برفض الادعاء بالتزوير هذا

إلى أن التقرير الذى اعتدت به المحكمة يتضمن بيانات تؤدي إلى عدم الاطمئنان إلى صحة القيود الواردة بسجل الانضمام مما يحمل على عدم صحة الشهادة المدعى بتزويرها ، بالإضافة إلى أن الحكم أورد أن تاريخ الخبر الذى حررت فيه بيانات الانضمام قديم رغم خلو تقرير الخبير من هذا الوصف ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قرر " .. أنه بمطالعة أوراق الدعوى وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير نجد أن خبر الدعوى في القضية قد أثبت بتقريره أنه قام بالاطلاع على دفاتر الطائفة الكاثوليكية وسجل الانضمام وسجل أحوال العائلات المسيحية ، وقرر سلامتها جميعا ، وعدم وجود ما يشكك فيها ، كما أثبت أن اسم عائل المستأنف ضدها - المطعون عليها مدرج بسجلات مطرانية الكاثوليك ، وأن تاريخ الخبر - المداد - قديم ، ومن كل هذا يتضح أن خبر الطب الشرعى سلك كافة السبل التى بنى عليها تقريره الذى أخذت به محكمة أول درجة وبنت حكمها عليه بعد أن اكتفت به ، وثبت لها يقينا جدوى الأسس التى بنى عليها هذا الخبر تقريره ، ولا يسمع هذه المحكمة إلا تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في هذا الخصوص " .

لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير ورأيه دون معقب عليها باعتباره عنصرا من عناصر الإثبات ، وهى ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبر آخر ، أو ضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم متى وجدت في تقرير الخبير المنتدب . وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لاقناعها بالرأى الذى انتهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى تحقيقا لدفاع الطاعن قضت بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى بأسيوط للانتقال إلى بطريكية الأقباط الكاثوليك بأسيوط لفحص سجل الانضمام لبيان ما إذا كانت العبارات المثبتة لانضمام المطعون عليها ترجع إلى تاريخ تحوير العبارات المثبتة به أو في تاريخ لاحق ، وقد أخذت محكمة الاستئناف بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، بعد أن اقتنعت به ورأت فيه ما يكفي للفصل في النزاع المطروح ، فإنه لا تريب عليها إن لم تندب خبيرا آخر ولم تستجب لطلب الطاعن ضم أصول دفاتر سجل الانضمام للكنيسة طالما أن ما بين يديها من أوراق كاف

بذاته لتكوين عقيدتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة رقت على ذلك ثبوت حجة الشهادة بانضمام المطعون عليها لطائفة الأقباط الكاثوليك منذ ١٩٥٦/١١/٤ ، وكانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل الحكم ، فإن النعى عليه بما أورده بأسبابه من أن الخبر الذي حررت به بيانات انضمام المطعون عليها لكنيسة الكاثوليك قديم خلافا للثابت بأوراق الدعوى — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن المطعون عليها ظلت على انتمائها لطائفة الأقباط الكاثوليك منذ انضمامها إليها في ١٩٥٦/١١/٤ وحتى رفع الدعوى ، في حين أنه تمت خطبتها للطاعن في ١٩٥٦/٨/٧ ثم وثق عقد زواجهما في ١٧ / ١٠ / ١٩٦٨ وفقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس مما مفاده أنها تخلت عن انضمامها لطائفة الكاثوليك ، واتخذت مظهر خارجيا يدل على أنها قبطية أرثوذكسية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإن كان مسأله نفسية تتعلق بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة لا يتم ولا ينتج أثره إلا بعد إبداء الرغبة فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طالب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، ويتعين ثبوته على نحو قاطع لا يقبل تأويلا . لما كان ذلك وكان انتماء الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقا لطقوس الطائفة التي ينتمى إليها أحد الزوجين لا يسوغ له التحدى بانضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة التي تمت الخطبة أو إبرام الزواج على أساسها ، ولا ينهض بذاته دليلا على تغيير طائفة أو مذهبه لأنه قد يكرن المراد به مجرد تفسير توثيق العقد دون أساس بالملة أو المذهب الذى يدين به ، فإن رضا المطعون عليها بإجراء الخطبة وعقد

الزواج وفقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها الطاعن وقبولها اتباع طقوسها لا يفيد بذاته تغيير طائفتها وانضمامها إلى طائفة الطاعن . لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أوراق الدعوى في حدود سلطتها الموضوعية أن الزوجة المطعون عليها كاثوليكية المذهب منذ ١٩٥٦/١١/٤ ، وأقامت قضاءها بعدم سماع الدعوى على سند صحيح من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن طائفة الكاثوليك التي تنتمى إليها المطعون عليها لا تدين بوقوع الطلاق . فإن النعى على الحكم خطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

والتقدم بتعيب رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسن وعضوية السادة
المستشارين : عز الدين اخميني ، عبد العال السيد ، عثمان الزيني ، محمدى الحلوى .

(٣٤٠)

الطعن رقم ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) فوائد . تعويض . إلترام .

سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطة . م ٢٢٦ مدنى . وجوب أن يكون تحديد
مقدار الإلترام قائماً على أسس ثابتة . لاسطة للقضاء فى تقديره .

(٢) فوائد . تعويض .

الحكم بالتعويض التكميلى بالإضافة إلى الفوائد . شرطة . م ٢٣١ مدنى . حدوث ضرر
استثنائى للدائن وثبوت سوءنية المدين .

(٣) حكم " القصور " . نقض " سلطة محكمة النقض " .

إغفال الحكم الرد على دفاع قانونى لا دليل عليه . القصور فى بعض أسبابه القانونية .
لا عيب . حسب محكمة النقض استيفاء هذا القصور .

(٤) نقض " إعلان الطعن " . بطلان .

عدم إعلان المطعون عليهم بصحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمها
إلى قلم المحضرين . لا بطلان . م ٢٥٦ مرفعات .

(٥) تعويض . محكمة الموضوع .

تقدير الضرر و مراعاة الظروف الملائمة . استقلال قاضى الموضوع بها .

(٦) فوائد . التزام " الوفاء " .

التزام المدين بالوفاء . بمعروفات وفوائد مع الدين . ثبوت أن ما أداه لا يفي بها جميعا .
استئصال ما دفعه من المدفوعات من الفوائد ثم من أصل الدين . ما لم يتفق على غيره ٣٤٣م٠ مدني .

(٨ ، ٧) فوائد . تعويض . قانون .

(٧) للدائن حق احتضاء الفائدة ولو زادت على رأس المال حتى تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . نعم استحقاق الدائن أية فوائد بعد ذلك التاريخ متى أصبحت الفائدة تعادل رأس المال .

(٨) المطالبة التضامنية بالتعويض بعد العمل بالقانون المدني القائم . عدم سرية الفوائد إلا من تاريخ الحكم النهائي .

١ - تشترط المادة ٢٢٦ - من القانون المدني الحالي - لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة التضامنية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، والمقصود بكون الالتزام معلوم المقدار - وعلى ما جرت به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ، وإذا كان التعويض المستحق للطاعنين عن حرمانهم من الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها هو مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة ، فإن تحديدهم لما يطلبونه في صحيفة دعواهم لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى ، فلا تسمى الفائدة عليه إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي .

٢ - مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني أنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة إلى الفوائد أن يقيم الدائن الدليل على توفر أمرين أولهما حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه وثانيهما سوء نية المدين بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من الضرر ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق

مدعين لإثبات توافرهما ، وإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض لهم بالتعويض التكميل يكون صحيحا في القانون .

٣ — لا يعيب الحكم إغفائه الرد على دفاع لادليل عليه ، كما لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة ، وحسب محكمة النقض أن تستوفي هذا القصور .

٤ — تقضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات بأن عدم مراعاة الميعاد المحدد فيها لإعلان صحيفة الطعن لا يترتب عليه بطلان هذه الصحيفة ومن ثم فإن الدفع ببطلان الطعن استنادا إلى عدم إعلان المطعون عليهم بصحيفته ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إلى قلم المحضرين يكون على غير أساس .

٥ — تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

٦ — تقضى المادة ٣٤٣ من القانون المدني بأنه إذا كان المدين ملزما بأن يوفى مع الدين مصروفات وموائد وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه الملحقات ، خصم ما أدى من حساب المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين ، كل هذا ما لم يتفق على غيره . وإذا كان يتضح من تقرير الخبير الحسابي الذي ندبته المحكمة أن جملة الفوائد التي أضافها الخبير إلى التعويض المستحق للمطعون عليهم تقل عن المبلغ الذي سدده لهم الطاعن ، وكان الطاعن لم يدع وجود اتفاق على كيفية خصم المبالغ المسددة منه للمطعون عليهم ، فإن الطاعن يكون قد أدى جميع الفوائد التي استحققت للمطعون عليهم قبل صدور الحكم وتكون المبالغ الباقية من أصل التعويض ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالفوائد عليها من تاريخ صدوره فإنه لا يكون قد قضى بفوائد على متجمد الفوائد .

٧ — ليس في نصوص القانون المدني القديم ما يمنع اقتضاء الفوائد القانونية أو الاتفاقية ولو تجاوز مجموعها رأس المال ، إلا أن المشرع استحدث في القانون المدني القائم قاعدة أوردها في المادة ٢٣٢ التي تنص على أنه " لا يجوز في أية

حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية . ومقتضى — ذلك — أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون الحالى حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال .

٨ — متى كانت المطالبة القضائية بالتعويض قد تمت بعد العمل بالقانون المدنى القائم فإن الفوائد على هذا التعويض لا تسرى إلا من تاريخ الحكم النهائى . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة على صدوره فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أنه بصحيفة معلقة فى ٢٧/٦/١٩٣٢ أقام المرحوم ضد مجلس بلدى الاسكندرية الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٣٢ مدنى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٨٢٥ جنيهها على سبيل التعويض والفوائد بسعر ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . وقال فى بيان دعواه إنه وأخاه يمتلكان قطعة أرض تقع على خليج استانلى بالاسكندرية وقد أعدها لإنشاء أكشاك للاستحمام وكازينو وثلاث فيلات ولما شرعا فى إقامة هذه المنشآت قدما الرسوم للمجلس البلدى وطلبا التصريح لهما بالبناء إلا أنه رفض طلبهما بحجة أن مجلس التنظيم قرر اعتبار الأراضى الكائنة بحرى شارع الكورنيش بجهة استانلى من المنافع العامة . ولما كان قرار التنظيم لا يمنع ملاك الأراضى المطلوب نزع ملكيتها من إقامة المباني عليها بل إن ذلك رهن بصدور المرسوم باعتماد خط التنظيم وكان منع البلدية له من إقامة هذه المنشآت قد أصابه بضرر فقد رفع دعواه طالبا الحكم له بطلباته وهى قيمة ما يخصه فى ريع تلك المنشآت ، وفى ١٥/١١/١٩٣٢ حكمت المحكمة بنذب خبير لإثبات ما لحق

المدعى من ضرر بسبب عدم الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها عن صيف سنة ١٩٣٢ وتقدير التعويض عن ذلك ، وقطعت في أسباب حكمها بأن تصرف المجلس البلدى بعدم التصريح للمدعى بإقامة المنشآت هو تصرف مخالف للقانون يستوجب مسئولية المدعى عليه عن الضرر الذى لحق المدعى ، وقد تأيد هذا الحكم فى شقه القطعى بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٣ وبعد أن قدم الخبير تقريره تدخل المرحوم فى الدعوى وعدل هو والمرحوم طلباتهما بصحيفة معانة ١٩٣٣/١٢/٣ إلى مبلغ ٣٢٦٨ جنيها و ٢٢٢ مليا عن سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ صيفا وشتاء والفوائد بسعر ٥٪ عن مبلغ ٨٢٥ جنيها ابتداء من ١٩٣٢/٦/٢٧ تاريخ المطالبة القضائية وعن المبلغ المطالب بأكمله من ١٩٣٣/١٢/٣ ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فى ١٩٣٤/٣/٦ بالزام مجلس بلدى الاسكندرية بأن يدفع لهما مبلغ ٨٠٠ جنيه والفوائد بسعر ٥٪ سنويا عن مبلغ ٤٠٠ جنيه ابتداء من ١٩٣٢/٦/٢٧ وعن الـ ٤٠٠ جنيه الباقية ابتداء من ١٩٣٣/١٢/٣ وذلك حتى السداد . استأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين القضاء لهما بكامل طلباتهما وقيد الاستئناف برقم ٥٧٩ سنة ٥١ ق ٠ كما استأنفه مجلس بلدى الاسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٧١٠ سنة ٥١ ق وأثناء نظر الاستئناف عدل المرحوم وورثة المرحوم طلباتهم بصحيفة معلقة فى ١١/١٠/١٩٣٧ إلى مبلغ ٩١٥٦ جنيها و ٩١٠ مليا والفوائد بسعر ٥٪ عن مبلغ ٨٢٥ جنيها من ١٩٣٢/٦/٢٧ وعن مبلغ ٣٠٠٨ جنيها و ٢٢٢ مليا من ١٩٣٣/١٢/٣ وعن مبلغ ٩١٥٦ جنيها و ٩١٠ مليات من ١١/١٠/١٩٣٧ مضيفين ما استجد من تعويض حتى سنة ١٩٣٧ . وفى ٢٠/٥/١٩٤٠ حكم بوقف السبر فى الاستئناف حتى يحكم فى الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٣٥ مدنى كلى الاسكندرية وبعد أن قضى نهائيا فيها عجل ورثة المرحومين و الاستئنافين فى ١٣/٣/١٩٥٠ وقيدا برقم ٩٩ سنة ٢ ق اسكندرية ، وقضت المحكمة فى ٢٩/٥/١٩٥١ برفض الاستئنافين وتأيد الحكم المستأنف ، طعن كل من ورثة المرحومين و فى هذا الحكم بطريق النقض لمخالفة الحكم للقانون حين رفض التعويض عن المدة التالية لسنة ١٩٣٢ وقيد الطعنان برقمى ١٣١ سنة ٢٢ ق و ٧٣ سنة ٢٣ ق

كما طعنت البلدية لأن الحكم لم يطبق السعر الجديد للفائدة ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ وقيد طعنهما برقم ٣٧٧ سنة ٢٢ ق. ومحكمة النقض حكمت في ٣/١١/١٩٥٥ بنقض الحكم الاستثنائي في خصوص قضائه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلبات المدعين من تعويض عما تلا سنة ١٩٣٢ وإحالة القضية في هذا الخصوص إلى محكمة استئناف الاسكندرية للفصل فيها من جديد ، كما قضت بنقض الحكم أيضا فيما قضى به من اعتبار الفائدة بسعر ٥٪ والقضاء بتعديله إلى ٤٪ اعتبارا من ١٥/١١/١٩٤٩ حتى تمام الوفاء — وبصحيفة معلنة في ٢٥/٢/١٩٥٦ عجل ورثة المرحوم الاستئناف طالبين الحكم بمبلغ ٨٤٠٠ ج وهو التعويض المستحق لهم عن المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٥١ والفوائد ، كما عجل ورثة المرحوم الاستئناف بصحيفة معلنة في ١٠/٣/١٩٥٦ طالبين الحكم لهم بمبلغ ١٢٧٥٠ ج وهو التعويض المستحق لهم عن المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٩ والفوائد وقيد الاستئناف برقم ٩٩ لسنة ٦ ق اسكندرية . ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٢/٦/١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طالب التعويض عما تلا سنة ١٩٣٢ وإلزام مجلس بلدى الاسكندرية بأن يدفع لورثة المرحوم مبلغ ٤٠٠٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ من ٢٥/٢/١٩٥٦ حتى السداد ، وإلزامه أيضا بأن يدفع لورثة المرحوم مبلغ ٣٢٠٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ من ١٠/٣/١٩٥٦ حتى السداد ، طعن كل من ورثة المرحومين فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٢٢٩ و ٣١٩ سنة ٢٧ ق ، كما طعن فيه مجلس بلدى الاسكندرية أيضا وقيد طعنه برقم ٣٢١ سنة ٢٧ ق — وفى ١١/٤/١٩٦٣ قضت محكمة النقض فى الطعون الثلاثة بنقض الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية . وعقب ذلك عجل ورثة المرحوم استئنافهم وقيد برقم ٥٩٦ سنة ١٩ ق اسكندرية وذلك بصحيفة طالبوا فيها الحكم بإلزام محافظ الاسكندرية بصفته رئيسا لمجلس المحافظة الذى حل محل مجلس بلدى الاسكندرية بالتعويض عن السنوات من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٩ وفوائده ، ثم عدلوا طلباتهم إلى إلزام محافظ الاسكندرية بدفع مبلغ ٨٦٧٩ جنيا و ٤١١ مايا وفوائده ، كما عجل ورثة المرحوم استئنافهم

وقيد برقم ٤٦٣ سنة ١٩٦٣ ق الإسكندرية وطلبوا الحكم بإلزام محافظ الإسكندرية بصفته بالطلبات السابق إعلان المجلس البلدى بها بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥ ثم عدلوا طلباتهم إلى طالب إلزام محافظ الإسكندرية بصفته بأن يؤدى إليهم على سبيل التعويض من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٥٦ مبلغ ١٠٤٤٨ جنيها والفوائد . حكمت محكمة الاستئناف قبل الفصل فى موضوع الاستئناف بنسب الخبير الهندسى بمكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لبيان ما يستحقه كل فريق من المستأنفين من تعويض فى المدة الميئة بطلب كل منهم ، ولما قدم الخبير تقريره اعترض عليه محافظ الإسكندرية وورثة المرحوم فحكمت فى ١٩٦٧/٤/١٦ بنسب الخبير الحسابى بمكتب الخبراء الحكومى بالإسكندرية لمراجعة تقرير الخبير الهندسى وخص اعتراضات الطرفين الموجهة إليه وإبداء الرأى فيها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ فى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام محافظ الإسكندرية بصفته بأن يدفع إلى ورثة المرحوم مبلغ ٦٤٩١ جنيها و ٣٦٩ مليا مع الفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ هذا الحكم حتى السداد وإلزامه بأن يدفع إلى ورثة المرحوم مبلغ ٥٦٦٦ جنيها و ٤٣٨ مليا مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ الحكم حتى السداد . طعن محافظ الإسكندرية فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٤٧٥ سنة ٣٩ ق . كما طعن فيه ورثة المرحوم بطريق النقض وقيد طعنهم برقم ٤٨٧ سنة ٣٩ ق ، ودفع ورثة المرحوم ببطلان الطعن المرفوع من محافظ الإسكندرية . وقدمت النيابة مذكرة برأيها وطلبت فى الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٩ ق رفض الدفع ونقض الحكم ويرفض الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٣٩ ق .

عن الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٣٩ ق .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتناقض ، وفى بيان ذلك يقولون إن تقرير الخبير الذى اعتمده الحكم المطعون فيه أظهر أن لهم فى ذمة

المطعون عليها مبلغ ٦٤٠٠ قيمة التعويض بسبب عدم الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ . وقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بأحقيتهم في اقتضاء فوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنوياً من ١/٩/١٩٥٧ حتى السداد وذلك كتعويض تكميلي مقابل حرمانهم سنوات طويلة بغير حق من الحصول على المبلغ المذكور ومما طلة المدين في سداده من وقت مطالبته به قضائياً وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع ، كما لم يبين سند ما انتهى إليه في منطوقه من سريان الفوائد من تاريخ الحكم مع أن محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، فتسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، هذا إلى تناقض الحكم إذ رفض القضاء للطاعنين بالموائد على مبلغ الـ ٦٤٠٠ جنيتها في المدة من ١/٩/١٩٥٧ حتى تاريخ صدوره ، مع أنه اعتمد تقرير الخبير الذي أثبت استحقاقهم للفائدة عن ذات المبلغ في المدة من ١/١/١٩٥٦ إلى ١/٩/١٩٥٧ .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعنين بالتعويض عن حرمانهم من الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها في السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ قد تمت بالصحيحة المأثلة إلى المطعون عليه في ٢٥/٢/١٩٥٦ فإن القانون المدني الحالي يكون هو المنطبق على واقعة المطالبة بهذا التعويض ، وإذ تشترط المادة ٢٢٦ من هذا القانون لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، والمقصود يكون الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ولما كان التعويض المستحق للطاعنين عن حرمانهم من الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها هو مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة ، فإن تحديدهم لما يطلبونه في صحيفة دعواهم لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصحور الحكم النهائي في الدعوى ، فلا تسرى الفائدة عليه إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس . لما كان

ذلك وكانت المادة ٢٣١ من القانون المدق ، إذ نصت على أنه "يجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد إذا أثبت أن الضرر الذي يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بسوء نية فقد أفادت بأنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة إلى الفوائد أن يتم الدائن دليل على توافر أمرين أولهما حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه وثانيهما سوء نية المدين بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من الضرر . وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يقدموا المحكمة الموضوع الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق معين لإثبات توافرهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض لهم بالتعويض التكميلي يكون صحيحا في القانون . وإذا لا يعيب الحكم إغضاله الرد على دفاع قانوني لا دليل عليه كما لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة وحسب محكمة النقض أن تستوفي هذا القصور ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس . أما عن تناقض الحكم إذ رفض القضاء للطاعنين بالفوائد على مبالغ الـ ٦٤٠٠ جنيرا في المدة من ١٩٥٧/٩/١ حتى تاريخ صدوره ، بينما قضى لهم بالفوائد على ذات المبلغ في المدة من ١٩٥٦/١/١ إلى ١٩٥٧/٩/١ فإنه لما كان الحكم قد أخطأ إذ قضى للطاعنين بالفوائد عن هذه المدة الأخيرة ، فإنه لا يقبل منهم التحدى بهذا الخطأ إذ هو من شأن المحكوم عليه وحده .

ولما تقدم بتمين رفض الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٣٩ ق .

عن الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٩ ق .

وحيث إن المطعون عليهم ورثة المرحوم استندوا في دفعهم ببطلان هذا الطعن إلى أنهم لم يعانون بصحيفته خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إلى قلم المحضرين فيكون الإعلان قد وقع باطلا ، مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تقضى بأن عدم مراعاة الميعاد المحدد فيها لإعلان صحيفة الطعن لا يترتب عليه بطلان هذه الصحيفة فإن الدفع ببطلان الطعن استنادا إلى عدم إعلان المطعون عليهم بصحيفته خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إلى قلم المحضرين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل السبب الأول منهما القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال من وجهين حاصل (أولهما) أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه في السنوات من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٠ كانت بلاد مصر بأزمة اقتصادية ذات أثر كبير على استغلال الكازينو وأكشاك الاستحمام ، وفي السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ كانت الحرب العظمى الثانية قائمة ومدينة الاسكندرية مهجورة والمصيف متوقفا تماما وبالتالي لا يكون هناك كسب قد فات على الطاعنين خلال كل هذه السنوات من جراء عدم منحهم الترخيص مما كان يتعين معه مراعاة ذلك في تقدير التعويض ، ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله إنه إذا كانت سنة ١٩٣٢ وما تلاها تعد من سنوات الكساد الاقتصادي فإن السنوات من ١٩٣٩ وما بعدها كانت من سنوات الرواج بسبب الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها في جميع بلاد العالم من رواج اقتصادي وارتفاع في الأسعار وإن تسوية السنوات في مبالغ التعويض وتمثلها لا يمنع من اعتبار التعويض المستحق عنها في حملته مناسبة لعدد هذه السنوات في ظروفها المتغيرة وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن بتوقف المصيف خلال فترة الحرب العالمية الثانية وتهجير سكان مدينة الاسكندرية وأثر ذلك على استغلال أكشاك الاستحمام والكازينو المزمع إقامتها و (الثاني) أن الطاعن تمسك أيضا بأن المنشآت التي كان مزمعا إقامتها في سنة ١٩٣٢ هي منشآت سطحية مؤقتة وثبت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أنها تتكلف ١١٥٢ جنبرا و ٣٥٣ مليا نقط وتقع على شاطئ البحر ومعرضة للعوامل الجوية خاصة في فصل الشتاء بحيث ما كانت تحتمل البقاء لأزيد من عامين أو ثلاثة أعوام ، إلا أن محكمة الاستئناف

لم تبحث هذا الدفاع الجوهري ، وافترضت أن هذه المباني ستبقى بحالتها لا تتغير وقدرت ريعها في فترة الصيف فقط بتبلغ ٨٠٠ جنيه ثم قضت للمطعمون عليهم التعويض عن كل المدة التي طلبوها وهي عشرون عاما من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٥١ تاريخ منحهم الترخيص وإقامتهم المنشآت ، ولم تناقش مدة بقاء هذه المنشآت على فرض بنائها في سنة ١٩٣٧ أو احتياجها للتجديد ، مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود ذلك أن تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ، وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الوارد بالوجه الأول من وجهي النعي بقوله " إنه وإن كان صحيحا ما يذكره الدفاع عن المستأنف عليه (الطاعن) من أن مقدار الضرر وقيمة التعويض عنه تختلف من سنة لأخرى تبعا للحالة الاقتصادية والسياسية إلا أنه من الجائز أن تكون السنوات في حملتها متقاربة وما عساه ينقص من قيمة التعويض في سنة يزداد عليه في سنة تالية ، وإذا كانت سنة ١٩٣٢ وما تلاها من سنوات الكساد الاقتصادي فإن سنوات ١٩٣٩ وما بعدها كانت من سنوات الراج وارتفاع في الأسعار لا تزال آثاره باقية حتى الآن ، ومن ثم يمكن القول بأن تسوية السنوات في مبالغ التعويض وتمائلها لا يمنع من اعتبار التعويض في حملته مناسبة لعدد هذه السنوات في ظروفها المتغيرة " ولما كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه سائغا ويكفي للرد على دفاع الطاعن ، وكان يبين من مطالعة تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أنه لم يرد به ما يفيد أن المنشآت المزمع إقامتها لا تحتل البقاء أكثر من عامين أو ثلاثة أعوام ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالنقص في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه ألزمه بقوائد على المبالغين المحكوم بهما للمطعمون عليهم بواقع ٤ / سنويا من تاريخ الحكم ، وإذا كان ما يقرب من نصف هذين

المبلغين هو متجمد فوائد استحققت قبل صدور الحكم فإنه يكون قد قضى بفوائد على متجمد الفوائد وهو ما لا يجوز .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لما كانت المادة ٣٤٣ من القانون المدني تقضى بأنه "إذا كان المدين ملزماً بأن يوفى مع الدين مصر وناات وفوائد وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه الملاحقات ختم ما أدى من حساب المصر وفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين كل هذا ما لم يتفق على غيره" وكان يتضح من تقرير الخبير الحسائي الذي ندبته محكمة الاستئناف واعتمده الحكم المطعون فيه أن جملة الفوائد التي أضافها الخبير إلى التعويض المستحق للطعون عليهم ورثة المرحوم بسبب حرمانهم من الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها على جميع السنوات محل النزاع تقل عن المبلغ الذي سدده لهم الطاعن بتاريخ ١٩٥٧/٩/١ وقدره ٤٢٤٢ جنيهاً ٤١٠ مليات ، وأن الفوائد المضافة إلى التعويض المستحق للطعون عليهم ورثة المرحوم عن السنوات المذكورة تقل كذلك عن المبلغ المسدد إليهم من الطاعن في ١٩٥٧/٥/١ وقدره ٣٣٨٩ جنيهاً و ٥ مليات وكان الطاعن لم يدع وجود اتفاق على كيفية خصم المبالغ المسددة منه للطعون عليهم فإن الطاعن يكون قد أدى جميع الفوائد التي استحققت للطعون عليهم قبل صدور الحكم ، وتكون المبالغ الباقية في ذمته هي من أصل التعويض ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالفوائد عليها من تاريخ صدوره ، فإنه لا يكون قد قضى بفوائد على متجمد الفوائد .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثاني مخالف للمادة ٢٣٢ من القانون المدني الذي يمنع الدائن من اقتضاء الفوائد التي يتجاوز مجموعها رأس المال ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قضى بفوائد على التعويض المستحق عليهم عن سنة ١٩٣٢ تزيد عن قيمة هذا التعويض مع أن هذه الزيادة تحققت بعد العمل بالقانون المدني الحالي .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن لم يكن في نصوص القانون المدني القديم ما يمنع من اقتضاء الفوائد القانونية أو الاتفاقية ولو تجاوز مجموعهما رأس المال ، إلا أن المشرع استحدث في القانون المدني القائم قاعدة أوردها

في المادة ٢٣٢ التي تنص على أنه "لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية" ومقتضى ما تقدم أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني القائم حق اقتضاء الفائدة السارية ولو زادت على رأس المال ، وأن لا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال . وإذ بين من تقرير الخبير الحسابي أنه ثبت أن التعويض المستحق للطعون عليهم ورثة المرحوم عن سنة ١٩٣٣ هو مبلغ ٤٠٠ جنيه يضاف إليه الفوائد بواقع ٥٪ سنوياً من ١٩٣٣/٢/٣ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وقدرها ٣١٦ جنيتها و ٦٧٠ ملياً والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى ١٩٥٧/٩/١ (تاريخ سداد الطاعن لبعض المطلوب المطعون عليهم) فيكون مجموع الفوائد ٤٤٢ جنيتها و ٧٥٨ ملياً ، وأن التعويض المستحق للطعون عليهم ورثة المرحوم عن تلك السنة هو مبلغ ٤٠٠ جنيه، يضاف إليه الفوائد بواقع ٥٪ سنوياً من ١٩٣٢/٦/٢٧ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وقدرها ٣٤٥ جنيتها والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى ١٩٥٧/٩/١ وقدرها ١٢٦ جنيتها و ٨٨ ملياً فيكون مجموع الفوائد ٤٧١ جنيتها و ٨٨ ملياً ، ولما كانت الفوائد التي احتسبها الخبير عن التعويض المستحق لورثة المرحوم عبد السلام حسن القباني قد جاوزت رأس المال بمبلغ ٤٢ جنيتها و ٧٥٨ ملياً كما جاوزت رأس المال بالنسبة لورثة المرحوم بمبلغ ٧١ جنيتها و ٨٨ ملياً ، وكانت زيادة الفوائد على رأس المال قد تحققت بعد العمل بالقانون المدني الحالي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد تقرير الخبير بالنسبة لما زاد من الفائدة عن رأس المال يكون مخالفاً للقانون في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثالث والرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم اعتمد تقرير الخبير الذي احتسب على التعويض المستحق لورثة المرحوم عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ الفوائد من المدة من ١/١/١٩٥٦ حتى ١/٩/١٩٥٧ كما احتسب على التعويض المستحق لورثة المرحوم عن

السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ الفوائد عن المدة من ١/١/١٩٥٦ حتى ١/٩/١٩٥٧ وإذا كانت المطالبة القضائية بالتعويض من السنوات المشار إليها قد تمت بعد العمل بالقانون المدني الحالي ، وكان التعويض المطلوب غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإنه لم يكن يصح القضاء بفوائد عليه عن مدة سابقة على صدور الحكم النهائي في ٢٠/٥/١٩٦٩ .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك إنه يبين من تقرير الخبير الحسابي الذي أتمده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه ، أنه أجرى على التعويض المستحق للمطعون عليهم ورثة المرحوم في السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ وقدره ٦٤٠٠ جنيه فوائد هذا المبلغ عن المدة من ١/١/١٩٥٦ إلى ١/٩/١٩٥٧ وقدرها ٤٢٦ جنيتها و ٦٦٦ مليا ، كما أجرى على التعويض المستحق للمطعون عليهم ورثة المرحوم عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ وقدره ٤٨٠٠ جنيه الفوائد عن المدة من ١/١/١٩٥٦ إلى ١/٩/١٩٥٧ وقدرها ٣٢٠ جنيتها ولما كانت المطالبة القضائية بالتعويض عن السنوات المذكورة قد تمت بعد العمل بالقانون المدني القائم فإن الفوائد على هذا التعويض وعلى ما سلف بيانه في الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٣٩ ق لا تسرى إلا من تاريخ الحكم النهائي ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة على صدوره فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم بتعيين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص الأوجه الأول والثالث والرابع من السبب الثاني ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن الطعن للمره الثالثة والموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان الخبير الحسابي الذي ندبته محكمة الاستئناف قد انتهى في تقريره إلى أن ما يستحقه ورثة المرحوم مبلغ ٦٤٩١ جنيتها و ٣٦٩ مليا وما يستحقه ورثة المرحوم مبلغ ٥٦٦٦ جنيتها و ٤٣٨ مليا ، وكان يجب — وعلى ما تقدم بيانه — أن يستبعد بالنسبة للفريق الأول مبلغ ٤٢ جنيتها و ٧٥٨ مليا (الفوائد التي تجاوزت أصل التعويض) ومبلغ ٤٢٦ جنيتها و ٦٦٦ مليا (فوائد

التعويض عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١) وجملة ذلك ٤٦٩ جنيها و٤٢٤ مليا وبالنسبة للفريق الثاني مبلغ ٧١ جنيها و ٠٨٨ مليا (الفوائد التي تجاوزت أصل التعويض) ومبلغ ٣٢٠ جنيها (فوائد التعويض عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ وجملة ذلك ٣٩١ جنيها و ٠٨٨ مليا فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنفين ورثة المرحوم مبلغ ٦٠٢١ جنيها و ٩٤٥ مليا والمستأنفين ورثة المرحوم مبلغ ٥٢٧٥,٣٥٠ جنيها .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ؛ وعضوية
إعادة المستشارين : عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ؛ عثمان الزيني ؛ إبراهيم هاشم

(٣٤١)

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٤ القضائية :

حكم ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها “ . نقض . دعوى ” عدم سماع
الدعوى “ .

عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق من موضوع الدعوى ولم يته الخصومة كلها .
عدا ما استثنى في المادة ٢١٢ . مرافعات . الحكم بعدم سماع الدعوى في شق منها . عدم
جواز الطعن فيه استقلالا .

إذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضي بعدم جواز الطعن في
الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور
الحكم المنهي للخصومة كلها . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، وإذا قضى حكم
محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن الأشجار ،
وبإحالتها لتحقيق بالنسبة لطلب التعويض عن الثمار — فاستأنفه الطاعن ،
فقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى
وبعدم سماع الدعوى ، وكان هذا القضاء قد صدر في شق من موضوع الدعوى
ولم يته الخصومة كلها ، كما أنه ليس من قبيل الأحكام التي استثناه القانون
على سبيل الحصر ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٥٦ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الاسكندرية ضد الشركة العامة للتعمير السياحى (المطعون عليها الأولى) للحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤١٢٠ جنيها وبصحة الجز المتوقع تحت يده وذلك في مواجهة باقى المطعون عليهم . وقال بيانا للدعوى إنه كان يستأجر أرضا زراعية من الخاصة الملكية ولما قامت الثورة وتم الاستيلاء على أموال أسرة محمد على قام الإصلاح الزراعى بتحرير عقد إيجار معه تجديدا لعقد الإيجار السابق ثم تلقت الشركة المطعون عليها الأولى الأرض من الإصلاح الزراعى ، ولما احتاجت الشركة إلى مساحة فدانين و ١٢ قيراما من تلك الأرض لإدخالها ضمن مشروع المدينة السياحية بالمعمورة فقد استولت عليها بعد تحرير محضر إثبات الحالة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ الذى جاء به أن بالمساحة المذكورة عدد ٥٢٠ شجرة جوافة مشمرة قيمتها ٣١٢٠ جنيها وقيمة ثمارها ٧٥٠ جنيها ، كما قامت الشركة بترع سور أشجار من الجزورين قيمته ٥٢٠ جنيها وبذلك يكون مجموع المبالغ المستحقة له ٤١٢٠ جنيها . وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢ قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن أشجار الجوافة والجزورين وإلزام المدعى بالمصاريف المناسبة وبإحالتها إلى التحقيق بالنسبة لطلب التعويض عن ثمار الجوافة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبا إلغائه فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن أشجار الجوافة والجزورين وقيد الاستئناف برقم ٥٠٢ سنة ٢٢ ق وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وحكمت بعدم سماعها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المصعون عليهم بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه للتعميم لأنه لم يفصل في كل طلبات الطاعن وانتصر على الحكم فى الشق الخاص بالمطالبة بالتعويض

عن قيمة الأشجار . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ودفعت بعدم جواز الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وإذا قضى حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن الأشجار وبإحالتها إلى التحقيق بالنسبة لطلب التعويض عن ثمار الجوارفة فاستأنفه الطاعن وقضى الحكم المطعون فيه فى ٢٤ / ٥ / ١٩٧٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبعدم سماع الدعوى ، وكان هذا القضاء قد صدر فى شق من موضوع الدعوى ولم يمه الخصومة كلها ، كما أنه ليس من قبيل الأحكام التى استثناها القانون عل سبيل الحصر ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
السنة السابعة والعشرون

(١٩٧٦)

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء

الصفحة	للمقدمة	(أ)
		إجراءات . استقالة . إعاره . أقدمية إجراءات
		١ - وجوب تقديم الطلب - وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر أو الإعلان . كشف الحساب المرسل من البنك بالراتب المحسول . صلاحيته لإفادة العلم اليقيني برفض منح العلاوة المستحقة . (الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/١) ...
١	١	
		٢ - وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة . ذلك غير مانع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه . (الطلب رقم ٨٤ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/١) ...
٥	٢	
٩٠	٢٤	(الطلبان ١٣ و ٢٠ لسنة ٣٩ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
١٠٢	٢٨	(الطلب رقم ٧٢ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨)
		٣ - ميعاد تقديم الطلب . وقفه طوال مدة قيام المانع القهري الذى يتعذر معه تقديم الطلب خلاله . قيام ذلك المانع قبل بدء الميعاد . أثره . توافر الحق في تقديم الطلب خلاله مدة أخرى تبدأ من تاريخ زوال المانع . (الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
١٤	٥	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقديم الطالب استقالته أثناء فترة اعتقاله . ادعاؤه بأنه أكره على تقديمها وتمسكه بأنه لم يكن في متسنوره الطعن عليها وعلى القرار الصادر بقبولها سواء قبل اخلاء سبيله أو بعد ذلك وإن أن صدر دستور سنة ١٩٧١ . تقديمه الطلب المائل خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور ذلك الدستور . اعتباره مقدما في الميعاد .
١٤	٥	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ٥ - وجوب تقديم الطالب - وفقا للقانون ٤ لسنة ١٩٧٢ - خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا . تقويت هذا الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب . تحدى الطالب بأن القرار الصادر بقبول استقالته منعدم ولا يتحصن بفوات ميعاد الطعن لصدور الاستقالة منه تحت تأثير الاكراه . لا أثر له .
٤٣	١٢	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٣ « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) .. ٦ - تقديم الطلب في سنة ١٩٧٣ بالغاء قرار وزير العدل بقبول استقالة القاضي الصادر في سنة ١٩٦٩ . استناد الطالب إلى قيام المانع انقهرى وهو خشية البطش به والذي حال بينه وبين تقديم الطلب في الميعاد . عدم قبول الطالب . علة ذلك . صدور الدستور في سنة ١٩٧١ الذي وضع الضمانات للحرية الشخصية وتراخى الطلب بعد ذلك حتى سنة ١٩٧٣ .
١١١	٣٠	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١١/١١) ٧ - احتفاظ الوزارة للطالب بأقدميته الأصلية عند الترقية إلى قاض "١" متى استوفى تقارير الكفاية . صدور القرار الجمهورى متضمنا ترقية الطالب دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت

الصفحة	القاعدة	
		عليه أصلا . أثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار الجمهورى الذى تخطى الطالب فى الترقية اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالترقية .
٥٢	١٥	(الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ... ٨ — طعن الطالب على قرار تعيينه وتحديد أقدميته فى ١٩٧٤/٨/٢٩ دفعه بعدم دستورية الحظر المانع من الطعن فى قرارات التعيين المنصوص عليه بالمادة ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تحقق علمه بقرار التعيين فى ١٩٧٠/٤/١ تاريخ استلامه العمل . أثره . عدم قبول الطلب سواء بالنسبة للطعن فى التعيين أو بالنسبة للطعن فى تحديد الأقدمية .
٨٥	٢٢	(الطلب رقم ٦٥ لسنة ٤٤ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠) ... ٩ — طالب تعديل الأقدمية . من طلبات الإلغاء وليس من قبيل التسويات . وجوب تقديمه فى ميعاده القانونى .
٨٨	٢٣	(الطلب رقم ٩ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠) ... ١ — طلب الطالب أصليا الحكم بتعديل أقدميته وبوضعه فى وظيفة رئيس محكمة فئة «ب» . طلبه بمذكرته ومن باب الاحتياط تعديل هذه الأقدمية ووضعه فى وظيفة قاضى «م» . اعتبار هذا الطلب مندرجا فى عموم الطلب الأصلى المقدم فى الميعاد .
٩٤	٢٥	(الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» ١٩٧٦/٦/١٧) ...

الصفحة	تقاعده	استقالة
		<p>١ - ميعاد تقديم الطلب . وقفه طوال مدة قيام المانع التهورى الذى يتعذر معه تقديم الطلب خلاله . قيام ذلك المانع قبل بدء الميعاد . أثره . توافر الحق فى تقديم الطلب خلال مدة أخرى تبدأ من تاريخ زوال المانع .</p>
١٤	٥	<p>(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق . رجال قضاء . جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)</p> <p>٢ - تقديم الطالب استقالته أثناء فترة اعتقاله . ادعاؤه بأنه أكره على تقديمها وتمسكه بأنه لم يكن فى مقدوره الطعن عليها وعلى القرار الصادر بقبولها سواء قبل إخلاء سبيله أو بعد ذلك وإلى أن صدر دستور سنة ١٩٧١ . تقديمه الطالب المائل خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور ذلك الدستور . اعتباره مقبولا فى الميعاد . علة ذلك .</p>
١٤	٥	<p>(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)</p> <p>٣ - الاستقالة باعتبارها مظهرا من مظاهر إرادة الموظف اعتزال الخدمة . وجوب صدورها عن رضا صحيح . صدورها تحت تأثير الإكراه . أثره . البطلان .</p>
١٤	٥	<p>(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)</p> <p>٤ - القبض على الطالب فى غير حالة التلبس ودون إذن من اللجنة المشار إليها فى قانون السلطة القضائية . صدور الاستقالة منه أثناء اعتقاله واعتقال والديه وإخوته . دلالة الظروف والملايسات على أنه لم يتقدم بها عن إرادة سليمة ورضا طليق من الإكراه . أثر ذلك . البطلان .</p>
١٤	٥	<p>(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الحكم بعدم الاعتماد بالاستقالة المقدمة من الطالب وإلغاء القرار الصادر بقبولها . أثره .
١٤	٥	(نطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ٦ - اعتبار الطالب مستشاراً عاماً بحكم الاستئناف . أحقية في أن يعين مستشاراً بمحكمة استئناف القاهرة في أقدميته بين مستشاريها على ما كانت عليه قبل الاستقالة وباستحقاقه للمعاملات الدورية المقررة .
١٤	٥	(نطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ٧ - المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف . عدم أداء الطالب عملاً منذ تقديم استقالته حتى الآن . أثره . عدم أحقية في طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال تلك المدة . ترتب ضرر مادي وأدبي للطالب بصدد القرار المطعون فيه بقبول استقالته . أحقية في طلب التعويض الجابر لذلك الضرر .
١٤	٥	(نطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ٨ - وجوب تقديم الطالب - وفقاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً . تقويت هذا الميعاد . أثره . عدم بقبول الطالب . تحدى الطالب بأن القرار الصادر بقبول استقالته منعدم ولا يتحصن بفوات ميعاد الطعن الصادر الاستقالة منه تحت تأثير الإكراه . لا أثر له .
٤٣	١٢	(نطلب رقم ٧٨ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ٩ - اعتبار القاضي مستقلاً إذا انقطع عن عمله لمدة ثلاثين يوماً متتالية بدون إذن . رخصة لمهمة الإدارة . إفصاحها عن نيتها في التنازل عن حقها في استخدام هذه الرخصة . أثره . عدم جواز الرجوع عن ذلك .
٥٨	١٦	(نطلب رقم ١٠٩ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ١٠ -

الصفحة	القاعدة	
١١١	٣٠	١٠ — تقدير الإكراه . م ١٢٧ مدني . طلب التعويض استنادا إلى أن استقالة الطالب تمت تحت تأثير إكراه من وزير العدل . ثبوت عدم توافر الإكراه . وجوب رفض الطلب . (الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١١/١١/١٩٧٦) ...
١١٦	٣٢	١١ — الإدعاء بتقديم الاستقالة كرها . وجوب مراعاة مانصت عليه المادة ١٢٧ مدني في تقدير الإكراه . مثال . (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١/١٢/١٩٧٦) ...

إعاره

١٢٢	٣٤	إعاره الطالب للتدريس بجامعة الجزائر . استحقاقه لراتبه الأصلي المقرر في مصر حتى ١٩٧٢/٢/٥ . القرار الجمهوري ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار وزير الخزانة ٦٧ لسنة ١٩٦٣ قبل إلغائه بالقرار ٢٦ لسنة ١٩٧٢ . النص في قرار الإعاره على تحميل حكومة الجزائر كافة الالتزامات المالية . لا أثر له . (الطلب رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦) ...
-----	----	---

أقدمية

٥	٢	١ — تحديد أقدمية أعضاء إدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . لا عبرة بتاريخ التخرج أو التعيين في إدارة قضايا الحكومة . (الطلب رقم ٨٤ ق لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١/١/١٩٧٦) ...
---	---	---

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رفض إسناد أقدمية الطالب عند تعيينه وكيلًا للنائب العام إلى ما قبل زملاء له استنادًا إلى أن زملاءه رُقوا إلى وكلاء النيابة من الفئة الممتازة مما يحول دون المقاضاة بينهم وبين الطالب . العودة في الطلب المسائل إلى طلب تعديل أقدمية الطالب بين هؤلاء الزملاء تأسيسًا على أنه رُقِيَ إلى الفئة الممتازة . غير جائز .
١١	٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٥/١/١٩٧٦) ...
		٣ — طعن الطالب في القرار الصادر بتحديد أقدميته . رفض هذا الطعن . أثره . عدم جواز عودة الطالب للمطالبة بتعديل أقدميته بالطعن في القرارات الجمهورية اللاحقة الصادرة بترقيات رجال القضاء والنيابة العامة .
٣٢	٩	(الطلبات أرقام ١٧ لسنة ٤٠ و ٤١ لسنة ٤١ و ٤٢ لسنة ٤٢ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩/٢/١٩٧٦)
		٤ — القضاء في طلب سابق بتحديد الأقدمية بعدم قبوله شكلاً لتقديمه بعد الميعاد . أثره . استقرار أقدمية الطالب بين زملائه الذين عين معهم في درجة وكيل نيابة . الطعن في قرار ترقية تالية دون الادعاء بأن أحداً من زملائه قد تخطاه فيها . وجوب القضاء برفضه .
٧٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٥/٤/١٩٧٦) ...
		٥ — القضاء بعدم جواز نظر طلب تعديل الأقدمية لما يتمحض عنه من طعن في قرارات مجلس القضاء الأعلى برفض

نصفه	الترقية	
		تظاهرات الطالب من التخطي في الترقية في المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٨ . أثره . اعتبار أقدميته قد استقرت نهائياً بين زملائه . منذ سنة ١٩٦٣ . صدور القرارات التالية على هذا الأساس . أثره . لا محل للطعن عليها .
٧٥	١٩	(الطالب رقم ١٢ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٤/١) ٦ — إرجاء ترقية الطالب لحين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم إسناد أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ . (الطلبات أرقام ٤٦ و ٥٢ و ٥٣ و ٧٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » .
١٢٩	٣٦	جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣) ٧ — عدم استحقاق الطالب للحقوق المالية للوظيفة التي رقي إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته . لا عبرة بصدور حكم بتعديل أقدميته . (الطلبات أرقام ٤٦ و ٥٢ و ٥٣ و ٧٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » .
١٢٩	٣٦	جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٣)
ميعاد الطلب :		
		١ — طلب تعديل الأقدمية . من طلبات الإلغاء وليس من قبيل التسويات . وجوب تقديمه في ميعاده القانوني .
٨٨	٢٣	(الطلب رقم ٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠) ٢ — طعن الطالب على قرار تعيينه وتحديد أقدميته في ١٩٧٤/٨/٢٩ . دفعه بعدم دستورية الحظر المانع من الطعن في قرارات التعيين المنصوص عليه بالمادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تحقق عليه بقرار التعيين في ١٩٧٠/٩/١

الصفحة	القاعدة	
		تاريخ استلام العمل . أثره . عدم قبول الطلب سواء بالنسبة للطعن في التعيين أو بالنسبة للطعن في تحديد الأقدمية .
٨٥	٢٢	(الطلب رقم ٦٥ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠)
		٣ — طلب الطالب أصليا الحكم بتعديل أقدميته وبوضعه في وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" . طابه بتذكرته ومن باب الاحتياط تعديل هذه الأقدمية ووضعه في وظيفة قاض "أ" . اعتبار هذا الطالب مندرجا في عموم الطالب الأصلي المقدم في الميعاد .
٩٤	٢٥	(الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/٦/١٧)
		تحديد أقدمية المحامين :
		١ — تعيين المحامي في وظيفة رئيس فئة "أ" بالمحاكم الإبتدائية . شرطه . تحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء . كيفيته . م ٥١ من ذات القانون .
٢٩	٨	(الطلب رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٥)
		٢ — وجوب تحديد أقدمية المحامين المعيّنين بوظائف القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي . إستيفاء الطالب شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض في ١٩٦٢/١٠/٢٧ . وجوب تعديل أقدميته بوضعه قبل زميله المعين قبله والذي استوفى شروط الصلاحية في ١٩٦٣/١/٢١ .
٩٠	٢٤	(الطلبان رقما ١٤٤١٣ لسنة ٣٩ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٦/٣)

الصفحة	العدد	
		٣ — تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدد اللازمة للتعيين فيها . جوازي تمارس جهة الإدارة سلطاتها فيه طبقا للمصلحة العامة . طالب الطالب — المعين في وظيفة قاض فئة "ب" — تعديل أقدميته تأسيسا على أن مدة اشتغاله بالمحاماة تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" أو قاض فئة "أ" . لا أساس له .
٩٤	٢٥	(الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" جلسة ١٧/٦/١٩٧٦) ٤ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . أمر جوازي لجهة الإدارة في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة . (الطلبان رقما ١٥٧ لسنة ٤٤ و ٥٥ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ٩/١٢/١٩٧٦)
١١٩	٣٣	٥ — تحديد أقدمية المحامي المعين في وظيفة قضائية . مناطقها . تاريخ استيفائه لشروط الصلاحية للوظيفة التي عين فيها . عدم جواز المقارنة بين تاريخ استيفائه لتلك الشروط وبين تاريخ استيفاء غيره لها ممن كانوا وقت تعيينه يعملون في وظائف قضائية أخرى . (الطلبان رقما ١٥٧ لسنة ٤٤ و ٥٥ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ٩/١٢/١٩٧٦)
١١٩	٣٣	...
		(ت)
		تأديب . ترقية . تعويض
		تأديب
		١ — أحكام مجالس التأديب . نهائية . عدم قبول الطعن فيها

الرقم	القاعدة	التعليق
		أمام محكمة النقض . قرارات رئيس الجمهورية أو وزير العدل بتنفيذ هذه الأحكام . الطعن فيها غير مقبول . علّة ذلك .
٣٤	١٠	(الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩/٢/١٩٧٦) .. ٢ - القضاء في الدعوى السابقة برفض الطلب المقدم من الطالب بإلغاء قرار مجلس الصلاحية الصادر بنقله إلى وظيفة أخرى . طعنه في الدعوى المسائلة على القرار الجمهوري الصادر بتنفيذ هذا النقل . غير مقبول . علّة ذلك .
٤٦	١٣	(الطلب رقم ٦ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ٢٦/٢/١٩٧٦) .. ٣ - سلامة قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية من العيوب التي تسوغ إلغائه أثره . رفض طلب التعويض عنه .
٧٠	١٨	(الطلب رقم ١ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٨/٢/١٩٧٦) .. ٤ - صدور قرار مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية . قرار رئيس الجمهورية في هذا الشأن هو مجرد إجراء تنفيذي وليس قرارا إداريا قصد به إحداث أثر معين . الطعن فيه غير جائز .
٦٤	١٧	(الطلبان رقما ٣٦٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) ٥ - قانون السلطة القضائية . مغايرته بين نظام النظر في فقد أسباب الصلاحية لتولى القضاء وبين نظام تأديب القضاة . لمجلس الصلاحية عند تصديده لبحث أسباب فقد الصلاحية أن يتخذ الحكم التأديبي عنصرا يستند إليه في تقدير حالة القاضي .
٦٤	١٧	(الطلبان رقما ٣٦٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . جواز اقتران هذا النقل بالتخطي في الترقية .
٧٠	١٨	(الطلب رقم ١ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) ..
		ترقية
		١ - اخطار الطالب بتخطيه في الترقية وتظلمه لدى اللجنة المختصة ورفض هذا التظلم بعد تقديم دفاعه . النعى على القرار المطعون فيه عدم اخطاره بالتخطي قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المذكورة بثلاثين يوما على الأقل م ٧٩ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لا محل له .
٣٧	١١	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٤٤ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩/٢/١٩٧٦) ..
		٢ - أساس الترقية إلى درجة مستشار . الأقدمية مع الأهلية . الجهة الإدارية أن تتخطى من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسباب ما يدل على انتفاص في أهليته . تتخطى الطالب في الترقية في حركة أو أكثر بناء على أسباب مبررة ثم ترقيته في حركة لاحقة . لا عيب .
٣٧	١١	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٤٤ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩/٢/١٩٧٦) ..
		٣ - وجوب اخطار رجال القضاء والنيابة العامة بتخطيهم في الترقية قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المختصة .
		علة ذلك . إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية لدرجة مستشار . لا محل معه للحكم بأحقية في الترقية للدرجة المذكورة وتمديد أقدميته . ذلك هو لازم الحكم بالإلغاء .
٣٧	١١	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٤٤ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩/٢/١٩٧٦) ..

الصفحة	الترجمة	
		٤ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين (ب) ، (١) ، الأقدمية مع الأهلية . للجهات المختصة وضع قواعد لتقدير أهلية القاضى . وجوب أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً وغير مخالف للقانون . التزام القرار المطعون فيه - فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة (أ) - هذه القواعد . لا خطأ .
٤٨	١٤	(الطلب رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ ...
١٠٧	٢٩	(والطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨) ...
		٥ - احتفاظ الوزارة للطالب بأقدميته الأصلية عند الترقية إلى قاض (١) متى استوفى تقارير الكفاية . صدور القرار الجمهورى متضمناً ترقية الطالب دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً . أثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار الجمهورى الذى تخطى الطالب فى الترقية اعتباراً من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالترقية .
٥٢	١٥	(الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ ...
		٦ - قعود الوزارة عن التفتيش على الطالب خلال الفترة اللاحقة لتعيينه بالقضاء وحتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه . إغفال تربيته تأسيساً على عدم استيفاء تقارير الكفاية . صرف النظر عن تقارير درجة كفايته عن عماله السابق بإدارة قضايا الحكومة مع صلاحيتها أساساً لتقدير درجة الأهلية للترقى فى وظائف القضاء . خطأ .
٥٢	١٥	(الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ ...
		٧ - إلغاء القرار الصادر بتخطى الطالب فى الترقية . اعتباره

الترقية	الترقية	الترقية
٥٢	١٥	تعويضاً مناسباً عن الضرر الذي لحق به بسبب تخطئه في الترقية . (الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٥ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ..
٥٨	١٦	٨ — ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من كانوا يلونه في الأقدمية . اعتبار أهليته باقية على وضعها بالنسبة لمؤلاء الزملاء مالم تقدم الوزارة الدليل على وجود مـ وش طارئ يمنع من ذلك . (الطلبان رقما ٦٦ و ١٠٩ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٤)
٥٨	١٦	٩ — إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي لطالب في الترقية . اعتبار ذلك تعويضا جابرا للضرر الذي لحقه بسبب هذا التخطي . (الطلبان رقما ٦٦ و ١٠٩ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٤)
٥٨	١٦	١٠ — سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أي عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . جواز اقتران هذا النقل بالتخطي في الترقية . (الطلب رقم ١ لسنة ٤٢ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/١٨)
٧٠	١٨	١١ — قرارات التخطي في الترقية الصادرة في ظل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . انعقاد الاختصاص بنظر الطعون فيها لمجلس القضاء الأعلى ثم للمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي حل محله دون محكمة النقض . (الطلبان رقما ٣٦ و ٩ لسنة ٤٢ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/١٨)
٦٤	١٧	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة التقض بالفصل في كافة شئون رجال القضاء والنيابة العامة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والترقية والنقل والندب . جواز الطعن في القرارات الصادرة بالترقية أمام مجلس القضاء الأعلى . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٧٥	١٩	(الطلب رقم ١٢ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٤/١)
١٠٢	٢٨	(والطلب رقم ٧٢ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨)
		١٣ - صدور الدستور في تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه . لا محل للتحدى بعدم دستورية المادة ٨٨ / ٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٧٥	١٩	(الطلب ١٢ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٤/١)
		١٤ - تقدير كفاية القاضي في تقرير التفتيش بدرجة أقل من المتوسط . قيامه على أسباب مبررة . تخطى القاضي في الترقية . لا مخالفة للقانون .
١٠٧	٢٩	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨) ١٥ - احتواء الملف السرى للطالب على ستة تقارير تفتيش تتضمن تقدير كفايته بدرجة « فوق المتوسط » مع الإشارة إلى وفرة إنتاجه . صدور القرار المطعون فيه بتخطيه في الترقية تأسيسا على أن كفايته قدرت بدرجة « متوسط » دون نظر إلى سبب اعتذاره عن ثلاث جلسات خلال تلك الفترة ، أو الإشارة إلى منحه أجازة في أثناءها لأداء فريضة الحج . أثره . اعتبار قرار التخطي غير مبرر .
٩٧	٢٦	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٦/١٧) ...

الصفحة	الأقعدة	
		١٦ — اللجنة الخماسية . حلولها مثل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظاهرات المتعلقة بها . عدم دعوة المجلس الأعلى للقاضي لسباع أقواله عند تخطيطه في الترقية . لا بطلان . ق ٨٢ لسنة ١٩٦٩ .
١٠٢	٢٨	(الطلب رقم ٧٢ لسنة ٤٣ ق رجال قضاء ، جلسة ١٠/٢٨/١٩٧٦)
		١٧ — إرجاء ترقية الطالب لحين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم إسناد أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ .
١٢٩	٣٦	(الطلبات أرقام ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٢/٢٣/١٩٧٦)
		١٨ — عدم استحقاق الطالب للمقوق المالية للوظيفة التي وقي إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته . لا عبرة بصودر حكم بتعديل أقدميته .
١٢٩	٣٦	(الطلبات أرقام ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٩ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٢/٢٣/١٩٧٦)
تعويض		
		١ — المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف . عدم أداء الطالب عملاً منذ تقديم استقالته حتى الآن . أثره . عدم أحقيته في طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال تلك المدة . ترتب ضرر مادي وأدبي للطالب . بصودر القرار المطعون فيه بقبول استقالته . أحقيته في طلب التعويض الجابر لذلك بالضرر .
١٤	٥	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١/٢٩/١٩٧٦) ..

الصفحة	التأريخ	
		٢ - إرادة الطالب - بعد عزله من ولاية القضاء - إلى عمله . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً عما أصابه من ضرر أدبي . عدم تقديم الدليل على ما أصابه من ضرر مادي . أثره رفض طلب التعويض عن ذلك الضرر .
٢٣	٦	(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/٥) ...
		٣ - إلغاء القرار الصادر بتخطي الطالب في الترقية . اعتباره تعويضا مناسباً عن الضرر الذي لحق به بسبب تخطيه في الترقية .
٥٢	١٥	(الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ...
		٤ - إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية . اعتبار ذلك تعويضا جابرا للضرر الذي لحقه بسبب هذا التخطي .
٥٨	١٦	(الطلبان رقم ١٠٩٦٦ لسنة ٤٤ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/٤)
		٥ - سلامة قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية من العيوب التي تسوغ إلغائه . أثره . رفض طلب التعويض عنه .
٧٠	١٨	(الطلب رقم ١ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/١٨) ...
		٦ - العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وحدات الإدارة المحلية . عدم خضوعهم لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . التزام الجهات الداعين لها - رغم ذلك - بعلاجهم من إصابات العمل وبدفع التعويضات المقررة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل .
١٢٥	٣٥	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
١٢٥	٣٥	<p>٧ — المعونة المالية التي تؤدي للعامل خلال فترة تخلفه عن أداء عمله بسبب إصابة عمل . م ٢٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . طبيعتها . تعويض عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله . عدم جواز الجمع بينهما .</p> <p>(الطالب رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦)</p>
		<p>(ع)</p> <p>عزل</p>
٢٣	٦	<p>١ — إعادة الطالب إلى عمله — بعد عزله من ولاية القضاء — مع تسوية حالته باقتراض عدم ترك الخدمة . أثر ذلك . انعدام مصاحته في طلب إلغاء قرار العزل .</p> <p>(الطالب رقم ٥٢ لسنة ٤١ ق . « رجال قضاء » جلسة ٥/٢/١٩٧٦) ..</p>
٢٣	٦	<p>٢ — إعادة الطالب — بعد عزله من ولاية القضاء — إلى عمله . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً عما أصابه من ضرر أدبي . عدم تقديم الدليل على ما أصابه من ضرر مادي . أثره ، رفض طلب التعويض عن ذلك الضرر .</p> <p>(الطالب رقم ٥٢ لسنة ٤١ ق . « رجال القضاء » جلسة ٥/٢/١٩٧٦)</p>
٨٢	٢١	<p>٣ — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم مريان أحكامه على غير المخاطبين بها ممن أحيلوا إلى المعاش ، أو نقلوا إلى وظائف أخرى غير قضائية تطبيقاً لأحكام القوانين المنظمة لشئون الهيئات القضائية .</p> <p>(الطالب رقم ٤٦ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ٢٠/٥/١٩٧٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٢	٢١	<p>٢ - طالب الطالب إعادته إلى وظيفته القضائية طبقاً لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣. حفظ وزير العدل هذا الطلب لعدم انطباق أحكام ذلك القانون على حالة الطالب. اعتبار قرار الحفظ مسبباً بالقدر الذي نحتمله طبيعته وبما يسمح لمحكمة النقض بفرض رقابتها عليه.</p> <p>(الطلب رقم ٤٦ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠) ...</p> <p style="text-align: center;">(م)</p> <p style="text-align: center;">مرتبات . معاش</p> <p style="text-align: center;">مرتبات</p> <p>١ - قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥. عدم استحداثه جديداً في شأن مبدأ سريان العلاوة واستحقاقها بالنسبة للمستشارين . القاعدة في تحديد مبدأ سريان استحقاق العلاوة هي من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار .</p> <p>(الطلب رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/١) ..</p> <p>٢ - بدل الإقامة المقرر للعاملين المدنيين بجهاز الدولة والهيئات العامة بالمحافظات النائية . منط استحقاقه . تعيين الطالب مستشاراً بمحكمة استئناف أسبوط . توليه العمل لفترة موقوتة بالدوائر المدنية والجنائية بحاكم سوهاج وقنا وأسوان . عدم استحقاقه لذلك البديل .</p> <p>(الطلب رقم ٦٣ لسنة ٤٤ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/١) ...</p>
٨	٣	

الرقم	القاعدة	النص
		٣ - استمرار استحقاق مرتب الإقامة المقرر للعاملين العائدين من قطاع غزة، مناهضة نديهم أو إعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى. القرار الجمهوري ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩. عودة الطالب إلى مقر عمله الأصلي بعد انتهاء مدة إعارته للعمل بقطاع غزة. أثر ذلك. وقف صرف مرتب الإقامة.
٢٦	٧	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/٢/٥) .. ٤ - المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف. عدم أداء الطالب عملاً. منذ تقديم استقالته حتى الآن. أثره. عدم أحقيته في طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال تلك المدة. ترتب ضرر مادي وأدبي للطالب. صدور القرار المطعون فيه بقبول استقالته. أحقيته في طلب التعويض الجابر لذلك الضرر.
١٤	٥	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ٥ - إلغاء القرار الصادر بحالة القاضي إلى المعاش. أثره. طلبه الفرق بين المرتب والمعاش حتى تاريخ عودته للعمل. لا محل له. علة ذلك. المرتب مقابل العمل.
١١٤	٣١	(الطلب رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥) .. ٦ - إعاره الطالب للتدريس بجامعة الجزائر. استحقاقه لراتبه الأصلي المقرر في مصر وحتى ١٩٧٢/٢/٥. القرار الجمهوري ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار وزير الخزانة ٦٧ لسنة ١٩٦٣ قبل إلغائه بالقرار ٢٦ لسنة ١٩٧٢. النص في قرار الإحالة على تحميل حكومة الجزائر كافة الالتزامات المالية. لا أثر له.
١٢٢	٣٤	(الطلب رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">معاش</p> <p>تسوية معاشات من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة وطبقا لشروط القرار الجمهوري ٧٩ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>ليس رهنا بعدم النجاح في الانتخابات . استحقاق الفرق بين المرتب والمعاش بالنسبة للمستشارين أو صرف المرتب لمدة مكتملة لثلاث سنوات من تاريخ قبول الاستقالة بالنسبة لمن دونهم . شرطه . عدم النجاح في الانتخابات .</p> <p>(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٤٢ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/٦/٢٤) ...</p>
١٠٠	٢٧	

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . أحوال شخصية . اختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . إستيلاء . إصلاح زراعي . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . إلتباس إعادة النظر . أمر أداء . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — مسؤولية الناقل الجوي عن التعويض كاملا وغير محدد . اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها بروتوكول لاهاي . شرطها . ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة معادلا للغش . الخطأ المعادل للغش . هو الخطأ الجسيم عبء إثبات هذا الخطأ على عاتق مدعيه .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ — إقامة الحائز منشآت على أرض مملوكة لغيره . حسن النية مفترض في الباني . المالك يقع عليه عبء إثبات سوء نيته . المقصود بحسن النية وسوء النية . المادتان ٩٢٤ ، ٩٢٥ مدني .
٤٥٣	٩٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
٨٢٣	١٥٨	٣ - أجرة الأساس . إثباتها بكافة طرق الإثبات . عبء ذلك على من يدعى اختلاف الأجرة الحالية عن الأجرة القانونية . (الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
١٣٠٧	٢٤٩	٤ - قواعد الإثبات . تكليف الخصم عبء إثبات دفاعه . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقلب الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
١٧٢١	٣١٧	٥ - وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية . لا يلزم تضمينه بيان النطق به في علانية . الأصل في الاجراءات أنها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء إثباتها . (الطن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)
١٧٤٨	٣٢١	٦ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاورة الزوجة يميز إبطال الزواج . توافر الغش بمجرد ادعائها كذبا بأنها بكر . على الزوج عبء إثبات أن بكاورتها قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
١٣٢	٣٧	إجراءات اثبات : (أولا) الإحالة للتحقيق . ١ - إقامة الحكم قضاءه على أدلة كافية لحمله . التفاته عن الرد على طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات عكس ما خلاص إليه . لا خطأ . (الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنكار التوقيع على الورقة العرفية .. عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقناعها بصحة التوقيع .
١٨١٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧)
		٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب سائغة ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/١٧) ..
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥) ..
		٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق . حقها في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري .
٨٠٤	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة الثلاثاء ١٩٧٦/٣/٣٠) ..
		٥ — طلب إجراء التحقيق ليس حقا للتخصوم . لمحكمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم التزامها ببيان سبب الرفض .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٦ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بذلك قبل البدء في سماع شهادة الشهود . اعتباره تنازلا عن الحق في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ..
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات . عدم ترتيب البطلان على مخالفته . جواز إرجاء سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى إذا حال مانع دون سماعهم . للمحكمة سلطة تقدير هذا المانع بغير معقب .
٥٠٧	١٠٤	(الظعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥) ٨ - سماع شهود الطرفين بعد انتهاء ميعاد التحقيق . لا بطلان . الاعتداد بهذا التحقيق . لا خطأ .
٥٩٢	١١٨	(الظعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ٩ - عدم جواز التمسك بالبطلان إلا لمن شرع لمصاحته . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بعدم إعلانه بحكم التحقيق . التحدى بذلك أمام محكمة النقض . غير مقبول . لا يغير من ذلك سبق إثارته بجلسته التحقيق من غير هذا الطاعن .
٥٩٢	١١٨	(الظعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ١٠ - طلب الخصم التأجيل لإعلان شهوده ثم اكتفاؤه بمناقشة شهودي خصمه . لا يعد قبولاً صريحاً لحكم التحقيق . اعتبار هذا الحكم مستأنفاً تبعاً لاستئناف الحكم المنهى للتصويرة . م ٢٢٩ مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الظعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠) ١١ - استناد محكمة الموضوع إلى القرائن . لا عليها أن هي لم تأمر بالإثبات بشهادة الشهود .
١٠٦٣	٢٠٤	(الظعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٥) ١٢ - طالب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد بيع . رفض الحكم المطعون فيه الاستجابة إلى هذا

المزمعة	التقاضي	
		الطلب تأسيسا على أن الطاعنين قرروا أمام أول درجة إنه ليس لديهم شهود . قصور . علة ذلك .
١١٠٨	٢١١	(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)
		١٣ — الطلب الذي تلازم المحكمة ببيان سبب رفضها له . هو الطلب الصريح الجازم . مثال في طلب الإحالة للتحقيق .
١١٧١	٢٢٣	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٧٦)
		(ثانيا) إلزام الخصم بتقديم ورقة .
		إلزام الخصم بتقديم أى محرر تحت يده . م ٢٠ من قانون الإثبات . متروك لتقدير المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .
٥٦٨	١١٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣/٣/١٩٧٦)
		(ثالثا) انكار التوقيع .
		١ — الحكم في الدفع بإنكار التوقيع . غير منه للخصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٢٠٨ من أفعات سابق . بقاء موضوع الدوى الأصلي معلقا بسبب شطبها بعد صدوره . أثره ، عدم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن ٦٥٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٦)
		٢ — الحكم الذي يحول دون سقوط الحق في المطالبة بقيمة الورقة التجارية بالتقادم الخمسى . هو الحكم النهائي الصادر على

الصفحة	القاعدة	
		المدين يمديونيته . الحكم برفض طعن المدين بإنكار التوقيع . غير مانع من تمسكه بهذا السقوط .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن ٦٥٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥) ... ٣ - الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية . وجوب أن يكون صريحا . قول الطاعن بأن توقيعه على الإقرار غير مقروء . عدم اعتباره طعنا صريحا بالإنكار . اعتداد الحكم بهذا الإقرار . لاخطأ .
١٢٨٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧) ... (رابعا) الدفع بالجهالة . ١ - انحصار ذراع الورثة في أنهم لا يعلمون شيئا عن العقد العرفي المنسوب لمورثتهم . التحدى بأنه لا يقبل منهم إنكار التوقيع طبقا لمادة ٣/١٤ من قانون الإثبات لأنهم ناقشوا موضوعه . لا محل له .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٩) ... ٢ - نفى الوارث علمه بأن التوقيع على الورقة العرفية هو لمورثه . استبعاد المحكمة للورقة بمقولة أن المتمسك بها لم يقدم دليل صحتها كما لم يطلب إجراء أى تحقيق بشأنها . عدم اتباع المحكمة للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٤/٢٠١ و ٣٠ من قانون الإثبات . خطأ في القانون .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٩) ... (خامسا) الادعاء بالتزوير . (راجع : ت . تزوير)

الصفحة	الترتيب	
		(سادسا) نذب الخبراء .
		(راجع : خ خبرة) .
		(سابعا) العدول عن إجراءات الإثبات .
		القاضي غير مقيّد بما يشف عنه حكم الإثبات من اتجاه في الرأي . لاحكمة ألا تأخذ بنتيجة ما أصرّت به من إجراءات الإثبات بشرط بيان أسباب العدول في حكمها للمأدر في الموضوع .
٩٤٩	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		طرق الإثبات :
		(أولا) مسائل عامة .
		١ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بأجرة المسماة في التمدد الساري في ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للاستأجر اللاحق إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٦)
		٢ - تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . الانحيايل على زياده هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة سبل الإثبات
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ ر ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٦)
		٣ - أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن الأماكن . قواعد آصرة . جواز إثبات مخالفة أحكامه بكافة الطرق .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)

الصفحة	القائمة	
		٤ — تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . أمر متعلق بالنظام العام . إخفاء حقيقة الأجرة . جواز إثباته بكافة الطرق .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧) ... ٥ — أحكام الإثراء بلا سبب . م ١٧٩ مدنى . الإثراء والافتقار من الوقائع المادية . جواز إثباتها بكافة وسائل الإثبات
٦٦٢	١٣٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ... ٦ — السبب المذكور فى العقد . اعتباره السبب الحقيقى للتزام . للمدين أن يثبت عدم مشروعية السبب بكافة طرق الإثبات .
١٢٩١	٢٤٦	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٨) ... ٧ — علاقة الحكر . نشوؤها قبل العمل بالقانون المدنى القائم . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات .
١٣٠٧	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ... ٨ — نشوء التصرف فى ظل قواعد الإثبات المنصوص عليها فى القانون المدنى قبل الغائها بقانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . خضوعه من حيث إثباته للأحكام الواردة فى القانون المدنى دون قانون الإثبات .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) ... ٩ — خطابات الضمان التى يلتزم الشاحن فيها قبل الناقل . حجيتها على طرفيها دون الغير . جواز إثبات الطرفين عكس ماورد بسند الشحن . لامخالفة فى ذلك للقانون المصرى أو معاهدة بروكسل . نطاق ذلك .
١٨١٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧) ...

الصفحة	الترجمة	
		(ثانيا) الكتابة .
		١ - المزجرون من منطقة القنال وسيناء . عدم جواز إخلالهم في حالة استئجارهم لأماكن من الباطن أو التنازل لهم عن عقود إيجارها دون ترخيص من المؤجر . صفة المهجر . وجوب ثبوتها ببطاقة التهجير دون سواها .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٢ - الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . تمسك المستأنف بدلائل المستندات التي قدمها لمحكمة أول درجة في فترة حيز الدعوى للحكم ولكنها استبعدتها لعدم التصريح بتقديتها . إغفال الحكم الاستئنافي بحث هذه المستندات . قصور .
٩٤٥	١٧٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٣ - الصور الرسمية للحررات . جواز الاستناد إليها كدليل في الإثبات دون الرجوع إلى الأصل مالم تكن محل منازعة .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		٤ - دفاتر التاجر المتظمة . عدم جواز تجزئة ماورد فيها لاستخلاص الدليل . مثال بشأن الحساب الجاري .
١١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٧)
		٥ - القضاء بتحديد مقدار الضرائب المستحقة على شقة النزاع استناده في ذلك إلى كشوف رسمية مثبت بها مقدار هذه الضرائب . لاخطأ .
١٣١٦	٢٥٠	(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩)

الصفحة	الرقم	البيان
		٦ - الورقة العرفية المالية من توقيع أحد المعاقدين . لاجية لها قبله .
١٢٩١	٢٤٦	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٨) ٧ - طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر وأنه في حقيقة وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أن التصرف صدر في مرض الموت . جوازا لإثبات الصورية بكتابة الطرق . طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة . وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .
١٣٩١	٢٦٥	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢) ٨ - طلب المتصرف إبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه استنادا إلى أنه في حقيقة وصيته . وجوب إثباته بالكتابة . علة ذلك . الإثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون . مقصور على من كان الاحتيال موجها ضد مصلحته .
١٧٣٨	٣١٩	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٣) ٩ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه لست وصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز إثباته إلا بالكتابة خلافا لحالة الوارث .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١) ١٠ - فقد الدائن سند الكفاي بسبب أجنبي لا يدر فيه . جواز إثبات ماورد فيه بالبينة . شرطه . أن يكون الفقد نتيجة حادث جبري أو قوة قاهرة . عدم قبول تمسك الدائن بأي سبب

الصفحة	القائمة	
		يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ . م ٤٠٣ مدني قبل الغائم بقانون الإثبات .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) ١١ — ورود اسم الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في إثبات كسب ملكية العقار .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢) ١٢ — الإدعاء بانعدام السبب المذكور في العقد . وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون . م ٢/١٣٧ مدني .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١) ١٣ — ترجمة المستندات التي أقيم عليها الحكم إلى اللغة العربية . جواز أن تكون عرقية . شرطه . عدم منازعة الخصم في صحة الترجمة .
١٨١٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧) « المانع الأدبي » . ١ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي . شرطه . عدم إعمال المحكمة سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المانع الأدبي . قصور .
٥٣٢	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢) ٢ — صلة القرابة أو المصاهرة . لاتعد في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي . وجوب الرجوع إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) شهادة الشهود .
		١ — إحالة محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق من جديد . عدم اعتباره إطارا لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . لمحكمة الاستئناف الاستناد إلى هذا التحقيق .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ... ٢ — تحقيق المحكمة واقعة وضع اليد بشهادة الشهود . لا تريب عنها إن هي اعتمدت في القول بالصورية على أقوال هؤلاء الشهود .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) ... ٣ — تقدير المحكمة للدليل في الدعوى . لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠) ... ٤ — تقدير الدلائل . لا يحوز قوة الأمر المقضى . تشكك المحكمة في صحة أقوال الشهود في دعوى نفقة سابقة . لا يمنع المحكمة في دعوى التطليق للفرقة من أن تطمئن إلى أقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أجرته .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق — ١٩٧٦/٤/٢٨) ... ٥ — تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضى . جواز الأخذ بأقوال شاهد سبق التشكك في شهادته في دعوى أخرى .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ٦ — حوالة الدين بين تاجرين . لاكتسابها الصفة التجارية متى عقدت لشئون تتعلق بتجارتهما . جواز إثباتها بالبينة والقرائن .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١) ...

الصفحة	التساعده	
		٧ - جواز إثبات العقد : بينة في حالة فقدته . شرطه . تدليل الحكم المطعون فيه على سبق وجود التحرر ومنهونه . دون التحقق من أن فقدته كان بسبب أجنبي . خطأ في القانون .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) ... " البينة الشرعية " .
		١ - شهادة القابلة وحدها أو أية امرأة مسلمة عدلة . كفايتها لإثبات واقعة الولادة . استلزام الشهادة الكاملة في هذه الحالة . لا محل له .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٧) ٢ - بلوغ الشاهد . شرط للدلاء بالشهادة و ليس شرطاً للتحمل . كفاية أن يكون الصبي مميزاً .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٧) ٣ - الشهادة . شرطها . موافقتها للدعوى . تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن موضوع الدعوى . لا أثر له . مثال في دعوى إرث .
٢٧١	٦٣	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)
		٤ - شهادة النفي على أمر وجودي . مقبولة في فقه الحنفية .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ٥ - عدول الشاهد عن أقواله أو تصحيح شهادته . جائز مادام لم يبرح مجلس القضاء .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق - « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — للشاهد كاصل أن يشهد بشيء عاينه بالعين أو بالسمع بنفسه .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)
		٧ — الشاهدان الشقيقان . الاعتداد بأقوالهما . شرطه .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)
		٨ — تمسك الطاعن بقيام عداوة دنيوية بينه وبين شاهدي المطعون عليهما . دفاع يخالطه واقع . وجوب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)
		٩ — الشهادة في الفقه الحنفي . شرط قبولها .
٧٧٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٤/٣/١٩٧٦)
		١٠ — الشهادة بالتسامح . جوازها في النسب استثناء . شرطه . تقرير الشاهد أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن شخص معين . أثره . عدم اعتبار أقواله تسامحا . استبعاد المحكمة لشهادته . لا خطأ .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٩/٦/١٩٧٦)
		١١ — شروط قبول الشهادة على حقوق العباد في المذهب الحنفي . موافقتها للدعوى . المقصود بالموافقة التامة والموافقة الضمنية . كفاية الموافقة في المعنى دون اللفظ . مثال في دعوى طلاق .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦)
		١٢ — موافقة الشهادة للشهادة . شرائط ذلك في المذهب

الصفحة	القائمة	
		الحنفى . كفاية تطابق اللفظين على إفادة المعنى سواء كان ذلك بمعين اللفظ أو بمرادف له . مثال فى دعوى طلاق .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ١٣ — اختلاف الشهادتين فى الزمان والمكان . لا أثر له متى كان المَشهود به قولاً محضاً .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ١٤ — الاختلاف بين الشهادتين فى القذف . لا أثر لاختلاف الزمان والمكان . الاختلاف بين الإنشاء والإقرار . أثره . عدم قبول الشهادة . مثال فى دعوى طلاق .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) « اعتناق الإسلام » . ١ — القضاء بإسلام المتوفى استناداً إلى البيعة . قول المشهود بدفنه طبقاً للراسم المسيحية . لا خطأ .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ٢ — النطق بالشهادتين . كفايته لصحة الإسلام . لا يشترط لذلك التبرى من كل دين يخالفه .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) « إثبات الزوجية » . ١ — الزواج الحاصل قبل ١٨٩٧ . جواز سماع الدعوى المقامة به من أحد الزوجين بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . إقامة الدعوى من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما . عدم جواز سماعها ما لم تكن مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير . للقاضى سلطة تقدير هذه الأوراق .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — النص في اللائحة الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ على ضرورة توثيق عقود الزواج . لم يضع قيودا على سماع دعوى الزوجية أو إثباتها .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٠/٢/١٩٧٦) ٣ — العشرة أو المساكنة . لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على النكاح . اختلاف الآراء في المذهب الحنفي بشأن الشهادة على النكاح .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦) «إثبات النسب» . ١ — النسب . ثبوته بالإقرار وبالفراش وبالبينة .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢١/١/١٩٧٦)
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٠/٢/١٩٧٦) ٢ — دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به إثبات النسب . التناقض فيها . لا يغتفر النعي بأن التناقض في النسب عفو مغتفر وتجاوز فيه الشهادة بالسماع . لا محل له .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٢/١٩٧٦) ٣ — النسب يثبت بالفراش الصحيح وبالإقرار وبالبينة . الفراش سبب منشئ للنسب . البينة والإقرار كاشفان له .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٢/١٩٧٦) ٤ — النسب . ثبوته بالفراش أو الإقرار أو البينة . المقصود بالبينة الكاملة . عدم اشتراط معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القائمة	
		٥ - إقامة الحكم قضاءه في دعوى النسب على البينة الشرعية والقرائن . لا يعيبه ما يزيد فيه من إثبات النسب بالفراش على وجود المساكنة .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) "إثبات الوراثة" .
		١ - الإعلام الشرعي . قيام إجراءاته على تحقيقات إدارية . جواز اهدارها بما تجريه المحكمة المختصة من بحث . جواز ترجيحها البينة على التحريات .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ٢ - دعوى الإرث بسبب البنوة . تميزها عن دعوى إثبات الزوجية . جواز إثبات البنوة فيها بالبينة . لا محل لاشتراط وجود وثيقة زواج رسمية . علة ذلك .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ٣ - الحكم في دعوى ثبوت الوفاة والوراثة استنادا إلى أقوال عمدة الناحية في التحريات التي سبقت صدور اعلام الوفاة والوراثة . إسباغه على هذه الأقوال خطأ وصف الشهادة . لا عيب .
٥٠٧	١٠٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥) ٤ - شهادة الميلاد وصحيفة الحالة الجنائية وشهادة المعاملة العسكرية . لأهمية لها في الإثبات في دعوى الوراثة .
٥٠٧	١٠٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥) ٥ - إثبات البنوة كسبب للإرث . لا يخضع لما ورد في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية

الصفحة	الرقم	المادة
		ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . إثبات البنوة سبب الإرث بالبيئة . جائز قانونا .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (رابعا) الإقرار .
		١ — الإنذار الرسمي . لا يعد إقرارا قضائيا . الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير قاضي الموضوع . جواز اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما يجوز للحكمة ألا تأخذ به أصلا .
٣٠٧	٦٧	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤١ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧) ٢ — الإقرار الكتابي المتضمن بيانا صريحا بترك المستأنفة الخصومة في الاستئناف . قيامه مقام المذكرة الموقعة عليها منها . تقديم المستأنف ضدها هذا الإقرار وتمسكها بما جاء به . يعد قبولا منها للترك . ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء ميعاده . منتج لأثره دون حاجة إلى قبول الطرف الآخر .
٥٦٢	١١٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٣/٣) ٣ — القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف . استناد الحكم إلى إقرار بالترك صادر من المستأنف ومصدق عليه بمكتب التوثيق . لا خطأ .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) « الإقرار في مسائل الأحوال الشخصية » ١ — التوثيق لا يعد إنشاء لزواج جديد . اعتباره مجرد وسيلة لإثبات . إقرار أحد الزوجين في وثيقة التصديق بانتمائه لطائفة معينة . لا أثر له .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إقرار انوارث بوارث آخر . وجوب أخذ المقر بإقراره في دعاوى المال . لا يغير من ذلك كون المقر له غير وارث حقيقة .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٤ ق . أحوال شخصية . — جلسة ١١/٢٤/١٩٧٦)
		٣ — عدم الأخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين ما لم يكن مؤيدا بالقرائن أو شهادة الشهود . م ٥٨ مجموعة ١٩٥٥ لطائفة الأقباط الارثوذكس . نطانة . قاصر على الطلاق وإجراءاته دون بطلان الزواج .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ ق . «أحوال شخصية» — جلسة ١٢/١٥/١٩٧٦)
		«الإقرار بالنسب»
١٥٧	٤١	١ — إقرار المطلقة عند طلاقها بخلوها من الحمل . لا يعتد به . علة ذلك . الحمل مما يخفى على المرأة ، ويغتنر التناقض فيه . (الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق . أحوال شخصية . — جلسة ١/٧/١٩٧٦)
		٢ — إقرار الزوجة بالأئومة من زوجها . فية تحمیل نسب الولد على الزوج . مصادقة الزوج لإقرارها . شرط لثبوت هذا النسب منهما .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٣/١٠/١٩٧٦)
		٣ — النسب حق أصلي للأُم والولد . تعالى حق الله تعالى به أيضا . الأُم لا تملك إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى . طرح الحكم لإقرار المنسوب للأُم بأن الطاعن لم يعاشرها معاشرة الأزواج . لا خطأ .
١٠٩٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٥/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الإقرار بالنسب على غير المقر . لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه النسب أو إقامة البيينة عليه . وجوب معاملة المقر باقراره بالنسبة لليراث والحقوق الأخرى التي ترجع إليه .
٣٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٠/١/١٩٧٦)
		٥ - الإقرار بالأبوة . شرط صحته . أن يكون الولد المقر له مجهول النسب . الشخص مجهول النسب في الفقه الحنفي . بيانه .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٠/٢/١٩٧٦)
		٦ - الدعوة هي الإقرار المجرد بالنسب . أثرها . ثبوت النسب بها ولو كذبتها الظواهر . جواز ورودها لاحقة على التبنى مالم يبين المقر وقت إقراره سبب البتة .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٠/٢/١٩٧٦)
		٧ - النسب يثبت بالقراش . استناد الحكم بثبوت النسب إلى اقرار الزوج بتحقيقات إدارية بقيام الزوجية وإلى عدم المسامح من الدخول وثبوت تمام الوضع لأكثر من ستة أشهر من عقد الزواج . لا خطأ .
١٠٩٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٢/٥/١٩٧٦)
		٨ - الأصل الفقهي لا ينسب لساكت قول . الاستثناء . اعتبار السكوت بمثابة الإقرار . سكوت الزوج عن نسبة الحمل إليه الحاصل قبل الزواج لأقل من ستة أشهر . لا يعد إقراراً .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٣/١١/١٩٧٦)

الصفحة	الفاصلة	
		(خامسا) القرائن :
		(١) القرائن القانونية .
		١ — التمسك باعتبار التظهير الناقص توكليا م ١٣٥ تجارى . دفاع يقوم على واقع . وجوب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .
٢٤٠	٥٧	(الطعن رقم ١٣٤ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٩) ... ٢ — مجرد بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء الإيجار . عدم كفايته لتجديد العقد . وجوب انصراف نية المستأجر إلى التجديد . التنبيه بالاخلاء من أحد المتعاقدين للآخر . قرينة قانونية تمنع من إقراض هذا التجديد .
١٠١٩	١٩٤	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ ق ٢٨/٤/١٩٧٦) ... ٣ — وقوع عجز بعهددة أمين الخزن . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في بيانها . لا ترتفع إلا إذا قام بإثبات القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته . م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات الصادرة في ١٩٤٨/٦/٦
١٦٦)	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥) ... « قرينة قوة الأمر المقضى » . (راجع : ق ' قوة الأمر المقضى ' وحكم ' حجبية الحكم ') . (ب) القرائن القضائية . ١ — سلطة محكمة الموضوع في استنباط القرائن .

الصفحة	القاعدة	
		حقها في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . ان يكون هذا الحكم بملف الدعوى وأصبح ضمن مستنداتها .
٢٠٢	٥٠	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١)
		٢ — بيانات شهادة الميلاد . اعتبارها قرينة على النسب وليست حجة في إنباته . نسبة الطفل فيها إلى أب معين . عدم اعتبارها حجة عليه مالم يقر بصحة البيانات المدونة بها .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤)
		٣ — الحكم الصادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها . الاستناد إليه كقرينة مؤيدة . لا خطأ .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٤ — عوايد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر في تاريخ شهر الأساس . جواز إتخاذها قرينة على مقدار أجرة المثل .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٥ — قيد اللقيط بدفاتر الملجأ باسم ولقب معين . لا يفيد أنه معلوم النسب . علة ذلك .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/١٠٩)
		٦ — تقدير أدلة الصورية . مما يستقل به قاضي الموضوع . أسبقية تاريخ العقد . لا تنفي صوريته وأنه غير موجود قانوناً .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٧ — اتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقاً لطقوس الطائفة

الصفحة	القاعدة	
		التي ينتمى إليها أحد الزوجين . لا تنهض دليلا على انضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة . عامة ذلك .
١٨٥١	٣٣٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) ٨ — إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية . محله . اطلاعها عليها واخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصود .
٩٤٥	١٧٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤) ٩ — استنباط القرائن القضائية . من سلطة قاضي الموضوع . جواز اعتياده على ما يستخلصه من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدلالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه سائفا .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥) ١٠ — تقدير القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع . استناد الحكم في إثبات الوراثة إلى قرائن غير قاطعة في ثبوت النسب . اطراح الحكم لهذه القرائن . لا خطأ .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٦/٩) .. ١١ — التزام الولى الشرعى بتحرير وإيداع قائمه بأموال القاصر قلم كتاب المحكمة في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو أيلوله المال إلى الصغير . عدم إيداع القائمة أو التأخر في إيداعها . قرينة غير قاطعة على تعريض أموال القاصر للخطر . جواز سلب الولاية أو الحد منها .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٨) ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) اليمين الحاسمة .
		١ - التزام القاضي بإجابة طلب توجيه اليمين الحاسمة متى توافرت شروطها وكانت غير تعسفية . وجوب تكليف الخصم بالحضور للحلف في حالة صدور حكم توجيه اليمين في غيبته . متى يعتبر الخصم ناكلا عن اليمين .
٨٧١	١٦٧	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٢ - استخلاص كيدية اليمين . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت إلى اعتبارات سائغة . عدم تقديم طالب اليمين دليلا على صحة دعواه . لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية .
٨٧١	١٦٧	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٣ - تقدير قيام عذر من وجهت إليه اليمين في التخلف عن الحضور بجملة الحلف . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على اعتبارات سائغة .
٨٧١	١٦٧	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٤ - قضاء محكمة أول درجة باعتبار الخصم ناكلا عن اليمين . حكم نهائي . عدم جواز التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن اليمين غير منتجة بسبب سقوط الحق بالتقديم .
٨٧١	١٦٧	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٥ - تقديم الخصم لاستند لم يثبت عرضه على محكمة أول درجة قبل حكمها النهائي الصادر بناء على يمين حاسمة نكل عنها الخصم . النعي بالاخلال بحق الدفاع . لا أساس له .
٨٧١	١٦٧	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)

الصفحة	التماعة	
		٦ — الحكم الصادر بناء على تكون عن اليمين الخاصة . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق . الاستثناء . بطلان الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦) (سابعا) اليمين بإنكار وجود المحرر .
		١ — طلب إلزام المطعون عليهم بتقديم أصل الوصية . استناد القضاء برفضه إلى أن هذه الوصية لا وجود لها أصلا . لا محل في هذه الحالة لحلف اليمين أعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون الإثبات .
٥٦٨	١١٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
<hr/>		
أثرء بلا سبب		
		١ — إقامة المقاول دعواه بطلب إلزام المطعون عليه بقيمة المباني التي أقامها لصالحه دون رابطة عقدية وحتى لا يثرى الأخير على حسابه . مؤداه . استناد المدعى أصلا إلى أحكام الإثراء بلا سبب .
٦٦٢	١٣٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ٢ — أحكام الإثراء بلا سبب . م ١٧٩ مدني . الإثراء والافتقار من الوقائع المسادية . جواز إثباتها بكافة وسائل الإثبات .
٦٦٢	١٣٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ٣ — الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . عدم تطبيق الحكم

الصفحة	القاعدة	
		لقاعدة الاثراء بلا سبب بالنسبة لطلب المشتري نصيبه في أنقاض المنزل المبيع لأنه شغل عقده بعد هدم المنزل واستيلاء آخر على الأنقاض . لا خطأ .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		(أولا) اعتناق الإسلام .
		١ — القضاء بإسلام المتوفى استنادا إلى اليينة . قول الشهود بدفنه طبقا للراسم المسيحية . لا خطأ .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
		٢ — النطق بالشهادتين . كفايته لصحة الإسلام . لا يشترط لذلك التبري من كل دين يخالفه .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ..
		(ثانيا) الزواج .
		١ — الزواج الحاصل قبل ١٨٩٧ . جواز سماع الدعوى المقامة به من أحد الزوجين بشهادة اشهود . شرطه . أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . إقامة الدعوى من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما . عدم جواز سماعها مالم تكن مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير . للقاضي سلطة تقدير هذه الأوراق .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)؛

الصفحة	القاعدة	
		٢ — النص في اللائحة الشرعية الصادر في سنة ١٨٨٠ على ضرورة توثيق عقود الزواج . لم يضع قيودا على سماع دعوى الزوجية أو اثباتها .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٠/٢/١٩٧٦)
		٢ — العشرة أو المساكنة . لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على النكاح . اختلاف الآراء في المذهب الحنفي بشأن الشهادة على النكاح .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ «أحوال شخصية» — جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)
		(ثالثا) الطلاق .
		“إيقاع الطلاق“ .
		١ — تعليق الطلاق الذي لا يقصد به سوى التخويف أو الحمل على فعل شيء أو تركه . اعتباره في معنى اليمين ولا يقع به طلاق .
١٠٢٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦)
		٢ — الطلاق . شرطه . وقوعه بالنفط الصريح دون حاجة إلى نية الطلاق .
١٠٢٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦)
		٣ — الطلاق حق للزوج وحده . حضور الزوجة أو رضاها به ليس شرطا لإيقاعه .
١٠٢٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦)

القاعدة	الصفة	
		« طلاق المريض مرض الموت »
		١ - المريض مرض موت . طلاقه لزوجته بائنا دون رضاها . وفاته والمطالبة في العدة . اعتباره فارا من الميراث . لا محل للبحث عن خبايا نفسه .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
		٢ - الطلاق البائن الصادر من المريض مرض الموت بغير رضا الزوجة . وفاة الزوج أثناء العدة . أثره وقوع الطلاق وثبوت حق المطلقة في الميراث . شرطه . أن تكون أهلا لإرثه من وقت إبانها إلى وقت الموت .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
		(رابعاً) التطايق للضرر .
		١ - حق الزوجة في طلب التفريق لليب في الرجل . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/١١) ...
		٢ - حق الزوجة في طلب التطليق بسبب العنة . وجوب الأخذ فيه بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . تحقق عيب العنة المادوغ للفرقة عند الحنفية . مناطه . عدم إهمال الحكم للزوج مدة سنة لإمكان مباشرة زوجته بدعوى إنه لم يصل إليها مدة أكثر من سنة سابقة على رفع الدعوى . خطأ .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٥/٧/١١) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . م ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . معيار شخصي . لقاضي الموضوع تقدير مداه .
٧٧٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ . أحوال شخصية : جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ... ٤ — التطابق للضرر . شرطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين . مثال بشأن عجز المحكمة عن الإصلاح .
١٥١٦	٢٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق . أحوال شخصية : جلسة ١٩٧٦/١١/٢) ... ٥ — إتيان الزوج زوجته في غير موضع الحث . ضرر لا تستقيم به الحياة الزوجية . وجوب التفريق عند ثبوته . م ٢٥ ق ٢٥ سنة ١٩٢٩
١٥١٦	٢٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق . أحوال شخصية : جلسة ١٩٧٦/١١/٢) ... ٦ — طالب الزوجية التطابق للضرر . ماهية الضرر . إيذاء ازوج زوجته بالقول أو بالفعل . التشهير بارتكاب الزوجة إحدى الجرائم . اعتباراً إضراراً بها .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» : جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ... ٧ — اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطلق موضوعاً وسبباً . النشوز لا يعد مانعاً من نظر دعوى الزوجة بالتطلق . التفات محكمة الموضوع عن دلالة حكم الطاعة في دعوى التطلق . لا خطأ .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» : جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ... ٨ — الأصل هو جواز ترك الخصومة في كافة الأحوال .

الصفحة	القاعدة	
		الاستثناء . تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام . مثال بشأن دعوى طلاق .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ ... (خامساً) النسب . «الإقرار» ١ — إقرار المطالبة عند طلاقها بخلوها من الحمل . لا يعتد به . حالة ذلك . الحمل مما يخفى على المرأة ، ويغفر التناقض فيه . (الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
١٥٧	٤١	٢ — الإقرار بالنسب على غير المقر . لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه النسب أو إقامة البينة عليه . وجوب معاملة المقر بإقراره بالنسبة للميراث والحقوق الأخرى التي ترجع إليه .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ... ٣ — الإقرار بالأبوة . شرط صحته . أن يكون الولد المقر له مجهول النسب . الشخص مجهول النسب في الفقه الحنفي . بيانه .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ... ٤ — الدعوى . هي الإقرار المجرد بالنسب . أثرها . ثبوت النسب بها ولو كذبتها الظواهر . جواز ورودها لاحقة على التبني ما لم يبين المقر وقت إقراره سبب البتة .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)

المنحة	الرقم	
		٥ — إقرار الزوجة بالزوجة من زوجها . فيه تحميل نسب الولد على الزوج . مصادقة الزوج لإقرارها . شرط لثبوت هذا النسب منهما .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق . أحوال شخصية» جلسة ١٠/٣/١٩٧٦) ...
		٦ — النسب يثبت بالفراش . استناد الحكم بثبوت النسب إلى إقرار الزوج بتحقيقات إدارية بقيام الزوجية وإلى عدم المانع من الدخول وثبوت تمام الوضع لأكثر من ستة أشهر من عقد الزواج . لا خطأ .
١٠٩٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق . أحوال شخصية» جلسة ١٢/٥/١٩٧٦) ...
		٧ — النسب حق أصلي للأم والولد . تعلق حق الله تعالى به أيضا . الأم لا تملك إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى . طرح الحكم لإقرار المنسوب للأم بأن الطاعن لم يعاشرها معاشرة الأزواج . لا خطأ .
١٠٩٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق . أحوال شخصية» جلسة ١٢/٥/١٩٧٦) ...
		٨ — دعوى الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به . سماعها عند الإنكار بعد وفاة المورث المنسوب له الإقرار . شرطه . وجود مسوغ كتابي دال على صحتها . دعوى النسب التي لا تعتمد على الإقرار . ثبوتها بالفراش أو البيعة .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق . أحوال شخصية» جلسة ٧/٤/١٩٧٦) ...
		٩ — الأصل الفقهي أنه لا ينسب لساكت قول . الاستثناء . اعتبار السكوت بمثابة الإقرار . سكوت الزوج عن نسبة الحمل إليه الحاصل قبل الزواج لأقل من ستة أشهر . لا يعد إقرارا .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق . أحوال شخصية» جلسة ٣/١١/١٩٧٦) ...

الصفحة	الترجمة	
		” البينة “
		١ — شهادة القابلة وحدها أو أية امرأة مسلمة عدلة . كفايتها لإثبات واقعة الولادة . استلزام الشهادة الكاملة في هذه الحالة . لا محل له .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
		٢ — دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به إثبات النسب . التناقض فيها . لا يعتقر . النعي بأن التناقض في النسب عفو مغتفر وتجوز فيه الشهادة بالسماع . لا محل له .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ...
		٣ — التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه . التناقض فيما هو محل خفاء ومنه النسب . مغتفر .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/٣) ...
		٤ — النسب ، ثبوته بالإقرار وبالفراش وبالبينة .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ...
		٥ — النسب ، ثبوته بالفراش أو الإقرار أو البينة . المقصود بالبينة الكاملة . عدم اشتراط معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)

الرقم	التقاضي	المادة
		٦ — إثبات البنوة كسبب لإرث . لا يخضع لما ورد في المادة ١٩ من الملائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . إثبات البنوة وهي سبب الإرث بالبيدة . جاز قانوننا .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٤/٧) ... ٧ — الشهادة بالتسامع . جوازها في النسب استثناء . شرطة ، تقرير الشاهد أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن شخص معين . أثره . عدم اعتبار أقواله تسامعا . استبعاد المحكمة لشهادته . لا خطأ .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ... «الفراش» ١ — النسب يثبت بالفراش الصحيح وبالإقرار والبينة . الفراش . سبب منسحق للنسب . البينة والإقرار كاشفان له .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ... ٢ — النسب يثبت بالفراش . المقصود بالفراش . الزنا لا يثبت نسبيا . زواج الزاني لا يثبت نسب الوليد إذا أتت به لأقل من ستة أشهر .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٣) ... ٣ — الولد للفراش . المقصود به . قيام الزوجية عند بدء الحمل لا عند حصول الولادة .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٣) ... ٤ — إقامة الحكم قضاءه في دعوى النسب على البينة الشرعية

الصفحة	القاعدة	
١٨٣٤	٣٣٦	والقرائن . لا يعيبه ما تزيد فيه من إثبات النسب بالفراش على مجرد المساكنة . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ «القرائن»
٥٩٢	١١٨	١ — قيد اللقيط بدفاتر الملجأ باسم ولقب معين . لا يفيد أنه معلوم النسب . علة ذلك . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠
٣٩٨	٨٣	٢ — بيانات شهادة الميلاد . اعتبارها قرينة على النسب وليست حجة في إثباته . نسبة الطفل فيها إلى أب معين . عدم اعتبارها حجة عليه مالم يقر بصحة البيانات المدونة بها . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٢/٣ «التبني»
٥٩٢	١١٨	التبني . ماهيته . حكمه في الشريعة الإسلامية . حرام وباطل ولا يترتب عليه أثر أو حكم شرعي . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠ «مسائل عامة» :
٨٩٥	١٧٠	١ — حكم المحكمة الشرعية بمنع التعرض في التركة تأسيساً على ثبوت الإرث المبني على النسب . حكم موضوعي بالوراثة . تقرير هذه المحكمة بشطب دفع المدعى عليه بعدم سماع الدعوى . قضاؤها — من بعد — غايياً بعدم التعرض دون بحث نسبه . غير مانع من نظر دعواه الراهنة بالوراثة وثبوت النسب . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٦/٩/٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة . مثال في دعوى نسب .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (سادسا) البيئة الشرعية .
		١ — بلوغ الشاهد . شرط للأداء وليس شرطا للتحميل . كفاية أن يكون الصبي مميزا .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » — جلسة ١٩٧٦/١/٧) ٢ — الشهادة . شرطها . موافقتها للدعوى . تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن موضوع الدعوى . لا أثر له .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ٣ — شهادة النفي على أمر وجودى . مقبولة في نفسه الحنفية .
٣٩٨	٨٣	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ٤ — الشهادة عند الحنزية شرطها . موافقتها للدعوى . لا محل لهذا الشرط فيما زاد عن موضوع الدعوى .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/١٠) ٥ — عدول الشاهد عن أقواله أو تصحيح شهادته . جائز ما دام لم يبرح مجلس القضاء .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/١٠) ٦ — للشاهد كأصل أن يشهد بشيء عاينه بالعين أو بالسمع نفسه .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)

الصفحة	الزاعدة	
٦٨٥	١٣٦	٧ - الشاهدان النقيمان . الاعتداد بأقوالهما . شرطة . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ قـ «أحوال شخصية» جلسة ١٧/٣/١٩٧٦) ..
٦٨٥	١٣٦	٨ - تمسك الطاعن بقيام عداوة دينية بينه وبين شاهدي المطعون عليهما . دفاع بخالطة واقع . وجوب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة نزول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ قـ «أحوال شخصية» جلسة ١٧/٣/١٩٧٦) ..
٧٧٠	١٤٩	٩ - الشهادة في الفقه الحنفي . شرط قبولها . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ قـ «أحوال شخصية» جلسة ٢٤/٢/١٩٧٦) ..
١٦٣٦	٣٠٣	١٠ - شروط قبول الشهادة على حقوق العباد في المذهب الحنفي . موافقتها للدعوى . المقصود بالموافقة التامة والموافقة الضمية . كفاية الموافقة في المعنى دون اللفظ . مثال في دعوى طلاق . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦)
١٦٣٦	٣٠٣	١١ - موافقة الشهادة للشهادة . شرائط ذلك في المذهب الحنفي . كفاية تطابق اللفظين على إفادة المعنى سواء كان ذلك بعين اللفظ أو بمرادف له . مثال في دعوى طلاق . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦)
١٦٣٦	٣٠٣	١٢ - اختلاف الشاهدين في الزمان والمكان . لا أثر له متى كان المشهود به قولاً محضاً . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦) ..
١٦٣٦	٣٠٣	١٣ - الاختلاف بين الشهادتين في القذف . لا أثر لاختلاف الزمان والمكان . الاختلاف بين الانشاء والإقرار . أثره . عدم قبول الشهادة . مثال في دعوى طلاق . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦)

الصفحة	الرقم	
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أولا) تغيير الطائفة أو الملة .
		١ — تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد الطلب .
		وجوب إتمام طقوسه ومظاهره الخارجية وقبول طلب الانضمام .
٤٣٨	٩٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١١/٢/١٩٧٦) ...
١٧٥٨	٣٢٢	(والطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
١٨٥١	٣٣٩	(والطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)
		٢ — منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين
		مختلفى الطائفة أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . تغيير الطائفة أو الملة لغير الإسلام أثناء سير الدعوى . لا أثر له .
١٦٠٦	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٣ — منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين . الاختصاص بها والقانون الواجب التطبيق على أطرافها . مناطه . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى وانقضاء الخصومة فيها . المقصود بذلك .
١٦٠٦	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٤ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل دون معقب متى كان تقديرها يستند إلى أسباب سائغة . مثال في تغيير الطائفة عند غير المسلمين .
١٦٠٦	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٥ — منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين

الصفحة	انقاعة	
		مختلفي الطائفة أو الملة . القانون الواجب التطبيق على أطرافها مناطه . سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها .
١٧٥٨	٣٢٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		٦ - إتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقا لطقوس الطائفة التي ينتمى إليها أحد الزوجين . لا تنهض دليلا على انضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة . علة ذلك .
١٨٥١	٣٣٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)
		(ثانيا) الزواج .
		١ - الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . نظام ديني . شروط إنعقاده . توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع وأن يتم الزواج ملنا وفقا لطقوس دينية .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٢ - توثيق عقد الزواج عند الطوائف المسيحية . الاختصاص به . ق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ - المعدل بق ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ . التوثيق ليس شرطا لازما لصحة العقد . اعتباره من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٣ - التوثيق لا يعد إنشاء لزواج جديد . اعتباره مجرد وسيلة إثبات . إقرار أحد الزوجين في وثيقة التصديق بأتائه لطائفة معينة . لا أثر له .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) بطلان الزواج
١٧٤٨	٣٢١	١ — التفرقة بين بطلان الزواج وإنحلاله . أثر كل منهما . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		٢ — بطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . م ٣٧ من مجموعة ١٩٣٨ . مناطه . عدم جواز ابطال العقد لمجرد تغيير الزوجة في تاريخ ميلادها طالما تجاوزت الحد الأدنى لسن الزواج .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦) ٣ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكرة الزوجة يبيح ابطال الزواج . توافر الغش بمجرد ادعائها كذبا بأنها بكر . على الزوج عبء إثبات أن بكرتها قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦) ٤ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . بطلان الزواج للغش في بكرة الزوجة . نسبي . يزول بالإجازة اللاحقة . ما يعتبر كذلك .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦) ٥ — عدم الأخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين ما لم يكن مؤيذا بالقرائن أو شهادة الشهود . م ٥٨ مجموعة ١٩٥٥ لطائفة الأقباط الأرثوذكس . نطاقه . قاصر على الطلاق وإجراءاته دون بطلان الزواج .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم . مثال في دعوى بطلان الزواج .
١٧٤٨	٣٢١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٦) (رابعاً) الطلاق بالارادة المنفردة .
		١ - دعاوى الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . الاختصاص بها والقانون الواجب التطبيق على أطرافها . مناطة . سير الدعوى وانعقاد المحكومة فيها . اختلاف الزوجين غير المسلمين في الطائفة عند رفع دعوى إثبات الطلاق . أثره . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تميز الطلاق بالإرادة المنفردة . عدم الاعتداد بتغير الطائفة في نزاع سابق بشأن تقرير نفقة الزوجية .
٤٣٨	٩٠	(الطن رقم ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٦)
		٢ - اختلاف طائفة كل من الزوجين غير المسلمين عن الآخر . جواز إيقاع الطلاق بالإرادة المنفردة . لا يغير من ذلك انضمام الزوجة لطائفة الزوج أثناء سير الدعوى قبل إيقاع الطلاق .
١٦٠٦	٢٩٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٧٦)
		٣ - اختلاف الزوجين طائفة في تاريخ سابق على رفع الدعوى . مؤداه . جواز التخليق بالإرادة المنفردة . م ٢ / ٦ ق ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . بيانات وثيقة التصديق المحررة في تاريخ لاحق عن زواج تم في تاريخ سابق بشأن الطائفة . لا أثر لها .
١٦١٢	٢٩٩	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
١٧٥٨	٣٢٢	٤ — دعوى الطلاق . يرجع فيها إشرية الزوجين مختلفي الطائفة أو الملة لبحث دينوتهم ما بوقوع الطلاق . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
١٧٥٨	٣٢٢	٥ — تغيير الطائفة إلى الكاثوليكية . الاحتفاظ رغم ذلك بالطقوس الخاصة بالطائفة السابقة طبقا لوثيقة المجمع الفاتيكاني . لا أثره في الدينونة بوقوع الطلاق . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
١٧٥٨	٣٢٢	٦ — دعوى الطلاق بين الزوجين غير المسلمين . سماعها منوط بانتماء الزوجين إلى طوائف تدين بوقوع الطلاق . مادة ٩٩ لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . انضمام الزوجة إلى طائفة اللاتين الكاثوليك قبل رفع الدعوى وقبل إيقاع الزوج طلاقها بإرادته المنفردة . أثره . عدم سماع الدعوى . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
١٧٥٨	٣٢٢	٧ — ثبوت أن الزوجة كاثوليكية المذهب قبل زواجها . القضاء بعدم سماع دعوى الزوج بإثبات طلاقه لها بإرادته المنفردة . لا خطأ . (الطن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)
١٨٥١	٣٣٩	(خامسا) التطليق .
١٠٢٨	١٩٦	١ — التطليق شرعية الأقباط الأرثوذكس . حالاته . (الطن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦)
		٢ — تقدير الدليل . لا يحوز قوة الأمر المقضى . تشكك المحكمة في صحة أقوال الشهود في دعوى نفقة سابقة . لا يمنع

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة في دعوى التطليق للفرقة من أن تطعن إلى أقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أجرته .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨) ٣ - دعوى النفقة . اختلافها عن دعوى التطليق للفرقة سببا وموضوعا .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨) ٤ - الحكم بالتطليق لاستحكام النفور بين الزوجين في شريعة الأقباط الأرثوذكس . شرطة . م ٥٧ مجموعة ١٩٣٨ .
١٥٧٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١١/١٠) ٥ - العقم لا يصلح بذاته سببا مستقلا لطلب التطليق في شريعة الأقباط الأرثوذكس .
١٥٧٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		١ - طلب الطلاق في حالة تسبب الزوج الآخر بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة . سقوط الحق فيه . مدته . القانون المدني اليوناني .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١/٢٨) ٢ - تبرير طلب الطلاق بمقتضى المادة ١٤٤٢ من القانون المدني اليوناني . شرطة .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)

الصفحة	الترتيب	
		٣ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شروطها . مثال في دعوى طلاق .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢٨) دعوى الأحوال الشخصية :
		(أولا) مسائل عامة :
		١ — شطب الدعوى . لا يلغى ولا يزيل إجراءاتها أو الآثار المرتبة عليها . مؤداه . استبعاد الدعوى من الجدول مع جواز معاودة السير فيها . نص المادة ١١٢ من اللائحة الشرعية قبل إلغائه . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٤/٧)
٨٩٥	١٧٠	٢ — الدفع في اصطلاح الفقهاء . ماهيته . أثره . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٤/٧ ...)
٨٩٥	١٧٠	(ثانيا) إبداء رأى النيابة .
		١ — إغفال الحكم ببيان اسم عضو النيابة الذى أيدى رأيه في القضية لا بطلان . م ١٧٨ مرفعات .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٧)
١٦١٢	٢٩٩	(والطعن ٢٤ لسنة ٤٥ « أحوال شخصية » جلسة ١٩٦٧/١١/١٧)
١٦٣٦	٣٠٣	(والطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق ١٠ أحوال شخصية ... ١٩٧٦/١١/٢٤)
١٧٢١	٣١٧	(والطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » ١٩٧٦/١٢/٨)
١٧٤٨	٣٢١	(والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
		٢ — اعتبار النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم تقيد المحكمة

الصفحة	التأريخ	
١٠٢٤	١٩٥	برأى النيابة . واغفلها مناقشة هذا الرأي . مؤداه . إطراحها له (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨)
		٣ - عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . إبداء النيابة رأيها في الدعوى قبل الحكم بإحالتها إلى التحقيق . عدم إبدائها رأيها عقب سماع الشهود . لا بطلان .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ...
		٤ - عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . بطلان الحكم لعدم إبداء رأي النيابة . شرطه . أن تطلب النيابة الكلمة الأخيرة ولا تجيبها المحكمة إلى طابها .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٥ - خلو الحكم من بيان رأي النيابة . لا بطلان . شرط ذلك . إبداء النيابة الرأي بالفعل والإشارة إلى ذلك في الحكم .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		٦ - النيابة العامة تعد طرفاً أصلياً وليست طرفاً منضمّاً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . للخصوم أن يعقبوا على رأي النيابة فيها .
١٥١٦	٢٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١١/٣)
		٧ - النيابة العامة تعتبر طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريان المادة ٩٥ مرافعات التي تجيز

الصفحة	القاعدة	
		للخصوم تصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦) (ثالثاً) الاستئناف .
		١ - حضور المستأنف في مسائل الأحوال الشخصية الجلسة الأولى المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
١٢٠٦	٣٢٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٦/٥/١٩٧٦) ٢ - الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . مادة ٣١٧ من اللائحة الشرعية . وجوب إعادة النظر في المدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة والرد على الدفوع والأدلة المقدمة في الاستئناف .
١٥١٦	٢٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٣/١١/١٩٧٦) (رابعاً) النقض .
		١ - وجوب اتباع أحكام المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . عدم قبول تمسكه ببطلان صحيفة الطعن لخلوها من بعض البيانات طالما لم يبين وجه مصلحته في ذلك .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١/١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . ر ف ه بصحيفة أودعت مع الأوراق قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . صحيح متى ثبت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . علة ذلك . تحقق الغاية من الاجراء .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ٣ - ثبوت أن سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير مقبول . مثال في إغفال الإشارة إلى إبداء النيابة الرأى في دعوى طلاق أمام محكمة أول درجة .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/١٧) ٤ - الحكم الغيابي الصادر في مسائل الأحوال الشخصية باعتبار الاستئناف كان لم يكن . الطعن فيه بطريق النقض رغم إقامة الطاعن معارضة في ذلك . اعتباره نزولاً عن الطعن بالمعارضة
١٢٠٦	٢٢٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) الولاية على المال . (أولاً) الولاية على القاصر . ١ - الولاية منوطة بمصلحة الصغير . وجوب سلب الولاية عند ثبوت سوء تصرف الولى . أسباب سلب الولاية . لم تحدد في القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الحصر .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) ٢ - لمحكمة الموضوع تقدير أسباب سلب الولاية . عدم استلزام بلوغ السبب مبلغ الجريمة . لا موجب لتعليق الفصل .

الصفحة	القاعدة	
		في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) ٣ - سلب الولاية والحد منها بسبب تعريض مال القاصر للخطر . اختلاف نطاقها عن نطاق مسئولية الأب عن أعمال الولاية في حالة الخطأ الجسيم .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨) ٤ - التزام الولى الشرعى بتحرير وإيداع قائمة بأموال القاصر قلم كتاب المحكمة في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو أيلولة المال إلى الصغير . عدم إيداع القائمة أو التأخير في إيداعها . قرينة غير قاطعة على تعريض أموال القاصر للخطر . جواز سلب الولاية أو الحد منها .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٢/٨) ٥ - التمسك بعدم إنقضاء المهلة القانونية لإيداع الولى قلم كتاب المحكمة قائمة بأموال القاصر . دفاع بخالطه وقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨) ٦ - وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . إجراء مشروع لمصلحة ناقص الأهلية . عدم جواز تمسك الخصم الآخر بذلك
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٢/١٩) (ثانيا) الحجر . ١ - عقد البيع من التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر .

الصفحة	القاعدة	
٣٧٦	٨١	تصرف المحجور عليه لاسفه أو الغفلة بالبيع . قابل للإبطال لمصلحته . للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أو للقيم أو للمحكمة اجازة التصرف . المادتان ١١٥ و ١١١/٢ مدني . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
٣٧٦	٨١	٢ - للقيم على المحجور عليه بعد الحصول على إذن المحكمة مباشرة بجميع التصرفات التي من شأنها إنشاء أو تقرير حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
١٣٧٠	٢٦٠	٣ - النزاع في مواد الولاية على المال . ليس خصومة حقيقية . انطواؤه على معنى الحسية . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
١٣٧٠	٢٦٠	٤ - طالب الحجر . ماهيته . عدم جواز توجيهه إلى ورثة المطلوب الحجر عليه . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
١٣٧٠	٢٦٠	٥ - وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر الطلب . أثره . زوال ولاية محكمة الحجر . وجوب الحكم بانتهاء الطلب ولو سبق تسجيله . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
		(ثالثاً) الحكم في الدعوى . وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية . لا يلزم تضمينه بيان النطق به

الرقم	التماعة	التماعة
١٧٢١	٣١٧	<p>في علانية . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء إثباتها .</p> <p>(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)</p> <p>(رابعاً) الطعن بالنقض .</p> <p>١ - القواعد العامة للطعن بالنقض في أحكام محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . وجوب تطبيقها في مسائل الولاية على المال . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في مادة حساب وعزل الوصي . الطعن فيه بالنقض لبطالان في الإجراءات وقصور في التسبيب . غير جائز .</p>
٤٠٣	٨٤	<p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٢/٤)</p> <p>٢ - حواز الطعن بطريق النقض في أي حكم انتهائي في مسائل الولاية على المال صدر على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم . م ٢٤٩ مرافعات . لا يغير من ذلك تحديد حالات خاصة للطعن بالنقض في المادة ١٠٢٥ مرافعات .</p>
٩٤٩	١٨٠	<p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)</p> <p>٣ - القرارات الصادرة في طاب تعديل قائمة الجرد والإذن ببيع أحد عناصر التركة . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . المادة ١٠٢٥ مرافعات .</p>
٩٤٩	١٨٠	<p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)</p> <p>٤ - القضاء بسلب ولاية الجدة على أحفاده وتعيين الأم وصياً عليهم . جواز الطعن بالنقض في الشق الخاص بسلب الولاية . دون الشق الآخر . نقض الحكم بالنسبة لسلب الولاية .</p>

الصفحة	الرقم	المادة
١٢٦٢	٢٤٠	أثره . إلغاء الحكم بالنسبة للشق الخاص بالوصاية . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/٦/٢)
اختصاص		
(أولا) الاختصاص الولائي .		
(١) مسائل عامة .		
٥٤٦	١١١	١ - المحكمة التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
٧٧٩	١٥١	٢ - قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالة إلى المحكمة الاستئناف . التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة . (الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
٩٣١	١٧٧	٣ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبين أمامها لتعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق في إبدائه ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٥٣ ، ٥٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	الفاصلة	
		٤ — تقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . اقتصاص محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة عند الاقتضاء التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة م ١/٢٦٩ مرافعات .
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
١٤٧٦	٢٧٩	(والطعن رقم ٥٩٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
١٤٨٤	٢٨٠	(والطعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٥ — إلغاء القانون لجهة اختصاص . أثره . حصول الإلغاء بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص على غير ذلك .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		٦ — عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . مادة ٢١٢ مرافعات . جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات متى كانت الجهة المقول باختصاصها قد ألغيت . مثال بشأن تحديد الأجرة .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		(ب) المنازعات الإدارية .
		١ — القائمون بإدارة المجالس المحلية المنتخبون أو المعينون . اعتبارهم في خدمة أحد الأشخاص الإدارية العامة ولو كان شغلهم العمل بها بصفة مؤقتة . المنازعة حول استحقاق وكيل مجلس المدينة المنتخب للمكانة وبديل الانتقال المقرر لرئيس مجلس

الصفحة	القاعدة	
		المدينة المعين أثناء فترة قيامه بعمله أبان غيابه . الاختصاص بنظرها . لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ ق - ٥٩٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦) ٢ - المنازعة المتعلقة بمرتب أو معاش أو مكافأة مستحقة لأحد الموظفين العموميين أو ورثته . الاختصاص بنظرها ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤١ ق - ٥٩٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦) ٣ - القرارات الإدارية النهائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي . الاختصاص بنظر الطعون فيما عدا ما استثنى بنص خاص . منعقد لجهة القضاء الإداري .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٦) ...
١٤٨٤	٢٨٠	(والطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٦) ... ٤ - القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إداري نهائي . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى بطلب إلغاء أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداء به .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٦) ... ٥ - القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إداري نهائي . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . اختصاص القضاء الإداري بالفصل في الطعن المرفوع عن هذا القرار .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٦) ... ٦ - صدور قرار من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . لا يعد قرارا إداريا معدوما إذا تضمن ماسا بحجية

الصفحة	القاعدة	
		حكم قضائي سابق . هدم اختصاص القضاء العادي بالفصل في الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٦)
		(ج) المنازعات الزراعية .
		١ — اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بطلب فسخ عقد الايجار . مناطه . النزاع حول امتداد عقد ايجار أرض لاستخراج أتربة منها لصناعة الطوب . عدم اختصاص هذه اللجنة بالفصل فيه .
٣٢٣	٧١	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١/٢٨/١٩٧٦)
		٢ — اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي . شرطه . خضوع عقد الايجار لأحكام الإمتداد القانوني المنصوص عليه في هذه المادة . مثال بشأن أراضي الحدائق .
٥٤٦	١١١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٧٦)
		٣ — قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في منازعة بشأن عقد ايجار أرض زراعية لزراعتها حدائق أو موزا . صدره خارج حدود ولايتها . عدم جواز التحدى بحججه أمام المحاكم ذات الولاية ...
٥٤٦	١١١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٧٦)
		٤ — الاختصاص الانفرادي للجنة الفصل في المنازعات الزراعية . شرطه . أن يقتضى الأمر تطبيق أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الإصلاح الزراعي . طلب

الصفحة	القاعدة	
		المالك طرد وكيله من الأرض المقتضية ومن أجر الوكيل بعقد صوري متجاوزاً حدود وكالته . اختصاص المحاكم العادية بنظر هذه المنازعة .
٨٨٦	١٦٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٧) هـ - المنازعات المتعلقة بامتناع أحد المتعاقدين عن التوقيع على عقد إيجار الأرض الزراعية أو عدم إيداع نسخة من العقد مقر الجمعية الزراعية والتحقق من قيام العلاقة الإيجارية . اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية دون غيرها بالفصل في هذه المنازعات .
٨٨٦	١٦٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (د) منازعات إيجار الأماكن . ١ - التظلمات التي كانت معروضة على مجالس المراجعة وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . اختصاص المحاكم بالفصل في قبولها من الناحية الشكلية . لا اختصاص لمجالس المراجعة في ذلك رغم عدم الغائها .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٥٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ٢ - القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن . الغاؤه بمجالس المراجعة . القضاء في ظل ذلك القانون في دعوى مرفوعة قبل صدوره بعدم اختصاص القضاء العادي باختصاص مجالس المراجعة بتحديد الأجره أعمالاً للقرار التفسيري ٨ لسنة ١٩٦٥ خطأ في القانون .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) المنازعات العمالية .
١٧٠	٤٣	١ — فصل أحد العاملين بشركات القطاع العام بموجب قرار جمهوري ودون اتباع الطريق التأديبي . عدم اتصالاً بأعمال السيادة التي يمتنع على القضاء نظرها . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
٤٨٣	١٠٠	٢ — اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . دعوى المقامه بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة في احتساب الأجر الإضافي وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الأصلي مضافاً إليه العلاوة الدورية . نزاع جماعي يتعلق بعلاقة العمل . اختصاص هيئة التحكيم بنظره . (الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢) :
١٠٤٧	٢٠٠	٣ — أحكام المادة ٦٠ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تضمنت تعديلاً لاختصاص "جهات القضاء لا يصح إحرازه إلا بقانون . رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي المبني على هذه المادة . صحيح . (الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٤ — العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها لاطالبة بحقوقهم . نهائية قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات العاملين من تقارير النشاط الدورية . لا تمتنع من اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بها .
١٢٢٢	٢٣٣	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		(و) اختصاص محكمة النقض .
٦٤	١٧	١ - قرارات التخطي في الترقية الصادرة في ظل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . انعقاد الاختصاص بنظر الطعون فيها لمجلس القضاء الأعلى ثم للمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي حل محله دون محكمة النقض . (الطلبان رقم ٩ و ٣٦ لسنة ٤٢ ق رجال قضاء جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
٧٥	١٩	٢ - اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون رجال القضاء والنيابة العامة . الاستثناء . قرارات التعيين والترقية والنقل والتدب . جواز الطعن في القرارات الصادرة في الترقية أمام مجلس القضاء الأعلى . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (الطلب رقم ١٢ لسنة ٤١ ق رجال قضاء جلسة ١/٤/١٩٧٦)
		(ز) إختصاصات متنوعة .
١٣٨	٣٨	١ - اتفاق المتعاقدين على عرض النزاع الذي قد يشور بينهما حول تفسير العقد على التحكيم ثبتت أن المازعة المطروحة على المحكمة لا تتضمن خلافا حول تفسير نصوص العقد . انحصار النزاع حول عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد . أثره . اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في الدعوى . (الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		٢ - هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس . اختصاصها بتعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف . مناطه . القرار الجمهوري ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠
٣٨٦	٨٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٤/٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		(نانيا) الاختصاص النوعي .
		١ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . متعلق بالنظام العام م ١٠٩ مرافعات . الحكم الصادر في موضوع الدعوى يعد مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
١٤٣٥	٢٧٤	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		٢ — قاضي التنفيذ . اختصاصه نوعيا دون غيره بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها الاستثنائية بنص خاص . م ٢٧٥ مرافعات .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٣ — الدعوى بطلب إنزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله وبالتعويض إعمالا لأدتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(والطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٤ — قضاء المحكمة الابتدائية هيئة استئنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وبإحالتها إلى محكمة الاستئناف . التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة .
٧٧١	١٥١	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — طالب المؤجر تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة . إضافته طالب بطلان عقد الانحجار الصادر من وكيله لأنه وليد غش وتواطؤ . اعتباره طالبا عارضا مكلا للطلب الأصلي . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد .</p>
٦٧٦	١٣٥	<p>(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)</p>
		<p>٦ — دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الأموال المراد قسمتها . إثارة نزاع بشأن ملكية الشريك . الفصل فيه يكون للمحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة .</p>
١٣٥٨	٢٥٨	<p>(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥)</p>
		<p>(ثالثا) الاختصاص القيمي .</p>
		<p>قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها . صيرورته نهائيا حازا قوة الأمر المقضى . مؤداه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيها ولو كان الحكم قد خالف القانون . التزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى . الحكم الصادر منها في الموضوع . قابل للطعن بالاستئناف . علة ذلك .</p>
٤٨٠	٩٩	<p>(نطق رقم ٥٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)</p>
		<p>ارتفاع</p>
		<p>١ — قيود البناء الاتفاقية . حقوق ارتفاع متبادلة لفائدة جميع العقارات . عدم جواز اتفاق البائع ومشتري أحد العقارات على مخالفة هذه القيود دون موافقة باقى أصحاب الأراضى .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة غالبية الملاك للقيود . أثره . عدم التزام صاحب العقار المرتفق به بهذه الحقوق .
١١٧٦	٢٢٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥)
		٢ — استخلاص الحكم المطعون فيه استخلاصاً سائفاً أن غالبية ملاك العقارات لم تتنازل عن قيود البناء الاتفاقية . لا معقب عليه من محكمة النقض . التزام من أخل بهذه القيود بالتنفيذ العيني أو التعويض .
١١٧٦	٢٢٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥)
		٣ — مخالفة أحد أصحاب العقارات لقيود البناء الاتفاقية . أثره . جواز الحكم بالتعويض بدلا من الاصلاح العيني للمخالفات اذا كان في ذلك ارهاق لصاحب العقار المخالف .
١١٧٦	٢٢٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)
		٤ — نفى الحكم وجود حق الارتفاق الذي تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف . استناد الحكم في ذلك الى انكار المطعون عليهم لهذا الحق ، ولعدم تمسك الطاعنة به أمام محكمة أول درجة . فساد في الاستدلال وقصور .
١٥٤٨	٢٩١	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٩)
		٥ — حق الارتفاق . ماهيته . لمالك العقار الخادم طلب نقل الارتفاق الى موضع آخر من العقار . شرطه . م ١٠٢٣ مدني . نفى الحكم صفة حق الارتفاق لمجرد أنه يعطل حق المالك في الانتفاع بملكه . خطأ في القانون .
١٥٤٨	٢٩١	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إرث</h2> <h3 style="text-align: center;">دعوى الوراثة :</h3> <p>١ — الطلاق البائن الصادر من المريض مرض الموت بغير رضا الزوجة . وفاة الزوج أثناء العدة . أثره . وقوع الطلاق وثبوت حق المطلقة في الميراث . بشرط أن تكون أهلا لارثه من وقت إبانها إلى وقت الموت .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ٣٩ ١٤٦</p> <p>٢ — المريض مرض الموت . طلاقه لزوجته بائنا دون رضاها . وفاته والمطالبة في العدة . اعتباره نارا من الميراث ، لا محال للبحث عن خبايا نفسه .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ... ٣١ ١٤٦</p> <p>٣ — دعوى إثبات الوفاة والوراثة . بيان المال المتروك عن المورث . شرط لصحتها . لا يغير من ذلك الادعاء بتصرف المورث في تركته قبل موته .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧) ... ٣٩ ١٤٦</p> <p>٤ — دعوى إثبات الوفاة والوراثة . تضمين صحيفتها بيان بأعيان التركة المخلفة عن المتوفى . كفايته اسماءها . لا يمنع من ذلك خلوها من تحديد واضح اليد على التركة .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤) ٥٤ ٢٢٢</p> <p>٥ — حكم المحكمة الشرعية بمنع التعرض في التركة تأسيسا على ثبوت الإرث المبني على النسب بحكم موضوعي بالوراثة . تقرير</p>

السطح	قاعدة	
		هذه المحكمة بشطب دفع المدعى عايه بعدم سماع الدعوى ، قضائها غيابيا بعدم التعرض درن بحث النسب . غير ماع من نظر الدعوى الراحنة بالوراثة وثبوت النسب .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٤/٧) ... ٦ — دعوى الإرث . الحكم فيها دون إجراء تحريرات مسبقة من الجهات الإدارية . لا خطأ . التحريات المشار إليها في المادة ٣٥٧ من اللائحة التنفيذية قبل إلغائها . نطاق تطبيقها . طلبات تحقيق الوفاة والوراثة .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٧) ... ٧ — حجية الحكم قاصرة على أطراف الخصومة الصادر فيها . مثال في دعوى إرث .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ... ٨ — الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية للأحكام المقرر لها . حجيتها نسبية .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق أحول شخصية جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ... ٩ — نهي بلا سند . غير مقبول . مثال في دعوى إرث .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق أحول شخصية جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ... إثبات الوراثة : " البيئة "
		١ — الشهادة بالإرث . مناط صحتها . اجتماع المتوفى والعصبة

الصفحة	القاعدة	
		النسبية من جهة العموم على الجدل الجامع . كفايته لاستحقاقهم إرثه دون حاجة للجلد الجامعة .
٢٢٢	٥٤	(النظم رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٤/١/١٩٧٩) ...
		٢ — الشهادة . شرطها . موافقتها للدعوى . تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن موضوع الدعوى . لا أثر له . مثال في دعوى إرث .
٢٧١	٦٢	(النظم رقم ٨ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢١/١/١٩٧٦) ...
		٣ — دعوى الإرث بسبب البنوة . تميزها عن دعوى اثبات الزوجية . جواز اثبات البنوة فيها بالبينة . لا محل لاشتراط وجود وثيقة زواج رسمية . علة ذلك .
٢٧١	٦٢	(النظم رقم ٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٦)
		٤ — اثبات البنوة كسبب للإرث . لا يخضع لما ورد في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . اثبات البنوة سبب الإرث بالبينة . جائز قانوناً .
٨٩٥	١٧٠	(نطن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٧/٤/١٩٧٦) ...
		٥ — الحكم في دعوى ثبوت الوفاة والوراثة استناداً إلى أقوال عمدة الناحية في التحريات التي سبقت صدور إعلام الوفاة والوراثة . إسباغها على هذه الأقوال خطأ وصف الشهادة . غير منتج .
٥٠٧	١٠٤	(النظم رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٥/٢/١٩٧٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		”الإقرار“ .
٢٦٤	٦١	١ — الإقرار بالنسب على غير المقر . لا يثبت به النسب ولا بتصديق من حمل عليه النسب أو إقامة البينة عليه . وجوب معاملة المقر بإقراره بالنسبة للإراث والحقوق الأخرى التي ترجع إليه .
		(الطن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ..
		٢ — إقرار الوارث بوارث آخر . وجوب أخذ المقر بإقراره في دعاوى المآل . لا يغير من ذلك كون المقر له غير وارث حقيقة .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		”القرائن“ .
		١ — شهادة الميلاد وصحيفة الحالة الجنائية وشهادة المدفنة العسكرية . لاجبية لها في إثبات الوراثة .
٥٠٧	١٠٤	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ — تقدير القرائن القضائية من سلطة محكمة الموضوع . إستناد الخصم في إثبات وراثته للمتوفى إلى قرائن ضير قاطعة في ثبوت النسب . إطرار الحكم لهذه القرائن . لا خطأ .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ..
		الإعلام الشرعى :
		الإعلام الشرعى . قيام إجراءاته على تحقيقات إدارية . جواز إهدارها بما تجريه المحكمة المختصة من بحث . جواز ترجيحها البينة على التحريات .
٢٧١	٦٢	(الطن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>طعن الوارث بالجهالة والصورية :</p> <p>١ — انحصار دفاع الورثة في أنهم لا يأمون شيئاً عن العقد العرفي المنسوب لمورثتهم . التحدى بأنه لا يقبل منهم انكار التوقيع طبقاً لمادة ١٤/٣ من قانون الإثبات لأنهم ناقشوا موضوعه . لا محل له .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)</p> <p>٢ — نفى الوارث علمه بأن التوقيع على الورقة العرفية هو لمورثه . استبعاد المحكمة للورقة بمقولة أن المتمسك بها لم يقدم دليل صحتها كما لم يطلب إجراء أى تحقيق بشأنه . عدم تباعد المحكمة للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإثبات ، خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)</p> <p>٣ — طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر وأنه في حقيقته وصية إضراراً بحقه في الميراث ، وأن التصرف صدر في مرض الموت . جواز اثبات الصورية بكافة الطوق . طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة . وجوب تنقيده في هذه الحالة بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)</p> <p>تمثيل الوارث للورثة :</p> <p>طعن أحد الورثة بالنقض عن نفسه و بصفته ممثلاً للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء ببراءة ذمة</p>
١٥٤٠	٢٩٠	
١٥٤٠	٢٩٠	
١٣٩١	٢٦٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>مورثهم من دين معين . - عدم اعتبار الطاعن نائبا عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن . - علة ذلك . الحاضر في الطعن لا ينوب عن من كان حاضرا مثله في الخصومة .</p>
٧٩٢	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠)</p> <p style="text-align: center;">استئناف</p> <p style="text-align: center;">الأحكام الجائز إستئنافها :</p> <p>١ - تعديل المدعى لطباته إلى مبلغ تعويض الدفعة الواحدة انذى أظهره الخبر مضاميا إليه غرامة التأخير السابق طلبها بواقع ١ / يوميا . ضرورة احتساب مقدار الغرامة المطلوبة عند تقدير قيمة الدعوى . الحكم بعدم جواز الإستئناف رغم مجاوزة الطالين للنصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية . خطأ .</p>
١٨١	٤٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١)</p> <p>٢ - قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لإختصاصها بنظرها . صيرورتها نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . مؤداه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيا ولو كان الحكم قد خالف القانون . التزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى . الحكم الصادر منها في الموضوع . قابل للطعن فيه بالإستئناف . علة ذلك .</p>
٤٨٠	٩٩	<p>(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٢١)</p> <p>٣ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاصة للتشريفات الإستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز إستئناف الحكم الصادر فيها .</p>
٩٨٨	١٨٨	<p>(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦ / ٤ / ٢١)</p>

الصفحة	التأريخ	
١٤٠٥	٢٦٧	<p>٤ - دعوى الإخلاء للتنازل عن الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن . غير مقدرة القيمة . القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)</p>
١٥٦٢	٢٩٣	<p>٥ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>
٢١٣	٥٢	<p>٦ - عدم نهائية الحكم المفد به . موجب لوقف إجراءات بيع العقار . الحكم بإيتماع البيع بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون رقمها واجبا قانونا . جواز الطعن فيه بالاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٤)</p>
١٣٦٦	٢٥٩	<p>٧ - نزاع الملكية للنفقة العامة . المنازعة بشأن بدء مريان الفوائد التأخير في المسددة للاسك . استناد الحكم عند الفصل في هذه المنازعة إلى نص المادة ٢٢٦ مدني . أثره . قابليته للطعن فيه بالنسبة لما قضى به في هذا الشق طبقا للقواعد العامة . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)</p>
		<p>الأحكام غير الجائز استئنافها :</p> <p>١ - الحكم في الدفع بانكار التوقيع . غير منه للخصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات</p>

الصفحة	القاعدة	
		سابق . بقاء . موضوع الدعوى الأصلي . ملقا بسبب شطبها . بعد صدوره . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١) ... ٢ — الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق . الاستثناء . بطلان الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ... ٣ — قضاء محكمة أول درجة باعتبار الخصم ناكلا عن اليمين . حكم نهائى . عدم جواز التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن اليمين غير منتجة بسبب سقوط الحق بالتقادم .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ... ٤ — الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . الاستثناء . الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . ٢١٢٢ مرافعات . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما تضمنه من استبعاد الربط الاضافى فى سنوات النزاع وبإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر أسس التقدير . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا .
١٠٣٧	١١٨	(الطعن رقم ٤٩١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩) ... ٥ — الدفع بعدم جواز الاستئناف . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	
		٦ - حالات استئناف الحكم بإيقاع البيع . ورودها ، في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . إغفال الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان الإعلان بحصول هذا الإيداع ، وعدم مراعاة أحكام المادة ٦٣٣ مرافعات سابق ، أو النشر بجريدة غير مشاعة . عدم جواز استئناف الحكم في تلك الحالات .
١٣٠٣	٢٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٨) رفع الاستئناف : " إيداع الكفالة " . إيداع الكفالة عند استئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ١ : ٢ مرافعات . إجراء جوهري . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف لتخلف المستأجر عن إيداع الكفالة وقت تقديم صحيفته أو خلال الميعاد المحدد لرفعه . لا خطأ .
٦١١	١٢٠	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١١) " المصلحة " . المنازعة حول تكليف المالك الصادر لمشتري الجدل ، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع للمتجر . أثره . توافق مصلحة هذا المشتري في استئناف الحكم الصادر برفض إجازة البيع ولو لم يطعن فيه البائع المستأجر الأصلي .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)

نصفحة	القاعدة	
		ميعاد الاستئناف :
		١ — المواد المستعجلة وفقاً للمادة ٢٢٧/٢ مرافعات . المقصود بـ " تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقفية أو التحفظية . ميعاد استئناف الاحكام الصادرة فيها . عدم مريانه على الاحكام الصادرة في الموضوع .
٢٣٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		٢ — وجه الاستعجال المتووص عليه في المادة ١٢٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . حث المحكمة على نظر الدعاوى المتعلقة بقانون التأمينات الاجتماعية على وجه السرعة . ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى . أربعون يوماً .
٢٣٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً . ثبوت أن الاستئناف أقيم في الميعاد . النعى ضده بالتقصير لعدم بيان تاريخ إيداع صحيفه الاستئناف قلم الكتاب . لا محل له .
٥٧٤	١١٥	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٤)
		٤ — استئناف الحكم الصادر بتفسير حكم مرسي المازاد . عدم خضوعه لمواعيد الاستئناف العادية طالما أنه لم يفصل هو أو حكم مرسي المازاد في مسألة عارضة .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)
		٥ — الحكم التفسيري . خضوعه للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية أو غير العادية للحكم محل التفسير . ٢ / ١٩٢٢ مرافعات .

الصفحة	القاعدة	
٦٥٥	١٣١	<p>استئناف الحكم الابتدائي الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد . ميعاده . خمسة الأيام التالية للنطق بالحكم . م ٥١٠ مرافعات . (الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)</p> <p>« ميعاد المسافة »</p> <p>١ — ميعاد المسافة . وجوب إضافته للميعاد الأصلي دون فاصل بينهما ولو صادف آخر الميعاد الأصلي يوم عطلة . مد ميعاد الاستئناف إلى ما بعد العطلة ثم إضافة ميعاد المسافة بعد ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٧)</p> <p>٢ — النعى على الحكم بأنه لم يحتسب ميعاد المسافة بين مقر السكن وبين محطة السكة الحديد ، والمسافة بين المحطة ومقر محكمة الاستئناف . عدم جواز إبداء هذا الدفاع . لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطة من واقع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨)</p> <p>نطاق الاستئناف :</p> <p>١ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في موضوع النزاع . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)</p>
١٣٨	٣٨	

الصفحة	الرقم	
		٢ — احالة محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق . عدم اعتباره اطراحا لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . لمحكمة الاستئناف الاستناد إلى هذا التحقيق .
٢ ٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١) ٣ — الحكم بإلزام المؤمن له بتعويض المضرور وبسقوط حق الأخير قبل شركة التأمين بالتقادم . صيرورة هذا الحكم نهائيا بالنسبة للمؤمن له والشركة لعدم استئنافه من أيهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة التأمين في مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرفوع من المضرور . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام تلك الشركة بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به على المؤمن له . خطأ .
٥٢٤	١٠٧	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٦) ٤ — طالب الخصم التأجيل لإعلان شهوده ثم أكتفاؤه بمناقشة شهادتي خصمه . لا يعد قبولا صريحا لحكم التحقيق اعتبار هذا الحكم مستأنفا تبعا لاستئناف الحكم المنهى للخصومة . م ٢٢٩ مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠) ٥ — الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . تمسك بالاستئناف بدلالة المستندات التي قدمها لمحكمة أول درجة في فترة حجز الدعوى للحكم ولكنها استبعدتها لعدم التصريح بتقديمها . اغفال الحكم الاستئنافي بحث هذه المستندات . قصور .
٩٤٥	١٧٩	(الطعن ١٦٤ لسنة ٤٢ من جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٧	٢٠٧	٦ — جواز توقي طلب الإخلاء بأداء الأجرة المستحقة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)
١٥١٦	٢٨٦	٧ — الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٣١٧ من اللائحة الشرعية . وجوب إعادة النظر في الدفع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة والرد على الدفع والأدلة المقدمة في الاستئناف . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٧/١١/٣)
١٥٣٥	٢٨٩	٨ — الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتعادم . إبداءة بمذكرة استبعادتها محكمة أول درجة بحق . عدم التمسك به في الاستئناف . اعتبارا غير مطروح على محكمة الدرجة الثانية . (الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
١٥٤٨	٢٩١	٩ — أثر الاستئناف . طرح ما قدم إلى محكمة أول درجة من أدلة ودفع وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف . جواز أن يطرح عليها أيضا ما فات الطرفين إداؤه منها أمام محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)
		نظر الاستئناف
٦٧٦	١٣٥	١ — عدم إرسال الدعوى المستأنف حكمها إلى محكمة الاستئناف كاملا . لا بطلان . (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قضاء المحكمة الابتدائية ببيئة استئنافية بعدم اختصاصها بمنزلة الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالة إلى محكمة الاستئناف التزام المحكمة المحال عليها بنظره .
٧٧٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩) ٣ - يخاف المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر دعواه أو بأية جلسة تالية . غير مانع من نظرها والفصل فيها متى أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم ٨٢ م٠ مرافعات . إعلان المدعى الغائب بطلب رفض الدعوى . غير واجب . طلب المدعى شطب الدعوى . لا يمنع المحكمة من الفصل فيها .
١١٢٣	٢١٥	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٩) الطلبات في الاستئناف :
		١ - طالب فسخ البيع مع التعويض . الاستناد أمام محكمة الاستئناف إلى تحقق الشرط المبرمج الفاسخ الوارد بالعقد . اعتبار ذلك سببا جديدا وليس طالبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي .
٥١٥	١٠٦	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ٢ - طالب الطاعن أمام محكمة أول درجة تعويضه عن الضرر الذي أصابه نتيجة رفض عطائه . مطالبة أمام محكمة الاستئناف بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب مانسبته إليه المطعون عليها من وقائع في دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب جديد لا يجوز قبوله في الاستئناف .
٩٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤١ م ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الاستئناف .
		(أولا) ترك الخصومة :
		١ - الإقرار الكتابي المتضمن بيانا صريحا بترك المستأنفة الخصومة في الاستئناف . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منها . تقديم المستأنف ضدها هذا الإقرار وتمسكها بما جاء به . يعد قبولاً منها للترك . ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء ميعاده . منتج لأثره دون حاجه الى قبول الطرف الآخر .
٥٦٢	١١٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٢ - التنازل أثناء نظر الطعن بالنقض عن متابعة السير في الاستئناف اذا ما نقض الحكم . جائز . علة ذلك .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٣ - ترك الخصومة في المرحلة الابتدائية . لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله . وجوب الحكم بقبوله في مرحلة الاستئناف دون توقف على قبول المستأنف عليه اذا نزل المستأنف عن حقه في الاستئناف أو انقضى ميعاد الاستئناف وقت الترك . لاعبرة بابداء المستأنف عليه لطلباته أو إقامته استئنافا فرعيا .
١٧٠٧	٣١٤	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		٤ - الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي . لازم ذلك . القضاء ببطلان الاستئناف الفرعي . مادة ٣٣٩ مرافعات .
١٧٠٧	٣١٤	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)

رقم المادة	الصفحة
	(ثانيا) وقف النفاذ .
	١ — طلب وقف النفاذ المعجل . لاضرورة للفصل فيه بحكم مستقل . قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف دون أن تعرض له . لا بطلان . علة ذلك .
١٨٥	٩٧٢ (المظن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٦) ...
	٢ — قضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف نفاذ الحكم .
٣٣٥	١٨٢٨ ٢٩٢٠ مرافعات . وقتي . لا يحوز قوة الامر المقضي . علة ذلك .
	(المظن ٢١٩ سنة ٤٣ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦) ...
	(ثالثا) اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
	١ — حضور المستأنف في مسائل الأحوال الشخصية الجلسة الأولى المحددة بورقة استئنافية . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٢٢٩	١٢٠٦ (المظن رقم ٥ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٦/٥/١٩٧٦)
	٢ — عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب . جزاؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات . حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في التمسك بهذا الجزاء ولا يتحقق به الغاية من الإجراء .
١٤٦	٧٤٢ (المظن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - حضور المستأنف عاينها بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف قبل إعلانها بالصحيفة . تمسكها بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن تناقش الموضوع ، لعدم تكليفها بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . البعى بسقوط حقها في التمسك بهذا الدفع لتحديثها في الموضوع . لا محل له .</p>
٧٤٢	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)</p> <p>(رابعا) الحكم بانقضاء الخصومة .</p> <p>التقدم المكسب للمكية . إنقطاعه بالمطالبة القضائية حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي . الحكم بإنقضاء الخصومة في الاستئناف . أثره . إعتبار الحكم المستأنف من تاريخ إنقضاء ميعاد استئنافه . إعتباره إنتهائيا من تاريخ الحكم بإنقضاء الخصومة إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقض حتى صدر الحكم بإنقضاء الخصومة .</p>
٦٤١	١٢٨	<p>(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٥)</p> <p>(خامسا) سلطة محكمة الإحالة .</p> <p>نقض الحكم الصادر بتعويض العامل عن فصله تعسفيا . لمحكمة الإحالة حقها المطلق في تقدير التعويض . إستحقاق الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ الحكم نهائيا في الدعوى من محكمة الإحالة .</p>
١٠٤١	١٩٩	<p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) تسبيب الحكم .
		١ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أسباب سائفة كافية لحمله . لا يعيبه عدم تعقبه كل حجة للطاعن أو الرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائي . النعي عليه بالقصور . لا محل له .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ سنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ..
		٢ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على ما جاء بالحكم الاستئناف الذي ألغته . حسبها إقامة قضاؤها على أسباب مؤدية .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)
		٣ - تضمن صحيفة الاستئناف ما لا يخرج في جوهره عما كان مطروحا على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها . إقرار محكمة الاستئناف هذه الأسباب دون إيراد أسباب جديدة . لا قصور .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢١)
		٤ - تعديل الحكم الاستئنافي لمقدار التعويض . التزام الحكم بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل . ماعداها . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي بشأنها مؤيدا .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		استيلاء
		١ - الاستيلاء على المنقولات أو المواد الغذائية وفقا للقانون ٤٥ لسنة ١٩٤٥ . انتقال ملكية المال من الأفراد جبرا

الصفحة	القاءة	
٣٤٣	٧٤	<p>عنهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل . عدم اعتباره مصادرة أو قوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ مدني .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)</p> <p>٢ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . تنويله وزير التكوين حق الاستيلاء على أى مصنع أو محل صناعى لقاء تعويض . اعتبار وزير التكوين هو المسئول عن تلك التعويضات . لا خطأ .</p>
١٠٣٤	١٩٧	<p>(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩)</p>

إصلاح زراعى

٣٧٦	٨١	<p>١ — تحديد الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بطلان التصرف الذى يترتب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد . وجوب تسوية أوضاع الأسرة في نطاق الحد الأقصى للملكية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٩/٧/٢٢</p> <p>(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٣)</p> <p>٢ — الغبن الفاحش في بيع عقار غير كامل الأدلية . شرطة تقدير زيادة قيمة العقار المبيع على الثمن بأكثر من خمس القيمة . من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن بيع ثم تنفيذنا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩</p>
٣٧٦	٨١	<p>(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٣)</p> <p>٣ — قيام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى باستلام أعيان موقوفة لإدارتها نيابة عن وزارة الأوقاف . ق ١٥٢ لسنة ١٩٥٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ . توزيع هذه الأعيان على صغار المزارعين كستأجرين . رفض طلب تسليم هذه الأعيان لمشتريها بمقولة استحالة تنفيذ الالتزام بالتسليم . خطأ .
٧٨٣	١٥٢	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩) ٤ — تصرف المالك فى الأطنان الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى للملكية إلى صغار الزراع . م . ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وجوب ألا تنقص الأرض المتصرف فيها من فدانين . لا يشترط أن تكون الأرض فى حوض واحد . النص الواضح . لا يجوز تأويله بدهوى الاستهداء بالحكمة منه .
١١٣٧	٢١٧	(الطن ٥٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠) ٥ — التصرفات الصادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة مصاحبة الضرائب بها حتى يثبت المتصرف اليه دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة . لا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بالاعتداد بهذا التصرف .
١٤١٢	٢٦٨	(الطن رقم ١٨٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٤) ٦ — تحديد حد أقصى للملكية الزراعية . تعلقه بالنظام العام . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالشفعة . اعتباره فى حكم العقد . وجوب تقييد المحكمة بأحكام القانون المذكور .
١٦٣٣	٣٦٨	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٩) ٧ — رفض دعوى الشفعة . استناد الحكم إلى أن ملكية الشفعيع سوف تزيد على الحد الأقصى المقرر للملكية الاراضى

فحة	القاءة	
		<p>الزراعية . عدم الاعتداد بالتصرف غير المسجل الصادر من الشفيع ببيع بعض أطيانه بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو كان ثابت التاريخ . لا خطأ .</p>
١٧٣٣	٣١٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٩)</p>
		<p style="text-align: center;">اعلان</p>
		<p style="text-align: center;">بيانات الإعلان :</p>
		<p>ورود اسم المحضر والمحكمة التابع لها في أصل ورقة اعلان صحيفة الطعن بالنقض . خلو الصورة من هذا البيان . لا بطلان .</p>
٦٦٥	١٣٣	<p>(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)</p>
		<p style="text-align: center;">الإعلان في الموطن الأصلي :</p>
		<p>الغاء الخصم موطنه الأصلي أو المختار دون اخطار خصمة .</p>
		<p>أثره . المادة ٢/١٢ مراعات .</p>
٧٤٢	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)</p>
		<p style="text-align: center;">الإعلان في موطن الأعمال :</p>
		<p>١ — محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جواز اعتباره موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية .</p>
		<p>ليست عنصراً لازماً في موطن الأعمال . بقاء هذا الموطن قائماً ما دام النشاط التجاري مستمراً وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه .</p>
٨٤٤	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١)</p>

صفحة	تقاضي	
		٢ - إعلان الممول بقرار لجنة الطعن في محجبه . نتيج . الجدل حول وجود نشاط للممول في مكان الإعلان من عدمه . موضوعي .
٨٠٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٠٥ - جلسة ١٩٧٦/٤/١) الإعلان في الموطن المختار : عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى . أثره . جواز إعلانه بالطعن في الحكم في موطنه المختار المبين بالصحيفة . ترتب ذات الأثر متى كان بيان الموطن قاصرا عن الاهتداء إليه .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٨) إعلان الشركات :
		١ - استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثلها القانوني . ورود الاسم المميز للشركة الطاعنة في صحيفة الطعن . كفاية ذلك لصحة الإعلان . لاحاجة لإيضاح اسم ممثلها القانوني .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩) ٢ - الميعاد المحدد لإعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمي بعد صدور قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . تجاوز قلم الكتاب هذا الميعاد . لا يترتب عليه البطلان .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجوب قيام قلم المحضرين بإعلان صحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إليه من قلم الكتاب . م ٣/٢٥٦ مرافعات . ميعاد تنظيمي . الدفع باعتبار الطعن كأن لم يكن إعمالا للسادة ٧٠ مرافعات . لا محل له . حلة ذلك . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
١٥٨٣	٢٩٦	بطلان الإعلان : ١ - تقديم المطعون ضدها مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني . مؤداة . تحقق النائية من إعلانها بصحيفة الطعن . التمسك ببطلان الإعلان . غير مقبول . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ القضائية (١٩٧٦/٣/١٤) (والطعن ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
٦٢٨	١٢٥	٢ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلانا صحيحا في الميعاد . شرط قبوله . أن تكون صحيفة الطعن بالنقض قد تضمنت النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا بثنائه على إجراء باطل هو الإعلان الباطل بصحيفة الاستئناف . (الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
١٥٨٣	٢٩٦	مسائل متنوعة : ١ - توقيع مجزء للمدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته مديرا لمدرسة خاصة . منازعة الطاعن في هذه الصفة . طرح الحكم المطعون فيه لهذه المنازعة استنادا إلى أن المحضر قد خاطبه بهذه الصفة عند توقيع المجزء . خطأ . (الطعن ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٨٣٨	١٦١	
٤١٤	٨٦	

الصفحة	القائمة	
		٢ — تمسك الطاعنة بأن المطعون عليها تعمدت عدم استلام إعلان صحيفة الاستئناف غشا وتواطؤا . عدم تقديم الدليل على ذلك إلى محكمة الموضوع . إغفال المحكم بحث هذا الدفاع . لا قصور .
٧٤٢	١٤٦	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) ٣ — تحقيق واقعة إعلان الخصوم في الدعوى . مسألة موضوعية .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
أعمال تجارية		
١٢٤٠	٢٣٧	١ — حوالة الدين بين تاجرين . أكتسابها الصفة التجارية متى عقلت لشئون تتعلق بتجارتهما . جواز إثباتها بالبيئة والقرائن (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣١) ٢ — جواز الجمع بين العمولة والفائدة المتفق عليها ولو زاد مجموعهما عن الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة . شرطه . أن يكون الدائن — البنك — قد قدم خدمة حقيقية مقابل هذه العمولة .
١٣٤٥	٢٥٦	(الطعن ٣١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)
إفلاس		
		١ — تقدير مدى جدية المنازعة في الدين محل دعوى الإفلاس . متروك لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها .
	٧٩	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — شهر الإفلاس . لا يشترط فيه تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها . . المنازعة ولو جدية في أحد الديون لا تمنع عن إشهار الإفلاس لدين آخر .
٣٦٦	٧٩	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٣ — قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكمة الاستئناف من بعد في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك .
٣٧١	٨	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		<h2>التزام</h2>
		<h3>الاشتراط لمصلحة الغير :</h3>
		جواز إبرام العقود بين الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة وبين إحدى شركات القطاع العام . تعاقد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بشحن متاع الطاعن إلى مصر . اشتراط لمصلحة الغير . دعوى الطاعن قبل الشركة بتعويض الضرر الناجم عن تأخيرها في الشحن . أساسها المسؤولية العقدية .
٩٨١	١٨٧	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٩)
		<h3>الالتزام المستقبل :</h3>
		كفاية الالتزام المستقبل . أثره . الكفيل ضامنا

الصفحة	المقابلة	
		لالتزامات المدين خلال مدة الكفالة على ألا يتجاوز الحد الأقصى المنفق على كفالته .
١٣٤٥	٢٥٦	(الطعن رقم ٣١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦) سبب الالتزام :
		١ — السبب المذكور في السند . اعتباره السبب الحقيقي للالتزام للمدين أن يثبت عدم مشروعية السبب بكافة طرق الإثبات .
١٢٩١	٢٤٦	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٦) ٢ — الادعاء بانعدام السبب المذكور في العقد . وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون . م ٢ / ١٣٧ مدني .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٦) أوصاف الالتزام :
		« الشرط الواقف » الالتزام المعلق على شرط واقف . تقاذه متى تحقق الشرط فعلا أو حكما . اعتبار الشرط متحققا . مناطه . تقرير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٧٦) « التضامن » ١ — التزام الكفيل متضامنا كان أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٦٣٧	١٢٧	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوع أحد المدينين المتضامنين بكل الدين محل التضامن على من أقر منهم بتحملة وحده . شرطه . وفاؤه بالفعل بهذا الدين للدائن . لا يغنى عن ذلك مجرد إلزامه بهذا الدين بحكم نهائي دون تنفيذه .
١٠٥٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٣ - مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة . اعتباره مدينا متضامنا معها . جواز مطالبة وحده بكل الدين ولو كان ثابتا في ذمة الشركة وحدها .
١٧٨٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٧)
		انتقال الالتزام :
		حوالة الحق :
		١ - الإعلان الرسمي الذي تنفذه الحوالة في حق المدين أو الغير . ماهيته . لا يغنى عنه إخطار المدين بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقرب به .
١٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥)
		٢ - تقاض الحوالة الأخيرة في حق المدين عند تعاقب الحوالات على الحق الواحد . شرطه . قبوله لها أو إعلانه بها مع بيان تسلسل الحوالات السابقة عليها . إعلانه بكل حوالة منها على حدة . غير لازم .
١١٧١	٢٢٣	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)
		٣ - تقاض الحوالة في حق المدين . شرطه . إنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالحق المحال توطئه لاستصدار أمر أداء به .

الصفحة	القائمة	
		كفايته لنفاذ الحوالة في حقه متى كان مشتملا على بيان وقوع الحوالة وشروطها الأساسية .
١١٧١	٢٢٣	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)
		٤ - التنازل عن الإيجار . أثره . للتنازل إليه دعوى مباشرة في الرجوع على المؤجر بكل ما كان للمستأجر الأصلي من حقوق في الإجارة .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٥ - حوالة الدين . جواز انعقادها باتفاق ضمنى بين الدائن والمحال عليه دون حاجة إلى رضا المدين . استخلاص قيام هذا الاتفاق من سلطة محكمة الموضوع .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٣١)
		انقضاء الالتزام :
		” القوة القاهرة ”
		١ - القوة القاهرة . ماهيتها . أثرها . انقضاء التزام المدين في المسؤولية العقدية . وانتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر في المسؤولية والتقصيرية .
٣٤٣	٧٤	(الطلب رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
		٢ - الاستيلاء على المتقولات أو المواد الغذائية وفقا للقانون ٤٥ لسنة ١٩٤٥ . أثره . انتقال ملكية المال من الأفراد جبرا عنهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل .

الصفة	القاعدة	
		عدم اعتباره مصادرة أو قوة قاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ مدني .
٣٤٣	٧٤	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) «الوفاء بالالتزام»
		١ — حق المدين في تعيين الدين المراد الوفاء به عند تعدد الديون . واقع . عدم قبول التسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
		٢ — الإكراه على الوفاء م. ١٨١ مدني . ما شئت . لا عبرة بمشروعية الوسيلة المستخدمة في الإكراه أو مشروعيتها .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس الموفي بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . استخلاصها لتحقيق الإكراه من حصول الوفاء تحت تأثير الحجز على ما للموفي لدى الغير . لا خطأ .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٤ — المشتري بعقد اشتمل على بشرط الفاسخ الصريح . لا يحد به التحدى بأنه لا يمد مقصرا في الوفاء بالتزامه بدفع باقي الثمن قبل الحكم برد وبطلان السند انتهى استدل به على دفع هذا الباقي .
١٦٩	٣٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٥ — المنشأة الفردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية . توقيع الطاعن على سند دون أن يقرنه بأى صفة . القضاء بالزامه تخفصيا بقيمته . صحيح .
٨٥٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٥) ٦ — امتناع الوفاء في مصر بغير العملة المصرية . اشتراط الوفاء بأجرة النقل بالعملة الوطنية عند وصول السفينة إلى الموانئ المصرية . صحيح م. ٣/٩ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض قواعد سدادات الشحن .
٩٨١	١٨٧	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٩) ٧ — حظر الاتفاق المرقع في مصر والمتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية . مادة ١ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٨ المعدل بق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . تعلقه بالنظام العام .
١٦٩٨	٣١٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩) ٨ — التزام المدين بالوفاء بمصروفات وفوائد الدين . ثبوت أن ما أداه لا يفي بها جميعا . وجوب استئصال ما دفعه من المصروفات تم من الفوائد ثم من أصل الدين . ما لم يتفق على غيره . م ٣٤٣ مدني .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطنان رقما ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — وفاء الدين بطريق الشيك . وفاء معاق على شرط التحصيل .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ في — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		حق الحبس :
		رفض الحكم بالريع المستحق لمالك حصبة بطريق الالتصاق في منشآت أقامها الغير . استناد الحكم في ذلك إلى حق الاخير في حبس الريع حتى يستوفي التعويض المستحق له عن هذه المنشأة . عدم بيان المحكمة للقدر الواجب حبسه من الريع تبعا لحسن نية الباني أو سوء نيته . إغفالها بحث المستندات المقدمة للتدليل على سوء النية . خطأ في القانون .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
<hr/>		
التماس إعادة النظر		
		١ — الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن السابق بأن النعي به أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف في الالتماس المرفوع إليها عن ذات الحكم . لا يعد تخصيصا للحكم الصادر في ذلك الالتماس .
١٠٤١	١٩٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)
		٢ — الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . من وجوه التماس إعادة النظر . إظهار المحكمة في حكمها إنها مدركة

الصفحة	الرقم	القاعدة
		<p>لحقيقة ما قدم لها من طلبات وعاملة بأنها بقضائها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التقص .</p>
١٢١١	٢٣٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٧)</p> <p style="text-align: center;">أمر أداء</p> <p>نظام أوامر الأداء . استثناء من القواعد العامة في دفع الدعوى ابتداء . عدم سريانه على اختصاص الغير في دعوى قائمة . إدخاله في الخصومة بتكليف بالحضور معلى إليه في ظل المادة ١٤٣ موافقات سابق . صحيح .</p>
٢٤٠	٥٧	<p>(الطعن رقم ١٣٤ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٩)</p> <p style="text-align: center;">أهلية</p> <p style="text-align: center;">الولاية على القاصر :</p> <p>١ - إيجاب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . إجراء شرع لمصلحة ناقص الأهلية . عدم جواز تمسك الخصم الآخر بذلك .</p>
٤٧١	٩٧	<p>(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)</p> <p>٢ - إقامة الدعوى من الولي الطبيعي على القاصر . اختصاصه بهذه الصفة في الاستئناف دون اعتراض منه . الدفع بطلان</p>

الصفحة	القاعدة	
		الطعن بالنقصر لاختصاصه فيه رغم بلوغ القاصر سن الرشد . لا محل له مادام أنه لم يقدم دليل ذلك .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨/١١/١٩٧٦) ... سلب الولاية :
		١ - التزام الولى الشرعى بـ رير وإيداع قائمة بأموال القاصر قلم كتاب المحكمة فى مدى سهرين من تاريخ بدء الولاية أو أيلولة المال إلى المصير . عدم إيداع القائمة أو التناحر فى إيداعها . قرينة غير قاطعة على تعريض أموال القاصر للخطر . جواز سلب الولاية أو الحد منها .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ٨/١٢/١٩٧٦) ... ٢ - سلب الولاية أو الحد منها بسبب تعرض مال القاصر للخطر . اختلاف نطاق مسؤولية الاب عن أعمال الولاية فى حالة الخطأ الجسيم .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ٨/١٢/١٩٧٦) ... ٣ - الولاية منوطة بمصلحة الصغير . وجوب سلب الولاية عند ثبوت سوء تصرف الولى . أسباب سلب الولاية لم تحدد فى القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الحصر .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦) ... ٤ - لمكة الموضوع تقدير أسباب سلب الولاية . عدم استلزام الويع السبب ببلع الجزية . عدم وجوب تعليق الفصل فى سلب الولاية الى الفصل فى لا عوى ابنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		الحجر :
		١ - عقد البيع من التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . تصرف المحجور عليه للسف أو الغلة بالبيع قابل للإبطال لمصلحته . للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه ، أو لقيم أو للحكمة إجازة التصرف . المادتان ١١٠/١١١٤١/٢ مدني .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٢ - للقيم على المحجور عليه بعد الحصول على إذن المحكمة مباشرة جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء أو تقرير حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٣ - تمسك القيم على البائع المحجور عليه بإبطال عقد البيع لأن الأرض المباعة أصبحت ملكا للدولة بمضى ستة شهور دون إتمام عملية توفيق أوضاع الأسرة وعدم ثبوت تاريخ التصرف تطبيقا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . غير مقبول . ليس هو صاحب الحق في التمسك بإبطال العقد .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٤ - طلب الحجر . ماهيته . عدم جواز توجيهه إلى الخلف العام للمطلوب الحجر عليه .
١٣٧٠	٢٦٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
		٥ - موت المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		أثره • زوال ولاية محكمة الجبر • وجوب الحكم بانتهاء الطلب ولو سبق تسجيله • حلة ذلك •
١٣٧٠	٢٦٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٦) مسائل متنوعة :
		١ — الغبن الفاحش في بيع عقار غير كامل الأهلية • شرطه • تقدير زيادة قيمة العقار المبيع على الثمن بأكثر من خمس القيمة • من سلطة محكمة الموضوع • مثال بشأن بيع تم تنفيذا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٣) ٢ — فرض الحراسة على الأموال • لا أثر له بالنسبة للأهلية لاعمل لأعمال م ٣٠٦ مرافعات بشأن سريان مسددة سقوط الخصومة في حق هديمي الأهلية وناقضها •
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		أوراق تجارية
		١ — التمسك باعتبار التطهير الناقص توكيلا • م ١٣٥ تجارى • دفاع يقوم على واقع • وجوب طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز إثارته أمام محكمة التقض لأول مرة •
٢٤٠	٥٧	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٩) ٢ — حق البنك في إجراء القيد العكسي بالحساب الجارى للأوراق التجارية التي تخضع لديه ولا يتم تحصيلها • أساسه دعوى الضمان الناشئة من عقد الخصم وحقه في دعوى الصرف

الصفحة	القاعدة	
٤٠٨	٨٥	<p>الناشئة عن تظهير الورقة إليه تظهيراً ناقلاً للملكية . سقوط الحق في دعوى الصرف . لا ينحل بحق البنك في إجراء القيد العكسي استناداً إلى حقه في دعوى الضمان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٩)</p>
٨٥٦	١٦٥	<p>٣ - إنشاء الورقة التجارية كأداة وفاء بالتزام سابق . أثره نشوء التزام جديد "صرفي" إلى جانب الالتزام الأصلي . سلوك الدائن سبيل دعوى الصرف . أثره . خضوعه لجميع قواعد الالتزام الصرفي دون غيرها بما فيها التقادم الخمسي .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)</p>
٨٥٦	١٦٥	<p>٤ - الحكم الذي يحول دون سقوط الحق في المطالبة بقيمة الورقة التجارية بالتقادم الخمسي . هو الحكم النهائي الصادر على المدين بمديونية . الحكم برفض طعن المدين بانكار التوقيع . غير مانع من تمسكه بهذا السقوط .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)</p>
٨٥٢	١٦٤	<p>٥ - التظهير الناقل للملكية . وجوب بيان سبب التزام المظهر . تضمين صيغة تظهير السند الأذني لأمر البنك عبارة "والقيمة بالحساب" كفاية ذلك نيانا لشرط وصول القيمة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)</p> <p>٦ - تكليف الخبير ببحث مستندات ودفاتر الطرفين فيما يتصل بالأوراق التجارية المقيدة بالحساب الجاري . النعي</p>

الصفحة	القائمة	
		بجائزة الخبير لمهمته لقيامه ببحث دفتر أوراق القبض المكمل بدفتر الحساب الجارى فيما يتعلق بتلك الأوراق . لا محل له .
١١١٨	٢١٤	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٧ ٧ - الدين الثابت بورقة تجارية . قيد قيمته فى الجانب الدائن من الحساب الجارى للعميل . يعد قيدا مؤقتا بشرط الوفاء به . دخول القيمة فى الحساب الجارى واندماجها فيه . حصوله من تاريخ الوفاء لامن تاريخ القيد . جواز مطالبة العميل بقيمة الورقة فى ميعاد استحقاقها .
١١١٨	٢١٤	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٧) ٨ - وفاء الدين بطريق الشيك .. وفاء معلق على شرط التحصيل .
١٦٩٨	٣١٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
إيجار		
القواعد العامة :		
		١ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن العين المؤجرة تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن دون أحكام القانون المدنى . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٢٣	٧١	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		٢ — الإيجار السابق على التصرف الناقل للملكية . انصراف أثره إلى الخلف الخاص . شرطة . حقوق المؤجر والتزاماته . ثبوتها لهذا الخلف دون حاجة لاشتراط علمه بها وقت انتقال الشيء إليه . التزام المؤجر بتركيب مصعد . انتقاله إلى مشتري العقار ولو لم يكن واردا في عقود الإيجار .
١٣٢٢	٢٥١	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		٣ — القضاء نهائيا بأحقية المستأجر في إنقاص الأجرة خلال مدة معينة مقابل حرمانه من الإلتفاع بالمصعد . حق المستأجر في الخصم من الأجرة عن مدد الاجاره الأخرى . منوط بثبوت استمرار المؤجر في الإخلال بالتزامه بتمكين المستأجر من استعمال المصعد .
٥٨٧	١١٧	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٩)
		٤ — الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار الذي تقرر لزومه للمنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ليس فيه ما يوجب أخذ رأى صاحب الشأن قبل صدور قرار الاستيلاء . إلزام المؤجر بتعويض المستأجر عن الاستيلاء على العين المؤجرة للمنفعة العامة . عدم بيان الحكم الأسباب المسوغة لقضائه . قصور .
٦٦٥	١٣٣	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)
		٥ — طلب المؤجر تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة . إضافته . طلب بطلان عقد الإيجار الصادر من وكيله لأنه

الصفحة	القاعدة	
		وليد غش وتواطؤ . اعتباره طلبا عارضا مكلا للطلب الأصل . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد .
٦٧٦	١٣٥	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٦) ٦ — إحاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق بوضع العين المؤجرة تحت تصرفه عند انتهاء الإيجار . كفايته لتنفيذ التزامه برد العين ولو لم يستول المؤجر عليها استيلاء ماديا . توجيه المستأجر خطابا للمؤجر عند انتهاء الإيجار باعتبار العقد منتهيا وتفويضه بالتصرف . القضاء بالتزامه بالأجرة عن مدة لاحقة لعدم عرضه العين المؤجرة عرضا حقيقيا . خطأ .
١٠١٩	١٩٤	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦) ٧ — مجرد بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء الإيجار . عدم كفايته لتجديد العقد . وجوب انصراف نية المستأجر إلى التجديد . التنبيه بالإخلاء من أحد المتعاقدين للآخر . قرينة قانونية تمنع من افتراض هذا التجديد .
١٠١٩	١٩٤	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦) ٨ — دعوى استرداد الحيازة . شروطها . استظهار الحكم أن حيازة العين المؤجرة كانت خالصة للزوجة خلفا لزوجها المستأجر بعد وفاته وأن إقامة ابنها كانت موقوته على سبيل التساح . اعتبار تنازله عن هذه الشقة دون تفويض من والدته . هو سائب لحيازتها مبنى على الغش .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . العبرة في وصف العين هي بما ورد بهمقد الإيجار . شرطه . أن يكون حقيقيا انصرفت إليه إرادة المتعاقدين .
١٨٢٨	٣٣٥	(الظمن رقم ٢١٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		١٠ - ورود عقد الإيجار على أرض فضاء . خضوعه للقواعد العامة في الإيجار دون قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك . أن تكون الأرض مسورة أو عليها مبان لم تكن محل اعتبار في التعاقد .
١٨٢٨	٣٣٥	(الظمن رقم ٢١٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		إيجار الأماكن :
		(أولا) تحديد الأجرة .
		”من النظام العام“ .
		تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . التحايل على زيادة هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة سبل الإثبات .
٧٥٢	١٤٧	(الظمنان رقا ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ...
٧٥٢	١٤٧	(والظمن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ...
١٥٩٤	٢٩٧	(والظمن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧) ...
		”في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧“
		١ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المعممة في العقد الساري

الصفحة	القاعدة	
		في ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جدياً والأجرة ليست صورياً . للمستأجر إثبات التصورية بكافة طرق الإثبات .
٤٩٠	١٠٢	(الطن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٣ - أجرة المثل في شهر نوفمبر ١٩٦١ . وجوب اتخاذها أساساً لتحديد أجرة الأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ إذا لم يكن قد سبق تأجيرها . اتخاذ الحكم هذه الأجرة أساساً في جالة سبق تأجير المكان لتعذر إثبات الأجرة المتعاقد عليها . لاخطأ .
٦٧٦	١٣٥	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)
		٣ - الأماكن التي أجرت لأول مرة في تاريخ لاحق على ١٩٥٢/٩/١٨ وكان البدء في إنشائها سابقاً على هذا التاريخ . تحديد أجرتها باتخاذ أجرة المثل في سبتمبر ١٩٥٢ أساساً مع تخفيضها بمعدل ١٥٪ العبرة هنا بتاريخ البدء في الإنشاء لا بتاريخ إتمام المبنى . ق ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ .
٧٦٤	١٤٨	(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
		٤ - الأماكن التي بدئ في إنشائها قبل ١٩٥٢/٩/١٨ ولم تم إلا بعد هذا التاريخ . تخفيض أجرتها بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو ١٩٥٨ وفقاً للرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . صيرورة هذه النسبة ٢٠٪ من أول يوليو ١٩٥٨ إعمالاً للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الجمع بين كلا التخفيضين المقررين بهذا القانون .
٧٦٤	١٤٨	(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الحكم بتخفيض الأجرة طبقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة عليه . تحجبه عن تخصيص دفاع المؤجر بأن الأجرة في العقد مخفضة بنسبة ١٥ ٪ عن أجرة المثل في سبتمبر ١٩٥٢ تطبيقا للقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . خطأ وقصور .
٧٦٤	١٤٨	(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤)
		٦ — أجرة الأساس . إثباتها بكافة طرق الإثبات . عبء ذلك على من يدعى اختلاف الأجرة الحالية عن الأجرة القانونية .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٣١)
		٧ — اتفاق الطاعن أمام الخبير على تحديد أجرة الجراج بمبلغ معين دون مراعاة أحكام القانون . خصم الحكم بهذا المبلغ من أجرة الشقة محل النزاع . خطأ .
٢٠٢	٥٠	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		”أجرة المثل“
		١ — عوائد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر في تاريخ شهر الأساس . جواز اتخاذها قرينة على مقدار أجرة المثل .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ — أجرة الأساس للباني التي أنشئت قبل أول يناير ١٩٤٤ . الأجرة الفعلية في شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذا

الصفحة	القاعدة	
		الشهر . أجرة المثل . ماهيتها . تقدير توافر التماثل أو انعدامه . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ جلسة ١٩٧٦/٣/٢١)
		٣ — أجرة المثل المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ماهيتها . اتحاد نوع الاستعمال غير لازم لقيام التماثل بين المسكنين متى كانت المغايرة فيه غير مؤثرة على القيمة الإيجارية تأثيرا جوهريا . تقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع .
١١٩٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٤ — توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . هو مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع .
١٥٠٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٣)
١٥٥٤	٢٩٢	(والطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٥ — تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ م . م ٤ قانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . الاعتداد بأجرة المثل . شمول هذه الأجرة الزيادات القانونية . دلالة ذلك . شمول الأجرة المقضى بها لعين النزاع تلك الزيادات .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦/١١/٣)
		٦ — مفاد نص المادة ٤ ق ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وجوب الاعتداد بأجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر .

الصفحة	القاعدة	
		علة ذلك . لاعبرة للاختلاف بين تكاليف إنشاء عين النزاع وعين المثل . علة ذلك .
١٥٥٤	٢٩٢	(الطنن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠) ... " في القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ "
		١ - ندب خبير للاطلاع على ملف عقار بالمأمورية المختصة لبيان ما إذا كان المؤجر قد أقام طعنا في قرار لجنة التقدير . واقعة مادية لا تنطوي على فصل في مسألة قانونية . جواز الاستعانة فيها بخبير .
٧٥٢	١٤٧	(الطننان رقما ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ... ٢ - التظلمات التي كانت معروضة على مجالس المراجعة وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . اختصاص المحاكم بالفصل في اعتبارها مقبولة من الناحية الشكلية . لا اختصاص لمجالس المراجعة في ذلك رغم عدم إلغائها .
٧٥٢	١٤٧	(الطننان رقما ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ... ٣ - الأجرة التي تتخذ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ / بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي الأجرة الأصلية المتعاقد عليها قبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها .
٧٥٢	١٤٧	(الطننان رقما ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ... ٤ - تحديد الأجرة طبقا للمادة ٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ تحديد حكى . قيامه مقام تقدير لجان تقدير الإيجارات . سريانه بأثر رجعي من وقت التعاقد .
٧٥٢	١٤٧	(الطننان رقما ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأجرة المحفضة بنسبة ٣٥٪ وفقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥. انصرافها إلى ما يقابل عنصرى قيمة الأرض وتكاليف المباني. الضرائب التي لا تشملها الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١. وجوب إضافتها إلى تلك الأجرة.
١٣١٦	٢٥٠	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		٦ - الأجرة التعاقدية في معنى المادة ٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥. الأجرة الحقيقية التي انصرفت إليها إرادة المتعاقدين منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار.
١٥٩٣	٢٩٧	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		٧ - القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥. مواجهته حالة عدم وجود أجرة اتفاقية بين المؤجر والمستأجر وتركها لتقدير لجنة تقدير الإيجارات التي أغفلها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥. بقاء هذه الحالة خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢. مؤداه. اعتبار القرار المذكور صادرا في حدود التفويض التشريعي الوارد بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢
١٥٩٤	٢٩٧	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		٨ - مجال تطبيق القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥. عدم وجود أجرة اتفاقية بين المؤجر والمستأجر عن العين المؤجرة وقت صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥. اتفاق الطرفين على تحديد أجرة. وجوب أعمال القانون ٧ لسنة ١٩٦٥
١٥٩٤	٢٩٧	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — عدم بيان الطاعن مواطن التفسير التي تجاوزت حدود التفويض الشريعي . دلالة ذلك . عدم جدية الدفع . مثال في دفع بعدم دستورية القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن إيجار الأماكن .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		” في القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ “
		١ — احتساب كامل قيمة الأرض وغيرها في تقدير أجرة الأماكن . شرطه . م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
٥٠٢	١٠٣	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ — القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن . إلغاؤه مجالس المراجعة . القضاء في ظل ذلك القانون في دعوى مرفوعة قبل صدوره بعدم اختصاص القضاء العادي وباختصاص مجالس المراجعة بتحديد الأجرة إعمالاً للقرار التفسيري ٨ لسنة ١٩٦٥ خطأ في القانون .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		” الضرائب الأصلية والإضافية “
		١ — إعمال الحكم الفصل في طلب المنزجر إضافة رسم الشاغلين ضمن الضرائب الإضافية التي يلتزم بها المستأجر . وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب إضافة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية إلى قيمتها الإيجارية باعتبارها أحد عناصرها .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ..
		٣ — القضاء بتحديد مقدار الضرائب المستحقة على شقة المتراخ . استناده في ذلك إلى كشوف رسمية مثبت بها مقدار هذه الضرائب . لاخطأ .
١٣١٦	٢٥٠	(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		”التعديلات الجوهرية بالمكان“
		١ — اعتبار التعديلات في جزء من مبنى قديم تعديلات جوهرية . الجدل في اعتبار هذه التعديلات غير جوهرية . موضوعي . عدم جواز طرحه على محكمة النقض .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٩٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ...
١٥٥٤	٢٩٢	(والطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٢ — تكيف التعديلات في العين المؤجرة بأنها جوهرية . تكيف قانوني يستند إلى تقدير الواقع . التعديلات التي يجريها المالك بقصد تسهيل استغلال المبنى القديم دون تغيير في أجزائه الأساسية . عدم اعتبارها إنشاءات جديدة .
٩٨٨	١٨٨	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢١)
		٣ — إحداث تغييرات مادية وجوهرية في الأجزاء الأساسية من مبنى قديم . أثره . اعتباره مسكناً جديداً . جواز الاستئناس

الصفحة	القاعدة	
		في تحديد المقصود بهذه التعديلات بالمعايير التي وضعها القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .
١١٩٣	٢٢٧	(الطعنان رقما ٢١٦ و ٢١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ...
		٤ — تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى يجعله في حكم المنشأ في تاريخ التعديل . تكييف قانوني يستند إلى تقدير الواقع .
١١٩٣	٢٢٧	(الطعنان ٢١٦ و ٢١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ...
		٥ — تقرير الحكم أن العين المؤجرة مكونة من خمس غرف لا أربع كما أثبت في عقد الإيجار . استناده في ذلك إلى شهادة رسمية صادرة من قسم الإيرادات بالبلدية وإلى ما أثبتته الخبير في تقريره . النعي عليه بخالفة قواعد الإثبات . لا أساس له . عله ذلك .
١١٩٣	٢٢٧	(الطعنان ٢١٦ و ٢١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ...
		٦ — طلب المستأجر معاينة عين النزاع لتحديد ما أجرى فيها من تعديلات وتاريخ إجرائها . التفات المحكمة عن هذا الطلب وقد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
١١٩٣	٢٢٧	(الطعنان ٢١٦ و ٢١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ...
		٧ — الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . تحديد أجرتها . ق ١٢١ السنة ١٩٤٧ . إحداث تعديلات جوهرية بهذه الأماكن تغير من طبيعتها وطريقة استعمالها . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		اعتبارها في حكم المنشأة حديثا . خروجها عن نطاق تطبيق القانون . الاصلاحات والتجديدات لا تخرج المكان عن نطاق القانون المذكور .
١٥٥٣	٢٩٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠) " المزايا الممنوحة للمستأجر "
		١ — اتفاق المؤجر والمستأجر على مقابل المزايا المستقلة عن الانتفاع العادي بالعين المؤجرة . وجوب إعماله مالم يقصده منه التحايل على القانون . مثال بشأن إيجار جراج سيارة .
١٥٣	٤٠	(الطعن رقم ٥٦٢ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٢ — الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة . تقويمها واطانة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين مالم يقصده منه التحايل على القانون .
٢٠٢	٥٠	(الطعن رقم ٥٧٢ / ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٣ — الاصلاحات والتحسينات التي يدخلها المؤجر قبل التأجير وكل ميزة يوليها المؤجر للمستأجر . وجوب تقويمها وإضافتها إلى الأجرة القانونية . خصوع هذا التقويم لرقابة القضاء .
٤٦٢	٩٥	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٤ — الحكم الصادر بنسب خير . تقريره في أسبابه بطلان الاتفاق المبرم بين المؤجر والمستأجر بشأن تقويم الاصلاحات

الصفحة	القاعدة	
		والتحسينات . عدم الطعن عليه في الميعاد . صيريرته حائزا قوة الأمر المقضى . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٢٠٢	٥٠	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٥ — الترخيص للمستأجر بالتأجير من الباطن . ميزة جديدة . للمؤجر تقويمها بمحد أقصى ٧٠٪ . خضوع هذا التقويم لرقابة المحكمة . المكان المؤجر لممارسة نشاط لشركة تأمين . دخوله في فئة المآل المؤجرة لأغراض تجارية .
٩٣٦	١٧٨	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٧)
		٦ — جواز الجمع بين زيادة الأجرة مقابل الترخيص بالتأجير من الباطن وزيادتها مقابل التأجير للأغراض التجارية ، حظر الجمع بين هذه الزيادة الأخيرة وزيادة الأجرة مقابل استغلال المكان مفروشا أو تأجيره مفروشا .
٩٣٦	١٨٧	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٧ — الأماكن المؤجرة مفروشة أو بقصد استغلالها مفروشة . جواز زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ . عدم جواز الجمع بين هذه وزيادة الـ ٢٠٪ لأصحاب المهن غير التجارية في الأماكن المملوكة الزيادة قبل أول يناير ١٩٤٤
٤٦٢	٩٥	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٨)
		٨ — استغلال المكان المؤجر مفروشا . والمقصود به م ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧
٤٦٢	٩٥	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		”مسائل متنوعة“
		١ — التحقق من صفة رافع الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . مثال بشأن دعوى تخفيض أجرة .
٥٥٦	١١٢	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٢ — منازعة المؤجر في تقدير الأجرة الحقيقية وفقا لإيصال السداد الصادر من المسالك الأصل للعقار . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨١٥	١٥٧	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٣ — تخفيض الأجرة المتخذة أساسا لربط الضرائب بدفاتر الحصر بنسبة ٢٠ ٪ ق ٣٧ لسنة ١٩٦٦ . قصر أثره على علاقة ملاك هذه العقارات بالجهات الضريبية دون علاقتهم بالمستأجرين . عدم جواز استناد المستأجرين إلى القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ في طلبه تخفيض الأجرة بقيمة هذه النسبة .
١١٢٣	٢١٥	(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٦)
		(ثانيا) انتهاء مدة العقد
		١ — التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن . تقييدها لنصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار . امتداد العقود الخاضعة لتلك التشريعات تلقائيا وبمحكم القانون لمدة غير محدودة . خضوعها

الصفحة	القاعدة	
١٥٦٣	٢٩٣	<p>لأحكام تلك التشريعات وأحكام القانون المدني التي لا تتعارض معها . المدة ركن في العقد وإن فدت غير محدودة بامتدادها .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>
١٥٦٣	٢٩٣	<p>٢ — امتداد عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية لمدة غير محدودة وفقا لأحكام هذه التشريعات ، عدم توقف هذا الامتداد على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمنا . لا محل في هذا الصدد لإعمال المادتين ٩٩٠ و ٩٩٣ مدني</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>
١٥٦٣	٢٩٣	<p>٣ — عقود الإيجار الخاضعة لقوانين إيجار الأماكن . امتدادها إلى مدة غير محدودة . فقد التنبيه بالإخلاء فائدته المباشرة في تمكين المؤجر من إخلاء المسأجر من العين المؤجرة . نتيجة حتمية للامتداد القانوني لمدة العقد .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>
٣١٧	٧٠	<p>(ثانيا) التنازل والإيجار من الباطن .</p> <p>١ — إجارة الوقف . تنازل المستأجر عن الإيجار أو تأجيله العين من الباطن . لناظر الوقف طلب إخلائه من العين ولو كان مأذونا لاستأجر في ذلك . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدل بالقانون ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ . استعمال هذه الرخصة . قاصر على الوقف الخيري دون الوقف الأهلي الذي زالت عنه صفة الوقف .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤١ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التنازل عن الإيجار . أثره . للمتنازل إليه دعوى مباشرة في الرجوع على المؤجر بكل ما كان للمستأجر الأصلي من حقوق في الاجاره .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٣ - المهجرون من منطقة سيناء والقنال عدم جواز إخلائهم في حالة استئجارهم الأماكن من الباطن أو التنازل لهم عن عقد إيجارها دون ترخيص من المؤجر . صفة المهجر . وجوب ثبوتها ببطاقة التهجير دون سواها .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٤ - بطاقة التهجير . عدم اثارة أى مضغن عليها أمام محكمة الموضوع . أثرد . عدم قبول تمييزها والمجادلة في دلالتها أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٥ - النعى بصورية الاتفاق على انتصریح بالتأجير من الباطن . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣٦	١٧٨	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٦ - حق المؤجر في إخلاء العين لتأجير المستأجر لها من الباطن دون تصریح . نشوؤه بمجرد وقوع المخالفة . عدم إنقضائه بإسترداد المستأجر للعين .
١٢٦٦	٢٤١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قرار وزير الاسكان ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ بوضع قواعد تأجير الأماكن المروشة لأغراض السياحة وغيرها . سريانه على العقود المبرمة في ظله والعقود السارية عند العمل به . تأجير المستأجر المكان مفروشا وانتهاء الايجار قبل نفاذ هذا القرار . أتره . عدم سريانه على واقعة التأجير .
١٢٦٦	٢٤١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦)
		(رابعا) بيع الجلدك .
		١ - المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ مدني . عناصره . بيع التاجر متجره الكائن بعقار يملكه . عدم شموله للحق في الإجارة . عقد إيجار العين المباعة الصادر من هذا البائع للشترى . خضوعه لأحكام قانون إيجار الأماكن .
١١٩ .	٢٢٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٢ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . بيع صيدلية بدون أدوية . اعتباره بيعا للمتجر .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٣ - بيع المتجر . وجوب أن يكون المستأجر بائع الجلدك هو المالك له دون أحد سواه . تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدلية التي باعها . دفاع جوهرى . إغفال الحكم بحته . قصور .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - بيع المستأجر للسكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر . مادة ٢/٥٩٤ مدني . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر . عقد بيع المحل . عقد رضائي . تعهد البائع والمشتري بالحصول على موافقة المؤجر . لا أثر له .
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٥ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستمدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . سلطة قاضي الموضوع في تقدير مدى توافرها .
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		(خامسا) الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة :
		١ - جواز توقي طلب الإخلاء بأداء الأجرة المستحقة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٠٨٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)
		٢ - المبالغ الواجب الوفاء بها قبل قفل باب المرافعة لتوقي طلب الإخلاء . منازعة المؤجرة بأن ذمة المستأجر لا زالت مدينة بجزء من الأجرة . إغفال الحكم بمحت هذه المنازعة . قصور .
١٠٨٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) الإخلاء للتغيير في المكان :
		١ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر عند تغييره نوع استعمال العين المؤجرة . شرطة . ترتب ضرر للمؤجر من جراء هذا التغيير . إغفال الحكم بمحث دفاع المستأجر بأن ضررا لم يلحق المؤجر . قصور .
٢٠٩	٥١	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٢ - إخلاء المستأجر لاستعماله العين استعمالا ينافي بشروط العقد بإحداث تغيير مادي بها أو تغيير معنوي . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تمسك المؤجر بما ورد في العقد من حرمان المستأجر من أي تغيير . تعسف في استعمال حق الفسخ . مثال بشأن إقامة بناء في العين .
١١٣١	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٩)
		الطعن في الحكم :
		١ - عدم قابلية الحكم للطعن فيه تطبيقا للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه . فصل المحكمة الابتدائية في دعوى تخفيض أجره في مسألة أولية باعتبار أن الإيجار وقع على محل تجاري بمقوماته . جواز الطعن في هذا الحكم . علة ذلك .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١)
		٢ - دعوى تحديد أجره الأماكن الخاضعة للتشريعات

الصفحة	القاعدة	
		الاستثنائية . غير قابلة للتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٩٨٨	١٨٨	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢١)
		٣ — عقد الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن . إمتداده ثلاثيا لمدة غير محدودة . الدعوى بطلب إخلاء العين المؤجرة بمقتضاه لعدم الوفاء بالأجرة . غير قابلة لتقدير قيمتها .
١٠٨٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)
		٤ — المنازعة حول تكييف العقد الصادر لمشتري الجندك ، وما إذا كان يعد بمجرد تنازل عن الإيجار أو بيع للتاجر . أثره . توافق مصاحبة هذا المشتري في استئناف الحكم الصادر برفض إجازة البيع ولو لم يطلع فيه البائع المستأجر الأصلي .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٥ — دعوى الإخلاء للتنازل عن الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن . غير مقدرة القيمة . القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها . صحيح .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٦ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)

الصفحة	الترابطة	
		<p>٧ - عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهين بها الخصومة كلها . مادة ٢١٢ مرافعات .</p> <p>جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات متى كانت الجهة المقتول باختصاصها قد الغيت . مثال بشأن تحديد الأجر .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)</p> <p>إيجار الأراضي الزراعية :</p> <p>١ - امتداد إيجار الأراضي الزراعية طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي . شرطة . إعداد الأرض المؤجرة لاستغلالها في الزراعة .</p> <p>تأجير الأرض الزراعية لاستخراج أثره منها للصناعة الطوب . خضوعه في خصوص الامتداد للقواعد العامة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨)</p> <p>٢ - استبعاد الحكم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار . النعي عليه بالقصور لعدم تحققه من إبداء صورة من العقد بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة . لا أساس له .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)</p> <p>٣ - الامتداد القانوني لعقد إيجار الأراضي الزراعية . انصرافه إلى الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية . إيجار عقود الأراضي التي تؤجر لزراعتها حدائق أو موزا . عدم خضوعها لأحكام هذا الامتداد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٣)</p>
١٥٩٤	٢٩٧	
٣٢٣	٧١	
٣٢٣	٧١	
٥٤٦	١١٩	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بطلب فسخ عقد الإيجار . مناطه . النزاع حول امتداد عقد إيجار أرض لاستخراج أتربة منها لصناعة الطوب . عدم اختصاص هذه اللجنة بالفصل فيه .
٣٢٣	٧١	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٥ - اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة من تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي . شرطه . خضوع عقد الإيجار لأحكام الامتداد القانوني المنصوص عليه في هذه المادة .
٥٤٦	١١١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٦ - قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في منازعة ناشئة عن عقد إيجار أرض زراعية لزراعتها حدائق أو موزا . خارج عن حدود ولايتها . عدم جواز التحدى بحججه أمام المحاكم ذات الولاية .
٥٤٦	١١١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٧ - الاختصاص الاتفرادي للجنة الفصل في المنازعات الزراعية شرطه . أن يقتضى الأمر تطبيق أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الإصلاح الزراعي . طلب المالك طرد وكيله من الأرض المغتصبة ومن أجر له الوكيل بعقد صوري متجاوز حدود وكالته . اختصاص المحاكم العادية بنظر هذه المنازعة .
٨٨٦	١٦٩	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — المنازعات المتعلقة بامتناع أحد المتعاقدين عن التوقيع على عقد إيجار الأرض الزراعية أو عدم إيداع نسخة من العقد مقر الجمعية الزراعية ، والتحقق من قيام العلاقة الإيجارية . اختصاص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية دون غيرها بالفصل في هذه المنازعات .
٨٨٦	١٦٩	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧)
		٩ — تصرف الوكيل بالتواطؤ مع الغير إضراراً بموكله . عدم انصراف أثره للموكل . مثال في إيجار أرض زراعية .
٨٨٦	١٦٩	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٧)
		١٠ — الديون المستحقة على مستأجرى الأراضي الزراعية . وجوب إخطار الجمعية التعاونية الزراعية بها . ثبوت أن المدين ليس مستأجراً . أثره . عدم قيام اللجنة المختصة بتحقيق هذه الديون . المادتان ٣ و ٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
١٢٩١	٢٤٦	(الطن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٨)
		١١ — غصب العقار : عمل غير مشروع . التزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقيد المحكمة بالحشد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية عند تقدير التعويض . الربيع يعد بمثابة تعويض .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		بطلان . بنوك . بيع
		بطلان
		بطلان التصرفات :
		١ - تصرف المشتري في العقارات المبيعة من الدولة قبل أداء الثمن كاملاً وملحقاته . باطل بطلانا مطلقا . ق ٢٠٠ لسنة ١٩٦٤ ..
٢٥٧	٦٠	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ...
		٢ - القضاء بصحة وثقافة عقد البيع في شق منه وإبطاله فيما زاد عن ذلك . عدم التدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد . النعى على الحكم بالتناقض . لا أساس له .
٢٥٧	٢٠	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١) ...
		٣ - عقد البيع من التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . تصرف المحجور عليه لاسفة أو الغفلة بالبيع . قابل للإبطال لمصلحته . للمحجور عليه بهد رفع الحجر عنه وللقيم وللحكمة إجازة التصرف . المادتان ١/١١٥ و ٢/١١١ ملحق .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٣) ...
		٤ - تمسك القيم على البائع المحجور عليه ببطلان عقد البيع لأن الأرض المبيعة أصبحت ملكا للدولة بمضى ستة شهور دون

الصفحة	القاعدة	
		إتمام عملية تسوية أوضاع الأسرة وإلزام ثبوت تاريخ التصرف تطبيقاً للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . غير مسئول . ليس هو صاحب الحق في التمسك ببطلان العقد .
٣٧٦	٨١	(العلم رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢) ٥ - تحديد الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية . ق ٥٠ لسنة ١٩٩٩ . بطلان التصرف الذي يترتب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد . وجوب تسوية أوضاع الأسرة في نطاق الحد الأقصى للملكية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٩/٧/٢٣ .
٣٧٦	٨١	(العلم رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢) ٦ - بطلان بيع الوفاء م ٤٦٥ مدني . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط في ذات عقد البيع . غير لازم . جواز إثباته في ورقة لاحقة متى توافرت المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع . إظهار الحكم شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد من مسائل القانون . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٥٢	١٣٠	(العلم رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥) ٧ - الاتفاق بالصالح أو التنازل بين رب العمل والعمال ، مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على تحديد أجر العامل وإضافة متوسط المنح التي كان يقبضها في الثلاث سنوات السابقة على العمل بالألحقة ٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بالتنفيذ لأحكامها وبما يجاوز الحد الأدنى للأجور . صحيح .
٧١٠	١٤٠	(العلم رقم ١٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٨ — الاتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن جزء من إعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم . باطل وفقا للمادة ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومخالف للنظام العام . علة ذلك .
١٢٢٨	٢٣٤	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٩ — تنازل العامل عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتبا يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت بحالته عليها طبقا لأحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتنازله عن الدعوى بهذه الفروق . اتفاق . باطل . القضاء بترك الحصومة استنادا إلى الإقرار . خطأ في القانون .
١٤٢١	٢٧٠	(الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)
		١٠ — الإكراه المبطل للرضا : ماهيته . تحققه باستعمال وسائل الضغط ولو كانت مشروعة متى استهدفت الوصول إلى شيء غير مستحق .
٨١٥	١٥٧	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		١١ — ترك الحصومة . تصرف إرادى يبطل إذا شابته صيب من العيوب المفسدة للرضا . إغفال محكمة الموضوع الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		١٢ — حظر الاتفاق الموقع في مصر والمتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية . مادة ١ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٨ المعدل بق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . تعلقه بالنظام العام .
١٦٩٨	٣١٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)

القاعدة	الفئة	
		١٣ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . بطلان الزواج للغش في بكاراة الزوجة . نسبي . يزول بالإجازة اللاحقة . ما يعتبر كذلك .
٣٢١	١٧٤٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		١٤ - طلب المتصرف بإبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه استنادا إلى أنه في حقيقة وصيته . وجوب إثباته بالكتابة . علة ذلك . الإثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون . مقصور على من كان الاحتيال موجهها ضد مصلحته .
٣١٩	١٧٣٨	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٦)
بطلان الاجراءات :		
(أولا) بطلان الصحيفة .		
		١ - تصحيح الإجراء الباطل . وجوب إتمامه في ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الإجراء . البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى . امتناع تصحيحه إثناء نظر الاستئناف .
٧٧	٣٥٦	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ جلسة ٢١/٢/١٩٧٦)
		٢ - القضاء ببطلان ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى لعدم إعلانها للطامن في موطنه الأصلي . القضاء بأن تضمن هذه الورقة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى يكفى لتصحيح البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام عليها . خطأ .
٧٧	٣٥٦	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	بطلان
		٣ - قبول المحامي للوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية . م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا يعيب الإجراء مخالفة المحامي لهذا النص . أثرها . مسامحته تأديبيا .
٥٣٣	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢) (ثانيا) بطلان الإعلان .
		١ - تقديم المطعون ضدها مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني . مؤداه . تحقق الغاية من إعلانها بصحيفة الطعن . التمسك ببطلان الإعلان غير مقبول .
٦٢٨	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤) ٢ - ورود اسم المحضر والمحكمة التابع لها في أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن بالنقض . خلو الصورة من هذا البيان . لا بطلان .
٦٦٥	١٣٣	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ٣ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلانا صحيحا في الميعاد . شرط قبوله . أن تكون صحيفة الطعن بالنقض قد تضمنت النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا ابتثائه على إجراء باطل هو الإعلان الباطل بصحيفة الاستئناف .
٨٣٨	١٦٩	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١) ٤ - بطلان أوراق التكاليف بالحضور لعيب في الإعلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته .
١٢٦٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) بطلان عمل الخبير .
		١ — تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول . كفايته طوال مدة المأمورية . م ١٤٦ و ١٤٧ من قانون الإثبات .
٤٣٨	٩٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١١/٢/١٩٧٦)
		٢ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الخبير بمخض أعماله اخطاره للطرفين قبل مباشرة المأمورية بخطابات موصى هاها . إغفال إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . لابطلان .
١٢٨٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٦/٧/١٩٧٦)
		٣ — دعوة الخصوم للحضور أمام الخبير . مادة ١٤٦ من قانون الإثبات . التفرقة بين إغفال دعوة الخصوم أصلا وبين دعوتهم بغير طريق الكتاب المسجل . تحقق البطلان في الحالة الأولى . عدم ترتب البطلان في الحالة الثانية إلا إذا لم يطعن القاضي الى عدم بلوغ الدعوة محلها .
١٥١٦	٢٨٦	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٣/١١/١٩٧٦) ...
		(رابعا) بطلان الأحكام .
		١ — إغفال الحكم ببيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لابطلان . م ١٧٨ . مرافعات .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٧/١/١٩٧٦) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم وجوب إبداء النيابة وأياها في كل خطوة من خطوات الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية . إبداء النيابة أمام قبل الحكم بإحالتها إلى التحقيق . عدم إبدائها رأيها عقب سماع الشهود . لا بطلان .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ...
		٣ - بطلان الحكم لعدم إخبار النيابة العامة بدهاوى القصر . نسبي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٥)
		٤ - عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . أثره . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام .
٢٤٠	٥٧	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩)
		٥ - إيجاب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . إجراء شرع لمصلحة ناقضى الأهلية . عدم جواز تمسك الخصم بالآخر بذلك .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)
		٦ - رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين . أثره . وقف تنفيذ هذا الحكم . لا يقتضى ذلك وقف السير في دعوى أخرى يشور فيها نزاع يتصل بالحكم المذكور .
٤٨٨	١٠١	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات . عدم ترتيب البطلان على مخالفته . جواز إرجاء سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى إذا حال مانع دون سماعهم . لمحكمة سلطة تقدير هذا المانع بغير معقب .
٥٠٧	١٠٤	(الطنن ٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٨ - سماع شهود الطرفين بحسب انتهاء ميعاد التحقيق . لا بطلان . الاعتداد بهذا التحقيق . لا خطأ .
٥٩٢	١١٨	(الطنن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		٩ - عدم جواز التمسك بالبطلان إلا لمن شرع لمصلحته . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بعدم إعلانه بحكم التحقيق . التحدى بذلك أمام محكمة النقض . غير مقبول . لا يغير من ذلك سبق إثارته بجلسته التحقيق من غير هذا الطاعن .
٥٩٢	١١٨	(الطنن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		١٠ - صدور الحكم باسم الأمة أو الشعب . لا يعد من البيانات الواجب اشتغال الحكم عليها . خلو الحكم من هذا البيان أو إثبات صدوره باسم الأمة بدلا من اسم الشعب لا ينال من مشروعيته أو يمس ذاتيته . حلة ذلك .
٥٣٣	١٠٩	(الطنن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		١١ - بيانات الحكم . م ١٧٨ مرافعات . إغفال الحكم ذكر وجه دفاع غير جوهرى أبده الخصم . لا بطلان .
٧٩٢	١٥٤	(الطنن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — طلب وقف النفاذ المعجل . لاضرورة للتصل فيه بحكم مستقل . قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف دون أن تعرض له . لا بطلان .
٩٧٢	١٨٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦) ... ١٣ — النعي ببطلان الحكم بسبب عدم اطلاع الطاعن على مذكرة المطعون عليه . خلوه من بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نعي غير مقبول .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٦) ... ١٤ — أقفال اختصاص أحد ورثة الخصم عند تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة . عدم جواز تمسك غيره من الخصوم ببطلان الاجراءات .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٩/٦/١٩٧٦) ... ١٥ — بطلان الاجراءات التي تم أثناء انقطاع سير الخصومة . نسبي .
١٣٤٥	٢٥٦	(الطن رقم ٣١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٦) ... ١٦ — صدور الحكم في فترة انقطاع الخصومة . أثره بطلان الاجراءات بما في ذلك الحكم .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٦) ... ١٧ — الأهل في الاجراءات أن تكون قد روعيت . للبطلان المتوجب على عدم اعلان من لم يحضر من الخصوم عند إعادة

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى للرافعة . عدم جواز التمسك به إلا بمن شرع بإبطالان لمصاحته . م ٣١ مرافعات .
١٦٣٧	٣٠٢	(الطن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		١٨ — إيراد الحكم في أسبابه بقرارات قانونية خاطئة لا تأثير لها على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها لا بطلان .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطن ٧٥٨ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		١٩ — وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . مادة ١٧٥ مرافعات . لا يغني ذلك عن وجوب التوقيع على الورقة المتضمنة الحكم وحده . للتوقيع على الورقة المشتملة على جزء من الأسباب اتصل بها منطوق الحكم . لا بطلان .
١٧٢٤	٣١٧	(الطن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)
		٢٠ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وانصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .
١٧٢١	٣١٧	(الطن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)
		٣١ — حجز الدعوى للحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم المستأنف عليه مذكرة في الميعاد أثبت بها وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة . أثره انقطاع سير الخصومة بقوة القانون .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)

الصفحة	الترجمة	
		(خامسا) بطلان الطعن .
		١ - عدم إرسال ملف الدعوى المستأنف حكمها إلى محكمة الاستئناف كاملا . لا بطلان .
٦٧٦	١٣٥	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)
		٢ - الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي لازم ذلك . القضاء ببطلان الاستئناف الفرعي : مادة ٢٣٩ مرافعات .
١٧٠٧	٣١٤	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٧٦)
		٣ - وجوب اتباع أحكام المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . عدم قبول تمسكه ببطلان صحيفة الطعن خلوها من بعض البيانات طالما لم يبين وجه مصلحته في ذلك .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٩)
		٤ - صورة صحيفة الطعن المعلنة للمطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ إيداع الصحيفة أو بيان قلم الكتاب الذي أودعت فيه . لا بطلان .
٤٨٨	١٠١	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٧٦)
		٥ - الميعاد المحدد لإعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمي بعد صدور قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . تجاوز قلم الكتاب هذا الميعاد . لا يترتب عليه البطلان .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٦)
١٨٥٧	٣٤٠	(والطعن رقم ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الدفع ببطلان صحيفة الطعن بالنقض . ثبوت علم المطعون عليه بالطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . أثره . عدم قبول الدفع . علة ذلك . تحقق الغاية من الإعلان .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٧ — خلو صحيفة الطعن من بيان صلة قرابة الورثة الطاعنين لمورثهم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة صفتهم . لا بطلان .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
بنوك		
		١ — فتح البنك اعتمادا مستنديا للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين . التزامه بالوفاء . شرطه . تطابق مستندات البائع وشروط فتح الاعتماد . ليس للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير . علة ذلك .
٢٩٢	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ — زوال صفة الحساب الجارى عنه بمجرد إقفاله . اعتبار الديون المقيدة بعد هذا التاريخ ديونا عادية مستقلة عن الحساب . جواز المطالبة بها متى قام الدليل على صحتها .
٤٠٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٦)
		٣ — حق البنك في إجراء القيد العكسي بالحساب الجارى للأوراق التجارية التي تخصم لديه ولا يتم تحصيلها . اساسه .

الصفحة	القاعدة	
		دعوى الضمان الناشئة عن عقد الخصم وحقه في دعوى الصرف الناشئة عن تظهير الورقة إليه تظهيرا ذاتيا للملكية . سقوط الحق في دعوى الصرف . لا يخل بحق البنك في إجراء القيد الحكيم استنادا إلى حقه في دعوى الضمان .
٤٠٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٦) ٤ — كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجاري . كفالة لدين مستقبل . شرط صحتها . تحديد قدر الدين الذي يضمنه الكفيل مقدما في عقد الكفالة .
٦٣٧	١٢٧	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤) ٥ — تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء . ما تنقضي به القواعد والعادات التجارية . وجوب تجسيد الفوائد في الحساب الجاري .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩) ٦ — صيرورة رصيد الحساب الجاري ديناً عادياً باقفاً . تحریم تقاضى فوائد مركبة عنه . تعلق ذلك بالنظام العام . الاستثناء ما تنقضي به القواعد والعادات التجارية .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩) ٧ — العادات التجارية . من مسائل الواقع التي يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . خروجها عن رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضي عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — انتظام دفاتر التاجر . عدم جواز تجزئة ماورد فيها لاستخلاص الدليل . مثال بشأن الحساب الجارى .
١١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٧)
		٩ — الدين الثابت بورقة تجارية . قيد قيمته فى الجانب الدائن من الحساب الجارى للعميل . يعد قيدا مؤقتا بشرط الوفاء به . دخول القيمة فى الحساب الجارى واندماجها فيه . حصوله من تاريخ الوفاء لا من تاريخ القيد . جواز مطالبة العميل بقيمة الورقة فى ميعاد استحقاقها .
١١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٧)
		١٠ — تكليف الخبير ببحث مستندات ودفاتر الطرفين فيما يتصل بالأوراق التجارية المقيدة بالحساب الجارى . النعى عليه بجاوزته لمهمته لقيامه ببحث دفتر أوراق القبض المكمل لدفتر الحساب الجارى فيما يتعلق بتلك الأوراق . لا محل له .
١١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٧)
		١١ — جواز الجمع بين العمولة والفائدة المتفق عليها ولو زلذ مجموعهما عن الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة . شرطه . قيام الدائن بخدمة حقيقية مقابل العمولة المشترطة .
١٣٤٥	٢٥٦	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)
		١٢ — حق الإمتياز المقرر لترويض بنك التسليف الزراعى والتعاونى . وروده على كلفة أموال المدين المتقولة . مبقى

الصفحة	القاعدة	
		٥. لسنة ١٩٣٠ المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٥٨ . عدم اقتصار الامتياز على محصول السنة الذي صرف القرض في إنتاجه . هذا الامتياز في مرتبة الامتياز المقرر بالمادة ١١٤٢ مدني .
١٧٩٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
		بيع
		التزامات البائع :
		(أولاً) نقل الملكية .
		١ - المنشآت التي يقيمها الشخص على أرض الغير بسوء نية . لمالك الأرض وحده دون غيره حق طلب إزالتها . م ١/٩٢٤ مدني . القضاء لمشتري الأرض بعقد لم يسجل بإزالة تلك المنشآت . خطأ في القانون .
١٩٧	٤٩	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٣)
		٢ - بيع أحد الشركاء المتضامنين حصته لشريك آخر . وجوب إشهاره باعتباره تعديلاً لعقد الشركة . عدم جواز تمسك البائع بعدم الشهر للتحلل من التزامه قبل المشتري .
٧١٨	١٤٢	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)
		٣ - الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . عدم تطبيق الحكم لقاعدة الإثراء بلا سبب بالنسبة لطالب المشتري نصيبه في أنقاض المنزل

الصفحة	القاعدة	
		المبيع لأنه سجل عقده بعد هدم المنزل واستيلاء آخر على الأتقاض . لا خطأ .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٤ — مشتري العقار بعقد غير مسجل باعتباره خلفا خاصا للبائع . له ضم حيازة سلفه إلى خيازته بصدد إثبات تملك العين المبيعة بالتقادم المكتسب . وتجب تمسك المشتري في هذه الحالة بطلب ضم مدة وضع يد سلفه إلى مدته أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٧٧	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠)
		” دعوى صحة التعاقد ”
		١ — القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع في شق منه وإبطاله فيما زاد عن ذلك . عدم التدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد . النعي على الحكم بالتناقض . لأساس له .
٢٥٧	٦٠	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
		٢ — طلب البائعين الحكم بصحة التعاقد الصادر منهما إلى المشتري . القضاء برفض هذه الدعوى استنادا إلى أن البائع لا يملك رفعها دون أن ينفي الحكم وجود مصلحة البائعين في إقامتها . خطأ .
٥١٢	١٠٥	(الطلب رقم ٢٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)
		٣ — طلب المدعين إبطال حكم مرسي المزاد الصادر لصالح المطعون ضدها استنادا إلى أحكام الدعوى اليوليضية وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر لمورثهم . تكييف المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		للدعوى بأنها مفاضلة بين حكم مرمى المزااد الذى تم تسجيله وعقد البيع الابتدائى . عدم تعرضها لبحث طلب عدم نفاذ حكم مرمى المزااد استقلالا . خطأ .
٥٤١	١١٠	(الطنن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٤ — دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . ثبوت أن البائع للمدعية قضى له بالتصديق على الصلح فى دعواه بصحة ونفاذ عقد شرائه . كفاية ذلك لقبول دعواها بصحة العقد .
١٠٨١	٣٣١	(الطنن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
		(ثانيا) تسليم المبيع .
		١ — عقد البيع غير المسجل . أثره . التزام البائع بتسليم المبيع . للمشتري حق الانتفاع به والبناء على سبيل البقاء والقرار .
٤٥٣	٩٣	(الطنن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)
		٢ — قيام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى باستلام أعيان موقوفة لإدارتها نيابة عن وزارة الأوقاف . ق ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ . توزيع هذه الأعيان على صغار المتوارعين كمتأجرين . رفض طلب تسليم هذه الأعيان للمشتري بمقولة استحالة تنفيذ الإلتزام بالتسليم . خطأ .
٧٨٣	١٥٢	(الطنن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		(ثالثا) الإلتزام بالضمان .
		قيام مشتري العقار بدفع الدين إلى الدائن صاحب حق الاختصاص على العقار المبيع توفيا للتنفيذ عليه . اعتباره استحقاقا

الصفحة	التراعدة	
		للمبيع . جواز رجوع المشتري عن البائع للبائع له يدعى ضمان الاستحقاق . اتفاق المتعاقدين على تعديل أحكام هذا الضمان . جائز .
١٥٨٢	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		بطلان البيع :
		١ - التصرف في العقارات المبيعة من الدولة قبل أداء الثمن كاملاً وملحقاته . باطل بطلاناً مطلقاً . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .
٢٥٧	٦٠	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
		٢ - عقد البيع . من التصرفات المسالية الدائرة بين النفع والضرر . تصرف المحجور عليه للسفه أو النقلة بالبائع . قابل للإبطال لمصلحته . للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أو للإيم أو للمحكمة إجازة التصرف . المادتان ١/١١٥ و ٢/١١١ مدني .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٣ - تحديد الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بطلان التصرف الذي يترتب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد . وجوب تسوية أوضاع الأسرة في نطاق الحد الأقصى للملكية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٩/٧/٢٣ .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٤ - اغني الفاحش في بيع عقار غير كامل الأهلية . شرطه . تقدير زيادة قيمة العقار المباع على الثمن بأكثر من خمس القيمة .

الصفحة	القاعدة	
		من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن بيع تم تنفيذا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٥ — الغش والتدليس في التعاقد . شرطه . م ١٢٥ مدني . إعلان البائع في الصحف أن العين المعروضة للبيع تغل ريعا معيناً يزيد عن الحقيقة . لا يفيد بذاته . توافرية التضييل لدى البائع .
١٧٩١	٣٢٩	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
		فسخ البيع :
		١ — الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستتر . حجته قبل الأصيل ولو لم يكن خصما في الدعوى دون الوكيل .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		٢ — القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . إنحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه . التزام المشتري برد العين المبيعة إلى البائع والتزام الأخير برد ما قبضه من الثمن .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		صوره البيع :
		١ — الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة استنادا إلى جدية عقد البيع عدم جواز الادعاء بصورية هذا العقد في دعوى لاحقة بين ذات الخصوم . إغفال الحكم الرد على هذا

الصفحة	القاعدة	
		الادعاء . لا قصور . ثبوت أن الطاعنة لا تملك قدرا من الأطنان أثره . انعدام مصلحتها في الطعن بالصورية على عقد البيع المتضمن ذات الأطنان .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٦) ... ٢ — طلب المتصرف بإبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه استنادا إلى أنه في حقيقة وصيته . وجوب إثباته بالكتابة . علة ذلك . الإثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون . مقصور على من كان الاحتيال موجهها ضد مصلحته .
—	٣١٩	(الطن رقم ٦٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٦) ... بعض أنواع البيوع : (أولا) بيع الوفاء . بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدني . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط في ذات عقد البيع . غير لازم . جواز إثباته في ورقة لاحقة متى توافرت المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع . استظهار الحكم شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد . من مسائل القانون . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٥٢	١٣٠	(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٦) ... (ثانيا) بيع المتجر . ١ — المتجر في معنى م ٥٩٤/٢ مدني . عناصره . بيع التاجر متجره الكائن بعقار يملكه . عدم شموله للحق في الاجارة . عقد إيجار العين المبيعة الضاد من هذا البائع للمشتري . خضوعه لأحكام قانون إيجار الأماكن .
١١٩٩	٢٢٨	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قيام النزاع أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر لمشتري الجدل وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الأرباح أو بيع للمتجر. أثره. توافر مصلحة هذا المشتري في استثناء الحكم الصادر ورفض إجازة البيع ولو تراخى البائع له عن الطعن عليه. علة ذلك.
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٣ - المتجر في معنى م ٥٩٤ مدني. مقوماته. بيع صيدلية بدون أدوية. اعتباره بيعا للمتجر.
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٤ - بيع المتجر. وجوب أن يكون المستأجر بائع الجدل هو المالك دون سواه. تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدلية التي باعها. دفاع بجوهري. إغفال الحكم بحته. قصور.
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٥ - بيع المستأجر للمكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر. مادة ٢/٥٩٤ مدني. عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر. عقد بيع المحل. عقد رضائي. تعهد البائع والمشتري بالحصول على موافقة المؤجر. لا أثر له.
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٦ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستلزم به في تحديد الضرورة الملحقة لبيع المتجر أو المصنع. ساطة قاضي الموضوع في تقدير مدى توافرها.
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . تجزئة . تحسين . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمين
		١ - احتفاظ الشركة المؤتممة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة . بقاؤها من أشخاص القانون الخاص . علاقة العاملين بها . تعاقدية . صدور توصيات من رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد بإلحاق الطاعن بخدمة الشركة . عدم صلاحيتها أداة للتعيين .
١٦٣	٤٢	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ القضائية جلسة ١٠/١/١٩٧٦) ...
		٢ - ثبوت ملكية الأسهم الاسمية أو التنازل عنها سواء في مواجهة الشركة أو الغير . مناطه . القيد بدفاتر الشركة . م ٣٩ تجارى . تصرفات مالك الأسهم الاسمية السابقة على التأمين . سريانها في مواجهة الدولة التى آلت اليها تلك الأسهم ولو لم تكن مقيدة . طلة ذلك . عدم اعتبار الدولة من الغير .
١٣٨٠	٢٦٢	(الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢١) ...
		تأمين
		١ - الحكم بالزام المؤمن له بتعويض المضرور وتسقوط حق الآخر قبل شركة التأمين بالتقادم . صيرورة هذا الحكم نهائيا

الصفحة	القاعدة	
		بالنسبة للمؤمن له والشركة لعدم استثنائه من أيهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة التأمين في مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرفوع من المضرور . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام تلك الشركة بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به على المؤمن له . خطأ .
٥٢٤	١٠٧	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ... ٢ — القضاء برفض دعوى المؤمن لما قبل شركة التأمين لعدم ثبوت صحة واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها . عدم التزام الحكم بقرار النيابة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول . واستناده في ذات الوقت إلى التحقيق الذي أجرته فيها . لاتناقض .
٨٠٤	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠) ... ٣ — التأمين الإجباري عن حوادث السيارات . لشركة التأمين استرداد التعويض الذي دفعته للمضرور من مالك السيارة المؤمن له إذا ما ثبت أن قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة قيادة .
١٢٩٩	٢٤٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٨) ... ٤ — الترخيص للمستأجر بالتأجير من الباطن . ميزة جديدة . للمؤجر . تقويمها بمحد أقصى ٧٠٪ . خضوع هذا التقويم لرقابة المحكمة . المكان المؤجر لممارسة نشاط لشركة تأمين . دخوله في فئة المحال المؤجرة لأغراض تجارية .
٩٣٦	١٧٨	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤) ... • — تعليق سداد التعويض للمؤمن له على حصول شركة التأمين على قيمة البضاعة التالفة من شركات إعادة التأمين . تراخي

الصفحة	القائمة	
		الشركة عدة سنوات دون مبرر مما حال دون تحقق الشرط . خطأ يوجب مسئوليتها عن التعويض .
١٦٩٨	٣١٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
تأمينات اجتماعية		
إصابات العمل :		
		١ — تعويض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم نتيجة الإصابة دون المرض . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية . توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئة التأمينات استنادا إلى هذا النص . لا محل لإعمال قوانين إصابة العمل أو أمراض المهنة .
٦٣٣	١٢٦	(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥)
		٢ — الإصابة نتيجة حادث أثناء العمل . اعتبارها إصابة عمل ولو انتفت العلاقة بين الإصابة والعمل . المادة ١ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل لقصر تطبيق هذه المادة على الحوادث التي تنشأ من مخاطر العمل .
١١٦٢	٢٢١	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
		٣ — استناد العامل المضروب في طلب التعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المسؤولية التقصيرية . شرطه . أن يكون خطؤه الناشئ عنه الحادث جسيما . م ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .
٤٥٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ماهيته .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٥ — إصابة العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المقصود بها . مثل بشأن الإصابة بمخالطة في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل .
١٦٧١	٣٠٧	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٦ — حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية في شأن إصابة العمل . مانع من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المدني إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم .
١٧٧٥	٣٢٥	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)
		٧ — العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية . عدم خضوعهم لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . التزام الجهات التأمينية — رغم ذلك — بعلاجهم من إصابات العمل وبدفع التعويضات المقررة وفقاً لأحكام تأمين إصابات العمل .
١٢٥	٣٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)
		٨ — المعونة المالية التي تؤدي للعامل خلال فترة تخلفه عن أداء عمله بسبب إصابة العمل . م ٢٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

الصفة	القاعدة	
		طبيعتها. تعويض عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تأجيله عن أداء عمله . عدم جواز الجمع بينهما .
١٢٥	٣٥	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٦/١٢/١) .. استحقاق المعاش :
		١ - حق المؤمن عليه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . م ٦ في ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قاصر على التعامل بعقد غير محدد المدة . العقد محدد المدة . انتهاءه في أجل معين لا يرتبط بسن التقاعد .
١٦١	٤٢	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠) ٢ - القانون لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيري . استمرار المؤمن عليه في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها مكافأة . لا يغير من ذلك أن تكون مدد الخدمة لدى أرباب عمل متعددين .
٩٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٧) ٣ - عدم أحقية العامل في طلب مدد خدمته بعد بلوغه سن الستين متى كان ضم مدد خدمته تتوافر به المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . لا يغير من ذلك اقتضاؤه مكافأة نهاية الخدمة عن إحدى مدد خدمته السابقة .
٩٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٤ — تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتماعية . تقرير المحكم أن ذلك لا يتمتعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل النضار لاختلاف مصدر كل من الدعويين . لا خطأ .
٦٩٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) تقدير سن العامل :
		١ — القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة والقرار الجمهوري ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن أحكام اللياقة الصحية للتعيين في الوظائف العامة . عدم جواز الاستناد إليهما للاحتجاج بشهادة تقدير سن العامل الصادرة من القومسيون الطبي أثناء عمله بالقطاع الخاص .
٦٢٣	١٢٤	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦) ٢ — تقدير سن العامل المؤمن عليه . كفيته . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . حصول العامل على شهادة بتقدير سنه من القومسيون الطبي . عدم اعتداد المحكم بهذه الشهادة لعدم اتباع الطريق الذي رسمه القانون . لا خطأ .
٦٢٣	١٢٤	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦) التقادم المسقط .
		١ — دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . تقادمها بمضي خمس سنوات ١٩٨٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . رفع العامل دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة في سنة ١٩٦٧

الصفحة	القاعدة	
		رغم انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٠ . وجوب احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العمل بالقانون المذكور . علة ذلك .
١٥٣١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		٢ — الاشتراكات التي يلزم صاحب العمل بأدائها عن العاملين لديه وبتوريدها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية في مواعيد دورية شهرية . اتصافها بالدورية والتجدد . تقادمها بخمس سنوات .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤)
		٣ — سقوط الحق بالتقادم . أثره . سقوط الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة تقادمها . المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المستحقة على رب العمل لهيئة التأمينات . اعتبارها من ملحقات الحق الأصلي .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤)
		دعوى التأمينات :
		١ — وجه الاستعجال المنصوص عليه في المادة ١٢٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . حث المحكمة على نظر الدعاوى المتعلقة بقانون التأمينات الاجتماعية على وجه السرعة . ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى . أربعون يوما .
٢٣٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		٢ — دعاوى المطالبة بالحق في مكافأة نهاية الخدمة أو بمعاش اتفاقى بديل عنها وكذا بالحق في التي ترتبها قوانين التأمينات

الصفحة	القاعدة	
		الاجتماعية . وجوب توجيهها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . حلول هذه الهيئة محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص .
٨٠٨	١٥٦	(الطن ٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		مسائل متنوعة :
		١ — التعويض عن التأخير في صرف مستحقات انؤمن عليه عند خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . استحقاقه اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المؤيدة للصرف . عدم إعفاء هيئة التأمينات الاجتماعية من دفع هذا التعويض ولو كانت تلك المستحقات محل نزاع منها متى ثبت للمحكمة التزامها بها .
٢٣٤	١٥٦	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٢ — انتهاء الحكم إلى أحقية العامل لصرف تعويض الدفعة الواحدة . عدم إجابته لطلب التعويض الإضافي عن أيام التأخير رغم ثبوت تقدمه بمستندات الصرف التي لم تكن محل نزاع من هيئة التأمينات . خطأ .
٢٣٤	١٥٦	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ — استحقاق العامل لتعويض الدفعة الواحدة في حالة خروجه نهائيا من نطاق تطبيق القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل لاشتراط استحالة عودته إلى عمل جديد . النص القانوني الصريح . لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى الاستهزاء بقصد الشارع منه .
٦١٧	١٢٢	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٤)

الترتيب	الرقم	المادة
٨٨٠	١٦٨	<p>٤ — المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية بمقتضى القانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت حق امتياز لها على جميع أموال المدين من منقول وعتار . قصر الحكم المطعون فيه لحق امتياز الهيئة على ميزانية المنشأة . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٧)</p>
١٠١٥	١٩٣	<p>٥ — صاحب العمل . ماهيته . لا محل لاشتراط امتيانه أو احترافه . القضاء ببراءة ذمة رب العمل من المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية استنادا إلى كونه لا يحترف صناعة البناء . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)</p>
١٤١٧	٢٦٩	<p>٦ — التأمين الإضافي . م ٨٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . استحقاق المؤمن عليه أو ورثته لهذا التأمين . شرطه . وفاة العامل قبل انقضاء ستة أشهر على خدمته الفعلية . عدم استحقاقه للتأمين الإضافي ولو كان قد تم سداد اشتراكات ١٢ شهرا . مقاما طبقا لتعليمات هيئة التأمينات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)</p>

تأمينات عينية

حقوق الإمتياز :

١ — المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية بمقتضى القانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت حق

الصفحة	القاعدة	
		امتياز لها على جميع أموال المدين من منقول وعقار . قصر الحكم المطعون فيه لحق امتياز الهيئة على ميزانية المنشأة . خطأ .
٨٨٠	١٦٨	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسته ١٩٧٦/٣/٧)
		٢ — حق الامتياز المقرر للحكومة . استناده للسادة ٨ ذق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . اقتصاره على العقود المبرمة في ظله دون العقود المبرمة قبل سريانه .
١٧٦٥	٣٢٣	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسته ١٩٧٦/١٢/١٦)
		٣ — حق الامتياز المقرر لقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني . وروده على كافة أموال المدين المنقولة . م بق ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٥٨ . عدم اقتصار الامتياز على محصول السنة الذي صرف القرض في إنتاجه . هذا الامتياز في مرتبة الامتياز المقرر بالمادة ١١٤٢ م دنى .
١٧٩٥	٣٣٠	(الطعن ٧٤٩ سنة ٤٢ ق — جلسته ١٩٧٦/١٢/٢١)
تجزئة		
		١ — للنصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من فيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم صحيحا في الميعاد . م ٢١٨ مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسته ١٩٧٦/٣/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - طعن أحد الورثة بالقض عن نفسه وبصفة مثلاً للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء براءة ذمة مورثهم من دين معين . عدم اعتبار الطاعن نائباً عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن . حلة ذلك . الحاضر في الطعن لا ينوب عن من كان حاضراً مثله في الخصومة .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٣ - دعوى تثبيت الملكية لأطيان زراعية . قابلية التجزئة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها رغم قبولها اترك الخصومة من أحد المستأنفين . خطأ وقصور .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢)
تحسين		
		١ - القرارات الادارية النهائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي . الاختصاص بنظر الطعون فيها عندما استثنى بنص خاص . منعقد لجهة القضاء الإداري .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٢ - القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار اداري نهائي . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص

الصفحة	القاعدة	
		المحاكم العادية بنظر الدتوى بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٣ — تقدير الحكم للتعويض عن نزع ملكية الأرض للمنفعة العامة دون أن يعرض لمقابل التحسين . هذا الحكم لا يجوز حججه بشأن ما يعرض من نزاع أمام لجنة طعون التحسين حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٤ — القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إدارى نهائى . ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى الطعن المرفوع عن هذا القرار .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٥ — صدور قرار من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . لا يعد قرار إدارى معدوما إذا تضمن مساسا بحجية حكم قضائى سابق . عدم اختصاص القضاء العادى بالفصل فى الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">تحكيم</p> <p style="text-align: center;">امنازعات الخاصة :</p> <p>١ — اتفاق المتعاقدين على الالتجاء إلى التحكيم لفض المنازعات بينهما . وجوب التمسك بشرط التحكيم قبل التكلم في موضوع الدعوى والإسقاط للحق فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة . ليس دفعا موضوعيا .</p>
١٣٨	٣٨	<p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)</p> <p>٢ — اتفاق المتعاقدين على عرض النزاع الذي قد يثور بينهما حول تفسير العقد على التحكيم . ثبوت أن المنازعة المطروحة على المحكمة لا تتضمن خلافا حول تفسير نصوص العقد . انحصار النزاع حول عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد . أثره . اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في الدعوى .</p>
١٣٨	٣٨	<p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)</p> <p>٣ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في موضوع النزاع . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم .</p> <p>وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع .</p> <p>علة ذلك .</p>
١٣٨	٣٨	<p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)</p> <p>٤ — رفع الدعوى ببطالان حكم المحكمين . أثره . وقف</p>

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ هذا الحكم . لا يقتضى ذلك وقف السير فى دعوى أخرى يشور فيها نزاع يتصل بالحكم المذكور .
٤٨٨	١٠١	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤) ... ٥ — وقف الدعوى إعمالاً للمادة ١٢٦ مرافعات . شرطه . عدم استجابة المحكمة لطلب الوقف حتى يفصل فى دعوى بطلان حكم المحكمين ، استناداً إلى أسباب سائغة . لا خطأ .
٤٨٨	١٠١	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤) ... ٦ — القواعد المقررة فى رد القضية أو عدم صلاحيتها . إعمال هذه القواعد على المحكمين بالنسبة إلى أسباب الرد أو عدم الصلاحية فحسب .
١٧٦٩	٣٢٤	(الطن ١٧٧ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦) ... ٧ — المحكمون المفوضون فى الصلح . وجوب التزامهم بالمبادئ الأساسية فى التقاضى وأهمها احترام حقوق الدفاع . عدم تحديد جلسة للرافعة بعد الفصل فى طلب رد أحد المحكمين وقبل إصدار الحكم . لا يعد إهداراً للمبادئ الأساسية للتقاضى .
١٧٦٩	٣٢٤	(الطن ١٧٧ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦) ... المنازعات العمالية :
		اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٦ . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة فى احتساب الأجر الإضافى وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الأصلى مضافاً إليه العلاوة الدورية . نزاع جماعى يتعلق بعلاقة العمل . اختصاص هيئة التحكيم بنظره .
٤٨٣	١٠٠	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		تركة
		١ - دعوى إثبات الوفاة والوراثة . بيان المال المتروك عن المورث . شرط لصحتها . لا يمنع من ذلك الإدعاء بتصرف المورث في تركته قبل موته .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية جلسته ١٩٧٦/١/٧)
		٢ - دعوى إثبات الوفاة والوراثة . تضمين صحيفتها بيان بأعيان التركة المخلفة عن المتوفى . كذايته لسراعتها . لا يمنع من ذلك خلوها من تحديد واضح اليد على التركة .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسته ١٩٧٦/١/١٤)
		٣ - الاستحقاق في التركة بالوصية الواجبة . شرطه . لا محل لتحديد الحكم مقدار التركة إلا إذا قام المورث بإعطاء المستحق نصيباً بغير عوض . علة ذلك .
٥٦٨	١١٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية - جلسته ١٩٧٦/٣/٣ ..)
		٤ - طعن أحد الورثة بالنقض عن نفسه وبصفته ممثلاً للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء ببراءة ذمة مورثهم من دين معين . عدم اعتبار الطاعن نائباً عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن . علة ذلك . الحاضر في الطعن لا ينوب عن من كان حاضراً مثله في الخصومة .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسته ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٥ - للخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع

الصفحة	القاعدة	
		نهائيا بالنسبة للمؤمن له والشركة اعدم استئنافه من أيهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة التأمين في مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرئوع من المضرور . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام تلك الشركة بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به على المؤمن له . خطأ .
٥٢٤	١٠٧	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ٤ — قضاء محكمة أول درجة بأحقية الطاعنة في التعويض دون بيان قيمته أو إلزام المطعون عليه به . يعد إغفالا من المحكمة في طلب التعويض . تصحيح ذلك لا يكون بالطعن في الحكم . وجوب الرجوع لمحكمة أول درجة للفصل في هذا الطلب . م ١٩٣ مرافعات .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ٥ — تقدير الضرر وتحديد التعويض . من اطلاقات قاضي الموضوع . شرطه . فصل العامل من المؤسسة قبل تأميمها . لا محل للاعتداد إلى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذي يجيز إعفاء مديري الشركات من مناصبهم .
١١٥٣	٢١٩	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣٢) ٦ — غصب العقار . عمل غير مشروع . إلزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقييد المحكمة بالحد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية عند تقدير التعويض . الريع يعد بمثابة تعويض .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)

الصفحة	الرقعة	
		يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .
٥١٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)
		٢ — استناد الحكم في قضائه برفض الادعاء بالتزوير الى قرائن سائغة تكفي لجملة . إقفاله الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد ادعائه . لا عيب . علة ذلك .
٦٧١	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٦)
		الحكم في التزوير :
		١ — انتهاء الحكم في قضائه الى أن الادعاء بالتزوير غير صحيح . إلزام الطاعن بالغرامة القانونية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ما أورده الحكم في أسبابه من أن الادعاء بالتزوير غير منتج .
٣٠٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)
		٢ — عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفي موضوع الدعوى . بما . علة ذلك . م ٤٤ من قانون الإثبات . لا محل أمام صراحة النص وإطلاقه للقول بأن مدعى التزوير قد أبدى دفاعه في موضوع الدعوى .
٦٧١	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٦)
		٣ — قضاء محكمة الاستئناف برفض الادعاء بالتزوير مع تغريم الطاعن الغرامة القانونية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض

الصفحة	القاعدة	
		إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . علة ذلك . م ٢١٢ مراقعات .
١٤٣٢	٢٧٣	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) مسائل متنوعة :
		١ — المشتري بعقد اشتمل على الشرط الناسخ الصريح . لا يجديده التحدي بأنه لا يعد مقصرا في الوفاء بالتزامه بدفع باقي الثمن قبل الحكم برد وبطلان السند الذي استدل به على دفع هذا الباقي .
٥١٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) ٢ — الزواج الحاصل قبل ١٨٩٧ . جواز سماع الدعوى المقامة به من أحد الزوجين بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . إقامة الدعوى من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما . عدم جواز سماعها ما لم تكن مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير . للقاضي سلطة تقدير هذه الأوراق .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)
<u>تسجيل</u>		
		١ — المنشآت التي يقيمها الشخص على أرض الغير بسوء نية . لمالك الأرض وحده دون غيره حرق طلب إزالتها . م ١/٩٢٤ مدني . القضاء لمشتري الأرض بعقد لم يسجل بإزالة تلك المنشآت . خطأ في القانون .
١٩٧	٤٩	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . عدم تطبيق الحكم لقاعدة الاثراء بلا سبب بالنسبة لطلب المشتري نصيبه في انقاض المنزل المبيع لأنه سجل عقده بعدهم المنزل واستيلاء آخر على الانقاض . لا خطأ .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٣ — عدم تسجيل حكم نزع الملكية في خلال ١٦٠ يوما من تاريخ تنبيه نزع الملكية . أثره . سقوط تسجيل التنبيه وكافة الاجراءات التالية بما في ذلك حكم مرمى المزارع م ٥٤٠ من قانون المرافعات الاهلي . وجوب قيام مباشر الاجراءات بتجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك على السقوط .
١٧٧٦	٣٢٨	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
تعويض		
الخطأ الموجب للتعويض :		
		١ — قيام تفتيش الرى بأعمال تطهير المسقاة الخاصة . وجوب مراعاته للاصول الفنية في تنفيذ الأعمال . طلب الطامن تعويضه عن الأضرار التي لحقته نتيجة عدم إتمام التطهير على النحو اللازم . إغفال الحكم ببحث هذا الدفوع الجوهرى . قصور .
٥٢٨	١٠٨	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته .
٦٩٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
		٣ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعده أو هيأت له بأى طريقة فرصة ارتكابه ، سواء أ كان ذلك لمصاحبة المتبوع أو عن باعث شخص متصل بالوظيفة أم لا ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .
٦٩٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
		٤ - ثبوت اشتراك تابعي الشركة مع آخر في سرقة أخشاب مملوكة لها . قيام الأخير بقتل حارس الشركة عند محاولته ضبط الواقعة . ترتيب الحكم مسئولية الشركة عن التعويض قبل ورثة الحارس . استناد الحكم إلى المادة ١٧٤ مدني ، لا خطأ .
٦٩٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
		٥ - إقامة الطاعن دعوى أمام محكمة أول درجة بطلب التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة رفض المطعون عليها التعاقد معه مطاعبه . أمام محكمة الدرجة الثانية بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب ما نسبته إليه المطعون عليها من وقائع في دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى . انتهاء الحكم إلى أن مانسبته المطعون

الصفحة	القاعدة	
		عليها للطاعن من وقائع يدخل ضمن دفاعها ولا مسئولية عليها فيه . النعى عليه بالخطأ والقصور لعدم تحرى صحة تلك الوقائع . غير منتج . حلة ذلك .
٩٩٨	١٩٠	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلسته ١٩٧٦/٤/٢٢)
		٦ — دعوى التعويض . تكليف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسته ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٧ — تقدير الإكراه . م ١٢٧ مدني . طلب التعويض استنادا إلى أن استقالة الطالب تمت تحت تأثير إكراه وزير العدل . ثبوت عدم توافر الإكراه . وجوب رفض الطلب .
١١١	٣٠	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء جلسته ١٩٧٦/١/١١) ...
		٨ — الحق في التبليغ عن الجرائم . مساءلة المبلغ مدنيا عن التعويض . شرطه .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسته ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٩ — وقوع عجز بعهدة أمين المخزن . اختلاس آخرين لأشياء غير تلك المطالب بقيمتها . لا يصدق قاهرة أو ظرفا خارجا إرادته الأمين . وجوب مساءلته عن قيمة العجز .
١٦٦١	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسته ١٩٧٦/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		الاستيلاء ونزع الملكية :
		١ — الاستيلاء على المنقولات أو المواد الغذائية وفقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . أثره . انتقال ملكية المال من الأفراد جبرا منهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل . عدم اعتباره مصادرة وقوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ مدني .
٣٤٣	٧٤	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
		٢ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . تخويله وزير التكوين حق الاستيلاء على أي مصنع أو محل صناعي لقاء تعويض . اعتبار وزير التكوين هو المسئول عن تلك التعويضات . لا خطأ .
١٠٣٤	١٩٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩) :
		٣ — تقدير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها . اجراءاته . جواز استيلاء الجهة طالبة نزع الملكية بطريق التنفيذ المباشر على العقارات حتى تتم الإجراءات . لاصحاب الشأن الحق في التعويض عن عدم الانقاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين دفع التعويض عن نزع الملكية .
٦٦٥	١٣٣	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)
		٤ — الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار الذي تقرر لزومه للمنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ليس فيه ما يوجب أخذ رأي صاحب الشأن قبل صدور قرار الاستيلاء . إلزام

الصفحة	القائمة	
		<p>المؤجر بتعويض المستأجر عن الاستيلاء على العين المؤجرة للمنفعة العامة . عدم بيان الحكم الأسباب المسوذة لتضائه . قصور .</p>
٦٦٥	١٣٣	<p>(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)</p> <p>تعويض العامل والتأمينات الاجتماعية :</p> <p>١ — تعويض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم نتيجة الإصابة دون المرض . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية . توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئة التأمينات استنادا إلى هذا النص . لا عمل لإعمال قوانين إصابة العمل وأمراض المهنة .</p>
٦٣٣	١٢٦	<p>(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)</p> <p>٢ — تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتماعية . تقرير الحكم أن ذلك لا يمتنعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من الدعويين . لا خطأ .</p>
٦٩٧	١٣٨	<p>(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)</p> <p>٣ — استناد العامل المضروب في طاب التعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المسؤولية التقصيرية . شرطه . أن يكون خطؤه الناشئ عنه الحادث جسيما . م ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .</p>
١٤٥٤	٢٧٦	<p>(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٧٦)</p>

الصفحة	الفاصلة	
		٤ — الخطأ الجسيم في معنى المادة ٢، ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ماهيته .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩) ٥ — حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية في شأن إصابة العمل . مانع من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المدني إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم .
١٧٧٥	٣٢٥	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦) تقدير التعويض :
		١ — مسئولية الناقل غير المحدودة عن حادث الطيران متى كان قد وقع قبل ١٩٦٣/٨/١ . خضوعها للسادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها ببروتوكول لاهاي .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) ٢ — مسئولية الناقل الجوي عن التعويض كاملاً وغير محدد . اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها ببروتوكول لاهاي . شرطه . ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة معادلاً للغش . الخطأ المعادل للغش هو الخطأ الجسيم . عبء إثبات هذا الخطأ على عاتق مدعيه .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) ٣ — الحكم بالزام المؤمن له بتعويض المضرور وبسقوط حق الأخير قبل شركة التأمين بالتقادم . صيرورة هذا الحكم

الصفحة	الترادف	
		غير قابل للتجزئة . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقى المحاكم عليهم صحىحا في المباد . ٢١٨ م . مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الشعر رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسته ١٩٧٦/٣/٣٠) ... وراجع (١ إرث) .
تزوير		
الأداء بالتزوير :		
		١ - قبول دعوى التزوير الأصلية . شرطه . مجرد إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار دون تقديم المحرر المثبت له والاحتجاج به كدليل لإثبات التصرف . غير مانع من إقامة دعوى مستقلة بتزوير ذلك المحرر . طالما أنه لم يكن قد قدم بعد في الدعوى الأصلية .
٤٤٩	٩٢	(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسته ١٩٧٦/٢/١٦) ...
		٢ - ادعاء الطاعن بأن توقيعه على عقد البيع المنجز كان خلافا لما اتفق عليه مع المطعون ضدها من تحرير وصية . هو ادعاء بالتزوير . وجوب سلك سبيل الطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسته ١٩٧٦/١٢/٢١) ...
إثبات التزوير :		
		١ - محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين في إثبات التزوير أو نفيه . قيام حكمها بتزوير السند على قرائن متساندة

المفحة	القاعدة	
		٧ - جية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . تقدير المحكمة المدنية للتعويض المستحق للضرر نتيجة خطأ المتهم بعد إقصاءه بنسبة الخطأ المسند للمجني عليه ووالده الذي ساهم في إحداث الضرر . لا خطأ .
١٨١٦	٣١٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٧) " الشرط الجزائي "
		ورود الشرط الجزائي في العقد . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها إذا كان الملتزم مقصرا من عدمه . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغا .
١٨٢٠	٣٣٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨) " عناصر الضرر "
		١ - الحكم بالتعويض عن الضرر المادي . شرطه . العبرة في تحقق الضرر المادي للمدعي نتيجة وفاة آخره يثبت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار في ذلك كانت محققة .
٦٤٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥)
		٢ - القضاء بالتعويض عن الضررين المادي والأدبي جملة واحدة . لا خطأ مادام أن الحكم عرض للعناصر المكونة للضرر .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٣ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر دون رقابة من محكمة النقض متى استندت إلى أدلة مقبولة .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة . استقلال قاضي الموضوع بها .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ...
		٥ — الحكم بالتعويض التكميل بالإضافة إلى الفوائد . شرطه . م ٢٣١ مدني . حدوث ضرر استثنائي للدائن وثبوت سوء نية المدين .
١٨٧٥	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ...
		استحقاق الفوائد عن التعويض :
		١ — نقض الحكم الصادر بتعويض العامل عن فصله تعسفيا . لمحكمة الإحالة حقها المطلق في تقدير التعويض . استحقاق الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ الحكم نهائيا في الدعوى من محكمة الإحالة .
١٠٤١	١٩٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)
		٢ — سريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . التعويض المستند إلى أسس ثابتة باتفاق الطرفين بحيث لا يكون للقضاء سلطة رحيه في تقديره . اعتباره معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين في مقداره .
١٣٥٢	٢٥٧	(الطعن رقم ١٨٨ و ١٩٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤) ...
		٣ — التعويض المستحق للمالك مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة . استحقاق فوائد هذا التعويض من تاريخ الحكم النهائي

الصفحة	القاعدة	
		في الدعوى . لا يغير من ذلك تقدير الجهة نازعة الملكية للتعويض وعرضه على المالك طالما يقبل هذا التقدير .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		٤ - المطالبة القضائية بالتعويض بعد العمل بالقانون المدني القائم . عدم سريان الفوائد إذا من تاريخ الحكم النهائي به .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		دعوى التعويض .
		عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . حالاته . م ١٤٦
		مرافعات . اشتراك القاضي في إصدار الحكم بظلال التنفيذ .
		لا يمتنع من نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ . علة ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		التأمين عن حوادث السيارات :
		التأمين الإجباري عن حوادث السيارات . لشركة التأمين
		استرداد التعويض الذي دفعته للمضروب من مالك السيارة المؤمن
		له إذا ما ثبت أن قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة قيادة .
١٢٩٩	٢٤٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		تقديم دعوى التعويض :
		١ - التدخل الانضمامي والتدخل الهجومي . ماهية كل منهما . العبارة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه ائقانونى . تدخل والدة المحبى عليه فى دعوى والده بالتعويض وطلبها الحكم لهما معا بذات المبلغ . تدخل هجومى . قضاء الحكم المطعون فيه بأن هذا التدخل انضمامى . إغفال الحكم بحث الدفع بسقوط حق المتدخلة فى طلب التعويض بالتقديم . خطأ .
٦٤٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
		٢ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . سقوطها بالتقديم . م ١٧٢ مدنى . علم المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه الذى يبدأ به سريان التقديم . المقصود به .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		٣ - استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . شرط ذلك .
١٢٤٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		٤ - دعوى التعويض الناشئة عن بطلان التنفيذ . النزاع بشأن صحة هذا التنفيذ . لا يعد مانعاً من سريان التقديم . على ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — بدء سريان التقادم المسقط . مناطه . علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه . لاعتبرة بتاريخ تحديد قيمة الضرر بصفة نهائية .
١٧٤١	٣٢٠	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)
		٦ — توقيع الحجر على غير أموال المدين ويعيها . عمل غير مشروع . بدء سريان مدة تقادم دعوى التعويض عنه من تاريخ البيع .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٧ — دعوى استرداد المحجوزات . طلب المالك التعويض عن بيع الأموال المحجوزة . لا يعد من توابع دعوى الاسترداد . حلة . هذه الدعوى الأخيرة لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٨ — تقادم دعوى التعويض عن توقيع بروتستات دون وجه حق . منازعة من وقعها بشأن مسئوليته عنها في دعوى إلغاء تلك البروتستات . لا يمنع من سريان التقادم .
—	٣٢٠	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق / جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)
		٩ — المطالبة القضائية . لا تعد قاطعة للتقادم إلا في خصوص الحق المرفوعة به الدعوى وتوابعه . احتفاظ الطاعن بحقه في التعويض بصحيفة دعوى إلغاء البروتستات الموقعة

الصفحة	القائمة	
		دون وجه حق . هذه الدعوى لا تقطع التقدم المسقط للتعويض .
١٧٤١	٣٢٠	(الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٦)
		تقديم
		التقديم المكسب :
		١ - التقديم المكسب للملكية . انقطاعه بالمطالبة القضائية حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي . الحكم بانقضاء الحصومة في الاستئناف . أثره . اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا . من تاريخ الحكم بانقضاء الحصومة إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بانقضاء الحصومة .
٦٤١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٢ - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
		٢ - وضع اليد على العقار استنادا إلى عقد بيع صوري صورية مطلقة . مظهر من مظاهر متر الصورية . لا أثر له في كسب الملكية مهما طالت مدته .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٦)
		٣ - مشتري العقار بعقد غير مسجل باعتباره خلفا خاصا للبيع . له ضم حيازة سلفه إلى حيازته بصدد إثبات تملك العين المبيعة بالتقديم المكسب . وجوب تمسك المشتري في هذه الحالة بطلب ضم مدة وضع يده ساقطة أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٧٧	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ في جلسة ٢٠/٦/١٩٧٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - واضح اليد على العقار بسبب وقتي معلوم . جواز اكتسابه للملكية في حالتين . أن يتلقى العقار من شخص يعتقد أنه هو المالك له ، أو أن يجابه المالك مجابهة ظاهرة بانكار ملكيته والاستئثار بها دونه .
١٦٢٧	٣٠٢	... (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢٣/١١) ...
		٥ - حسن النية الذي يقتضيه تملك العقار بالتقديم القصير . ماهيته .
١٦٢٧	٣٠٢	... (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣) ...
		٦ - استخلاص حسن نية واضح اليد . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل قضائه .
١٦٢٧	٣٠٢	... (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣) ...
		٧ - اكتساب الملكية بالتقديم . وجوب بيان الحكم للوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد .
١٦٢٧	٣٠٢	... (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣) ...
		التقديم المسقط :
		(أولا) بدء سريان التقديم .
		١ - التقديم الضريبي . بدء سريانه . من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار . م ٩٧ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
٢٨٤	٦٤	... (الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢) ...

الصفحة	القائمة	
		٢ - توقيع الحجز على غير أموال المدين وبيعها . عمل غير مشروع . بدء سريان مدة تنادم دعوى التعويض عنه من تاريخ البيع .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٣ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . تحديد بدء سريان مدة تقادمها . م ١٧٢ مدني .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		٤ - استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . شرط ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسته ١٩٧٦/٦/١)
		٥ - دعوى التعويض الناشئة عن بطلان التنفيذ . النزاع بشأن صحة هذا التنفيذ . ريعد مانعا من سريان التقادم . علة ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		٦ - بدء سريان التقادم المسقط . مناطه . علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه . لا عبء بتاريخ تحديد قيمة الضرر بصفة نهائية .
١٧٤١	٣٢٠	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)
		٧ - دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . تقادمها بمضي خمس سنوات . م ١١٩ ق

الصفحة	القاعدة	
		٦٣ لسنة ١٩٦٤ . رفع العامل دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة في سنة ١٩٦٧ رغم انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٠ . وجوب احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العمل بالقانون المذكور . علة ذلك .
١٥٣١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		٨ - تقادم دعوى التعويض عن توقيع بروتستات دون وجه حق . منازعة من وقعها بشأن مسئوليتها عنها في دعوى إلغاء تلك البروتستات . لا يمنع من سريان التقادم .
١٧٤١	٣٢٠	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)
		(ثانيا) مدة التقادم .
		١ - التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٣ مدني . تقادم استثنائي . قصره على دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . الالتزامات الناشئة مباشرة من القانون . يسري عليها التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني .
٢١٧	٥٣	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٤)
		٢ - إنشاء الورقة التجارية كأداة وناء بالترام سابق . أثره . نشوء التزام جديد " صرفي " إلى جانب الالتزام الأصلي . سلوك الدائن سبيل دعوى الصرف . أثره . خضوعه لجميع قواعد الالتزام الصرفي دون غيرها بما فيها التقام الخمسى .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)

انصفحة	القاعدة	
		٣ — الحكم الذى يحول دون سقوط الحق فى المطالبة بقيسة الورقة التجارية بالتقادم الخمسى . هو الحكم انتهاء الصادر على المدين بمديونية . الحكم برفض طعن المدين بانكار التوقيع . غير مانع من تمسكه بهذا السقوط .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٢ ق — جلسته ١٩٧٦/٤/٥)
		٤ — الدعاوى التى يمنع من سماعها مضى ٣٣ سنة . هى الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . منع سماع دعاوى الاستحقاق فيه مضى ١٥ سنة .
٩٥٤	١٨١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسته ١٩٧٦/٤/١٤)
		٥ — حق العامل فى حصيلة صندوق الادخار وحقه فى المكافأة . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . المادة ٦٩٨ مدنى .
١٠١٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسته ١٩٧٦/٤/٢٤)
		٦ — خضوع الحق للتقادم الخمسى . مناطه . م ٣٧٥ / مدنى .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسته ١٩٧٦/١١/١٤)
		٧ — الاشتراكات التى يلزم صاحب العمل بادائها عن العاملين لديه وبتوريدها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى مواعيد دورية شهرية . اتصافها بالدورية والتجدد . تقادمها بخمس سنوات .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسته ١٩٧٦/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — سقوط الحق بالتقادم . أثره . سقوط القوائد وغيرها من الملاحقات ولو لم تكتمل مدة تقادمها . المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المستحقة على رب العمل لهيئة التأمينات . اعتبارها من ملاحقات الحق الأصلي .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسته ١٤/١١/١٩٧٦) (ثالثا) انتمسك بالتقادم :
		١ — انتهاء الحكم مـلـيا في قضائه إلى رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . لا يعيبه الاستناد إلى أحكام قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ دون قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى .
٣٥٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسته ٢٧/١/١٩٧٦) ٢ — التدخل الانضمامي والتدخل الهجومي . ماهية كل منهما . العبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني . تدخل والدة المجني عليه في دعوى والده بالتعويض وطلبها الحكم لها معا بذات المبلغ . تدخل هجومي . قضاء الحكم المطعون فيه بأن هذا التدخل انضمامي إغفال الحكم بحث الدنع بسقوط حق المتدخلة في طلب التعويض بالتقادم . خطأ .
٦٤٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٤٢ ق — جلسته ١٥/٣/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
١٥٣٥	٢٨٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
١٥٨٣	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٤ — الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . إبدائه بمذكرة استبعادتها محكمة أول درجة بحق . عدم التمسك به في الاستئناف . اعتباره غير مطروح على المحكمة .
١٥٣٥	٢٨٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
		(رابعا) إنقطاع التقادم .
		١ — أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات . تنبيهات قاطعة للتقادم . ق ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . إخطار الممول بالنموذج ١٨ ضرائب . قاطع لتقادم الضريبة .
٢٨٤	٦٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)
		٢ — إقرار رب العمل بدين العامل قبل انتهاء عقد العمل . غير قاطع لتقادم دعاوى العامل الناشئة من العقد . علة ذلك . التقادم لا ينقطع قبل بدء مريانه .
١٠١٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)
		٣ — دعوى العامل بوقف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل . علة ذلك .
١٧٨٣	٣٢٧	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — المجز المتوقع على غير أموال المدين . طلب المسالك التعويض عن بيع تلك الأموال . لا يعد من توابع دعوى الملكية والاسترداد . حلة ذلك . هذه الدعوى الأخيرة لا تقطع سرعان التقادم بالنسبة لطلب التعويض .</p>
١١٨٨	٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)</p> <p>٥ — المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط . شرطها . أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه . صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما : قاطعة للتقادم في خصوص هذا الحق وحده وما التحقق به عن توابعه .</p>
١١٨٨	٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)</p> <p>٦ — المطالبة القضائية . لا تعد قاطعة للتقادم إلا في خصوص الحق المرفوعة به الدعوى وتوابعه . احتفاظ الطاعن بحقه في التعويض بصحيفة دعوى إلغاء البروتينات الموقعة دون وجه حق . هذه الدعوى لا تقطع التقادم المسقط للتعويض .</p>
١٧٤١	٣٢٠	<p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤)</p> <p>٧ — طلب الإعفاء من الرسوم القضائية المقدم لجهة القضاء الإداري . لا يقطع التقادم ولو قررت اللجنة قبوله . لا يغير من ذلك عدم أخذ القضاء الإداري بهذه القاعدة .</p>
١٣٣٩	٢٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) وقف التقادم :
٢٨٨	٦٥	١ - المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو إنقضاءها خلال فترة الحراسة . مثال في عمل . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٤)
١٦٩٨	٣١٣	٢ - وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تسمى ضد الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة الإدارية خلال فترة الحراسة . استئناف سيرها بمجرد زوال سبب الوقف . الأمران ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ . (الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
١٣٥٢	٢٥٧	٣ - المفاوضات بين الناقل والمرسل إليه لتسوية النزاع . صلاحيتها سببا لوقف تقادم دعوى المسؤولية عن تلف البضاعة . شرطه . عدم صلاحيتها سببا لقطع التقادم . (الطعن رقم ١٨٨ ، ١٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)
		تنفيذ
		إختصاص قاضي التنفيذ :
٤٢٢	٨٧	١ - قاضي التنفيذ . اختصاصه نوعيا دون غيره بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها إلا ما استثنى بنص خاص . م ٣٧٥ مرافعات . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدعوى بطلب إلزام المحجوز لديه بأدين المحجوز من أجله وبالتعويض أعمالاً للسنتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٣ — إحالة الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص . م ١١٠ مرافعات . إثرها . التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها . قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالتها إلى محكمة الاستئناف . التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة .
٧٧٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		وقف النفاذ المعجل :
		١ — طلب وقف النفاذ المعجل . لا ضرورة للفصل فيه بحكم مستقل . قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف دون أن تعرض له . لا بطلان . علة ذلك .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة :
		١ - قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الإللاس . قضاء محكمة الاستئناف من بعد في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٢ - إجراءات حجز ما للدين لدى الغير وجوب تطبيق قانون المرافعات عليها بأثر فوري . علة ذلك . الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله تطبيقاً للمادة ٣٤٣ مرافعات رغم أن الحجز وقع في ظل قانون المرافعات السابق . لا خطأ .
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		٣ - الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية . وجوب إبداء الحاجز رغبته في استبقاء الحجز أو تجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه وإلا اعتبر كأن لم يكن . المادتان ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات سابق . الهيئة العامة للسكك الحديدية . اعتبارها من المصالح الحكومية .
٨٣٣	١٦٠	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٤ - الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . الاستثناء الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما تضمنته من استبعاد

الصفحة	القاعدة	
		الربط الإضافى فى سنوات النزاع وبإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر أسس التقدير . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩)
		٥ — رجوع أحد المدينين المتضامنين بكل الدين محل التضامن على من أقر منهم يتحمله وحده . شرطه . وفاؤه بالفعل بهذا الدين للدائن . لا يغنى عن ذلك مجرد إلزامه بهذا الدين بحكم نهائى دون تنفيذه .
١٠٥٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣)
<hr/>		
تنفيذ عقارى		
		١ — عدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة . الاستثناء . الدائنون بديون ناشئة عن جنابة أو جنحة . يستوى فى ذلك التعويضات المدنية المترتبة على وقوع الجريمة التي ارتكبها المزارع أو الغرامة التي يحكم بها عليه . علة ذلك .
٢٥٢	٥٩	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)
		٢ — الحكم الصادر برسو المزاد . عدم اعتباره حكما بالمعنى المفهوم للاحكام . هو عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم ايقاع البيع عليه أثر ذلك . للدائن طلب عدم نفاذ الحكم فى حقه بالدعوى البوليصية .
٥٤١	١١٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب المدعين بإبطال حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المطعون ضدها اعتدادا إلى أحكام الدعوى اليوليصرية وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الصادر لمورثهم . تكييف المحكمة للدعوى بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد الذى تم تسجيله وعقد البيع الابتدائى . عدم تعرضها لبحث طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد استقلالا . خطأ .
٥٤١	١١٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٤ - للمدين حق الاعتراض على قائمة شروط البيع تأسيسا على أن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا . م ٦٤٢ مرافعات سابق .
٧٩٢	١٥٤	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٥ - المدين المنزوعة ملكيته . جواز مناقضته فى قائمة التوزيع المؤقتة بشأن وجود الدين أو مقداره .
٧٩٢	١٥٤	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٦ - عدم تسجيل حكم نزع الملكية فى خلال ١٦٠ يوما من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . سقوط تسجيل التنبيه وكافة الإجراءات التالية بما فى ذلك حكم مرسى المزاد م ٥٤٠ من قانون المرافعات الأهلى . وجوب قيام مباشر الإجراءات بتجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك على السقوط .
١٧٨٦	٣٢٨	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن فى الحكم .
		١ - عدم نهائية الحكم المنفذ به . موجب لوقف إجراءات بيع العقار . الحكم بايقاع البيع بعد رفض طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون وقفها واجب قانونا . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٢١٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٦)
		٢ - استئناف الحكم الصادر بتفسير حكم مرسى المزا ، عدم خضوعه لمواعيد الاستئناف العادية طالما أنه لم يفصل هو أو حكم مرسى المزا فى مسألة عارضة .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٣ - الحكم التفسيرى . خضوعه للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية أو غير العادية للحكم محل التفسير . م ١٩٢/٢ مرافعات . استئناف الحكم الابتدائى الصادر بتفسير حكم مرسى المزا . ميعاده . خمسة الأيام التالية للنطق بالحكم . م ٤٥١ مرافعات .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٤ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف : جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن تفسير حكم مرسى المزا . لا محل له .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - حالات استثناء الحكم بإيقاع البيع . ورودها في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . إغفال الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان الإعلان بحصول هذا الإيداع ، وعدم مراعاة أحكام المادة ٦٣٣ مرافعات سابق ، أو النشر بجريدة غير شائعة . عدم جواز استثناء الحكم في تلك الحالات .</p>
١٣٠٣	٢٤٨	<p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦٧٦/٦/٨)</p> <p style="text-align: center;">(ج)</p> <p style="text-align: center;">جمارك</p> <p>١ - قرار مدير الجمارك ٤ لسنة ١٩٦٣ . تحديده نسبة التسامح عن النقص الجزئي بواقع ٥ ٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود . وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير الجمارك باحتسابها من مشمول كل طرد على حده . مخالف للقانون .</p>
٣٦٠	٧٨	<p>(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)</p> <p>٢ - اللوائح الصادرة بتفويض من المشرع . قرارات إدارية تنظيمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية . نفاذها في حق الإدارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر . تطبيق قرار مدير عام الجمارك بتحديد نسبة التسامح عن النقص في البضاعة على الرسالة التي وردت بعد صدوره وقبل نشره . لا خطأ .</p>
١٠٨٠	٢٠٦	<p>(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نسبة التسامح عن النقص الجزئي في البضاعة . تحديدتها بقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ . وجوب احتسابها من مشمول الطرود ، التفسير الصادر من مدير الجمارك باحتسابها من مشمول كل طرد على حدة . مخالف للقانون .
١٠٨٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠) ٤ - الوزير يمثل الدولة في شئون وزارته . هو صاحب الصفة في الدعوى المقامة ضد المصالح التابعة لها ، وزير الخزانة . تمثيله مصلحة الجمارك .
٧٢٦	١٤٣	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) ٥ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب مائغة . مثال في جمارك .
١٠٨٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠) ٦ - عقد النقل . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى السلطات الجمركية . غير مبرئ لئمة الناقل قبل المرسل إليه . علة ذلك .
١٣٨٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢١)

الصفحة	القائمة	
		(ح)
		حجز . حراسة . حكر . حكم . حيازة
		حجز
		١ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس الموقوف بإلزامه من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . إستخلاصها لتحقيق الإكراه في معنى م ١٨١ مدني من حصول الوفاء تحت تأثير الحجز على مالموقوف لدى الغير . لا خطأ .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ — الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية . وجوب إبداء الحاجز رغبته في استبقاء الحجز أو تجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه وإلا اعتبر كأن لم يكن . المادتان ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات سابق . الهيئة العامة للسكك الحديدية . اعتبارها من المصالح الحكومية .
٨٣٣	١٦٠	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٣ — توقيع الحجز على غير أموال المدين وبيعها . عمل غير مشروع . بدء سريان مدة تقادم دعوى التعويض عنه من تاريخ البيع .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

الصفحة	الترجمة	
		٤ — طالب المالك التعويض عن بيع أمواله المحجور عليها . لا يعد من توابع دعوى الملكية والاسترداد . حلة ذلك . هذه الدعوى الأخيرة لا تقطع التقادم بالنسبة لطالب التعويض .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) « حجز ما للدين لدى الغير » ١ — إجراءات حجز ما للدين لدى الغير . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالي عليها بأثر فوري . حلة ذلك . الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله تطبيقا للادة ٣٤٣ مرافعات رغم أن الحجز وقع في ظل قانون المرافعات السابق . لا خطأ .
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠) ٢ — الدعوى بطالب إلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله وبالتعويض أعمالا للسنتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) ٣ — توقيع حجز ما للدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته مديرا للمدرسة خاصة . منازعة الطاعن في هذه الصفة . طرح الحكم المطعون فيه لهذه المنازعة استنادا إلى أن المحضر خاطبه بهذه الصفة عند توقيع الحجز . خطأ . المدرسة الخاصة لا تعتبر

المنحة	القاعدة	
		<p>شخصاً اعتبارياً له ذمة مستقلة . ق ١٦٠ سنة ١٩٥٨ قبل إلغائه بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ .</p>
٤١٤	٨٦	<p>(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)</p> <p style="text-align: center;">حراسة</p> <p style="text-align: center;">الحراسة الإدارية :</p> <p>١ — المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم عدم جريانها أو إنفتاحها خلال فترة الحراسة . مثال في عمل .</p>
٢٨٨	٦٥	<p>(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٤)</p> <p>٢ — وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات التي تدبرى ضد الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة الادارية خلال فترة الحراسة . استئناف سيرها بمجرد زوال سبب الوقف . الأصران ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ .</p>
١٦٩٨	٣١٣	<p>(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)</p> <p>٣ — الديون التي تنشأ السلطات القائمة على تنفيذ الحراسة بمناسبة إدارتها لأموال الخاضعين لها . انصراف أثرها اليهم كما هو الشأن في الديون المترتبة في ذمتهم قبل فرض الحراسة .</p>
٩١٩	١٧٤	<p>(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٢)</p>

الصفحة	القائمة	
		٤ — فرض الحراسة على الأموال . لا أثر له بالنسبة للأهلية . لا محل لأعمال المادة ٣٠٦ مرافعات بشأن سريان مدة سقوط الخصومة في حق مدعى الأهلية وناقصها .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		<u>حكر</u>
		علاقة الحكر . نشوؤها قبل العمل بالقانون المدني القائم . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		<u>حكم</u>
		بيانات الحكم :
		١ — إغفال الحكم ببيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ مرافعات .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٧)
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
١٤٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
١٧٢١	٣١٧	(والطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)
١٧٤٨	٣٢١	(والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
		٢ — خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا بطلان . شرط ذلك . إبداء النيابة الرأى بالفعل والإشارة إلى ذلك في الحكم .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن فإنه يكون غير مقبول . مثال في إغفال الإشارة إلى إبداء النيابة الرأي في دعوى طلاق أمام محكمة أول درجة .
١٦١٢	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٦)
		٤ — صدور الحكم باسم الأمة أو الشعب . لا يعد من البيانات الواجب اثبات الحكم عليها . خالف الحكم من هذا البيان أو اثبات صدوره باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا ينال من مشروعيته أو يمس ذاتيته . علة ذلك .
٥٣٣	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/٣/١٩٧٦)
		٥ — وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية . لا يلزم تضمينه بيان النطق به في علانية . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء اثباتها .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق — أحوال شخصية جلسة ٨/١٢/١٩٧٦)
		٦ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٨/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القائمة	
		إصدار الحكم :
		١ - الحكم الصادر برسوالمزاد . عدم إعتباره حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . هو عقد بيع ينعقد بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري انذى تم إيقاع البيع عليه . أثر ذلك . للدائن طلب عدم تنفيذ الحكم في حقه بالدعوى البوليصية .
٥٤١	١١٠	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٢ - ضم الدعويين المتحدتين في الموضوع والسبب والخصوم . أثره . اندماجهما وفقندان كل منهما استقلالها . انصراف الحكم الصادر في الموضوع إلى الفصل في الدعويين معا . مثال في طعن ضريبي .
١١٠٥	٢١٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٣)
		٣ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك . م ٤٤ من قانون الإثبات . لا محل أمام صراحة النص وإطلاقه للقول بأن مدعى التزوير قد أبدى دفاعه في موضوع الدعوى .
٦٧١	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)
		٤ - بطلان الحكم لعدم إخبار النيابة العامة بدهاوى القصر نسبي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — وفاة المطلوب الحجير عليه أثناء نظر الطلب . أثره . زوال ولاية محكمة الحجير . وجوب الحكم بانتهاء الطلب ولو سبق تسجيله .
١٣٧٠	٢٦٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٦/٦/١٦) ٦ — الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها . قضاء محكمة النقض بقبول حلول الخصم محل الطاعنة بعد وفاتها . انسحاب أثره إلى تاريخ طلب الحلول .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ٧ — وجوب توقيع الرئيس والنضاه على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . مادة ١٧٥ مرافعات . لا يغني ذلك عن وجوب التوقيع على الورقة المتضمنة الحكم وحده . التوقيع على الورقة المشتملة على جزء من الأسباب انصل بها منطوق الحكم . لا بطلان .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٦/١٢/٨) ٨ — وجوب صدور الحكم من ذات الهيئة التي سمعت المرافعة . مادة ١٧٦ مرافعات . تخلف أحد أعضاء الهيئة وحضور عضو آخر جلسة تأجيل النطق بالحكم لإتمام المداولة . لا يفيد اشتراكه في المداولة .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٩ - حجز الدعوى للحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم المستأنف عليه مذكرة في الميعاد أثبت بها وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة . أثره . إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
		١٠ - صدور الحكم في فترة إنقطاع الخصومة . أثره . بطلان الإجراءات بما في ذلك الحكم .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
		”عدم الصلاحية“ .
		عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . حالاته ١٤٦٠ مرافعات . اشتراك القاضي في إصدار الحكم بطلان التنفيذ . لا يمنع من نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ .
		حالة ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		” تقديم المذكرات “ .
		حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . إيداع الخصم مذكرته في الميعاد مؤشرا عليها من الخصم الآخر باستلام صورتها . وجوب الاعتداد بما ورد بها من تعديل للطلبات .
١١٥٣	٢١٩	(الطعن ٦٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
١٠٩٣	٢٠٨	(راجع الطعن ٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		«الإعادة للرافعة» .
		١ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصریح بتقديم مستندات ، من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الحكم الإشارة إلى هذا . الطلب . رفض ضمنى له .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)
		٢ - الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت . البطلان المرتتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم عند إعادة الدعوى للرافعة . عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع البطلان لمصلحته . م ٢١ مرافعات .
١٩٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		«إغفال الفصل في الطلب» .
		١ - إغفال الحكم الفصل في طلب المؤجر إضافة رسم الشاغلين ضمن الضرائب الإضافية التي يلتزم بها المؤجر . وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بأحقية الطاعنة في التعويض دون بيان قيمته أو إلزام المطعون عليه به . هو إغفال للحكم في طلب التعويض . تصحيح ذلك لا يكون بالطعن في الحكم .

الصفحة	القاعدة	حكم
		وجوب الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل في هذا الطلب . م ١٩٣ مرافعات .
٨٦٢	١٦٦	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ٣ — إفعال الحكم الفصل في أحد الطلبات . عدم صلاحيته سبباً للطعن فيه بطريق النقض . السبيل إلى الفصل فيه . هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظره .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧) تسبيب الحكم :
		١ — إقامة الحكم قضاءً على أدلة كافية لحمله . التفاته من الرد على طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات عكس ما خلاص إليه . لا خطأ .
١٣٢	٣٧	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٥) ٢ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب سائغة ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٦٨٥	١٣٦	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٧) ٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق . حقها في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري .
٨٠٤	١٥٥	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — طلب إجراء التحقيق . ليس حقا للتصوم . لمحكمة الموضوع رفضة متى وجدت في أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم التزامها ببيان سبب الرفض .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم التزامها بالرد استقلالا على ما يثيره الخصم .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
		٦ — إستناد الحكم في قضائه برفض الإدعاء بالتزوير إلى قرائن سائغة تكفي لحمله . إغفاله الرد على مستندات الطامن التي تمسك بها لتأييد ادعائه . لا عيب . علة ذلك .
٦٧١	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)
		٧ — تحقيق المحكمة واقعة وضع اليد بشهادة الشهود . لا تريب عليها ان هي اعتمدت في القول بالصورية على أقوال هؤلاء الشهود .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٨ — ندب خبير للإطلاع على ملف عقار بمأمورية الإيرادات لبيان ما إذا كان المؤجر قد أقام طعنا في قرار لجنة التقدير . واقعة مادية لا تنطوي على فصل في مسألة قانونية . جواز الإستعانة فيها بخبير .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٩ - سلطة محكمة الموضوع في استنباط القرائن ، حقها في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . وأن يكون هذا الحكم بملف الدعوى وأصبح ضمن مستنداتها .
٧٧٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		١٠ - الحكم الصادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها . الاستناد إليه كقرينة مؤيدة . لا خطأ .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		١١ - استنباط القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع . جواز اعتماده على ما يستخلصه من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليقين بلا رقابة عليه متى كان استنباطه سائغاً .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		١٢ - استناد المحكمة في قضائها إلى إقرار مرفق بدعوى منضمه . عدم تعيين الحكم للدعوى التي قدم فيها الإقرار . لا عيب .
١٥٨٢	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		١٣ - انتهاء الحكم في قضائه إلى أن الادعاء بالتزوير غير صحيح . الزام الطاعن بالتزوير بالغرامة القانونية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ما أورده الحكم في أسبابه من أن الادعاء بالتزوير غير منتج .
٠٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - رأى الخبير . مجرد دليل في الدعوى . لمحكمة الموضوع مخالفته دون معقب . حسبها إقامة قضائها على أسباب سائغة .
٩٨٨	١٨٨	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢١)
		١٥ - نتيجة تقرير الخبير واسبابه . اعتبارها جزءا مكملًا لاسباب الحكم متى أخذت محكمة الموضوع بهذا التقرير وأحالت إلى أسبابه .
٤٩٤	١٠٢	(الطن رقم ١١٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		١٦ - اعتماد الحكم لتقرير الخبير . مؤاده . إعتبار أسباب التقرير أسبابا للحكم .
٧٥٢	١٤٧	(الطنان رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
		١٧ - إغفال الحكم ذكر وجه دفاع غير جوهري أبداه الخصم . لا بطلان .
٧٩٢	١٥٤	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		١٨ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على ما جاء بالحكم المستأنف الذي ألغته . حسبها إقامة قضائها على أسباب مؤدية .
٨١٥	١٥٧	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		١٩ - حسب محكمة الموضوع إقامة قضائها على ما يكفي الحجة ونقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها . عدم التزامها بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — القضاء بأن ما يتقضاه الشريك المدير في شركة التوصية بالأسهم مقابل عمله حصة في الربح يخضع للضريبة . اعتبار ذلك منه طرحا ضمنيا للتسمية التي أطلقها المشرع في قانون الشركات مكافأة على هذا المقابل .
١٠٩٨	٢٠٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)
		٢١ — ورود عبارة " ترى المحكمة " في مدونات الحكم . هو بيان للرأى القانونى الذى يعتنقه القاضى فى النزاع . لا يجب .
١١٧٦	٢٢٤	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٦)
		٢٢ — عدم التزام الحكم بذكر جميع أقوال الشهود . حسب الإشارة إلى ماورد بها بما ينبى عن مراجعتها .
١٣٢٧	٢٥٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٩/٦/١٩٧٦)
		٢٣ — جواز اثبات العقد بالبيئة فى حالة فقد . شرطه . تدليل الحكم المطعون فيه على سبق وجود المحرر ومضمونه دون التحقق من أن فقدته كان بسبب أجنبي . خطأ فى القانون .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٦)
		٢٤ — اقامة الحكم قضاءه على صند يغير السند الذى ركن اليه الطاعن وطلب من أجله نذب خبير . تضمنه الرد الضمنى على هذا الطلب .
١٤٩١	٢٨١	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٦)

الصفحة	القائمة	
		٢٥ — إثبات الخبير بالإقرار الصادر من الخصم في محضر أعماله . عدم التزام المحكمة ببيان نص هذا الإقرار في الحكم .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩)
		٢٦ — عدم بيان الحكم نص الإقرار الذي أعتد عليه في قضائه . لا عيب . اداًم أنه ان . مقدم المحكمة ومبيناً في مذكرات الخصوم .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٢٧ — عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص العقد التي استندت إليها في الحكم .
١٧٦٩	٣٢٤	(الطعن ١٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)
		٢٨ — تعديل الحكم الاستثنائي لمقدار التعويض . التزام الحكم بذكر الأسباب التي أقتضت هذا التعديل . مادداها . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي بشأنها مؤيداً .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٢٩ — ترجمة المستندات التي أقيم عليها الحكم إلى اللغة العربية . جواز أن تكون عرقيه . ثمرة . عدم منازعة الخصم في صحة الترجمة .
١٨١٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		”التقريرات الخاطئة أو الزائدة“ .
		١ - إنتهاء الحكم سليما في قضائه إلى رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . لا يعيبه الاستناد الى أحكام قانون المرافعات الحالى دون قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى .
٣٠٧	٦٩	(الطن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)
		٢ - إيراد الحكم في أسبابه تقريرات قانونية خاطئة لا تأثير لها على النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها . لا بطلان .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٣ - خطأ الحكم في تقريراته القانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه مادام أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة . أحكام الفضالة . لا محل لأعمالها حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . مثال في بيع .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٤ - صدور الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون . الخطأ في أسبابه . لمحكمة النقض استفتاء ما قصر فيه الحكم من أسباب قانونية
١٤٢٨	٢٧٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إقامة الحكم قضاءه في دعوى التعويض على أساس المسئولية التقصيرية . النعى على الحكم لاستناده أيضا للمادتين ١٠٨ ق ٩١ لسنة ١٩٤٩ و ٥٥ من القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ . غير منتج .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٦ - الاستطراد الزائد بالحكم غير المقترن بمقدماته ولا المرتبط بنتائجه . لا أثر له .
١٥٧٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٧ - إقامة الحكم قضاءه في دعوى النسب على البينة الشرعية والقرائن . لا يعيبه ما يزيد فيه من إثبات النسب بالفراش على مجرد المساكنة .
١٨٣٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور .
		« ما يعد قصورا » .
		١ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر عند تغييره نوع استعمال العين المؤجرة . شرطه . ترتب ضرر للمؤجر من جراء هذا التغيير . إغفال الحكم بحث دفاع المستأجر بأن ضررا لم يلحق المؤجر . قصور .
٢٠٩	٥٣	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يبطله . لمحكمة التقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه .
٣٠٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)
١٨٥٧	٣٤٠	(والطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		٣ — قيام تفتيش الرى بأعمال تطهير المسقاة الخاصة . وجوب مراعاته للأصول الفنية في تنفيذ الأعمال . طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة عدم إتمام التطهير على النحو اللازم . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٢٨	١٠٨	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٤ — استقلال قاضى الموضوع بتقدير قيام المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابى . شرطه . عدم إعمال المحكمة سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المانع الأدبى . قصور .
٥٣٣	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٥ — الأملاك الخاضعة لعوائد المباني . وجوب تقدير قيمتها طبقاً للمادة ٣١/٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم استظهار الحكم ما إذا كانت الأرض موضوع الربط التكميلي خاضعة لعوائد المباني من عدمه . قصور .
٥٧٤	١١٥	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . بمسك المستأنف بدلالة المستندات التي قدمها لمحكمة أول درجة في فترة حجز الدعوى للحكم ولكها استبعدتها لعدم التصريح بتقديمها . إغفال الحكم الاستثنائي بحث هذه المستندات . قصور .
٩٤٥	١٧٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		٧ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية . محله . اطلاعها عليها واخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصور .
٩٤٥	١٧٩	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		٨ - دفع الطاعن بجهالة توقيع مورثه على عند البيع موضوع الدعوى ، ثم يبطلانه لعدموره من المورثة وهي معدومة الإرادة غير مانع من الطعن على هذا العقد بأنه يخفى وصية . إغفال الحكم تحقيق هذا الدفاع . قصور .
١٠٠٧	١٩١	(الطعن ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٦)
		٩ - المبالغ الواجب الوفاء بها قبل قفل باب المرافعة لتوقي طلب الإخلاء . منازعة المئجرفي أن ذمة المستأجر لا زالت مدينة بجزء من الأجرة . إغفال هذه المنزعة . قصور .
١٠٨٧	٢٠٧	الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٦
		١٠ - طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد بيع . رفض الحكم المطعون فيه الاستجابة إلى هذا الطلب تأسيساً على أن الطاعنين قرروا أمام محكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود . قصور .
١١٠٨	٢١١	(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — بيع المتجر . وجوب أن يكون المستأجر بائع الجدد هو المالك له دون سواه . تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدية التي باعها . دفاع جوهري . إغفال الحكم بحته قصور .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣) ١٢ — دعوى تثبيت الملكية لأطيار زراعية . قابليتها للتجزئة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها رغم قبولها ترك الخصومة من أحد المستأنفين . خطأ وقصور .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢) ١٣ — نفى الحكم وجود حق الارتفاق الذي تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف . استناد الحكم في ذلك إلى إنكار المطعون دأبه لهذا الحق ، وإعذاره تمسك الطاعنة به أمام محكمة أول درجة . فساد في الاستدلال وقصور .
١٥٤٨	٢٩١	(الطعن ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق « أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٦/١١/٩) ١٤ — ترك الخصومة . تصرف إرادى يبطل إذا شابته عيب من العيوب المفسدة للرضا . إغفال محكمة الموضوع الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن بالنقض وجوه الدفاع الجديدة التي يدعى بإغفال الحكم المطعون فيه الرد عليها . نعي بجهل غير مقبول .
١٨٢٨	٣٣٥	(الطعن ٢١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) " ما لا يعد قصورا " .
		١ — استبعاد الحكم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار . النعي عليه بالقصور لعدم تحققه من إيداع صورة من العقد بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة . لا أساس له .
٣٢٣	٧١	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٢ — قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا . ثبوت أن الاستئناف أقيم في الميعاد . النعي عليه بالقصور لعدم بيان تاريخ إيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب . لا محل له .
٥٧٤	١١٥	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٤)
		٢ — اعتماد الحكم على ما ورد بتقرير الخبير باعتباره ممتما لأسبابه . النعي عليه بالقصور لإغفاله الرد استقلالا على دفاع ومستندات تكفل تقرير الخبير بالرد عليها . لا محل له .
٧١٤	١٤١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢١)
		٤ — دفاع الطاعن . عدم استناده إلى أساس قانوني صحيح إغفال الحكم الرد عليه . لا قصور .
٩٩٨	١٩٠	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم تقييد المحكمة برأي النيابة . إغفالها مناقشة هذا الرأي . مؤداه . اطراحها له .
١٠٢٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨)
		٦ — حجز المحكمة الدعوى للحكم فيها دون التصريح بتقديم مذكرات . التفاتها عن مذكرة دفاع الطامن المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم . لا قصور .
١٠٩٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)
		٧ — الطالب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطالب الصريح الجازم . مثال في طلب الإحالة للتحقيق .
١١٧١	٢٢٣	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)
		٨ — تضمين صحيفة الاستئناف مالا يخرج في جوهره عما كان مطروحاً على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها . إقرار محكمة الاستئناف هذه الأسباب دون إيراد أسباب جديدة . لا قصور .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢١)
		٩ — إفعال الحكم بالإشارة إلى دفاع جوهرى لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لا قصور .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		١٠ — إفعال الحكم الرد على دفاع لم يقيم عليه دليل . لا قصور .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		١١ - إغفال المحكمة التحدث عن دفاع لم يطرح دليله أمامها . لاقصود .
١٧٤٨	٣٢١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
		١٢ - الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة استنادا إلى جدية عقد البيع . عدم جواز الإدعاء بصورية هذا العقد في دعوى لاحقة بين ذات الخصوم . إغفال الحكم الرد على هذا الإدعاء . لاقصود .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٥)
		(ثانيا) الفساد في الاستدلال :
		استخلاص الحكم سوء نية الباني على أرض مملوكة لغيره ، من عدم تسجيل عقد شرائه لها وأن الأرض لا تدخل في سند ملكية البائع له . خطأ وفساد في الاستدلال .
٤٥٣	٩٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)
		(ثالثا) التناقض :
		١ - انتهاء الحكم في أسبابه إلى استبعاد جزء من الأرض موضوع الربط التكميلي . النص من بعد في منطقته على تأييد قرار لجنة الطعن التي أقرت الربط التكميلي على كامل مساحة هذه الأرض . تناقض .
٥٧٤	١١٥	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع في شق منه وإبطاله فيما زاد عن ذلك . عدم التدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد . النعي على الحكم بالتناقض . لا أساس له .
٢٥٧	٦٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
		٣ — القضاء برفض دعوى المؤمن لها قبل شركة التأمين لعدم ثبوت صحة واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها . عدم التزام الحكم بقرار النيابة بقيد الواقعة جنحة . سرقة ضد مجهول . استناده في ذات الوقت إلى التحقيق الذي أجرته فيها . لاتناقض .
٨٠٤	١٥٥	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٣٠)
		حجية الحكم :
		١ — الحكم الصادر بنبذ خبير . تقريره في أسبابه ببطلان الاتفاق المبرم بين المؤجر والمستأجر بشأن تقويم الإصلاحات والتحسينات . عدم الطعن عليه في الميعاد . صيرورته حائزاً قوة الأمر المقضى . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٢٠٢	٥٠	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٢ — حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . فصله في مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما . مثال في عمل .
٢٥١	٧٦	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكمة الاستئناف من بعد في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك .
٣٧١	٨٠	(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٤ - قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . مؤذاه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسون جنيتها ولو كان الحكم قد خالف القانون . الترام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى . الحكم الصادر منها في الموضوع . قابل للطعن بالاستئناف ، علة ذلك ؛
٤٨٠	٩٩	(الطن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)
		٥ - حق المحكمة في التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة .
٥٤٦	١١١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٦ - قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في منازعة بأن عقد إيجار أرض زراعية لزراعتها حدائق أو موزا . خارج عن حدود ولايتها . عدم جواز التحدى بحجيتها أمام المحاكم ذات الولاية .
٥٤٦	١١١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

الصفحة	للقاعد	
		٧ — المنع من إعادة نظر النزاع المقضى فيه . شرطة .
٥٨٧	١١٧	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٩)
		٨ — القضاء نهائيا بأحقية المستأجر في انقاص الأجرة خلال مدة معينة مقابل حرمانه من الانتفاع بالمصعد . حق المستأجر في الخصم من الأجرة عن مدد الإجارة الأخرى . منوط بثبوت استمرار المؤجر في الإخلال بالتزامه بتأمين المستأجر من استعمال المصعد .
٥٨٧	١١٧	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٩)
		٩ — الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية . الأحكام المقررة لها . حجيتها تسببه .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)
		١٠ — تقدير المحكمة للدليل في الدعوى . لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		١١ — تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضى . جواز الأخذ بأقوال شاهد سبق التشكك في شهادته في دعوى أخرى .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — القاضي غير مقيد بما يكشف عنه حكم الإثبات من اتجاه في الرأي، للمحكمة ألا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من إجراءات الإثبات . شرطه . بيان أسباب العدول في حكمها الصادر في الموضوع .
٩٤٩	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		١٣ — الحكم في الدفع بإنكار التوقيع . غير منه للتصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق . بقاء موضوع الدعوى الأصلي معالقا بسبب شطبها بعد صدوره . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٦)
		١٤ — دعوى النقاية . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص . قرار هيئة التحكيم في الدعوى المقامة من النقاية . لا يجله في الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل .
١٠١٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٦)
		١٥ — حيازة أسباب الحكم للحجية . شرطه . مالم تنظر فيه المحكمة . لا يمكن أن يكون مرضوه الحكم يحوق قوة الأمر المقضى .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٩/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	حكم
		١٦ - إنقطاع سير الخصومة . لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . جواز العدول عنه .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		١٧ - الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة بين ذات الخصوم . عدم جواز التنازع بشأن هذه المسألة في دعوى أخرى . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل في تلك المسألة واردا في أسباب الحكم السابق . علة ذلك .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٥)
		١٨ - الحكم الصادر في دعوى سابقة . عدم فصله بصفة صريحة أو ضمنية حتمية في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به في النزاع موضوع الدعوى الحالية . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي في هذا النزاع .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		١٩ - الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستتر . حجته قبل الأصيل ولو لم يكن خصما في الدعوى دون الوكيل .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		٢٠ - تقدير الحكم للتعويض عن نزع ملكية الأرض للنفعة العامة دون أن يعرض لمقابل التحسين . هذا الحكم لا يجوز حجية بشأن ما يعرض أمام لجنة طعون التحسين حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين .
١٤٦٧	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — القضاء في مسألة كلية شاملة . لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم . مادة ٤٠٥ . مدنى . توجيه الطلبات إلى المدعى عليهم بالتضامن . اعتبار كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة .
١٥٣٥	٢٨٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
		٢٢ — اختلاف دعوى الطاعة من دعوى التطليق موضوعا وسببا . الذشوز لا يعد مانعا من نظر دعوى الزوجة بالتطليق . التفات محكمة الموضوع من دلالة حكم الطاعة في دعوى التطليق . لا خطأ .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		« حجية الحكم الجنائي » .
		١ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شروطها . الحكم اقتهائيا بإدانة المطعون ضده لارتكابه جريمة تقليد العلامة التجارية استنادا إلى قيام التشابه بين العلامتين الأصلية والأخرى المقلدة . قضاء المحكمة المدنية بإنكار التشابه ونفى ذات واقعة التقاييد . خطأ .
١٩١	٤٨	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٢)
		٢ — الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لا تكتسب أية حجية أمام القضاء المدني علة ذلك .
٣٠٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)
٨٠٤	١٥٥	(رافضن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٣ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شروطها . مثال في دعوى طلاق .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٤ — لا حجية للحكم الجنائي أمام القضاء المدني إلا إذا كان الحكم الجنائي سابقا على الحكم المدني .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٥ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . تقدير المحكمة المدنية للتعويض المستحق للضرور نتيجة خطأ المتهم بعد إنقاصه بنسبة الخطأ المسند للجني عليه ووالده الذي ساهم في إحداث الضرور . لا خطأ .
١٧١٦	٣١٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٧)
		٦ — لمحكمة الموضوع تقدير أسباب سلب الولاية . عدم استلزام بلوغ السبب مبلغ الجريمة . لا محل لتعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن ٣٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		«إستنفاد الولاية» .
		قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في موضوع النزاع . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وجوب إعادة الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع . علة ذلك .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسته ١٩٧٦/١/٦) وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى) . الطعن في الحكم : (أولا) ميعاد الطعن : ١ — استئناف الحكم الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد . عدم خضوعه لمواعيد الاستئناف العادية طالما أنه لم يفصل هو أو حكم مرسى المزاد في مسألة عارضة .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ٢ — الحكم التفسيري . خضوعه للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية أو غير العادية للحكم محل التفسير . م ٢/١٩٢ مرافعات . استئناف الحكم الابتدائي الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد . ميعاده . خمسة الأيام التالية للنطق بالحكم . م ٤٥١ مرافعات .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦) ٣ — الخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له

الصفحة	القاعدة	
		في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم جميعا في الميعاد . م ٢١٨ مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٤ - المواعيد المحددة للطعن في الأحكام . تعلقها بالنظام العام . جزاء عدم مراعاتها . سقوط الحق في الطعن . للمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء نفسها .
٨٤٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١)
		٥ - ميعاد المسافة . وجوب إضافته إلى الميعاد الأصلي دون فاصل بينهما ولو صادف آخر الميعاد يوم عطلة . مدميعاد الاستئناف إلى ما بعد العطلة ثم إضافة ميعاد المسافة بعد ذلك . خطأ في القانون .
١٣٧٧	٢٦١	(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٧)
		٦ - النعي على الحكم بأنه لم يحتسب ميعاد المسافة بإضافة المسافة بين مقر السكن وبين محطة السكة الحديد ، والمسافة بين المحطة ومقر محكمة الاستئناف . عدم جواز إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
١٤٣٥	٢٧٤	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		(ثانيا) المصلحة والصفة في الطعن :
		١ - المصلحة في الطعن بالنقض . متاؤها . تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . لا عبرة بزوالها بعد ذلك .
٢١٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ — المصلحة في الطعن . مثال .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		٣ — الدفع بعدم قبول الطعن لإنعدام مصلحة الطاعنين فيه لتنازلهما كتابة عن الدعوى الابتدائية . غير مقبول طالما أن الاتفاق المتضمن ذلك التنازل هو بذاته مدار الخصومة القائمة بين الطرفين .
١٢٢٨	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٤ — قيام النزاع أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر لمشتري الجذك ، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع للمتجر . أثره . توافر مصلحة هذا المشتري في استئناف الحكم الصادر برفض اجازة البيع ولو تراخى البائع له عن الطعن عليه . علة ذلك .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن ٧٥٨ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٥ — الطعن في الحكم للخطأ الذي يرد في الأسباب . لا يصح الا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولا تقوم له قائمة إلا بها . عدم القضاء على الطاعة بشيء . أثره . انتفاء مصلحتها في الطعن في الحكم . مثال في دعوى عمل .
١٦٢٤	٣٠١	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠)
		٦ — الأصل أن الطاعن يرفع طعنه بالصفة التي كان مختصا بها في الدعوى . لا بغير من ذلك أن تكون هذه الصفة محل منازعة منه .
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) إعلان الطعن :
		عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى . أثره . جواز إعلانه بالطعن في الحكم في موطنه المختار المبين بالصحيفة . ترتب ذات الأثر متى كان بيان الموطن قاصرا عن الاهتداء اليه .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		(رابعا) الخصوم في الطعن :
		١ - طعن أحد الورثة بالنقض عن نفسه وبصفته ممثلا للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء براءة ذمة مورثهم من دين معين . عدم اعتبار الطاعن نائبا عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن . غلة ذلك . الحاضر في الطعن لا ينوب عمن كان حاضرا مثله في الخصومة .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٢ - الأصل أن الطعن في الحكم لا ينتج أثرا إلا بالنسبة لمن رفعه من الخصوم ولا يحتاج به إلا بالنسبة لمن وجه اليه . عدم استفادة غيره من هذا الطعن ولو كانت مصلحتهم واحدة . الاستثناء . حالاته . م ٢١٨ من انعامات . مثال في دعوى ملكية .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		(خامسا) التنازل عن الطعن :
		١ - الحكم الغيابي الصادر في مسائل الأحوال الشخصية باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بطريق النقض رقم

الصفحة	القاعدة	
		إقامة الطاعن . معارضة في ذات الحكم . اعتباره نزولاً عن الطعن بالمعارضة .
١٢٠٦	٢٢٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٥٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ٢ - التفرقة بين الدعوى وحق الإلتجاء إلى القضاء . جواز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه أو أثناء نظر الطعن .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ٣ - التنازل أثناء نظر الطعن بالنقض عن متابعة السير في الاستئناف إذا منقض الحكم . جائز . عامة ذلك .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		(سادسا) أثر الطعن :
		قاعدة الربط الحكمي الواردة بالقانون ١٢ سنة ١٩٥٨ . وجوب العمل بها في كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . يكفي لإعتباره كذلك الطعن فيه من أي من طرفي الخصومة . لا محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .
١٢٧٢	٢٤٢	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
		(سابعا) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - عدم نهائية الحكم المنفذ . موجب لوقف إجراءات بيع العقار . الحكم بايقاع البيع بعد رفض طلب وقف

الصفحة	القاعدة	
		الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا . جواز الطعن فيه بالاستئناف . م ١/٤٥١ مرافعات .
٢١٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٦)
		٢ - طلب الخصم التأجيل لإعلان شهوده ثم اكتفاؤه بمناقشة شهادتي خصمه . لا يعد قبولا صريحا للحكم التحقيق . اعتبار هذا الحكم مستأنفا تبعا لاستئناف الحكم المنهى للتصومة . م ٢٢٩ مرافعات .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٧٦)
		٣ - عدم قابلية الحكم للطعن فيه تطبيقا للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه . فصل المحكمة الابتدائية في دعوى تخفيض أجره في مسألة أولية باعتبار أن الأيجار وقع على محل تجارى بمقوماته . جواز الطعن في هذا الحكم . علة ذلك .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٧٦)
		٤ - نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . المنازعة حول بدء سريان الفوائد التأخيرية المستحقة للمالك . استناد الحكم عند الفصل في هذه المنازعة إلى نص المادة ٢٢٦ مدنى . أثره . قابليته للطعن فيه بالنسبة لما قضى به في هذا الشق طبقا للقواعد العامة .
١٣٦٦	٢٥٩	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دعوى الإخلاء لمخالفة شرط حظر التنازل عن الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأما كن . غير مقدرة القيمة . علة ذلك . القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها . صحيح .
١٤٠٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)
		٦ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بالتأجير من الباطن . دعوى بفسخ عقد الإيجار غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها . صحيح .
١٥٦٣	٢١٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٧ - ثبوت أن النزاع في الدعوى ينطوي على طلبين مستقلين كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما . الحكم المنهى للخصومة في أحد الطلبين . جواز الطعن فيه على استقلال قبل الفصل في الطلب الثاني . مثال في بيع .
١٤٣٥	٢٧٤	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		(ثامنا) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم سماع الدعوى والحكم بسماعها وإعادتها لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٤٥٨	٩٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قضاء محكمة أول درجة — في ظل قانون المرافعات السابق — برفض طلب التعويض وإعادة الدعوى للرافعة بالنسبة لباقي الطلبات . استثنائه ، القضاء بتأييد الحكم المستأنف في ظل قانون المرافعات الحالي . قضاء غير منه للخصومة كلها ما لم يكن قد سبق الفصل نهائيا في باقي الطلبات قبل صدوره . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال م ٢١٢ مرافعات .
٦٢٠	١٢٣	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦)
		٣ — الطعن في الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها . شرطه م ٢١٢ مرافعات . صدور قرار لجنة الطعن بعدم خضوع الممول للضريبة . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء هذا القرار وتحديد إراداته الخاضعة للضريبة . تأييد المحكمة الاستئنافية للشق الأول من الحكم وإلغاء الشق الخاص بتحديد الإيرادات مع إعادة القضية إلى لجنة الطعن للفصل في التقدير . عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذا الحكم استقلالا .
٩٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٦)
		٤ — الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . الاستثناء . الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري م ٢١٢ مرافعات . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما تضمنه من استبعاد الربط الإضافي في سنوات النزاع وإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر أسس التقدير . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - قضاء محكمة الاستئناف برفض الادعاء بالتزوير مع تغريم الطاعن بالغرامة القانونية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . على ذلك م ٢١٢ مرافعات .</p>
١٤٣٢	٢٧٣	<p>(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)</p> <p>٦ - عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . مادة ٢١٢ مرافعات . جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص الولائي على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى بغير فصل في باقي الطلبات متى كانت الجهة المقول باختصاصها قد ألغيت . مثال بشأن تحديد الأجرة .</p>
١٥٩٤	٢٩٧	<p>(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)</p> <p>٧ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق من موضوع الدعوى . الاستثناء . المادة ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم سماع الدعوى في شق منها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .</p>
١٨٧٢	٣٤١	<p>(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)</p> <p>٨ - حالات استئناف الحكم بإيقاع البيع . ورودها في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . إغفال الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان الإعلان بحصول هذا</p>

الصفحة	القاعدة	
		الإيداع ، وعدم مراعاة أحكام المادة ٦٣٣ مرافعات سابق ، أو النشر بجريدة غير شائعة . عدم جواز استئناف الحكم في تلك الحالات .
١٣٠٣	٢٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨) ٩ - الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق . الاستثناء . بطلان الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ١٠ - قضاء محكمة أول درجة باعتبار الختم ناكلاً عن اليمين . حكم نهائي . عدم جواز التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن اليمين غير منتجة بسبب سقوط الحق بالتقادم .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦) ١١ - الأحكام الصادرة من مجلس تأديب القضاء نهائية . عدم قبول الطعن فيها أمام محكمة النقض . قرار رئيس الجمهورية أو وزير العدل بتنفيذ هذه الأحكام . الطعن فيها غير مقبول . على ذلك .
٣٤	١٠	(الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>حيازة</p> <p>(أولا) اكتساب الملكية :</p> <p>١ — وضع اليد على العقار استنادا إلى عقد بيع صوري صورية مطلقة . مظهر من مظاهر ستر الصورية . لا أثر له في كسب الملكية مهما طال مدتة .</p>
٧٢٨	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)</p> <p>٢ — مشتري العقار بعقد غير مسجل باعتباره خلفا خاصا للبائع . له ضم حيازة سلفة إلى حيازته بصدد إثبات تملك العين المبيعة بالتقادم المكسب . وجوب تمسك المشتري في هذه الحالة بطالب ضم مدة وضع يد سلفة أمام محكمة الموضوع .</p>
١٤٦٢	٢٧٧	<p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٣٠)</p> <p>٣ — وضع اليد على العقار بسبب وقفي معلوم . جواز اكتسابه للملكية في حالتين . أن يتلقى العقار من شخص يعتقد أنه هو المالك له ، أو أن يجابه المالك مجابهة ظاهرة بإنكار ملكيته والاستئثار بها دونه .</p>
١٦٢٧	٣٠٢	<p>(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)</p> <p>٤ — حسن النية الذي يقتضيه تملك العقار بالتقادم القصير . ماهيته .</p>
١٦٢٧	٣٠٢	<p>(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	حيارة
		٥ - استخلاص حسن نية واضح اليد . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل قضائه .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		٦ - اكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		(ثانيا) دعوى الحيازة :
		١ - دعوى منع التعرض . عدم جواز رفعها بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين . وجوب الاستناد إلى دعوى العقد لا دعوى منع التعرض متى ثبت وجود العقد .
٤٢٨	٨٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٢/١١)
		٢ - دعوى استرداد الحيازة . شروطها . استظهار الحكم أن حيازة العين المؤجرة كانت خالصة للزوجة خلفا لزوجها المستأجر بعد وفاته وأن إقامة ابنها كانت موقوته على سبيل التسامح . اعتبار تنازله عن الشقة دون تفويض من والدته هو سلب لحيازتها مبنى على الغش .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دعوى استرداد الحيازة . جواز إقامتها على من انتقلت إليه حيازة العقار ممن اغتصبها . لاعبرة بحسن نية الأول .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		٤ — استرداد الحيازة . الالتجاء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة . شرطه . ارتباط المدعى مع المدعى عليه فيها بعقد . جواز إقامة المستأجر دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المالك المقتصب لها .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		(ثالثاً) إقامة الحائز للمنشآت :
		١ — إقامة الحائز منشآت على أرض مملوكة لغيره . حسن النية مفترض في الباني المالك يقع عليه عبء اثبات سوء نيته . المقصود بحسن النية وسوء النية ، المادتان ٩٢٤ و ٩٢٥ مدني .
٤٥٣	٩٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)
		٢ — استخلاص الحكم سوء نية الباني على أرض مملوكة لغيره من عدم تسجيل عقد شرائه لها وأن الأرض لا تدخل في سند ملكية البائع له . خطأ وفساد في الاستدلال .
٤٥٣	٩٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(خ)
		خبرة
		ندب الخبراء :
		١ - تعيين الخبراء . رخصة لقاضي الموضوع . النعي عليه عدم الاستعانة بخبير . غير مقبول متى رأى في عناصر النزاع ما يكفي لتكوين اقتناعه .
٢٩٢	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
٤٢٨	٨٨	(والطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١١)
٤٩٤	١٠٢	(والطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٠٢	١٠٣	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
١١٧٦	٢٢٤	(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥)
		٣ - حق الزوجة في طلب التفريق للغيب في الرجل . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم من الإقامة مع وجوده .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — نذب خبير للاطلاع على ملف عقار بمأمورية الإيرادات ليبان ما إذا كان المؤجر قد أقام طعنا في قرار لجنة التقدير . واقعة مادية . لا تنطوي على فصل في مسألة قانونية . جواز الاستعانة فيها بخبير .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ...
		٥ — إقامة الحكم قضاءه على سند يغير السند الذي ركن إليه الطاعن وطلب من أجله نذب خبير . تضمنه الرد الضمني على هذا الطلب .
١٤٩١	٢٨١	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣٠) ...
		٦ — تخطى قاضي الموضوع خبراء الجدول أو الخبراء الحكوميين إلى غيرهم . هدم الإفصاح في الحكم عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز . لا بطلان . مادة ٢٢٦ مرافعات سابق المقابلة للمادة ١٣٦ من قانون الإثبات .
١٥٥٤	٢٩٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠) ...
		مباشرة الخبير للعمل :
		١ — تكليف الخبير المحصوم بحضور الاجتماع الأول . كفايته طوال مدة المأمورية . م ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات .
٤٣٨	٩٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٥	٢٤٥	<p>٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الخبر بمحضر أعماله إخطاره للطرفين قبل مباشرة المأمورية بخطابات موصى عليها . إغفاله إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . لأبطالان .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧)</p>
١٥١٦	٢٨٦	<p>٣ - دعوة الخصوم للمضور أمام الخبر . م ٤٦ من قانون الإثبات ٢٥ سنة ١٩٦٨ . التفرقة بين إغفال دعوة الخصوم أصلاً وبين دعوتهم بغير طريق الكتاب المسجل . تحقق البطلان في الحالة الأولى . عدم ترتب البطلان في الحالة الثانية إلا إذا لم يطعن القاضي إلى عدم بلوغ الدعوة محلها .</p> <p>(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٣)</p>
١١١٨	٢١٤	<p>٤ - تكليف الخبر ببحث مستندات ودفاتر الطرفين فيما يختص بالأوراق التجارية المقيدة بالحساب الجاري . النعي عليه بمجاوزته لمهامه لقيامه ببحث دفتر أوراق القبض المكمل بدفتر الحساب الجاري فيما يتعلق بتلك الأوراق . لا محل له . اعتماد الحكم تقرير الخبر في هذا الشأن . كفايته رداً ضمنياً على ماوجه إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٧)</p>
١٥٥٤	٢٩٢	<p>٥ - الاعتراض على شخص الخبر أو على عمله . وجوب إبدائه أمام الخبر أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>

الصفحة	القائمة	
		تقدير رأى الخبير :
		١ - رأى الخبير . مجرد دليل في الدعوى . لمحكمة الموضوع مخالفته دون معقب . حسبها إقامة قضائها على أسباب سائفة .
٩٨٨	١٨٨	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢١)
		٢ - لمحكمة الموضوع تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . حقها في الجزم بما لم يقطع به طالما أن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت .
١٥١٦	٢٨٦	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٣)
		اعتماد المحكمة للتقرير :
		١ - نتيجة تقرير الخبير وأسبابه . اعتبارهما جزءا مكملا لأسباب الحكم متى أخذت محكمة الموضوع بهذا التقرير وأحالت إلى أسبابه .
٤٩٤	١٠٢	(الطن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
٧٥٢	١٤٧	(والطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
		٢ - اعتماد الحكم على ماورد بتقرير الخبير باعتباره متما لأسبابه . النعى عليه لإغفاله الرد استقلالا على دفاع ومستندات تكفل تقرير الخبير بالرد عليها . لا محل له .
٧١٤	١٤١	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١)
		٣ - إثبات الخبير بالإقرار الصادر من الخصم في محضر أعماله . عدم التزام المحكمة ببيان نص هذا الإقرار في الحكم .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دستور . دحوى . دفعوع
		دستور
		١ — النص في الدستور على أن يبين القانون شروط واجراءات تعيين أعضاء الهيئات القضائية ونقلهم . شموله للنقل المكانى والنقل النوعى على السواء . مؤدى ذلك . اعتبار الدفع بعدم دستورية المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية فيما إجازته من نقل أعضاء النيابة إلى وظيفة غير قضائية . غير جدى .
٧٠	١٨	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
		٢ — صدور الدستور فى تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه . أثره . لا محل للتحدى بعدم دستورية المادة ٢/٨٨ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٧٥	١٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١/٤/١٩٧٦)
		٣ — الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٣٤	٢٥٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٦)
		٤ — عدم بيان الطاعن مواطن التفسير التى تجاوزت حدود التفويض التشريعى . دلالة ذلك . عدم جدية الدفع . مثال

الصفحة	القاعدة	
		في دفع بعدم دستورية القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن إيجار الأماكن .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		دعوى
		إقامة الدعوى :
		١ — نظام أوامر الأداء . استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى ابتداء . عدم سريانه على اختصاص الغير في دعوى قائمة . إدخاله في الخصومة بتكليف بالحضور مع أن إليه في ظل المادة ١٤٣ مرافعات سابق . صحيح .
٢٤٠	٥٧	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩)
		٢ — دعوى منع التعرض . عدم جواز رفعها بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين . وجوب الاستناد إلى دعوى العقد لا دعوى منع التعرض متى ثبت وجود العقد .
٤٢٨	٨٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١١)
		٣ — دعوى استرداد الحيازة . جواز إقامتها على من انتقلت إليه حيازة العقار ممن اغتصبها . لا عبرة بحسن نية الأول .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		٤ — استرداد الحيازة . اللجوء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة . شرطه . ارتباط المدعى مع المدعى عليه فيها

الصفحة	القاعدة	
		بمقد. جواز إقامة المستأجر دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المغتصب لها .
١٠٦٣	٢٠٤	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٥)
		٥ - إيجاب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . لإجراء شرع لمصلحة ناقص الأهلية . عدم جواز تمسك الخصم الآخر بذلك .
٤٧١	٩٧	(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)
		٦ - إنشاء الورقة التجارية كأداة وفاء بالالتزام سابق . أثره . نشوء التزام جديد "صرفي" إلى جانب الالتزام الأصلي . سلوك الدائن سبيل دعوى الصرف . أثره . خضوعه لجميع قواعد الالتزام الصرفي دون غيرها بما فيها التقادم الخمسي .
٨٥٦	١٦٥	(الطن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٥)
		٧ - النزاع في مواد الولاية على المال . ليس خصومة حقيقية . انطوائه على معنى الحسية .
١٣٧٠	٢٢٠	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
		صحيفة الدعوى :
		١ - تصحيح الإجراء الباطل . وجوب إتمامه في ذات مرحلة التقاضى التي اتخذ فيها هذا الإجراء .. البطلان الناشئ

الصفحة	القاعدة	
		عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى . إمتناع تصحيحه أثناء نظر الاستئناف .
٣٥٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٣ — القضاء ببطلان ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى لعدم إعلانها للطاعن في موطنه الأصلي . القضاء بأن تضمن هذه الورقة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى يكفي لتصحيح البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام عليها . خطأ .
٣٥٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٣ — بيان موطن المدعى بالصحيفة . وجوب أن يكون كافياً . البيان الناقص يستوى في أثره مع إغفاله .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		٤ — عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى . أثره . جواز إعلانه بالطعن في الحكم في موطنه المختار المبين بالصحيفة . ترتب ذات الأثر متى كان بيان الموطن قاصراً عن الاهتداء إليه .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		٥ — استقلال فاض الموضوع بتقدير كفاية بيان الموطن الأصلي للمدعى في صحيفة الدعوى . شرطه . إقامة قضائه على أسباب سائغة .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		قبول الدعوى :
		١ — اتفاق المتعاقدين على الاتيحاء إلى التحكيم لفض المنازعات بينهما . وجوب التمسك بشرط التحكيم قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة . ليس دفعا موضوعيا .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في موضوع النزاع . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتنظر الموضوع . علة ذلك .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٣ — إيداع كامل الثمن الحقيقي وعلى الوجه المبين في المادة ٢/٩٤٢ مدنى . شرط لقبول دعوى الشفعة . لا يملك البائع إعفاء الشفيع من هذا الشرط . حق البائع طبقا للمادة ٢/٩٤٥ مدنى في منح الشفيع أجل الوفاء الممنوح للمشتري . لا يكون إلا بعد ثبوت حق الشفيع في الشفعة قضاء أو رضاء . علة ذلك .
٣٤٧	٧٥	(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
		٤ — قبول دعوى التزوير الأصلية . شرطه . مجرد إقامة دعوى صحة ونفاذ الاقرار دون تقديم المحرر المثبت له والاحتجاج به

الصفحة	القاعدة	
		كدليل لاثبات التصرف . غير مانع من إقامة دعوى مستقلة بتزوير ذلك المحرر طالما أنه لم يكن قد قدم في الدعوى المرددة بين الطرفين .
٤٤٩	٩٢	(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦) ٥ - رجوع أحد المدينين المتضامنين بكل الدين محل التضامن على من أقر منهم بتحملة وحده . شرطه . وفاؤه بالفعل بهذا الدين للدائن . لا يغني عن ذلك مجرد الزامه بهذا الدين بحكم نهائي دون تنفيذه .
١٠٥٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢) "الصفة في الدعوى" ١ - توقيع حيز ما للدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته مديرا لمدرسة خاصة . منازعة الطاعن في هذه الصفة . طرح الحكم المطعون فيه لهذه المنازعة استنادا إلى أن المحضر قد خاطبه بهذه الصفة عند توقيع الحيز . خطأ . المدرسة الخاصة لا تعتبر شخصا اعتباريا له ذمة مستقلة . ق ١٦٠ سنة ١٩٥٨ قبل إلغائه بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠) ٢ - الأصل أن الطاعن يرفع طعنه بالصفة التي كان مختصا بها في الدعوى . لا يغير من ذلك أن تكون هذه الصفة محل منازعة منه .
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التحقق من صفة رافع الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . مثال . بشأن دعوى تخفيض أجره .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٤ — الوزير يمثل الدولة في شئون وزارته هو . صاحب الصفة في الدعوى المقامة ضد المصالح التابعة لها . وزير الخزانة . تمثيله مصلحة الجمارك .
٧٢٦	١٤٣	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)
		٥ — دعاوى المطالبة بالحق في مكافأة نهاية الخدمة أو بمعاش اتفاق بديل منها وكذا بالحقوق التي ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعية . وجوب توجيهها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . دون صاحب العمل .
٨٠٨	١٥٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٦ — جواز توجيه الدعوى للنحصر في شخص وكيله متى اقترن اسم الوكيل باسم الموكل . الاختصاص في الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصفة التي اتصف بها النحصر في الدعوى .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٧ — صدور التوكيل إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقيهم . ثبوت أن التوكيل الصادر من هؤلاء الآخرين مصرح فيه بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم . اعتبار الطعن مرفوعا من ذى صفة
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	اللماعة	
		٨ - المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . تخويله وزير التموين حق الاستيلاء على أى مصنع أو محل صناعى لقاء تعويض . اعتبار وزير التموين هو المسئول عن تلك التعويضات . لاخطأ .
١٠٣٤	١٩٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩)
		٩ - إقامة الدعوى من الولي الطبيعي على القاصر . اختصاصه بهذه الصفة فى الاستئناف دون اعتراض منه . الدفع بطلان الطعن بالنقض لاختصاصه فيه رغم بلوغ القاصر سن الرشد . لا محل له مادام أنه لم يقدم دليل ذلك .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		١٠ - طلب الحجر . ماهيته . عدم جواز توجيهه الى ورثة المطلوب الحجر عليه .
١٣٧٠	٢٦٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٦)
		” المصلحة فى الدعوى “
		١ - الدفع بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعنين فيه لتنازلهما كتابة عن الدعوى الابتدائية . غير مقبول طالما أن الاتفاق المتضمن ذلك التنازل هو بذاته مدار الخصومة القائمة بين الطرفين .
١٢٢٨	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٢ - طلب البائعين الحكم بصحة التعاقد الصادر منهما الى المشتري . القضاء برفض هذه الدعوى استنادا الى أن البائع لا يملك رفعها دون أن ينفى الحكم وجود مصلحة للبائعين فى اقامتها . خطأ .
٥١٢	١٠٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		« سماع دعوى الأحوال الشخصية » .
		١ — دعوى إثبات الوفاة والوراثة . تضمنين صحيفتها بيان بأعيان التركة المخلفة عن المتوفى . كفايته لسماعها . لا يمنع من ذلك خلوها من تحديد واضع اليد على التركة .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٦)
		٢ — الزواج الحاصل قبل سنة ١٨٩٧ . جواز سماع الدعوى المقامة به من أحد الزوجين بشهادة الشهود . شرطه . أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . إقامة الدعوى من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما . عدم جواز سماعها ما لم تكن مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير . للقاضي سلطة تقدير هذه الأوراق .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٦)
		٣ — النص في اللائحة الشرعية الصادر في سنة ١٨٨٠ على ضرورة توثيق عقود الزواج . لم يضع قيودا على سماع دعوى الزوجية أو إثباتها .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٦)
		٤ — دعوى الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به . سماعها عند الانكار بعد وفاة المورث المنسوب له الاقرار . شرطه . وجود مسوغ كتابي دال على صحتها . دعوى النسب التي لا تعتمد على الاقرار . ثبوتها بالفراش أو البيئة .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٧/٤/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دعوى الطلاق بين الزوجين غير المسلمين . سماعها مشروط بانتماء الزوجين إلى طوائف تدين بوقوع الطلاق . مادة ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . انضمام الزوجة إلى طائفة اللاتين الكاثوليك قبل رفع الدعوى وقبل ايقاع الزوج طلاقها بإرادته المفردة . أثره . عدم سماع الدعوى .
١٧٥٨	٣٢٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		٦ - ثبوت أن الزوجة كاثوليكية المذهب من قبل زواجها . القضاء بعدم سماع دعوى الزوج بإثبات طلاقه لها بإرادته المفردة . لاخطأ .
١٨٥٠	٣٣٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٦)
		٧ - الدعاوى التي يمنع من سماعها مضي ٣٣ سنة . هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . منع سماع دعاوى المستحق فيه بمضي ١٥ سنة .
٩٥٤	١٨١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		٨ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق من موضوع الدعوى . الاستثناء . المادة ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم سماع الدعوى في شق منها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٨٧٢	٣٤١	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٦)
		قيمة الدعوى :
		١ - تعذيل المدعى لطالباته إلى مبلغ تعويض الدفعة الواحدة الذي أظهره الخبير مضافا إليه غرامة التأخير السابق طلبها بواقع

الصفحة	القاعدة	
		١. / يومياً . ضرورة احتساب مقدار الغرامة المطلوبة عند تقدير قيمة الدعوى . الحكم بعدم جواز الاستئناف رغم مجاوزة الطلبين للنصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية . خطأ .
١٨١	٤٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١)
		٢ - قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيمياً بنظرها . صيرورتها نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى . مؤداه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيتها ولو كان الحكم قد خالف القانون . التزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى . الحكم الصادر منها في الموضوع . قابل للطعن . فيه بالاستئناف . علة ذلك .
٤٨٠	٩٩	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)
		٣ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية ، غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٩٨٨	١٨٨	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢١)
		٤ - عقد الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن . امتداده تلقائياً لمدة غير محدودة . الدعوى بطلب إخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك .
١٠٨٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - دعوى الاخلاء لمخالفة شرط حظر انتازل عن الإيجار الخاضع لئاناون إيجار الأماكن، غير مقدرة القيمة، علة ذلك، القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها، صحيح، تقريره الخاطيء أن القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فتح باب الطعن استثناء من قواعد تقدير الدعوى، لا يعيبه مادام لم يؤثر على نتيجته الصحيحة.</p>
١٤٠٥	٢٦٧	<p>(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣)</p>
		<p>٦ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للأجير من الباطن، دعوى بفسخ عقد الإيجار غير قابلة لتقدير قيمتها، علة ذلك، جواز استئناف الحكم الصادر فيها.</p>
١٥٦٣	٢٩٣	<p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)</p>
		<p>٧ - انطواء النزاع في الدعوى على طلبين مستقل كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما، وجوب تقدير قيمة كل منهما على حدة، مثال في بيع.</p>
١٤٣٥	٢٧٤	<p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)</p>
		<p>سبب الدعوى :</p>
		<p>١ - طلب فسخ البيع مع التعويض، الاستناد أمام محكمة الاستئناف إلى تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد، اعتبار ذلك سببا جديدا وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي.</p>
٥١	١٠٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)</p>

الصفحة	الزاعدة	
		٢ - تعويض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم نتيجة الاصابة دون المرض . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئة التأمينات استنادا إلى هذا النص . لا محل لإعمال قوانين اصابة العمل أو الأمراض المهنة .
٦٣٣	١٢٦	(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
		٣ - إقامة المقاول دعواه بطلب إلزام المطعمون عليه بقيمة المباني التى أقامها لصالحه دون رابطة عقدية وحتى لا يثرى الأخير على حسابه . مؤداه . استناد المدعى أصلا إلى أحكام الاثراء بلا سبب .
٦٦٢	١٣٢	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٤ - سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم . مثال فى دعوى بطلان زواج .
١٧٤٧	٣٢١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		الطلبات فى الدعوى :
		١ - طلب الطاعن أثناء نظر الدعوى لإعمال أحكام الربط الحكمى . لا يعد تنازلا صريحا أو ضمنا عما سبق أن أبداه من اعتراضات على تقديرات لجنة الطعن . علة ذلك .
٣٣٧	٧٣	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦/١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطلب الذى تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الصريح الجازم . مثال فى طلب الإحالة للتحقيق .
١١٧١	٢٢٣	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)
		٣ - المطالبة القضائية التى تقطع التقدم المسقط . شرطها . أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه . صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما . قاطعة للتقدم فى خصوص هذا الحق وحده وما التحقق به من توافره .
١١٨٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		٤ - ثبوت أن النزاع فى الدعوى ينطوى على طالبين مستقلين كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما . الحكم المنهى للخصومة فى أحد الطرفين . جواز الطعن فيه على استقلال قبل الفصل فى الطلب الثانى . علة ذلك . مثال فى بيع .
١٤٣٥	٢٧٤	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		”تكييف الدعوى“
		الزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها .
١٧٤٨	٣٢١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الطلب العارض“</p> <p>طلب المؤجر تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة . إضافته طلب بطلان عقد الإيجار الصادر من وكيله لأنه وليد غش وتواطؤ . اعتباره طلبا عارضا مكلا للطلب الأصلي . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد .</p>
٦٧٦	١٣٥	<p>(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)</p>
		<p>”الحكم بغير الطلبات“</p> <p>الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . من وجوه التماس إعادة النظر . إظهار المحكمة في حكمها أنها مدركة لحقيقة ما قدم لها من طلبات وعالمة بأنها بقضائها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو النقض .</p>
١٢١١	٢٣٠	<p>(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٧٦)</p>
		<p>”إغفال الفصل في الطلبات“</p> <p>قضاء محكمة أول درجة بأحقية الطاعنة في التعويض دون بيان قيمته أو إلزام المطعون عليه به . اعتباره إغفالا من المحكمة للحكم في طلب التعويض . تصحيح ذلك لا يكون بالطعن في الحكم . وجوب الرجوع لمحكمة أول درجة للفصل في هذا الطلب . م ١٩٣ مرافعات .</p>
٨٦٢	١٦٦	<p>(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الدعوى :
		١ - الخصومة لا تتأثر بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغيير .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ - بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها اعتبار مدير الشركة في حكم المصنف حتى يتم تعيين هذا الأخير .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٣ - القضاء في مسألة كاية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضي في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم . مادة ٤٠٥ مدني . توجيه الطلبات إلى المدعى عليهم بالتضامن . اعتبار كل منهم مستقلاً عن الآخر في الخصومة .
١٥٣٥	٢٨٩	(الطعن ٤١٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
		٤ - الأصل في الأحكام إنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها . قضاء محكمة النقض بقبول حلول الخصم محل الطاعة بعد وفاتها . انسحاب أثره إلى تاريخ طلب الحلول .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		التدخل في الدعوى :
		١ - تضمين الحكم أسماء وصفات ومستندات طالب التدخل الانضمامي . استناده إلى هذه المستندات في قضائه . اعتبار ذلك فصلا من الحكم في طلب التدخل بقبوله .
٥٦٢	١١٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		٢ - التدخل الانضمامي والتدخل الهجومي . ماهية كل منهما . العبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني . تدخل والدة المجنى عليه في دعوى والده بالتعويض وطلبها الحكم لها معا بذات المبلغ . تدخل هجومي . القضاء بأن هذا التدخل انضمامي وإغفال الحكم بحث الدفع بسقوط حق المتدخلة في طلب التعويض بالتقادم . خطأ .
٦٤٦	١٢٩	(الطن رقم ٣٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥)
		٣ - النيابة العامة تعد طرفا أصليا وليست طرفا منضما في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ . الخصوم أن يعقبوا على رأى النيابة فيها .
١٥١٦	٢٨٦	(الطن رقم ١٩ سنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/١١/٣) ...
		٤ - النيابة العامة تعتبر طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . هدم سريان المادة ٩٥ مرافعات التي تجيز للخصوم تصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة إلا حيث تكون النيابة طرفا منضما .
١٧٤٨	٣٢١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		نظر الدعوى :
		١ - وجه الاستعجال المنصوص عليه في المادة ١٢٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . حث المحكمة على نظر الدعاوى المتعلقة بقانون التأمينات الاجتماعية على وجه السرعة . ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى . أربعون يوما .
٢٣٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		٢ - طلب تأجيل نظر الدعوى لتقديم مستندات . استقلال قاضى الموضوع بتقديره .
٣٦٦	٧٩	(الطعن رقم ٥١٠ سنة ٤١ ق في جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٣ - ضم الدعويين المتحدتين في الموضوع والسبب والخصوم . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها . انصراف الحكم الصادر في الموضوع إلى الفصل في الدعويين معا . مثال في طعن ضريبي .
١١٠٥	٢١٠	(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٣)
		٤ - وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية . لا يلزم تضمينه بيان النطق به في علانية . الأصل في الاجراءات أنها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء اثباتها .
١٧٢١	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الدفاع في الدعوى“</p> <p>المحكمون المفوضون بالصلح . وجوب التزامهم بالمبادئ الأساسية في التقاضي وأهمها احترام حقوق الدفاع . عدم تحديد جلسة للرافعة بعد الفصل في طلب رد أحد المحكمين وقبل إصدار الحكم . لا يعد اهدارا للمبادئ الأساسية للتقاضي .</p>
١٧٦٩	٣٣٤	<p>(الطعن ١٧٧ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦)</p>
		<p>”أثر غياب المدعى“</p> <p>١ — شطب الدعوى . لا يلغىها ولا يزيل إجراءاتها أو الآثار المترتبة عليها . مؤداه . استبعاد الدعوى من الجدول مع جواز معاودة السير فيها . م ١١٢ من اللائحة الشرعية قبل إلغائها .</p>
٨٩٥	١٧٠	<p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧/٤/١٩٧٦)</p>
		<p>٢ — تخلف المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر دعواه أو بأية جلسة تالية . غير مانع من نظرها والفصل فيها متى أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم . م ٨٢ مرافعات . إعلان المدعى الغائب بطلب رفض الدعوى . غير واجب . طلب المدعى شطب الدعوى . لا يمنع المحكمة من الفصل فيها .</p>
١١٢٣	٢١٥	<p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٦)</p>

الصفحة	التماعة	
		<p>” تقديم المذكرات “</p> <p>١ - حجز المحكمة الدعوى للحكم فيها دون التصريح بتقديم مذكرات . إلتفاتا من مذكرة دفاع الطاعن المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم . لا قصور .</p>
١٠٩٣	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق ٥ جلسة ١٢/٥/١٩٧٦)</p> <p>٢ - حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . إيداع الخصم مذكرته في الميعاد مؤشرا عليها من الخصم الآخر باستلام صورتها . وجوب الاعتداد بما ورد بها من تعديل للطلبات .</p>
١١٥٣	٢١٩	<p>(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦)</p> <p>٣ - الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . إبداء بمذكرة استبعادها محكمة أول درجة بحق . عدم التمسك به في الاستئناف . اعتباره غير مطروح على محكمة الدرجة الثانية .</p>
١٥٣٥	٢٨٩	<p>(الطعن رقم ٤١٨٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٨/١١/١٩٧٦)</p> <p>” إعادة الدعوى للرافعة “</p> <p>١ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الحكم بالإشارة إلى هذا الطلب . رفض ضمنى له .</p>
٥٩٢	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إجابة طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة . متروك لتقدير محكمة الموضوع .
١٢٨٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٧)
		٣ — الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت . البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم عند إعادة الدعوى للمرافعة . عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع البطلان لمصلحته . م ٢١ مرافعات .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		”اعتبار الدعوى كأن لم تكن“
		١ — الجزء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات باعتبار الدعوى كأن لم تكن . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقص .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٢ — سقوط حق المدعى عليه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستة شهور من تاريخ شطبها . مناطه . التكلم في موضوع الدعوى قبل الدفع . إبداء الدفاع الموضوعي في دعوى جديدة بذات الحق . غير مانع من التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن في أى حالة كانت عليها الدعوى الجديدة .
١٠٥٩	٢٠٣	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل تعترض سير الخصومة :
		(أولا) إنقطاع الخصومة .
		١ — إغفال اختصاص أحد ورثة الخصم عند تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة . عدم جواز تمسك غير من الخصوم ببطلان الاجراءات .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		٢ — انقطاع سير الخصومة . لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . جواز العدول عنه .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		٣ — حجز الدعوى للحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم المستأنف عليه مذكرة في الميعاد أثبت بها وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة . أثره انقطاع سير الخصومة بقررة القانون .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
		٤ — صدور الحكم في فترة انقطاع الخصومة . أثره بطلان الاجراءات بما في ذلك الحكم .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
		٥ — بطلان الاجراءات التي تم أثناء انقطاع سير الخصومة . نسبي .
١٣٥٤	٢٥٦	(الطعن رقم ٣١ سنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) وقف الخصومة .
		١ - وقف السير في الدعوى استنادا إلى المادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للمحكمة . الطعن في الحكم لعدم استعمال هذه الرخصة . غير جائز .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ - وقف الدعوى إعمالا للمادة ١٢٩ مرافعات . شرطه . عدم استجابة المحكمة لطلب الوقف حتى يفصل في دعوى بطلان حكم المحكمين استنادا إلى أسباب سائغة . لا خطأ .
٤٨٨	١٠١	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤)
		٣ - وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة الإدارية خلال فترة الحراسة . استئناف سيرها بمجرد زوال سبب الوقف .
		الأمران ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٤١ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		(ثالثا) سقوط الخصومة وانقضاءها .
		١ - استبعاد المحكمة للقضية من جدول الجلسة لعدم ممداد الرسوم . انقضاء سنة من تاريخ استبعادها دون أن يقوم المستأنف بتعجيل القضية . أثره . للاستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٤٠٠	٢٦٦	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - توقيع الجزاء بسقوط الخصومة في الاستئناف . مناطه . عدم السير فيه مدة سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح بفعل المستأنف أو امتناعه متى طلب صاحب المصلحة ذلك . م ١٣٦ مرافعات .
١٤٠٠	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		٣ - طالب سقوط الخصومة . جواز ابدائه بطريق الدفع في الدعوى إذا عجزها المدعى بعد انقضاء سنة . تقديم هذا الطالب في دعوى مستقلة . جائز .
١٤٠٠	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		٤ - فرض الحراسة على الأموال . لأثر له بالنسبة للأهلية . لا محل لإعمال م ٣٠٦ مرافعات بشأن سريان مدة سقوط الخصومة في حق عديمي الأهلية وناقضتها .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		٥ - التقادم المكسب للملكية . انقطاعه بالمطالبة القضائية حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي . الحكم بانقضاء الخصومة في الاستئناف . أثره . اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا من تاريخ انقضاء ميعاد استئنافه . اعتباره انتهائيا من تاريخ الحكم بانقضاء الخصومة إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بانقضاء الخصومة .
٦٤١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		(رابعاً) ترك الخصومة :
		١ - الإقرار الكتابي المتضمن بيانا حريحا بترك المستأنفة الخصومة في الاستئناف . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منها . تقديم المستأنف ضدها هذا الإقرار وتمسكها بإجاء به يعد قبولاً منها للترك . ترك الخصومة في الاستئناف بعد إنقضاء مهاده . منتج لأثره دون حاجة إلى قبول الطرف الآخر .
٥٦٢	١١٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣)
		٢ - تنازل الطاعن عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتباً يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عليها طبقاً لأحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتنازله عن الدعوى بهذه الفروق . اتفاق باطل . القضاء بترك الخصومة استناداً إلى هذا الإقرار . خطأ في القانون .
١٤٢١	٢٧٠	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦)
		٣ - قبول المحكمة ترك الخصومة من أحد المستأنفين في الاستئناف . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض الموجه إليه . علة ذلك .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢)
		٤ - دعوى تثبيت الملكية لأطيان زراعية . قابليتها للتجزئة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها رغم قبولها ترك الخصومة من أحد المستأنفين . خطأ وقصور .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة الثلاثاء ١٩٧٦/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — ترك الخصومة . تصرف إرادى يبطل إذا شاب عيب من العيوب المفسدة للرضا . إغفال محكمة الموضوع الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٦ — ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلواً من أى تحفظات أو شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بآثارها .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٧ — التفرقة بين الدعوى وحق الانتجاع إلى القضاء . جواز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه أو أثناء نظر الطعن .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٨ — القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف . استناد الحكم إلى إقرار التارك صادر من المستأنف ومصدق عليه بمكتب التوثيق . لا خطأ .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٩ — الأصل هو جواز ترك الخصومة في كافة الأحوال . الاستثناء . تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام . مثال بشأن دعوى طلاق .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١. — ترك الخصومة في المرحلة الابتدائية . لا يتم بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله . وجوب الحكم بقبوله في مرحلة الاستئناف دون توقف على قبول المستأنف عليه إذا نزل المستأنف عن حقه في الاستئناف أو انقضى ميعاد الاستئناف وقت الترك . لا عبرة بإبداء المستأنف عليه لطلباته أو إقامته استئنافا فرعيا .
١٧٠٧	٣١٤	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		١١ — الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي . لازم ذلك . القضاء ببطلان الاستئناف الفرعى . مادة ٢٣٩ مرافعات .
١٧٠٧	٣١٤	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		مصروفات الدعوى :
		إلزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها . شرطه . أن يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . م ١٨٥ مرافعات .
١٨٢٠	٣٣٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨)
		أنواع من دعاوى :
		(أولا) الدعوى المباشرة .
		الزام الناقل البحرى بتفريغ البضاعة وتسليمها إلى أصحابها . أثره . اعتبار مقال التفريغ في مركز التسايع للسفينة .

الصفحة	القاعدة	
		ليس للمرسل إليه سوى الرجوع على الناقل بتعويض الاضرار الناجمة عن عمل المكاول . تضمنين سند الشحن نصا يفوض الربان في اختيار مكاول التفريغ . جواز الرجوع في هذه الحالة على المكاول بدعوى مباشرة لمساءلة .
٤٤٤	٩١	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦) (ثانيا) الدعوى البوايعية . ١ — الحكم الصادر برسو المزاد . عدم اعتباره حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . هو عقد بيع ينقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه . أثر ذلك . للدائن طلب عدم نفاذ الحكم في حقه بالدعوى البوايعية .
٥٤١	١١٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣) ٢ — طلب المدعين إبطال حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المطعون ضدها استنادا إلى أحكام ادعوى البوايعية وبصفة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر لمورثهم . تكييف المحكمة للدعوى بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد الذي تم تسجيله وعقد البيع الابتدائي . عدم تعرضها لبحث طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد استقلالا . خطأ .
٥٤١	١١٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) دعوى استرداد المحجوزات .
		٢ — دعوى استرداد المحجوزات . طلب المالك التعويض عن بيع الأموال المحجوزة . لا يعد من توابع دعوى الاسترداد . هذه الدعوى الأخيرة لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		دفعوع
		الدفعوع الشككية :
		١ — اتفاق المتعاقدين على الالتجاء إلى التحكيم لفض المنازعات بينهما . وجوب التمسك بشرط التحكيم قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة . ليس دفعا موضوعيا .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ — الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبدأ أمامها لتعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق في إبدائه ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤١ ق ٥٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . جوار التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
١٠٣٧	١٩٨	(الطن رقم ٤٩١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩)
		٤ - طلب سقوط الخصومة . جواز إبدائه بطريق الدفع في الدعوى إذا عجلها المدعى بعد انقضاء سنة . تقديم هذا الطالب في دعوى مستقلة . جائز .
١٤٠٠	٢٦٦	(الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		”الدفع اعتبار الدعوى كأن لم تكن“
		١ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب . جزاؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات . حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في التمسك بهذا الجزاء ولا تحقق به الغاية من الإجراء .
٧٤٢	١٤٦	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
		٢ - حضور المستأنف عليها بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف قبل إعلانها بالصحيفة . تمسكها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن تناقش الموضوع لعدم تكليفها بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . النعي بسقوط حقه في التمسك بهذا الدفع لتحديثها في الموضوع . لا محل له .
٧٤٢	١٤٦	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)

الصفحة	العامدة	
		٣ — سقوط حق المدعى عليه في التمسك باعتبار الدعوى أن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستة شهور من تاريخ شطبها. مناطه . التكلم في موضوع الدعوى قبل الدفع . إبداء الدفاع الموضوعي في دعوى جديدة بذات الحق . غير مانع من التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن في أى حالة كانت عليها الدعوى الجديدة .
١٠٥٩	٢٠٣	(الطن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠٠٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣)
		الدفع الموضوعية :
		١ — الدفع بعدم القبول . المقصود به . العبرة هي بحقيقة الدفع ومبراه وليس بالتسمية التي تطابق عليه .
١٣٨	٣٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ — الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . إبداءه بذكر استبعادها كآلة أول درجة بحق . عدم التمسك به في الاستئناف . اعتباره غير مطروح على محكمة الدرجة الثانية .
١٥٣٥	٢٨٩	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
		« مسائل الأحوال الشخصية »
		الدفع في اصطلاح الفقهاء . ماهيته . أثره .
٧٩٥	١٧٠	(الطن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ر)
		رسوم . رى . ريع
		رسوم
		الرسوم القضائية :
		١ - طلب الإعفاء من الرسوم القضائية المقدم لجهة القضاء الإدارى . لا يقطع التقدم ولو قررت اللجنة قبوله . لا يغير من ذلك عدم أخذ القضاء الإدارى بهذه القاعدة .
١٣٣٩	٢٥٤	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)
		٢ - استبعاد المحكمة للقضية من جدول الجلسة لعدم سداد الرسوم . انقضاء سنة من تاريخ استبعادها دون أن يقوم المستأنف بتعجيل القضية . أثره . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٤٠٠	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		رسم الأيلولة على التركات :
		المتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم التى استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩١٧ على ممولى محافظات القنال وسيناء والبحر الأحمر . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٣ . عدم جواز قصره على نوع من الضرائب والرسوم دون غيره . رسم الأيلولة على التركة اندراجه تحت مداول الرسوم المتجاوز عما استحق منها .
٧٧٥	١٥٠	(الطعن ٩١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٥ :)
		وراجع : (ضرائب " ضريبة التركات ") .

الصفحة	القاعدة	
		رى
		١ - تطهير المساقى الخاصة . الأصل فيه أن يكون على عاتق أصحاب الأراضى المتفعين بها . امتناعهم عن التطهير بعد تكليف مفتش الرى لهم بذلك . أثره . وجوب قيام تفتيش الرى بأعمال التطهير والرجوع بنفقاته على المتفعين . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .
٥٢٨	١٠٨	(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٢ - قيام تفتيش الرى بأعمال تطهير المسقاى الخاصة . وجوب مراعاته للأصول الفنية فى تنفيذ الأعمال . طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التى لحقت نتيجة عدم اتمام التطهير على النحو اللازم . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٢٨	١٠٨	(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		ربيع
		١ - رفض الحكم بالربيع المستحق لمالك حصّة بطريق الالتصاق فى منشآت أقامها الغير . استناد الحكم فى ذلك إلى حق الأخير فى حبس الربيع حتى يستوفى التعويض المستحق له عن هذه المنشآت . عدم بيان المحكمة للقدر الواجب حبسه من الربيع ، تبعا لحسن نية البانى أو سوء نيته . إغفالها ببحث المستندات المقدمة للتدليل على سوء النية . خطأ فى القانون وقصور .
٦٧٢	١٦٦	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
١٥٤٠	٢٩٠	٢ - غصب المقار . عمل غير مشروع . التزام الغاصب بتعويض الاضرار الناشئة عنه . عدم تقييد المحكمة بالحد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية عند تقدير التعويض . الربيع يعد بمثابة تعويض . (الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٩)
١٧٩١	٣٢٩	٣ - الغش والتدليس في التعاقد . شرطه . م ١٢٥ مدني . إعلان البائع في الصحف أن العين المعروضة للبيع تغل ريعا يزيد من الحقيقة . لا يفيد بذاته توافر نية التضليل لدى البائع . (الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
(ش)		
شركات . شفعة		
شركات		
(أولا) شركات القطاع العام :		
(١) التعيين بالشركات .		
١٦٣	٤٢	١ - احتفاظ الشركة المؤتممة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة . بقاؤها من أشخاص القانون الخاص . علاقة العاملين بها . تعاقدية . صدور توصيات من رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد بإلحاق الطاعن بخدمة تلك الشركة . عدم صلاحيتها كأداة للتعيين . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
		٢ - اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤقت للشركة من جانب المؤسسة المختصة . عدم اعتبار هؤلاء الأعضاء معينين في وظائف مجلس الإدارة الخاصة بالشركة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٠)
٩٤	١٧٣	

الصفحة	القاعدة	
٩١٤	١٧٣	٣ - تشكيل مجلس الإدارة المؤقت للشركة من جانب المؤسسة المختصة . اختيار الطاعن ضمن هذا التشكيل . عدم اعتبار ذلك تعيينا جديدا أنهى صلاته بالشركة التي كان يعمل بها أصلا . (الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٦) ...
١٦٩٣	٣١٢	٤ - عدم جواز التعيين بشركات القطاع العام في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية . م ٧ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب احتساب أقدمية من تم تعيينه في ظلمها من تاريخ صدور القرار لا من تاريخ إبرام العقد . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٧٦) ...
		(ب) تسوية حالة العاملين .
٦٢٨	١٢٥	١ - المرتب الذي يتقاضاه العاملون بالشركات التابعة للأوساط العامة ، لا اعتبار له عند إجراء التعادل . عدم دخوله في عناصر تسوية حالة العاملين . (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٦) ...
٦٢٨	١٢٥	٢ - نقل موظف بالحكومة إلى الشركة قبل أن تتم تسوية حالة العاملين بها . تحديد مرتبه عند النقل وفقا للمادة ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . غير مانع من أعمال حكم المادتين ٦٤ و ٦٣ من اللائحة بالنسبة له عند إجراء التعادل . (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٦) ...
		٣ - معادلة وظائف الشركات . وجوب إتمامها بالنظر للوظيفة لا للوظائف . علة ذلك . عدم جواز تسوية حالة عامل

الصفحة	القاعدة	
		على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بالقواعد الواردة بالجدول الذي تضعه الشركة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٧١٤	١٤١	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢١)
		٤ — تسوية حالة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة . اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدم قيامها أساسا على الحاة الشخصية للعامل ، وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بـطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .
١٤٩١	٢٨١	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٣٠) ”ترقية العاملين“
		ترقية العاملين بشركات القطاع العام . شروطها . المادتان ٢٠ ، ٢٥ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استخلاص الحكم بأسباب سائغة توافر شروط ترقية العامل لا مخالفة للقانون .
١٤٩٥	٢٨٢	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١) (ج) أجور العاملين .
		١ — خلو اللائحتين الصادرتين بالقرارين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من تحديد العامل الذي لا يتمتع بالأجر عن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية . وجوب الرجوع في شأن هذا التحديد لأحكام القانون ٩١ - لسنة ١٩٥٩
٣٥١	٧٦	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . تجريد مرتباتهم اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل .
٤٧٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)
		٣ — تقييد حرية الشركات في تحديد مرتبات من تعيينهم ممن كانوا يعملون بالحكومة أو المؤسسات العامة أو شركاتها . م ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٦٢١	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٤)
		٤ — حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم طبقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ وجوب رده إلى أول يولييه سنة ١٩٦٤ . القرار الجمهوري ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ . أثر ذلك . اعتبار مرتباتهم في ٣٠ يونيو ١٩٦٤ أساسا للتسوية . مقتضاه . أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها .
٧٠٤	١٣٩	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠)
		٥ — تسوية حالة العامل على الفئة المالية التي يستحقها وتقاضيه أول مربوطها . لا محل للتحدى بأجر أعلى منحه لبعض زملائه بالمخالفة لأحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بدعوى مساواته بهم .
١٠٥٢	٢٠١	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه عند التعيين للحد الأدنى للأجور المقرر بجدول الوظائف المعتمدة . لا عبرة بإجازاته العامية أو خبرته العملية السابقة . اعتداد الحكم بخبرة لا تستلزمها وصف الوظيفة المعين بها . خطأ .
١١١١	٢١٢	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٥)
		٧ - احتجاج العمال بأن الشركة منحت زميلا لهم أجرا يزيد على الحد الوارد بالجدول المرافق لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الإدعاء بأن الشركة منحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها . لا محل له . إمكان تصور وقوع الخطأ في ذلك من جانب الشركة .
١٥٢٥	٢٨٧	(الطن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		“تجنيد العامل”
		١ - الهيئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن خمسين عاملا . عدم إلزامهم بالإحتفاظ للمجندين منهم بوظائفهم مدة تجنيدهم م . م ٦٠ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		٢ - المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية إلا اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل للتسوية بينهم وبين المجندين من العاملين بالحكومة .

الصفحة	القاعدة	
		التمسك بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ . لأساس له طالم أن العامل التحق بالشركة قبل صدوره .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		٣ — التحاق العامل بالشركة . أدائه الخدمة العسكرية قبل العمل بالقانونين ١٦٠ لسنة ١٩٦٨ ، ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل لبحث مركز زملائه المساوين له في تاريخ الحصول على المؤهل لاحتساب أقدمية تعيينه اعتبارا من تاريخ تعيينهم .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		« إعانة الغلاء »
		١ — العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . عدم أحقيتهم لإعانة غلاء جديدة اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . صلة ذلك .
١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
١٥٢٥	٢٨٧	(والطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		٢ — صرف إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بصفة شخصية وحتى تتم تسوية حالاتهم وفقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . بقاؤها مستقلة بذاتها غير مندمجة في المرتب الأساسي .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		” قرارات العاملين “
		١ — القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة . قاصر على موظفي الدولة وعما لها . عدم إنطباقه على العاملين بالمقطاع العام .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٢ — بدل الإغتراب المنصوص عليه في المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ اندراجه في بدل طبيعة عمل .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٣ — أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا تمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها . يؤدي ذلك . عدم إلغاء القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح بدل الإغتراب وفقا للقرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مادام لم ينص صراحة على إلغائها .
		علة ذلك .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٤ — بدل الإغتراب يندرج في بدل طبيعة العمل . م ١١ من اللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ضرورة تقريره بقرار من رئيس الجمهورية . م ١٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
		تقريره بقرار من مجلس إدارة الشركة . لا أثر له . جواز قيام الشركة بوقف العمل به .
١١١٥	٢١٣	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - المهندس المعين بمقتضى أمر تكليف صادر طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ واللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>لا محل لمطالبته ببدل تفرغ طبقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>بشأن تعيين خريجي الجامعات بشركات القطاع العام طالماً أن تعيينه لا يستند إليه .</p>
١١٥٨	٢٢٠	<p>(الطنن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)</p> <p>“ المزايا العينية ”</p> <p>١ - اعتبار المزايا العينية جزءاً من الأجر . مؤداه . ضرورة ادماجها في مرتب العامل عند إجراء التعادل . عدم جواز صرف مقابل عنها بعد التسوية .</p>
٧٠٤	١٣٩	<p>(الطنن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠)</p> <p>٢ - تخصيص سيارات ركوب لنقل العاملين بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم . ميزة عينية . إلغاؤها بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . مؤداه . جواز أداء تعويض نقدي عنها . صلة ذلك .</p>
١٢٣٧	٢٣٦	<p>(الطنن رقم ٢٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠)</p> <p>“ حصة الأرباح ”</p> <p>امتداد السنة المالية للشركة حتى آخر يونيو ١٩٦٢ . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٢ . تقاضى العامل نصيبه في الأرباح على هذا الأساس . لا خطأ . عدم أحقية العامل في المطالبة بأية زيادة عن الفترة التي امتدت إليها السنة المالية .</p>
١٦٧٨	٣٠٩	<p>(الطنن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(د) أجازات العاملين .
		السنة الميلادية . اتخاذها أساسا لحساب أجازات العاملين . م ٤٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . اتخاذ تاريخ بدء خدمة العامل أساسا لحساب مدة السنة التي يستحق عنها الاجازة . خطأ .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		(هـ) اندماج الشركات .
		اندماج شركة في أخرى وفقا للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . ماهيته . مجرد نقل قطاع من نشاط شركة إلى شركة أخرى كحصة عينية في رأسمالها . عدم اعتباره اندماجا . بقاء الشركة الأولى مسئولة وحدها عن الديون المتعلقة بهذا النشاط قبل نقله .
٩٧٧	١٨٦	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩)
		(و) الاختصاص الولائي بالمنازعات .
		١ - فصل أحد العاملين بشركات القطاع العام بموجب قرار جمهوري ودون اتباع الطريق التأديبي . عدم اتصاله بأعمال السيادة التي يمتنع على القضاء نظرها . حلة ذلك .
١٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
		٢ - أحكام المادة ٦٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . إشتغالها على تعديل اختصاص جهات القضاء

الصفحة	القاعدة	
		لا يصبح اجراءه إلا بقانون . رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي المبني على هذه المسادة . صحيح .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٣ — العاملون بالشركات التابعة لـ مؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم . نهائية قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات العاملين من تقارير النشاط الدورية . لا يمنع من اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بها .
١٢٢٢	٢٣٣	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		وراجع : (ع . عمل)
		(ثانيا) شركات المساهمة .
		١ — ثبوت ملكية الاسهم الاسمية أو التنازل عنها سواء في مواجهة الشركة أو الغير . مناطه . القيد بدفاتر الشركة . م ٣٩ تجارى . تصرفات المالك في الاسهم الاسمية السابقة على التأميم . مريانها في مواجهة الدولة التي آلت إليها تلك الاسهم ولولم تكن مقيدة . حلة ذلك . عدم اعتبار الدولة من الغير .
١٣٨٠	٢٦٢	(الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢١)
		٢ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٧٩ سنة ١٩٥٨ . وعاؤها . ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة ليس عضوا بمجلس إدارتها . لا تخضع لهذه الضريبة .
١٦٧٤	٣٠٨	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) شركات التضامن .
		١ - بيع أحد الشركاء المتضامنين حصته لشريك آخر . وجوب إشهاره باعتباره تعديلا لعقد الشراكة . عدم جواز تمسك البائع بعدم الشهر لتحلل من التزامه قبل المشتري .
٧١٨	١٤٢	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢)
		٢ - المدير الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية البسيطة أو التوصية بالأنهم . خضوع ما يحصل عليه من عمله كمدير للضريبة على الأرباح التجارية . لا يعبر من ذلك صدور قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)
		٣ - مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة . اعتباره مدينا متضامنا معها . جواز مطالبته وحدة بكل الدين ولو كان ثابتا في ذمة الشركة وحدها .
١٢٨٥	٢٤٥	(بالطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٧)
		٤ - الشريك المتضامن في شركة التضامن يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصيبه من ربح .
١٦٨٧	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٥ - الربط الحكى . وفاة أحد الشركاء المتضامنين . لا أثر له بالنسبة للشريك الآخر الذي ظل يزاوئ ذات النشاط .
١٦٨٧	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) شركات التوصية .
		١ — القضاء بأن ما يتقاضاه الشريك المدير في شركة التوصية بالأسهم مقابل عمله حصة في الربح يخضع للضريبة . اعتبار ذلك طرعا ضمنيا للتسمية التي أطلقها المشرع في قانون الشركات مكافأة على هذا المقابل .
١٠٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)
		٢ — عدم جواز الجمع بين منصب مدير شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة . علة ذلك . القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ . الحكم برفض الدعوى المرفوعة ضد مدير الشركة بإلزامه برد ما قبضه مقابل هذه العضوية الباطلة بالشركة المساهمة . خطأ في القانون .
١٢٥٥	٢٣٩	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		٣ — مدير شركة التوصية بالأسهم . وكيل عنها وليس عاملا لديها .
١٢٥٥	٢٣٩	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		٤ — عدم جواز قيام الشركة المساهمة بالترخيص لعضو في مجلس إدارتها بإدارة شركة توصية بالأسهم . علة ذلك .
١٢٥٥	٢٣٩	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأرباح التي تلتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة . خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . عدم سر يان قاعدة الربط الحكمى على تلك الأرباح . وجوب فحص أرباح شركات التوصية سنويا لتحديد أرباح الشركاء الموصين فيها .
١٢٧٦	٢٤٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
		(خامسا) شركات المحاصة .
		١ - التصفية لا ترد على شركة المحاصة . انتهاء الشركة بإتمام المحاسبة بين الشركاء .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)
		٢ - ضريبة الأرباح التجارية والعنائة بالنسبة لشركات المحاصة . ربطها على الشريك الظاهر وحده . التزام بقية الشركاء المستترين بالضريبة قبل الشريك الظاهر . وجوب الرجوع فيه إلى اتفاق الشركاء .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)
		(سادسا) مسائل متنوعة .
		١ - الحصومة لا تتأثر بما يطراً على شخصية ممثل الشركة من تغير .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها . اعتبار مدير الشركة في حكم المصطفى حتى يتم تعيين هذا الأخير .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٣ — تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح أو تحويل العسامل بإعتباره مدرا للمنشأة الحق في تعيين العمال اللازمين لها وتأديبهم وفصلهم القضاء بعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . لا خطأ .
٤٦٧	٩٦	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)
		٤ — استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثلها القانوني . ورود الاسم المميز للشركة الطاعة في صحيفة الطعن . كفاية ذلك لصحة الاعلان . لا حاجة لإيضاح اسم ممثلها القانوني .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩) ..
		شفعة
		١ — إيداع كامل الثمن الحقيقي وعلى الوجه اللبسين في المادة ٢/٩٤٢ مدني . شرط لقبول دعوى الشفعة . لا يملك البائع إعفاء الشفيع من هذا الشرط . حق البائع طبقا للمادة ٩٤٥ مدني في منح الشفيع أجل الوفاء الممنوح للمشتري . لا يكون إلا بعد ثبوت حق الشفيع في الشفعة قضاء أو رضاء . علة ذلك .
٣٤٧	٧٥	(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري . بدء سريانه من تاريخ تمام اعلان كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة . اعلان احدهما قبل الآخر . بدء سريان الميعاد من تاريخ اعلان الاخير .
١١٨٤	٢٢٥	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥) ... ٣ — تحديد حد أقصى للملكية الزراعية . تعلقة بالنظام العام . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالشفعة . اعتباره في حكم العقد . وجوب تنفيذ المحكمة بأحكام القانون المذكور .
١٧٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٩) ... ٤ — رفض دعوى الشفعة . باستناد الحكم إلى أن ملكية الشفيع سوف تزيد على الحد الأقصى المقرر للملكية الأراضى الزراعية . عدم الاعتداء بالتصرف غير المسجل الصادر من الشفيع ببيع بعض أطيانه بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو كان ثابت التاريخ . لا خطأ .
١٧٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٩) ... <div style="text-align: center;">(ص) صاح . صورية صلح ١ — الاتفاق بالصالح أو التنازل بين رب العمل والعامل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على تحديد أجر العامل وإضافة متوسط المنح اليه التي كان يقبضها</div>

الصفحة	القاعدة	
		في الثلاث السنوات السابقة على العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتنفيذ لأحكامها وبما يجاوز الحد الأدنى للأجور . صحيح .
٧١٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠) ٢ — تنازل الطاعن عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتبا يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عليها طبقا لأحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تنازله عن الدعوى بهذه الفروق اتفاق باطل . القضاء بترك الخصومة استنادا إلى هذا الاقرار . خطأ في القانون .
١٤٢١	٢٧٠	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) ٣ — عقد الصلح . أثره . الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . صدور حكم حاز قوة الأمر المقضي في المنازعة . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم المذكور .
١٧١١	٣١٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٧)
صورية		
		١ — وضع اليد على العقار استنادا إلى عقد بيع صورى صورية مطلقة . مظهر من مظاهر ستر الصورية . لأثر له في كسب الملكية مهما طال مدتة .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) ٢ — النعى بصورية الاتفاق على التصريح بالتأجير من الباطن . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣٦	١٧٨	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة استنادا إلى جدية عقد البيع . عدم جواز الادعاء بصورية هذا العقد في دعوى لاحقة بين ذات الخصوم . اغفال الحكم الرد على هذا الادعاء . لا قصور . ثبوت أن الطاعنة لا تملك قدرا من الأتيان . أثره . إنعدام مصاحتها في الطعن بالصورية على عقد البيع المتضمن بيع ذات الأتيان .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٥) ٤ - دفع البائع بصورية عقد البيع وأنه في حقيقته وصية . طلبه من بعد ابطال العقد بدعوى أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال . غير جائز . علة ذلك .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن ٣٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١) إثبات الصورية :
		١ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٩ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦٩/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للمستأجر اللاحق لإثبات الصورية بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥) ٢ - تحقيق المحكمة واقعة وضع اليد بشهادة الشهود . لا تثريب عليها إن هي اعتمدت في القول بالصورية على أقوال هؤلاء الشهود .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) ٣ - تقدير أدلة الصورية . مما يستتلبه قاضي الموضوع . أسبقية تاريخ العقد . لا تنفي صوريته وأنه غير موجود قانونا .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — طلب الطاعنين إحالة اندحوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد بيع . رفض الحكم المطعون فيه الاستجابة إلى هذا الطلب تأسيسا على أن الطاعنين قرروا أمام محكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود . قصور .
١١٠٨	٣١١	(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٣)
		٥ — طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارت آخر وأنه في حقيقته وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أن التصرف صدر في مرض الموت . جواز إثبات الصورية بكافة الطرق ، طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة . وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .
١٣٩١	٢٦٥	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		٦ — طلب المتصرف إبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه استنادا إلى أنه في حقيقة وصية . وجوب إثباته بالكتابة . علة ذلك . الإثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون . مقصور على من كان الاحتيال موجها ضد مصلحته .
١٧٣٨	٣١٩	(الطعن ٦٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣)
		٧ — طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يتروصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز إثباته إلا بالكتابة .
١٨٠١	٣٣١	الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١

الصفحة	القاعدة	
		(ض)
		ضرائب
		(أولا) إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
		١ — الأرباح التي تلتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة . خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . عدم سريان قاعدة الربط الحكى على تلك الأرباح . وجوب خص أرباح شركات التوصية سنويا لتحديد أرباح الشركاء الموصين فيها .
١٢٧٦	٢٤٣	(الطن رقم ٣٣٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
		٢ — مبدأ استقلال السنوات الضريبية . مقتضاه . عدم امتداد الأرباح التي تتحقق في سنة إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها .
١٢٧٦	٢٤٣	(الطن رقم ٣٣٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
		(ثانيا) الضريبة الإضافية
		الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ سنة ١٩٥٨ . وعائلها . ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذا الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة ليس عضواً بمجلس إدارتها . لا تخضع لهذه الضريبة .
١٦٧٤	٣٠٨	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
		١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاسبة . ربطها على الشريك الظاهر وحده . التزام بقية الشركاء المستترين بالضريبة قبل الشريك الظاهر . وجوب الرجوع فيه إلى اتفاق الشركاء .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠) ...
		٢ - تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح أو تخويل العامل بإعتباره مديرا للمنشأة الحق في تعيين العمال اللازمين لها وتأديهم وفصلهم . القضاء بعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . لا خطأ .
٤٦٧	٩٦	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩) ...
		٣ - المدير الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية البسيطة أو التوصية بالاسهم . خضوع ما يحصل عليه من عمله كمدير للضريبة على الأرباح التجارية . لا يغير من ذلك أحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
١٠٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٣) ...
		٤ - الشريك المتضامن في شركة التضامن يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصيبه من ربح .
١٦٨٧	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ — القضاء بأن ما يتقاضاه الشريك المدير في شركة التوصية بالاسهم مقابل عمله حصة في الربح يخضع للضريبة. اعتبار ذلك منه طرحا ضمنيا للتسمية التي أطلعتها المشرع في قانون الشركات مكافاة على هذا المقابل .</p>
١٠٩٨	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)</p> <p>” اربط الحكي ” .</p> <p>١ — قاعدة الربط الحكي . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٧ تطبقها .</p> <p>على كل نشاط على حدة متى تنوعت أنشطة الممول واستقل كل منها عن الآخر . تغيير الكيان القانوني للنشأة بالنسبة لأحد الأنشطة عما كانت عليه في سنة الأساس . أثره . استبعاد قاعدة الربط الحكي بالنسبة لهذا النشاط وحده دون غيره من الأنشطة التي لم يتناولها التغيير .</p>
٣٣٧	٧٣	<p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٧٦)</p> <p>٢ — الربط الحكي . ق ١٠٢ سنة ١٩٥٨ ، ٥٥٤ سنة ١٩٦٧ .</p> <p>شرطه . وحدة النشاط في سنة الأساس كاملة وفي السنوات المقيسة . مزاولة الممول لنشاط مستحدث خلال السنة يختلف نوعا عن النشاط الأصلي . عدم جواز اتخاذ أرباح هذه الفترة من السنة أساسا لربط الضريبة عن سنة تالية .</p>
٦٩١	١٣٧	<p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إخطار مصلحة الضرائب الممول بأسباب العدول عن الربط الحكى إلى الربط الفعلى . ق ١٠٢ سنة ١٩٥٨ . عدم وجوبه إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط الحكى بعد ربط الضريبة على السنتين المقيستين وأثناء نظر النزاع فى أية مرحلة .
٦٩١	١٣٧	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٨)
		٤ - الممول الخاضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة عليه . كلفيته . هذا القانون لا يسرى على مراكز ضريبة تحددت واستقرت نهائيا قبل صدوره .
٨٤٨	١٦٣	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١)
		٥ - قاعدة الربط الحكى الواردة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . وجوب العمل بها على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا . يكفى لاعتباره كذلك الطمن فيه من أى من طرفى الخصومة . لا محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .
١٢٧٢	٢٤٢	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٣)
		٦ - قاعدة الربط الحكى فى القانونين ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ ، ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ . شرط تطبيقها . وحدة النشاط ووحدة الممول فى سنة القياس والسنة المقيسة .
١٦٨٧	٣١٠	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
١٦٨٧	٣١٠	<p>٧ - الربط الحكيم . وفاة أحد الشركاء المتضامنين ، لا أثر له بالنسبة للشريك الآخر الذي ظل يزاوول ذات النشاط .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧) ..</p> <p>(رابعا) ضريبة المهن غير التجارية .</p>
٦١٤	١٢١	<p>١ - إعفاء نسبة ٢٥ ٪ من صافي أرباح المشتغلين بالهن من ضريبة المهن غير التجارية . ق ٦٤ لسنة ١٩١٤ . قصره على الفئات الواردة فيه على سبيل الحصر . مهنة الرقص الشرقي . الأرباح الناتجة عنها لا ينطبق عليها هذا الإعفاء .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١١)</p> <p>٢ - النشاط الذي يزاوول الممول بقصد تحقيق ربح مالي ولا يخضع لضريبة نوعية . خضوع أرباحه لضريبة المهن غير التجارية . لا يشترط في هذا النشاط أن يتخذه صاحبه مهنة معتادة له ، مثال بشأن استغلال بحث علمي .</p>
٩٩٤	١٨٩	<p>(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)</p> <p>(خامسا) ضريبة الأجور والمرتببات .</p> <p>١ - مرتبات موظفي الدولة المعارين إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية . الأصل فيها أن تكون على جانب الجهة المستعمرة . جواز منحها من الحكومة المصرية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		المرتبات التي تمنحها الحكومة المصرية للموظفين المعارين إلى الجزائر . خضوعها للضرائب المقررة من المرتبات .
٩٠٥	١٧١	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٨)
		٢ — المناطق في تكييف عقد العمل وتمييزه على غيره من العقود . هو توافر عنصر التبعية . ظهور التبعية في صورتها التنظيمية أو الادارية . كفاية ذلك لتحقيقها . مثال بشأن تكييف العقد المبرم بين طبيب وهيئة التأمين الصحي .
٩٦٤	١٨٣	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٥)
		(سادسا) ضريبة التركات .
		١ — تقدير مصلحة الضرائب للتركة . وجوب إعلان المول به بكتاب موصى عليه بعلم وصول . إغفال ذلك . أثره . بطلان الربط .
٢٧٩	٦٣	(الطن ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)
		٢ — ربط الضريبة على التركة . جواز تعدده بما قد يظهر من أموال للتركة . استقلال الاجراءات الخاصة بكل ربط . الربط التكميلي . لا يعيبه ما يشوب الربط الأصلي من بطلان .
٢٧٩	٦٣	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)
		٣ — التجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم التي استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على مواطني محافظات القنال وسيناء والبحر الأحمر . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٣ . عدم جواز قصره على

الصفحة	القاعدة	
٧٧٥	١٥٠	<p>نوع من الضرائب والرسوم دون غيره. رسم الأيلولة على التركة . إندراجها تحت مدلول الرسوم المتجاوز عما استحق منها . (الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٥)</p> <p>٤ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .</p>
٩٠٩	١٧٢	<p>(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٨) (ضرائب)</p> <p>٥ — تصرفات المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها حتى يثبت المتصرف إليه دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة . لا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بالاعتداد بهذا التصرف .</p>
١٤١٢	٢٦٨	<p>(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٤)</p> <p>(سابعاً) الضرائب العقارية .</p> <p>الأمالك الخاضعة لعوائد المباني . وجوب تقدير قيمتها طبقاً للمادة ٢٦/٢ ق ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ . عدم استظهار الحكم ما إذا كانت الأرض موضوع الربط التكميلي خاضعة لعوائد المباني من عدمه . قصور .</p>
٥٧٤	١١٥	<p>(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٤)</p>

الصفحة	القائمة	
		(ثامنا) الطعن الضريبي :
٣٣٧	٧٣	١ - طالب الطاعن إثناء نظر الدعوى أعمال أحكام الربط المحكمي . لا يعد تنازلا صريحا أو ضمنا عما سبق أن أبداه من اعتراضات على تقديرات لجنة الطعن . حلة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ...
١٦٧٤	٣٠٨	٢ - إباحة الطعن في ربط الضريبة الإضافية خلال شهر من تاريخ الإخطار بصحيفة تودع المأمورية . عدم وجوب بيان أسباب الاعتراض بها . جواز إبداء سبب الطعن أمام اللجنة لأول مرة . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧) ...
٥٧٤	١١٥	٣ - انتهاء الحكم في أسبابه إلى استبعاد جزء من الأرض موضوع الربط التكميلي من هذا الربط . النص في منطوقه على تأييد قرار لجنة الطعن التي أجرت الربط التكميلي على كامل مساحة هذه الأرض . تناقض . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٤) ...
١١٠٥	٢١٠	٤ - ضم الدعويين المتحدتين في الموضوع والسبب والخصوم . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها . انصراف الحكم الصادر في الموضوع إلى الفصل في الدعويين معا . مثال في طعن ضريبي . (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٣) ...

الصفحة	القائمة	
		٥ — اعلان الممول بقرار لجنة الطعن في محل تجارته . صحيح الجدل حول وجود نشاط للممول في مكان الاعلان من عدمه . موضوعي . حسب الحكم أن يورد الأدلة المسوخة له .
٨٤٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١)
		٦ — الطعن في الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . شرطة . م ٦١٢ مرافعات . صدور قرار لجنة الطعن بعدم خضوع الممول للضريبة . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء هذا القرار وتحديد إراداته الخاضعة للضريبة . تأييد المحكمة الاستئنافية للشق الأول من الحكم والغائها الشق الخاص بتحديد الإرادات مع إعادة القضية إلى لجنة الطعن للفصل في التقدير . عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذا الحكم استغلالا .
٩٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٥)
		٧ — الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استغلالا . الاستثناء الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما تضمنه من استبعاد الربط الإضافي في سنوات النزاع وإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر أسس التقدير . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استغلالا .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		(تاسعا) تقادم الضرائب :
		١ - أو راد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاختارات .
		تعليمات قاطعة للتقادم . ق ٦٤ لسنة ١٩٥٣ . إخطار الممول
		بالنموذج ١٨ ضرائب . قاطع لتقادم الضريبة .
٢٨٤	٦٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)
		٢ - التقادم الضريبي . بدء سريانه . من اليوم التالي لانقضاء
		المهلة المحددة لتقديم الإقرار . م ٩٧ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٦ .
٢٨٤	٦٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		عرف
		١ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء . ما تقضى به القواعد
		والعادات التجارية . وجوب تجريد الفوائد في الحساب الجارى .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		٢ - صيرورة رصيد الحساب الجارى ديناً عادياً بإقفاله .
		تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه . تتعلق ذلك بالنظام العام .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		٣ - العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك التثبت
		من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع . خروجها من رقابة
		محكمة النقض إلا أن يحيد القاضى عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		٤ - اعتبار المنحة جزءاً من الأجر . شرطه . وجوب التقييد
		بما جرى عليه العرف فى هذا الخصوص .
١٧٨٧	٣٢٦	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	عقد
		تفسير العقد :
		١ - اتفاق المتعاقدين على عرض النزاع الذي قد يشور بينهما حول تفسير العقد على التحكيم . ثبوت أن المازمة المطروحة على المحكمة لا تتضمن خلافا حول تفسير نصوص العقد . إنحصار النزاع حول عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد . أثره . اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في الدعوى .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت به .
٤٨٨	١٠١	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤)
		٣ - استظهار غرض الواقف . لقاضي الموضوع حرية فهم عباراته بما لا يخالف المعنى الظاهر لها . وجوب النظر في كتاب الوقف كوحدة متكاملة .
١٨٤٠	٣٣٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		٤ - غرض الواقف يصلح مخصصا لعدم كلاله . ألناظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل على أظهر معانيها . تقسيم الوقف إلى أقسام متعددة في كتاب واحد . الإشارة إلى ضم ما تعذر صرفه من ريع أحد هذه الأقسام لريع الوقف وأن حكمه يكون حكمه . مفاده . عودة الريع إلى ذلك النقسم دون أصل الوقف .
١٨٤٠	٣٣٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		تكييف العقد :
		١ - تكييف العقد بأنه عقد عمل لاقصد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح أو تحويل العامل باعتباره مديراً للمنشأة الحق في تعيين العمال اللازمين لها وتأديتهم وفصلهم . القضاء بعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . لا خطأ .
٤٦٧	٩٦	(الظن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)
		٢ - المناطق في تكييف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود . هو توافر عنصر التبعية . ظهور التبعية في صورتها التنظيمية أو الإدارية . كفاية ذلك لتحقيقها . مثال بشأن تكييف العقد المبرم بين طبيب وهيئة التأمين الصحي .
٩٦٤	١٨٣	(الظن رقم ٤٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٥)
		عيوب الرضا :
		ترك الخصومة . تصرف إرادى يبطل إذا شاب عيب من العيوب المفسدة للرضا . إغفال محكمة الموضوع الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
١٦٤٩	٣٠٤	(الظن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		«الإكراه»
		١ - الإكراه على الوفاء . م ١٨١ مدني . ماهيته . لا عبرة بمشروعية الوسيلة المستخدمة في الإكراه أو عدم مشروعيتها .
٣٠١	٦٨	(الظن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاكراه المبطل للرضا . ماهيته . تحققه باستعمال وسائل الضغط ولو كانت مشروعة متى استهدفت الوصول الى شيء غير مستحق .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس الموفي بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . استخلاصها تحقق الإكراه من حصول الوفاء تحت تأثير الجحز على ما للموفي لدى الغير . لا خطأ .
٦٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٤ — تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس التعاقد . أمور واقعية تستقل بها محكمة الموضوع . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		« الغش »
		١ — الغش والتدليس في التعاقد . شرطه . م ١٣٥ مدني . إعلان البائع في الصحف أن العين المعروضة للبيع تغل ربحاً معيناً يزيد عن الحقيقة . لا يفيد بذاته توافرية التفضيل لدى البائع .
١٧٩١	٣٢٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)

الصفحة	القائمة	
		٢ — استقلال قاضي الموضوع باستخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير أدلة ثبوته أو نفيه . لامعقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه مائثا .
١٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٥) « الاستغلال »
		دفع البائع بصورية عقد البيع وأنه في حقيقته وصية . طلبه من بعد ابطال العقد بدعوى أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال . غير جائز . علمه ذلك .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١) أثر العقد :
		ثبوت ملكية الأسهم الإسمية أو التنازل عنها سواء في مواجهة الشركة أو الغير . مناطه . القيد بدفاتر الشركة . م ٣٩ تجارى . تصرفات المالك في الاسهم الإسمية السابقة على التأميم . سريانها في مواجهة الدولة التي آلت إليها تلك الأسهم ولو لم تكن مفيدة . علمه ذلك . عدم اعتبار الدولة من الغير .
١٣٨٠	٢٦٢	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢١) « النيابة في التعاقد »
		١ — تصرف الوكيل بالتواطؤ مع الغير إضرارا بموكله . عدم إنصراف أثره للموكل . مثال في إيجار أرض زراعية .
٨٨٦	١٦٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٧)

الصفحة	القائمة	
		٢ — الديون التي تنشئها السلطات القائمة على تنفيذ الحراسة بمناسبة إدارتها لأموال الخاضعين لها . انصراف أثرنا إليهم كما هو الشأن في الديون المترتبة في ذمتهم قبل فرض الحراسة . ملة ذلك .
٩١٩	١٧٤	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٢)
		٣ — الوكالة المستتره . ماهيتها . أن يعير الوكيل اسمه للاصيل ويبرم العقد بصفته أصيلا لا بصفته وكيلًا . أثرها . انصراف أثر العقد إلى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		وراجع : (و . وكالة) " الاشتراط لمصلحة الغير " . جواز إبرام العقود بين الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة وبين إحدى شركات القطاع العام . تعاقد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بشحن متاع الطاعن . اشتراط لمصلحة الغير . القضاء برفض دعوى الطاعن قبل الشركة بتعويض الضرر الناجم عن تأخرها في الشحن . أساسها . المسؤولية العقدية .
٩٨١	١٨٧	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٩)

الصفحة	القائمة	
		التعاقد بطريق المزاد :
		١ — صاحب الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد . حقه بعد الإعلان عن شروطه وتقديم العطاءات في إضافة شروط جديدة بموافقة أصحاب العطاءات . لا حاجة إلى الإعلان عن مزاد جديد .
٩٩٨	١٩٠	(الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)
		٢ — الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد . قيام السبب المشروع لرفض التعاقد من جانب صاحب هذه الدعوة . من مسائل الواقع . لا رقابة لمحكمة النقض على قاضي الموضوع في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٩٩٨	١٩٠	(الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)
		فسخ العقد :
		١ — الأصل ألا ينفرد بفسخ العقد أحد العاقلين دون رضا المتعاقد الآخر . التقايل من العقد . جواز أن يكون الاتفاق عليه صراحة أو ضمنا .
٥٤٦	١١١	(الطن ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣) —
		٢ — الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستتر حجينة قبل الأصيل ولو لم يكن خصما في الدعوى دون الوكيل .
١٤٦٦	٢٧٨	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩) ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه . التزام المشتري برد العين المبيعة إلى البائع وبأن يرد الأخير ما قبضه من الثمن .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٧٦)
		٤ — إقصاء العامل عن مباشرة بعض أعماله بالجمعية الخيرية ابتداء لما ارتقته وزارة الشؤون الاجتماعية محققا لصالح العمل . أثره . انقضاء التزام الجمعية بالوفاء بأجر العامل عن تلك الأعمال . علة ذلك .
١٦٦٥	٣٠٦	(الطن ٣٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٦)
		“الشرط الصريح الفاسخ”
		١ — عدم اشتراط القانون ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح . استخلاص محكمة الموضوع هذا المعنى استخلاصا موضوعيا سائغا تحتمله عبارة العقد وتؤدي إليه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٥١٥	١٠٦	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٦)
		٢ — طلب فسخ البيع مع التعويض . الاستناد أمام محكمة الاستئناف إلى تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد . اعتبار ذلك سببا جديدا وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي .
٥١٥	١٠٦	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المشتري بعقد أشتتل على الشرط الصريح الفاسخ . لا يجدي به التحدي بأنه لا يعد مقصرا في الوفاء بالتزامه بدفع باقي الثمن قبل الحكم برد وبطلان السند الذي استدل به على دفع هذا الباقي .
٥١٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)
		عمل
		علاقة العمل :
		١ - إعتبار عقد العمل المحدد المدة مجددا لمدة غير محددة . شرطه . استمرار الطرفين في تنفيذه بعد انقضاء مدته أو اتفاقهما على تجديده ولو بشروط جديدة .
١٦٣	٤٢	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
		٢ - تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا يزال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح أو تخويل العامل باعتباره مدير المنشأة الحق في تعيين العمال اللازمين لها وتأديبهم وفصلهم . القضاء بعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . لا خطأ .
٤٦٧	٩٦	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩)
	١١٤	٣ - المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية . ظهور التبعية في صورتها . التنظيمية

الصفحة	القاعدة	
		أو الإدارية . كفاية ذلك لتحقيقها . مثال بشأن تكييف العقد المبرم بين طبيب وهيئة التأمين الصحي .
٩٦٤	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٥)
		٤ — الوكلاء المفوضون عن صاحب العمل . عدم سرمان أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن ساعات العمل والراحة الإسبوعية عليهم .
٣٥١	٧٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)
		٥ — صاحب العمل . ماهيته . لا محل لإشتراط استهانه أو احترانه . القضاء ببراءة ذمة رب العمل من المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية استنادا إلى كونه لا يحترف صناعة البناء . خطأ .
١٠١٥	١٩٣	(الطعن ١٩٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)
		٦ — مدير شركة التوصية بالأسهم . وكيل عنها وليس عاملا لديها .
١٢٥٥	٢٣٩	(الطعن ٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		تعيين العمال :
		١ — احتفاظ الشركة المؤتممة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة . بقاؤها من أشخاص القانون الخاص . علاقة العاملين بها . تعاقدية . صدور توصيات من رئيس

الصفحة	القاعدة	
		الوزراء ووزير الاقتصاد بالحاق الطاعن بخدمة تلك الشركة عدم صلاحيتها كأداة للتعين .
١٦٣	٤٢	(الظمن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦)
		٢ - عدم جواز التعيين بشركات القطاع العام في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية م ٧ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب احتساب أقدمية من تم تعيينه في ظله من تاريخ صدور القرار لا من تاريخ إبرام العقد .
١٦٩٤	٣١٢	(الظمن رقم ٧١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٧٦)
		٣ - اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤقت للشركة من جانب المؤسسة . عدم اعتبار هؤلاء الأعضاء معينين في وظائف مجلس الإدارة الخاصة بالشركة المذكورة .
٩١٤	١٧٣	(الظمن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٤/١٩٧٦)
		٤ - تشكيل مجلس الإدارة المؤقت من جانب المؤسسة اختيار الطاعن ضمن هذا التشكيل . عدم اعتبار ذلك تعيينا جديدا أنهى صلته بالشركة التي كان يعمل بها أصلا . علة ذلك .
٩١٤	١٧٣	(الظمن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٤/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		تجنيد العامل :
		١ - الهيئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن خمسين عاملاً . عدم التزامهم بالاحتفاظ للمجندين منهم بوظائفهم مدة تجنيدهم . م ٦٠ ق ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطعن ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		٢ - المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية إلا اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل للتسوية بينهم وبين المجندين من العاملين بالحكومة . التمسك بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ . لا أساس لطلب أن العامل التحقق بالشركة قبل صدوره .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطعن ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		٣ - التحاق العامل بالخدمة وأداءه الخدمة العسكرية قبل العمل بالقانونين ١٦٠ لسنة ١٩٦٨ ، ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل لبحث مركز زملائه المساوين له من تاريخ الحصول على المؤهل لاحتساب أقدمية تعيينه اعتباراً من تاريخ تعيينهم .
١٠٧٣	٢٠٥	(الطعن ٥٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٨)
		تسكين العاملين بالقطاع العام وترقيتهم :
		١ - المراتب الذي يتقاضاه العاملون بالشركات النابعية للمؤسسات العامة . لا اعتبار له عند إجراء التعادل . عدم دخوله في عناصر التسوية .
٦٢٨	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق ١٤/٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — نقل موظف بالحكومة إلى الشركة قبل أن تتم تسوية حالة العاملين بها . تحديد مرتبه عند النقل وفقا لاساءة ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . غير مانع من إعمال حكم المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة بالنسبة له عند إجراء التعادل .
٦٢٨	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤) ... ٣ — وجوب رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم طبقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ إلى أول يولييه سنة ١٩٦٤ . القرار الجمهوري ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ . أثر ذلك . اعتبار مرتباتهم في ٣٠ يونيه ١٩٦٤ أساسا للتسوية . مقتضاه . أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها .
٧٠٤	١٣٩	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠) ... ٤ — معادلة وظائف الشركات . وجوب إتمامه بالنظر للوظيفة لا الموظف . علة ذلك . عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شملها المحددة بالقواعد الواردة بالجدول الذي تضعه الشركة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٧١٤	١٤١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١) ... ٥ — تسوية حالة للعامل على الفئة المالية التي يستحقها وتقاضيه أول مربوطها . لا محل لتعديده بأجر أعلى منع لبعض

الصفحة	القائمة	
		زملائه بالمخالفة لأحكام القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بدوى مساواته بهم .
١٠٥٢	٢٠١	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٦ - تسوية حالة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم قيامها أساسا على الحالة الشخصية للعامل . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .
١٤٩١	٢٨١	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣٠)
		٧ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . شروطها . المادتان ٢٠ ، ٢٥ من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استخلاص الحكم بأسباب سائغة توافر شروط ترقية العامل . لا مخالفة للقانون .
١٤٩٥	٢٨٢	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١)
		أجر العامل :
		١ - خلوا الأئمة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من تحديد من لا يتمتع من العمال بأجر عن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية . وجوب الرجوع في شأن هذا التحديد لأحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
٣٥١	٧٦	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . تجميد مرتباتهم اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل .
٤٧٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)
		٣ - تقييد حرية الشركات في تحديد مرتبات من تعيينهم ممن كانوا يعملون بالحكومة أو المؤسسات العامة أو شركاتها . م ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
٦٢١	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤)
		٤ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه عند التعيين للحد الأدنى للأجور المقرر بمجدول الوظائف المعتمدة . لاعبرة بأجازته العلمية أو خبرته العملية السابقة . اعتداد الحكم بخبرة لا تسنلزمها وصف الوظيفة المعين بها . خطأ .
١١١١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٥)
		٥ - مساواة مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند التعيين بمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية . قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ . تطبيقه من تاريخ العمل بذلك القرار دون أثر رجعي .
١١٤٤	٢١٨	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - المساواة بين مدرسي المدارس الخاصة ونظرائهم بالمدارس الحكومية . اقتصارها على وجود منح الأولين المرتبات المقررة للأخيرين عند بداية التعيين . عدم تعديها إلى المساواة بينهم في العلاوات وما قد يطرأ على المرتبات من زيادة بعد التعيين .
١١٤٤	٢١٨	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
		٧ - عامل المياومة . القضاء برفض طلب احتساب أجره عند التعيين وفق الأسس المنظمة لعمال المشاهدة . الاستناد في ذلك إلى اتحاق الطرفين على طريقة أداء الأجر فضلاً عن ظروف العمل بالمنشأة . صحيح في القانون .
١٢١٨	٢٣٢	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤١ القضائية جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٨ - تنازل الطاعن عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتباً يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عليها طبقاً لأحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتنازله عن الدعوى بهذه الفروق . اتفاق باطل . القضاء يترك الخصومة استناداً إلى هذا الإقرار . خطأ في القانون .
١٤٢١	٢٧٠	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)
		٩ - حق رب العمل في التمييز في الأجر بين عماله لاسبابارات يراها . المساواة المشار إليها بالسادة ٥٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا تسلب رب العمل حقه في تنظيم منشأته .
١٤٣٤	٢٧١	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - احتجاج العمال بأن الشركة منحت زميلا لهم أجرا يزيد على الحد الوارد بالجدول المرافق لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يسوغ الاستدلال به على أن الشركة جنحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها . إمكان تصور وقوع الخطأ في ذلك من جانب الشركة .
١٥٢٤	٢٨٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦) <p>« المنحة » :</p> <p>١ - الاتفاق بالصالح أو التنازل بين رب العمل والعامل . مناطق بطلانه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على تحديد أجر العامل وإضافة متوسط المنح إليه التي كان يقبضها في الثلاث السنوات السابقة على العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتنفيذ لأحكامها وبما يتجاوز الحد الأدنى للأجور . مصحح .</p>
٧١٠	١٤٠	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠) <p>٢ - قيام النزاع حول ضم متوسط المنحة إلى الأجر طبقا لأحكام اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . القضاء برفض الدعوى استنادا إلى أحكام القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ بشأن عدم جواز استناد العاملين إلى الحد الأدنى للأجور المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . خطأ .</p>
١٣٣٤	٢٥٣	(الطعن ٤١٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اعتبار المنحة جزءاً من الأجر، شرطية . وجوب التقيد بما جرى عليه العرف في هذا الخصوص .
١٧٧٨	٣٢٦	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨) "إعانة غلاء المعيشة"
		١ — العاملون بالشركات التابعة لـ مؤسسات العامة . عدم أحقيتهم لإعانة غلاء جديدة اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حلة ذلك .
١٧٤	٤٤	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠)
		٢ — العاملون المعينون بشركات القطاع العام بعد ١٩٦٢/١٢/٢٩ . عدم أحقيتهم لإعانة غلاء المعيشة . حلة ذلك .
١٠٥٢	٢٠١	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤١ ق (جلسة ١٩٧٦/٥/٢))
١٥٢٤	٢٨٧	(والطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		٣ — قواعد إعانة غلاء المعيشة . عدم سريلانها إلا على العاملين وقت صدورهما . المعينون بعد العمل بأحكامها . اقتراض أن فئاتها قد روعيت عند تحديد أجورهم .
١٣٤٢	٢٥٥	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٣)
		٤ — الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . تطبيقه مالم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يعمرى عليها أزيد من الفئات الواردة بالجدول المرفق به .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٦/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - تمأضي العامل طوال مدة خدمته لفئات إعانة الغلاء الواردة بلائحة البنك باعتبارها الأكثر سخاء . عدم جواز مطالبته عند تقاعده بالمزايا التي تعود عليه من تطبيق نظام آخر .</p>
٥٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٦/٣/٧)</p>
		<p>٦ - صرف إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة بصفة شخصية وحتى تم تسوية حالاتهم وفقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . بقاؤها مستقلة بذاتها غير مندمجة في المرتب الأساسي .</p>
٥٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧)</p>
		<p>٧ - الاتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن جزء من إعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم . باطل وفقا لقيادة ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مخالفته للنظام العام .</p>
١٢٢٨	٢٣٤	<p>(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)</p>
		<p>٨ - الأجر المحدد بقرار وزير الجريبة الصادر سنة ١٩٥٧ لأفراد أطعم السفن البحرية التجارية . أجر شامل لإعانة غلاء المعيشة . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم جواز مطالبتهم بتطبيق قواعد إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠</p>
١٦٩١	٣١١	<p>(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		” العمولة “ :
		١ - أجر العامل . الأصل في استحقاقه أنه لقاء العمل الذي يقوم به . ملحقات الأجر . عدم إتيان بعض الثبات والاستمرار . صرف مبلغ معين للعامل بخلاف أجره الثابت عن كل سفينة يقوم بتوئمتها . القضاء باعتبار متوسط . اتقاضه عن تموين السفن خلال فترة سابقة بمثابة أجر ثابت يستحق ولو لم يتحقق سببه . خطأ .
١٧٨	٤٥	(الطعن ٥٦٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١)
		٢ - العمولة من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها .
١١٦٦	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)
١٢٨١	٢٤٤	(الطعن ٣٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦)
		٣ - لرب العمل أن يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .
١١٦٦	٢٢٢	(الطعن ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)
١٢٨١	٢٤٤	(الطعن ٣٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦)
		٤ - القضاء بعدم استحقاق العامل متوسط ما كان يتقاضاه من عمولة . ابتناؤه على أن العامل تقل من العمل الذي تستحق العمولة بسببه وأن هذا النقل اقتضته مصلحة العمل . لا خطأ .
١١٦٦	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم تحدى العامل أمام محكمة الموضوع بوجود لائحة للقسم الذى نقل إليه تعطيه الحق فى العمولة التمسك بذلك أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .
١١٦٦	٢٢٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)
		٦ — الاتفاق على تحديد أجر العامل بمرتب ثابت وعمولة تمثل نسبة مئوية من قيمة المبيعات . عدم جواز تعديله إلا باتفاق الطرفين . القضاء بتثبيت العمولة وإضافة متوسطها خلال سنة سابقة إلى الأجر بصفة دائمة . تعديل لطريقة أداء الأجر المتفق عليها . غير جائز .
١٢٣٢	٢٣٥	(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٧ — ثبوت أن إلغاء المؤسسة للعمولة التأمين كان عاما وشاملا لكافة المنتجين فى جميع شركات التأمين . القضاء بعدم أحقية العامل للعمولة . لا خطأ .
١٢٨١	٢٤٤	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦)
		«مكافأة الإنتاج» مكافأة الإنتاج . ارتباطها بالعمل وجودا وعدما . عدم استحقاق العامل لها خلال فترة إبعاده عن العمل .
١٧٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		«البدلات المختلفة»
		١ - القرار الجمهوري ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة . قاصر على موظفي الدولة وعملها . عدم انطباقه على العاملين بالقطاع العام .
٩٧٢	١٨٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٢ - بدل الاغتراب المنصوص عليه في المادة ١١ من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . إندراجها في بدل طبيعة العمل .
٩٧٢	١٨٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٣ - أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا تمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها . مؤدى ذلك . عدم إلغاء القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح بدل الاغتراب وفقا لللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مادام لم ينص صراحة على إلغاء هذه القرارات . على ذلك .
٩٧٢	١٨٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٤ - بدل الاغتراب يندرج في بدل طبيعة العمل . م. ١١ من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ضرورة تقديره بقوار من رئيس الجمهورية طبقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تقديره بقوار من مجلس إدارة الشركة . لا أثر له . جواز قيام الشركة بوقف العمل به .
١١١٥	٢١٣	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - المهندس المعين بمقتضى أمر تكليف صادر طبقاً لأحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ واللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لا محل للمطالبة بمبدل تفريغ طبقاً للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين نخبى الجامعات بشركات القطاع العام طالما أن تعيينه لا يستند إليه .</p>
١١٥٨	٢٢٠	<p>(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)</p> <p>”المزايا العينية“</p> <p>١ - اعتبار المزايا العينية جزءاً من الأجر . مؤداه . ضرورة ادماجها في مرتب العامل عند إجراء التعادل . عدم جواز صرف مقابل عنها بعد التسوية .</p>
٧٠٤	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠)</p> <p>٢ - تخصيص سيارات ركوب لنقل العاملين بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم . ميزة عينية . إلغاؤها بقرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . مؤداه . جواز أداء تعويض تقضى عنها . هـ . ذلك .</p>
١٢٣٧	٢٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠)</p> <p>”النصيب في الأرباح“</p> <p>امتداد السنة المالية للشركة حتى آخر يونيو ١٩٦٢ . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٢ . تقاضى العامل نصيبه من الأرباح على هذا الأساس . لا خطأ . عدم عدم أحقية العامل في المطالبة بأية زيادة عن الفترة التي امتدت إليها السنة المالية .</p>
١٦٧٨	٣٠٩	<p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إجازات العامل :
		١ - إجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل تقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا . تعلق فرضها بالنظام العام . قبول العامل العمل في أيام الراحة الأسبوعية في غير تلك الأحوال . عدم استحقاقه للأجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
٢٣٠	٥٥	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		٢ - السنة الميلادية . اتخاذها أساسا لحساب إجازات العاملين . م ٤٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . اتخاذ تاريخ بدء خدمة العامل أساسا لحساب مدة السنة التي يستحق عنها الإجازة . خطأ .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق (جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٣ - وجوب اتخاذ السنة الميلادية أساسا لحساب إجازات العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٤ - الأجر الذي يحتسب على أساسه مقابل الإجازة . هو الأجر الثابت دون احتساب الملحققات .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٥ - عدم إدعاء العامل مطالبته للشركة بإجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته وأنها رفضت التصريح له بها . أثره . عدم جواز المطالبة بمقابل تقدي عنها .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل إجازة العامل . هو الأجر الثابت دون احتساب الملحقات . وجوب ضم المنحة إلى الأجر عند حساب بدل مهلة الانذار . الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .
١٧٧٨	٣٢٦	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨) إصابة العمل :
		١ - الإصابة نتيجة حادث أثناء العمل . اعتبارها إصابة عمل ولو انتفت العلاقة بين الإصابة والعمل . م ١ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا عمل لقصر تطبيق هذه المادة على الحوادث التي التي تنشأ عن مخاطر العمل .
١١٦٢	٢٢١	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
		٢ - استناد العامل المضروب في طلب التعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المسؤولية التقصيرية . شرطة . أن يكون الخطأ الناشئ عن الحادث جسيماً . م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٣ - الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ماهيته .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إصابة العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . مثال بشأن الإصابة بجلطة في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل .
١٦٧١	٣٠٧	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧) إنهاء عقد العمل :
		١ — فصل أحد العاملين بشركات القطاع العام بموجب قرار جمهوري ودون اتباع الطريق التأديبي . عدم اتصاله بأعمال السيادة التي يتمتع على القضاء نظرها . حلة ذلك .
١٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٠) ٢ — تقدير قيام المدير لفصل العامل . استقلال قاضي الموضوع به متى بني على أسباب سائغة .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢) ٣ — تقدير الضرر وتحديد التعويض . من إطلاقات قاضي الموضوع . شرطه . استناده إلى أساس سليم من الواقع أو القانون . مثال بشأن فصل العامل .
١١٥٣	٢١٩	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢) ٤ — تقدير توافر اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . مما يستقل به قاضي الموضوع .
١٦٦٥	٣٠٦	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — عقد العمل بمحدد المدة . استمرار تنفيذه بعد انقضاء مدته . اعتباره مجددا لمدة غير محددة . . إلغاؤه دون مراعاة مهلة الاخطار . استحقاق العامل تعويضها مساويا لأجره عن ثلاثين يوما .</p>
١٦٧٨	٣٠٩	<p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)</p> <p>٦ — اقضاء العامل عن مباشرة بعض أعماله بالجمعية الخيرية . اتباعا لما ارتأته وزارة الشؤون الاجتماعية محققا لصالح العمل . أثره . انقضاء التزام الجمعية بالوفاء بأجر العامل عن تلك الأعمال . حلة ذلك .</p>
١٦٦٥	٣٠٦	<p>(الطعن ٣٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)</p> <p>“ العمل بعد سن الستين ”</p> <p>١ — حق المؤمن عليه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . م٠ ق٦٣ لسنة ١٩٦٤ . قاصر على العامل بعقد غير محدد المدة . العقد المحدد المدة . انتهاءه في أجل معين دون ارتباط بسن التقاعد .</p>
١٦٣	٤٢	<p>(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠)</p> <p>٢ — استمرار المؤمن عليه في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها مكافأة . لا يغير من ذلك أن تكون مدة الخدمة لدى أرباب عمل متعددين .</p>
٩٦٧	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم أحقية العامل في طلب مد خدمته بعد بلوغه سن الستين متى كان ضم مدد خدمته تتوافر به المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . لا يغير من ذلك اقتضاؤه مكافأة نهاية الخدمة عن إحدى مدد خدمته السابقة .
٩٦٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٤ — مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين م ٧٦ من الألفية ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ . مرهون بحاجة العمل حسب تقدير رب العمل وسلطته في تنظيم منشأته . التعاق العامل بالشركة في سنة ١٩٦١ بعد بلوغه سن الستين تم استغنائها عنه سنة ١٩٦٦ . لا خطأ ولو كان العامل مازال لائفا طبييا .
١٤٢٨	٢٧٢	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٦)
		” مكافأة نهاية الخدمة “
		الأجر الأسامي . المقصود به . الأجر الإجمالي مطروحا منه إعانة غلاء المعيشة . اعتبار إعانة الغلاء جزءا من الأجر . غير مانع من احتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس المرتب الأصلي وحده .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٦)
		دعوى العمل :
		١ — تعديل المدعى لطلباته إلى مبلغ تعويض الدفعة الواحدة الذي أظهره الخبر مضافا إليه غرامة التأخير السابق طلبها بواقع

الصفحة	القاعدة	
		١. / يومياً . ضرورة احتساب مقدار الغرامة المطلوبة عند تقدير قيمة الدعوى . ١ لحكم بعدم جواز الاستئناف رغم مجاوزة الطالين للنصاب الانتهاى للحكمة الابتدائية . خطأ .
١٨١	٤٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١١)
		٢ — المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة الحراسة . مثال في عمل .
٢٨٨	٦٥	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ — اختصاص هيئة التحكيم . م ١٨٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . دعوى النقابة بطاب تقرير حتى بعض عمال الشركة في احتساب الأجر الإضافى وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الأصل مضافا إليه العسلاوة الدورية . نزاع جماعى يتعلق بعلاقة العمل . اختصاص هيئة التحكيم بنظره .
٤٨٣	١٠٠	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢)
		٤ — دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء لاختلافها فى الموضوع والسبب والآثار والأشخاص . قرار هيئة التحكيم فى الدعوى المقامة من النقابة . لاجية له فى الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل .
١٠١٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تمريض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم نتيجة الإصابة دون المرض . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية . توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئة التأمينات استنادا إلى هذا النص . لا محل لأعمال قوازين اصابة العمل وأمراض المهنة .
٦٣٣	١٢٦	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٥)
		٦ - دعاوى المطالبة بالحقوقى مكانة نهاية الخدمة أو بعاش اتفاقى بديل عنها وكذا بالحقوق التى ترتبها قسوانين التأمينات الاجتماعية . وجوب توجيهها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل .
٨٠٨	١٥٦	(الطعن ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٧ - أحكام المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تضمنت تعديلا لاختصاص جهات القضاء لا يصح اجراؤه إلا بقانون . رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى المبني على هذه المادة . صحيح .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٨ - العاملون بالشركات التابعة للؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التى يرفعونها لاطالبة بحقوقهم . نهائية قرار رئيس مجلس إدارة الشركة فى تظلمات العاملين من تقارير النشاط الدورية . لا يمنع من اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بها .
١٢٢٢	٢٣٣	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		التقاعد المسقط :
		١ - حق العامل في حصة صندوق الادخار وحقه في المكافأة أو فيهما معا . حق ناشئ من عقد العمل . تقادمه بإقتضاء سنة من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
١٠١٠	١٩٢	(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)
		٢ - دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . تقادما بمضي خمس سنوات م ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . رفع العامل دهواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة في سنة ١٩٦٧ رغم انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٠ . وجوب احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العمل بالقانون المذكور حلة ذلك .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٦)
		« انقطاع التقادم »
		١ - اقرار رب العمل بدين العامل قبل انتهاء عقد العمل . غير فاطح لتقادم دهوى العامل الناشئة عن العقد . حله ذلك . التقادم لا ينقطع قبل بدء سريانه .
١٠١٠	١٩٢	(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)
		٢ - دعوى العامل بوقف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل . حله ذلك .
١٧٨٣	٣٢٧	(الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة :
		١ - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . فصله في مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما . مثال في عمل .
٣٥١	٧٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)
		٢ - إقامة الحكم بالإبراء في دعوى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية . النهي على الحكم لاستناده أيضا لقادتين ١٠٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٥ من القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ . غير منتج .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٣ - دفاع موضوعي جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة امام محكمة النقض . مثال في دعوى فصل .
١٤٩٥	٢٨٢	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١)
		٤ - الطعن في الحكم للخطأ الذي يرد في الأسباب . لا يصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولا تقوم له قائمة إلا بها . عدم القضاء على الطاعة بشيء . أثره . انتفاء مصلحتها في الطعن في الحكم . مثال في دعوى عمل .
١٦٢٤	٣٠١	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ف)
		فضالة . فوائد
		فضالة
		خطأ الحكم في تقريراته القانونية . لمكة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه مادام أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة . أحكام الفضالة . لا عمل لأعمالها حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . مثال في بيع .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		فوائد
		تجاوز الحد الأقصى للفوائد :
		١ — تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية . وجوب تجريد الفوائد في الحساب الجاري .
٧٨٨	١٥٣	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		٢ — صيرورة رصيد الحساب الجاري ديناً عادياً بإقفاله . تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه . تعلق ذلك بالنظام العام . الاستثناء ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .
٧٨٨	١٥٣	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٧٩٢	١٥٤	٣ — للمدين حق الاعتراض على قائمة شروط البيع تأسيسا على أن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا . م ٦٤٢ مرافعات سابق . (الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
٧٩٢	١٥٤	٤ — المدين المنزوعة ملكيته . جواز مناقضته في قائمة التوزيع المؤقتة بشأن وجود الدين أو مقداره . (الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
١٣٤٥	٢٥٦	٥ — جواز الجمع بين العمولة والفائدة المتفق عليها ولو زاد مجموعهما عن الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة . شرطه . قيام الدائن بخدمة حقيقية مقابل العمولة المشترطة . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)
١٨٥٧	٣٤٠	٦ — للدائن حق اقتضاء الفائدة ولو زادت على رأس المال حتى تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . عدم استحقاق الدائن أية فوائد بعد ذلك التاريخ متى أصبحت الفائدة تعادل رأس المال . (الطعنات ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		فوائد التأخير :
١٠٤١	١٩٩	١ — نقض الحكم الصادر بتعويض العامل عن فصله تعسفيا . لمحكمة الإحالة حقها المطلق في تقدير التعويض . استحقاق الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ الحكم نهائيا في الدعوى من محكمة الإحالة . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)

الصفحة	اتقاعة	
		٢ — سريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . التعويض المستند الى أسس ثابتة بإتفاق الطرفين بحيث لا يكون للقضاء سلطة رحبة في تقديره . اعتباره معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين في مقداره .
١٣٥٢	٢٥٧	(الطعن رقم ١٨٨ و ١٩٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤) ...
		٣ — التعويض المستحق للمالك مقابل نزع الملكية للنفعة العامة . استحقاق فوائد هذا التعويض من تاريخ الحكم النهائي في الدعوى . لا يغير من ذلك تقدير الجهة نازعة الملكية للتعويض وعرضه على المالك طالما لم يقبل هذا التقدير .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢) ...
		٤ — سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه م ٢٢٦ مدني . وجوب أن يكون تحديد مقدار الالتزام قائما على أسس ثابتة لا سلطة للقضاء في تقديره .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ...
		٥ — المطالبة القضائية بالتعويض بعد العمل بالقانون المدني القائم - عدم سريان الفوائد إلا من تاريخ الحكم النهائي به .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ...
		مسائل متنوعة :
		١ — سقوط الفوائد غيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة تقادمها . المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المستحقة على رب العمل لميثة التأمينات . اعتبارها من ملحقات الحق الأصلي .
١٥٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام المدين بالوفاء بمصروفات وفوائد مع الدين . ثبوت أن ما أذاه لا يفي بها جميعا . وجوب استئصال ما دفعه من المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين ما لم ينفق على غيره . م ٣٤٣ مدني .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ١٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ... ٣ — الحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة إلى الفوائد . شرطة . م ٢٣١ مدني . حدوث ضرر استثنائي للدائن . وثبوت سوء نية المدين .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ١٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) ...
(ق)		
قانون . قرار إداري . قسمة . قضاة . قوة الأمر المتضدى . قوة القاهرة .		
قانون		
دستورية القوانين :		
١ — النص في الدستور على أن يدين القانون شروط وإجراءات تعيين أعضاء الهيئات القضائية وتقييمهم . وشموله للنقل المكناني والنقل		

الصفحة	القاعدة	
		النوعى على السواء . مؤدى ذلك . اعتبار الدفع بعدم دستورية المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية فيما إجازته من نقل أعضاء النيابة إلى وظيفة غير قضائية غير جدى .
٧٠	١٨	(الطالب رقم ١ لسنة ٤٣ ق رجال قضاء جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) ٢ — صدور الدستور فى تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه . لا محل للتحدى بعدم دستورية المادة ٢/٨٨ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٧٥	١٩	(الطالب رقم ١٢ لسنة ٤١ ق رجال قضاء جلسة ١/٤/١٩٧٦) .. ٣ — عدم بيان الطاعن مواطن التفسير التى تجاوزت حدود التفويض التمهيدى . دلالة ذلك . عدم جدية الدفع . مثال فى دفع بعدم دستورية القرار التفسيرى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن ايجار الأماكن :
١٥٩٤	٢٩٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٦) القانون الواجب التطبيق : ١ — دعاوى الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين : الاختصاص بها والقانون الواجب التطبيق على أطرافها . مناطه . سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها . اختلاف الزوجين غير المسلمين فى الطائفة عند رفع دعوى إثبات الطلاق . أثره . وجوب تطبيق أحكام

الصفحة	القاعدة	
		الشرعية الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة . عدم الاعتداد بتغيير الطائفة في نزاع سابق بشأن تقرير نفقة زوجية .
٤٣٨	٩٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١١/٢/١٩٧٦)
		٢ - منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين . الاختصاص بها والقانون الواجب التطبيق على أطرافها . مناطه . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى وانقضاء الخصومة فيها . المقصود بذلك .
١٦٠٥	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٩)
١٧٥٧	٣٢٢	(والطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦)
		تفسير القانون :
		١ - استحقاق العامل لتعويض الدفعة الواحدة في حالة خروجه نهائيا من نطاق تطبيق القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل لاشتراط استحالة عودته إلى عمل جديد . النص القانوني الصريح . لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى الاستهزاء بقصد الشارع منه .
٦١٧	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٦)
		٢ - النص القانوني الواضح لا محل لتأويله بدعوى الاستهزاء بمراحله التشريعية أو بالحكمة التي أملت .
١٠٨٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - الحق في النظارة . على الرقب الخيري . نشوؤه من تاريخ صدور قرار المحكمة بالتعيين لا من تاريخ وفاة من شرط له الواقف النظر . تقديم طلب إقامة الناظر بعد صدور القانون ٣٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات السبر . أثره . وجوب تطبيق أحكام هذا القانون دون حكم المادة ٤٧ من قانون الوقف الملغاة .
٣٨٦	٨٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٢/٤) ...
		٢ - إجراءات حجز المالدين لدى الغير . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالي عليها بأثر فوري . علة ذلك . الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله تطبيقاً للمادة ٣٤٣ مرافعات رغم أن الحجز وقع في ظل قانون المرافعات السابق . لا خطأ .
٤١٤	٨٦	(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		٣ - مساواة مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند التعيين بمرتبات نظرائهم من المدارس الحكومية . قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ . تطبيقه من تاريخ العمل به دون أثر رجعي .
١١٤٤	٢١٨	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
١٢٦٦	٢٤١	٤ - قرار وزير الإسكان ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ بوضع قواعد تأجير الأماكن المفروشة لأغراض السياحة وغيرها . سريانه على العقود الواقعة في ظله والعقود السارية عند العمل به . تأجير المستأجر المكان مفروشا وانتهاء الإيجار قبل انقضاء هذا القرار . أثره . عدم سريانه على واقعة التأجير .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢) ٥ - علاقة المحكر . نسوؤها قبل العمل بالقانون المدني القائم . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ٦ - نشوء التصرف في ظل قواعد الإثبات المنصوص عليها في القانون المدني قبل إلغائها بقانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . خضوعه من حيث إثباته للأحكام الواردة في القانون المدني دون قانون الإثبات .
١٧٦٥	٣٣٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) ٧ - حق الامتياز المقرر للحكومة . استناده للمادة ٤٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . اقتصراره على العقود المبرمة في ظله دون العقود المبرمة قبل سريانه .
		(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦) ٨ - للدائن حق اقتضاء الفائدة ولو زادت على رأس المال حتى تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . عدم استحقاق الدائن

الصفحة	القاعدة	
		أية فوائد بعد ذلك التاريخ متى أصبحت الدائنة تعادل رأس المال .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		٩ - المطالبة القضائية بالتعويض بعد العمل بالقانون المدني القائم . عدم سريان الفوائد إلا من تاريخ الحكم النهائي به .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		اللوائح والقرارات :
		١ - اللوائح والقرارات المنقذة للقوانين . سريان أحكامها من تاريخ صدورها مالم تكن صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي .
١٢٦٦	٢٤١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢)
		٢ - اللوائح الصادرة بتفويض من المشرع . قرارات إدارية تنظيمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية . نفاذها في حق الإدارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر . تطبيق أحكام قرار مدير عام الجمارك بتحديد نسبة التسامح عن النقص في البضاعة على الرسالة التي وردت بعد صدوره وقبل نشره . لا خطأ .
١٠٨٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠)
		٣ - نسبة التسامح عن النقص الجزئي في البضاعة . تحديدها بقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، وجوب احتسابها من مشمول الطرود . التفسير الصادر من مدير الجمارك باحتسابها من مشمول كل طرد على حدة . مخالف للقانون .
١٠٨٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - قرار مدير الجمارك لسنة ١٩٦٣ . تحديده نسبة التسامح عن النقص الحزني بواقع ٥٪ من البضائع المنقرطة أو من مشمول الطرود . وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير الجمارك باحتسابها من مشمول كل طرد على حدة . مخالف للانون .</p>
٣٦٠	٧٧	<p>(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)</p> <p>٥ - القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ . مواجهته حالة عدم وجود أجرة اتفاقية بين المؤجر والمستأجر وتركها لتقدير لجنة تقدير الإيجارات التي أضافها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . بقاء هذه الحاة خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . اعتبار النوار المذكور صادرا في حدود التفويض التشريعي الوارد بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .</p>
١٥٩٣	٢٩٧	<p>(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)</p> <p>إلغاء القانون :</p> <p>١ - إلغاء القانون لمحكمة أوجه اختصاص . أثره . حصول الإلغاء بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص على غير ذلك .</p>
١٥٩٤	٢٩٧	<p>(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)</p> <p>٢ - القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأكن . إلغاؤه بما من المراجعة . القضاء في ظل ذلك القانون في يتوى سرفوعة</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>قبل صدوره بعدم اختصاص القضاء العادي وباختصاص مجالس المراجعة بتحديد الأجرة إعمالاً لقرار التفسيرى ٨ لسنة ١٩٦٥ . خطأ فى القانون .</p>
١٥٩٤	٢٩٧	<p>(العلم رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)</p> <p style="text-align: center;">قرار إداري</p> <p>١ — اللوائح الصادرة بتفويض من المشرع . قرارات إدارية تنظيمية . عدم جواز الاحتجاج بها فى مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية نفاذها فى حق الإدارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر . تطابق قرار مدير عام الجمارك بتحديد نسبة انتساح عن النقص فى البضاعة على الرسالة التى وردت بعد صدوره وقبل نشره . لا خطأ .</p>
١٠٨٠	٢٠٦	<p>(العلم رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٠)</p> <p style="text-align: center;">وراجع : (قانون " اللوائح والقرارات ")</p> <p>٢ — القرارات الإدارية النهائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى . الاختصاص بنظر الطعون فيها — عدا ما استثنى بنص خاص — منعقد لجهة القضاء الإداري .</p>
١٤٧٦	٢٧٩	<p>(والعلم رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)</p>
١٤٨٤	٢٨٠	<p>(العلم رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين قرار إداري نهائي. ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥. اختصاص القضاء الإداري بالفصل في الطعن المرفوع عن هذا القرار .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٤ — صدور قرار من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . لا يعد قرار إداري معدوماً ولو تضمن مساساً بحجية حكم قضائي سابق . عدم اختصاص القضاء العادي بالفصل في الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٥ — القرار الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . قرار إداري نهائي ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٨٤	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		قسمه
		دعوى القسمه . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الأموال المراد قسمتها . إثارة نزاع بشأن ملكية الشريك . الفصل فيه يكون للمحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		قضاة
		١ - عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . حالاته . م ١٤٦ مرافعات . اشتراك القاضي في إصدار الحكم ببطـلان التنفيذ . لا يمنعه من نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ . علة ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١)
		٢ - القواعد المقررة بشأن رد القضاء أو عدم صلاحيتهم . أعمال هذه القواعد على المحكمين بالنسبة إلى أسباب الرد أو عدم الصلاحية بحسب .
١٧٦٩	٣٢٤	(الطعن ١٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)
		قوة الأمر المقضى
		١ - الحكم الصادر بنسب خير . تقريره في أسبابه بطلان الاتفاق المبرم بين المؤجر والمستأجر بشأن تفويم الإصلاحات والتجسيات . عدم الطعن عليه في الميعاد ، صيرورته حائزاً لقوة الأمر المقضى . م ٣٨٧ مرافعات سابق .
٢٠٢	٥٠	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٢ - حجية الحكم . قابضة على أطراف الخصومة الصادر فيها . مثال في دعوى إرث .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ في الحالة المدنية الأحكام المقررة لها . حجيتها نسبية .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠) ...
		٤ — حجية الحكم المسانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . فصله في مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما . مثال في عمل .
٣٥١	٧٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١) ...
		٥ — قوة الأمر المقضي . مانعة للتصوم أنفسهم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال في وقف .
٩٥٤	١٨١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٤/١٤) ...
		٦ — اكتساب أسباب الحكم للحجية . شرطه . مالم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موزعاً على الحكم بوز قوة الأمر المقضي .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩) ...
		٧ — الفصل نهائياً في شأن الملكية في دعوى سابقة بين ذات الخصوم . عدم جواز انتزاع بشأن هذه المسألة في دعوى أخرى . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل في تلك المسألة قواريماً في أسباب الحكم السابق . حلة ذلك .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الحكم الصادر في دعوى سابقة . عدم فصله بصفة صريحة أو ضمنية حتمية في المتطوق أو الأسباب المرتبطة به في النزاع موضوع الدعوى الحالية . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي في هذا النزاع .
١٤٤٤	٢٧٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		٩ — القضاء في مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضي في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم . مادة ٤٠٥ مدني . توجيه الطلبات إلى المدعى عليهم بالتضامن . اعتبار كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة .
١٥٣٥	٢٨٩	(الطعن رقم ٤١٨ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
		١٠ — قضاء النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكمة الاستئناف من بعده في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		١١ — قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها . صيرورته نهائيا حائرا قوة الأمر المقضي . مؤداه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيها ولو كان الحكم قد خالف القانون . التزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى . الحكم الصادر منها في الموضوع . قابل للطعن بالاستئناف . علة ذلك .
٤٨٠	٩٩	(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ — الحكم بالزام المؤمن له بالتعويض ويسقط حق المضرور قبل شركة التأمين بالتقادم. صيرورة هذا الحكم نهائيا بالنسبة للمؤمن له والشركة لعدم استئنائه من أيهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة التأمين في مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرفوع من المضرور . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام تلك الشركة بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به على المؤمن له . خطأ .</p>
٥٢٤	١٠٧	<p>(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)</p> <p>١٣ — القضاء نهائيا بأحقية المستأجر في إنقاص الأجرة خلال مدة معينة مقابل حرمانه من الانتفاع بالمصعد . حق المستأجر في الخصم من الأجرة عن مدد الإجارة الأخرى . منوط بثبوت استمرار المؤجر في الإخلال بالتزامه بتمكين المستأجر من استعمال المصعد .</p>
٥٢٧	١١٧	<p>(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٩)</p> <p>١٤ — تقدير المحكمة للدليل في الدعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضى .</p>
٧٨٢	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)</p> <p>١٥ — تقدير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضى . جواز الأخذ بأقوال شاهد سبق التشكك في شهادته في دعوى أخرى .</p>
١٦٣٦	٣٠٣	<p>(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٤)</p>

الصفحة	القائمة	
		١٦ — تقدير الدليل . لا يجوز قوة الأمر المقضي . تشكك المحكمة في صحة أقوال الشهود في دعوى نفقة سابقة . لا يتمتع المحكمة في دعوى التطليق للفرقة من أن تطمئن إلى أقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أجرته .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨)
		١٧ — القاضي غير مقيد بما يكشف عنه الحكم الإثبات من اتجاه في الرأي . المحكمة إلا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط بيان أسباب العدول في حكمها الصادر في الموضوع .
٩٤٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤٤)
		١٨ — الحكم في الدفع بابتكار التوقيع . غير منه للتصومة كلاً أو بعضاً . الطعن . فيه استقلالاً . غير جائز . ٣٧٨ مرافعات سابق . بقاء موضوع الدعوى الأصلي معلقاً بسبب شطبها بعد صدوره . أثر . عدم اعتبار ذلك الحكم حائراً لقوة الأمر المقضي .
٨٥٦	١٦٥	(الطعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٥)
		١٩ — حكم المحكمة الشرعية بمنع التعرض في التركة تأسيساً على الإرث المبني على النسب . حكم موضوعي بالوراثية . تقرير هذه المحكمة بشطب دفع المدعى عليه بعدم سماع الدعوى . قضائها غايباً بعدم التعرض دون بحث نسبية . غير مانع من نظر دعواه الراهنة بالوراثية وثبوت نسبية .
٧٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٦/٤/٧)

الصفحة	القائمة	
		٢٠ — جواز الطعن بطريق النقض في أى حكم انتهائى في مسائل الولاية على المال مصدر على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم . م ٢٤٩ مرافعات . لا يغير من ذلك تحديد حالات خاصة للطعن بالنقض في المادة ١٠٢٥ مرافعات .
٩٤٩	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		٢١ — دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص . قرار هيئة التحكيم في الدعوى المقامة من النقابة . لاجية له في الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل .
١٠١٥	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٦)
		٢٢ — دعوى النفقة . اختلافها عن دعوى التطليق للفرقة سببا وموضوعا .
١٠٢٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦)
		٢٣ — الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن السابق بأنه أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف في الالتماس المرفوع إليها عن ذات الحكم . لا يعد تحصينا للحكم الصادر في ذلك الالتماس .
١٠٤١	١٩٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١/٥/١٩٧٦)
		٢٤ — الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة استنادا إلى جدية عقد البيع . عدم جواز الإدعاء بصورية هذا العقد في دعوى لاحقة بين ذات الخصوم . إغفال الحكم الرد على هذا

الصفحة	الجماعة	
		الادعاء . لا قصور . ثبوت أن الطاعنة لا تملك قدرا من الأطنان . أثره . إنعدام مصلحتها في الطعن بالصوربة على عقد البيع المتضمن ذات الأطنان .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥) ... ٢٥ — صدور قرار من اللجنة المختصة بنظر الطعون في مقابل التحسين . لا يعد قرارا إداريا معدوما ولو تضمن مساسا بحجية حكم قضائي سابق . عدم اختصاص القضاء العادي بالفصل في الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتداد به .
١٤٨٤	٢٨٠	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦) ... ٢٦ — عقد الصلح . أثره . الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . صدور حكم حاز قوة الأمر المقضي في المنازعة . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم المذكور .
١٧١١	٣١٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٧) ... ٢٧ — قضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف تقاذ الحكم . م ٢٩٢ مرافعات . وقفي . لا يحوز قوة الأمر المقضي . علة ذلك .
١٨٢٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩) ...

الصفحة	القاعدة	
		أحكام المحاكم الجنائية :
		١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شروطها . الحكم انتهايا بادانة المطعون ضده لارتكابه جريمة تقليد العلامة التجارية استنادا إلى قيام التشابه بين العلامتين الأصلية والأخرى المقلدة . قضاء المحكمة المدنية بإنكار التشابه ونفى ذات واقعة التقليد . خطأ .
١٩١	٤٨	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٢)
		٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شروطها . مثال في دعوى طلاق .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . شرطه . أن يكون سابقا على الحكم المدني .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٤ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . تقدير المحكمة المدنية للتعويض المستحق للضرر نتيجة خطأ المتهم . انقاصه بنسبة الخطأ المسند للمجنى عليه ووالده الذي ساهم في إحداث الضرر . لا خطأ .
١٧١٦	٣١٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٧)
		قرارات سلطة التحقيق :
		الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لا تكتسب أية حجية أمام القضاء المدني . علة ذلك .
٣٠٧	٦٩	(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		قوة القاهرة
٣٤٣	٧٤	١ - القوة القاهرة : ماهيتها : أثرها : انقضاء التزام المدين في المسؤولية العقدية وانقضاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر في المسؤولية التقصيرية . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
٣٤٣	٧٤	٢ - الاستيلاء على المنقولات أو المسواد الغذائية وفقا للقانون ٤٥ لسنة ١٩٤٥ . أثره : انتقال ملكية المال من الأفراد جبرا عنهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل . عدم اعتباره مصادرة أو قوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ مدني . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
١٦٦١	٣٠٥	٣ - وقوع عجز بعهدة أمين المخزن . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانبه . لا ترتفع إلا إذا قام بإثبات القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته . م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات الصادرة في ١٩٤٨/٦/٦ . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥)
١٦٦١	٣٠٥	٤ - وقوع عجز بعهدة أمين المخزن . اختلاس آخرين لأشياء غير تلك المطالب بقيمة . لا بعد قوة القاهرة أو ظرفا خارجا عن إرادته الأمين . وجوب مساءلته عن قيمة العجز . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥)

الصلحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		١ - التزام الكفيل متضامنا كان أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٦٣٧	١٢٧	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
		٢ - كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى . كفالة لدين مستقبل . شرط صحتها . تحديد قدر الدين الذى يضمنه الكفيل مقدما فى عقد الكفالة .
٦٣٧	١٢٧	(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
		٣ - كفالة الالتزام المستقبل . أثره . اعتبار الكفيل ضامنا لالتزامات المدين خلال مدة الكفالة على ألا تتجاوز الحد الأقصى المتفق على كفالته .
١٣٤٥	٢٥٦	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٦)
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . مرض الموت . مسئولية . معارضة . معاهدة . مقاوله . ملكية . مهندسون . موطن . موظفون .

الصفحة	القاعدة	
		<p>محاماة</p> <p>توقيع المحامي على الصحيفة :</p> <p>١ - صحيفة الطعن بالنقض . جواز التوقيع عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة متى كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .</p>
١٣٨	٣٨	<p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٦)</p> <p>٢ - تصحيح الإجراء الباطل . وجوب إتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الإجراء . البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى . امتناع تصحيحه أثناء نظر الاستئناف .</p>
٣٥٦	٧٧	<p>(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)</p> <p>٣ - القضاء ببطلان ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى لعدم إعلانها للطاعن في موطنه الأصلي . القضاء بأن تضمين هذه الورقة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى يكفي لتصحيح البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام عليها . خطأ .</p>
٣٥٦	٧٧	<p>(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		توكيل المحامين :
		١ — قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل لا قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية . م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا يعيب الإجراء مخالفة المحامي لهذا النص . أثرها . مساءلته تأديبيا .
٥٣٣	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢)
		٣ — صدور التوكيل إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقيهم . ثبوت أن التوكيل الصادر من هؤلاء الآخرين مصرح فيه بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنه . اعتبار الطعن مرفوعا من ذى صفة .
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٣ — إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن بالنقض أثناء نظر الطعن . تتحقق به الغاية من الإجراء الذي تطلبته المادة ٢٥٥ مرافعات من وجوب إيداعه وقت تقديم الصحيفة .
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٤ — وجوب إيداع التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكل المحامي في الطعن بالنقض . عدم تقديم هذا التوكيل حتى يحجز الدعوى للحكم . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تعيين المحامين في القضاء :</p> <p>١ - وجوب تحديد أقدمية المحامين المعيّنين بوظائف القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي . استيفاء الطالب شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض في ١٩٦٢/١٠/٢٧ . وجوب تعديل أقدميته بوضعه قبل زميله المعين قبله والذي استوفى شروط الصلاحية في ١٩٦٣/١/٢١ .</p> <p>(الطالبان رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٦/٢/٣)</p> <p>٢ - تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المسدد اللازمة للتعيين فيها . جوازي تمارس جهة الإدارة سلطتها فيه طبقا للصلاحيات العامة . طلب الطالب - المعين في وظيفة قاض فئة "ب" - تعديل أقدميته تأسيسا على أن مدة اشتغاله بالمحاماة تستوجب تعيينه في وظيفة أو تليها محكمة فئة "ب" أو قاض فئة "أ" . لا أساس له .</p> <p>(الطالب رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٧٦/٦/١٧)</p>
٩٠	٢٤	
٩٤	٢٥	
		<p>محكمة الموضوع</p> <p>تفسير العقد :</p> <p>١ - عدم اشتراط القسانون الفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح . استخلاص محكمة الموضوع هذا المعنى استخلاصا موضوعيا سائغا تحمله عبارة العقد وتؤدي إليه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)</p>
٥١٥	١٠٩	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إستظهار غرض الواقف . لقاضي الموضوع حرية فهم عباراته بما لا يخالف المعنى الظاهر لها . وجوب النظر في كتاب الوقف كوحدة متكاملة .
١٨٤٠	٣٣٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩) ...
		مسائل الواقع :
		١ — إستقلال قاضي الموضوع بإستخلاص عناصر الفش من واقع الدعوى وتقدير أدلة ثبوته أو نفيه . لا يعقب عليه من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغا .
١٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥) ...
		٢ — إستخلاص حصول مرض الموت بشروطه . من مسائل الواقع . تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان إستدلالها سائغا .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
		٣ — صفة النيابة عن الخصم . التحقق من توافرها أو عدم توافرها . مسألة موضوعية . الجدل في ذلك . تتحسر عنه رقابة محكمة النقض .
٢٩٢	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) ...
		٤ — التحقق من صفة رافع الدعوى . إستقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة : مثال بشأن دعوى تخفيض أجرة .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه في الوفاء ومدى تأثيرها في نفس الموفي بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . إستخلاصها لتحقيق الإكراه من حصول الوفاء تحت تأثير المجز على ما للموفي لدى الغير . لا خطأ .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٦ — تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد . أمور واقعية تستقل بها محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . مثال بشأن تنازل عن الطعن .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٧ — تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٣٣٠	٧٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
		٨ — تقدير مدى جدية المنازعة في الدين في دعوى الإفلاس . متروك لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها .
٣٦٦	٧٩	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢)
		٩ — الغبن الفاحش في بيع عقار غير كامل الأهلية . شرطه . تقدير زيادة قيمة العقار المبيع على الثمن بأكثر من خمس القيمة . من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن بيع تم تنفيذا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الضرر الذي لا يستطاع معاداة أو المصلحة بين الزوجين . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معياره شخصي . لقاضي الموضوع تقدير مداه .
٧٧٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩)
		١١ - العادات التجارية . من مسائل الواقع التي يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . خروجها من رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضي عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		١٢ - أجرة الأسانس للبائى التي أنشئت قبل أول يناير ١٩٤٤ الأجرة الفعلية في شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل في هذا الشهر أجرة المثل . ماهيتها . تقدير توافر التماثل أو إنعدامه . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاض الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		١٣ - أجرة المثل المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ماهيتها . اتحاد نوع الاستعمال غير لا قوم لقيام التماثل بين المكاتين متى كانت المغارة فيه غير مؤثرة على القيمة الإيجارية فلا يبرأ جوهرها . تقدير ذلك مما يستقل به قاض الموضوع .
١١٩٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

الصفحة	القاعد	
		١٤ — توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع يستقل بتقديره قاضى الموضوع .
١٥٠٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٣)
١٥٥٤	٢٩٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		١٥ — خلو المادة ٢/٥٩٤ مدنى من ضابط يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . سلطة قاضى الموضوع فى تقدير مدى توافرها .
١٥٦٣	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		١٦ — الإلتزام المعلق على شرط واقف . نفاذه متى تحقق الشرط فعلا أو حكما . اعتبار الشرط متحققا . مناطه . تقرير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		١٧ — تحقيق واقعة إعلان الخصوم فى الدعوى . مسألة موضوعية .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		١٨ — استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية بيان الموطن الأصلى للدعى فى صحيفة الدعوى . شرطه . أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
١٦١٩	٣٠٨	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — الدعوة إلى التعاقد بطريق المزاد . قيام السبب المشروع لرفض التعاقد من جانب صاحب هذه الدعوة . من مسائل الواقع . لا رقابة لمحكمة التقض على قاضي الموضوع في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٩٩٨	١٩٠	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢)
		٢٠ — تقدير قيام المبرر لفصل العامل . استقلال قاضي الموضوع به متى بني على أسباب سائغة .
١٠٤٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢)
		٢١ — تقدير توافر إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية مما يستقل به قاضي الموضوع .
١٦٦٥	٣٠٦	(الطعن ٣٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٢٢ — حوالة الدين : جواز انعقادها باتفاق ضمنى بين الدائن والمحال عليه دون حاجة إلى رضا المدين . استخلاص قيام هذا الاتفاق من سلطة محكمة الموضوع .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١)
		٢٣ — استخلاص علم المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسؤول عنه . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . شرط ذلك .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — دعوى التعويض . تكليف محكمة الموضوع للفصل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب لاستثلية . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ ...)
		٢٥ — تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة . استقلال قاضي الموضوع به .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ ...)
		٢٦ — استخلاص حسن نية واضح اليد . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل قضائه .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣ ...)
		٢٧ — لمحكمة الموضوع تقدير أسباب سلب الولاية . عدم امتثال بلوغ التبيب مبلغ الجزية . لا موجب لتعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلا .
١٨٤٧	٣٣٨	(الطعن ٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ ...)
		تقدير الدليل :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في الموازنة بين البيانات وترجيح أحدها على الأخرى . الجدل في ذلك موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٣١ ...)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أدلة الدعوى وأقوال الشهود فيها واستخلاص الواقع منها دون رقابة من محكمة التقضى .
٦٤١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٦)
١٠٨٠	٢٠٦	(والطعن ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٦)
١٦٠٦	٢٩٨	(والطعن ١٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/١١/١٩٧٦) ..
		٣ — تقدير أدلة الصورية . مما يستقل به قاضي الموضوع . أسبقية تاريخ العقد . لا تتفى صوريته وأنه غير موجود قانونا .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٦)
		مسائل الإثبات :
		" أقوال الشهود "
		١ — الأخذ بأقوال الشهود . مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ، لا رقابة غايه من محكمة التقضى ما دام لم ينخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .
١٥٧	٤١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧/١/١٩٧٦)
٥٠٧	١٠٤	(والطعن ٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٦)
١١٣١	٢١٦	(والطعن ٤٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٧٦)
١٣٠٧	٢٤٩	(والطعن ٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٩/٦/١٩٧٦)
١٥٧٤	٢٩٤	(والطعن ٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٠/١١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الشهادة . ماهيتها . لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البيانات والأخذ بما يطمئن إليه منها .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٦)
٧٧٠	١٤٩	(والطعن ١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٦)
		٣ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . مما يستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج بها إلى غير دلوها . عدم تقيدها برأى الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٧٦)
		” المانع الأدبي “
		١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي . شرطه . عدم إعمال المحكمة سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المانع الأدبي . قصور .
٥٣٣	١٠٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٦)
		٢ - صلة القرابة أو المصاهرة . لا تعد في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي . وجوب الرجوع إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الإقرار غير القضائي“ .</p> <p>الإتذار الرسمي . لا يعد إقراراً قضائياً . الإقرار غير القضائي . خصومه لتقدير قاضي الموضوع . جواز اعتباره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . كما يجوز للمحكمة ألا تأخذ به أصلاً .</p>
٣٠٧	٦٩	<p>(الطن رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)</p> <p>”القرائن القضائية“</p> <p>١ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية . شرطه . إطلاعها عليها وإخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصور .</p>
٩٤٥	١٧٩	<p>(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)</p> <p>٢ — تقدير القرائن القضائية من سلطة محكمة الموضوع . استناد الخصم في إثبات ورائته للتوفى إلى قرائن غير قاطعة في ثبوت النسب . إطراح الحكم لهذه القرائن . لا خطأ .</p>
١٣٢٧	٢٥٢	<p>(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩)</p> <p>٣ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن واستنباطها . المجادلة في ذلك تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .</p>
١٦٩٨	٣١٣	<p>(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		«اليمين الحاسمة»
		١ - استخلاص كيدية اليمين . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت إلى اعتبارات سائغة . عدم تقديم طالب اليمين دليلا على صحة دعواه . لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		٢ - تقدير قيام عذر لدى من وجهت إليه اليمين في التخلف عن الحضور بجلسة الحلف . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على اعتبارات سائغة .
٨٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٦)
		«إلزام الخصم بتقديم ورقة»
		الزام الخصم بتقديم أى ورقة تحت يده المادة ٢٠ من قانون الإثبات . متروك لتقدير المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .
٥٦٨	١١٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		تأجيل الدعوى والإعادة للرافعة :
		١ - طلب تأجيل نظر الدعوى لتقديم مستندات . استقلال قاضي الموضوع بتقديره .
٣٦٦	٧٩	(الطعن ٥١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)

الصفحة	الذاعة	
		٢ — إجابة طالب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات • من إطلاقات محكمة الموضوع • إغفال الحكم الإشارة إلى «ذا الطالب» • رفض ضمنى له •
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)
		٣ — إجابة طالب إعادة الدعوى إلى المرافعة • متروك لتقدير محكمة الموضوع •
١٢٨٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٧)
		مرض الموت
		١ — مرض الموت • المقصود به •
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧)
		٢ — استخلاص حصول مرض الموت بشروطه • من مسائل الواقع تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استدلالها سائغا •
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧)
		٣ — المريض مرض موت • طلاق زوجته بائنا دون رضاها • وفاته والمطابقة في العدة • اعتباره نارا من الميراث • لا محل للبحث عن خبايا نفسه •
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧)
		٤ — الطلاق البائن الصادر من المريض مرض الموت بخير رضا الزوجة • وفاة الزوج أثنا العدة أثره • وقوع الطلاق وثبوت

الصفحة	القاعدة	
		حق المطلقة في الميراث . شرط ذلك . أن تكون أهلا لإرثه من وقت إبانها إلى وقت الموت .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٦/١/٧) ...
		مستولية
		(أولا) المستولية العقدية .
		١ — القوة القاهرة ، ماهيتها . أثرها . انقضاء الترام المدين في المستولية العقدية وانتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر في المستولية التقصيرية .
٣٤٣	٧٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ...
		٢ — معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية . عدم سريلانها على التضامن بين سفينة الإرشاد والسفينة التي استخدمتها أو بين سفينة الغطس والسفينة المقطورة . ملة ذلك . قيام علاقة عقدية بين السفينتين .
١٨٤	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٢) ...
		٣ — تكييف الحكم للنقد بأنه عقد إرشاد : إقامة قضائه على مسئولية السفينة عن الاضرار التي تصيب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الارشاد وفقا للقانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الإرشاد بميناء الاسكندرية . لا خطأ .
١٨٤	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اعتبار الحادث تصادما بحريا ونقلا لأحكام القانون البحري المصري . مناطه . حصول ارتطام مادي بين المنشأتين العائمتين . استبعاد الحكم لأحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من هذا القانون . استناده إلى قيام علاقة عقدية بين المنشأتين وحصول الحادث دون ارتطام مادي بينهما . لاخطأ .
١٨٤	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٢)
		٥ - إلتزام الناقل البحري بتفريغ البضاعة وتسليمها إلى أصحابها . أثره . اعتبار مقال التفريغ في مركز التابع للسفينة . ليس للمرسل إليه سوى الرجوع على الناقل بتعويض الاضرار الناجمة عن عمل المكاول . تضمين سند الشحن نصا يفوض الربان في اختيار مقال التفريغ . جواز الرجوع في هذه الحالة على المكاول بدعوى مباشرة لمساءلته .
٤٤٤	٩١	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٦)
		٦ - المفاوضات بين الناقل والمرسل إليه لتسوية النزاع . صلاحيتها سببا لوقف تقادم دعوى المسؤولية عن تلف البضاعة . شرطه . عدم صلاحيتها سببا لقطع التقادم .
١٣٥٢	٢٥٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٤)
		٧ - عقد النقل . عدم انقضاءه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى السلطات الجمركية . غير مبرئ لزمه الناقل قبل المرسل إليه . حلة ذلك .
١٣٨٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢١)

الصفحة	القاء	
		٨ — مسؤولية الناقل الجوي غير المحدودة عن حادث الطيران متى كان قد وقع قبل ١/٨/١٩٦٣ . خضوعها للسادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها بروتوكول لاهى .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٩ — مسؤولية الناقل الجوي عن التعويض كاملا وغير محدد اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها بروتوكول لاهى . ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة معادلا للغش . الخطأ المعادل للغش هو الخطأ الجسيم . عبء اثبات هذا الخطأ وقوعه على عاتق مدعيه .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		١٠ — جواز إبرام العقود بين الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة وبين إحدى شركات القطاع العام . تعاقد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بشحن متاع الطاعن إلى مصر . اشتراط لمصلحة الغير . القضاء برفض دعوى الطاعن قبل الشركة بتعويض الضرر الناجم عن تأخرها في الشحن . أساسه المسؤولية العقدية .
٩٨١	١٨٧	(الطعن ٢٥٢ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٩)
		١١ — التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . لشركة التأمين استرداد التعويض الذى دفعته للضرور من مالك السيارة المؤمن له إذا ما ثبت أن قائد السيارة مرتكب الحادث قد نأدها بموافقة المؤمن له بدون رخصة قيادة .
١٢٩٩	٢٤٧	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تعليق لمداد التعويض المؤمن له على حصول شركة التأمين على قيمة البضاعة التالفة من شركات إعادة التأمين . تراخي الشركة عدة سنوات دون مبرر بما حال دون تحقق الشرط خطأ يوجب مسئوليتها عن التعويض .
١٦٩٨	٣١٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩) ...
		١٣ — ورود الشرط الجزائي في العقد لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ما إذا كان الملتزم مقصرا من عدمه . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغا .
١٨٢٠	٣٣٤	(الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨) ...
		(ثانيا) المسئولية التقصيرية .
		١ — قيام تفتيش الري بأعمال تطهير المسقاه الخاصة . وجوب مراداته للأصول الفنية في تنفيذ الأعمال . طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة عدم اتمام التطهير على النحو اللازم . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٥٢٨	١٠٨	(الطن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢) ...
		٢ — طلب الطاعن أمام محكمة أول درجة تعويضه عن الضرر الذي أصابه نتيجة رفض عطائه . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب ما نسبته إليه خصمه من وقائع أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب تجديد الجواز قبوله في الاستئناف .
٩٥٨	١٩٠	(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إقامة الحكم قضاءه في دعوى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية . النفي على الحكم لاستناده أيضا للمادتين ١٠٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٥ من القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ . غير منتج .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩) ...
		٤ — الحق في التبليغ عن الجرائم . مساءلة المبلغ مدنيا عن التعويض . شرطه .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) ...
		ثبوت الخطأ :
		١ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس . مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته .
٦٩٧	١٣٨	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٨) ...
		٢ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعده أو هيأت له بأي طريقة فرصة ارتكابه . سواء أكان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي متصل بالوظيفة أم لا ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .
٦٩٧	١٣٨	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٨) ...

الصفحة	القائمة	
		٣ — ثبوت اشتراك تابعي الشركة مع آخر في سرقة أخشاب مملوكة لها . قيام الأخير بقتل حارس الشركة عند محاولته ضبط الواقعة . ترتيب الحكم مسئولية الشركة عن التعويض قبل ورثة الحارس . استناد الحكم إلى نص المادة ١٧٤ مدني . لا خطأ .
٦٦٧	١٣٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٨)
		٤ — دعوى التعويض . تكليف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة القضا . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٥ — استناد العامل المخزور في طلب التعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المسئولية التقصيرية . شرطه . أن يكون خطأه الثاني . عنه الحادث جسيما . م ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٦ — الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ماهيته .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٧ — حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية في شأن إصابة العامل . مانع من مطالبة رب العمل

الصفحة	القاعدة	
		بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المذكور إلا إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم .
١٧٧٥	٣٢٥	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٠٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٠)
		٨ - تمسك المدعى عليه في دعوى المسؤولية بخطأ الغير .
١٤٥٤	٢٧٦	عدم جواز التحلي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
		(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٩ - وقوع عجز بعهددة أمين المخزن . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانبه . لا ترتفع إلا إذا قام بإثبات القسوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته . ٤٥ م من لائحة المخازن والمشتريات الصادرة في ١٩٤٨/٦/٦
١٦٦١	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥)
		١٠ - وقوع عجز بعهددة أمين المخزن باختلاف آخرى لأشياء غير تلك المطالب بقيمة . لا يعذر بقوة القاهرة أو ظروف خارجة عن إرادة الأمين . وجوب مساءلة عن قيمة العجز .
١٦٦١	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥)
		الضرر وتقدير التعويض
		١ - الحكم بالتعويض عن الضرر المادي . شرطه . العبرة في تحقق الضرر المادي للمدعى بتأثير وفاته أو إصابته الجسيمة عليه . كان يعول فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة .
٦٤٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٠٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتماعية . تقرير الحكم أن ذلك لا يمنعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من الدعويين . لا خطأ .
٦٩٧	١٣٨	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٦)
		٣ — غصب العقار . عمل غير مشروع . التزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقييد المحكمة بالحد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية عند تقدير التعويض . الربح يعد بمثابة تعويض .
١٥٤٠	٢٩٠	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٩/١١/١٩٧٦)
		٤ — استئصال محكمة للموضوع بتقدير عناصر الضرر دون رقابة متى استندت على أدلة مقبولة .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧٦)
		٥ — القضاء بالتعويض عن الضررين المادي والأدبي جملة واحدة . لا خطأ مادام أنه عرض للعناصر المكونة للضرر .
١٦٧٨	٣٠٩	(الطن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٦)
		٦ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . تقدير المحكمة المدنية للتعويض المستحق للضرر نتيجة خطأ المتهم . إنقاصه بنسبة الخطأ المسند للمجني عليه ووالده الذي ساهم في إحداث الضرر . لا خطأ .
١٧١٦	٣١٦	(الطن رقم ٢٣٩ سنة ٤٣ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		التقادم المسقط :
		١ — التقادم الثلاثي في المادة ١٧٢ مدني . تقادم استثنائي . قصره على دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . الإلتزامات الناشئة مباشرة من المانون . يبرى عليها التقادم المادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني .
٢١٧	٥٣	(الطعن رقم ٥١٩ سنة ٤١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٦)
		٢ — دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دسقوطها بالتقادم . م ١٧٢ مدني . المقصود بعلم المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه الذي يبدأ به سريان التقادم .
١٢٤٧	٢٣٨	(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٩ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٦)
		وراجع : (تقادم "تقادم مسقط") .
		معارضة
		الحكم الغيابي الصادر في مسائل الأحوال الشخصية باعتبار الاستئناف بأن لم يكن . الطعن فيه بطريق النقض رغم إقامة الطاعن معارضة في ذات الحكم . اعتباره نزولا عن الطعن بالمعارضة .
١٢٠٦	٢٢٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٦) ..
		معاهدات
		١ — معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية . عدم سريانها على التصادم بين سفينة

الصفحة	القاعدة	
		الإرشاد والسفينة التي استخدمتها أو بين سفينة القطر والسفينة المقطورة . على ذلك . قيام علاقة عقدية بين السفينتين .
١٨٤	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٢) ٢ — خطابات الصمان التي يلتزم الشاحن فيها قبل الناقل . حجبتها على طرفيها دون الير . جواز إثبات الطرفين عكس ماورد بسند الشحن . لانتخافة في ذلك للقانون المصري . أو معاهدة بروكسل . نفاق ذلك .
١٨١٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧) ٣ — امتناع الوفاء في مصر بغير العملية المصرية . اشتراط الوفاء بأجرة النقل بالعملة الوطنية عند وصول السفينة إلى الموانئ المصرية . صحيح . م ٣/١ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض قواعد سندات الشحن .
٩٨١	١٨٧	(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١١) ٤ — مسئولية الناقل الجوي ذير المحدوده من حادث الطيران متى كان قد وقع قبل ١/١/١٩٦٣ . خضوعها للسادة ٢٥ من <u>اتفاقية فارسونيا قبل تعديها ببرتوكول لاهاي</u> .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) ٥ — مسئولية الناقل الجوي عن التعويض كاملا وغير محدد . اتفاقية فارسونيا قبل تعديها ببرتوكول لاهاي . ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة معادلا

الناقد	الصفحة	
		للغش . الخطأ المبادل للغش . هو الخطأ الجسم . عبء إثبات هذا الخطأ . وقرعه على عاتق مدعيه .
٢٩٧	٦٧	(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		مقولة
		١ — التزام الناقل البحري بتفريغ البضاعة وتسليمها لمن يحتاجها . أثره . اعتبار مقاول التفريغ في مركز التابع للسفينة . ليس للمرسل إليه سوى الرجوع على الناقل بتعويض الاضرار الناجمة عن عمل المقاول . تضمين سند الشحن زمناً يفوض الرابان في اختيار مقاول التفريغ . جواز الرجوع في هذه الحالة على المقاول بدعوى مباشرة لمسألته .
٤٤٤	٩١	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٦)
		٢ — مقاول التفريغ . عدم اعتباره نائبا عن المرسل إليه في استلام البضاعة ما لم يكن مركزه عنه في استلامها .
٩٢٢	١٧٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٢)
		٣ — إقامة المقاول دعواه بطلب الزام المطعون عليه بقيمة المباني التي أقامها لصالحه دون رابطة عقديه وحتى لا يثرى الأخير على حسابيه . مؤداه . استناد المدعى أصلا إلى أحكام الاثراء بلا سبب .
٦٦٢	١٣٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٦)

الصفحة	التأريخ	
		ملكية
		أسباب كسب الملكية
		(أولا) الاستيلاء ونزع الملكية .
		١ — الاستيلاء على المنقولات أو المواد الغذائية وفقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ . أثره . انتقال ملكية المال من الأفراد جبرا عنهم إلى جهة الإدارة مقابل تعويض عادل . عدم اعتباره مصادرة أو قوة قاهرة بالمعنى الوارد بالمادة ١٦٥ مدني .
٣٤٣	٧٤	(الظعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
		٢ — تخصيص ما يملكه الأفراد للمنفعة العامة . كفيته . الملكية الخاصة للدولة . طرق اكتسابها .
٢١٧	٥٣	(الظعن رقم ٥١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٣ — نزع الملكية للمنفعة العامة . جواز حدوثه بطريق غير مباشر دون اتخاذ الإجراءات القانونية . لذوى الشأن في هذه الحالة جميع الحقوق المنصوص عليها في القانون . الالتزام بتعويضهم . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع .
٢١٧	٥٣	(الظعن رقم ٥١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		(ثانيا) العقد .
		١ — عقد البيع غير . المسجل . أثره . التزام البائع بتسليم المبيع . للمشتري حق الإنذاع به والبناء على سبيل البقاء والقرار .
٤٥٣	٩٣	(الظعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)

الصفحة	الداعية	
		٢ — الملكية في المواد العقارية . لا تنقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . عدم تطبيق الحكم لقاعدة الأثرء بلا سبب بالنسبة لطلب المشتري نصيبه في أنقاض المنزل المبني لأنه سجل عقده بعد هدم المنزل واستيلاء آخر على الأنقاض . لا خدأ .
٨٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦) <p>« الحد الأقصى للملكية الزراعية »</p> <p>١ — تحديد الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية ، ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بطلان التصرف الذي يترتب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد . وجوب تسوية أوضاع الأسرقة في نطاق الحد الأقصى للملكية بموجب تصرفات نابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٩/٧/٢٣</p>
٣٧٦	٨١	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٦/٢/٢) <p>٢ — تحديد حد أقصى للملكية الزراعية . تعلقة بالنظام العام . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالشفعة إعتباره في حكم العقد . وجوب تقييد المحكمة بأحكام القانون المذكور .</p>
١٧٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة — ١٩٧٦/١٢/٩) <p>٣ — رفض دعوى الشفعة . استناد الحكم إلى أن ملكية الشفيع [سوف تزيد على الحد الأقصى المقرر للملكية الأراضي الزراعية . عدم الاعتداد بالتصرف غير المسجل الصادر من الشفيع ببيع</p>

الصفحة	القاعدة	
		بعض أطيانه بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو كان ثابت التاريخ . لا خطأ .
١٧٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٩) (ثالثا) الحيازة . ١ - التقدم المكسب للملكية . انقطاعه بالمطالبة التضائية حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي . الحكم بانقضاء الخصومة في الاستئناف . أثره . اعتبار الحكم المسأف اتماما من تاريخ الحكم بانقضاء الخصومة إذا كان ميه بالاستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بانقضاء الخصومة .
٦٤١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٦/٣/١٥) ٢ - وضع اليد على العقار إستنادا إلى عقد بيع صوري صورية مطابقة . مظهر من مظاهر ستر الصورية . لا أثر له في كسب الملكية مهما طالت مدته .
٧٢٨	١٤٤	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣) ٣ - مشتري العقار به قد غير مسجل باعتباره خلفا خاصا للبائع . له ضم حيازته سلة إلى حيازته بصدد اثبات تملك العين المبيعة بالتقدم المكسب . وجوب تمسك المشتري في هذه الحالة بطلب ضم مدة وضع يده سلفه إلى مدته أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٧٧	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ورود اسم الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في إثبات كسب ملكية العقار .
١٤٩٩	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢)
		٥ - واضح اليد على العقار بسبب وقى معلوم . جواز اكتسابه للملكية في حالتيه . أن يناقش العقار من شخص يعتقد أنه هو المالك أو أن يجابه المالك مجابهة ظاهرة بإنكار ملكيته والاستئثار بها دونه .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		٦ - حسن النية الذي يمتصيه تملك العقار بالتقادم القصير . ماهيته .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		٧ - استخلاص حسن نية واضح اليد . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائناً وكافياً لجملة قضائه .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		٨ - اكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوئع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد .
١٦٢٧	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣)
		حقوق الارتفاق :
		١ - قيود البناء الانفاقية . حقوق ارتفاق متبادلة لفائدة جميع العقارات . عدم جواز اتفاق البائع ومشتري أحد العقارات

الصفحة	القاعدة	
		على مخالفة هذه القيود دون موافقة باقي أصحاب الأراضي. مخالفة غالبية الملاك للقيود. أثره. عدم التزام صاحب العقار المرتفق به بهذه الحقوق.
١١٧٦	٢٢٤	(الظعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥) ٢ — مخالفة أحد أصحاب العقارات لقيود البناء الاتفاقية . أثره. جواز الحكم بالتعويض بدلا من الإصلاح العيني للمخالفات إذا ما كان في ذلك إرهاب لصاحب العقار المخالف .
١١٧٦	٢٢٤	(الظعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥) ٣ — استخلاص الحكم المطعون فيه استخلاصا سائغا أن غالبية ملاك العقارات لم تتنازل عن قيود البناء الاتفاقية . لا معقب عليه من محكمة النقض . التزام من أخل بهذه القيود بالتعويض العيني أو التعويض .
١١٧٦	٢٢٤	(الظعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٥) ٤ — حق الارتفاق . ماهيته . لمالك العقار الخادم طلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر من العقار . شرطه . م ١٠٣٣ مدني . نقي الحكم صفة حق الارتفاق لمجرد أنه يطل على المالك في الانتفاع بملكه . خطأ في القانون .
١٥٤٨	٢٩١	(الظعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٩) إقامة المنشآت على ملك الغير: ١ — المنشآت التي يقيمها الشخص على أرض الغير بسوء نية . لمالك الأرض وحده دون غيره حق طلب إزالتها . م ١/٩٧٤

الصفحة	الامعة	
		مدنى . القضاء لمشتري الأرض بعقد لم يسجل بإزالة تلك المنشآت . خطأ فى القانون .
١٩٧	٤٩	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٦) ٢ — إقامة الحائز منشآت على أرض مملوكة لغيره . حسن النية مفترض فى البانى المالك يقع عليه عبء إثبات سوء نيته . المقصود بحسن النية وسوء الية . المادتان ٩٢٤ و ٩٢٥ مدنى .
٤٥٣	٩٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٦) ٣ — استخلاص الحكم سوء نية البانى على أرض مملوكة لغيره من عدم تسجيل عقد شرائه لها وأن الأرض لا تدخل فى سند ملكية البائع له . خطأ وفساد فى الاستدلال .
٤٥٣	٩٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٦) ٤ — رفض الحكم بالبيع المستحق لمالك حصبة بطريق الالتصاق فى منشآت أقامها الغير . استناد الحكم فى ذلك إلى حق الأخير فى حبس البيع حتى يستوفى التعويض المستحق له عن هذه المنشآت . عدم بيان المحكمة للقدر الواجب حبسه من البيع تبعاً لحسن نية البانى أو سوء نيته . إغناؤها بحث المستندات المقدمة للتدليل على سوء النية . خطأ فى القانون وقصور .
٨٦٢	١٦٦	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٦) دعوى الملكية :
		١ — عدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة . الاستثناء . الدائنون بديون ناشئة عن جنابة

الصفحة	القاعدة	
		أو جنحة . يستوى في ذلك التعويضات المدينة المترتبة على وقوع الجريمة التي ارتكباها الزارع أو الغرامة التي يحكم بها عليه . علة ذلك .
٢٥٢	٥٩	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٠) ٢ — دعوى استرداد المحجوزات . طلب المساك التعويض عن بيع أموال المحجوزة . لا يعد من توابع دعوى الاسترداد . علة ذلك . هذه الدعوى الأخيرة لا تنقطع التقادم بالنسبة لطلب التويض .
١١٨٨	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦) ٣ — دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الأموال المراد قسمتها . إثارة نزاع بشأن ملكية الشريك . الفصل فيه يكون للمحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥) ٤ — الفصل نهائيا في شأن الملكية في دعوى سابقة بين ذات الخصوم . عدم جواز التنازع بشأن هذه المسألة في دعوى أخرى . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل في تلك المسألة واردا في أسباب الحكم السابق . علة ذلك .
١٣٥٨	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٥) ٥ — الأصل أن الطعن في الحكم لا ينتج أثرا إلا بالنسبة لمن رفعه من الخصوم ولا يحتج به إلا بالنسبة لمن وجه إليه .

الصفحة	الرقم	
		عدم استفادة غيره من هذا الضامن ولو كانت مصلحتهم واحدة . الاستثناء . حالاته . المادة ٢١٨ مرافعات . مثال في دعوى ملكية .
١٤٤٤	٢٧٥	(الظعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨) ٦ — دعوى تثبيت الملكية لأطيان زراعية . قابليتها للتجزئة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها رغم قبولها ترك الخصومة من أحد المستأنفين . خطأ وقصور .
١٤٩٩	٢٨٣	(الظعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢) //
مهندسون		
		تحميد الأتعاب المستحقة لعضو نقابة المهن الهندسية في العقد المبرم بينه وبين صاحب العمل . الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم عرض المنازعة على مجلس النقابة . لا محل له . م. ٣٣ ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .
١٣٨	٣٨	(الظعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)
موطن		
الموطن الأصلي :		
		١٠٠ — إلغاء الخصم موطنه الأصلي أو المختار دون إخطار خصمه . أثره . المادة ٢١٢ مرافعات .
٧٤٢	١٤٦	(الظعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣)

الصفحة	الترجمة	
		٢ — بيان موطن المدعى بالصحيفة . وجوب أن يكون كافيا . البيان المأقصر يستوى في أثره مع إغفاله .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		٣ — استئصال قاضي الموضوع بتقدير كفاية بيان الموطق الأصلي للمدعى في صحيفة الدعوى . شرطه . أن يقيم قضاءه في ذلك على أسباب سائغة .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		٤ — عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى . أثره . جواز إعلانه بالطعن في الحكم في موطنه المختار المبين بالصحيفة . ترتب ذات الأثر متى كان بيان الموطن قاصرا عن الاهتمام إليه .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٨)
		موطن الأعمال :
		محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جواز اعتباره موطنا للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية . ليست عنصرا لازما في موطن الأعمال . بقاء هذا الموطن قائما ما دام النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه .
٨٤٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١)

الصفحة	المادة	موظفون
		المرتبات والبدايات :
		١ - بدل الإقامة المقرر للعاملين المدنيين بجواز الدولة والهيئات العامة بالمحافظات النائية . مناطق إستحقاقه . تعيين الطالب مستشارا بمحكمة إستئناف أسبوط . توليه العمل لفترة موقوته بالدوائر المدنية والجنائية بحاكم سوهاج وقنا وأسوان . عدم إستحقاقه لذلك البديل .
٨	٣	(الطلب رقم ٦٣ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء . جلسة ١/١/١٩٧٦) ...
		٢ - استمرار إستحقاق مرتب الإقامة المقرر للعاملين العائدين من قطاع غزة . مناطه . نديهم أو إعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى . القرار الجمهوري ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ . عودة الطالب إلى مقر عمله الأصلي . بعد انتهاء مدة إعارته للعمل بقطاع غزة . أثر ذلك . وقف صرف مرتب الإقامة .
٢٦	٧	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق «رجال القضاء» جلسة ٥/٢/١٩٧٦) ...
		٣ - القرار الجمهوري ٥٨٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن بدل الإقامة . قاصر على موظفي الدولة وعملها . عدم انطباقه على العاملين بالقطاع العام .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)
		٤ - بدل الاغتراب المنصوص عليه في المادة ١١ من القرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . إندراج في بدل طبيعة العمل .
٩٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦)

الصفحة	الرقم	
		٥ - مرتبات موظفي الدولة المعارين إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية . الأصل فيها أن تكون على جانب الجهة المستعيرة . جواز منحها من الحكومة المصرية . المرتبات التي تمنحها الحكومة المصرية للموظفين المعارين إلى الجزائر . خضوعها للضرائب المقررة على المرتبات .
٩٠٥	١٧١	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٨)
		٦ - المنازعة المتعلقة بمرتب أو معاش أو مكافأة مستحقة لأحد الموظفين العموميين أو ورثته . الاختصاص بنظرها ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ و ٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٧ - القائمون بإدارة المجالس المحلية منتخبين أو معينين . اعتبارهم في خدمة أحد الأشخاص الإدارية العامة ولو كان شغلهم العمل بها بصفة مؤقتة . المنازعة في استحقاق وكيل مجلس المدينة المنتخب للكانأة وبديل الانتقال المترين لرئيس مجلس المدينة المعين أثناء فترة قيامه بعمله أبان غيابه . الاختصاص بنظرها لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ و ٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		استقالة الموظف :
		١ - الاستقالة باعتبارها مظهرا من مظاهر إرادة الموظف اعتزال الخدمة . وجوب صدورها عن رضا صحيح . صدورها تحت تأثير الإكراه . أثره . البطلان .
١٤	٥	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القبض على القاضى فى غيبىر حالة التلبس ودور إذن من اللجنة المشار إليها فى قانون السلطة القضائية . مبدور الاستقالة منه أثناء اعتقاله واعتقال والديه وأخوته . دلالة الظروف والمؤسسات على أنه لم يتقدم بها عن إرادة سليمة ورضاء طليق من الإكراه . أثر ذلك . البطلان .
١٤	٥	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤١ فى "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ..
		مسائل متنوعة :
		١ — الموظف العمومى . تعريفه .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٢ و ٥٩٤ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٦/٤/١٤) ..
		٢ — القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى ٣١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن أحكام اللياقة الصحية للتعيين فى الوظائف العامة . عدم جواز الاستناد إليها للاحتجاج بشهادة تقدير من العامل الصادرة من القرمسيون الطبي أثناء عمله بالقطاع الخاص .
٦٢٣	١٣٤	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/٢/١٤)
		٣ — حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية فى شأن إصابة العمل . مانع من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون الملتقى إلا إذا وقع الحادث بسبب تخطئه الجسم .
١٧٧٥	٣٣٥	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية . عدم خضوعهم لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . التزام الجهات التابعة لها بعلاجهم من إصابات العمل و بدفع التعويضات المقررة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل .
١٢٥	٣٥	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦) ..
		٥ — المعونة المسالية التي تؤدي للعامل خلال فترة تخلفه عن أداء العمل . م ٢٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . طبيعتها . تعويض عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله . عدم جواز الجمع بينهما .
١٢٥	٣٥	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦) ..
		(ن)
		نزع الملكية للمنفعة العامة ، نظام عام ، نقابات ، نقد نقض ، نقل بحرى ، نقل جوى ، نيابة عامة
		نزع الملكية للمنفعة العامة
		١ — تخصيص ما يملكه الأفراد للمنفعة العامة . كقيته . الملكية الخاصة للدولة . طرق اكتسابها .
٢١٧	٥٣	(الملحق رقم ١٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — نزع الملكية للمنفعة العامة . جواز حدوثه بطريق غير مباشر دون إتمام الإجراءات القانونية . لذوى الشأن في هذه الحالة جميع الحقوق المصنوع عليها في القانون . الإلتزام بتعويضهم . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع .
٢١٧	٥٣	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٦)
		٣ — تقرير المنفعة العامة للمقارنات المراد نزع ملكيتها . إجراءاته . جواز استيلاء الجهة طالبة نزع الملكية بطريق التنفيذ المباشر على المقارنات حتى تتم الإجراءات . لأصحاب الشأن الحق في التعويض عن عدم الانتفاع بالمقارن من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين دفع التعويض عن نزع الملكية .
٦٦٥	١٣٣	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٤ — الاستيلاء بطريق التيذ المباشر على المقارن الذي تقرر لزومه للمنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ليس فيه ما يوجب أخذ رأى صاحب الشأن قبل صدور قرار الاستيلاء . الزام المؤجر بتعويض المسأجر عن الاستيلاء على العين المؤجرة للمنفعة العامة . عدم بيان الحكم الأسباب المسوغة لفضائه . قصور .
٦٦٥	١٣٣	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٥ — نزع الملكية طبقاً لأحكام القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ . المنازعة حول بدء سريان الفوائد الأخيرة المستحقة للمالك . استناد الحكم عند الفصل في هذه المنازعة إلى نص المادة ٢٢٦ مدني . أنرة . قابليته للطعن فيه بالنسبة لما قضى به في هذا الشق طبقاً للقواعد العامة .
١٣٠٦٦	٢٥٩	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - التعويض المستحق للمالك • مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة . استحقاق فوائد هذا التعويض من تاريخ الحكم النهائي في الدعوى . لا يغير من ذلك تقدير الجهة نازعة الملكية للتعويض وعرضه على المالك طالما لم يقبل هذا التقدير .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢)
		٧ - تقدير الحكم للتعويض عن نزع ملكية الأرض للمنفعة العامة دون أن يعرض للمقابل التحسين . هذا الحكم لا يجوز بحجية بشأن ما يعرض من نزاع أمام لجنة طعون التحسين حول تقدير قيمة الأرض قبل وبعد التحسين .
١٤٧٦	٢٧١	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
نظام عام		
المسائل المتعلقة بنظام العام :		
” الاختصاص وشكل الطعن ” .		
		١ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . متعلق بالنظام العام . م. ١٠٩ مرافعات . الحكم الصادر في موضوع الدعوى يعد مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص .
٤٢٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(والطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣)
١٤٣٥	٢٧٤	(والطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبدأ أماما المتعلقة بالنظام العام . عدم سقوط الحق في أبدائه ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦) ٣ - حق النيابة ومحكمة النقض في أن تشير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه . ورودها على الجزء المطعون عليه من الحكم . عدم الطعن على شكل الاستئناف . صيرورته . حائزا قوة الأمر المقضي .
٢٨٤	٦٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٧٦) ٤ - المواعيد المحددة للطعن في الأحكام . تعلتها بالنظام العام . جزاء عدم مراعاتها . سقوط الحق في الطعن . للمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء نفسها .
٨٤٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٤/١٩٧٦) ٥ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٧٦) ٦ - الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جوازه . للمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء نفسها .
١٠٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		”تحديد أجرة الأماكن :“
		تحديد أجرة المساكن من المسائل المتعلقة بالنظام العام . التحايل على زيادة هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة سبل الإثبات .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
١١٩٩	٢٢٨	(والطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
١٥٩٤	٢٩٧	(والطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
		”أجر العامل وأجازاته“
		١ — الاتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن أجزاء من إعاقة غلاء المعيشة المستحقة لهم . م ٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مخالفته للنظام العام .
١٢٢٨	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)
		٢ — أجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل تقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا . تتعلق فرضها بالنظام العام . قبول العامل العمل في أيام الراحة الأسبوعية في غير تلك الأحوال . عدم استحقاقه للاجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٢٣٠	٥٥	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٧)
		”مسائل متنوعة“
		١ — تصرف المشتري في العقارات المبيعة له من الدولة قبل أداء التمن كاملا وماحقاقته . باطل يطلانا مطلقا . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
٢٥٧	٦٠	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صيرورة رصيد الحساب الجارى ديناءاديا باقفاله . تحریم تقاضى فرائد مركبه عنه . تعلق ذلك بالنظام العام . الاستثناء . اتقضى به القواعسدوالعادات التجارية .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		٣ — الأصل هو جواز ترك الخصومة فى كافة الأحوال . الاستثناء . تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام . مثال بشأن دعوى طلاق .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		٤ — حظر الاتفاق الموقع فى مصر والتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية . مادة ١ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٨ الممدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . تعلقه بالنظام العام .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		٥ — تحديد حد أقصى لللكية ازراعية م . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالشفمة . اعتباره فى حكم العقد . وجوب تقيد المحكمة بأحكام القانون المذكور .
١٧٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٩)
		المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		١ — اتفاق المتعاقدين على الالتجاء الى التحكيم لفض المنازعات بينها . وجوب التمسك بشرط التحكيم قبل التكلم فى

الدفعه	المادة	
		موضوع الدعوى والا سقط الحق فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة . ليس دنعا موضوعيا .
١٣٨	٣٨	(الظن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ — عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . أثره . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام .
٢٤٠	٥٧	(الظن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٩)
		٣ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بذلك قبل البدء في سماع شهادة الشهود . اعتباره تمازلا عن الحق في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .
٤٧١	٩٧	(الظن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ ق ١٩٧٦/٢/١٩)
		٤ — الجزء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات باعتبار الدعوى كأن لم تكن . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٨	١٦١	(الظن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٥ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته اعلانا صحيحا في الميعاد . شرط قبوله . أن تكون صحيفة الظن بالنقض قد تضمنت النعي على

الصفحة	القراءة	
		الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يبتأه على إجراء باطل . هو الإعلان الباطل بصحيفة الاستئناف .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٦ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته .
١٢٦٦	٢٤١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢)
		٧ — قواعد الإثبات وتكليف الخصم عبء إثبات دفاعه . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		٨ — الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٣٤	٢٥٣	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)
		نقابات
		١ — تحديد الأتعاب المستحقة لعضو نقابة المهن الهندسية في العقد المبرم بينه وبين صاحب العمل . الدفع بعدم قبسول الدعوى لعدم عرض المنازعة على مجلس النقابة . لا محل له . ٣٣م . ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص . قرار هيئة التحكيم في الدعوى المقامة من النقابة . لا حجية له في الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل .
١٠١٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)
		نقد
		حظر الاتفاق الموقع في مصر والمتضمن تعهدا مقوما بعملية أجنبية . مادة ١ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . تعلقه بالنظام العام .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(أولا) رفع الطعن .
		١ — وجوب اتباع أحكام المسادين ٨٨٢، ٨٨١ مرافعات بشأن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . تقديم المذاعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . عدم قبول تمسكه ببطالان صحيفة الطعن تخلوها من بعض البيانات طالما لم يبين وجه مصلحته في ذلك .
٢٢٢	٥٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بصحيفة أودعت مع الأوراق قلم كتاب المحكمة الى أصدرت الحكم المطعون فيه . صحيح متى ثبت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . علة ذلك . تحقق الغاية من الإجراء .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/١/٢١)
		٣ — الخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم صحيحا في الميعاد .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٤ — الحكم النيابي الصادر في مسائل الأحوال الشخصية باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . انطعن فيه بطريق النقض رغم إقامة الطاعن معارضة في ذات الحكم . اعتباره نزولا عن الطعن بالمعارضة .
١٢٥٦	٢٢٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)
		(ثانيا) صحيفة الطعن .
		١ — صحيفة الطعن بالنقض . جواز التوقيع عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة متى كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صورة صحيفة الطعن المعلنة للمطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ إيداع الصحيفة أو بيان قلم الكتاب الذي أودعت فيه . لا بطلان .
٤٨٨	١٠١	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢٤ /)
		٣ — الطالب الأساسي أمام محكمة النقض . هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلاً . تضمنين صحيفة الطعن أن ميعاد الطعن مازال قائماً وأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ بما يستوجب نقضه . كفاية ذلك للافصاح عن هذا الطلب .
٣٣٧	٧٣	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩)
		(ثالثاً) إعلان الطعن .
		١ — تقديم المطعون ضدها مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني . مؤداه . تحقق الغاية من إعلانها بصحيفة الطعن . التمسك ببطلان الإعلان غير مقبول .
٦٢٨	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ القضائية ١٩٧٦/٣/١٤)
١٥٨٣	٢٩٦	(والطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٢ — ورود اسم المحضر والمحكمة التابع لها في أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن بالنقض . خلو الصورة من هذا البيان . لا بطلان .
٦٦٥	١٣٣	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الميعاد المحدد لإعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمي بعد صدور قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . تجاوز قلم الكتاب هذا الميعاد . لا يترتب عليه البطلان .
١٣٨٧	٢٦٤	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
١٨٥٧	٣٤٠	(والطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		٤ — وجوب قيام المحضرين بإعلان صحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها إليه من قلم الكتاب . م ٣/٢٥٦ مرافعات . ميعاد تنظيمي . الدفع باعتبار الطعن كأن لم يكن اعمالا "سادة ٧٠ مرافعات . لا محل له . علة ذلك .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٥ — استئلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثلها القانوني . ورود الاسم المميز للشركة الطاعنة في صحيفة الطعن . كفاية ذلك لصحة الإعلان . لا حاجة لإيضاح اسم ممثلها القانوني .
١٦٩٨	٣١٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		رابعاً إيداع سند التوكيل .
		١ — إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن بالنقض أثناء نظر الطعن . تتحقق به الغاية من الإجراء الذي تتطلبه المادة ٢٥٥ مرافعات من وجوب إيداعه وقت تقديم الصحيفة .
٩٢٧	٢٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - وجوب إيداع التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكل المحامي في الطعن بالنقض . عدم تقديم هذا التوكيل إلى أن حجت الدعوى للحكم . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)
		(خامسا) الوكالة في الطعن :
		صدور التوكيل إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصمته وكيلًا عن باقيهم . ثبوت أن التوكيل الصادر من هؤلاء الأخيرين مصرح فيه بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم . اعتبار الطعن مرفوعا من ذي صفة .
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		المصاحبة في الطعن :
		١ - المصاحبة في الطعن بالنقض . مناطها . تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . لا عبره بزوالها بعد ذلك .
٢١٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٤)
		٢ - المصاحبة في الطعن . مثال .
٤٣٢	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣)

الصفحة	التاريخ	
		٣ — الدفع بعدم قبول الطعن لإعدام مصالحة الطاعنين لتنازلهما كتابة عن الدعوى الابتدائية . غير مقبول طالما أن الاتفاق المتضمن ذلك التنازل هو بذاته مدار الخصومة القائمة بين الطرفين .
١٢٢٨	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩) الصفة في الطعن :
		١ — الأصل أن الطاعن يدفع طعنه بالصفة التي كان مختصا بها في الدعوى . لا يغير من ذلك أن تكون هذه الصفة محل منازعة منه .
٤١٤	٨٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٠)
		٢ — جواز توجيه الدعوى للنصم في شخص وكيله متى اقرن اسم الوكيل باسم الموكل . الاختصاص في الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصفة التي اتصف بها الخصم في الدعوى .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٣ — إقامة الدعوى من الولي الطبيعي على القاصر . اختصاصه بهذه الصفة في الاستئناف دون اعتراض منه . الدفع ببطلان الطعن بالنقض لاختصاصه فيه رغم بلوغ القاصر سن الرشد . لا محل لادما دام أنه لم يقدم دليل ذلك .
١٦١٩	٣٠٠	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/١٨)
		٤ — خلو صحيفة الطعن من بيان صلة قرابة الورثة الطاعنين لمورثتهم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة صفتهم . لا بطلان .
١٨٠٩	٣٣٢	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الطعن :
		١ - اختصاص هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم في مواجهتها . عدم القضاء عليها بشيء . اختصاصها أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦)
		٢ - اختصاص أحد المطعون دايه أمام محكمة الاستئناف دون توجيه طابات إليه . وقوانه من الخصومة موثقا سلبيا وعدم الحكم له أو عليه بشيء . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة إليه .
١٩١	٤٨	(الطعن رقم ٥٨٠ سنة ٤١ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٦)
		٣ - الاختصاص في الطعن أمام محكمة النقض . وجوب أن يكون للطعون عليه مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/١/١٩٧٦)
٥٠٢	١٠٣	(والطعن ٤٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٦)
٧١٨	١٤٢	(والطعن ٢٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٧٦)
٩٨١	١٨٧	(والطعن ٢٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٦)
١١٤٤	٢١٨	(والطعن ٦٤٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦)
١١٦٢	٢٢١	(والطعن ٣٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦)
١٦٦٥	٣٠٦	(والطعن ٣٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٦)
١٦٧٨	٣٠٦	(والطعن ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الاختصاص في الطعن بالنقض . غير مقبول بالنسبة لمن لم يكن خصما حقيقيا في الاستئناف .
٨٨٦	١٦٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧)
		٥ — قبول المحكمة ترك الخصومة من أحد المستأنفين في الاستئناف . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض الموجه إليه . علة ذلك .
١٤٩٨	٢٨٣	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢)
		٦ — اختصاص المطعون عليه الأخير أمام محكمة الاستئناف . ابدائه ما عن له من دفع أمام محكمة الاستئناف . الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة له . لا محل له .
١١٣٧	٢١٧	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠)
		٧ — طعن أحد الورثة بالنقض عن نفسه وبصفته ممثلا للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء ببراءة ذمة مورثهم من دين معين . عدم اعتبار الطاعن نائبا عن الورثة الذين لم يرفعوا الطعن . علة ذلك . الحاضر في الطعن لا يتوب عن كان حاضرا أمثله في الخصومة .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)
		٨ — عدم اختصاص الطاعن أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول طعنه بالنقض على الحكم المطعون فيه .
١٣٠٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الطعن في الحكم للخطأ الذي يرد في الأسباب . لا يصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولا تقوم قائمة إلا بها . مدم القضاء على الطاعة بشيء . أثره . انتفاء مصالحتها في الطعن في الحكم . مثال في دعوى عمل .
١٦٢٤	٣٠١	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠)
		١٠ - الأصل في الأحكام أنها مقررة للمقوق وليست منشئة لها . قضاء محكمة النقض بقبول حاول الخصم على الطاعة بعد وفاتها . انسحاب أثره إلى تاريخ طلب الحلول .
١٦٤٩	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤)
		حالات الطعن :
		١ - القواعد العامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . وجوب تطبيقها في مسائل الولاية على المال . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في مادة حساب وعزل الوصي . الطعن فيه بالنقض لبطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب . غير جائز .
٣٨٦	٨٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤)
		٢ - جواز الطعن بطريق النقض في أي حكم انتهائي في مسائل الولاية على المال صدر على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم . م ٢٤٩ مرافعات . لا يغير من ذلك تحديد حالات خاصة للطعن بالنقض في المادة ١٠٢٥ مرافعات .
٩٤٩	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جوازه . للمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها .
١٠٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٣ سنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٦)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن تفسير حكم مرسى المزداد . لا محل له .
٦٥٥	١٣١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦)
		٢ — القضاء بسلب ولاية الجدة على أبنائه وبتعيين الأم وصية عليهم . جواز الطعن بالنقض في الشق الخاص بسلب الولاية دون الشق الآخر .
١٢٦٢	٢٤٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٦)
		٣ — الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . من وجوه التماس إعادة النظر . إظهار المحكمة في حكمها أنها مدركة للحقيقة ما قدم لها من طلبات وعالمة بأنها بقضائها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو النقض .
١٢١١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها. شرطه. م. ٢١٢ مرافعات. القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم سماع الدعوى والحكم بسماعها وإعادة المحاكمة أول درجة للفصل في موضوعها. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إستقلالاً .
٤٥٨	٩٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٧)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة - في ظل قانون المرافعات السابق - برفض طلب التعويض وإعادة الدعوى للمرافعة بالنسبة لباقي الطلبات . إستثناءه . القضاء بتأييد الحكم المستأنف في ظل قانون المرافعات الحالي قضاء غير منه للخصومة كلها ما لم يكن قد سبق الفصل نهائياً في باقي الطلبات قبل صدوره . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على إستقلال م. ٢١٢ مرافعات .
٦٢٠	١٢٣	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤)
		٣ - الطعن في الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها. شرطه. م. ٢١٢ مرافعات. صدور قرار لجنة الطعن بعدم خضوع الممول للضريبة قضاء المحكمة الابتدائية بإلغاء هذا القرار وتحديد إراداته الخاضعة للضريبة . تأييد المحكمة الاستئنافية للشق الأول من الحكم وإلغاء الشق الخاص بتحديد الإيرادات مع إعادة القضية إلى لجنة الطعن للفصل في التقدير . عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذا الحكم إستقلالاً .
٩٦٠	١٨٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قضاء محكمة الاستئناف برفض الإدعاء بالتزوير مع تغريم الطاعن بالغرامة القانونية. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . علّة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
١٤٣٢	٢٧٣	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		٥ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق من موضوع الدعوى ولم ينف الخصومة كلها . الاستثناء . المادة ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم سماع الدعوى في شق منها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٨٧٢	٣٤١	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		٦ - القرارات الصادرة في طلب تعديل قائمة الجرد والإذن ببيع أحد عناصر التركة . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . المادة ١٠٢٥ مرافعات .
٩٤٨	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		أسباب الطعن :
		(أولا) بيان الأسباب :
		١ - عدم بيان الطاعن مواطن القصور في الحكم المطعون فيه . نعى غير مقبول .
٢٤٥	٥٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)

الصفحة	الرقم	
		٢ — أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان سبب النعي بياناً دقيقاً وما يفيد تقديم المستندات الدالة عليه . نعي مجهول غير مقبول .
٨٨٠	١٦٨	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧)
		٣ — النعي ببطلان الحكم بسبب عدم إطلاع الطاعن على مذكرة المطعون عليه . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نعي غير مقبول .
١٢٤٠	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١)
		٤ — خلو صحيفة الطعن من بيان مواطن العيب بالحكم المطعون فيه . نعي مجهول غير مقبول .
١٥٠٩	٢٨٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٣)
		٥ — عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن بالنقض وجوه الدفاع الجديدة التي يدعى إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليها . نعي مجهول غير مقبول .
١٨٢٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		(ثانياً) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
		١ — حق النيابة ومحكمة النقض في أن تشير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه . ورودها على الجزء المطعون عليه من الحكم . عدم إطلاع على شكل الاستئناف . صيرورته حائزاً قوة الأمر المقضي .
٢٨٤	٦٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبد أمامها لتعلقة بالنظام العام . عدم سقوط الحق في إبدائه ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٥٣ و ٥٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)
		٣ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
١٠٣٧	١٩٨	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٦)
		(ثالثا) السبب الجديد .
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بإعلان لإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . أثره . عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام هذا الإعلان غير متعلق بالنظام العام .
٢٤٠	٥٧	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٦)
		٢ - عدم جواز التمسك بالإعلان إلا لمصلحة . عدم تمسك الداعن أمام محكمة أول درجة بعدم إعلانه بحكم التحقيق . التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . لا يغير من ذلك سبق إثارة ذلك بجلسة التحقيق من غير هذا الطاعن .
٥٩٢	١١٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٦	١٦٥	٣ - بطلان الحكم لعدم إخبار النيابة العامة بدعاوى القصر نسبي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٦٥٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٥)
٢٤٠	٥٧	٤ - التمسك باعتبار الظهير الناقص توكيليا . م ١٢٥ تجارى . دفاع يقوم على واقع . وجوب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ١٣٤ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٩)
٢٤٥	٥٨	٥ - حق المدين في تعيين الدين المراد الوفاء به عند تعدد الديون . واقع . عدم قبول التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٠)
٣٢٣	٧١	٦ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن العين المؤجرة تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن دون أحكام القانون المدنى . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٨)
٥٥٦	١١٢	٧ - بطاقة التهجير . عدم إثارة أى طعن عنها أمام محكمة الموضوع . أثره . عدم قبول تعييبها والمجادلة في دلالتها أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — منازعة المؤجر في تقدير الأجرة الحقيقية وفقا لإيصال السداد الصادر من المالك الأصلي للعقار . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨١٥	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٩ — تكييف التعديلات بأنها جوهرية أو بسيطة . تكييف قانوني يستند إلى تقرير واقعي . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٥٤	٢٩٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		١٠ — النعي بصورية الاتفاق على التهرب بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣٦	١٧٨	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		١١ — تمسك الطاعن بقيا . عداوة دينوية بين شاهدي المطعون عليهما . دفاع يحالطه واقع . وجوب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١٣٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)
		١٢ — دفاع يقسوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة . مثال في دعوى نسب .
٨٩٥	١٧٠	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/٤/٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٨	١٦١	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
١٥٣٥	٢٨٩	(والطعن ٤١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨)
١٥٨٣	٢٩٦	(والطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		١٤ — الدفاع الجديد في الدعوى عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٤٤	٢١٨	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)
١٤٩٥	٢٨٢	(والطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١)
		١٥ — عدم تحديث العامل أمام محكمة الموضوع بوجود لائحة للقسم الذي نقل إليه تعطيه الحق في العمولة . التمسك بذلك أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .
١١٦٦	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣)
		١٦ — توجيه الطعن إلى أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه دون إضافة . عدم تقديم الدليل على طرح وجه هذا النعي على محكمة الاستئناف . أثره . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
١٢٦٢	٢٤٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢)
		١٧ — قواعد الإثبات وتكليف الخصم بعبء إثبات دفاعه . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات .
١٣٧	٢٤٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٣٤	٢٥٣	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/١٢)
		١٩ — النعى على الحكم بأنه لم يحاسب ميعاد مسافة بإضافة المسافة بين مقر السكن ومحطة السكة الحديد ، والمسافة بين المحطة ومقر محكمة الاستئناف . عدم جواز إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
١٤٣٥	٢٧٤	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		٢٠ — تمسك المدعى عليه في دعوى المسئولية بخطا الغير . عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		٢١ — الاعتراض على شخص الخبير أو على عمله . وجوب إبدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٥٣	٢٩٢	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٠)
		٢٢ — التمسك بعدم انقضاء المهلة القانونية لإيداع الولى قلم كتاب المحكمة فائمة بأموال القاصر . دفاع يخالفه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٢٠	٣١٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) السبب الموضوعى .
		١ — استقلال قاضى الموضوع باستخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير أدلة ثبوته أو نفيه . لامعقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
١٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٥)
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها فى نفس الموفى بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على اسباب سائغة . استخلاصها تحقق الاكراه من حصول الوفاء تحت تأثير الحجز على ما للموفى لدى الغير . لا خطأ .
٣٠١	٦٨	(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٣ — استخلاص حصول مرض الموت بشروطه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض متى كان استدلالها سائغا .
١٤٦	٣٩	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصيه» جلسة ١٩٧٦/١/٧)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع فى الموازنة بين البينات وترجيح إحداها على الأخرى . الجدل فى ذلك . موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٧١	٦٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الجدل في كفاية الدليل . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
٥٠٢	١٠٣	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٦ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أدلة الدعوى وإقرار الشهود فيها واستخلاص الواقع منها دون رقابة من محكمة النقض .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩)
١٠٨٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٠)
		٧ - الزام الخصم بتقديم أي ورقة تحت يده . المادة ٢٠ من قانون الإثبات . متروك لتقدير المحكمة . الجدل في ذلك . موضوعي عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .
٥٦٨	١١٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٨ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائغة كافية لحمة . لا يعيبه عدم تعقبه كل حجة للطاعن أو الرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائي . النعي عليه بالقصور . جدل موضوعي .
٢٦٤	٦١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢١)
		٩ - صفة النيابة عن الخصم . التحقق من توافرها أو عدم توافرها . مسألة موضوعية . الجدل في ذلك تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .
٢٩٢	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - التحقق من صفة رافع الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . مثال بشأن تخفيض أجرة .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣)
		١١ - اعتبار التعديلات في جزء من مبنى قديم تعديلات جوهرية . الجدل في اعتبار هذه التعديلات غير جوهرية . موضوعي . عدم جواز طرحه على محكمة النقض .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤)
		١٢ - عدم اشتراط القانون ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح . استخلاص محكمة الموضوع هذا المعنى استخلاصا موضوعيا سائغا تحتمله عبارة العقد وتؤدي إليه . لاسبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٥١٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦)
		١٣ - العادات التجارية . من مسائل الواقع التي يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . خروجها من رقابة محكمة النقض إلا أن يعيد القاضي عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها .
٧٨٨	١٥٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩)
		١٤ - إعلان المول بقرار لجنة الطعن في محل تجارته . صحيح . الجدل حول وجود نشاط للمول في مكان الإعلان من عدمه . موضوعي . حسب الحكم أن يورد الأدلة المسوغة له .
٨٤٤	١٦٢	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الدعوه إلى التعاقد بطريق المزاد . قيام السبب المشروع لرفض التعاقد من جانب صاحب هذه الدعوه . من مسائل الواقع . لا رقابة لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فى ذلك متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
٩٩٨	١٩٠	(الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ ق جلته ١٩٧٦/٤/٢٢)
		١٦ - استخلاص الحكم المطعون فيه استخلاصا سائغا أن غالية ملاك العقارات لم تنازل عن قيود البناء الاتفاقية . لا عقب عليه من محكمة النقض . التزام من أخل بهذه القيود بالتنفيذ العيني أو التعويض .
١١٧٦	٢٢٤	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق جلته ١٩٧٦/٥/٢٥)
		١٧ - تفسير العقد . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصله .
١٤٦٦	٢٧٨	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ - جلته ١٩٧٦/١٠/١٩)
		(خامسا) السباب غير المنتج .
		١ - إقامة الحكم قضاء على سبب يكفى لجملة . النعى عليه إغفاله بحث أسس أخرى . غير منتج .
٢٥٧	٦٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلته ١٩٧٦/١/٢١)
		٢ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة قانونا . النعى عليه فيما استطرد إليه من دعامات أخرى لقضائه . غير منتج .
١١٦٦	٢٢٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق جلته ١٩٧٦/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إقامة الحكم على ما يكفي لحمل قضائه . النعى عليه فيما استطرد إليه تزييدا . غير منتج .
١١٧١	٢٢٣	(الطن رقم ٥٤٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)
		٤ - إقامة الحكم قضاءه في دعوى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية . النعى على الحكم لاستناده أيضا للمادتين ١٠٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٥ من القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ . غير منتج .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩)
		د - النعى على خطأ الحكم المطعون فيه . ثبوت أنه لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة للطاعن . أثره . عدم قبوله . لمحكمة النقض أن تصحح خطأ الحكم في القانون .
١٤٣٥	٢٧٤	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨)
		٦ - قيام مصلحة نظرية بحتة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه . النعى على هذا الخطأ . غير مقبول .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		٧ - ثبوت أن سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير مقبول . مثال في إغفال الإشارة إلى إبداء النيابة رأيها في دعوى طلاق أمام محكمة أول درجة .
١٦١٢	٢٩٩	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ - وقف السير في الدعوى استنادا إلى المادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للمحكمة . الطعن في الحكم لعدم استعمال هذه الرخصة . غير جائز .
٤٩٤	١٠٢	(الطعن رقم ٣١ : لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥)
		٢ - إغفال الحكم الفصل في طلب المؤجر إضافة رسم الشاغليين ضمن الضرائب الإضافية التي يلتزم بها المؤجر . وجوب الرجوع إلى نفس الحكم لنظر الطلب والفصل فيه . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض .
٧٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٥٨٨ و ٥٩٠ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٦/٣/٢٤) ...
		٣ - إغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات . عدم صلاحيته سببا للطعن في الحكم بطريق النقض . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره .
١٦٧٧	٣٠٩	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)
		٤ - ورود النعي على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه . غير مقبول .
١٧٠٦	٣١٤	(الطعن ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩)
		(سابعاً) السبب المفتقر للدليل :
		١ - نعي بلا سند . غير مقبول . مثال في دعوى إرث .
٦٠٢	١١٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تقديم الطاعنين صورة رسمية من الحكم المقول بأنه تضمن قضاء خالفه الحكم المطعون فيه . افتقار النعي إلى دليل .
١٥٢٥	٢٨٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦) اختصاص محكمة النقض :
		١ — أحكام مجالس تأديب القضاة . نهائيتها . عدم اعتبارها من القرارات الجمهورية أو الوزارية الجائز الطعن فيها أمام محكمة النقض . م ١/٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . (الطلبات ٩ ٤ ٢٦ لسنة ٤٢ ٤ ١٧ لسنة ٤٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/٣/١٨)
٦٤	١٧	٢ — اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون القضاء . الاستثناء . قرارات التعيين والترقية والنقل والندب . عدم جواز الطعن فيها . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨) ...
١٠٢	٢٨	سلطة محكمة النقض :
		١ — قصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يطله . لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه . (الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ — جلسة ١٩٧٦/١/٢٧)
٣٠٧	٦٩	٢ — صدور الحكم وفقاً لتطبيق الصحيح للقانون . الخطأ في أسبابه . لمحكمة النقض استيفاء ما قصر فيه الحكم من أسباب قانونية . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)
١٤٢٨	٢٧٢	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — خطأ الحكم في تقريراته القانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه مادام أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة . أحكام الفضالة . لا محل لأعمالها حيث تقسم بين طرفي الخصومة رابطة عقديه . مثال في بيع .
١٥٨٣	٢٩٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٦)
		٤ — اغفال الحكم الرد على دفاع قانوني لأدليل عليه . القصور في بعض أسبابه القانونية . لا يجب . حسب محكمة النقض استيفاء هذا القصور .
١٨٥٧	٣٤٠	(الطعن رقم ٤٧٥ و ٤٨٧ لسنة ٣٩ القضائية — جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠)
		٥ — قضاء النقض يوقف تنفيذ حكم الأتلاس . قضاء محكمة الاستئناف من بعد في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢)
		٦ — بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدني . شرطة . احتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط في ذات عقد البيع . غير لازم . جواز إثباته في ورقة لاحقة متى توافرت المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع . استظهار الحكم شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد . من مسائل القانون . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٥٢	٣٠	(الطعن ٥٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — نقض الحكم لمخالفة قراصة الاختصاص . اقتضار محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص بتعيين المحكمة المختصة عند الاقتضاء التي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة . م ٢٦٩ / ١ مرافعات .
٧٣٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)
١٤٧٦	٣٧٩	(والطعن ٥٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
١٤٨٤	٢٨٠	(والطعن ٥٩٨ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦)
		٨ — دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو ندى هذا الوصف عنه . خضوعه لمراقبة محكمة النقض . استخلاص الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .
١٤٥٤	٢٧٦	(الطعن ١٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩)
		أثر نقض الحكم :
		١ — الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن السابق بأن النعي به أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف في الالتماس المرفوع إليها عن ذات الحكم . لا بعد تخصيصنا للحكم الصادر في ذلك الالتماس .
١٠٤٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)
		٢ — نقض الحكم الصادر بتعويض العامل عن فصله تعسفياً . لمحكمة الأحوال حقها المطلق في تقدير التعويض . استحقاق الفوائد القانونية ابتداء من تاريخ صدور الحكم نهائياً في الدعوى من محكمة الأحوال .
١٠٤١	١٩٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١)

الصفحة	القاعدة	
١٥٣٦	٢٩٠	٣ — نقض الحكم نقضا جزئيا . نره . (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة الثلاثاء ١١/٩/١٩٧٦) ...
١٦٢٧	٣٠٢	٤ — دعوى تثبيت الملكية لأطيان زراعية وبطلان التصرفات الواردة عليها . موضوع قابل للتجزئة . نقض الحكم الصادر برفض الدعوى . اقتصار اثر النقض على نصيب الطاعن من المدعين دون الآخرين . (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٧٦) ...
١٦٤٩	٣٠٤	٥ — التنازل أثناء نظر الطعن بالنقض عن متابعة السير في الاستئناف إذا ما نقض الحكم . جائز . عليه ذلك . الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٧٦) ...
نقل بحرى		
١٨٤	٤٧	١ — معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية . عدم سريانها على التصادم بين سفينة الإرشاد والسفينة التي استخدمتها أو بين سفينة القطار والسفينة المقطورة . على ذلك . قيام علاقة عقدية بين السفينتين . (الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق — جلسة ١/١٢/١٩٧٦) ...
١٨٤	٤٧	٢ — تكليف الحكم للعقد بأنه عقد إرشاد . إقامة قضائه على مسؤولية السفينة من الأضرار التي تصيب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الإرشاد وفقا للقانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الإرشاد بميناء الاسكندرية . لا عيب . (الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق — جلسة ١/١٢/١٩٧٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اعتبار الحادث تصادماً بحرياً وفقاً لأحكام القانون البحرى المصرى . مناطه . حصول ارتطام مادى بين المنشأتين العائمتين . استبعاد الحكم لأحكام المسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من هذا القانون . استناده إلى قيام علاقة عقدية بين المنشأتين وحصول الحادث دون ارتطام مادى بينهما . لا خطأ .
١٨٤	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٦)
		٤ — التزام الناقل البحرى بتفريغ البضاعة وتسليمها إلى أصحابها . أثره . إعتبار مقال التفريغ فى مركز التابع للسفينة . ليس للمرسل إليه سوى الرجوع على الناقل بتعويض الأضرار الناجمة عن عمل المكاوول . تضمين سند الشحن نسا يفوض الرنان فى اختيار مقال التفريغ . جواز الرجوع فى هذه الحالة على المكاوول بدعوى مباشرة لمساءلته .
٤٤٤	٩١	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٦)
		٥ — مقال التفريغ . عدم اعتباره نائبا عن المرسل إليه فى استلام البضاعة مالم يكن . وكلا عنه فى استلامها .
٩٣٢	١٥٧	(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٦)
		٦ — ميعاد توقيه الاحتجاج إلى الناقل البحرى طبقاً للمسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . بدء سريانه . من تاريخ التسليم الفعلى للبضاعة للمرسل إليه أو نائبه أيا كانت طريقة التسليم المتفق عليها بالعقد . أفراغ البضاعة وفقاً لشروط العقد فى موامين بجانب السفينة . لا يبدأ به سريان الميعاد المذكور .
٤٤٤	٩١	(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جواز إبرام العهود بين الدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية العامة وبين إحدى شركات القطاع العام . ت. ا. قد وزارة السياحة مع إحدى شركات القطاع العام على أن تقوم بشحن متاع الطاعن إلى مصر . اشتراط لمصلحة الغير . دعوى الطاعن قبل الشركة بتعويض الضرر الناجم عن تأخيرها في الشحن . أساسها . المسؤولية العتدية .
٩٨١	١٨٧	(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٦)
		٨ - امتناع الوفاء في مصر بغير العملة المصرية . اشتراط الوفاء بأجرة النقل بالعملة الوطنية عند وصول السفينة إلى الموانئ المصرية . صحيح . م ٣/٩ من المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض قواعد سندات الشحن .
٩٨١	١٨٧	(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٦)
		٩ - عقد النقل . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة بكاملة وصليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى السلطات الجمركية . غير مبرئ لذمة الناقل قبل المرسل إليه . ملية ذلك .
١٣٨٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١/٦/١٩٧٦)
		١٠ - المفاوضات بين الناقل والمرسل إليه لتسوية النزاع . صلاحيتها سببا لوقف تقادم دعوى المسؤولية عن تلف البضاعة . شرطة . عدم صلاحيتها سببا لقطع التقادم .
١٣٥٢	٢٥٧	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — خطابات الضمان التى ياترم الشاحن فيها قبل الناقل . حجبتها على طرفيها دون الغير . جواز إثبات الطرفين عكس ماورد بسند الشحن . لا مخالفة فى ذلك للقانون المصرى أو معاهدة بروكسل . نطاق ذلك .
١٨١٤	٣٣٣	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧)
		نقل جوى
		١ — مسئولية الناقل الجوى غير المحدودة عن حادث الطيران متى كان قد وقع قبل ١/٨/١٩٦٣ . خضوعها للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها بروتوكول لاهى .
٢٩٧	٦٧	(الطن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ — مسئولية الناقل الجوى عن التعويض كاملا وغير محدد . اتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها بروتوكول لاهى . شرط ذلك . ثبوت أن الضرر نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلا للغش . الخطأ المعادل للغش هو الخطأ الجسيم . عبء اثبات هذا الخطأ على عاتق مدعيه .
٢٩٧	٦٧	(الطن رقم ٥٦ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		نيابة عامة
		تدخل النيابة فى قضايا الأحوال الشخصية :
		١ — اعتبار النيابة العامة طرفا أصليا فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم تقيد المحكمة برأى النيابة . أغفلها مناقشة هذا الرأى . مؤداه . أطراحها له .
١٠٢٤	١٩٥	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ ق جلسة «أحوال شخصية» ١٩٧٦/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — النيابة العامة تعد طرفاً أصلياً وليست طرفاً منضمماً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥. للتصوم التي أن يعقبوا على رأى النيابة فيها .
١٥١٦	٢٨٦	الطن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١١/٢ ...
		٣ — النيابة العامة تعتبر طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سر بان المادة ٩٥ مرافعات التي تجيز للتصوم تصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة الا حيث تكون النيابة طرفاً منضمماً .
١٧٤٨	٣٢١	(الطن ٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
		« بيان رأى النيابة »
		١ — عدم وجوب ابداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . ابداء النيابة رأيها في الدعوى قبل الحكم بإلالتها إلى التحقيق . عدم ابداء رأيها عقب سماع الشهود . لا بطلان .
١٣٢٧	٢٥٢	(١٢ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» ١٩٧٦/٦/٩)
		٢ — أغفال ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى في القضية . لا بطلان
١٦١٢	٢٩٩	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)
١٥٧	٤١	(والطن ٦ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا بطلان . شرط ذلك إبداء النيابة الرأى بالفعل والأشارة إلى ذلك فى الحكم
١٦١٢	٢٩٩	(الطن ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» ١٧/١١/١٩٧٦) ...
١٦٣٦	٣٠٣	(والطن ٤ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦) ...
١٧٢١	٣١٧	(والطن ٣١ سنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ٨/١٢/١٩٨٦) ...
١٧٤٨	٣٢١	(والطن ٢٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/١٢/١٩٧٦) ..
		٤ — ثبوت أن سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير مقبول مثال فى إغفال الإشارة إلى إبداء النيابة رأيا فى دعوى طلاق أمام محكمة أول درجة .
١٦١٢	٢٩٩	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١١/١٩٧٦) ..
		٥ — عدم وجوب إبداء النيابة رأيا فى كل خطوة من خطوات الدعوى . بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة . شرطه . أن تطلب النيابة الكلمة الأخيرة ولا تجيبها المحكمة إلى طلبها .
١٦٣٦	٣٠٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ٢٤/١١/١٩٧٦) ...
		حجية قرارات النيابة :
		الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لاجية لها أمام القاضى المدنى . علة ذلك .
٨٠٤	١٥٥	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٦) ...

الصفحة	القاعدة
	(ه)
	هيئة • هيئات عامة
	هيئة
	الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية • عدم خضوعها للرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
٩٠٩	١٧٢ ... (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٨) ...
	هيئات عامة
	الجزء تحت يد إحدى المصالح الحكومية . وجوب إبداء الحائز رغبته في استبقاء الجزء أو تجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه وإلا اعتبر كأن لم يكن . المادتان ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات سابق .
	الهيئة العامة للسكك الحديدية . اعتبارها من المصالح الحكومية .
٨٣٣	١٦٠ ... (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١) ...
	(و)
	وصية • وقف • وكالة
	وصية
	١ - طلب إلزام الخصم بتقديم أصل الوصية . رفضه استنادا إلى أن هذه الوصية لا وجود لها أصلا .

الصفحة	القاعدة	
		لا محل في هذه الحالة لحلف اليمين إعمالاً لحكم المادة ٢٣ من قانون الإثبات .
٥٦٨	١٤٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/٣/٣) ...
		٢ — الاستحقاق في التركة بالوصية الواجبة . شرطه . لا محل لتحديد الحكم مقدار التركة إلا إذا قام المورث بإعطاء المستحق نصيباً بغير عوض . علة ذلك .
٥٦٨	١٤٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٣/٣) ...
		٣ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المنصرف .
٩٠٩	١٧٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٨) ...
		٤ — دفع الطاعن بجهالة توقيع مورثته على عقد البيع موضوع الدعوى ، ثم بطلانه لصدوره من المورثة وهي معدومة الإرادة . غير مانع من الطعن على هذا العقد بأنه وصية . إغفال الحكم بتحقيق هذا الدفع . قصور .
١٠٠٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٢) ...
		٥ — الوصية . عقد غير لازم . تصرف الموصي حال حياته في بعض ما أوصى به . اعتبار ذلك رجوعاً عن بعض الوصية . قصر نقادها في هذه الحالة على ما تبقى مما أوصى به من مال .
١٢١٥	٢٣١	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		٦ — طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستتر وصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز إثباته إلا بالكتابة خلافا لحالة الوارث .
٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
		٧ — دفع البائع بصورية عتد البيع وأنه في حقيقته وصية . طلبه من بطل العقد بدعوى أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال غير جائز . علة ذلك .
١٨٠١	٣٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١)
وقف		
تفسير كتاب الوقف :		
		١ — استظهار غرض الواقف . لقاضى الموضوع حرية فهم عبارته بما لا يخالف المعنى الظاهر لها . وجوب النفاذ في كتاب الوقف كوحدة متكاملة .
١٨٤٠	٣٣٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)
		٢ — غرض الواقف يصلح تخصيصا لعموم كلامه . الفاظ الواقفين إذا ما ترددت تحمل على إظهار معانيها . تقسيم الوقف إلى أقسام متعددة في كتاب واحد . الإشارة إلى ضم ما تعذر صرفه من ريع أحد هذه الأقسام لريع الوقف ويكون حكمه حكمه . مفاده . عودة الريع إلى ذلك القسم دون أصل الوقف .
١٨٤٠	٣٣٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		النظارة على الوقف :
		١ - الحق في النظارة على الوقف الخيري . نشوؤه . من تاريخ صدور قرار المحكمة بالتعيين لامن تاريخ وفاة من شرط له الواقف النظر . تقديم طالب إقامة الناظر بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر . أثره . وجوب تطبيق أحكام هذا القانون دون حكم المادة ٤٧ من قانون الوقف .
٣٨٦	٨٢	(الطنن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٢/١٩٧٦) ..
		٢ - النظر على الوقف الخيري . لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه . الاستثناء . وقف غير المسلم المرصود لغير جهة إسلامية . النظر يكون لمن تعينه المحكمة إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف . جواز تعيين وزارة الأوقاف ناظره على وقف غير المسلم .
٣٨٦	٨٢	(الطنن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٢/١٩٧٦) ..
		٣ - حظر توليه الأجنبي عن الوقف ناظرا عليه . م ٤٩ من قانون الوقف . لا يشمل الوقف الخيري على كنيسة ولو وجد من يصلح من أهل بيت الواقف . علة ذلك .
٣٨٦	٨٢	(الطنن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ٤/٢/١٩٧٦) ..
		٤ - الوقف الخيري الصادر من غير مسلم . اشتماله على حصتين . حصبة على الكنيسة وأخرى على جهة برعامة . تعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الحصبة المخصصة للكنيسة واعتبارها

الصفحة	القاعدة	
		ناظرة بحكم القانون على الحصة الأخرى . لا يؤدي إلى تعدد النظارة المنهى عنه .
٣٨٦	٨٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤) .. • — ديثة أوقاف الأقباط الأرثوذكس . اختصاصها بتعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف . مباطه . القرار الجمهوري ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠
٣٨٦	٨٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤) .. مسائل متنوعة :
		١ — إجارة الوقف . تنازل المستأجر عن الإيجار أو تأجيره العين من الباطن . لناظر الوقف طلب إخلائه من العين ولو كان مأذونا للمستأجر في ذلك . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدل بالقانون ٦٥٧ لسنة ١٩٥٣ . استعمال هذه الرخصة . قاصر على الوقف الخيري دون الوقف الأهلي الذي زالت عنه صفة الوقف .
١٣٧	٧٠	(الطن ٤٠ لسنة ٤١ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/١/٢٨) .. ٢ — تطبيق فقه الحنفية على مسائل الوقف . شرطة . سكوت التشريعات الخاصة من مواجهة حالة معينة .
٣٨٦	٨٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٢/٤) .. ٣ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
٩٠٩	١٧٢	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٤٢ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٦/٤/١٤) ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قوة الأمر المقضي . مانعة للتصوم أنفسهم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال في وقف .
٩٥٤	١٨١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٤/٤/١٩٧٦) ...
		٥ - الدعاوى التي يمنع من سماعتها مضي ٣٣ سنة . هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . منع سماع دعاوى الاستحقاق فيه بمضي ١٥ سنة .
٩٥٤	١٨١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٤/٤/١٩٧٦) ..

وكالة

صفة الوكالة :

		١ - مقال التفرغ . عدم اعتباره نائباً عن المرسل إليه في استلام البضاعة ما لم يكن موكلًا عنه في استلامها .
٩٢٢	١٧٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٦)
		٢ - مدير شركة التوصية بالأسهم . وكيل عنها وليس حاملًا لاسمها .
١٢٥٥	٢٣٩	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١/٦/١٩٧٦)

أثر تصرفات الوكيل :

		١ - تصرف الوكيل بالتواطؤ مع الغير إضراراً بموكله .
		عدم إنصراف أثره للوكل . مثال في إيجار أرض زراعية .
٨٨٦	١٦٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧/٤/١٩٧٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الديون التي تنشأ السلطات القائمة على تنفيذ الحراسة بمناسبة إدارتها لأموال الخاضعين لها . إنصراف أثرها إليهم كما هو الشأن في الديون المترتبة في ذمتهم قبل فرض الحراسة .
٩١٩	١٧٤	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٢)
		٣ — الوكالة المستترة . ماهيتها . أن يعير الوكيل اسمه للأصيل ويبرم العقد بصفته أصيلا لا بصفته وكيلًا . أثرها . إنصراف أثر العقد إلى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)
		مخاصمة الوكيل :
		١ — صفة النيابة عن الخصم . التحقق من توافرها أو عدم توافرها . مسألة موضوعية . الجدل في ذلك تعسر عنه رقابة محكمة النقض .
٢٩٢	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦)
		٢ — جواز توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله متى إقترن اسم الوكيل باسم الموكل . الإختصاص في الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصفة التي أتصف بها الخصم في الدعوى .
٨٢٣	١٥٨	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣١)
		٣ — الحكم الصادر بفسخ العقد الصادر من الوكيل المستتر . حجته قبل الأصيل ولو لم يكن خصما في الدعوى دون الوكيل .
١٤٦٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن بالنقض :
		١ — صحيفة الطعن بالنقض . جواز التوقيع عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة متى كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .
١٣٨	٣٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٦)
		٢ — طعن أحد الورثة بالنقض عن نفسه وبصفته ممثلا للتركة في الحكم الصادر ضد جميع الورثة برفض القضاء ببراءة ذمة مورثهم من دين معين . عدم اعتبار الطاعن نائبا عن الورثة الذين لم يرفعوا للطعن . علة ذلك . الحاضر في الطعن لا ينوب عن من كان حاضرا مثله في الخصومة .
٧٩٢	١٥٤	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠)
		٣ — صدور التوكيل إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقيهم . ثبوت أن التوكيل الصادر من هؤلاء الأخيرين مصرح فيه بتوكيل محاميين للطعن بالنقض نيابة عنهم . اعتبار الطعن مرفوعا من ذي صفة .
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)
		٤ — إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن بالنقض أثناء نظر الطعن . تحقق الغاية من الإجراء الذي تطلبته المادة ٢٥٥ مرافعات من وجوب إيداعه وقت تقديم الصحيفة .
٩٢٧	١٧٦	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة :
		١ - الوكلاء المفوضون من صاحب العمل . عدم سريان أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن ساعات العمل والراحة الأسبوعية عليهم .
٣٥١	٧٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)
		٢ - عقد النقل . عدم إنقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى السلطات الجمركية . غير مبرئ لذمة الناقل قبل المرسل إليه . علة ذلك .
١٣٨٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢١)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
السنة السابعة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (١)		طلبات رجال القضاء (١)
٢٣	إثبات	٢	إجراءات
٤٨	أحوال شخصية	٥	استقالة
٧٢	إختصاص	٧	إعارة
٨٠	إرتفاق	٧	أفدية
٨٢	إرث		(ب)
٨٧	إستئناف	١١	تأديب
٩٩	استيلاء	١٣	ترقية
١٠٠	إصلاح زراعى	١٧	تعويض
١٠٢	إعلان		(ع)
١٠٥	أعمال تجارية	١٩	عزل
١٠٥	إفلاس		(م)
١٠٦	إلتزام	٢٠	مرتبات
١١٢	إلتماس إعادة النظر	٢٢	معاش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٣	تقديم	١١٣	أمر أداء
٢٠١	تنفيذ	١١٣	أهلية
٢٠٤	تنفيذ عقارى	١١٦	أوراق تجارية
	(ج)	١١٨	إيجار
٢٠٧	جدارك		(ب)
	(ح)	١٤٢	بطلان
٢٠٩	حجز	١٥٣	بنوك
٢١١	حراسة	١٥٦	بيع
٢١٢	حكر		(ث)
٢١٢	حكم	١٦٣	تأمين
٢٤٩	حيازة	١٦٣	تأمين
	(خ)	١٦٥	تأمينات اجتماعية
٢٥٢	خبرة	١٧١	تأمينات عينية
	(د)	١٧٢	تجزئة
٢٥٦	دستور	١٧٣	تحسين
٢٥٧	دعوى	١٧٥	تحكيم
٢٨٤	دفع	١٧٧	تركة
	(ر)	١٧٨	تزوير
٢٨٧	رسوم	١٨٠	تسجيل
		١٨١	تعويض

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ق)	٢٨٨	رى
٣٥١	فانون	٢٨٨	ربيع
٣٥٨	قرار إدارى		(ش)
٣٥٩	قسمة	٢٨٩	شركات
٣٦٠	قضاة	٣٠٢	شفعة
٣٦٠	قوة الأمر المقضى		(ص)
٣٦٨	قوة القاهرة		صلح
	(ك)	٣٠٣	صورية
	كفالة	٣٠٤	(ض)
٣٦٩			ضرائب
	(م)		(ع)
٣٧٠	محاماة		عرف
٣٧٢	محكمة الموضوع	٣١٦	عقد
٣٨٢	مرض الموت	٣١٧	عمل
٣٨٤	مسئولية	٣٢٤	(ف)
٣٩٢	معارضة		فضالة
٣٩٢	معاهدات		فوائد
٣٩٤	مقاولة	٣٤٨	
٣٩٥	ملكية	٣٤٨	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٤٥	نقل جوى	٤٠٢	مهندسون
٤٤٥	نيابة عامة	٤٠٢	موطن
	(هـ)	٤٠٤	موظفون
			(ن)
٤٤٨	هيئة	٤٠٧	نزع الملكية للنفعة العامة ...
٤٤٨	هيئات عامة	٤٠٩	نظام عام
	(و)	٤١٤	نقابات
٤٤٨	وصية	٤١٥	نقد
٤٥٠	وقف	٤١٥	نقض
٤٥٣	وكالة	٤٤٢	نقل بحرى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محمد جندى السعيد

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٢ / ١٩٧٨

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٠٦٩-١٩٥٩م ٦٨٢

Bibliotheca Alexandrina



0542367